الكتب الجغرافية

دراسات فى الجغرافية السياسية

دكتور
صلاح الدين على الشامى
أستاذ الجغرافية-جامعة بنها

١٩٩٩

الناشر
منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه

الناشر : **منشأة المعارف**

٤٤ ش سعد زغلول ـ محطة الرمل ـ ت / ف ٤٨٣٣٣٠٣ الأسكندرية

٣٢ ش دكتور مصطفى مشرفة ـ سوتير ـ ت ٤٨٤٣٦٦٢ الأسكندرية

اسم الكتـاب : دراسات في الجغرافية السياسية

اسم المؤلـف : صلاح الدين الشامي

رقم الايداع : ١٥٢٨٠/٩٨

الترقيم الدولي : 977-03-0530-8

الطبعة : الثانية ١٩٩٩

جمع كمبيوتر: مكتب الكرنك

التجهيزات الفنية : سلطان كمبيوتر

الطبـع : مطبعة الانتصار

إهداء

الى كل شريف يستهدف بالصدق والاخلاص وحدهما، تفهم ومعالجة قضايا ومشكلات ، تئن منها الأمم والشعوب ،وتعطل مسيرتها وسعيها بالحق والعدل ، الى الأمن والسلام ، والى التنمية والرخاء ...

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الطبعة الأولى

فى عالم يتلظى بالمشكلات ويعانى من التفجر ، الذى يعرّض الأمن والاسلام والاستقرار للخطر تزداد الحاجة الى الجغرافية السياسية . وهى – من غير شك – السبيل الذى نسعى به وفيه للإحاطة والتعرّف على تلك المشكلات ووجهها البغيض . ولئن تعددت الكتب والأبحاث بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن حالة القلق وعدم الاستقرار التى يواجهها الانسان ، وتعيش فيها الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ، هى التى تستوجب هذا الاهتمام . وانطلاقًا من المنطق الذى يدعو الى دراسة الأرض ، ودراسة الناس ، ودراسة كل صورة من صور التفاعل فيما بينهما، لا يستطيع الجغرافى أن يتخلف أو أن يستدير بظهره لما تعانى منه الانسانية . وكان من الضرورى أن يسهم بجهده وقدراته التى تكشف الغطاء عن هذه المشكلات ، وأن يتلمس الأسباب والدوافع التى تتسبب فى المتاعب ، وتضعه فى موضع القلق على مصيره .

والكتاب الذى أتشرف بتقديمه الى المكتبة الجغرافية العربية الحديثة، ثمرة أضيفها الى ثمار طيبة كثيرة اشترك فى صنعها زملاء من العلماء الأفاضل ، الذين كانت لهم مزية السبق وفضل الريادة . وقد لا يضم الجديد فى مادته ، ولكنه يتضمن محاولة متواضعة للتجديد وتناول الموضوع من زوايا جديدة .

وكان التركيز فيه على دراسة المقومات الطبيعية والبشرية، التى يستند اليها وجود الدول وتعايشها . كما كان الاهتمام ببعض الموضوعات التى تصنع التأثير المباشر أو غير المباشر وتخلق الأبعاد ، التى تكمن من وراء المشكلات وتعقدها .

ويتضمن الكتاب من بعد ذلك كله بعض نماذج منتخبة لمشكلات

متنوعة من رصيد هائل يتزايد ويتراكم . ويستهدف هذا الاختيار ضرب المثل والترشيد بنمط العمق الذى يصل البحث من خلاله الى وضوح الرؤيا والاحاطة بجوهر المشكلة وجذورها العميقة .

وانى ارجو أن يشترك هذا الكتاب من غيره من الكتب فى تلبية حاجات المهتمين بالجغرافية السياسية ، وفى اشباع رغبة المتطلعين الى دراسة المشكلات .

والله نسأل أن يوفقنا وعلى الله قصد السبيل ،

صلاح الدين الشامى
أستاذ الجغرافية بكلية الآداب
جامعة القاهرة

مصر الجديدة
يوليو ١٩٧٠ .

تصدير

الطبعة الثانية

يسعدنى أن أجد الفرصة لاعادة النظر فى جملة الموضوعات التى تضمنتها الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، وأن تتاح القدرة على التوسيع والزيادة مرة ، وعلى التعميق والتأصيل مرة أخرى ، ومع ذلك فليس سهلاً فى عالم تتوالى فيه الأحداث بسرعات متزايدة فتفرض المتغيرات التى تؤثر على المشكلات ان يبلغ الباحث مبلغ الرضا عن جهده ، أو أن يصل من خلال سعيه الى غاياته المثلى . ولئن استعان بفطنة واتساع أفق ونظرة شمولية عميقة تكفل الموضوعية والوضوح والدراسات الكاشفة ، فإنه يكون فى أشد الحاجة لأن يستعين بها لئلا ينزلق الى دائرة الحرج ، وهو يستعرض المشكلات التى تهم الصديق مثلما تهم العدو . ولتكن نظرتنا من غير تحيز فنطل من النافذة التى تحقق وضوح الرؤيا ، ونتجنب بكل الصدق الأمور النابعة من منطق العطف أو التعاطف .

وأعود مرة ثانية فارجو الله مخلصاً التوفيق والسداد . وعلى الله وحده وليس على غيره قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى
أستاذ الجغرافية بكلية الآداب
جامعة القاهرة

مصر الجديدة
يوليو ١٩٧٣ .

تصدير

الطبعة الثالثة

فى عالم يعيش المتغيرات بشكل مثير ، وتتداخل فيه أمور الاقتصاد والسياسة بشكل حتمى ، يزداد العبء الثقيل التى تتولى أمره الجغرافية السياسية . وانتهز هذه الفرصة لكى أراجع ما جاء فى هذا الكتاب مراجعة متأنية وشاملة .

ومراجعة ما جاء فى هذا الكتاب لا تعنى العدول عن بعض الأمور أو التخلص من بعض الأفكار . ولكنها مراجعة تستهدف الاضافة والتعميق من غير ابهام أو غموض . وصحيح أنه يجب علينا أن نتجنب الانسياق الى حد الانزلاق فى الحرج ، الذى تتسبب فيه لعبة السياسة فى مجتمع الدول على المستوى المحلى ، أو على المستوى الاقليمى ، أو على المستوى العالمى . ولكن الصحيح أيضاً أن نتجنب التغطية المفتعلة لبعض جوانب الدراسات الموضوعية طلباً للنجاة من الحرج .

وموضوعية الدراسة والبحث – على كل حال – هى السبيل الأمثل لأداء وظيفى متخصص يتولى بكل المسئولية مهمته التى تهتم بها حركة الحياة ، على أمل أن تصحح السياسة مسارها وتوجهها فى الاتجاه الأفضل البناء ، لحساب الانسان ومصلحته العامة والخاصة ، فى السلام والأمن .

وأدعو الله أن يوفقنى فى مقصدى ، وعلى الله قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى
أستاذ الجغرافية – كلية الآداب
جامعة صنعاء

صنعاء

يناير ١٩٨٢

تصدير

الطبعة الرابعة

تتعرض الظاهرة السياسية ، سواء تمثلت فى وضع دولة ، أو فى العلاقات بين الدول فى مجتمع الدول ، أو فى مشكلة سياسية تتضرر بها دولة وهى تهز تركيبها الداخلى ، أو تتضرر بعض الدول على الصعيد الاقليمى أو على الصعيد العالمى ، لقوة فعل المتغيرات . ويستوجب التغيير اعادة النظر فى المنظور الجغرافى ، الذى يتدارسه الباحث الجغرافى ، ويتحرى تداعيات هذا التغيير.

وما من شك فى أن انهيار التركيب الهيكلى للاتحاد السوفيتى ، مذهبياً ، واقتصادياً ، وسياسياً ، يمثل متغيراً له قوة الفعل التى أثرت على الظاهرات السياسية ، على الصعيد العالمى . وقل أن غياب قوة الاتحاد السوفيتى ، هز بشدة قضية توازن القوى . بل قل ان هذا الغياب وضع الولايات المتحدة ، فى مكانة القوة الأعظم التى تلتمس سبل بلوغ الهيمنة ، لكى تسير حركة الحياة على الصعيد العالمى ، وتسيطرعليها لحساب نظامها الرأسمالى المتعاظم .

ومن ثم كان من الضرورى أن نعيد النظر فى الموضوعات التى تتناولها الدراسة فى هذا الكتاب . ونسأل الله التوفيق .

وعلى الله قصد السبيل .

صلاح الدين الشامى

أستاذ الجغرافية المتفرغ - كلية الآداب

جامعة بنها

مدينة نصر

سبتمبر ١٩٩٨

تمهيد

الجغرافيا السياسية

معناها ومغزاها ومرماها

- تعريف بالجغرافية السياسية .
- نشأة ونمو الجغرافيا السياسية .
- مناهج البحث والدراسة فى الجغرافية السياسية .
- مجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية .

تمهيد
الجغرافيا السياسية
معناها ومغزاها

تعريف بالجغرافية السياسية :

تعتبر الجغرافية السياسية فرعًا ، من فروع الجغرافية البشرية ، وهذا معناه أنها وليد حديث النشأة للفكر الجغرافي ، الذى قطع شوطاً طويلاً استغرقته مراحل متعددة ومتوالية . ويكفى أن نشير فى هذا المجال أنها لم تنشأ ولم يكن مقدراً لها أن تكون ، إلا بعد أن وصل الفكر الجغرافى الى مرحلة حاسمة اقتضت التمييز ، بين شق يتناول الظاهرات الطبيعية ، وشق آخر يتناول الظاهرات البشرية .

ومن ثم كانت الجغرافية السياسية كفرع من فروع الجغرافية البشرية ، تهتم بدراسة الوجود الفعلى للوحدات السياسية والدول ، وكل صورة من الصور ، التى تلم شمل الأمم ، والكيانات البشرية وتحظى بولائهم . وهذا معناه أنها تعنى بظاهرة أصيلة من الظاهرات البشرية ، وتدخلها فى إطار اهتمام الجغرافى وصميم تخصصه ودراساته .

ويجدر بنا – عندئذ – أن نلقى الأضواء على ماهيتها ، وأن نتعرف على مضامينها . وقد يتجاوز الأمر ذلك كله ، الى الحد الذى نتقصى فيه كل الحقائق التى تحيط بالمفاهيم التى تنطبق منها ، وبالنتائج التى تصل اليها ، وبالمنجزات التى تشترك فى صنعها .

ويستلزم الأمر – على كل حال تحديد المجالات المتنوعة التى تخوضها الجغرافية السياسية ، مثلما يستلزم تحديد الإطار العام للمناهج والأساليب التى يتبعها الباحث ويمارسها ، من أجل تصوير كل الأفكار والمعانى التى تستوجبها الدراسة ، لموضوع من الموضوعات فى الجغرافية السياسية .

ولعل من المفيد حقًا ان نهتم بذلك كله فى ضوء ثلاثة أمور . ويكون ذلك على اعتبار ، أن المفهوم الكامل لكل أمر من هذه الأمور ، جدير بأن يعمق الأفكار ، أو بأن يوضح الدلالة ويجدد الأبعاد الحقيقية ، لكل عمق من أعماق المجالات التى تمسها الجغرافية السياسية .

وتتمثل هذه الأمور الجوهرية فى اعتقادى ، فيما يلى :

الأمر الأول ويتلخص فى علمنا بأن الانسان يعيش فى تجمعات ومجتمعات تنظمها مساحات من سطح الأرض تضم الوحدات السياسية وتتألف منها الدول . والمفروض أن تلبى هذه الوحدات وتلك الدول فى أشكالها المتنوعة ، وفى حدود مساحات الأرض التى تتضمنها، حاجة تلك التجمعات والمجتمعات البشرية ، الى الاستقرار والأمن والسلام . ويكون ذلك من حيث انتشار الناس وممارسة الحياة، واستغلال الموارد المتاحة فى إطار الوحدة السياسية ذاتها ، أو من حيث انتشار الوحدات السياسية والدول على سطح الأرض ، واحتمالات الاحتكاك والتضارب والتناقض بينها لسبب أو لآخر .

الأمر الثانى ويفهم على ضوء العلم بأن سطح الأرض الذى يتضمن الدول والوحدات السياسية كبيرها وصغيرها ، ينطوى على فروقات عميقة وأصيلة بين الأقاليم والبيئات ، من حيث الصفات والملامح والخصائص الجغرافية ، وبالتالى من حيث الدرجة التى تستجيب بها لحاجات الناس ولقدراتهم على الاستغلال والانتاج . وما من شك فى أن هذا الاختلاف والتنوع المبنى على أسس من فعل الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية ، كان مدعاة للاتصال والتبادل بين الوحدات السياسية والدول والجماعات ، التى تتضمنها كل وحدة أو دولة منها .

ويمكن القول ان هذه الاتصالات كانت تحكمها وتحددها الحاجات الملحة والمتزايدة – مع نمو السكان وتطورهم ديموجرافياً وحضارياً – الى متابعة وتلبية المصالح العامة البشرية ، من حيث التبادل والتجارة بين الدول ، ومن حيث تحقيق الهدف الأمثل ، الذى يقضى بأن تتم

الأقاليم والبيئات المتنوعة بعضها البعض الآخر . وكان من الطبيعى ، بل ومن الضرورى أيضًا ، أن تتمخض هذه الاتصالات على كافة المستويات عن متاعب ومشكلات ، تستوجب الصراع وتفرض النزاع ، وتستلزم الحل الأمثل ، وتوقيف احتمالات التفجر .

الأمر الثالث : ويفهم فى ضوء التزام حركة الحياة فى كل دولة من مجتمع الدول ، بالانتفاع بالمصالح الاقتصادية المشتركة ، التى أسفرت عنها وحدة البشر على الأرض . ولقد بنى على ذلك تداخل مثير ، بين دنيا الاقتصاد وعالم السياسة . بل ربما انتهى الأمر الى شكل من أخطر أشكال التأثير المتبادل ، بين السياسة والاقتصاد. ووجه الخطورة فى ذلك ، تتجلى عندما تلوى السياسة ذراع الاقتصاد وتوجهه ، أو عندما يلوى الاقتصاد ذراع السياسة ويوجهها . وهذا التزامل غير السوى ، لا يمكن أن يسفر إلا عن نتائج تتضرر بها ومنها ، العلاقات الدولية .

***

ولما كان علم السياسة ، الذى يدرس سيادة الدولة وسياساتها ويصور من خلال كل ذلك العلاقات بين الوحدات السياسية ، والمشكلات التى تظهر عن الطريق فتنفجر وتعكر صفو السلام ، غير قادر على التحديد الكامل لكل بعد من الأبعاد الحقيقية لتلك المشكلات، كان من الضرورى أن يتلمس الباحث هذه الأبعاد من خلال الدراسات الجغرافية بشقيها الطبيعى والبشرى . وما من شك فى أن هذا النمط من أنماط البحث ، والاستعانة بالجغرافية يكون كفيلاً بأن يسترشد به الباحث الى كل ما من شأنه أن يشكف النقاب عن الجذور العميقة ، التى تنمو وتتسبب فى صنع مشكلات ، تصبح فى وقت معيّن قابلة للتفجر، وتحطيم العلاقات الطيبة والسوية بين وحدتين سياسيتين أو اكثر .

ومن ثم التقت الجغرافية التى تهتم بالأرض والناس ، وبالسياسة ، التى احتوت الناس ، وباتت إطاراً لحياتهم ونشاطهم ووجودهم فى دولهم . وكان اللقاء على طريق صعب ، وهو طريق المشكلات والأزمات الطاحنة، التى تكاد تودى بالعلاقات الحسنة بين الناس فى الدول .

ويمكن القول أن هذا اللقاء كان طبيعيًا ومنطقياً ، بقدر ما كان ضرورياً ومفيداً. ذلك أنه يستطيع دائماً تحقيق الوسيلة المثلى فى مجال تصوير جوانب المشكلات السياسية ، وتحديد ملامحها وتجسيم وجودها وأخطارها.

وعلى الرغم من ذلك كله ، فلا يجب أن نوغل فى الخيال ، ونتوقع من هذا اللقاء المفيد بين الجغرافية والسياسة ، الحل الأمثل لكل مشكلة من المشكلات . وحسب الجغرافية السياسية أن تفسر ، وأن تلقى الأضــواء ، وأن تحلل وتوضح كل دافع من الدوافع المؤدية ، الى خلق المشكلة ، والى نموها أو تطورها واحتمالات تفجرها.

وتفعل الجغرافية السياسية كل ذلك الأداء الوظيفى المتخصص ، وتتحمل المسئولية العلمية فى إطار الواقعية . وترشد انجازات الجغرافية السياسية ، العاملين بالسياسة والمولعين بها ، على أساس من العلم والادراك السليم لأبعاد العلاقات بين الانسان والانسان مرة ، وبين الأرض والانسان مرة أخرى .

وهكذا نشأت الجغرافية السياسية نشأة طبيعية نتيجة لهذا اللقاء المثمر . وكانت – كما قلنا – فرعنا من فروع الجغرافية البشرية المتعددة . ومن ثم حققت الاستجابة لحاجة الانسان وسعيه الى دراسة المشكلات السياسية بين الدول . وأتاحت رؤية الجغرافية السياسية التى تترفع عن كل أشكال التحيز ، الوصول الى دراسة موضوعية غير متحيزة أو متجنية للمشكلات السياسية . ومن ثم تفرض القرار المكين فى مجال حلها ، أو فى مجال توقيف احتمالات التفجر ، والصراع المترتب عليها.

نشأة ونمو الجغرافية السياسية :

يهمنا فى مجال الحديث عن الجغرافية السياسية أن نؤكد التأخير فى مجال نشأتها وظهورها . وهذا معناه أن اللقاء بين السياسة والجغرافية على طريق المشكلات ، والذى أتاح للجغرافية السياسية أن تكون كفرع من فروع الجغرافية البشرية ، قد تم فى وقت

متأخر بالنسبة لكل لقاء آخر ، أعطى البداية والوجود للفروع الأخرى المتعددة. وكان من الطبيعي أن يحدث هذا التأخير حتى ينتهي الأمر الى نتيجتين هامتين ، اشتركتا معا في صنع المنطق الصالح لنشأتها ، وفي تأكيد الحاجة الملحة للدور الوظيفي المتخصص ، الذي يمكن أن تسهم به.

وهاتان النتيجتان اللتان أوجبتا اللقاء المثمر والموضوعي ، بين الجغرافية السياسية على طريق المشكلات ، هما :

١ - النتيجة الأولى وتتمثل فيما ترتب على انتهاء مرحلة الكشوف الجغرافية الكبرى من تحولات وتغيرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافي عامة. والمفهوم أن أخطر ما يصور هذا التحول ، هو الاتجاه من مرحلة سعى فيها الانسان الى توسيع دائرة المعرفة الجغرافية ، الى مرحلة جديدة اتسمت بالرغبة الملحة في تعميق هذه المعرفة . وما من شك في أن الانتقال الى التوسيع الأفقي الى التوسيع الرأسي ، هو الذي أعطى البداية للمفاهيم التي ارتكزت عليها الجغرافية الحديثة . وقد اتاح ذلك للجغرافية فرصة الاهتمام بدراسات وأبحاث كثيرة وعميقة ، يتصل بعضها بالمشكلات التي تعاني منها الدول ، ويتصل بعضها الآخر بالعلاقات والاتصالات بينها . ولعل من الطريف أن نتبين كيف أن كل هذه التحولات التي شملت الفكر الجغرافي وكيانه المتطور وأكسبته القدرة على تحمل المسئولية ، كانت تتم في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الوحدات السياسية والدول الكثيرة ، واقتسمت فيما بينها مساحات العالم ، وارتبطت بمفاهيم جديدة ، من حيث العمق وأصالة الروح القومية ، ومن حيث نوعية التراث المشترك الذي يربط بين قطاعات البشر فيها ، ومن حيث تداخل وتشابك العلاقات بين الدول وأطماعها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية.

٢ - النتيجة الثانية ، وتتمثل في المتغيرات التي أحاطت بالكيانات البشرية ، وأدت الى ارتفاع في المستويات الثقافية والحضارية ، والى

زيادة فى النمو السكانى ، وغير ذلك مما ادى الى تضخيم حجم ومعنى ونتائج الفروقات والتباين ، بين البيئات والأوطان والأقاليم ، التى تتضمنها الدول والوحدات السياسية . وكان كل ذلك مرة أخرى ، مدعاة الى تضخيم حجم الاتصالات والاحتكاكات فيما بينها . ومن ثم تسبب ذلك كله فى ظهور المشكلات بقدر ما ادى الى تجسيمها . وليس معنى هذا أن الدول قد عاشت قرن طويلة بلا مشكلات ، بل الذى نعنيه انه مع تقدم العصر زادت أعداد الدول ، وزادت الاتصالات وزادت الدوافع التى أدت الى تعقيد وتصعيد المشكلات وتنويعها.

***

وهكذا نستطيع أن نقول أن وقتاً طويلاً قد انقضى ، قبل أن تصبح الجغرافية فى وضع يؤهلها ، لأن تلتقى بالسياسة ، وأن تستحوز على الاهتمام بالمشكلات بين الدول . كما كان من الضرورى ، أن ينقضى الوقت الطويل ايضاً ، قبل أن تتزايد أعداد الدول ، وتتوالد المشكلات ، وتكون التفجرات التى تضر بالعلاقات السوية فيما بينها.

هذا وربما لم تكن المشكلات فى أثناء هذا الوقت الطويل ، من حيث الحجم ، أو من حيث التعقيد ، قد وصلت الى حد الالحاح الذى يدعو الى أن يقتحم الجغرافى اهتمامه عليها . ومهما يكن من أمر ، فإن البداية المبكرة التى تتضح على الطريق المؤدية الى اللقاء بين الجغرافية والسياسة ، كانت اصلاً فى لمحة خاطفة تمثلت فى حوالى النصف الثانى من القرن السابع عشر.

وقد استهدف صاحب هذه المحاولة المبكرة أن يحدد العلاقة بين الدول ونظمها وشكلها ونموها ، وبين خصائص البيئة الجغرافية . وعلى الرغم من أن هذه المحاولة كانت طريفة ومهمة ، إلا انها لم تكن مؤدية الى خلق حقيقى سوى للجغرافية السياسية . والمعروف انه قد انقضى حوالى قرنين من الزمان بعد هذه المحاولة ، لكى تكون المحاولة المجدية ، التى أرسى قواعدها فردريك راتزل . ولقد أعطت هذه المحاولة الجادة فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر البداية الفعلية التى

ثبتت دعائم اللقاء بالفعل بين الجغرافية والسياسية. ومن ثم كانت الجغرافية السياسية وكانت أبحاثها المثمرة فى خدمة السياسة وحركة السياسة.

ويمكن القول أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، هو الذى شهد كل العمل الحقيقى ، والجهد الصادق ، والدراسات الأصلية ، التى أرست القواعد الراسخة للجغرافية السياسية ، وثبتت ملامحها كفرع من فروع الجغرافية البشرية . وكان هذا التأخير فى حد ذاته مدعاة لتفسير عدم الاستقرار ، أو عدم وضوح الفهم المتكامل للجغرافية السياسية. وهو أيضًا سببًا معقولاً ومنطقيًا يمكن أن يفسر ويعلل التنازع وعدم التناسق أو الانسجام بين جملة المناهج التى يمارسها الباحثون والدارسون فى الجغرافية السياسية . ولعله التأخير الذى يفسر من ناحية ثالثة ، التناقض بين أساليب المدارس الجغرافية فى مجالات الدراسة والاستيعاب مرة ، وفى مجالات الادراك الواسع للمفهوم المتكامل للجغرافية السياسية وأدائها الوظيفى المتخصص مرة أخرى .

وإذا كانت قواعد وأصول الجغرافية الطبيعية والبشرية ، قد أتاحت للجغرافى أن ينطلق فى الاتجاهات السليمة ، التى تصنع المضمون وتؤكد المعنى والنتائج التى تنتهى اليها الجغرافية السياسية ، فإن ثمة حاجة ملحة لأن تستعين بنتائج علوم كثيرة أخرى . وتتمثل هذه العلوم فى علم التاريخ وعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية وعلم الأنثربولوجيا .

ويلتقط الجغرافى من علم التاريخ النتائج التى تكشف عن الحقائق ، وتلقى الأضواء على الأحداث والأسس التاريخية ، التى تتركز عليها المشكلات . وتعتبر المتابعة العميقة لتاريخ فلسطين – مثلاً – على امتداد الزمن سبيلاً من أهم السبل التى تحدد أبعاد عوامل كثيرة، تتصل بمشكلة خطيرة يعانى منها جزء من العالم .

ويعتمد الجغرافى على نتائج تتصل بعلم السياسة ، فى الاحاطة

ببعض العوامل المتغيرة ، التى تتصل بوجود الدول والوحدات السياسية . ذلك أن مقومات الدولة ووجودها والمشكلات التى تعانى منها ، وليس من الضرورى أن ترجع فقط الى العوامل الثابتة التى تتصل بالمقومات الطبيعية . وكثيراً ما تكون العوامل المتغيرة ، التى تؤدى اليها القومات البشرية ، شريكة فى صنع المشكلة أو مؤدية اليها.

ثم يلتقط الجغرافى من علم العلاقات الدولية ، نتائج تتصل بالقوانين والاتفاقيات الدولية ، يهتدى بها فى تفهم جوانب المشكلات التى يعالجها . وكم مشكلة يكون السعى الى وضع اتفاق بشأنها مدعاة لاثارة مشكلة أخرى ، تعانى منها الدول ، وتودى بالعلاقات الطيبة فيما بينها . وأضرب لذلك مثلاً بما كان ويكون من نتائج تتصل بالاتفاقات الدولية ، بشأن المضايق البحرية ، والمياه الاقليمية ، والنقل الجوى والبرى والبحرى .

ويعتمد الجغرافى أخيراً على نتائج متنوعة من حصيلة هائلة ينتهى اليها علم الأنثر بولوجيا ، الطبيعية والاجتماعية ، فى تفهم ما يتصل بالتركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدات السياسية ، وفى ادراك ما قد يبنى على ذلك من تناسق أو عدم تناسق فى داخل الوحدة ذاتها . وقد لا يستطيع الجغرافى تفسير المشكلات التى ترجع الى عدم التناسق ، إلا من خلال الاحاطة به وما ينتهى اليه من نتائج . ويمكن أن يستفيد من هذه النتائج ، فى فهم وتجسيم معنى مشكلات الأقليات أو مشكلات التفرقة والتمييز العنصرى .

ويتلمس الجغرافى أيضا فى علم الاقتصاد سبيلاً من سبل التأثير المتبادل ، بين السياسة والاقتصاد . ومن الطبيعى أن يتعقب النتائج التى تمثل ضوابط حاكمة للمذاهب الاقتصادية ، وما تمليه على الخط السياسى الذى تنتهجه الدولة ، فى تعاملها مع الدول فى مجتمع الدول. وقد يستشعر الجغرافى كيف تجرجر السياسة الاقتصاد أحياناً ، وتتداخل فى تركيبة البنيان الاقتصادى ، أو كيف يملى الاقتصاد ويسوق السياسة الى مواقف محددة على الصعيد العالمى . ومن غير

استيعاب ذلك كله ، لا يحقق اللقاء الموضوعى بين الجغرافية والمشكلات على طريق السياسة ثمراته المرجوة . بل يفتقد البحث واحداً من أهم المتغيرات ، التى تلعب دوراً فى دنيا السياسة ، وما تسفر عنه فى الحرب والسلام .

وهذا معناه – على كل حال – أن الجغرافية السياسية قد اقتضت احاطة واسعة ومعرفة وشمول، وقدرة على استيعاب النتائج الكثيرة، لعلوم متعددة . بل لعلها تتطلب مهارة وتفوقاً فى القدرة على لم شمل تلك النتائج ، والارتكاز اليها فى مواجهة الدراسة الموضوعية ، للمسائل التى تدرسها الجغرافية السياسية . كما تتطلب مهارة وتفوقًا فى القدرةعلى القاء الأضواء والمعالجة والسعى وراء الوضوح ، الذى يظاهر الحل الأمثل للمشكلات السياسية.

* * *

مناهج البحث والدراسة فى الجغرافية السياسية:

هكذا كانت الجغرافية السياسية علماً من العلوم ، الذى يتردى فيه العالم فى أغوار القلق وعدم الاستقرار ، ويتلظى بجحيم المشكلات المعقدة . ويمكن أن يقال بشأن المناهج التى تتبع لأداء الدور الوظيفى المتخصص، أنها تبدو مختلفة ، بقدر ما هى متناقضة . وقد يعكس هذا التناقض والاختلاف بين منهج ومنهج آخر ، ومعنى من معانى القلق وعدم الاستقرار فى الأصول والقواعد ، التى يعتمد عليها فى بحثه ، وأداء الدور الذى يتحمل مسئوليته. ويهمنا فى هذا المجال أن نشير الى ثلاث مناهج مختلفة ، يسير عليها الباحث فى الجغرافية السياسية.

ويمكن القول أن هذا الاختلاف يمثل نتيجة طبيعية تبنى على الفرق الواضح فى الطرق والأساليب ، التى يلجأ اليها الباحث ، ويستعين بها لدى عرض الموضوع ودراسته ، أو لدى الاقتراب من قلب المشكلة السياسية ، التى يدخلها فى دائرة اهتمامه وبحثه.

وقد تبنى التناقضات بين المناهج من ناحية أخرى ، على الاختلاف

فى الأسلوب الذى يتحقق به الالتقاء بين الجغرافية والسياسة ، من أجل عرض وتصوير كل الجوانب ، التى تكشف الغطاء عن وجه المشكلة البغيض وتضعها فى إطار الرؤية الواضحة .

وهذه المناهج الثلاثة المتنوعة التى تعنينا معشر الجغرافيين هى :

١ - المنهج الاقليمى :

وهذا المنهج عتيق تقليدى ، لا يكاد يرتكز البحث فيه الى قواعد وأصول ثابتة . ومن ثم يكون نمط البحث والدراسة مضطرباً ، فلا يكاد يحدد أسلوباً علمياً حقيقيًا فى معالجة الموضوعات ، واستخلاص النتائج . وهذا معناه – من غير شك – أنه منهج مهزوز ، يكاد يقترب بموضوعية البحث والدراسة ، الى الصورة والطريقة والأسلوب ، الذى تعالج بها موضوعات الجغرافية الوصفية الاقليمية.

ويمكن القول أن الباحث وفق هذا المنهج يستغرق كل جهده، ويستنزف كل قدراته فى دراسة عناصر البيئة فى الدولة المعنية ، أو فى الاقليم المعنى ، لكى يتخذ منها مرتكزاً تنطلق منه الدراسة والنتائج، التى يستهدف فيها وبها تصوير مشكلات وتحليلها ، وإلقاء الأضواء الكاشفة عليها.

وربما يكون من الصعب علينا أن نتصور امكانية تحقيق هذه الأهداف، لأن الدراسة الجغرافية قد تمتص كل جهد الباحث ، أو قد تغطى على اجتهاده ، أو تطمس أى احتمال لوضوح الرؤيا ، بالنسبة لجوانب المشكلة السياسية التى يدرسها . هذا بالاضافة الى صعوبة الأخذ بمنطق الاقليمية ، فى تفهم المشكلات فى عالم اليوم . والمفهوم أن منطق التواصل والاتصال بين أطراف العالم ودوله ، ومنطق توازن القوى ، يفرض أبعاداً ونتائجاً مؤثرة . ومن شأن هذه النتائج وما ينبنى عليها من متغيرات ، الا تعترف بالحدود الجامدة بين الأقاليم الجغرافية، أو لا تتوقف عندها ، لدى دراسة المشكلات السياسية .

٢ - المنهج التاريخى :

وهذا المنهج يجرجر الباحث وفق أسلوبه ، الى تحقيق درجة من درجات الالتقاء، بين حصيلة ونتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية . ومن ثم يكون هذا الالتقاء هو ، المنطلق الذى يتوجه منه البحث والدراسة ، أو الذى يصنع الشكل والأسلوب ، ويتوخى التوافق والتناسق من أجل استنباط جملة من القواعد العامة والأصول ، التى تخضع لها السياسة ، أو التى تحكم مسألة العرض العام للمشكلات السياسية .

وربما كان أخطر ما يعيب هذا المنهج ، هو اللجوء الى وضع واقرار القواعد العامة ، التى تكون بمثابة المقاييس والموازين . وما من شك فى أن السعى الى تطبيقها لدى دراسة وتعميق المعرفة بكل مشكلة ، يوحى بمعنى من معانى الحتم ، وبتأكيد العوامل أو الدوافع الثابتة وصولاً الى حد القوالب الجامدة . وهذا معناه أن متابعة الدراسة على ضوء هذا المهنج ، تسقط من الحساب العوامل المتغيرة ، ولا تكاد تحقق المرونة الكاملة أو الانطلاق الحر ، فى وضع بعض الأمور ، التى تمس جوهر المشكلة السياسية فى الاعتبار .

وما من شك فى أن العوامل المتغيرة مفيدة ، وأن المرونة فى الدراسة التى تمس السياسة مطلوبة بالحاح . وليس من المعقول أن تخضع كل مشكلة من المشكلات السياسية لأنماط ومقاييس وقوالب جامدة ، تفرضها القواعدة العامة المطلقة . بل أنه من الضرورى أن توضع فى الاعتبار أموراً معينة كثيرة ومحدودة ، بالنسبة لكل مشكلة، لأن المشكلات قد تتشابه ، ولا تكاد تتماثل .

والاعتقاد الجازم أن التماثل بين المشكلات مستحيل ، لأن العوامل البشرية المتغيرة ، التى تكون عادة ضمن الأبعاد التى تبنى وترتكز عليها المشكلات ، لا يمكن أن تكون صورة طبق الأصل . ومن ثم يكون الفرق كبيراً بين المشكلات المتشابهة ، وافتراض التماثل فيما بينها. وعندئذ لا تكاد تصلح القوالب الجامدة أو القواعد العامة ، التى يصنعها

المنهج التاريخى لتقييم المشكلات ، أو لتقدير ما من شأنه أن يكشف الغطاء عن وجهها الحقيقى ، أو للغوص وراء الجذور العميقة لها.

٣ - المنهج التحليلى :

وهذا منهج ثالث يعالج الأمور بأسلوب مختلف تمامًا أبعد ما يكون عن التقيد بالقواعد العامة . ويلجأ هذا المنهج الى معالجة الموضوع، الذى يشمل وحدة أو أكثر من وحدة سياسية على اعتبار ، أنها تتضمن الأرض ، مثلما تتضمن الناس . ومن ثم يدرك الباحث أن خصائص الأرض والضوابط الطبيعية المحيطة بها ، تشترك مع خصائص الناس والضوابط البشرية النابعة من صميم وجودهم ومستواهم الحضارى ونشاطهم ، فى صنع أهم العوامل المتغيرة ، التى تؤثر فى وجود المشكلات وتؤدى الى خلقها أو تجسيمها .

وهذا معناه أن هذا المنهج يتسم بالواقعية وعدم الجمود ، أو التقيد بالنمطية والقوالب الجامدة . ذلك أنه يدعو الباحث لأن يهتم ، بكل خصائص الوحدة السياسية ، من حيث الموقع الجغرافى والشكل العام والمساحة والحدود وغير ذلك من صفات الأرض والموارد المتاحة فيها ، ولأن يهتم أيضا بالناس وكل الظروف التى تحيط ، بتجمعهم على هذه الأرض ، وبولائهم لها وبنشاطهم فيها وبالمشكلات التى يتعرضون لها فى الداخل والخارج.

والواضح أن هذا المنهج الذى يستهدف الاحاطة بالعوامل الثابتة والمتغيرة ، يكسب الباحث والبحث مرونة تكفل له القدرة على تقصى الحقائق ، والكشف عن كل ما من شأنه أن يصور كل الأبعاد التى تتصل بالمشكلات السياسية ، من قريب أو من بعيد . وهكذا يستطيع الباحث من خلال هذه الدراسة المرنة والاحاطة الواسعة ، أن يضع الموضوع فى مواجهة كل الأضواء التى تكفل الوضوح وتصنع الرؤية الصادقة . كما يستطيع أن يغوص وراء جذور أى من المشكلات السياسية .

وهذا معناه أن الباحث وفق هذا المنهج ، لا يكاد يتقيد بقواعد جامدة ، ولكنه يتحرر من كل قيد ، ويستنبط لكل مشكلة جملة القواعد الخاصة بها، على ضوء الدراسة الموضوعية ، التى تضع فى الاعتبار كل الأبعاد والعوامل المتنوعة التى تشترك فى الكشف عن ماهية المشكلة السياسية ، وجوهرها الأصيل . وليس أفضل من التحليل فى تقصى الحقائق ، وفى تفسير الغموض الذى يكتنف المشكلة ، والتعقيد الذى تصنعه العوامل والدوافع والمتغيرات المتداخلة من حولها .

* * *

هكذ تتأرجح الدراسة فى الجغرافية السياسية بين هذه المناهج الثلاث ، وكأنها لم تصل بعد الى مرحلة الاستقرار الكامل. وربما يرجع ذلك الى انها لم تلق العناية والاهتمام ، ولم تنشأ نشأة متكاملة إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر . ويمكن القول أن سير ماكندر استاذ الجغرافية بجامعة أكسفورد فى حوالى نهاية ذلك القرن ، قد سجل الاهتمام الحقيقى بالجغرافية السياسية ، والبداية الفعلية لها وجودها كفرع من فروع الجغرافية البشرية .

وما من شك فى أن الحاجة اليها فى ذلك الوقت ، الذى كان العالم يعيش فيه أحرج الفترات وأكثرها خطراً كانت ملحة ومهمة . والمفهوم أن الصراع كان قد بدأ عندما تفجرت المشكلات المستحكمة بين بعض الدول . كما كانت المنافسات بين التيارات الاستعمارية والمذاهب الاقتصادية ، تدخل العالم فى أنفاق مظلمة ، ومنازعات ، وتوقع بالدول فى مناوشات ومشكلات حامية .

ولقد تأثر سير ماكندر بذلك الجو المكفهر ، وأحس بطبيعة الصراع واحتمالات الصدام المروع وانفعل بالمشكلات . ثم هو يتأثر مرة أخرى ، بحركة وخط سير التاريخ البشرى ، وردود الفعل التى تصنعها المشكلات السياسية . وقد أحاط ذلك التأثير كله بفكره الجغرافى ، وسيطرت عليه النزعة العامة ، التى استطاع أن يوسع بها أفق رؤياه ،

وأن يتصور المشكلات السياسية تصوراً عالمياً.

وكان ذلك من بعد ماكندر مدعاة الى تشكيل متميز للفلسفة ، التى تأثرت بها الدراسة فى الجغرافية السياسية ، وتأكيد وظيفتها وماهيتها. ولعل اهم ما انتهى اليه هذا السياق المنطقى ، هو الايمان المطلق بتأثير الحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية ، على تطور الأحداث وسير حركة التاريخ البشرى من ناحية ، وعلى سياسات الدول والمشكلات السياسية ، التى تعانى منها من ناحية أخرى .

ومهما يكن من أمر فإن الحاجة الملحة التى دعت الى التقاء الجغرافية بالسياسة على طريق المشكلات ، قد استوجبت ظهور الجغرافية السياسية للتعبير عن هذا اللقاء . كما دعت مواجهة هذه الحاجة أيضاً وتحقيق نتائج معينة بذاتها الى ظهور علم الجيوبولوتيكا وفاء للبحث عن الحلول المثلى ومعالجة المشكلات.

ويحق لنا أن نشير فى هذا المجال أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض بين كل منهما الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا من ناحية ، وبين علم السياسة من ناحية أخرى . بل الواقع أنهما معا يصنعان الجسر الذى يتخطى به الباحث فى علم السياسة المتاعب ، التى تحيط به كعلم يهتم بدراسة سياسة الدولة وسيادتها.

وهذا معناه أنها – فى جملتها – علوم تترابط وتتعاون من غير أن تتداخل أو تتعارض ، فى النتائج النهائية التى تنتهى اليها . ومع ذلك فأن المدرسة الجغرافية الأمريكية لا تجد غرابة فى أعتبار الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا صنوان لا يفترقان ، وأنه ليس ثمة مبرر يدعو الى وضع أو تأكيد الحد الفاصل ، بين حصيلة ونتائج كل منهما، من حيث تصوير المشكلات ، ومن حيث معالجتها وافتراض الحلول المثلى لها.

ومع ذلك فإن ثمة ما يدلل على اتجاهات أخرى ، تلزم الباحث الجغرافى بوضع هذا الحد الفاصل ، بين هذين العلمين . ويكون ذلك

على اعتبار أن لكل علم منهما امكانيات محددة وإطار خاص متميز ، من حيث أسلوب البحث ، ومن حيث الحصيلة والنتائج التى يستهدفها، فى دراسة المشكلات السياسية ومعالجتها . ويكفى أن تنهى الجغرافية السياسية دوررها الوظيفى المتخصص ، دون أن تحمل نفسها مسئولية اقرار أو افتراض حل امثل للمشكلة السياسية ، لكى تختلف تماماً عن الجيوبولوتيكا .

وعلى الرغم من الايمان المطلق بأن الحد الفاصل بين الجغرافية السياسية فى جانب ، والجيوبولوتيكا فى جانب آخر ، يكاد يتمثل فى خيط رفيع ، قلما يتمكن الباحث من المحافظة عليه ، و بحيث لا يتجاوزه من جانب الى آخر ، فإن ثمة فروقات كثيرة وجوهرية تنبع من طبيعة التباين فيما بينهما . وهذه الفروقات وسيلة مثلى ، يمكن الاعتماد عليها فى تأكيد معنى الحد الفاصل بينهما ، وفى تأكيد التمييز بين وظيفة وأداء كل من الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا ، لحساب لعبة السياسة ومشاكلها فى مجتمع الدول .

ويكون ابراز الفروقات على ضوء العلم بأن الجيوبولوتيكا ترسم خططاً عامة ، لما يجب أن تكون عليه الوحدة السياسية ، ولما يتفق مع طموحها السياسى والاقتصادى. على حين أن الجغرافية السياسية لا تكاد تهتم أو تخرج من إطار الحقيقة المطلقة من غير تطلع أو طموح . وهكذا تستمسك الجغرافية السياسية بالأمر الواقع ، ولا تكاد تحلق فى افق الخيال ، ولا تسعى وراء افتراضات معيّنة قد تغذيها نعرة من النعرات ، أو قد تستوجبها أهداف وأطماع وطموح ، أو قد تزينها مرحلة من مراحل الاستعلاء الشعوبى .

ويعنى ذلك ان الجغرافية السياسية من شأنها ان تلتزم بالواقع الجغرافى البحت للدولة أو للدول ، وأن تصوّر المشكلات التى تعانى منها فى إطار الواقع المطلق ، الذى تكون فيه ودون ادخال اية تعديلات أو اضافات أو اقتراحات من واقع الخيال المتطلع الى آفاق المجال الحيوى ،

الذى تصبو اليه الدولة ، أو من قبيل الطموح السياسى والاقتصادى الذى يشكل أو يوجه خطاها ومسيرتها السياسية .

وهذا معناه مرة أخرى ، أن الجغرافية السياسية تقتصر وظيفتها على تصوير المشكلة ، وتحديد الأبعاد الحقيقية لها ، وتجسيمها على النحو الذى يبرز ملامحها ، ويلقى الضوء على كل جانب من جوانبها المختلفة . ولعلها تنتزع دورها كله من صميم الواقع المتجرد ، لأنه ليس مطلوباً من الجغرافية السياسية أيضًا ، التخطيط بشأن غير شأن الواقع الخالص ، أو بشأن البحث فى أمر خطة لمستقبل معيّن ، يعالج رغبة الوحدة السياسية فى توسيع رقعتها أو تضخيم كيانها وتحقيق طموحها .

وهكذا يظهر الفرق الكبير بين الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا . ففى الوقت الذى تبدو فيه الجغرافية السياسية أكثر ميلاً الى الثبات ، وأكثر اهتماماً بالواقع ، فى إطار عريض يمتد امتداداً شاملاً من الماضى البعيد والقريب معاً الى الحاضر ، بحيث توغل فى ضمير المستقبل ، يكون للجيوبولوتيكا شأن آخر .

ويرى بعض الباحثين من ناحية أخرى أن علم الجيوبولوتيكا يبدو فى الصور التى يحاول فيها الباحث تطويع الجغرافية ، ويسعى الى تسخيرها فى خدمة طموح وتطلعات الوحدة السياسية أو الدولة . وكأنها بذلك تتخذ من الجغرافية مطية ، الى تحقيق آمال المستقبل وطموحه ، من حيث النمو والتوسع ، ومن حيث تفهم المشكلات ومعالجتها .

ومن ثم تمثل الجغرافية السياسية علمًا ، يعيش بالواقع للواقع وفى الواقع ، من غير شطط أو تخيل . وتحرص على ابراز مقومات الوحدة السياسية وعلى تصوير المشكلات السياسية ، والكشف عن الجذور العميقة التى تنبع منها ولا تسعى الجغرافية السياسية - على كل حال - سعى الجيوبولوتيكا التى تقفز من وراء ذلك كله ، الى كل تخيل كامن فى ضمير التصوّر . ثم هى - الجغرافية السياسية - لا

تخوض من بعد ذلك ومن خلال التصوّر فى احتمالات المستقبل وتطلعاته .

* * *

ويمكن للباحث على ضوء الفهم الكامل لكل هذه الفروقات بين أهداف الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا ، أن يشير الى أنها لا تعنى الفصل الكلى بينهما . ولكن هناك احتمال كبير لأن تكون ثمة صورة من صور التكامل فيما بينهما ، على اعتبار أن علم الجيوبولوتيكا يمثل الامتداد الطبيعى للجغرافية السياسية . وهذامعناه أن الجغرافية السياسية تقوم بتصوير وتشخيص وتجسيد المشكلات وإلقاء الأضواء عليها ، لكى تتمكن الجيوبولوتيكا من افتراض وتخيل الحل الأمثل ، أو تصوير الحلول التى تنبثق من واقع الصورة الواضحة لها .

ومن ثم يكون هذا التكامل فى الأداء ، مدعاة للبعد كل البعد عن معنى التعارض أو التناقض ، بين وظيفة كل علم منهما . وربما كان ذلك نفسه السبب ، الذى دفع بالمدرسة الأمريكية الى اعتبار الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا ، شيء واحد لا انفصام بينهما .

ومع ذلك فإنه من الأفضل أن نأخذ بمبدأ الفصل بينهما ، وأن نأخذ فى نفس الوقت بمبدأ الترابط والتكامل فيما بينهما . وهذه مرونة مفيدة تحول دون تجاهل للحد الفاصل بين وظيفة كل منهما ، وخاصة فى الحالات التى تتجه فيها الدراسة الى معالجة المشكلات ، التى تعانى منها أكثر من وحدة سياسية أو دولة .

وليس ثمة ما يمنع أو يحول دون أن نمارس الدراسة والبحث بالطريقة المثلى ، بحيث نصور المشكلة ونلقى الأضواء عليها ، كما يستوجب الأمر فى الجغرافية السياسية ، ثم لا نتخطى من بعد ذلك الحد الفاصل بين وظيفة لكل منهما ، وخاصة فى الحالات التى تتجه فيها الدراسة الى معالجة المشكلات التى تعانى منها أكثر من وحدة سياسية أو دولة .

وليس ثمة ما يمنع مرة أخرى أو يحول دون أن نمارس الدراسة والبحث بالطريقة المثلى بحيث نصور المشكلة ، ونلقى الأضواء عليها ، كما يستوجب الأمر فى الجغرافية السياسية . ثم نتخطى من بعد ذلك الحد الفاصل الى الجيوبولوتيكا لكى نتصور احتمالات الحل الأمثل لمعالجتها ووقف احتمالات التفجر ، التى تؤذى الوحدة السياسية أو تقلقلها وتعرضها للخطر . ومعنى ذلك أنه ليس يعيب الجغرافى هذا التوسع ، كما لايعيبه الامتناع عن التوسع وتصور الحل الأمثل .

* * *

مجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية:

وإذا كنا قد أوضحنا معنى الجغرافية السياسية ومناهج البحث فيها ، يصبح من الضرورى أن نحدد المجالات التى تعالجها الجغرافية السياسية ، وأن نصور كل بعد من الأبعاد التى تحدد الاطار الواضح لها. ويمكن القول أن هذه المجالات تكاد تتجمع فى ثلاث محاور معينة.

وعلى المحور الأول يكون البحث الذى يعبر أو يصور أو يغوص وراء الفكرة ، التى يتبلور من حولها الوجود الفعلى للوحدة السياسية .

وعلى المحور الثانى ينكب البحث على دراسة متغلغلة لمدى ما تكفله المقومات الجغرافية للوحدة ، من أسباب الوجود السوى والتماسك.

وعلى المحور الثالث يتقصى البحث شكل العلاقات بين الوحدات السياسية من وجهات النظر المتباينة ، وما يمكن أن ينتهى اليه الأمر من حيث احتمالات الوفاق والانسجام ، أو من حيث احتمالات التنافر وعدم الانسجام .

وهذا معناه أن المجالات واسعة رحبة ، كما يظهر من واقع التفاصيل التى يتضمنها كل مجال من هذه المجالات التى نعرضها فيما يلى:

المجال الأول :

وتعالج الجغرافية السياسية فيه الواقع الشامل العريض ، الذى يصور العامل أو جملة العوامل الطبيعية والبشرية، التى كانت مدعاة للترابط الكائن بين بعض المساحات والأقاليم ، التى جمعت الناس فيها وشدت ولاءهم ، لكى تكون الدولة . والمفهوم أن معظم الوحدات السياسية لا تكاد تضم اقليمًا أو جملة من الأقاليم المتشابهة ، بل هى تتألف – فى الغالب – من جملة من البيئات المتباينة. وما من شك أن تجمع الناس فى هذه البيئات ، كان من وراء فكرة معينة تقتضيها مصلحة هؤلاء الناس . ومن ثم هم يعيشون فيها وبها ، ويعتنقون مبدأ الاخلاص والولاء لها ، ويسعون دائمًا الى تحقيقها وتثبيت وجودها والدفاع عنها .

وهذا معناه أن الجغرافية السياسية يجب أن تدرس الفكرة ذاتها ، وأن تصور جملة العوامل التى تصنع التجمع البشرى من حولها، وتخلق الكيان المترابط للوحدة وتوجه كل الولاء له . ويكون ذلك مدعاة للتعرف على مدى الترابط بين الناس فى الوحدة السياسية ، وعلى عمق الايمان الذى يشد الناس ويدعوهم للمحافظة عليها .

وما من شك فى أن ما من وحدة سياسية قامت بطريقة طبيعية ، إلا وكان قيامها من حول فكرة معينة ، كانت بمثابة الهدف الأمثل ، الذى يحقق آمال الناس فى المساحةالتى تتضمنها تلك الوحدة . كما ندرك أيضًا أن هناك جملة من العوامل الطبيعية والبشرية فى هذه المساحة ، تساند هذه الفكرة وتبلورها وتضعها فى الموضع ، الذى يشد ولاء كل أو بعض الناس المتحمسين لها ، حتى تؤكد الدولة سيادتها ومكانتها .

وهذا معناه انه إذا لم يكن مقدراً لفكرة أن تكون من وراء الوجود المادى لكل دولة ، لافتقدنا القطب المغناطيسى ، الذى يشد الناس ويؤلف فيما بينهم ، ويجمع بعض المساحات فى كيان مترابط . ويكون ذلك – من ناحية أخرى – مدعاة لأن نفتقد الايمان الكامل

بالوحدة السياسية ، ولتكدست المشاكل وإنبثقت الخلافات بين الناس فى الأقاليم ، الذين لا تجمعهم دائرة موحدة من دوائر الولاء المطلق . وقد يستعصى حل هذه الخلافات ، أو قد يستحيل توفير أسس الاستقرار والبقاء لها . وقد يصل الأمر فى نهاية المطاف الى حد تفكك أوصال الوحدة ، وتمزق شمل الناس فى المساحات التى تتضمنها هذه الدولة .

المجال الثانى :

وتعالج الجغرافية السياسية فيه مدى تغلغل واستقرار الروح الوطنية أو القومية أو غيرها من العوامل ، التى تدعم التماسك بين كل المساحات التى يتألف منها الكيان المادى للوحدة السياسية. وهذا معناه السعى الى كشف النقاب على مدى الانسجام والتناسق بين الناس فى الدولة ، والى الإلمام بطبيعة واحتمالات التناقض وعدم التوافق فيما بينهم . وربما يكون من الضرورى أيضًا قياس درجة التوافق بين الحدود القائمة للوحدة السياسية ، التى تصنع لها الإطار ، والحدود المثلى التى تتضمن كل الناس المشدودين بالولاء نحوها .. وقد يكشف لنا ذلك القسط من البحث والتحديد المقارن عن حقيقة مساحات قد تتضمنها الوحدة السياسية ، وليس فيها مقومات الولاء لها. مثلما يكشف عن مساحات أخرى فيما وراء حدودها ، وهى مفعمة بالولاء ومشدودة بأكثر من سبب اليها ، والى أهدافها وآمالها المرتقبة .

هذا والمفروض أن تبرز الجغرافية السياسية من بعد ذلك كله ، قيمة المركز القلب ، الذى يتحمل العبء الأكبر فى جمع كيان الوحدة السياسية ، ويشد سكانها الى الفكرة ، التى نمت حولها كل الآمال والأهداف . وما من شك فى أن هذا المجال الرحب ، الذى ينصب على دراسات تغوص فى كيان الوحدات السياسية ، وتتدارس مقومات الدولة وتكشف الغطاء عن مدى الانسجام والتناسق بين سكانها ، والترابط بين ولائهم للفكرة التى أوجدتها ، من شأنه أن يكشف عن جملة من احتمالات نشأة بعض المشاكل السياسية ، التى تنبع من الداخل من

صميم التركيب الهيكلى غير المتناسق للكيان البشرى فيها . ومن ثم يكون ذلك مدعاة للتعرف على ما يسفر عن ضعف عوامل الترابط بين الناس ، وعن تنوع عمق الولاء فى بعض الأجزاء ، التى تتألف منها الوحدة السياسية.

المجال الثالث :

وتعالج الجغرافية السياسية فيه توزيع الوحدات السياسية على سطح الأرض فى حدود مساحة معينة ، تتراوح ما بين قارة أو مجموعة من القارات أو العالم كله . ويستهدف هذا التوزيع بالدرجة الأولى تصوير أثر العلاقات المكانية والزمانية بين الوحدات السياسية .

وما من شك فى أن هذه الدراسة تستوجب الاهتمام بالحدود السياسية ، التى تكون بمثابة الاطار ، الذى يحدد كيان وامتداد كل دولة. ويصنع الفاصل الذى يفصل بين كيان دولة ما وكيان دولة أخرى. ولعلها تستوجب أيضا تقييم الحدود من وجهات النظر الطبيعية والبشرية ، وتلقى الضوء على دورها فى تأكيد الفصل بين هذه الوحدات السياسية . ثم هى قد تهتم مرة أخرى بإيضاح القيمة الفعلية للحدود ، من وجهة النظر الأثنولوجية والاستراتيجية .

وهذا التقيم الموضوعى الذى يستهدف البحث المقارن بين الحدود السياسية المتفق عليها بمعاهدات أو اتفاقيات دولية ، وبين الحدود الطبيعية التى تستند الى الواقع الجغرافى أو الى الواقع القومى ، يكون كفيلاً بأن يزج بالجغرافية السياسية الى خضم هائل تدرس فيه احتمالات أو توقعات تتصل بقيام نشأة المشكلات السياسية ، وبإثارتها والإندفاع بها الى حد الخطر ، الذى يهدد كيان الوحدة السياسية ذاتها .

ومن ثم يتطلب هذا الأمر إحاطة شاملة ، وعلى أوسع مدى ، استجابة لمتطلبات عرض المشكلات وتصوير جوانبها وتطورها . وهنا تكمن الصعوبة والمتاعب معاً ، لأن القرن العشرين شهد على الصعيد السياسى العالمى :

أولاً - تغيرات اساسية من حيث زيادة الوحدات السياسية ، ومن حيث ظهور الروح القومية وقيام الدول القومية ، ومن حيث الصدام المسلح الذى أنهى السلم العالمى أكثر من مرة ، وتسبب فى تغيير فعلى فى حدود بعض الدول ، وفى تراكم نتائج ضخمت حجم المشكلات السياسية وزادتها تعقيداً .

ثانيًا- تعاظم مسألة توازن القوى ، وما يترتب عليها من حساسية بالغة فى العلاقات والمعاملات الدولية . هذا بالاضافة الى ما يفرضه التوازن ، بين القوى من نتائج تمثل بالضرورة بعداً اساسيًا فى مجال دراسة أى مشكلة من المشكلات السياسية.

ثالثًا - تصاعد العلاقة بين السياسة والاقتصاد تصاعداً فعالاً ، حتى بلغ حد توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد ، وتوظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة . وهذا فى حد ذاته من أخطر العوامل التى تحكم الصراع الدولى وتداخلات القوى الأعظم فيه .

ومن ثم تقتضى الدراسة فى هذا المجال مرونة كاملة ، مثلما تتطلب عمقاً وقدرة متفوقة فى جمع ، حصيلة هائلة من الدراسات الجغرافية الطبيعية والبشرية ، وحصيلة هائلة أيضاً من الدراسات التاريخية ، ومتابعة الأحداث المتلاحقة فى صميم أو حول المشكلات . وتكون هذه الإحاطة والشمول والمرونة الوسيلة المثلى ، لمتابعة سليمة ومنطقية سواء استهدفت الجغرافية تصوير العلاقات المكانية والزمانية بين الدول ، أو استهدفت تصوير وتحقيق الأبعاد الحقيقية للمشكلات السياسية واحتمالات تفجيرها .

***

ومهما يكن من أمر ، فإن مجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية ، باتت أوسع من أن تصنع لها حدوداً او اطاراً جامداً . وهى من بعد ذلك كله مفيدة وضرورية ، فى عالم يكتظ بالدول ، وبات النزاع بين الدول والقوميات أحياناً ، والمذاهب الاقتصادية المتعارضة أحياناً أخرى ، حقيقة تفرض عليه القلق ، وتزج به فى دوامات

المشكلات ، التى لا تكاد تجد حلاً واقعياً . وكم من مشكلة كانت سبباً فى دفع بعض الدول الى حافة الخطر ، حتى تتردى فى نار الحرب الساخنة الموجعة والصراع . والحرب بين الدول ، تعبير إيجابى عن وجه قبيح لمشكلة معينة تطفو على السطح ، فتنهى حالة السلم والأمن والاستقرار ، وتستند الى مقومات وجذور عميقة تعمق التناقض فيما بينها . ومن شأن الجغرافية السياسية أن تكشف الغطاء عن هذه الجذور والمقومات ، من أجل الرؤيا الصادقة التى تستوجبها طبيعة البحث ، عن الحل الأمثل للمشكلات السياسية.

ومع ذلك فلا يجب – كما قلنا من قبل – أن يزج الجغرافى بنفسه فى خضم متلاطم وراء هذا الحل المترقب . ويكفيه أن يقنع بدور قوامه القاء الأضواء ، وعرض الجوانب عرضًا موضوعياً . ويستطيع السياسى الباحث عن الحل عندئذ ، أن يهتدى بالضوء وبالدراسة التحليلية الموضوعية التى يرسى قواعدها الجغرافى ، وبالنتائج التى تنبع من صميم التناسق والانسجام بين العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة ، لكى يجده حلاً مرضيًا وعادلاً ، لحساب كل الأطراف المعنية .

الفصل الأول

الوحدة السياسية (الدولة)

مقوماتها الطبيعية والبشرية

- تكوين الوحدة السياسية من أرض ، وناس ، ونظام حاكم .
- المقومات الطبيعية للوحدة السياسية .
  - الموقع الجغرافى .
  - مساحة الدولة وشكلها العام .
  - حدود الدولة الطبيعية أو البشرية أو الهندسية .
- المقومات البشرية للوحدة السياسية .
  - ترابط الناس فى الكيان البشرى .
  - الأقليات أنماطها ومشاكلها .
  - أنواع الكيانات البشرية .
  - التقدير الكمى للكيان البشرى .

الفصل الأول

الوحدة السياسية (الدولة)

مقوماتها الطبيعية والبشرية

تكوين الوحدة السياسية من أرض وناس ونظام حاكم:

تقتسم أرض العالم الذى يتضمن القارات بشقيها القديم والجديد أكثر من ١٩٥ وحدة سياسية . ومازلنا نتوقع من سنة الى أخرى ظهور وحدات سياسية جديدة ، على أنقاض الاستعمار الذى يتراجع ، ويفقد قدرته على التسلط ، وكلما ظهرت مثل هذه الوحدات السياسية ، وتمتعت بالاستقلال الكامل من وجهة النظر السياسية - على أقل تقدير - كان ذلك مدعاة لزيادة فى حجم العبء ، الذى تتحمله الجغرافية السياسية.

وما من شك فى أن كل هذه الوحدات السياسية القائم منها ، والمتوقع قيامها ، ليست متناظرة أومتماثلة ، من حيث السمات والخصائص الجغرافية الطبيعية ، ولا من حيث السمات والخصائص البشرية والاقتصادية . ومع ذلك ، فإنها فى جملتها تتفق من حيث المضمون الكلى لوجودها فى المجتمع الدولى ، فى ثلاثة أمور.

وهذه الأمور التى تجسد توافق المضمون بين كل الدول ، فى مجتمع الدول هى :

١ - الأمر الأول :

وهو وثيق الصلة بالكيان المادى للوحدة السياسية . ذلك أن لكل وحدة بالضرورة كيان قوامه مساحة من الأرض . وتكتسب هذه المساحة قيمتها من الموقع الجغرافى مرة ، ومما يتوفر فيها من موارد طبيعية يتاح للناس استغلالها بصورة من الصور مرة أخرى . ويحدد امتداد هذه المساحة وشكلها العام الحدود السياسية المقررة ، والتى

تمثل الاطار العام الموضوع ، من أجل الفصل الملزم ، بينها وبين كل الوحدات السياسية الأخرى المجاورة لها .

٢ - الأمر الثانى :

وهو وثيق الصلة بالناس وبالكيان البشرى فى الوحدة السياسية. ذلك أن كل وحدة تتضمن بالضرورة قطاعاً من البشر ، عاش ويعيش على أرضها ، ويتلمس السيادة الكاملة عليها . وهو – من غير شك – مشدود اليها بكل ولائه واخلاصه لها ولوجودها . كما أنه يستظل بسيادتها ، ويجد منها وفيها الحياة المطمئنة والاستقرار . ثم هو يسخر جهده ونشاطه فى الوجهة التى تستغل الموارد فيها ، وتستخدم أرضها وتفجر منابع الثروة فيها . وقد يكون العطاء من النفس والتضحية بها ، دفاعاً عن وجودها وكرامتها وصيانة لعزتها وترابها مسألة حتمية .

٣ - الأمر الثالث :

وهو وثيق الصلة بشكل توليفة النظام ، الذى يضبط حركة الحياة فى الدولة . ثم هو السلطة التى تعلى سيادة الدولة وتكفلها ، وتحافظ عليها فى مجتمع الدول . وقد ندرك فى بعض الأحيان أنها يد الشعب أو الأمة ، التى ترعى المصالح ، وتتولى أمر الدفاع المخلص عنها .

وهذا معناه – على كل حال – أن الوحدة السياسية أو الوحدات التى تثير انتباه الجغرافى ، ويدخلها فى دائرة اهتمام الجغرافية السياسية ، تتألف من أرض ، ومن ناس ، ومن نظام حاكم . اما الأرض فإنها تشد ولاء الناس وأحاسيسهم وتستحوذ على نشاطهم . وأما الناس فإنهم يؤمنون بحقهم فى هذه الأرض وسيادتهم عليها ، وعلى كل موارد الثروة الطبيعية المتاحة فيها . اما النظام الحاكم فهو وسيلة الناس لتأكيد حقهم فى الأرض ، أو لتأمين سيادتهم على الأرض ، أو لترسيخ وضمان مصالحهم فيها.

ومن ثم يكون لزامًا على الجغرافى أن يضع ذلك كله فى صميم اعتباره ، وأن يهتم بدراسة الأرض مثلما يهتم بدراسة الناس فيها .

وتكون هذه الدراسة وسيلته المثلى فى مجال الالمام بصفات وخصائص الكيان المادى للوحدة السياسية ، وبصفات وخصائص الكيان البشرى فيها . وهكذا يجب أن ينصرف اهتمام الجغرافى ، نحو القاء الأضواء على المفهوم الطبيعى للمقومات الجغرافية ، التى تميز الكيان المادى للوحدة السياسية . ثم هو مطالب مرة ثانية بالقاء الأضواء على المفهوم البشرى للمقومات الجغرافية ، التى تميز الكيان السكانى ونشاطه فيها. ويضيف الى ذلك الاهتمام بالنظام ، الذى يحكم ويحدد البعد الثالث الكاشف ، الذى يعلن عن وجود الدولة وسيادتها .

وهذا الاهتمام بالأرض والناس والنظام فى الوحدة السياسية ، يعنى بالضرورة أنه ليس من المفروض أن تهتم الجغرافية السياسية بحكومة فى المنفى (١). ويكون ذلك على اعتبار أنها تفتقر على أقل تقدير الى صورة الكيان المادى ، وأنها لا تفرض سلطانها على مساحة من الأرض . وفقدان شق من هذين الشقين الهامين والمتلاصقين اللتين تتألف منهما الوحدة السياسية ، لا يتيح للجغرافى امكان وضعها - حكومة المنفى - فى دائرة اهتمام الجغرافية السياسية .

ولعل من الضرورى أن يميز الجغرافى بعد ذلك كله ، بين نوعين من المقومات تستند اليهما الوحدة السياسية. وهذان النوعان هما :

- **المقومات الطبيعية** التى تهتم بالكيان المادى ، وكل ما يتصل بالأرض وصفاتها.

- **والمقومات البشرية** التى تهتم بالكيان السكانى وتركيبه ، وكل ما يتصل به من حيث الكم والكيف .

---

(١) تفتقد حكومة المنفى او حكومة الظل السلطة لأنها لا تكون إلا من خلال السيطرة على أرض معينة . واهتمام علم السياسة او القانون الدولى بها واعتراف بعض الدول بوجودها ، لا يلزم الجغرافية السياسية بأن تفعل نفس الشئ .

هذا يستلزم الأمر ايضاً الايمان بالترابط فيما بينهما ، على أساس أن الأرض تدرس من حيث هى مسرح لنشاط الانسان ، كما أن الانسان يدرس من حيث انه هو الذى يكسب الوحدة السياسية فرصة تأكيد الذات ، والوجود والسيادة على الأرض أو التراب . أما رؤية الجغرافية السياسية للنظام الحاكم فى الدولة فله شأن آخر . وينبغى أن تكون هذه الرؤية حذرة ، عندما تتقصى حقيقته وقدراته الفاعلة فى الدولة ، لحساب الناس وفى مجتمع الدول لحساب العلاقات الدولية.

* * *

أولاً - المقومات الطبيعية للوحدة السياسية :

ينبثق كنه هذه المقومات وجوهرها الأصيل مثلما تنبثق تفاصيلها الدقيقة من صميم الدراسة الأصيلة للجغرافية الطبيعية عامة . وهذا معناه - من غير شك - دراسة الأرض التى تتضمن الوحدة السياسية المعنية ، من أجل الالمام الشامل بكل الخصائص الجغرافية الطبيعية التى تميزها . وقد تستهدف بالدرجة الأولى تحليل شامل للموقع الجغرافى ، وتقييمه من وجهات النظر المتباينة . كما تستهدف ايضاً تقييم المساحة الكلية ، والشكل الذى يحدد امتداد هذه المساحة ويحتويها ، والحدود التى تجسد أبعاد هذا الشكل الجامع ، للوحدة السياسية.

ويستتبع ذلك كله دراسة موضوعية تشمل كل الخصائص الجغرافية الطبيعية ، التى يكون لها وزن فى مجال التقدير الفعلى لكل العوامل ، التى تؤثر فى كيان الوحدة السياسية اقتصادياً واجتماعياً ، أو التى تؤثر فى قدراتها على الانتاج واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة فيها ، وعلى احتمالات التنمية التى يستوجبها السعى المستمر لزيادة حجم الرفاهية والرخاء للناس فيها من ناحية ، أو لزيادة ما تسهم به من فائض لاشباع حاجات الناس كافة فى الوحدات السياسية الأخرى من ناحية اخرى .

ونعرض فيما يلى دراسة موضوعية للمقومات مصحوبة بالنماذج والأمثلة التى نلتقطها من وحدات سياسية مختلفة وكثيرة ، لكى تتاح من خلالها القدرة على التفهم المطلق لدور كل واحد من هذه المقومات ، فى صياغة ومساندة ودعم الوجود المادى للوحدة السياسية . وقد تسعفنا هذه الدراسة عندما نتصور المقومات الطبيعية للواقع الأمثل ، الذى يحتوى الدولة أو الوحدة السياسية .

وتتمثل هذه المقومات الطبيعية التى ينبنى علها وجود الدولة وتتحدد مكانتها فى مجتمع الدول فيما يلى :

١ - *الموقع الجغرافى :*

تأتى دراسة الموقع الجغرافى فى مقدمة المقومات ، التى تصنع الخصائص التى تتأثر بها الوحدة السياسية . ومن ثم يكون للموقع الجغرافى وزن وتقدير معاً ، فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية ، والدور الذى تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتى من ناحية ، وبالنسبة لعلاقاتها مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى .

ونستطيع أن نؤكد أن هذه الدراسة تستهدف تقييم الموقع الجغرافى ، على اعتبار أنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسة الوحدة السياسية . بل قد يحدد الموقع الجغرافى بوضوح ، دورها الايجابى أو السلبى ، فى مجال العلاقات الدولية فى الحرب والسلم معاً .

ويجب علينا عندئذ – فى مثل تلك الدراسة الموضوعية الهادفة– الا نتصور أن دراسة الموقع الجغرافى مقصود منها التحديد المجرد ، الذى يربط بين أرض الوحدة السياسية ، ومعالم معينة. كما يجب علينا الا نتصور دراسة الموقع الجغرافى مرتبط بتحديدات فلكية ، تضع وتحدد امتداد الوحدة السياسية بالقياس الى خطوط الطول وخطوط العرض . ولكن الحقيقة التى تستهدفها الجغرافية السياسية ، تبدو بعيدة كل البعد عن الوصف أو التصوير ، قريبة كل القرب من التقدير والتقييم .

وقد تقضى هذه الحقيقة أصلاً الى الاهتمام بدراسة الموقع

الجغرافى من جوانب وزوايا معينة ، حتى تمكن الباحث من ايضاح القيمة الفعلية له. ويمكن القول أن مثل هذه الدراسة التى تستهدف التقييم ، تستوجب وضع اعتبارين فى تقدير الباحث . وتتحقق له بهما وليس بغيرهما القدرة الكاملة على ابراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافى ، وفق الأسلوب الذى يتناسق مع أهداف الجغرافية السياسية، ومجالات البحث فيها.

الاعتبار الأول :

وهو الذى يعبر عن المفهوم المتغير غير الثابت للموقع الجغرافى ، وقيمته الفعلية ، من عصر الى عصر ، أو من ظروف معينة الى ظروف معينة أخرى . وهذا معناه أن يكون ادراك القيمة الفعلية للموقع الجغرافى للوحدة السياسية ادراكًا مرنًا . ومن ثم يكون التقييم منسجمًا مع جملة العوامل ، التى تؤثر تاثيرا مباشرا او غير مباشر ، على قيمة الموقع الجغرافى .

وهذا معناه ايضاً أن قيمة الموقع الجغرافى للوحدة السياسية تكون معرضة لأن تتغير تغيراً شاملاً . ويبنى ذلك الاحتمال على جملة المتغيرات المعينة التى ترتبط ارتباطا وثيقاً ، بجملة من قياسات ومعايير تحدد خصائص العلاقات المكانية بين الوحدات السياسية ، وعلى جملة المتغيرات التى تمس وتحدد مراكز الثقل الحضارية والسياسية والاقتصادية فى العالم.

هذا ويكون التقييم الحقيقى للموقع الجغرافى تقييماً اعتبارياً قابلاً للتغير . وهو بطبيعة الحال مصحوب بتصوير شامل لجملة العوامل التى تتسبب فى الذبذبة ، واحتمال التغيير فى التقييم الحقيقى للموقع الجغرافى . ويمكن أن نورد بعض الأمثلة والنماذج التى نلتقط منها التعبير الكامل لما نعنيه بالقيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافى .

ونشير فى النموذج الأول الى الفرق الهائل بين القيمة الفعلية لموقع الجزر البريطانية الجغرافى فى العصور الوسطى ، وقت أن كانت معظم وأهم مراكز الثقل فى التجارة والحضارة ، تتمثل على امتداد ساحل أوروبا الجنوبى ، وقيمة موقعها الجغرافى بعد كل التحولات والتغيرات التى انتقلت معها مراكز الثقل المشار اليها الى مواقع جديدة على ساحل غرب أوروبا . ولقد كانت أول الأمر مجرد جزر متطرفة ، تقع عند هامش الأرض ، التى تدخل فى نطاق المعرفة الجغرافية . ولكنها بعد التحول والتغير الذى أفضت اليه الكشوف الجغرافية الكبرى ، والابحار المتعاظم فى المحيط الأطلنطى ، وحدوث كل النتائج المتصلة به ، باتت تحتل موقعًا خطيراً ، له أبعاد وأوزان فى مجالات السياسة والاستراتيجية العالمية ، وفى مجالات التجارة والاقتصاد والسياسة.

وثمة نموذج آخر نورد فيه الفرق بين قيمة متغيرة لموقع مصر الجغرافى من عصر الى عصر ، ومن ظرف الى ظروف أخرى . وكانت مصر يومًا ولمدة طويلة مركز الثقل الرئيسى ، وحجر الزاوية من وجهات النظر الحضارية والسياسية. ولم يكن غريبًا – آنذاك – أن تحتل الموقع الجغرافى الأخطر والأهم . ولكنها عادت وفقدت المكانة ، فى وقت من الأوقات . وقد تأثرت ببعض التحولات ، كأن تتحول التجارة عنها بين الشرق والغرب الى طريق رأس الرجاء . ومن ثم تتناقص القيمة الفعلية لموقعها الجغرافى . وقد نرى تعاظم الموقع الجغرافى ، وكيف تتغير قيمته وتتعاظم أهميته مرة أخرى ، بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية ، ومرور معظم التجارة الدولية بين الغرب والشرق عن طريقها.

وهكذا يكون معنى المرونة . وهكذا تكون مفاهيم القيمة الفعلية المتغيرة للموقع الجغرافى . وهذا التغيير فى قيمة الموقع الجغرافى ، أمر حيوى بالغ الحساسية ، يتأثر به مركز الدولة ، ووزنها السياسى فى المجتمع الدولى.

الاعتبار الثانى :

وهو الذى يستهدف دراسة وتقييم العلاقات المكانية بين المساحة التى تحتلها وحدة سياسية أو أكثر ، ومسطحات الماء للبحار والمحيطات والأذرع التى توغل منها فى أجسام الكتل اليابسة . وما من شك فى أن ذلك التقييم يكون مفيداً وضرورياً ، لأنه يتيح للباحث فرصة التميز بين الوحدات السياسية قارية مغلقة ، لا تشرف ساحل أو بجهة بحرية على المسطح المائى القريب ، ووحدات سياسة مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية، تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة والمرنة ، وامكانية الاشتراك الحر فى حركة الملاحة البحريةوالتجارة الدوليتين .

ويمكن القول أن هذا التصنيف من شأنه أن يكسب الباحث قدرة على التعرف على أنماط التوجيه الجغرافى ، واحتمالات التباين فيما بينها ، من وحدة سياسية الى وحدة سياسية أخرى . وقد تساعده هذه التصنيفات من ناحية أخرى على تفسير السياسة المحددة ، التى تنتهجها الوحدة السياسية ، وتكسب تصرفاتها فى المجالات الدولية طابعًا خاصًا. وهذا بدوره قد يتيح للباحث الوسيلة المثلى للحكم على قيمة الموقع الجغرافى ، من وجهة النظر الاستراتيجية بالذات. ومن ثم يستطيع أن يحكم على وزن الوحدة السياسية ، وعلى سياستها فى ميزان القوى الدولى أو الاقليمى ، وبالقياس الى مراكز الثقل فى العالم.

ويمكن أن نتفهم هذه المعانى وأن نسبر غورها على ضوء التقاط النموذج ، الذى يدرس العلاقات المكانية التى تحكم سياسة الاتحاد السوفيتى سابقًا ، وتكسب تصرفاته طابعًا خاصًا . ذلك أنها تمثل الدراسة التى تكشف لنا عن التوجيه الجغرافى بقدر ما ، تصور سياسة وأسلوب العمل الذى تتوخى به تلك الوحدة السياسية الكبيرة فى قلب العالم ، الوصول بأى ثمن الى المياه الدفيئة الصالحة للملاحة طوال العام . وهى من غير شك تستهدف المرونة والحركة والانطلاق ، من

اطار القارية المفروضة عليها ، والاسهام بنصيب أكبر فى حركة التجارة والملاحة الدولية.

ويستطيع أن يكشف النموذج الآخر ، الذى نلتقطه من وسط أوروبا عما يفسر ويلقى الضوء على تصرفات المانيا وعدوانيتها ، فى الحربين العالميتين الأولى والثانية . ذلك أن الموقع الجغرافى فيما بين القوتين الكبيرتين البرية وتمثلها روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفيتى السابق ، والقوة البحرية وتمثلها الدول الاستعمارية كان يضعها فى موضع الاحساس ، بأنها تحتل الأرض التى قد تشهد الصراع فيما بينهما . ومن ثم كانت تميل الى الروح العدوانية ، وتسعى بكل طاقة الى ابعاد خطر المعركة ، والالتحام المباشر بين هاتين القوتين عن أرضها .

وهكذا كانت اسرائيل أيضًا ، وهى تحس بأنها تعيش فى اطار الكراهية المطلقة من الأمة العربية ، فإنها بحكم موضعها الجغرافى ، قد اتسمت أيضاً بالعدوانية . وتكون هذه العدوانية ، على أساس أن ابعاد خطر المعركة عن أرضها ، يتطلب الأخذ بزمام المبادرة ، ونقل المعركة فى الساعات الأولى الى أرض الأعداء المحيطة بها .

وثمة نموذج آخر نتبين فيه الموقع الجغرافى لمصر وقد دعا دائمًا لأن نعيش فى اطار الانفتاح على العالم. ويمكن القول أنها لا تستطيع فى أى وقت من الأوقات أن تمارس العزلة ، وأن تقبع فى أرضها . ذلك لأنها تقع فى موقع تتصاعد قيمته الفعلية من حيث حركة الاتصالات الدولية ، وتحركات التجارة الدولية . وكان قدرها يفرض عليها أن تنفعل وأن تتفاعل فلا ترفض منطق الأخذ والعطاء ، ولا تقعد عن دور تؤثر به أو عن دور تتأثر به . وربما دعا موقع مصر الجغرافى فى كثير من الأحيان ، لأن يضعها فى اطار المشكلات أو أن يعقدها . وكأن الصحراء التى تحدق بوادى النيل ، لم تفلح فى يوم من الأيام ، لأن تمثل أو تتيح ستاراً للعزلة والانطواء.

ومهما يكن من أمر فإن تقييم الموقع الجغرافى ، يتطلب قدراً من

مهارة فى استيعاب التفوق ، وتأكيد المرونة فى قياس ثلاث أبعاد معينة . ويمكن القول أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة ، من شأنه أن يكسب الباحث قدرة على تقييم وضع الدولة ، وتحديد مكانتها فى مجتمع الدول ، وأن يصور العلاقة بين موقع الوحدة السياسية ، وبين :

١ - مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية فى العالم .

٢ - المسطحات المائية للبحار والمحيطات وحركة الملاحة والتجارة الدولية فيها .

٣ - مراكز القوى الرئيسية فى العالم ومساحات الأرض التى يتحمل أن تشمل الصراع المسلح فيما بينها.

وما من شك فى أن القياس المتكامل الناشئ عن تقدير هذه الأبعاد الثلاثة ، هو الذى يعطى التقييم الفعلى للموقع الجغرافى معناه ومغزاه، مثلما يعطى الوزن الصحيح والمكانة الحقيقة للوحدة السياسية، فى اطار المجتمع الدولى.

٢ - *مساحة الدولة :*

تنمو كل وحدة سياسية حتى تظهر فى كيان مادى معين تتضمنه مساحة معينة من الأرض . والمفهوم أن ذلك النمو يتمركز حول موقع أو جملة مواقع محددة تكون بمثابة النبتة أو النواة ، التى تتأصل فيها الرغبة فى خلق الوحدة السياسية.

ويمكن القول أن النواة أو النوايات ، تكون مركزاً للأشعاع الروحى ومنطلقاً للطموح والتطلعات ، التى ترعى بناء الوحدة ، وتستهدف توسيع رقعتها واضافة كل مساحة يكتمل بها الوجود المادى للوحدة السياسية . وما من شك فى أن عوامل كثيرة جغرافية ، طبيعية، وبشرية، وعوامل تاريخية تشترك فى نشأة النواة أو النوايات ، التى تفرض الخطط الرامية الى تجميع مساحات الأرض ، ولم شمل الناس الذين تتألف منهم الوحدة السياسية . كما أنها تفسر أو تعلل من بعد ذلك كله، امكانات التوسع الذى يصل بها الى كيانها الكلى المتماسك.

ويستطع الباحث من خلال دراسات موضوعية ، تشمل نمو مجموعة متباينة من الوحدات السياسية ، أن يتعرف على التنوع الشديد فيما يفسر نشأة هذه الوحدات ، أو يعلل اتساع مساحات الأرض التى تشملها . ويكون ذلك – على كل حال – نتيجة حتمية لجملة عوامل ، يتصل كل عامل منها بواقع معين . وأن هذا الواقع هو الذى يكسب الوحدة السياسية فى نشأتها وفى وجودها المساندة ، وكل سبب من أسباب الترابط والتماسك بين أجزائها.

وليس من الضرورى أن يتفوق واقع معين ، ويتحمل وحده مسئولية الوجود والخلق . بل قد تتضافر ويشترك أكثر من واقع فى صنع كل الظروف والملابسات ، التى تتيح قيام الوحدة السياسية ، وتساند وجودها الفعلى. ويكون هذا الواقع – فى الغالب – من صنع جملة عوامل معينة هى بذاتها التى تلح ، وتدعو الى تجميع مساحات الأرض ، لكى تتألف منها الوحدة السياسية ، وتستقطب الناس ، لكى يكون الولاء للوحدة السياسية، ووجودها السوى فى مجتمع الدول.

ويمكن أن نميز هذا الواقع ، الذى يبلور النواة ، وهى التى تستقطب الولاء على النحو التالى :

١ – **الواقع الطبيعي** وهو واقع يفرضه عامل أو عوامل تشترك الطبيعة فى صياغتها ، وفرض تأثيرها ، حتى يكاد يتفوق على ما عداها من عوامل اخرى. ومن ثم تلم أطرافاً من الأرض ومساحات ، وتجمع شتاتاً من الناس يتماسكون ويصنعون بنياناً بشرياً يملأ الحيز فيها. ونضرب لذلك مثلاً بالنيل العظيم الذى يتحمل مسئولية الاستقطاب والتجميع ولم الشمل ، الذى دعا الى ظهور أو قيام الوحدة السياسية فى المساحة التى تحتلها مصر من حول واديه الأدنى ، وبعد تجاوز الجنادل فى النيل النوبى.

٢ – **الواقع القومي** وهذا واقع تفرضه خصائص بشرية ، وعوامل انسانية ترتكز من صميمها الى تراث أصيل يلم شمل الناس ، ويشد

بنيانهم ويجعل منهم قومًا متماسكًا على الأرض ، التى يتخذ هذا المفهوم منها وعاء وموطنا. ونضرب لذلك مثلاً بالتراث ، الذى جمع الأمة فى فرنسا فى حوض باريس ، ودعا لأن يكون البناء البشرى ، الذى صنع لنفسه وطناً وتراباً ، يعتز به من حول تلك النواة.

٣ - الواقع الاستراتيجى وهو واقع تفرضه نتائج يمليها الموقع الجغرافى . ويرتكز على عوامل تفرض على الناس أن يتماسكوا طلباً للافادة والانتفاع من الترابط والتكتل . ومن ثم يكون مدعاة لأن تتجمع مجموعات بشرية غير متجانسة قومياً أو سلاليًا ، فى وحدة سياسية طلبًا للتفوق وتطلعاً الى القوة . ونضرب لذلك مثلاً بذلك الترابط الذى صاغ الوجود المركب للبنيان البشرى ، فى وحدة سياسية مثل المملكة المتحدة.

٤ - الواقع الاقتصادى وهو من نوع تكون المصالح الاقتصادية فيه سبباً فى ترابط أصحاب هذه المصالح والحريصين عليها . بمعنى أن المصلحة الاقتصادية ، سواء تمثلت فى الانتفاع بموارد الأرض ، أو فى الانتفاع بثمرات التجارة والوساطة التجارية، ، هى التى تستنفر فى أصحابها ارادة التجمع والتماسك والتصدى لأى عدوان عليها. وفى مثل هذه الحالة قد نفتقد التجانس والتوافق السلالى والقومى فى البناء البشرى ، الذى يسفر عنه هذا التجمع ،والذى لانفتقده هو الترابط والحرص على المصالح الاقتصادية المشتركة . وتحاول الدول الأوروبية التى ترابط بناءها البشرى فى القرن التاسع عشر على أساس الواقع القومى ، والتحول الى الواقع الاقتصادى الذى تصنعه السوق الأوروبية المشتركة . وقد يسفر هذا التحول الى ولايات أوروبية متحدة ، وبناء بشرى تتلاحم لبناته ، من أجل المصالح الاقتصادية المشتركة.

٥ - الواقع الدينى وهو واقع من نوع تكون فيه الاعتقادات الدينية لحمة الترابط والتماسك ، بين ابناء العقيدة الواحدة . ومن ثم يتماسكون ويترابطون لمواجهة مصير مشترك . ومثل هذا البناء البشرى ، لا يكترث بالتجانس السلالى أو القومى ، ويدخل تجربة

التعايش والمصالح المشتركة التى تفتعلها وحدة الترابط الدينى . وهناك فى الماضى تجربة الدولة الاسلامية ، التى جمعت شمل أقوام ، هم العرب والفرس والترك واحتوتهم . والآن نجد فى باكستان ، وفى اسرائيل ، تجارب أو نماذج أخرى ، لا يجمع شتات الناس فيها ، ويشد ولاءهم سوى الرباط الدينى.

وهكذا يكون الواقع الطبيعى أو القومى أو الاستراتيجى أو الاقتصادى أو الدينى بمثابة النواة . وقد يكون من ناحية أخرى الجسر ، الذى يدعو الى خلق مصالح مشتركة . ومن ثم تنتهى جميعها الى صياغة المصالح المشتركة ، التى تحمل الناس على أن يترابطوا ، وتلم أطراف الأرض التى يتخذون منها وطناً ، ويقيمون عليها الوحدة السياسية التى تحتويهم.

ومهما يكن من أمر ذلك كله ، وما ينتهى اليه من حيث تجميع المساحة التى تتكون منها الوحدة السياسية ، فإن قيمة هذه المساحة لا ينبغى أن تقيم بالكيلومترات المربعة . بل أن تقويمها الفعلى يكون وثيق الصلة بجملة عوامل معينة منها :

أ – كثافة السكان فيها وتوزيعهم ، بالشكل الذى يتناسق مع الحاجة الملحة لاستغلال الموارد المتاحة .

ب – حجم الموارد الطبيعية وتنوعها ، وقدرة الناس على استغلالها استغلالاً اقتصادياً متوازياً ومتوازناً ، لتلبية احتياجاتهم ولتحقيق فائض يشترك فى التجارة الدولية .

جـ – مرونة المواصلات بالقدر الذى يحقق الخدمات المناسبة ، لأن تتمم الأجزاء المتباينة فى الوحدة السياسية ، بعضها البعض الآخر . هذا بالاضافة الى مرونة المواصلات التى تشترك بها فى كل التحركات، التى تناسب دورها الفعال فى المجتمع الدولى .

د – تجانس البناء البشرى تجانساً معقولاً ، لكيلا تتفاوت درجات الولاء الذى تشد أواصر البناء البشرى ، وتكفل له الحد الأمثل من التعايش السوى فى اطار حياة مناسبة . ومن غير المادة اللاحمة التى

تتماسك بها لبنات البناء البشرى تماسكاً قوياً ، قد ينشأ الصدع وتكون المتاعب التى تهدد وجود الدولة .

هـ – وضع ورسم الحدود التى تكفل الوضع الأمثل ، من حيث الفصل بين دولة وأخرى ، دون أن تتضرر أى منهما ، من هذا الفصل الحاسم بين سيادة دولة وسيادة دول الأخرى ، أو بين مصالح دولة فى أراضيها فى جانب ، ومصالح الدول الأخرى فى جانب أخر .

وهذا معناه أن القيمة الفعلية للمساحة التى تشملها الوحدة السياسية لا تقاس بعدد الكيلومترات المربعة. ولكنها تقدر بما يتوفر فيها من مصادر ، وطاقات بشرية قادرة على الوفاء بالعمل الذى يستهدف استغلال الموارد المتاحة ، وزيادة حجم الانتاج زيادة رتيبة، تكفل المحافظة على مستوى معيشى مناسب للسكان . ثم هى تقاس من ناحية أخرى بما يتحقق فيها من خدمات النقل ، التى تفى بحاجات التجارة وحاجات الاستراتيجية العسكرية ، ومتطلبات الدفاع عن كيان الوحدة السياسية ، فى وقت الخطر الذى يهددها .

ومن ثم لا يتوافر احتمال مقبول أو معقول لتحديد مساحة مثلى للوحدة السياسية . بل أن كل مساحة يمكن أن تكون مثلى فيما لو توافرت الأمور التى أشرنا اليها ، وبالقدر الذى يتناسب مع تلك المساحة وكم الناس فيها . ومع الدور الذى تنتهجه الدولة فى علاقاتها على صعيد المجتمع الدولى .

شكل الدولة :

ويحتوى كل مساحة تتضمن وحدة من الوحدات السياسية شكل معين . ويكون هذا الشكل العام – فى الغالب – غير منتظم ، ومع ذلك فإن الشكل الأمثل ، هو الذى يلم أطراف المساحة ، وتتوفر فيه وله صفتان على الأقل .

الصفة الأولى :

وتتمثل فى صور متنوعة يعبر الشكل العام فيها عن معنى الترابط والتماسك ، بين أطراف المساحة التى تشمل الوحدة السياسية.

ويمكن القول أن الشكل الذى لا يكفل التماسك بين الأجزاء ، التى تتألف منها الوحدة السياسية ، ينطوى على معنى من معانى الانفصال ، تحت أى ضاغط من الضواغط ، أو استجابة لبعض المتغيرات .

وقد يقف هذا الشكل عقبة فى سبيل القدر الملح من المرونة المطلوبة للاتصال والترابط بين الأجزاء . ومن ثم يترتب على ذلك صعوبات اقتصادية ، واستراتيجية ، أو قد يؤثر على نمو الأحاسيس والعواطف التى تشد ولاء الناس ، وعلى عمق الايمان بالفكرة أو الأفكار، التى يرتكز أو يستند اليها وجود الوحدة السياسية .

ولدينا فى هذا المجال نماذج كثيرة نستطيع أن نتلقف منها ما يعبر عن القيمة الفعلية للشكل العام المتماسك . كما نجد فى نماذج أخرى الدليل القاطع ، على أن الشكل العام الذى لا يحقق التماسك ، يكون مدعاة لاحساس الوحدة بسبب من أسباب الضعف والانفصال .

وكانت باكستان فى يوم من الأيام ، لكى تعطى أعظم النماذج من حيث التعبير عن الشكل غير المتماسك . ذلك أنها كانت تتضمن مساحتين كبيرتين ، هما باكستان الغربية وباكستان الشرقية ، وتفصل فيما بينهما الأرض الهندية . وقد كان ذلك مدعاة لتناقض حقيقى فى السياسة والاقتصاد. مثلما كان مدعاة لقدر كبير من عدم الانسجام بين مصالح الناس وأحاسيس الناس ، فى القطاعين الشرقى والغربى. ويمكن أن يكون ذلك كله من وراء التمزق ، الذى كان من بعد عنف وصدام وتردى العلاقات . ولم تكن ثمة حيلة إلا أن تقوم دولة بنجلاديش فى المساحة الشرقية ، وأن تتقلص مساحة باكستان ، وترسخ كل طموحها فى المساحة الغربية.

وقد نجد النموذج مرة أخرى فى الكيان الكبير الذى ترتب على قيام الوحدة بين سورية ومصر فى سنة ١٩٥٩ . ذلك أن الشكل الذى كان يحتوى المساحتين ، قد جسم بعض المتناقضات حتى تمكنت منه عوامل الانفصال . وما كان فى مقدور المتغيرات التى تأتت من الداخل

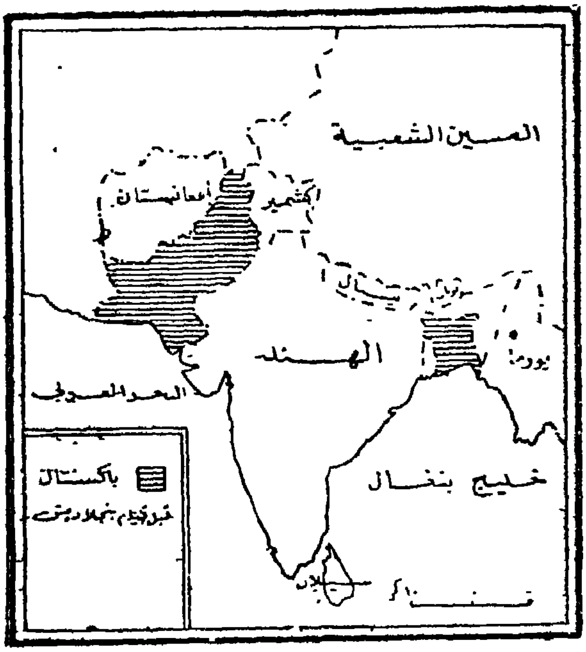
ومن الخارج ، أن تعصف بهذه الوحدة لولا أن الشكل العام قد انطوى – كما قلنا – على أخطر سبب من أسباب الضعف ، وتهيئة الفرص للانفصال.

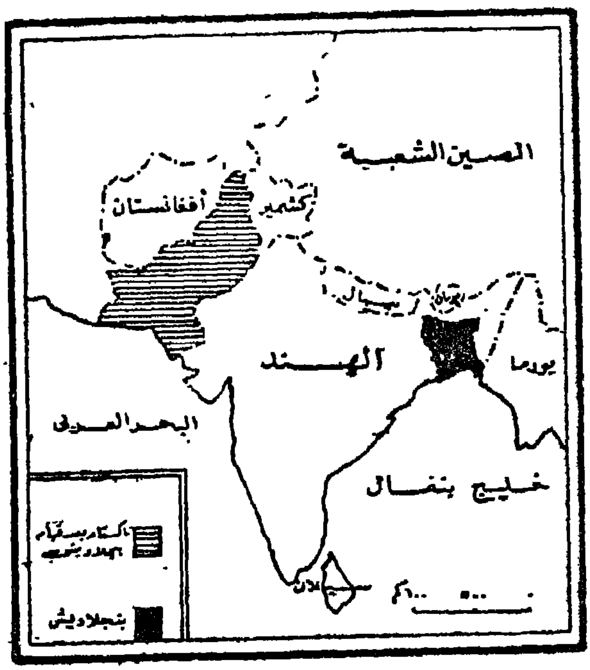
وما من شك فى أن حصيلة الدراسات العميقة فى هذه النماذج ، وفى غيرهما ، قادرة على أن تكشف عن احتمالات الخطر على الكيان الذى يحتويه شكل عام غير مترابط أو غير متماسك . ذلك أن الكيان البشرى فى مثل هذه الحالات لا يكاد يحس بأحاسيس الكيان المتكامل . ويكون التفاوت فى درجات الاحساس والايمان والولاء للفكرة ، التى تمثل النبتة الأصيلة لوجود الوحدة السياسية ، أمراً متوقعاً الى حد كبير.

الصفة الثانية :

وتتمثل فى صور لجملة أشكال متنوعة تتضمن مساحة الأرض فى الوحدة السياسية . وتعبر هذه الأشكال عن معنى من معانى عدم الانتظام ، وعدم الامتداد المعقول بالنسبة للأشكال ، التى تكون عليها الوحدات السياسية المحيطة بها .

وهذا معناه أن يكون الشكل العام ، أو أجزاء منه فى امتداد أو وضع يعبر عن الشذوذ ، كأن يمتد منه نتوءات تتوغل فى أجسام الوحدات السياسية المجاورة . ومثل هذه النتوءات فى الشكل العام لوحدة سياسية ، قد تقتضيها عوامل معينة ، ومع ذلك فإنها تعرض سلامة الوحدة لأن تتضرر ، فى بعض الأحيان الملتهبة بالخطر . ذلك أن توغلها فى أجسام الدول المجاورة يجعلها شديدة الحساسية . وقد تتعرض هذه المساحات المتداخلة لعملية بتر سريع .


الصين الشعبية
أفغانستان
كشمير
نيبال
بورما
الهند
البحر العربي
خليج بنغال
سيلان
باكستان


الصين الشعبية
أفغانستان
كشمير
نيبال
بورما
الهند
البحر العربي
خليج بنغال
سيلان
بنجلاديش

ونستطيع أن نفهم معنى هذه الصفة من دراسة بعض النماذج الحية التى تتمثل فى الشكل العام لكل من تشيكوسلوفاكيا (١). واسرائيل قبل عدوان يونيو ٦٧. وخريطة العالم السياسية تزخر بنماذج كثيرة أخرى . ويمكن أن نميز بين شكل يحتوى مساحة الدولة لكى يؤمنها ، وشكل آخر يحتوى مساحة الدولة لكى يبث فيها الخوف.

والمفهوم أن تشيكوسلوفاكيا كانت تمتد فى شكل عام كذراع طويلة ، من الغرب الى الشرق . ومن ثم يكون طولها قدر عرضها عشرات المرات ، وأن أى حركة من الشمال الى الجنوب تستطيع أن تحدث عملية البتر ، وأن تمزق الأرض الى أكثر من جزء . وهذا ما قد حدث بالفعل عندما استشعر المعسكر الشيوعى الخطر على النظام فى تشيكوسلوفاكيا . وتعطى اسرائيل قبل عدوان يونيو ٦٧ مثلاً رائعاً، حيث يكون امتدادها الطولى على المحور العام من الشمال الى الجنوب كبيراً ، بالقياس الى عرضها الذى يصل فى بعض المواقع الى أقل من ١٥ كيلو متراً . ومن شأن هذا الشكل ، أن يبث فيها الخوف ويحرمها الاحساس بالأمن ويترتب ذلك على توغل أذرع من الأرض العربية فى جسمها فى تلك المواضع الضيقة . ويمكن أن يكون ذلك التوغل مدعاة لتحركات سريعة تستطيع – لو حدثت – أن تمزق الأرض الأسرائيلية ، الى ثلاث مساحات هى :

١ – قطاع فى الجنوب ويضم النقب .

٢ – وقطاع فى السهل الساحلى بين يافا وحيفا .

٣ – وقطاع يشمل الجليل الأعلى.

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الصفة التى يجب أن تتوفر فى الشكل العام لها تأثير وفاعلية على استراتيجية الوحدة السياسية

---

(١) اتاح هذا الشكل لتحركات جيوش حلف وارسو النجاح فى احتلال الأرض فى ساعات قليلة سنة ١٩٦٨ ، لمواجهة التيارات الغربية النابعة من أطماع وتطلعات الرأسمالية فى حلف الأطلنطى .

فى حالتى الحرب والسلم معاً . ويمكن أن يكون منطق العدوانية الاسرائيلية نابعًا من احساسها بتلك الخطر ، الذى يتهدد كيانها ، ويعرضها للبتر والتمزق والضياع . ومن ثم اتخذت لنفسها سياسة ترتكز الى أن الهجوم أفضل السبل للدفاع ، وتحرص على الا يفلت منها زمام المبادرة ، ضد احتمال العدوان العربى عليها .

٢ – الحدود السياسية :

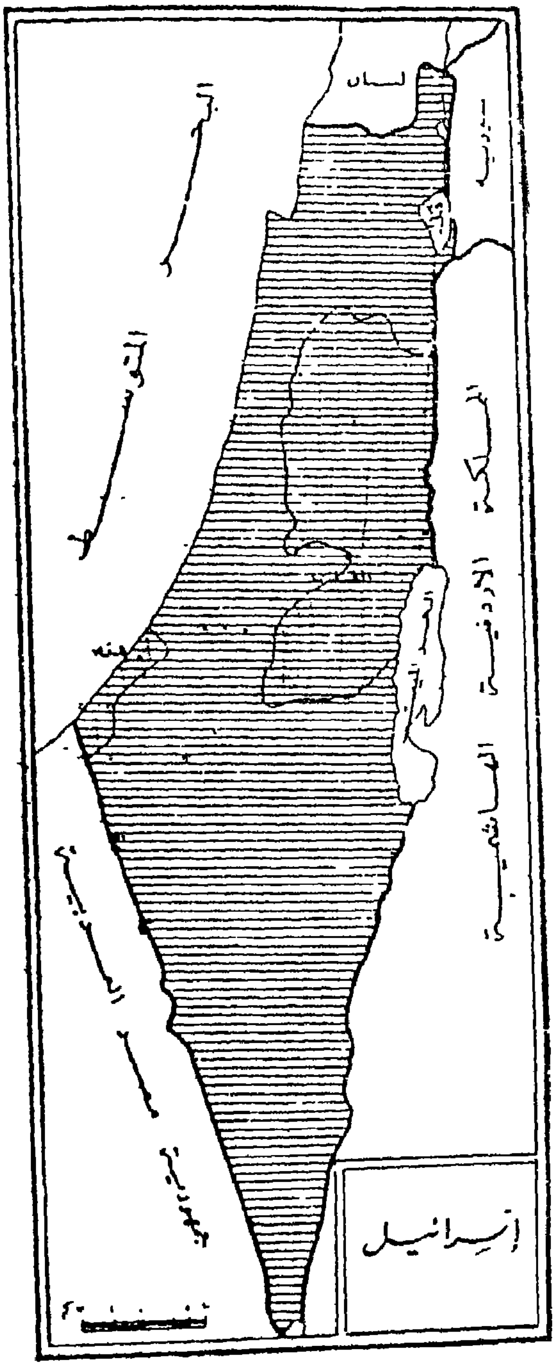
إذا كانت كل وحدة سياسية تقع فى موقع جغرافى معين ، وتتضمن مساحة يحتويها شكل معين ، فإن الحد السياسى يتمثل فى الاطار الذى يحدد هذا الشكل ويمثل هذا الحد السياسى الفاصل ، بين سيادة وحدة سياسية وسيادة وحدة سياسية أخرى(١). وصحيح أن الحد السياسى يكتسب الشرعية (٢). من خلال الاتفاق بين الدولتين اللتين ، يفصل فيما بينهما ، ولكن الصحيح أيضًا أن حاجة الحد السياسى الى ما من شأنه أن يكسبه مزيداً من المنعة مسألة ملحة .

وربما لم تكن الحدود مهمة أو فى موضع العناية قبل قرنين من الزمان . ولكنها تمثل فى الوقت الحاضر مسألة على جانب كبير من

---

(١) هناك نمط عتيق من أساليب الفصل بين دولتين تمثل فى الدنيا منذ عشرات القرون . وكانت ثمة مساحات تبدو وكأنها مناطق حاجزة بين وحدتين سياسيتين . وربما كانت عظيمة الاتساع تزيد مساحتها احياناً عن مساحات الدولة أو الدول التى تفصل فيما بينها . ويمكن القول انها كانت فى وضع عرضها لأن تستشعر دولة من الدولتين القوة فتغزوها وتضعها فى اطار سيادتها . وكانت فى بعض الأحيان الأخرى حرة غير خاضعة لأى من الدولتين. ونضرب لذلك مثلاً بارض الشام التى كانت حاجزة بين دولتين ، هما دولة النيل (مصر) ودولة الفرات (بابل). وكم من مرة تمددت دولة مصر لكى تسيطر عليها فى فترات شهدت قوة الحكم القائم فى مصر . وكم من مرات اخرى كان العكس ، حيث تقلص نفوذ مصر وتراجعت عنها لكى تسيطر عليها دولة بابل . ولم يكن ذلك مانعاً لأن تكون هذه الأرض الحاجزة غير داخلة فى حيازة دولتى النيل أو الفرات.

(٢) هذه المنعة الشرعية ، تكون محصلة القانون الدولى ، الذى يظلل الاتفاق بين الدولتين.


لبنان
سوريا
البحر المتوسط
المملكة الأردنية الهاشمية
إسرائيل

الأهمية لتأكيد الفصل وصنعه. وهذا معناه أن الوحدات السياسية قبل قرنين من الزمان لم تكن ترسم الحدود كما نرسمها الآن . ولم تكن تحيطها بهالة من المواثيق والمعاهدات ، التى تكسبها قدسية ترتبط مباشرة بسيادة الوحدة السياسية وبقدرتها على حمايتها.

وهكذا كانت الدول تعتمد آنذاك على نطاقات عريضة – يتفاوت العرض من قطاع الى قطاع – تمثل أقاليم انتقال بين سيادة وحدة سياسية وسيادة وحدة سياسية أخرى . وقد عرفت هذه النطاقات التى يتفاوت عرضها باسم التخوم . وكانت هذه التخوم تمثل مناطق طرد للسكان فلا ترتبط بها مصالح يهتم بها الناس . بل وربما كانت أقرب ما تكون شبهًا بالأرض ، التى لا تخضع لسيادة no man's land . وكانت الوحدة السياسية تعتصم من ورائها ، وتعتمد عليها فى تأكيد الفصل بينها وبين غيرها.

ويمكن أن نجد فى أرض الصحراء التى تنتشر على جانبى النيل الأدنى، مثلاً فريداً التى قبعت من ورائها دولة مصر(١). وما من شك فى أنها كانت تصنع الحاجز الذى اعتصم من ورائه المصريون فى السهول الفيضية وفى الدلتا على امتداد زمن طويل . كما كانت الصين الخارجية Outer China التى تتألف من منغوليا وسينكاينج والتبت ، أقليم التخوم التى قبعت ورائه الصين الحقيقية ، التى يتجمع شمالها فيما حول وديان المجارى النهرية الرئيسية على المحور العام من الغرب الى الشرق؛ وهى الهوانجو السيكاينج واليانجتسى كيانج (٢).

وتبلورت التخوم الطبيعية كنمط من أنماط الفصل بين الوحدات

---

(١) لم تفرض هذه التخوم معنى العزلة على مصر . ولكنها كانت بمثابة الحاجز الذى يحميها من احتمالات الغزو والتغول . وكثيراً ما كانت مصر تتخطاها لكى تتوسع فى أرض الشام على اعتبار أنها مجالها الحيوى .

(٢) تتألف الصين العظمى من الصين الحقيقية والصين الخارجية معاً

السياسية بعد أن ظهرت مجموعات من الوحدات السياسية التى تفصل بينها ظاهرات طبيعية معينة . وربما تبع ذلك ظهور مشكلات من واقع التعارض بين الحدود الطبيعية لوحدة مع الواحدت المجاورة . ويمكن القول أن زيادة حجم التقدم الحضارى ، والنمو السكانى ، وتطور المواصلات وزيادة حجم التبادل التجارى ، كانت كلها عوامل تقلل من قيمة الظاهرات الطبيعية ودورها الوظيفى وهى تفصل بين الوحدات السياسية . فانتشار الجمل فى الصحراء مثلاً كان من شأنه أن يقلل من قيمتها وقدرتها على الفصل بين الدول . ويؤدى قطع الغابات أو تجفيف المستنقاعات الى نفس النتيجة .

ونستطيع أن نقول أنه فى خلال القرنين الماضيين تبلورت القوميات ، وزادت أعداد الوحدات السياسية ، وتنوعت أساليب المنافسة بين الناس – الشعوب والأمم – فى الدول على حيازة الأرض . ومن ثم كانت الحاجة ملحة للتحديد الدقيق الذى يؤكد الفصل المحدد ، بين سيادة وحدة سياسية ووحدة أخرى . وهكذا تطور الأمر فى الاتجاه الذى أوحى برسم الحدود السياسية رسماً دقيقًا ، ودعا الى المحافظة عليها والدفاع ، عنها كجزء من سيادة الدولة ومن حقها فى الوجود .

وقد رسمت الحدود السياسية رسمًا دقيقًا مشفوعًا بمواثيق ومعاهدات طلبًا للشرعية الدولية . ومن ثم وضعت هذه الحدود السياسية لكى تؤلف ثلاثة أنماط متباينة هى : الحدود الطبيعية (١)، والحدود البشرية (٢) ، والحدود الهندسية.

الحدود الطبيعية :

يقصد بهذا النمط من أنماط الحدود السياسية ، تلك التى ترسم وفق ما تقتضيه الظروف التى تفرضها بعض مظاهر طبيعية معينة ، لكى تفصل بين الشعوب والأقوام . ومن ثم فإن هذه الحدود تستمد

---

(١) توفر الظاهرة الطبيعية ، المنعة الطبيعية التى تشد أزر المنعة الشرعية .

(٢) توفر الظاهرة البشرية ، المنعة البشرية التى تشد أزر المنعة الشرعية.

قدرتها على الفصل بين الوحدات السياسية من منعة تحققها ظاهرة تضاريسية أو ظاهرة مناخية أو ظاهرة نباتية معينة ، وهى تدعم المنعة الشرعية ، التى يستند اليها الحد السياسى للدولة.

ويعنى ذلك أن الحدود عندئذ تتمثل فى صورتين ، من حيث شكل ونوعية الظاهرة الطبيعية التى تستند اليها.

والصورة الأولى تتجلى فى استناد الحد السياسى على المسطح المائى لبحر ، أو محيط أو ذراع من البحر ، توغل فى جسم اليابس ، أو على السلاسل الجبلية ، والكتل المضرسة الوعرة للمرتفعات والهضاب، أو على المجارى النهرية أو على البحيرات والمستنقعات .

أما الصورة الثانية فيظهر فيها استناد الحد السياسى وفق ما تقتضيه الخصائص المناخية التى تتسبب - مثلاً - فى وجود الصحراء الفقيرة ، أو فى انتشار النمو الشجرى فى الغابات الكثيفة الموحشة.

وما من شك فى أن الحد السياسى يكتسب من الظاهرة الطبيعية التى يستند اليها منعة وقدرة على أداء وظيفته ، ومع ذلك فإن الانسان قد لا يرى الاستناد اليها احياناً . ويجدر بنا - على كل حال - أن نستعرض القيمة الفعلية لكل ظاهرة من هذه الظاهرات ، لكى نتعرف على مقدار ما تكسبه للحد السياسى من منعة . وقد نلتقط الأمثلة والنماذج التى تعطى القدرة على التصور ، مثلما تعطى القدرة على التقدير والتقييم.

ويجب أن نضع فى تقديرنا قبل أن نبدأ فى الدراسة المفصلة التى تستهدف الالمام والتعرف على القيمة الفعلية ، لكل ظاهرة طبيعية فى مساندة الحد السياسى أمرين هامين :

الأمر الأول ، ويشير الى أنه بقدر ما تكون الظاهرة من هذه الظاهرات الطبيعية القدرة على مساندة الحد السياسى واكسابه المنعة ، فإنها فى نفس الوقت تتضمن ضمن خصائصها أسباب الضعف ، التى تعجز بها عن تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . وهذا معناه أن ما

يكسب الحد منعة ويؤكد دوره الوظيفى فى الفصل ، يمكن أن يكون سبيلاً للترابط ، وأن يظاهر الاتصال بين الناس ، ويدعم مصالحهم المشتركة . ومن ثم يجب أن نتنبه الى أن الظاهرة الطبيعية إنما تخضع قيمتها لظروف معينة ، ولمتغيرات كثيرة فى مساندتها للحد السياسى، ولا تكاد تنطبق عليها القاعدة المطلقة .

الأمر الثانى ، ويفهم على ضوء ما يترتب ويبنى على حصيلة التغيرات الكثيرة والمستمرة ، فى المستويات الحضارية وزيادة حجم العلاقات بين الوحدات السياسية ، ومرونة وتطور المواصلات ، والزيادة السكانية المستمرة فى حجم السكان فى العالم ، وفى كل وحدة سياسية . ذلك أن هذه المتغيرات تلعب دوراً فى زيادة حجم الاتصال وضرورة الأخذ به ، بين الوحدات السياسية . ومن ثم يكون الميل الى الاتصال وأهمتيه مدعاة للتأثير على القيمة الفعلية للظاهرة الطبيعية، التى يطلب منها مساندة الفصل ، وتأكيد فاعلية الحد السياسى فيما بين الوحدات السياسية.

ومهما يكن من أمر الفهم المتكامل لهذين الأمرين ، فإن الضرورة تتطلب دراسة موضوعية لدور ظاهرة طبيعية من هذه الظاهرات ، التى تساند الحد السياسى . ولعلها تستهدف بالدرجة الأولى ، تقييم فعلى لما تكسبه للحد السياسى من منعة ، وما تؤكد به دوره فى صنع الاطار ، الذى يتضمن مساحة الوحدة السياسية ، ويفصل بينها وبين سيادة الوحدات السياسية الأخرى ، فى اطار الجوار الجغرافى.

وربما استلزم الأمر الانطلاق لدراسة أوسع تبرز التناقض ، فيما بين الفصل والوصل ، مثلما تكشف عما يتصل بالحد السياسى غير السوى من مشكلات ، تضر العلاقات الحسنة والتعاون بين الدول .

* * *

المسطحات المائية :

تتضمن المسطحات المائية كل البحار والمحيطات والأذرع المائية التى توغل فى جسم اليابس . وما من شك فى انها تعطى الفاصل الواضح

بين الوحدات السياسية التى تشرف عليها. ويمكن القول أن زيادة حجم الحركة والملاحة والتجارة بين الدول ، قد أفقدت المسطح المائى الكثير من قدراته على تأكيد هذا الفصل ، بين الوحدات السياسية . ومع ذلك فإن الأمر قد تداركته قواعد القانون الدولى ، الذى يعطى لكل دولة حق السيادة على مياهها الاقليمية ، التى يتراوح عرضها بين ٣ و ١٢ كيلومتراً (١).

ويمكن القول بعد ذلك كله ، أن التناقض مازال هو الذى يفرض نفسه . ففى نفس الوقت الذى يطلب فيه من المسطح المائى تأكيد **الفصل** بين الدول والوحدات السياسية ، يتحمل المسطح المائى مسئولية خدمة **الوصل** والترابط ونمو حركة الملاحة البحرية بينها لصالح الانسان . ويكون ذلك التناقض فى بعض الأحيان ، مدعاة لاحتمال من احتمالات المنافسة والاحتكاك المباشر أو غير المباشر، والاقتراب بالنتائج من وضع يتمخض عن الصراع وخلق المشكلة بين وحدتين سياسيتين أو أكثر . وكم من منافسة على ركوب البحر واستغلاله قد تسببت فى مشكلات عويصة ، وفى قيام حروب بين الدول البحرية .

وهناك مناطق معينة تتضمنها المسطحات المائية ، وتكمن عندها الأخطار التى تسفر عنها مشكلات الصراع ، بين الدول على حق استخدام البحر . ويتوقع لها أن تمثل ذروة التفجر الناشئ عن التناقض فى أداء المسطح المائى لوظيفته كأداة فصل بين الدول مرة ، ووظيفته كأداة وصل بينها مرة أخرى. وتتمثل هذه المناطق مرة فى المضايق المائية التى تصل بين البحار والمحيطات ، وتتمثل مرة أخرى فى المياه الاقليمية وما يترتب على حق السيادة عليها ، وعلى حق التحرك أو المرور البرئ بها .

---

(١) اطلق القانون الدولى حق الدول فى تقرير حق سيادتها على شقة الماء فى مواجهة سواحلها ، والجبهات التى تشرف بها على المسطحات المائية . وسطح الماء فيما وراء الحدود المنتخبة للمياه الاقليمية حق مشاع لكل الدول . وينظم القانون الدولى المصالح والتحركات فيه .

ونضرب لذلك مثلاً بالمضايق التى تمثل همزة الوصل بين المسطح المائى للبحر الأحمر والمسطح المائى لخليج العقبة . ذلك أن خليج العقبة يمكن أن ننظر اليه على اعتبار انه فاصل حقيقى ، بين الأرض المصرية فى سيناء والأرض العربية السعودية . ومع ذلك فإنه فى الوقت نفسه الطريق الوحيد لحركة الملاحة ، التى تستهدف الوصول الى موقع ميناء ايلات الاسرائيلية ، وميناء العقبة الأردنية . وتنبثق المشكلة فى مثل هذه الحالة من ممارسة مصر والسعودية حق السيادة ، الذى يكفله القانون الدولى البحرى على المياه الاقليمية لكل منهما . ذلك أن هذه السيادة تتعارض مع أمكانية المرور البرئ للسفن الأسرائيلية من المضايق ، التى تصل بين البحر الأحمر وخليج العقبة .

وقد نتبين المثل مرة أخرى عند الموقع الذى يتضمن مضايق الدردنيل والبسفور ، التى تمثل الموقع الوحيد للعبور والحركة المرنة، فيما بين البحر الأسود والبحر المتوسط. والمفهوم أن ثمة تعارض أو تناقض يكون بين حق السيادة للدولة التركية على مياهها الاقليمية فى المضايق المشار اليها فى جانب ، وحق المرور البرئ للتجارة الدولية فى جانب أخر. وقد تطلب الأمر وضع القواعد التى تحسم هذا التناقض ، وتقلل من احتمالات الخطر . التى يمكن أن تترتب على التعارض ، بين الحق التركى والسيادة التركية من ناحية ، والحاجة الملحة لحركة الملاحة الدولية من ناحية أخرى .

ويتمثل المثل مرة ثالثة حيث تمارس الدولة حقها المقرر لها فى السيادة على مياهها الاقليمية . والأصل فى ذلك أن تسبغ الدولة سيطرتها على شريط المياة البحرية ، ويتراوح عرضه بين ٣ ، ١٢ كيلومتراً ، وتكون لها القدرة على حمايته وبسط سلطانها عليه . كما أن الأصل فى ذلك أيضًا أن تعتبر تحركات كل السفن فى المياه الاقليمية مقيدة ، وأن تخضع لسيادة الدولة صاحبة الحق فيها . وتكون المشكلة عندئذ وليدة تعارض بين سيادة الدولة فى المياه الاقليمية ، ومصالح بعض الدول التى تستغل سطح الماء ، وترفض الخضوع لما

تقتضيه تلك السيادة ، والمنطق القانونى التى يحميها ويدعمها . ولدينا النموذج الذى ترتب عليه الصراع بين ايسلند حين أعلنت توسيع سيادتها الاقليمية على شريط الماء المحيط بجزيرتها من ٣ كيلومتر الى ٢٠٠ كيلومتر . وقد اقترب التعارض بين سيادة ايسلند وحقها المشروع فى جانب ، وحقوق الدول الأوروبية فى جانب آخر ، وهى صاحبة المصالح (١). بالمشكلة الى حد التفجر .

ومهما يكن من أمر ، فإن مسطحات الماء من شأنها حقاً أن تحقق الاطار الواضح الذى يحتوى مساحة الوحدة السياسية ويؤمنها . ويمكن القول أن هذا التحديد الواضح ، يقلل أو يضعف كل احتمال من احتمالات النزاع ، بين الوحدات السياسية على الأرض ، ويهبط باحتمال التفجر الذى تتردى فيه العلاقات الحسنة بين الدول الى أدنى حد ممكن . ويكون ذلك بالقياس الى احتمال قيام وتفجر المشكلات ، على سائر أنماط الحدود السياسية الطبيعية الأخرى .

وهذا معناه أن الحد السياسى الذى يستند الى خط الساحل ويظاهره المسطح المائى ، لا يدع فرصًا كبيرة لاحتمال النزاع المباشر ، بين وحدتين سياسيتين على أرض . ولا ينشأ مثل هذا النزاع ، إلا من خلال التعارض بين سيادة الدولة على مياهها الاقليمية ، ومصالح الدول الأخرى ، التى تنتفع بالبحر لحساب التجارة ، أو لحساب الصيد أو لحساب البحث عن المعادن (٢).

ولدينا المثل الذى يعبر عن هذ المعنى فى ايطاليا . ذلك أن سواحل شبه الجزيرة تضع الاطار المحكم المتين للدولة الايطالية ، ولا تكاد تنشأ منازعات بينها وبين جيرانها ، على الجانب الآخر من بحر الأدرياتيك .

---

(١) ترتبط مصالح هذه الدول بالصيد فى أعالى البحار وبتحركات أساطيل الصيد الموسمية بحرية ، الى شمال الأطلنطى ومسطح الماء من حول جزيرة ايسلندا .

(٢) نذكر فى هذا المجال النزاع بن تركيا واليونان على الجرف القارى، وحق البحث عن البترول فيه.

وإذا كانت ثمة منازعات بين ايطاليا وبين وحدات سياسية مجاورة ، فإنها تنشأ على صعيد اليابس الشمالى ، الذى يتضمن الحدود التى تستند الى ظاهرات طبيعية أخرى غير المسطح المائى.

ويمثل ساحل الجزيرة البريطانية الكبيرة ، النموذج الآخر للاطار الذى يعطى الحد الفاصل الواقعى الممتاز ، بينها وبين الوحدات السياسية الأخرى . بمعنى أنه حد يؤمنها تأمينا كلياً . وما من شك أن كل مشكلة تعنيها وتزج بها فى خضم الصراع العالمى ، لا يمكن أن تبنى على نزاع يثيره مثل هذا الحد السياسى ، الذى يستند الى المسطح المائى .

وهكذا لا تكاد تعتبر الحدود السياسية التى تستند الى خط الساحل للمسطح المائى مهمة ، من حيث القدرة عل تحديد واضح لمساحة الوحدة السياسية ، أو من حيث نقصان فى احتمالات النزاع عليها مع الوحدات السياسية الأخرى فحسب ، بل أنها من ناحية أخرى تعطى الدولة متنفسًا وطريقًا سهلاً يصلها بدول العالم الأخرى ، ويدعم حصتها الذى تشترك به فى التجارة الدولية.

وكم من مشكلات تثار ، وكم من متاعب ، تعانى منها الوحدات السياسية، التى تحرمها ظروف الموقع الجغرافى المغلق الداخلى ، من الوصول الى المسطح المائى ، والاشراف عليه مباشرة . وبالرغم من كل حق يمنح هذه الدول الداخلية (القارية) فرصة المرور عبر أراضى دولة أخرى ، إلا أنها تحس دائما بأنها حبيسة فى أرضها ، ومحرومة من الحركة المطلقة من كل قيد . ونضرب لهذه الدول مثلاً بتشاد والنيجر ومالى وأفريقية الوسطى وفولتا العليا فى أفريقية ، والنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا وأوروبا ، وبأفغانستان فى آسيا.

* * *

السلاسل الجبلية والجبال :

تمثل السلاسل الجبلية والكتل المرتفعة من الجبال والهضاب ،

ظاهرات تضاريسية شامخة مضرسة وعرة ، تنتشر على محاور متباينة . وقد يتفاوت علوها وشموخها ، مثلما يتفاوت تضرسها وإنحدارها العام . ومن بعد ذلك كله ، تستطيع أن تحقق الظاهرة الطبيعية النموذجية (من حيث الشكل) فى مجال دعم الحد السياسى ، واكسابه المنعة لدى الفصل بين سيادة وحدة سياسية وأخرى .

وما من شك فى أن السلسلة الجبلية أو الكتلة الهضبة الوعرة تكسب الحد السياسى - إن هو استند اليها - منعة وتظاهرة فى أداء وظيفته المثلى . ولكن فى الواقع أو فى مجالات التطبيق ، قد يظهر نوعاً من أنواع التناقض والخروج على هذه القاعدة . فالسلسلة الجبلية التى يستطيع أن تساند الحد السياسى حيناً ، قد لا تستطيع دائما أن تحقق الفصل الحقيقى ، وتؤكد القيمة الفعلية المرجوة للحد السياسى أحياناً أخرى . وسلاسل جبال الهملايا - مثلاً - تستطيع أن تساند الحد السياسى الذى يؤكد الفصل بين الهند والصين . ومع ذلك فإن سلاسل جبلية كثيرة أخرى ، لا تستطيع أن تقوم بهذا الدور ، وتعجز عن مساندة الحد السياسى الفاصل ، بين سيادة وحدة سياسية وأخرى. وكم من سلسلة جبلية أو كتل جبلية وعرة لم تقف فى كثير من الحالات ، حائلاً يحول دون تحركات وهجرات الناس وإنتشار اللغات والثقافات.

ومن ثم لم تكن الظاهرة التضاريسية قادرة دائما على تأكيد الفصل ، بين كيان بشرى وكيان بشرى آخر ، أو بين قومية وقومية أخرى . وهذا معناه انه ليس من المؤكد دائما أن تكون السلاسل الجبلية، أو أن يكون امتدادها بالضرورة على المحاور التى تتفق أو تتناسق مع الواقع الأثنولوجى . وقد تلعب الممرات والثغرات التى تتخلل السلاسل الجبلية ، دوراً إيجابياً فى تأكيد عدم التناسق المشار اليه . ومن ثم يقلل ذلك التأثير من القيمة الفعلية للسلاسل الجبلية فى مجال مساندة الحد السياسى ، واكسابه المنعة والقدرة على أداء وظيفته.

ونضرب لذلك مثلاً بما نلمسه من نتائج تتصل بامتداد سلاسل جبال زاجروس وسليمان . ذلك أنها رغم وعورتها وتضرسها لا تكاد تؤكد الفصل ، بين حوض نهر السند من ناحية ، وحوض سستان فى افغانستان من ناحية أخرى. ومن ثم تكون سلالسل الجبال التى تفصل بين قومية وقومية أخرى ، وكأنها تكسب الحد المنعة ، وتكون فى نفس الوقت موطناً ، يعتصم به قوم أو أمة غير متجانسة بشرياً ، مع أى من الناس والكيانات البشرية ، التى تفصل فيما بينها فيفتقد الحد هذه المنعة.

وهى - من غير شك - أعنى السلاسل الجبلية الوعرة - تصنع الفاصل وتساند الحد السياسى ، الذى يفصل بين القومية الفرنسية والقومية الأسبانية . ومع ذلك فأنها فى حد ذاتها كأرض وعرة متضرسة ، قد حظيت بكيان بشرى خاص قوامه شعب الباسك . وهذا الكيان البشرى له مقومات خاصة ، وتراث معين ، يفصل ويميز فيما بينه وبين كل من الكيان البشرى الفرنسى ، والكيان البشرى الأسبانى .

وهذا لا يعنى التقليل من القيمة الفعلية لسلاسل الجبال ومساندتها للحد السياسى . ولكن الذى نعنيه ويجب الاهتمام به هو أنها تتمثل فى نماذج متباينة ، وأن كل نموذج منها يخضع لاعتبارات بعينها ، هى التى تحدد بالضرورة هذه القيمة الفعلية ، لدى اكساب الحد السياسى المنعة، أو لدى افتقاد هذه المنعة .

ونشير أولاً الى نماذج السلاسل الجبلية ، التى لم تكن يوماً تصلح لمساندة الحد السياسى وإكسابه المنعة ، ولا يمكن أن تكون كذلك . بل قد نجدها فى الوحدة السياسية ، تلم من حولها أطراف الكيان المادى للأرض ، وتقوم بدور القطب المغناطيسى فى تجميع وإستقطاب الناس ، ولم شمل نشاطهم . ونضرب لذلك مثلاً بسلسلة جبال بنين فى شبه الجزيرة الايطالية ، التى يلتئم من حولها وجود الوحدة الايطالية السياسى المادى والبشرى . وتؤدى سلاسل جبال أطلس فى المغرب

العربى نفس الدور فى الوقت الذى نعجز فيه تمامًا عن مساندة حد سياسى ، وتأكيد اى فصل بين وحدة سياسية وأخرى .

ونشير ثانيًا الى نماذج السلاسل الجبلية ، التى تستطيع أن تحقق الفاصل الطبيعى ، وتساند الحد السياسى بين أرض وأرض فى وحدتين سياسيتين وتكسبه المنعة والقوة . ولكنها فى الوقت نفسه لا تكاد تصنع الاطار، الذى يلم شمل كل المساحات التى تتضمن كل الناس، الذين يرتبط مصيرهم ويتعلق ولاءهم بالوحدة السياسية .

وهذا معناه أن الجبال وإن حققت المسانده للحد السياسى ، فإنها لا تحدد الاطار المنسجم مع الواقع البشرى ، ولا تفرض التحديد الأمثل للوعاء الذى يجمع شمل كل الناس فى وطنهم وعلى ترابهم . ونضرب لذلك مثلا بالحد السياسى الذى يفصل بين ايطاليا وسويسرا ، والذى تسانده سلاسل جبال الألب الناهضة الوعرة . وما من شك فى أنه يكتسب منها منعة وقدرة على الفصل بين الأرض والأرض ، ويفصل بكفاءة بن سيادة الدولتين على الجانبين . ومع ذلك فإنه لا يكاد يتناسق مع الواقع البشرى ، حيث تعيش جموع من الايطاليين وراء الحد السياسى فى الأرض السويسرية.

ونشير أخيرًا الى النموذج الثالث ، وهو الأمثل من حيث القدرة والتفوق فى حجم المساندة التى تكسبها السلاسل الجبلية للحد السياسى . هذا وتكون هذه الجبال التى تفصل بين أرض دولة ، وارض دولة لخرى فى نفس الوقت ، متناسقة مع الواقع البشرى فتحقق اطارًا نموذجيًا من حيث أداء دوره فى الفصل بين وحدتين سياسيتين أو أكثر. وهذا معناه أن السلاسل الجبلية تفرض الحد الأمثل ، الذى يحدد أرض الوطن ، ويكفل لم شملها كوعاء يحتوى الوحدة السياسية والناس فيها. ونضرب لذلك مثلا بسلاسل جبال همالايا التى تفصل بين الصين والهند أو بسلاسل جبال الأنديز التى تفصل بين شيلى والأرجنتين .

وما من شك فى أن تفوق القيمة الفعلية لسلاسل الجبال فى مثل هذه الحالة مرجعها الى التناسق بين الحد السياسى ، وهو يساير الحد الجبلى الوعر والواقع البشرى . ومع ذلك ينجم النزاع وتستحكم مشكلة بين دولتين ، على حق السيطرة على الممرات والثغرات ، التى تمثل أفضل مواقع المرور والحركة ، والتى تكون لها قيمتها من وجهة النظر الاستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فإننا يجب أن نكون حذرين فى استيعاب المساندة والمنعة، التى تكسبها السلاسل الجبلية للحد السياسى . ذلك أنه إذا كان التعارض بين السلسلة الجبلية والواقع البشرى متوقعاً ، تدهورت القيمة الفعلية للمساندة التى يرتكز عليها الحد السياسى ، وافتقدنا المنعة التى تحققها الجبال لحساب الفصل بين دولتين . وقد يترتب على ذلك توقع المشكلات والمنازعات على امتداد الحد السياسى ، الذى لا يستجيب ولا يكاد ينسجم مع مصالح الناس . وتكون عندئذ حدود تمزق الناس ، أو تخرج بعضاً منهم من اطار الوحدة السياسية ، وتتركهم فى شكل أقلية فى الوحدة السياسية المجاورة .

هذا ، وتكون ثمة احتمالات أخرى لمشكلات تشهدها الحدود السياسية ، التى تكتسب قدرتها وتستند الى السلاسل الجبلية . وتتمثل هذه الاحتمالات فى النزاع على الثغرات والممرات ، والصراع من أجل قيمتها الهامة ودورها الوظيفى الفعال ، ومن وجهة النظر الاستراتيجية ، ومن وجهة نظر النقل. وقد تتمثل مرة أخرى فى النزاع على خطوط تقسيم المياه ، وما قد يرتبط بها من مواقع الاستغلال سقوط المياه ، وتوليد الطاقة الكهربائية.

الأنهار:

يمثل النهر الجارى ظاهرة طبيعية واضحة . وقد يتجه اليها الانسان ليجد منها المساندة للحد السياسى ، الذى يفصل بين وحدتين سياسيتين أو أكثر . ويحق لنا قبل أن نتعرف على القيمة الفعلية لهذه

المساندة ، وما تضفيه من منعة وتأكيد لدور النهر فى عملية الفصل ، ووضع الحد السياسى بين الوحدات السياسية ، أن نضع فى تقديرنا الأمور الآتية :

١ – أن الأنهار من وجهة النظر الجغرافية كالجسم الحى تنتقل من مراحل الفتوة والشباب ، الى مراحل النضج ، والى مراحل الهرم والشيخوخة. ثم هى أيضاً معرضة لأن تتأثر بتأثير شكل الحيز ، الذى يتضمن الجريان بفعل الماء ، وقدرته على أن ينحت ويهدم ، وعلى أن يرسب ويبنى . وهذا معناه أنها ظاهرة تفتقد الثبات ، بل قل أنها معرضة لاحتمالات كثيرة ، من حيث ما يطرأ عليها من تغير ، قد تتعرض له أجزاء منها ، أو قد تتعرض له كليةً . وقد يكون التغيروليد الأسر النهرى ، الذى يتسبب فى نتائج خطيرة على المجارى وقطاعات من الأحواض ، وهى تلتئم ، وعلى مناطق تجميع المياه فى أحواضها العليا ، وهى تنقسم وتتحول الى قطاعات منها من حوض الى حوض أخر .

٢ – أن الأنهار من وجهة النظر الاقتصادية ، تمثل سبباً من أسباب الترابط والأتصال . ذلك أنها – الأنهار العادية – فى أجزائها الدنيا والوسطى ، تتيح الفرصة لحركة الملاحة النهرية . هذا ، وقد تكون الأجزاء التى تتضمن الجنادل ومواقع مساقط الماء صالحة من ناحية أخرى ، لتوليد الطاقة الكهربائية . ومن ثم يجب أن نضع فى التقدير كل النتائج التى تسهم بها الأنهار فى خدمة الاقتصاد ، وفى استغلال الموارد المتاحة . وقد يكون النهر عندئذ حجر الزاوية فى حياة الناس ، عندما يلبى الحاجات الملحة التى تتصل بنشاطهم واستغلالهم الموارد المتاحة . بمعنى أنه يجمع من حوله الناس ، الذين تشدهم المصالح الاقتصادية وحق الانتفاع بالنهر .

٣ – أن الأنهار من وجهة النظر الاجتماعية ، تمثل قطبًا مغناطيسيًا يشد الناس ويلم الشمل ، ويؤلف من خلال المصالح المشتركة فيما بين كل من يعيش على مساحات الأرض الطيبة على

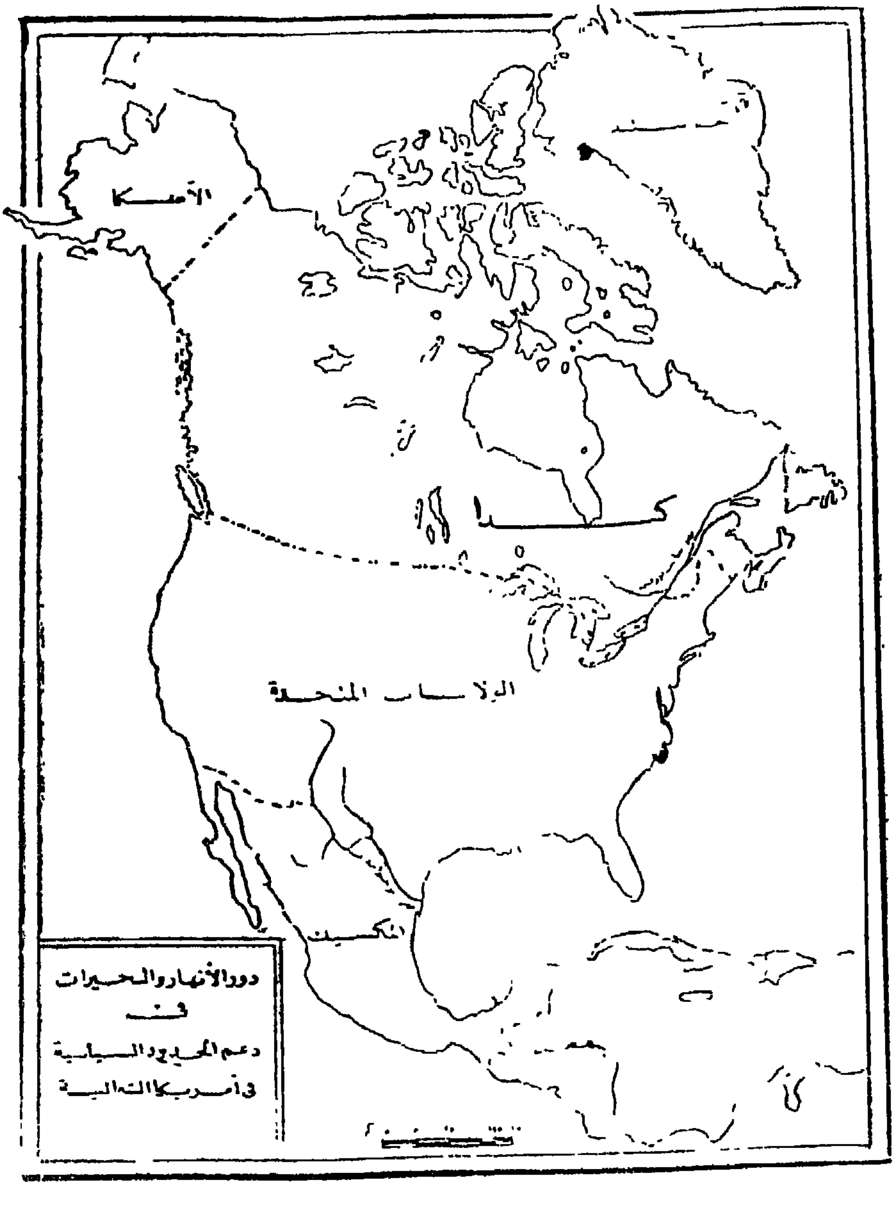
جانبيه . وقد نجد فى النيل الأدنى نموذجاً رائعاً يصور هذا المعنى . ذلك انه كان دائمًا من وراء النواة التى أتاحت التجمع والترابط بين الناس ، وألزمتهم الايمان بالفكرة التى نما من حولها الكيان الاجتماعى والسياسى الموحد على صعيد مصر منذ وقت بعيد .

ويمكن القول أن لم الشمل والتجمع من حول النيل ، وتماسك أوصال الحياة على ضفافه ، كان وسيلة مثلى لمجابهة خطر الفيضان ، مثلما كان وسيلة ايضاً ، لمجابهة خطر إنخفاض المناسيب فى موسم آخر . ثم هو سبيل ايضاً للتحكم فى إيراد الماء الجارى ، والسيطرة عليه، وتسويته من موسم الى موسم آخر.

وتدين الصين أيضاً للأنهار الرئيسية الثلاث ، وهى الهوانجهو واليانجتسى كيانج والسيكيانج بوجودها ، فى لم شمل الناس الذين تحملوا مسئولية صنع المدنية العريقة التى عاشت فيها منذ وقت بعيد . وربما ساعد على دعم هذا الدور الفعال للأنهار ، انها تمتد على محاور متناظرة من الغرب الى الشرق ، وتكاد تترابط فيما بينها من خلال سهولها الفيضية الدنيا.

وإذا كان التجمع البشرى يفيد من ماء النهر ، ومن استخدام الأرض الرسوبية الفيضية الطيبة ، التى تحقق انتاجاً يلبى الحاجات ، ويمد الناس بأكثر من سبب من أسباب الحياة ، فإن التجمع من حول النهر مهم أيضاً وضرورى لمجابهة احتمالات الخطر التى تترتب على الفيضانات العالية . ويكون التعاون والتكاتف بين الناس لصد العدوان النهرى ، مدعاة أيضاً لخلق المصلحة المشتركة التى تدعم الترابط فيما بينهم وتقويه.

وكم من نهر كان النواة أو العصب الذى أبرز الوحدة الطبيعية ، ولم شمل الناس من حوله ، وأتاح الفرصة لنشأة الكيان السياسى الموحد المتماسك . ونهر دجله والفرات نموذج رائع ، يتحمل المسئولية فى لم شمل الناس على الأرض الطيبة ، فيما حول الرافدين منذ ظهور المدنيات العتيقة فى بابل وآشور . ونهر السين ومن حوله حوض


ألاسكا
كندا
الولايات المتحدة
المكسيك
دور الأنهار والبحيرات
في
دعم الحدود السياسية
في أمريكا الشمالية

باريس، كان النواة التى لمت شمل الجموع التى انتهت الى خلق الكيان المادى للدولة الفرنسية .

وبعد كيف نتصور من خلال ذلك كله ، النهر ظاهرة طبيعية تساند الحد السياسى ، وتصنع الفاصل بين وحدة سياسية وأخرى؟ وكيف يتأتى للنهر الذى يلم شمل الناس ، ويصبح حجر الزاوية فى مصالح تربط فيما بينهم ، أن يتناقض مع نفسه ، وأن يقوم بدور يتعارض مع وظيفته الأصلية ؟ .

ويشير الواقع الى أن الانسان قد يلجأ الى النهر ، ويفرض عليه ذلك التناقض . ومن ثم يساند النهر الحد السياسى . ولكن هل يستطيع النهر أن يفعل الشئ تارة ، وأن يكون ضد طبيعة الأشياء تارة أخرى ؟ وهو إن فعل فإنما تنطوى المساندة والمنعة التى يعطيها النهر للحد السياسى على احتمالات كثيرة لنشأة المشكلات . وقد تبنى المشكلات على واقع من التناقض الذى أشرنا اليه ، أو على واقع يتصل بالنمط الذى يرسم به الحد السياسى ، ومدى تأثيره على إنتفاع الناس بالنهر.

ونشير الى أن الحد السياسى فى هذه الحالة التى يكتسب المنعة فيها من النهر ، يكون احتمالاً فى صورة من الصور الثلاث التالية :

أ – أن يتبع الحد السياسى منتصف المجرى النهرى .

ب – أن يتبع الحد السياسى منتصف الجزء العميق من المجرى النهرى الصالح للملاحة .

جـ – أن يتبع الحد السياسى أحد شاطئ النهر ، لكى يدخل النهر كله فى حوزة دولة ، ويحرم منه الدولة أو الدول الأخرى .

وتحيط بكل صورة من هذه الصور احتمالات لمشكلات متنوعة . وقد تكون المشكلة فى حد ذاتها مترتبة على عدم التناسق ، بين وظيفة وأداء الحد السياسى والواقع البشرى ومصالح الناس . أو قد يكون النحت والارساب مدعاة لوضع النواة للمشكلة . وماذا يمكن أن يحدث

لو أن النهر غير مجراه ؟ . وماذا يمكن أن يحدث ، لو حرمت الناس على جانب من جانبيه من استغلال النهر والاستفاده منه ؟ وماذا يمكن أن يحدث لو كانت سيادة كل دولة على حصتها من المجرى النهرى مدعاة لتمزيق مصالح الناس ؟.

وقد تكون المشكلات من بعد ذلك كله ، نتيجة مباشرة لما تعانى منه بعض الدول القارية ، التى حرمت من الاتصال المباشر بالبحر ، ولا تمتلك جبهة تشرف بها على المسطح المائى . ويكون فى مثل هذه الحالة النهر وسيلة مثلى لمرور تجار هذه الدول . ويمكن القول أن فرض سيادة وحدة سياسية واحدة عليه ، قد يتسبب فى نشأة المشكلة أو فى تفجرها .

***

البحيرات :

تمثل البحيرات على صعيد اليابس ، مواقع تتجمع فيها المياه ، وتنتشر على غير انتظام . وقد لا يهمنا أن نسعى وراء الأسباب التى تدعوا الى خلقها وتجميع الماء فيها . كما لا يهمنا أن تكون بحيرة من الماء العذب أو بحيرة من الماء المالح غير العذب . وهى سواء تمثلت فى صورة المسطح المائى العميق ، أو المسطح المائى الضحل ، فإنها فى قلب المساحة التى تتضمنها تعبر عن عامل من عوامل الاتصال والترابط بين أطراف الأرض ، التى تشرف عليها من كل جانب . وقلما تنهض البحيرة بدور يتناقض مع هذا الفهم . وقلما كانت البحيرة مدعاة للفصل ، أو الانفصال بين أرض وأرض أخرى. وقلما كانت من ناحية ثالثة مدعاة لخلق أو دعم التباين وعدم التجانس والانسجام ، بين الناس الذين يعيشون من حولها .

ومن ثم ليس غريباً أن نؤكد قيمة عظمى للبحيرات ، فى تجميع ولم شمل الناس والأرض معًا . وكم من بحيرات كانت سواحلها والأرض من حولها نواة للتجمع البشرى ، وقد نمت من حولها وحدات

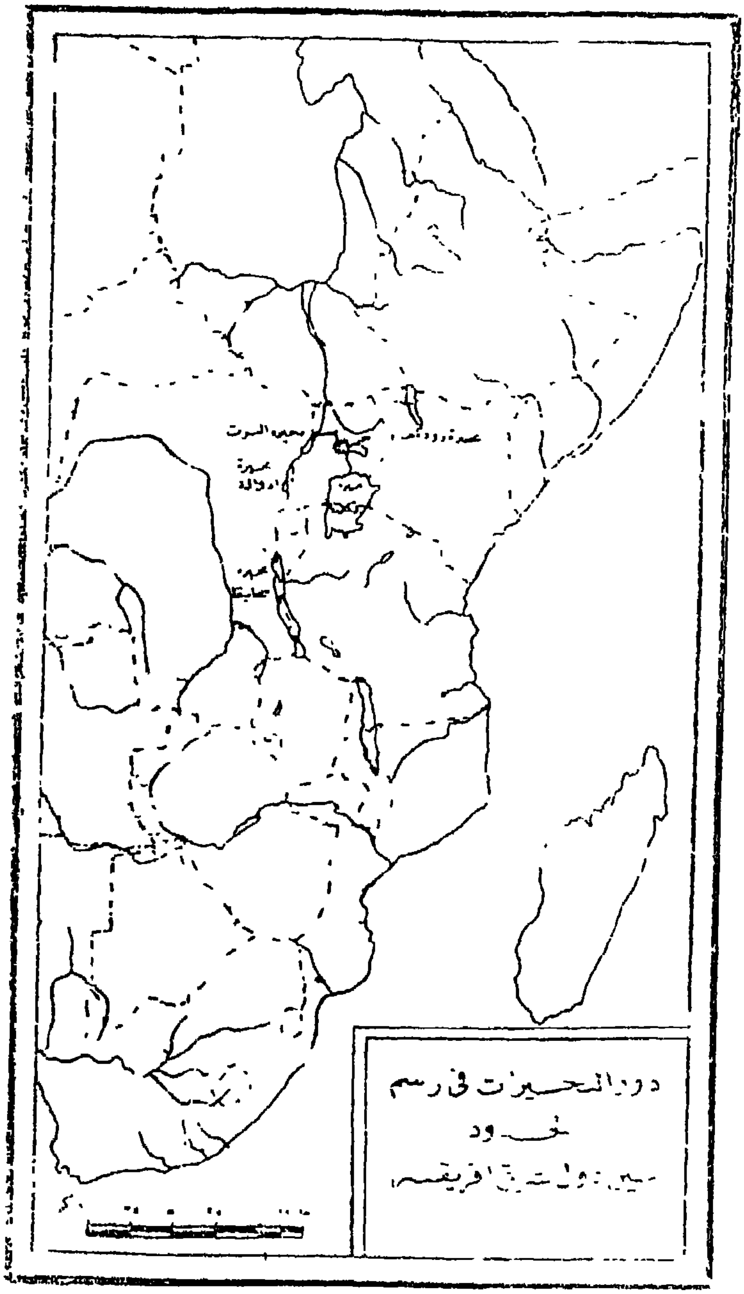
سياسية معينة . ونضرب لذلك مثلا بالبحيرات الصغيرة فى شبه جزيرة اسكنديناوة التى تجمع من حولها الوجود ، الذى نما وكبر وترعرع ، لكى تنشأ الوحدة السياسية للسويد .

ودور البحيرة فى مثل هذه الحالة ، يعبر تعبيراً صادقاً عن القدرة على التجميع ، ولم الشمل والترابط ، وخلق التفاهم والمصالح التى تشد الناس وتؤلف فيما بينهم، وهم يعيشون من حولها . ونستطيع أن نتصور ذلك الدور طبيعياً ، يكاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما تؤدى اليه البحيرة ، من حيث خلق البؤرة التى تتجمع وتتشابك عندها المصالح المشتركة . ومن ثم يكون السعى الجاد لقيام القوة ، التى من شأنها أن ترعى هذه المصالح وتنظمها ، وأن تدبر الأمر لها .

والسؤال الذى يفرض نفسه عندئذ ، هو هل تستطيع البحيرة التى تصنع الربط وتؤكد الاتصال وتدعمه ، أن تنهض بالدور المضاد ؟ هل تستطيع أن تقوم بالدور ، وأن تقوم بنقيضه فى وقت واحد ؟ ويجيب الواقع الذى يتمثل فى نماذج كثيرة ، بأن البحيرات تنهض بالدور مرة ، وتنهض بنقيضه مرة أخرى .

وهذا معناه أن ثمة بحيرات تمثل الظاهرة الطبيعية ، التى تساند الحد السياسى ، وتكسبه القدرة على أداء وظيفته فى الفصل ، بين وحدتين سياسيتين أو أكثر ، وأن ثمة بحيرات أخرى ليس فى وسعها أن تفعل نفس الشئ . ونضرب لذلك مثلا ببحيرة فكتوريا ، التى تساند الحدود السياسية بين أوغنده وكينيا وتنزانيا. ويمكن القول أن البحيرة تمثل آنذاك ، ظاهرة أكثر فاعلية وقدرة فى صنع الحد ، ودعم وظيفته بالقياس الى الأنهار والمجارى النهرية .

وهذا معناه أن البحيرة بكل الصفات اللاحقة بها كمسطح مائى ، وما تتميز به من اتساع وعمق ، تستطيع أن تساند الفاصل ، وأن تؤكد وظيفة الحد السياسى بين وحدتين سياسيتين أو أكثر ولا تتعارض البحيرة – على أقل تقدير – لمثل ما يتعرض له النهر من حيث احتمالات التغيير التى تشمل المجرى نفسه، أو من حيث التعرض لناتج


بحيرة البرت
دور البحيرات في رسم
الحدود
بين دول شرق افريقيا

النحت والارساب ، وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على شكل الحد بين الوحدتين السياسيتين ، وتحديد الأنصبة من المساحات وتتسبب فى ظهور مشكلات واحتمال تفجرها .

وترسيم الحدود السياسية التى تتخذ من البحيرات سنداً يظاهرها فى أداء وظيفتها فى الفصل، بين الوحدات السياسية يتأتى فى صورتين:

الصورة الأولى ويمر الحد السياسى فى قلب البحيرة ، وهو يقسم سطح الماء فيها بين الوحدتين السياسيتين ، ويعطى لكل منهما حق السيادة على قطاع منه . ومن ثم هو يتيح لهما حق الاستغلال أو الإنتفاع بسطح الماء من البحيرة ، الذى يقطع فى اطارنصيب كل وحدة منهما.

الصورة الثانية ويرسم الحد السياسى مع امتداد شاطئ من شواطئ البحيرة ، بحيث يدخلها فى حوزة وحدة سياسية ، ويحرم الوحدة الأخرى منها كلية . وهذا معناه أن تستأثر وحدة سياسية بالبحيرة ، وأن يحرم الناس فى الجانب الآخر من استغلالها بأسلوب من أساليب استغلالها المعروفة .

وإذا جاز لنا أن نعقد المقارنة بين الحد السياسى فى هاتين الصورتين ، فيمكن القول أنه فى الصورة الثانية يكون مشحوناً بالمتاعب ، لأن حرمان وحدة سياسية من قطاع من مسطح البحيرة ، يعنى التناقض بين ما يفرضه الحد السياسى ، وما يشد الناس الى استغلال البحيرة ، واستخدام الموارد المتاحة فيها.

ويجب أن يكون الاستناد الى البحيرات فى رسم الحد السياسى متسمًا بالمرونة فى تفكير الدول ، التى تشرف على السطح المائى للبحيرة ، ومقترناً برغبة ملحة فى المعايشة السلمية . وقد يتطلب الأمر الاتفاق والتنسيق بينها بالشكل الذى يكفل مصلحة كل الأطراف المعنية . ومن ثم تتناقص احتمالات ظهور المشكلات ، أو تفجر المتاعب على مثل ذلك الحد السياسى.

ومن المفيد أن نلتقط بعض النماذج التى تصور الحد السياسى الذى يتخذ البحيرات ظهيراً وسنداً . وهذه النماذج كثيرة ومتنوعة ، نستطيع أن نتبينها فى كل أوروبا وأمريكا الشمالية ، التى تتضمن الدول المستقلة والمتقدمة مثلما نتبينها فى أفريقية ، التى تتضمن الدول الحديثة الاستقلال .

وتمثل البحيرات العظمى فى أمريكا الأنجلوسكسونية أعظم نموذج يعبر عن قدرات ومواصفات البحيرة ، التى تساند الحد السياسى ، الذى يفصل بين أغنى القطاعات فى الأرض ، فى كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن القول أن رسم هذا الحد السياسى الفاصل بن سيادة كل دولة منهما ، لم يحرم واحدة منهما من حق استغلال مسطح الماء ، وكل الموارد المتاحة فيه استغلالاً اقتصادياً .

وتظهر فى شرق أفريقية نماذج أخرى لمجموعة البحيرات الكثيرة مثل بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا وغيرها . وقد ساندت الحدود السياسية التى تفصل بين كل من أوغندة ، وكينيا ، وتانزانيا ، والكنغو ، وبوروندى. وقد روعى فى معظم الأحيان حق كل دولة من هذه الدول المشار اليها فى امتلاك ، أو حيازة قطاع من مسطح البحيرة ، لكى تحصل على حصة مجزية ومقبولة من قيمتها الأقتصادية .

المستنقعات :

وهى ظاهرة طبيعية تتضمنها مساحات من سطح الأرض فى بعض الأحيان . وتمثل مياها راكدة وضحلة . وقد تكون المستنقعات دائمة رغم نبذبة مساحتها من فصل الى فصل آخر ، وقد تكون موسمية تتعرض للجفاف فى فصل معين من السنة . وقد لا تجد وحدتان سياسيتان ظاهرة طبيعية مناسبة ، يمكن الاعتماد عليها فى مساندة الحد السياسى فيما بينهما ، غير المستنقعات .

وما من شك فى أن المستنقعات التى تغطى مساحات معينة ، تبدو عقبة فى مجال الحركة المرنة والاتصال والترابط ، بين مساحات الأرض

من حولها . وقد تكون المستنقعات من وجهة النظر البشرية ، من مناطق العزلة والتقوقع ، التى تتجمع فيها وتحتمى من ورائها بعض الجماعات ، وهى التى تحس ضعفاً وتستشعر أمن الاعتصام بها .

والسؤال الذى يفرض نفسه بالقطع ، هو هل تستطيع المستنقعات أن تمنح المساندة للحد السياسى ، وأن تصنع الاطار الذى يؤكد الفصل بين وحدتين سياسيتين ؟ والواقع أن قدرة المستنقعات على توقيف الحركة أو عرقلتها قد تكسب الحد قدراً من المساندة والمنعة . ومن الجائز أيضًا أن تضع المستنقعات وحدة سياسية منهما ، فى منعة ومأمن من خطر وتغول ، الوحدة السياسية الأخرى . ونضرب لذلك مثلاً بالدور التى قامت به المستنقعات التى كانت تفصل يوماً بين روسيا وبروسيا الشرقية ، وما كان من أمر المنعة التى حالت دون تقدم القوات الروسية عبرها لغزو بروسيا ، فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن الاعتماد على المستنقعات كظاهرة طبيعية تساند الحد السياسى وتكسبه المنعة جدير بأن يناقش ، من أجل التعرف على القيمة الفعلية لمساندتها فى ضوء الاعتبارات الآتية :

١ - أن المستنقعات كظاهرة طبيعية ليس مقدراً لها صفة الاستقرار أو الاستمرار . ذلك أن وجودها مرهون بالعوامل ، التى تشترك فى ركود وتجميع المياه على سطحها . كما أن هذا السطح معرض لأن تتغير مساحته من فصل الى فصل ، ولأن يتغير عمق الماء فيه من موسم الى موسم أخر . بل قد تتعرض لأن تجف فى فصل الجفاف ، أو ما يشبه الجفاف فى موسم معين ، وبشكل يؤثر على حجم المساندة التى تكسبها للحد السياسى ، فى مجال الفصل بين وحدة سياسية وأخرى .

٢ - أن المستنقعات كظاهرة طبيعية تمثل تجمعًا للماء الراكد ، الذى قد يحمل معنى من معانى الاضرار بمصالح الانسان وصحته ، وقد تتطلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية التخلص

من تجمع هذا الماء الراكد ، وتجفيف المستنقعات بقصد تجنب الأضرار المترتبة عليها ، أو بقصد استصلاح الأرض واستخدامها .

وما من شك أن مثل هذا الاتجاه الذى يمثل صورة من صور فرض المشيئة البشرية على الظاهرة الطبيعية ، يعنى بالضرورة إخفاء معالمها بالكلية ، والتخلص من وجودها ، ومن كل الاضرار التى تلحقها بالانسان . عندئذ يفتقد الحد السياسى المساندة ، التى كانت تكسبه معنة ، وقدرة فى أداء وظيفته ، فى مجال الفصل بين وحدتين سياسيتين .

ومهما يكن من أمر فإن الظاهرة الطبيعية هذه من شأنها ، أن تتعرض قيمتها الفعلية لأن تتأثر بفعل عوامل طبيعية ، أو بفعل الانسان نفسه ، لا يمكن أن تكون السند الأمثل أو المناسب للحد السياسى ، فى أداء دروه ووظيفته .

* * *

وبعد تلك انماط متباينة من الظاهرات الطبيعية ، التى ترتبط بشكل السطح وطبيعة الصور التضاريسية التى يتضمنها ، يلجأ اليها الانسان ويعتمد على مساندتها فى رسم الحد السياسى ، الذى يفصل بين الوحدات السياسية . ويجب علينا من أجل تقييم حقيقى لكل ظاهرة منها ، ومن أجل تقييم حقيقى للحد السياسى ، الذى يستند الى ظاهرة من الظاهرات ، أن نلم بحقائق كثيرة ، وأن نضع فى تقدير جملة العوامل التى تتصل من قريب أو بعيد بالمساندة التى تكسبها الظاهرة التضاريسية للحد فتمكنه من أداء وظيفته آداء حسناً .. وهذا معناه أن نبتعد قدر الإمكان عن القواعد والأحكام العامة ، لأنها قد تكون مضللة ، أو قد لا ترقى الى حد التعبير الدقيق أو التقييم الواقعى للحد السياسى ، والظاهرة التضاريسية التى يستند اليها .

* * *

ويمكن للبحث أن ينتقل بعد ذلك الى دراسة ظاهرات طبيعية أخرى

لكى يتبين حجم وطبيعة المساندة التى تكسبها للحد السياسى . وترجع هذه الظاهرات الطبيعية فى جملتها أو فى جملة مقوماتها الأصيلة الى ما يتصل بخصائص المناخات ووصف كل عنصر من عناصره الرئيسية . وتتمثل هذه الظاهرات الطبيعية التى نعنيها فى الصحراء مرة ، وفى الغابات الموحشة الكثيفة مرة أخرى .

الصحراء :

تمثل الصحراء مساحات متفاوتة ، تنشأ نتيجة طبيعية لخصائص مناخية تفرض عليها الشح والتقتير . وقد تكون الصحراء حارة ، أو تكون باردة ، ولكنها فى كل حال تتسم بالفقر الشديد ، فيما يمكن أن يعول الحياة بصفة عامة ، ويهمنا أن نشير الى انها تتميز بما يلى :

١ - كونها فقيرة فيما يحتمل ان يسقط عليها من أمطار طوال العام . وما من شك أن نقصان كم المطر السنوى يهبط الى اقل ما يمكن أن يعول صورة من صور الحياة المطمئنة . ويتسم سقوط المطر الخفيف بصفات أخرى تقلل من قيمته الفعلية . فهو معرض أن يتغير كمه من عام الى عام ، بالزيادة أو النقصان بنسبة تقدر بحوالى ٥٠٪ من كمية المطر السنوى . كما انه لا يكاد يسقط منتظمًا فى فصل محدد أو فى موسم معين . وقد تنساب الكمية السنوية الهزيلة فى رخة شديدة ، يضيع كل أثر لها تحت تأثير كل عامل أخر يشترك فى فرض الشح والتقتير .

٢ - كونها تمثل أرضًا عارية من النمو النباتى الطبيعى ، الذى يعبرعن الغنى والثراء . والتدهور والفقر الذى تنطق به الصورة النباتية، وهو نتيجة طبيعية لعامل المناخ ونقصان كم المطر على وجه الخصوص . ونشير الى أنه إذا كان ثمة نمو ، فإنه لا يكون إلا فى أعقاب رخات المطر غير المنتظمة . ويكون بالطبع نمواً سريعاً تزدهر به صفحة الأرض . ومع ذلك فإنه مثلما يكون النمو والإزدهار سريعًا ، يكون الذبول والفناء سريعًا . ومن ثم تبدو الأرض فى معظم السنة عارية . وهذا معناه أننا فى الصحراء نفتقد كل الموارد ، التى يمكن أن

يستخدمها الانسان ، من المصادر التى تتضمنها الصور النباتية الطبيعية .

وتؤدى هاتان الصفتان اللتان تشتركان فى تأكيد الشح والفقر ، وصولاً الى حد الجوع فى الصحراء ، والى التأثير المباشر على إمكانية الحياة . ولا يكاد يعيش الانسان فيها إلا فى مواقع محددة يعتمد فيها على سحب الماء من الآبار . ومن ثم تكون الحركة فيها مقيدة ، بمقدار ما يتوفر فيها من موارد الماء على مسافات معينة . وانطلاقًا من الفهم الكامل لذلك كله تكتسب الصحراء القدرة التى تستطيع أن تحقق بها الفصل بين أرض وأرض . ذلك أنها - كما قلنا - تصنع الحاجز ، الذى يكون أمر المرور فيه واختراقه أمراً صعباً .

ويمكن القول أن المرور والحركة فى الصحراء ، تلتزم بموارد الماء كما تلجأ الى الوسيلة التى تستطيع أن تتحمل مشقة الرحلة ، وكل الشح الذى يحيط بها . ويمكن أن نلتقط النموذج الرائع من الصحراء الأفريقية الكبرى التى تنتشر على مدى واسع بين خطى عرض ١٥° ، ٣٠° شمالاً . وتقوم هذه الصحراء بدور الفصل ، بين الأرض ذات المطر الشتوى فى ظهير البحر المتوسط ، والأرض ذات المطر الصيفى فى النطاق السودانى . وقد كان المرور فيها رهنًا بدخول الجمل اليها ، وانتشار استخدامه وبتحسس المواقع التى يتوفر فيها مورد الماء ، الذى يسد الحاجة فى كل مرحلة من مراحل الحركة والمرور فيها ، طلبًا لاختراق حاجز المسافة .

وتستطيع هذه الخصائص كلها أن تساند الحد السياسى ، وأن تكسبه قدرة على الفصل بين وحدة سياسية وأخرى . وتزداد هذه المساندة مع علمنا بالنقص الهائل فى حجم السكان فى مساحات الأرض الصحراوية ، التى يمر بها الحد السياسى .

ومع ذلك فإن مثل هذا الحد السياسى ، لا يستطيع فى معظم الحالات أن يقف فى وجه احتمال الحركة ، إذا أراد الناس فى الصحراء ، او على هامش الصحراء ، الانتقال فى اطار حركة فصلية سعيًا وراء

العشب ، أو مورد الماء. ونضرب بذلك مثل بتحركات العبابدة والبشارين من قبائل البجاة ، عبر الحد السياسي بين مصر والسودان، بدون قيد أو بدون مراعاة لمعنى الانتقال ، من سيادة دولة الى سيادة دولة أخرى .

وثمة نموذج آخر يعبر عنه انتقال القرعان من أصحاب الابل فى تشاد ، الى أرض الجزو فى شمال دارفور ، فى موسم معين سعياً وراء العشب الأخضر الطيب . وهم عندما يعبرون الحد السياسي بين تشاد والسودان ، لا يدركون معنى هذا الانتقال . إلا أنه يلبى حاجة القطعان من الابل وبالتالى يحقق حاجاتهم الأساسية .

وهذا معناه أن الصحراء وخصائص الصحراء التى تتمثل فى النقص فى مورد الماء والنقص فى السكان ، والنقص فى حجم الاستغلال لموارد الثروة الطبيعية ، قد تكسب الحد السياسى بعض مظاهر المنعة والقدرة على أداء وظيفته فى الفصل بين وحدة سياسية وأخرى . ولكنها بعد ذلك كله لا تحول دون الحركة واحتمال عدم اعتراف الجماعات والناس بوجود الحد السياسى ، أو بالدور الذى يطلب منه أن يؤديه . ويكون عدم الاعتراف بالحد السياسى مبنياً على تعاظم حق التحرك طلباً للعيش ، على واجب القبول بالفصل ، بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى .

الغابات الكثيفة :

تلك صورة من الصور التى تعنى أو تعبر عن الغنى والثراء بالنمو النباتى الطبيعى . وتتألف الغابة الكثيفة من الأشجار الضخمة الكبيرة ، التى تتقارب من بعضها ، لكى تبدو موحشة . وقد تسيطر عليها خصائص كثيرة أخرى ، لكى تجعل من كثافة النمو فيها فى الشكل الذى يعرقل الحركة فيها ، أو فى شكل الذى لا يصلح إلا لاعتصام حركة الحياة المستضعفة.

ومن ثم تتجمع هذه الصفات كلها ، لكى تكسب الغابة الكثيفة

القدرة على أن تفصل بين أرض وأرض . وهكذا يلجأ الانسان اليها إذا ما تعذرت الظاهرات الطبيعية الأخرى ، ويتخذ منها المساندة للحد السياسى فيما بين وحدة سياسية وأخرى . وما من شك فى أن حجم الكثافة لبعض الغابات فى المناطق الحارة ، كان مدعاة لأن تكسب الحد السياسى المنعة ، ولأن تفرض الحاجز الفاصل بين الأرض فى وحدتين سياسيتين . ويمكن القول انها تقدم المساندة للحد السياسى من واقع ما يتصل بأمرين هما :

١ - أن الأشجار التى تتألف منها الغابة الكثيفة عندما تتشابك وتضفى على الصورة النباتية الطبيعية كل معنى من معانى الثراء ، تؤدى من ناحية أخرى الى حجب الضوء كله أو بعضه عن أرض الغابة ومن ثم يكون ذلك مدعاة لاقتران الظلمة بالرطوبة ، حتى تكاد تسيطر حالة الكآبة عليها . وتلك الخصائص تطرد الناس وحركة الحياة المتفتحة الناضجة بعيداً عنها ، ولا يكاد يلتصق بها إلا الجماعات المستضعفة التى تجد فيها فرصة للانطواء والعزلة .

٢ - أن الغابة الكثيفة لا تقف فى وجه الحركة المرنة فحسب ، بل قل انها قد لا تتيح للانسان فرصة توجيه النشاط اليها من أجل استغلال الموارد الطبيعية فيها . ذلك انها الى جانب كل الصفات التى سبق الاشارة اليها قد تزخر بكل نوع من أنواع الأوبئة التى يفر منها الانسان ، وتمثل تحدياً هائلاً لنشاطه.

ولكن إذا كانت هذه الخصائص قد أكسبت الغابة الكثيفة الموحشة ، قدرة على مساندة الحد السياسى ، فإن ثمة احتمالات لأن تفقد كل تلك الخصائص أو بعضها . ذلك أن الغابة والنمو الكثيف فيها وكل الخصائص الأخرى ، مرهونة بنمط معين من انماط المناخ ، وإن أى تغيير فى خصائص هذا النمط ، يكون كفيلاً بأن يؤثر على شكل الغابة الكثيفة ، وعلى طبيعة النمو فيها .

هذا بالاضافة الى ما قد يترتب على احتمالات التدخل البشرى ،

التى تتمثل فى غزو يسعى به الناس الى إبادة النمو الشجرى فى الغابة، واستخلاص الأرض والسيطرة عليها وادخالها فى اطار الاستغلال الاقتصادى المنظم ، أو التى تتمثل فى الإبادة والتخلص من النمو الطبيعى ، وفاء لخطة موضوعة تستهدف التنمية الاجتماعية والصحية .

والمفهوم أنه فى كل حالة من هذه الحالات ، يكون التدخل البشرى قادراً على أن يحدث التغيير فى الصورة النباتية الطبيعية ، والى الحد الذى يقوض كل قدرة لها على مساندة الحد السياسى وتأكيد منعته. وظاهرة طبيعية هذا شأنها ، يحتمل أن تفقد مقومات وجودها وخصائصها بتأثير التغيرات المناخية ، أو بتأثير الانسان ونشاطه ، لا يمكن أن تكفل المساندة المستمرة للحد السياسى . ذلك أنها قد تتحول بين يوم وليلة ، الى الشكل الذى يفتقد فيه الحد السياسى ، كل مساندة تعينه فى أداء وظيفته فى الفصل بين وحدتين سياسيتين .

***

ومهما يكن من أمر ، فإن الحدود السياسية التى تكون بمثابة الاطار الذى يحدد مساحة وإمتداد وشكل الوحدة السياسية تجد فى كثير من الظاهرات الطبيعية خصائص تستند اليها فى أداء وظيفتها . ومع ذلك فإن ظاهرة طبيعية بعينها لا تكون لها القدرة الكاملة ، ولا المستمرة ، التى تستطيع أن تساند بها الحد السياسى ، وأن تكسبه المنعة والقدرة على تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . ذلك أن عوامل كثيرة قد تفرض التغيير والتحول ، وبشكل يقلل من القيمة الفعلية للظاهرة الطبيعية ، ومدى مساندتها للحد السياسى . وتتمثل هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر فيما يلى :

١ - تقدم ونمو المواصلات نمواً هائلاً ، وما يترتب على ذلك من نتائج أكسبت الانسان مرونة فى الحركة والانتقال ، امتثالا لارادة حركة الحياة ومصالحها الحيوية المباشرة فى الحرب والسلم معاً .

٢ - زيادة حجم النشاط البشرى بصفة عامة ، وما يخص التبادل

التجارى، والتجارة بين الوحدات السياسية بصفة خاصة ، وما يترتب على ذلك كله من تشابك المصالح ، والاحتكاك المباشر أو غير المباشر فيما بينها .

٣ – زيادة حجم السكان فى العالم بصفة عامة ، وزيادة حجم السكان فى كل وحدة سياسية بالشكل ، الذى قضى على ما كان من أمر الكثافات القليلة قرب المواضع التى تمر بها الحدود السياسية . وما من شك فى أن زيادة الكثافات قرب الحدود السياسية ، تزيد معها فرصة النشاطات البشرية والاحتكاك ، المترتب على قيام المصالح المشتركة والمتشابكة واحتمالات المنافسة عليها .

٤ – نمو الروح القومية نمواً هائلاً ، الى الحد الذى حدا بالناس الى رغبة ملحة فى التجمع حول النويات الأساسية ، التى نمت من حولها تلك القوميات فى أوطانها . وهذا فى حد ذاته تسبب فى تغيرات أساسية فى اتجاهات الولاء ، الذى يحس فيه الناس بالوطن والتراب ، الذى ينتمون له . وكم من ولاء وتطلع قومى كان سبباً فى تقويض الحدود ، وفقدانها لكل قدرتها على صنع وتأكيد الفصل بين وحدتين سياسيتين.

وهذا فى حد ذاته ، يصور لنا أن الحد السياسى يجب أن يتناسق مع أهداف الناس ورغباتهم ، لأن استقرار الدولة ووجودها هو أولاً وقبل كل شئ ، من صنع واقع يتصل بالناس ومصالح الناس . ومن ثم نتصور الحدود التى تستند الى الظاهرات البشرية ، وهى أكثر وفاء بحاجة الأمن والاستقرار للوحدات السياسية ، وأكثر استجابة لما يحقق ويكفل مصالح الناس . وينقلنا ذلك الى مناقشة النوع الثانى من الحدود وهو الحدود البشرية .

الحدود البشرية :

ونقصد بهذا النمط من انماط الحدود تلك التى ترسم لكى تضم وتلم شمل كل الناس ، الذين تجمعهم أواصر معينة تشدهم وتستقطب

ولاءهم ، الى الفكرة التى نمت حولها الوحدة السياسية . وهذا معناه أنها الحدود التى تضع فى اعتبارها الانسان أولاً وقبل كل شئ . وهى التى تتناسق مع كل الحقائق التى تشترك فى صنع الواقع الأثنولوجى والحضارى والاجتماعى والاقتصادى ، وتستجيب لتطلعاته القومية (١) والوطنية (٢).

هذا ويرى الكثيرون ان مثل هذه الحدود كفيلة بأن تصنع الفاصل الواقعى ، بين كيان بشرى معين ، وكيان بشرى آخر ، فى وحدتين سياسيتين . ذلك أنها تستجيب لكل الدوافع التى ألفت بين جموعه المترابطة ، كما انها تضمن مصالح الناس وتعلق آمالهم بالأرض والتراب. بل لقد يكون هذا الحد السياسى ، أفضل من اى حد فى الفصل ، بين الدولة القومية والدولة القومية الأخرى .

ويرى هؤلاء من ناحية أخرى أن التناقض بين الحد السياسى والواقع البشرى يكون مدعاة لقيام المشكلات ووضع الجذور العميقة لها . وذلك أن رسم الحد السياسى الذى يطلب منه الفصل بين وحدة سياسية وأخرى ، ليس مطلوباً منه الفصل بين أرض وأرض ، بقدر ما يطلب منه الفصل بين الناس والناس فى كل منهما . وإذا لم يرسم الحد السياسى لكى يراعى الواقع البشرى والتجانس بين الناس من كافة الوجوه ، يعنى أحد احتمالين ، ويتسبب كل منهما فى خلق مشكلة .

وقد يكون الحد السياسى فى الاحتمال الأول مدعاة لاخراج او أبعاد قطاع من الناس خارج الوحدة السياسية ، فيعيشون فى الوحدة المجاورة وقلوبهم وأحاسيسهم وولاءهم معلق ومشدود من وراء الحد السياسى ، الى ما يصنع الترابط والتعاطف بينهم وبين الناس ، فى الوحدة التى أخرجهم الحد السياسى منها .

ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى بين السودان وأرتيريا ، والذى

---

(١) الانتماء القومى ، يعنى الانتماء للقوم والأهل .

(٢) الانتماء الوطنى ، يعنى الانتماء للوطن وترابه والتراث الذى يحتويه .

اخرج قطاعًا من قبيلة البنى عامر ، ومزق أرضهم ولم يراع الترابط الذى يشد الناس كوحدة بشرية . وما من شك فى أنهم يعيشون فى ارتيريا وقلوبهم معلقة بالوطن الأم الذى يضم البجاة ، ويترابطون معهم بأكثر من سبب من أسباب الترابط .

ويكون الحد السياسى فى الاحتمال الثانى مدعاة لضم قطاع من الناس ، فى اطار الوحدة السياسية ، وهم غير متجانسين أو ملتئمين مع الكيان البشرى فيها . ويعيش هذا القطاع باحساس الغريب ، وقلبه وعقله وأحاسيسه معلقة بالوطن والناس ، فى الوحدة السياسية المجاورة . وما من شك أن التجانس والتناسق بينهم وبين الناس فى هذه الوحدة السياسية المجاورة ، هو الذى يشد ولاءهم الى الاتجاه المضاد فيما وراء الحدود .

ونضرب لذلك مثلاً بما يكون من أمر احساس الفرنسيين الذين يعيشون فى الالزاس واللورين عندما تضم الى ألمانيا . ذلك أنهم يعيشون فى غير انسجام مع الكيان البشرى الألمانى . ويكون الولاء كله مشدود فى اتجاه الوطن الأم فرنسا .

وكم من مشكلة كان السبب فى خلقها وتفجرها رسم الحد السياسى بشكل من الأشكال ، التى تؤدى الى أن تتضمن الوحدات السياسية أقليات . ويتسبب احساس الأقلية التى تحس بموجبها أنها منزوعة من الوطن والكيان الأم قسراً ، فى نتائج خطيرة ومشكلات شديدة التعقيد.

ويمكن القول بعد ذلك كله ، أنه ربما يكون عدم التناسق بين الحد السياسى الذى يصنع الاطار للوحدة السياسية ، والحدود البشرية(١) لها نتيجة لأنها لم تصل بعد الى حد النضج ، الذى يبنى على قدر كبير

---

(١) تبدو الظاهر البشرية ، سواء كانت دينية أولغوية او اجتماعية او اقتصادية ، وهى مكتسبة . ومن شأن الظاهرة المكتسبة ان تكون قابلة للتغير ، من وقت الى وقت آخر .

من الملاءمة بين ما يشبع حاجاتها القومية ، وما يشبع حاجاتها الاقتصادية. وربما تسبب عدم التناسق المشار اليه ، فى قلق وعدم استقرار يغرق الوحدة السياسية فى مشكلات سياسية متنوعة . وذلك أن الحدود السياسية وإن كان مطلوباً لها المنعة ، ومطلوباً منها الوفاء بالأغراض الاستراتيجية ، إلا أن ذلك كله لا يستطيع أن يصنع السلام ويؤدى اليه. والسلام والاستقرار مرهون بعدم وجود المشكلات التى تعانى منها الدولة بصفة عامة .

وحدود سياسية لا تتناسق مع الواقع البشرى – كما قلنا – ولا تضع هذا الواقع فى اعتبارها ، تؤدى الى أنماط من المشكلات التى تتفجر أو التى تجعل وجودها مشحوناً بالخطر . ومع ذلك فإنه ليس سهلاً أن يكون الواقع البشرى (١)رائداً فى رسم الحد السياسى . ولكن إذا ما قدر له أن يصنع المساندة –التى يرتكز اليها الحد السياسى– فإنه يجنب الوحدة السياسية والكيان البشرى فيها ، قدراً كبيراً من المشكلات والتعقيدات ، التى تستنزف جهداً كبيراً ، وتثير القلق والمتاعب .

الحدود الهندسية والفلكية :

وهذا نمط ثالث من أنماط الحدود السياسية ، التى تصنع اطاراً لا يستند الى واقع طبيعى أو الى واقع بشرى . وما من شك انها حدود ترسم على شكل الخطوط المستقيمة ، لتصنع الفاصل والاطار بين وحدة سياسية وأخرى . وربما كانت لكى تمتد على المحور العام الذى يتابع خطاً من خطوط الطول ، أو خطاً من خطوط العرض . ولكن ذلك وحده لا يستطيع أن يكسب الحد مساندة ومنعة أو قدرة على أداء الوظيفة التى يقوم بها (٢).

---

(١) الواقع البشرى واقع عريض لا يقف عند حد التطلعات القومية وحدها ، بل يمتد الى أبعد من ذلك لكى يرتكز الى كل ما يهم مصالح الناس.

(٢) لا يؤمن هذا الحد السياسى سوى المنعة الشرعية، التى تجسد الاتفاق بين دولتين على ترسيم الحدود.

وقد يكسب الحد الهندسى الوحدة السياسية شكلاً منتظماً . ولكن ليس الشكل المنتظم وحده ، هو المطلوب لكى يكسبها دعماً واستقراراً . ولا تتأتى المنعة وأداء الوظيفى عندئذ إلا من خلال المعاهدات والمواثيق التى تقبل بها الدول والوحدات السياسية قبولاً كلياً . وافتقاد هذا القبول ، أو الاضطرار لقبوله تحت تأثير ضواغط معينة ، يجعل هذا الحد أوهى من خيط العنكبوت .

وتتضمن الخريطة السياسية للوحدات السياسية فى العالم ، نماذج رائعة تعبر عن هذا النمط . فالحد السياسى الذى يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، يمتد الى الغرب من البحيرات العظمى على محور عام من الشرق الى الغرب مع امتداد خط العرض ٤٩° شمالاً . كما نلتقط النموذج مرة أخرى من بعض الدول العربية ، كذلك الحد السياسى الذى يفصل بين مصر والسودان ، أو الذى يفصل بين الجزائر ومالى ، أو الذى يفصل بين الأردن وسوريا والعربية السعودية .

ورسم مثل ذلك الحد السياسى الذى نفتقد فيه الظاهرة الطبيعية أو الظاهرة البشرية ، التى تكسبه منعة ومساندة ، لا يكاد يخضع إلا للاتفاق بين الأطراف المعنية ، التى تتفق عن اختيار خط معين يوضع على الخريطة . وتساند المواثيق والمعاهدات بين الوحدات السياسية هذا الحد ، وتكسبه شرعية دولية . ونستطيع أن نتبين استخدامه فى حالتين هما :

١ - فى الدول التى كان وجودها حديثًا فى الأرض الجديدة ، فى كل من امريكا واستراليا . وربما كانت المسألة برمتها ترجع الى أن الناس الذين يعيشون فى هذه الأرض ، وارتبط وجودهم بنشأة وحدات سياسية فيها من المهاجرين . ومن ثم لم يكن التراب وطناً يرتبطون به ارتباطاً عاطفيًا ، وكان وضع الحد هو من قبيل الفصل ، دون أن يتعارض ذلك مع عواطف أو أحاسيس أو تراث . وربما كانت سعة الأرض والتخلخل السكانى فى فجر النشأة المبكرة لهذه الوحدات ،

مدعاة لأن يكون الحد السياسى الهندسى ، الذى يكاد لا يتعارض مع مصالح الناس المهاجرين فى تلك الوحدات السياسية .

٢ - فى الوحدات السياسية التى فرضت عليها الحدود السياسية، كصورة من صور الخضوع والاستكانة للتيارات الاستعمارية وتغولها والمنافسة فيما بينها . فالحد السياسى بين مصر والسودان قد فرضته السياسة البريطانية ، فى وقت لم تكن مصر ، ولم يكن السودان ، يملكان حق تقرير المصير لكل منهما . وفى بلاد الشام نموذج آخر من الحدود الهندسية التى وضعت بما يتجاوب مع الرغبة فى تمزيق الوطن من ناحية ، وربما يتجاوب مع المنافسة بين بريطانية وفرنسا فى السيطرة ، والتسلط على هذه الأرض العربية من ناحية أخرى .

وإذا كان الحد السياسى الذى يرسم على هذا النحو ، لا يتسبب فى مشكلة بين الدول الحديثة فى الأرض الجديدة لأنه - كما قلنا -لا يتعارض مع ترابط الناس وتعاطفهم مع التراب ، فإنه قد يكون مدعاة لمشكلات بالنسبة للدول المستقلة حديثًا فى أفريقية ، والتى تفرض عليها. ذلك أنه فى مثل تلك الحالة ، تكون الحدود السياسة متناقضة جملة وتفصيلاً، مع الواقع البشرى فى هذه الدولة .

والحدود السياسية فى أرض الشام مثلاً ، والتى فرضت لكى تنشأ سوريا ولبنان والأردن وفلسطين هى من قبيل ما يمزق الأرض ، ويفتت الكيان البشرى . وكم من مشكلات يمكن أن تبنى على نتائج التمزيق الذى يهلهل الأرض والناس معاً ، ويجهز على كل سبب من أسباب الترابط والتكامل والتعاطف ، بين الناس والتراب فى الوطن العربى الكبير.

بل ولقد يكون ذلك التمزيق نقطة انطلاق أساسية فى مجال متابعة كل الخطوات ، التى كانت تتحرك عليها الاطماع الصهيونية ، منذ أن كانت حلماً فى ضمير الأوهام ، الى أن أصبحت حقيقة استطاعت أن تسلب الأرض فى فلسطين ، من أصحابها الشرعيين.


الوطن العربي

وهكذا تكون الحدود السياسية التى تحدد الشكل العام ، الذى تكون فيه المساحة التى تفرض الدولة عليها السيادة ، غاية فى الحساسية . ذلك أنها قد تثير المشكلات بينها وبين جيرانها ، لو استشعرت الدولة بها وكأنها القيد الذى يحرمها من الوصول الى ما يسمى بالمجال الحيوى لوجودها . كما تثير المشكلات لو أنها وضعت بالشكل ، الذى ينتزع بعض الناس الذين ينتمون إنتماء أصولياً للبناء البشرى فيها .

والمجال الحيوى للدولة ، سواء كان لحساب مصالحها الاقتصادية أو لحساب مصالحها الأمنية أو لحساب مصالحها القومية ، يمثل أمراً جوهرياً ، يستنفر فيها العداء للدول المجاورة ، ويجسد روح العدوان فى سلوكها الدولى . وفى اعتقادى أن الدولة التى تستشعر الحرمان من حق السيادة على مجالها الحيوى ، لا تكف عن المطالبة بهذا الحق . بل لعلها تتحين الفرصة لكى تنقض بالعدوان على جيرانها ، لكى تنتزع وتدخل فى حوزتها كل أو بعض الأرض ، التى تتحقق بها السيطرة على هذا المجال الحيوى .

ثانياً - المقومات البشرية للوحدة السياسية :

تتصل هذه المقومات اتصالا مباشراً ووثيقاً بالكيان البشرى ، فى الوحدة السياسية . وهذا معناه أننا بصدد دراسة تهتم بالناس الذين يتجمعون على أرض الوحدة السياسية ، ويدينون لها بالولاء المطلق ، ويتألف منهم قوامها الحى ، وصاحب السيادة عليها.

وهكذا ندخل الكيان البشرى فى دائرة اهتمامنا على اعتبار أنه يشمل الجموع التى يتألف منها المواطنون . ويكون من أهم الأهداف أن نكشف الغطاء عن درجة التجانس بينهم ، ومقدار الانسجام والتناسق ، الذى يجعل ولاءهم سنداً وقاعدة أصيلة وقوية لوجود الوحدة السياسية. كما يكون من أهم الأهداف أيضًا أن نكشف الغطاء عن

القيمة الفعلية للناس ، وعن قدراتهم على بذل الجهد فى استغلال موارد الثروة المتاحة ، بما فى ذلك من تقويم لهذه القدرات على وضع وأسلوب وكيان ومكانة الوحدة لسياسية ، من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا معناه أن نعجم عود الكيان البشرى فى الدولة ، وأن نتعرف عليه من زاويتين مختلفتين تماماً .

وتدعونا **الزاوية الأولى** الى دراسة الكيان البشرى بأسلوب الاثنوغرافيا ، لكى نحيط علماً بما يتصل به من حيث السلالة والجنس ، ومن حيث اللغة والدين ، وغير ذلك من الأمور التى تصنع من تجمع الناس وترابطهم فى الدولة أمة أو شعبًا ، يضمر لها الولاء وحسن الانتماء ويستشعر الأمن فى أحضانها .

وتدعونا **الزاوية الثانية** الى دراسة الكيان البشرى بأسلوب الديموجرافيا ، من أجل تقييم حقيقى لحيوية الوحدة السياسية ، وتقويم فعلى للقوى العاملة فيها ، ودرجة الاستجابة التى تتحقق بها كل أوجه الدعم لوجودها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مجتمع الدول .

وهذا معناه – بعد كل ذلك – أن نعجم عود ترابط الناس ، لكى يوجد الكيان البشرى ويتجمع شمله فى الدولة ، وأن نتبين تفاعلهم ونشاطهم وحيويتهم ، وهو الذى يصنع المقومات البشرية للوحدة السياسية .

وقد نستكشف من خلال ذلك أيضًا مدى الانسجام بين الناس والأرض ، ومدى تعلقهم بالتراب ، وحرصهم على شرف سيادته . كما نستكشف مبلغ الانسجام والتناسق بين جموع الناس ، بوصفهم أمة أو شعباً وشركاء فى حق السيادة فى الأرض . وهذا الانسجام المزدوج هو الذى يقدم التقييم الأمثل للمقومات البشرية ، ويكشف عن أصولها المتينة.

ترابط الناس فى الكيان البشرى :

يتضمن قيام وحدة سياسية معينة التعبير عن تجمع قطاعات من الناس . ولا يمكن أن يكون التجمع البشرى فى بناء الدولة تلقائيًا أو بطريقة اعتباطية(۱). بل أن ثمة ما يؤلف بينهم ، ويلزمهم بالسعى الحثيث الى خلق الكيان المادى للوحدة السياسية . ثم هو يلزمهم بالمحافظة عليها فى الوضع ، الذى يحقق أهدافهم وأغراضهم . وما من شك فى أن هذا التجمع يكون مستنداً الى روابط تشد الناس ، وتدخلهم فى دائرة محددة تستقطب ولاءهم .

ونذكر من هذه الروابط الاشتراك فى اللغة والدين وأسلوب الحضارة ونمط الحياة ، بما يكفل وحدة فى الفكر ووحدة فى الوعاء ، الذى يحتوى ذلك الفكر . وهذا معناه أن بعض العوامل من شأنها أن تفجر فكرة ، وتكون لها قوة الاستقطاب ، لكى تجمع وتؤلف بين الناس. وهذه الفكرة (۲)التى تستقطب وتستهوى أفئدة الأمة أو الشعب هى بذاتها التى تؤدى بهم الى خلق الوحدة السياسية ، التى تحتويهم وتلم شملهم .

---

(۱) يتمثل التجمع التلقائى أو الاعتباطى فى نماذج كثيرة من دول ، لم شملها النشاط الاستعمارى . ومع ذلك فهو تجمع نفتقد فيه العامل أو الفكرة التى تشد الناس، وتستقطب الولاء نحو وجودهم فيه .

(۲) تتفاوت العوامل التى تفجر هذه الفكرة . فقد تكون عوامل طبيعية ثابتة ، لا تتغير ، تغرسها خصائص الأرض . وقد تكون عوامل بشرية قابلة لأن تتغير. ومن ثم تكون الفكرة المبنية على عوامل طبيعية أكثر ثباتا وصموداً فى استقطاب ولاء الناس ، وفى تلاحم لبنات البناء البشرى . أما الفكرة المبنية على عوامل بشرية قابلة لأن تتغير ، فهى أقل صموداً فى استقطاب ولاء الناس. بل أن انطفاء الفكرة وضعفها ، يتسبب فى تفكك لبنات البناء البشرى ، عندما تستقطب ولاءه فكرة اخرى اكثر لمعاناً وبريقاً . وهذا معناه ان العوامل البشرية تفجر انماطاً متعددة من الأفكار وتصطنع أنواعًا متباينة من النوايات ، التى يلتئم حولها شمل البناء البشرى ، ونذكر منها الفكرة القومية والفكرة الاقتصادية والفكرة الدينية .

ونستطيع أن نضرب لذلك مثلاً بما كان من أمر العوامل ، التى جمعت الناس على جانبى النيل الأدنى منذ وقت بعيد ، واستطاعت أن تجعل من تلك الروابط التى لمت شمل الناس ، دعامة يرتكز عليها قيام الوحدة السياسية التى عرفت باسم مصر . وهكذا تكون هذه الروابط مهمة وملحة ، لأنها هى التى تضع الكيان البشرى فى دائرة الحرص على الوحدة السياسية ، التى تلم شمله وتتجاوب مع مصالحه .

وقد نجد النماذج التى ظهرت فيها وحدات سياسية كبيرة ، لم يترابط جموع الناس فيها بروابط محددة يحرصون عليها ، أو تؤلف فيما بينهم . ومن ثم كان وجودها مرتبطاً بآمال وكفاح وقدرات قطاع متجانس ومترابط فيها . وحتى إذا ما ضعف هذا القطاع أو تدهور نشاطه ، تمزقت أوصال الوحدة السياسية . ويكون التمزق نتيجة طبيعية لعدم توفر الكيان البشرى المترابط ، الذى يحرص على وجود الوحدة السياسية، ويحيطها بسياج متين من ولائه وحرصه .

وتعطى امبراطوية الاسكندر نموذجًا رائعًا من هذه النماذج للوحدات السياسية ، التى أحتوت جموع من الناس لا يؤلف بينها تجانس ، ولا تربط بينها روابط معينة . ومن ثم كان وجود هذه الدولة مرهوناً بكفاح فئة معينة . فإذا ما انهارت هذه الفئة تمزقت الدولة ، وتبدد الجهد الذى بذل فى سبيل خلقها وجمع الناس فيها .

وهناك نماذج أخرى لوحدات سياسية هائلة ظهرت فى العصور الوسطى ، ولمت شمل الناس باسم الدين ، وجعلت منه وحدة الرباط بين أجزائها . ويمكن القول أن هذا الرباط لم يكن وحده القادر على أن يشد الناس ، وأن يصنع منهم الكيان البشرى المتماسك . وربما كانت المتناقضات بين الناس أقوى بكثير من ذلك الرباط أو التجمع . ومن ثم كان مصيرها التمزق والتفكك ، عندما ضعفت سلطة القطاع من البشر المتجانس المترابط ، الذى أقام الصرح العظيم وأولاه عنايته ، فى مثل هذه الدول فترة طويلة.

هذا ويجب أن ندرك أن السلالة والجنس أوسع وأكبر من أن تخلق ،

أو أن تظاهر وتساند الترابط بين الناس ، بل أن مثل هذه الروابط والادعاء بها قد تنتهى الى تميز عنصرى بغيض ، يضعف الوجود الكامل والمتكامل للوحدة السياسية .

والمفهوم أنه إذا ما كانت السلالة والجنس تربط فيما بين الناس ، فإن ليس فيها من ناحية أخرى ، ما يوحى بنمط من أنماط التجانس والتناسق فى الجموع البشرية من حيث اللغة ، أو من حيث أسلوب الحياة ، أو من حيث جملة المفاهيم التى تؤلف بين الناس ، وتجعل منهم شعباً أو أمة .

وقد نجد من السلالة الواحدة جموع ، فرقت بينهم العوامل البيئية، واختلفت لغاتهم . ومن ثم يكون عدم التناسق منبثقاً من واقع الاختلاف فى الوعاء الذى يسع ويصور فكر كل جماعة منها . وقد نجد من السلالة الواحدة ايضا جموعاً من الرعاة الذين يمثلون سفاحين للحضارة المادية ، ويضمرون العداوة والكراهية للاستقرار . ونجد جموعًا أخرى من الزراع ، الذين يأخذون بكل سبب من أسباب الحضارة المادية ، ويشتركون فى بناء صرحها الكبير .

وليس من المعقول أن يترتب على الاتفاق فى الانحدار من سلالة واحدة تجانساً أو تناسقاً أو انسجاماً ، بين هذه الجموع البشرية التى تعيش فى تناقض شديد، من حيث أسلوب الحياة وجملة المفاهيم التى تصنع اطارا لكيانهم . ثم يجب أن نضيف الى ذلك كله الايمان بأن الحديث عن السلالة والجنس حديث خرافة ، ولا يكاد يمت للواقع المعاش بصلة يستند اليها . ذلك أن طبيعة التحركات البشرية والاتصالات تنفى وتقف ضد كل تصوير وإدعاء بالنقاوة الجنسية .

وهذا معناه أن الاختلاط بين بالبشر ، وعلى أوسع مدى ، قد أزال كل احتمال للنقاوة الجنسية . بل قد نفتقد التناسق السلالى المجرد بين معظم الجماعات حيث تسربت الدماء واختلطت الصفات. ومن ثم كان الاختلاط مدعاة لنتائج هامة ، حتى أصبح بمثابة البوتقة التى انصهرت فيها وذابت معالم كثيرة من صفات السلالات ، والتى أخرجت من هذا

الصهير صوراً جديدة للناس والجموع البشرية .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فلا يجب أن نفهم من ذلك أننا نرفض الاهتمام بدارسة السكان ، أو الكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، من حيث التجانس السلالى . ولكن الذى نعنيه فعلاً هو أن تكون الدراسة جادة ، من غير أن تتقيد بقيود النقاوة الجنسية . ومن ثم يجب أن ننظر الى الأمر كله ، على اعتبار أن مثل هذه الدراسة تستهدف التجانس والتناسق أكثر من أى شئ آخر .

ويجب أن ننظر الى هذا التجانس نظرة واقعية ، وعلى اعتبار انها تضع أيدينا على قاعدة ثابتة ينطلق منها الترابط ، بين لبنات الكيان البشرى فى الوحدة ، السياسية . وكأن التجانس مدعاة لتركيب هيكلى متين ، يلم أطراف الكيان البشرى ، وينطلق من قاعدة ثابتة قوية . وقد يتمخض عدم التجانس بين الناس ، عن نمط من أنماط التفرقة العنصرية ، أو عن احساس باستعلاء فئة على سائر جموع الكيان البشرى .

وهذا فى حد ذاته طريق وعر ، لأنه يتسبب فى مشكلات سياسية خطرة، منها مشكلات الأقليات التي تهدد الكيان كله ، وتستنزف كثيراً من قوى الوحدة السياسية ، وتقلل من أسباب الترابط بين جموع الكيان البشرى فيها. وهذا معناه أنه كلما كان التجانس قائمًا بين الناس، كان ذلك مدعاة للتخلص من أى ما يعرض الكيان البشرى للتمزق الناشئ عن التعصب ومركبات النقص ، ومن استعلاء سلالة على سلالة أخرى .

ونستطيع أن نلتقط بالنماذج المتنوعة التى تعبر عن صور من عدم التجانس وعدم التناسق ، وتكاد تنطبق كل صورة من هذه الصور عن جملة العوامل ، التى تشترك فى صنع مشكلة من المشكلات . ويكون من وراء كل مشكلة منها عدم التجانس الذى يمزق الكيان البشرى ، بعد أن يتفاوت حجم الولاء الذى يستقطب الناس للنواة ، التى قامت من حولها الدولة .

وتعبر مشكلة الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية عن صورة من تلك الصور ، التى تصور التمزق الذى يفرق بين قطاع من الزنوج وقطاع كبير آخر من غير الزنوج . والغريب أنه رغم مرور الأجيال الكثيرة ، ورغم كل التغيرات التى أحاطت بوضع الزنوج ، فإن عدم التجانس كان العامل الأقوى فى استعلاء غير الزنوج على الزنوج ، وفى تعميق الهوة التى صنعها التمزق فى صميم التركيب الهيكلى للكيان البشرى الأمريكى .

وتمثل التفرقة العنصرية التى كانت فى جنوب أفريقية وفى روديسيا الجنوبية(١) صورة أخرى ، من صور المشكلات التى أدت اليها عدم التجانس بين الكيان البشرى فى كل منهما . والمفهوم أن هجرة العناصر البيضاء اليهما واستقرارهم بها كان مصحوباً بأحاسيس الاستعلاء والتفوق . ومن ثم كان ذلك مدعاة لخلل خطير فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى . بل قل أنه أدى الى التمزق والانفصال الحقيقى ، بين أقلية تعيش فى أسطورة التفوق والاستعلاء ، وأغلبية تعانى من وضعها غير المتكافئ مع وضع الأقلية ، من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت كل صورة من تلك الصور تنم عن مشكلة وتكشف عن وجهها القبيح ، فإن الأمر كله يبنى على عدم التجانس بين قطاعات الكيان البشرى غير المنسجم . ويبلغ الخطر مداه عندما يتأتى استعلاء وتفرقة عنصرية ، تعمق الصدع فى البناء البشرى ، وتفجر المشكلة التى يتضرر منها وضع ومكانة الدولة .

وهكذا يكون التجانس - كما قلنا - دعامة أصلية لاستقرار وتركيب هيكلى سليم ، يبعد الكيان البشرى فى الوحدة السياسية أى

---

(١) أصبح صوت هذه التفرقة العنصرية خافتاً بعد التحول الذى أنهى تسلط الأقلية البيضاء فى زيمبابوى.

معنى من معانى التمزق فى الداخل . ومع ذلك فيجب أن ندرك أن أمر التجانس أو عدم التجانس ، لا يقف عند حد السلالة فحسب ، بل لقد يرتد الى أمور كثيرة . وقد تظاهر المعتقدات الدينية المتباينة عدم التجانس ، مثلما تظاهره الفروقات اللغوية والتطلعات القومية .

ومن ثم يكون عدم التجانس بين الجموع فى بعض الدول ، مدعاة لأن تتضمن الكيانات البشرية فى الوحدات السياسية ، أنواعاً متعددة من الأقليات التى تعبر عن نمط من أنماط المشكلات . وتزج هذه المشكلات بالكيان البشرى فى المتاعب ، وتستنزف حجماً كبيراً من جهده وطاقاته . وقد يكون التفجر شديداً . وقد يكون الصدع أو الشرخ، الذى يتهدل بسببه البنيان البشرى ، وتتفكك لبناته وأوصاله . ولا شئ يتسبب فى زوال الدولة وانهيارها كليًا ، أكثر من تكفك لبنات البناء البشرى فيها .

الأقليات أنماطها ومشاكلها :

والأقلية من حيث هى عبارة عن جماعة من الناس ، التى تدخل ضمن التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، ولكنها لا تكاد تنسجم أو تتناسق مع الأغلبية فى وجه من الوجوه ، التى تلم شتات الناس وتصنع منهم كياناً متماسكاً (١). وفى ظل عدم التجانس، يتفاوت ولاء الأغلبية وولاء الأقلية تفاوتاً كبيراً . وقد يتصاعد هذا التفاوت الى حد انفصال حقيقى أو تمزق شامل . ويقود هذا التمزق الدولة الى نهاية محتومة .

ومن ثم نستطيع أن نميز بين عدد من الأنماط المتباينة للأقليات . كما ينبغى أن نتبين النماذج التى تصور مدى خطورة كل نمط من هذه الأنماط ، وكيف تغرق الدولة فى حضيض المشكلات ، التى تهددها فى صميم وجودها السوى . وهذه الأنماط هى :

---

(١) تكون الأقلية مدعاة لاحساس قائم بصدع فى صرح البنيان البشرى ولضعف كامن يتهدده .

١ - الأقلية القومية :

الأصل فى القومية التى انتشرت وشاعت كدعامة يرتكز عليها بناء الوحدات السياسية ، هى ترابط الناس من حيث اللغة ، ومن حيث الأصول والتاريخ المشترك ، ومن حيث التراث البشرى . والمفهوم أن وحدة اللغة تؤدى بالضرورة الى وحدة الفكر . كما أن الانتماء للأصول والتاريخ المشترك ، يؤدى بالضرورة الى وحدة فى العواطف والأحاسيس . هذا وتؤدى وحدة التراث الى وحدة فى المنطلق ، التى يسعى به ويتشوق اليه الطموح الجمعى للكيان البشرى كله ، فى الوحدة السياسية .

وما من شك فى أن اللغة كوعاء يحتوى الفكر ، وتعبر عنه ، كفيلة بأن تصنع أقوى الروابط بين الناس ، فى الكيان البشرى . بل لقد يترتب على الاختلاف اللغوى وحده ، تناقض شديد بين الناس ، يمتد أثره الى مسيرة التاريخ الطويل وسياقه ، والى حصيلة التراث نفسه وإنجازاته التى تحقق المصالح المشتركة للأمة .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأقلية القومية هى التى يحتويها وعاء القوم ، ولكنها لا تحس بالانتماء اليه . ولعلها تعيش مشدودة بكل وجدانها وأحاسيسها الى كيانها القومى ، التى تتعاطف معه وتنتمى له انتماء كلياً . ونضرب لذلك مثلاً بالأكراد فى العراق ، الذين هم من غير شك جزء من الكيان البشرى فى هذه الوحدة السياسية . ولكنهم عاشوا ويعيشون فى الاحساس المستمر بعدم الانتماء للقومية العربية. بل هم يرون ، ويؤكدون حقيقة التناقض الشديد، بينها وبين القومية الكردية، التى ينتمون اليها ويعتزون بها .

وهناك نموذج آخر من كندا التى تتضمن أقلية من الفرنسيين ، مفروض عليها أن تؤلف مع بقية الكيان البشرى من الانجليز، كياناً متماسكاً . ولكن الواقع القومى يشعر أولئك الذين ينتمون الى الفرنسيين دائمًا بأحاسيس الأقلية واللاانتماء . ومن ثم يكون عدم

الانسجام وعدم التناسق ، مدعاة لضعف مؤكد من التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى كندا .

وإذا كان ثمة خطر يهدد الكيان البشرى والوحدة السياسية ، فهو الذى يتصل بميول الانفصال التى تسعى اليها هذه الأقلية . وربما ساندت هذه الميول رغبة أخرى ، تتمثل فى الانضمام والترابط مع الكيان القومى الذى تتعاطف معه ، وتنجذب اليه بكل أحاسيسها ومصالحها . وقد تفرض أحاسيس الأقلية عليها أيضًا ، سياجًا من الانطواء الذى يحول دون الترابط والانسجام ، مع بقية الكيان البشرى الذى يؤلف الأغلبية .

وهذا معناه أن تعيش الأقلية القومية دائمًا ، وولائها غير كامل للوحدة السياسية التى تحتويها . ومن ثم هى تحافظ بقدر طاقتها على ما يحفظ لها احساسها بالانتماء لقومية أخرى ، ولا تقبل بالانصهار أو الاذابة ، فى الكيان البشرى القومى ، الذى تعيش معه ضمن وحدة سياسية معينة .

ويكون الاعتزاز باللغة والوطن والتاريخ والتراث كله من وراء الطموح ، الذى يزكى فى الأقلية ، الرغبة الملحة فى الاحتفاظ بكل الولاء للقومية ، التى تنتمى اليها وتنحدر منها . بل ويكون ذلك أيضاً من وراء الرفض الخفى أو المعلن ، للانتماء والترابط مع الاغلبية.

ومن ثم تمثل هذه الأقلية أخطر أنواع الأقليات ، لأنها تمثل الخطر المستمر ، على لحمة الترابط بين أوصال الكيان البشرى وتماسكه ، فى الوحدة السياسية . ولا ترضى مثل هذه الأقليات الناضجة فى وعائها القومى بأقل من الانسلاخ من البناء البشرى والانفصال عن الدولة .

٢ - *الأقلية السلالية:*

وهذا نمط آخر من أنماط الأقليات المتنوعة . ويبنى الأمر الذى يضع قطاعاً من الناس ، الذين يتضمنهم التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، فى اطار الأقلية ، على فروقات سلالية . ذلك أن هذه الفروقات تمثل الأساس الذى يمزق الكيان البشرى الى قسمين . وينتمى القسم الذى

يتضمن الأقلية الى مجموعة سلالية أخرى ، غير المجموعة السلالية التى تنحدر منها الأغلبية .

وتكون هذه الفروقات مدعاة لعدم الانسجام وعدم التجانس. ومن ثم يتفاقم الأمر ، فيما لو ترتب على ذلك استعلاء من الأغلبية على الأقلية. ويؤدى هذا الاستعلاء بالقطع الى تجميع الأقلية وتضافرها ، على اعتبار أنه من قبيل المواجهة للخطر ، الذى يتهدد مصالحها ووجودها من جانب الأغلبية ، أو على اعتبار أنه من قبيل المواجهة للانتقاص من حقوق ، يجب أن تكون مكفولة لكل الشركاء فى الكيان البشرى كله.

وقد يعمق هذه الفروقات ، وما يصحبها من استعلاء وتفرقة ، الاختلاف فى المستوى الحضارى ، بين الأغلبية والأقلية . ذلك أن الاستعلاء يكون فى مثل هذه الحالة مصحوباً بالتفوق ، الذى يحققه المستوى الحضارى المرتفع الذى تستند اليه الأغلبية . وقد يترتب على ذلك نفور ونقصان فى حجم الولاء الذى تحس به الأقلية ، وتتحول الأقلية عندئذ الى معول يسعى الى هدم الكيان المادى للوحدة السياسية.

ونستطيع أن نلتقط المثل من السودان ، حيث تعبر مشكلة جنوب السودان عن الوجه القبيح لاحساس الجماعات المترنحة بأحاسيس الأقلية ، وباستعلاء تمارسه الأغلبية القوقازية . ويصنع ذلك كله ، هوة تؤكد الفصل وعدم الترابط بين الأغلبية والأقلية ، وتعبر عن تمزق فى توليفة الكيان البشرى من الداخل ، وتقلص فى حجم الولاء نحو الكيان البشرى والكيان المادى للدولة السودانية (١).

---

(١) كانت اتفاقية الحكم الذاتى فى مارس ١٩٧٢ الوسيلة التى وضعت حداً لاحتمالات التمزق . وكانت وكأنها صياغة لجسر يتخطى به البنيان البشرى فى السودان ، الهوة الفاصلة بين جموع سكانه المترابطين فى الشمال وجموع سكانه فى الجنوب وقد تفجر الموقف مرة أخرى . وانهارت اتفاقية الحكم الذاتى، عندما اعترض سكان جنوب السودان على تطبيق القانون الاسلامى .

وثمة مثل آخر تعبير عنه مشكلة الانفصال ، التى نادت به بيافرا فى نيجيريا. ذلك أن الناس فيها عاشوا فترة فى اطار الاحساس بأحاسيس الأقلية . ومن ثم تقلص الولاء نحو نيجيريا واحتوائها لهم كمواطنين ، حتى تلاشى هذا الولاء مع اعلان الانفصال وحمل السلاح دفاعاً عنه(١).

ومع ذلك فإنه ليس من الضرورى أن تتسبب الأقلية السلالية فى اثارة مشكلة أو فى تفجير الموقف . بل قد يتحول الأمر كله الى انطواء وتقوقع الأقلية السلالية ، أو قد تستدير بظهرها للأغلبية . وتملأ الجفوة الهوة الكبيرة التى تفصل فيما بينهما. وهذا وإن لم يكن التقوقع والانطواء يثير المتاعب ، إلا أنه لا يخلو من أثر خطير ، يترتب على عدم الترابط أو عدم التكامل بين الكيان البشرى كله والوحدة السياسية .

٣ - *الأقلية القومية السلالية :*

وهذا نمط ثالث من أنماط التناقض فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية . وتكون الدوافع التى تصنع الفرقة والتمزق مترتبة على فروقات سلالية وقومية معًا . وهذا معناه زيادة فى التعقيد ، فيما يفصل ويميز بين أغلبية وأقلية . ذلك أن هذه الأقلية تعانى من الفروقات التى تتصل بالخصائص السلالية وما يصحبها من استعلاء وتفرقة بغيضة تمارسها الأغلبية . كما أنها تعانى من الاحساس بعدم الانتماء للأصول القومية ، التى تنتمى اليها الأغلبية .

---

(١) التزمت الحكومة الاتحادية فى نيجيريا بالحرب وسيلة لردع روح الانفصال والابقاء على بيافرا فى اطار اتحادها الفيدرالى . وكان نجاح هذه الخطة مدعاة لدعم رأى لفريق من الباحثين الذين يحبذون القوة وسيلة لحماية البنيان البشرى من أن يتمزق .

هذا وتولى هذه الأقلية فى الوقت نفسه بولائها وعواطفها فى اتجاه يشد احساسها الى ما وراء الحد السياسى ، ويربط بينها وبين الأصول القومية التى تنتمى اليها . وليس غريباً أن يكون ذلك النفور مدعاة لاثارة المتاعب وتفجير المشكلات . ذلك أن مثل تلك الأقليات تتسم بطموح وتطلع شديد ، الى الانفصال الذى يحقق الالتئام بينها وبين الأصول القومية والسلالية ، التى تنتمى اليها . وليس غريبًا ايضاً، أن تكون بعض هذه الأقليات من النوع القانع ، الذى يتجرع الكراهية والحقد ، ولكنه لا يلجأ الى تمرد على الأغلبية .

ونستطيع أن نلتقط المثل الذى يصور الأقلية القومية السلالية المتفجرة بالغيظ ، والحريصة على خلق المشكلة من السودان . ذلك أن الحد السياسى الذى يمر لكى يفصل بينه وبين ارتيريا ، أخرج قسماً من قبيلة البنى عامر، الى ما وراء الحد وفرض عليه السيادة الأرترية بعد ذلك . وما من شك فى انهم يعيشون بأحاسيس الأقلية القومية السلالية . وقد تحول ولاءهم فى الاتجاه المضاد ، وعلى غير هوى الدولة الأرترية ، وما يلم شمل الكيان البشرى فيها . وهم يرمقون بلهفة واشفاق ورغبة وتطلع الى ما يعيد الترابط بينهم وبين بنى جلدتهم من قبائل البجاة فى شرق السودان(١). وهم من غير شك مصدر قلق وإزعاج ، لأنهم يحرصون دائماً على بعث الحياة فى المشكلة التى يعانون منها . وكأنهم بذلك جسم غريب لا يستطيع أن يلتئم ، أو أن يتلاءم مع الكيان البشرى الذى يمثل الأغلبية فى أرتريا .

وثمة مثل أخر لأقلية قومية سلالية غربية ، تحيا من غير أن تفجر مشكلة حادة ، ومن غير أن تزعج أغلبية الكيان البشرى فى فرنسا . ولكنها تفجر فى نفس الوقت مشكلة تواجه أغلبية الكيان البشرى فى اسبانيا . وتتمثل هذه الأقلية فى جماعة الباسك ، التى تعيش فى القطاع الوعر المضرس، الذى يتضمن سلاسل جبال البرانس، فيما بين

---

(١) ادى انفصال أريتريا عن اثيوبيا الى تخفيف حدة هذه المشكلة.

الأرض الفرنسية والأرض الأسبانية. ولعل الشكل الوعر المضرس ، قد حقق لهم قسطاً من الاستقرار ، مثلما حقق لهم القدرة على الانطواء والانعزال ، عن الكيان البشرى فى كل من فرنسا وأسبانيا (١).

ومن ثم كانت أقلية قومية سلالية قانعة ، لأنها استطاعت أن تتلاءم مع الأغلبية فى وطن ودون أن تلتئم معها . وما من شك فى أن هذه الأقلية كانت دائماً فى الوضع الذى يحول بينها وبين الاحساس بأحاسيس الأقلية ، وما تؤدى اليه من متاعب وانقاص فى حقوق . ومن ثم لم تكن ثمة دوافع للاثارة ، أو لأن تتسبب فى خلق مشكلة ضد الأمة الفرنسية.

وإذا كان خصائص الشكل الوعر المضرس للأرض ، التى تحتويها قد كفلت لها الكيان المادى الذى يرضيها ، فإن عدم اجبارها على الانتماء القومية الفرنسية ، أزاح عنها كابوس يؤثر على ولائها للوطن الذى تعيش فيه . وهذا معناه انه إذا كان ثمة ولاء ، فهو محصور فى كيانها كجماعة لها المقومات ، التى ترتبط بها كقومية متميزة . هذا ولابد أن يكون هذا الولاء نحو الذات القومية لا يتعارض من حيث الحجم والتطلع ، مع ولائها للأمة الفرنسية ، وهى تعيش فى فرنسا .

أما فى أسبانيا التى سهلت عوامل التغيير فى المرحلة التالية لعودة الملكية ، فيبدو أن هذه الأقلية القومية السلالية من الباسك ، قد خرجت من انطوائها وأخذت فى تفجير المشكلة . وهذا معناه أنها أفصحت عن التعارض بين ولائها لوطنها الوعر ، وتراثها فى أحضان هذا الوطن ، وولائها لأسبانيا والقومية الأسبانية . وبات صوت التفجير مسموعاً . وما من شك فى أن هذا التفجير لا يمكن أن يترك البناء البشرى ، فى

---

(١) يرى البعض أن الانطواء والتقوقع يعطى نموذجاً من نماذج وجود نواة لمشكلة يمكن أن تنفجر يوما ما. ويتصور البعض أيضا انهم وهم يلتصقون بجسم الأمة الفرنسية من ناحية ، وجسم الأمة الأسبانية من ناحية أخرى ، يمثلون خطراً كامناً يتهدد البنيان البشرى كله فى الدولتين .

الدولة الأسبانية سليماً . وفى اعتقادى أنه قد تسبب فى صدع واضح يتهدد هذا البناء . ومهما يكن من أمر ، فإن طموح الأقلية القومية السلالية ، يتطلب من الكيان البشرى فى الوحدة السياسية حذراً شديداً . ولعل أفضل وسيلة لتجنب أسباب التمزق ، وما يترتب عليه من مشكلات ، هو تطويع الروابط التى تلم شمل الكيان البشرى ، وتجنب سلطان وتسلط الحكومة المركزية . وذلك أن المركزية قد تولى السلطة للأغلبية، الأمر الذى يثير فى الأقلية الأحاسيس ، ويجرح العواطف التى تتعارض مع طموحها.

ويوجوسلافيا التى كانت تضم مجموعة من أقليات قومية وسلالية ، عاش البناء البشرى فيها متماسكاً تحت النظام الشيوعى . ولكن أفضى سقوط النظام الشيوعى الى ظهور وضع سياسى جديد . وقد شكلت كل قومية دولة مستقلة . ومازالت الصراعات مستمرة ولم يستقر الوضع بعد.

٤ - *الأقلية الدينية* :

وهذا نمط رابع يعبر عن تجمع قطاع من الناس ، فى اطار من عدم التجانس والانسجام ، لكى تتألف أقلية . ويكون العامل الدينى هو محور التجمع أو سبب الانفصال ، الذى ينتهى الى أغلبية وأقلية ، فى داخل الاطار العام للكيان البشرى .

وليس غريبًا أن يصنع الدين هذا التأثير ، الذى يضع مظهراً من مظاهر التفرقة والتمزق . بل قد يكون التأثير شديد الوطأة ، إذا ما ترتب على ذلك نوعاً من أنواع الاضطهاد الدينى . وليس من الضرورى أن يكون الاضطهاد مباشراً ، بل يكفى أن يترتب على الفروقات الدينية انتقاص حق معين من حقوق الأقلية ، لكى تحس بأحاسيس الأقلية ، ولكى تعانى من تغول الأغلبية وربما تسلطها .

وليس ثمة شك فى أن الاحساس بعدم التكافؤ بين الأغلبية والأقلية فى الحقوق والواجبات ، قبل الوحدة السياسية والكيان البشرى فيها ،

هو الذى يفرض كل النتائج ، سواء تمثلت فى التقوقع والانطواء ، أو فى الهجرة ، أو فى نشأة مشكلة واحتمال تفجرها.

وإذا كان فى الدين عاطفة وعقيدة سامية من العواطف ، التى تلم شمل الناس ، وتدعو الى ترابطهم وتهذب التعامل فيما بينهم ، من أجل حياة أفضل ، فإن الفروقات الدينية تفقد الكيان البشرى هذا الرباط . وربما كانت النماذج التى تعبر عن معنى الأقليات الدينية فى دول أوروبا فى القرن السابع عشر والثامن عشر ، صادقة كل الصدق فى إيضاح تلك النتائج التى أسفرت عن التفسخ فى البناء البشرى . ذلك أن الكاثوليكية كانت مدعاة لأن يحس البروتستنت باحساس الأقلية الدينية . ومن ثم كان ذلك مدعاة لتدفق سيل هائل من المهاجرين من البروتستنت الى الأرض الأمريكية ، طلبًا للخلاص من اضطهاد الكاثوليك ، ومن كل ما يصاحب الأقلية من احساس بالحقوق المنتقصة.

ومازالت نماذج صرخة تصور الوجه الكئيب للفروقات الدينية ، التى تميز بين أغلبية وأقلية فى الوقت الحاضر . ونشير مثلاً الى الأقلية الدينية التى تتألف من المسلمين فى الدولة الأثيوبية . وقد نتبين كيف أنها تعانى من تغول وتسلط وانتقاص حق ، يجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية . ومن ثم لا تستطيع هذه الأقلية أن تلتئم مع الأغلبية من الكيان البشرى . بل أنها تناضل طلباً للانسلاخ ، والتملص من كل القيود، التى تجمع بينها وبين الأغلبية .

وثمة مثل آخر من الهند ، التى تتضمن كياناً يتألف من أغلبية من غير المسلمين وأقلية من المسلمين . وكم كان ذلك مدعاة للتمزق الشديد ، واثارة المتاعب الذى يصل فى كثير من الأحيان الى حد الصراع والقتال ، بين غير المسلمين والمسلمين . وربما كان ذلك أيضاً مدعاة لأن يصل التمزق الى المدى الذى دعا الى تمزيق الكيان المادى للهند فى سنة ١٩٤٧ ، لكى تنسلخ بعض الولايات الهندية ، وتؤلف فيما بينها دولة باكستان .

وثمة مثل ثالث من لبنان حيث كانت الفروقات الدينية مدعاة لتمزق من نوع فريد . ذلك أن التباين بين المذاهب مزق الكيان البشرى الى طوائف وشيع . وباتت كل طائفة منطوية على ذاتها، وتمثل أقلية دينية . ومن ثم يفتقد الكيان البشرى الترابط والتماسك ، الذى يلم شمل الناس ، وتزداد بتجمعهم وتماسكهم القيمة الفعلية للوحدة السياسية . ومهما كان من أمر ، التنسيق بين الطوائف فى لبنان ، فإن التمزق هو الذى يفرض المشكلة اللانهائية ، التى تضعف الكيان البشرى فى جملته، وتقلل من وزن لبنان فى المجتمع الدولى (١).

هذا وفى اطار مثل هذه الأوضاع ، التى يحتوى كيان الدولة اغلبية وأقلية أو أقليات ، يجب أن نفطن الى مدى ما يصل اليه التنوع فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى أى دولة من الدول . وإذا كان من شأن الفكرة التى جمعت شمل الكيان البشرى ، أن تفرز المادة اللاحمة التى تشد أوصال ولبنات البناء البشرى ، لكى يكون سويًا وقويًا ، فإن انشقاق البناء البشرى الى أقلية وأغلبية ، لا يعنى سوى أن الفكرة أضعف من أن تصطنع هذا التلاحم وأن تبقى عليه .

ويجب أن نتصور كيف أن ذلك كله يتأتى ، بل ويكون وليد عدم التجانس . بل أنه يعنى بالضرورة التنوع فى الكيانات البشرية فى اطار الدول التى يحتويها مجتمع الدول .

أنواع الكيانات البشرية :

إذا كنا قد تحدثنا عن العوامل والأمور التى تصنع الترابط والتجانس بين الناس ، الذين يتألف منهم الكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، وتحدثنا عن العوامل التى تفقد الكيان البشرى تجانسه ، فيحق لنا أن ندرس البنيان البشرى نفسه . بمعنى أن نتحسس

---

(١) تفجرت هذه المشكلة وأدت الى التمزق الذى عاش فيه لبنان . وفى اعتقادى أن أية مصالحة لا يمكن أن تعيد التوليفة البشرية الى ما كانت على ولابد من بحث عن أساس جديد .

التركيب الهيكلى لهذا البناء البشرى ، وكيف تتلاحم لبناته ، وأن نعجم عوده ، ومدى التجانس فيه . بل يجب أن نتدارس مدى التضاد ، بين عوامل قوة تستقطب وتشد أوصال البناء البشرى ، وعوامل ضعف تفرق وتمزق هذه الأوصال.

وهو من غير شك بناء معرض لأن يتنوع ، وأن تختلف صفاته ، حسب الظروف التي تحيط به في الوطن ، أو في الأرض التى يعيش فيها ، والتى تؤثر على الفكرة التى تجمع الشمل ، وعلى درجة النضج التى يتحقق بها الترابط أو التكامل أو الالتئام بين الناس . ومن ثم يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الكيانات البشرية ، التى تضمنها الوحدات السياسية ، وهى الكيان المترابط البسيط ، والكيان المتكامل المركب ، والكيان المتلائم الملتئم .

١ - *الكيان المترابط البسيط :*

وهذا النوع وليد الظروف والعوامل التى تحقق الترابط المتين ، بين الناس ، مثلما تحقق التجانس والانسجام . ويكون ذلك مدعاة لوحدة بشرية متماسكة ولا مجال فيها للشذوذ . بل قد يوصف هذا الكيان بالقدرة على هضم الغرباء والطارئين وتطويعهم ، بما يحقق الانسجام والتناسق . وربما كانت العوامل الطبيعية التى تتمثل فى خصائص الأرض ذاتها ، من بين أهم وأعرق المقومات التى تصنع ذلك الترابط وتؤدى اليه وتؤكده.

ونشير الى أن الناس وكأنهم يتعرضون للانصهار والاذابة ، فى بوتقة يخرجون منها لبناتاً سوية . ومن ثم تكون الكيان الذى يتألف من هذه اللبنات كياناً متناسقاً ، وبنياناً مترابطاً بسيطاً ، من غير تعقيد أو شذوذ . وهذا فى حد ذاته مدعاة لأن يتفوق هذا الكيان دائماً ، فلا يكاد يسمح بوجود اقلية تنطوى وتتقوقع ، أو تعيش لاحقة به دون أن تتناسق أو أن تنسجم معه .

ويبدو أن الانصهار والاذابة فى هذا الكيان ، تكسب الناس جميعاً وجهاً واحداً معبراً ، عن معنى الترابط والتماسك الصلب . ولا يسفر

هذا الترابط والتماسك السوى ، إلا عن ولاء متوازن ومتكافئ ، يشد أوصال البناء البشرى . كما أنها تضمن انفتاحاً وتجديداً للحيوية والبناء ، نتيجة لتقبل وهضم واستيعاب الدماء الجديدة المضافة ، لكل صفاتها وخصائصها.

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان البشرى فى مصر ، والذى استطاع أن يحتفظ بنفسه على امتداد آلاف السنين ، رغم كل الظروف التى أحاطت بغزو الغزاة ، وبالهجرات الوافدة من خارج أرض مصر . بل لعلنا نجد ذلك نفسه سبباً فى احتفاظ الكيان البشرى بحيويته . وقد كانت له القدرة دائمًا على أن يهضم ، أو يستوعب الجماعات الوافدة فيذيبها ، ويكسبها كل ما يميز الناس فى الكيان البشرى فى مصر . ومن ثم تتشكل هذه الجماعات بالشكل المتناسق والمتجانس فى التركيب الهيكلى العام للناس ، أو فى البناء البشرى فى مصر.

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الكيان البسيط له شأن عظيم فى صنع الوحدات السياسية ، وفى تجميع ولاء كل الناس – الذين يتألف منهم – من حول الفكرة التى تستقطب هذا الولاء . كما أن الترابط فيه يحول دون المتناقضات ، التى قد تكون سببًا فى تفكك أوصال البناء البشرى ، وضعف الوحدة السياسية . وتستطيع مقومات القومية أن تصنع من هذا الكيان أمة متماسكة ، وأن تساند وجودهم فى الوحدة ، لا تعانى مشكلات نابعة من الداخل. وكأنه بذلك بنيان بشرى لبناته سوة متساوية ، وقوامه صلب متماسك . ويناسب هذا الكيان البسيط المترابط ، دولة تعيش فى نظام حكم موحد ومركزى.

٢ - *الكيان المتكامل المركب :*

ويتألف هذا النوع من مجموعة من الكيانات ، التى تدعو الحاجة والمصالح والظروف ، لأن تتجمع فى اطار الوحدة السياسية . ويكون لكل كيان بشرى من هذه الكيانات شخصيته التى يتميز بها ، كما قد تكون له لغته الخاصة وتراثه. ومن ثم يعيش كل بنيان بشرى فى دائرتين من دوائر الولاء ، دائرة ولاء قومى خاص نحو وجوده وأرضه ،

وكل المقومات التي تصنع الترابط والتماسك بين أفراده (١). ودائرة ولاء وطنى عام تنسق لوجوده فى اطار الكيان المتكامل المركب .

والمفروض أن لا يتعارض هذا الولاء الخاص ولا يتناقض ، مع الولاء الآخر ، الذى يساند الايمان بالتكامل مع الكيانات الأخرى ، التى تتجمع لكى يتألف منها الكيان المركب . وليس غريبًا أن يعيش الانسان فى اطار جملة من الولاءات . ولكن يجب أن يكون التنسيق بحيث يكون الولاء الأعظم ، هو الذى يوجه نحو فكرة التكامل والوجود فى الوحدة السياسية ، التى تحتوى الكيان المركب . وأى خلل ينال من هذا الولاء الأعظم ، أو يؤدى الى تقلصه بالقياس الى الولاءات الأخرى ، يتسبب بالضرورة فى تناقض حقيقى وفعال ، يهدد وجود الوحدة السياسية ذاتها، ويعرض البناء البشرى المركب فيها للتمزق .

ويكون هذا الخلل متوقعًا فى بعض الأحيان ، لأن طبيعة الأشياء تدعو لأن يثبت كيان من الكيانات تفوقه ، كأن تصبح لغته هى اللغة الرسمية للوحدة السياسية ، أو كأن تصبح ديانته الرسمية لها . ومن هنا ينشأ احتمال الخطر ، لأن كل كيان يكون حريصاً على ما يحفظ له مقوماته ويستحيل عليه قبول الانصهار أو الاذابة . وقد يترتب على ذلك احساس كيان من تلك الكيانات بأحاسيس الأقلية . ومن ثم يطرأ الخلل على التركيب الهيكلى ، وعلى التكامل عندما يتعاظم الولاء نحو الكيان البسيط الصغير ، على الولاء نحو الكيان الكبير المتكامل المركب.

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان المتكامل المركب فى المملكة المتحدة. وذلك أنه يتألف من اربعة كيانات ، هى الكيان الانجليزى فى انجلترا ، والكيان الاسكتلندى فى اسكتلندا ، والكيان الويلزى فى ويلز ، والكيان الايرلندى فى ايرلندا. وكانت المصالح المشتركة وراء هذا

---

(١) يكون البنيان البشرى عندئذ مؤلفاً من لبنات غير متشابهات . وتكون للمصالح بمثابة المادة التى تكفل التلاحم والتماسك لكى يستقيم البناء .

التجمع ، الذى يلم شمل هذه الكيانات ، ويؤلف فيما بينها فى كيان متكامل مركب.

وما من شك أن ثمة ما يدعو الى ترابط متين ، بالنسبة لكل كيان من هذه الكيانات ، وولاء خاص نحو التراب فى الوطن الذى يحتوى كل منهم . هذا بالاضافة الى تمسك شديد باللغة الخاصة ، والعادات والتقاليد فى حدود الدائرة الضيقة ، التى تلم شمل الناس فى كل كيان من تلك الكيانات . والمفهوم أن ذلك كله لا يجب أن يتناقض ، مع تجمع وتكامل وتلاحم ، بين هذه الكيانات الأربعة ، تحت الحاح مصالح مشتركة عظمى .

ونشير الى أن الكيان الانجليزى قد تحمل مسئولية تجميع الكيانات وصنع التكامل فيما بينها. ولعله اتخذ من المصالح مادة تلاحم، هى التى تشد أوصال هذه اللبنات غير المتجانسة فى البناء البشرى المركب. ومن ثم فرض اللغة الانجليزية ، وكان له التفوق وكانت له قيادة التجمع . ومع ذلك فإن الحذر الشديد من كل ما من شأنه أن يمزق هذا التكامل ، كان مدعاة للبعد عن كل ما يمكن أن يفرض المتناقضات ، أو يثير النعرات الأقليمية القومية.

ولكن النجاح فى هذا النموذج الجيد ليس دليلاً على اطراد فى النجاح فى تجارب أخرى تمر بها الكيانات المركبة المتكاملة (١)فى بعض الوحدات السياسية المستقلة حديثاً . ذلك أن عدم التماثل حضارياً أو دينياً أو سلالياً قد يجعل من اللبنات فى البنيان البشرى غير متكافئة . ومن ثم يكون الخطر ويتعظم ، إذا افتقدت هذ اللبنات أسباب التلاحم والتماسك ولم الشمل ، فى اطار محدد. ومن ثم يكون فى وسعنا ، أن ندرك كيف يحمل هذا البناء البشرى المركب ، وهو الذى يفتقد

---

(١) الكيان البشرى فى السودان من هذا النوع ويتألف من تجمع يشمل كيانات أربعة ، هى الكيان العربى ، والكيان النوبى ، والكيان البجاوى، والكيان المتزنج .

التجانس، فى احشائه وتركيبه الهيكلى أسباب ضعفه ، واحتمالات تفككه وانهياره ، ولا يلاءم هذا الكيان المركب غير نظام الحكم غير المركزى فى الدول الاتحادية.

الكيان الملتئم المتلائم :

وهذا نوع ثالث تأتى تكوينه فى الماضى القريب ، وهو محصلة الاستيطان الأوروبى فى الولايات المتحدة بصفة خاصة . وكان تكوينه فى ظل ظروف معينة أسفرت عن فكرة ، كانت تشد الناس وتستقطب الأفراد وتنتزعهم من الكيانات البشرية ، التى عاشوا بالولاء فترة من الوقت فيها . وإذا ما كان تجمع الناس فى ظل هذه الظروف تخلى كل واحد منهم عن معظم الولاء ، الذى كان يربطه بالكيان الذى انتزع نفسه منه . ثم كانت الظروف والعوامل ، التى تصنع الولاء الجديد والمصالح التى تلملم الشمل من حول الفكرة المستجدة .

ومن ثم يكون الالتئام ، ويكون التلائم ، الذى يدخل هؤلاء فى دائرة جديدة تماماً ، تجمعهم وتشدهم وتؤلف بين مصالحهم . ومع ذلك فإن ذلك لا يكون كفيلاً بانصهار أو اذابة كاملة ، ولا يكون قادراً على اقتلاع الناس من الجذور التى ينتمون اليها .

ويكون ذلك النوع من الكيانات البشرية متوقعاً فى مساحات الأرض الجديدة ، التى شهدت تدفق سيل عارم من المهاجرين بعد الكشف عنها . وما من شك فى أن كل مهاجر كان ينتزع نفسه من قومه وأرضه ، وهو مشحون بالأمل المشرق فى حياة أفضل على صعيد الأرض الجديدة . ويكون الالتئام والتلاؤم مدعاة لأن يلتزم الانسان فى الوطن الجديد ، بالتخلى عن شئ من عاداته وتقاليده . وقد يتخلى عن لغته ، وغير ذلك من مقومات القوم ، الذى جاء منهم ولا يتعلق بأصولهم.

والانسان الذى يتداخل فى بنية هذا الكيان البشرى ، لا يبدأ صفحة جديدة فى نمط الحياة والمواطنة فحسب ، بل هو يبدأ صفحة جديدة

أيضاً فى كل ما من شأنه أن يحدث التلاءم والالتئام مع التجمع البشرى فى الأرض الجديدة . ويكون ذلك مصحوباً بولاء جديد فى وطن جديد ، وهو دعامة للوجود والحضور ، ومنطلقاً للمصير والآمال .

ونضرب لذلك مثلاً بالكيان البشرى الذى يتجمع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أو استراليا . والمفهوم أنه قد تكون على امتداد زمن طويل من سيل المهاجرين ، الذى تدفق على هذه الأرض من بعد الكشف الجغرافى ، عنها من كل حدب وصوب . وقد تجمع شمل الناس، وكان الترابط بينهم من خلال المصالح قبل أى شئ آخر(١).وما من شك فى أن ذلك الترابط هو الذى خلق التلائم والالتئام بين الكيان البشرى .

وربما كان ذلك الترابط والتجمع ، من أجل المصلحة المشتركة ، كان مصحوباً بقيود معينة تسببت فى عدم التئام وتلائم بعض المهاجرين مع الكيان البشرى . وكان وجودهم فى شكل أقلية متميزة ، تتمثل فى تجمعات الهنود الحمر والزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى الأستراليين القدماء الأصليين فى استراليا.

التقدير الكمى للكيان البشرى فى الوحدة السياسية :

والآن بعد أن تناولنا الكيان البشرى بالدراسة ، وتعرفنا على تركيبه وترابطه ودرجة الانسجام والتناسق فيه، ننتقل الى حديث

---

(١) يفرض على المهاجرين استخدام اللغة الانجليزية والتخلى عن ما يربطهم بتاريخ وتراث الأصل الذين ينحدرون منه ، كما يفرض عليهم الانخراط فى تراث الكيان الجديد . وكان الأمر اقترن بمحاولة لا تكف عن قطع الناس عن أصولهم وطمس معالم الماضى ، الذى يشدهم الى بنى جلدتهم ، أو الى أوطانهم التى نزحوا منها . وهذا معناه أن ينخرطوا فى وطن جديد بلغة جديدة تمثل الاساس لفكر متناسق . ومعناه أيضا فرض التماثل على اللبنات التى يتألف منها البنيان البشرى ، وفرض الروابط التى يتلاحم بها ويستقيم وجوده .

موضوعى كاشف عن التقدير الكمى له ، فى اطار الدولة التى تحتويه ويعتز بالانتماء اليها .

وهذا معناه أن ندرسه دراسة موضوعية ، من حيث أنه بناء بشرى يتألف من أعداد تتوزع أو تنتشر فى أنحاء الوحدة السياسية بكثافات معينة ، ومن حيث أن التوزيع والكثافة معًا لهما علاقة بكل جهد يسخر فى استغلال الموارد المتاحة فيها ، وبكل ولاء يحيطها برعايته ويصد العدوان عنها.

وتستهدف مثل هذه الدراسة ، التى تبنى على قواعد واصول من وجهة النظر الديموجرافية ، الاحاطة بعدد السكان ونموهم وحساب معدلات الزيادة الطبيعية ، مثلما تستهدف متابعة فئات السن ، كما يتضمنها الكيان البشرى . ولما كانت قوة الوحدة السياسية وثبات كيانها الأصيل وثيق الصلة بسكانها ، فإن ذلك ينتهى بنا الى تقييم فعلى لهم . ولعلها الوسيلة المثلى التى نستطيع أن نقدر بها تقديراً حقيقياً.

(أولاً) درجة الحيوية فى الوحدة السياسية .

(ثانياً) حجم القوى العاملة التى تتوفر لها .

كما أن السبيل الأمثل لحساب معقد ، يتقرر على أساسه مدى التناسق بين حجم الكيان البشرى ومعدلات النمو ومعدلات الزيادة فيه، ومدى تجانسها وانطباقها على حجم الموارد المتاحة ، ومعدلات النمو الاقتصادى . ذلك أن حجم الموارد المتاحة فى الوحدة السياسية ومساحتها ، لا تعنى شيئاً إلا بالقياس الى عدد السكان ، الذين تضمهم ويسخرون جهدهم فى استغلالها استغلالاً اقتصادياً مناسباً ومرضياً .

ونشير بهذه المناسبة الى مثل طريف من خلال المقارنة ، بين ثلاث وحدات سياسية ، تكاد تحتل كل واحد منها مساحة من الأرض تناظر الأخرى . ويفصح هذا المثل عن مدى التباين بين عدد السكان وعلاقة

ذلك بالقيمة الفعلية للاستغلال الاقتصادى ، وحجم الانتاج الكلى فى كل وحدة .

وتكون المقارنة بين **ايطاليا** التى تبلغ مساحتها حوالى ١٧٠ الف ميل مربع ، وبولنده وتبلغ مساحتها ١٢١ الف ميل مربع ، **والعراق** وتبلغ مساحتها ١١٧ الف ميل مربع . فإذا وضعنا فى تقديرنا أن عدد السكان فى ايطاليا يبلغ حوالى ٥٥ مليونا ، وأنه يبلغ فى بولندا حوالى ٢٩ مليوناً ، وأنه لا يزيد فى العراق عن حوالى ١٨ ملايين نسمة ، تبين لنا بعداً اساسيًا من الأبعاد التى تكشف عن الفرق الكبير بينها، فى مجال تقييم الانتاج حجماً وكيفاً فى كل وحدة من هذه الوحدات .

بل ويجب أن يكون عدد السكان فى خلفية كل تفكير يستهدف تقييم الوضع الاقتصادى فى الدولة ، أو استغلال الموارد المتاحة واستخدام الأرض فيها.

هذا وتهتم هذه الدراسة أيضا بما يبنى على قواعد واصول من جغرافية السكان ، والاحاطة بكل ما يتصل بتوزيع السكان وبانتشارهم وبالكثافات فى مساحات الأرض التى تتضمنها الوحدة السياسية . وينتهى بنا ذلك الاهتمام ، الى رصد وتوظيف وسيلة مثلى نستطيع أن نقدر بها تقديراً حقيقياً .

(أولاً) سلامة التوزيع والكثافات فى مساحات الأرض ، وبالقدر الذى يتكافئ أو يتناسب مع توزيع الموارد الطبيعية ، والحاجة الملحة لاستغلالها استغلالاً اقتصادياً .

(ثانيًا) سلامة التوزيع والكثافات ونمط العمران فى مساحات الأرض، وبالقدر الذى يفى بحاجة الاستراتيجية المرنة ، لحماية كيان الوحدة السياسية إذا ما تعرضت للعدوان .

والمفهوم أن الخلل فى توزيع السكان والكثافات ، يعنى الخلل فى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالاً اقتصادياً ، لأن هذا التوزيع

قد لا يفى بالطاقات والقوى العاملة فى بعض المساحات . وهذا معناه أن تفتقد الدولة الميزة التى يبنى على الاستغلال المتوازى والمتوازن ، لكل مورد من الموارد المتاحة . كما أن توزيع وكثافات السكان غير المتكافئة ، قد يلعب دوراً فيما يكسبه للوحدة السياسية من منعة وقوة . وذلك أن افتقار مساحات منها للسكان ، لا يؤثر على حجم الاستغلال للموارد فحسب ، بل قد يؤدى إذا ما كانت هذه المساحات على أطرافها المتاخمة للحدود ، الى نمط من أنماط التخلخل فى درجة وأسلوب انضباط استراتيجية الدفاع والهجوم معاً .

ونضرب بذلك مثلاً بسيناء فى مصر ، وكيف كان النقص فى الكثافات السكان فيها ، وتخلخل العمران بعداً من بين الأبعاد التى تضعف من استراتيجية الدفاع عنها أو الهجوم منها (١). بل وتخلخل الكثافات السكان فيها ، كان أيضاً من وراء انصراف حقيقى عن البحث عن المصادر الكامنة فيها ، والعمل على استخدامها واضافة الناتج منها ، الى الرصيد والناتج القومى فى مصر .

ومهما يكن من أمر ، فإن دراسة السكان وكل ما يتصل بالتقدير الكمى للكيان البشرى مسألة هامة ، فى مجال تقييم الوحدة السياسية. ونشير الى أن الأمر لا يتصل بالعدد وحده . بل قد يرقى الاهتمام الى ما يتصل بالحيوية ، وتقدير حجم القوى العاملة ، ودرجة التجاوب بينها وبين حجم العمل المطلوب ، لاستغلال الموارد المتاحة فى الوحدة السياسية .

ومن ثم نستطيع أن نحس أن السكان هم عصب الوحدة السياسية، من وجهة النظر الاقتصادية ، ومن وجهة النظر العسكرية .

---

(١) كانت سيناء فى الماضى تمثل منطقة حاجزة . ولكن تغير أساليب الحرب ووسائلها غير قيمة من هذا الواقع . وباتت من بعد أن كانت تكفل حماية لمصر، تمثل عبئاً ثقيلاً فى مجال الدفاع عنها والصمود للعدوان على أرضها .

والمفهوم أن الافتقار الى السكان فى الوحدة السياسية ، قد يعوق التقدم الاقتصادى ، لأن الكثافات وحجم القوى العاملة لا تستطيع أن تلبى الحاجة أو متابعة استغلال كل الموارد المتاحة . كما أن كثرة السكان بالشكل الذى يعبر عن الاكتظاظ ، قد يتسبب فى ضغط شديد واستنزاف للموارد المتاحة . وهذا فى حد ذاته يعنى التأثير المباشر أو غير المباشر ، على احتمالات التقدم والنمو الاقتصادى فيها.

ومن المفيد أن نلتقط النماذج التى تصور ما يمكن أن يترتب على الافتقار والتخلخل السكانى ، وما يمكن أن يترتب على الازدحام والاكتظاظ السكانى . هذا مع العلم بأن الافتقار والتخلخل ، وأن الازدحام والاكتظاظ تمثل أموراً اعتبارية بحتة . وهى بالضرورة منسوبة لحجم الموارد المتاحة من ناحية ، ومنسوبة لحجم الاستغلال والانتاج من ناحية أخرى .

ونلتقط المثل الذى يصور لنا الافتقار والتخلخل السكانى من السودان الذى يبلغ عدد سكانها حوالى ٢٠ مليوناً . ويتجلى الافتقار فيما نشهده من كثافات سكانية منخفضة ، لا تكاد تتناسب مع الموارد المتاحة فى المساحات المأهولة بالسكان . ويظهر أثره أيضًا فى نقصان واضح فى حجم القوى العاملة ، التى يمكن الاعتماد عليها فى استغلال اقتصادى أفضل ، يحقق الرفاهية والازدهار. وفى أقليم البطانة مثلاً تهيئ الطبيعة للانسان جنوب خط عرض القضارف مساحات هائلة قابلة للزراعة ، ولكن الكثافات السكانية لا تستطيع أن توفر القوى العاملة لاستغلال هذه الأرض كلها . بل أن الاستغلال القائم قد استجاب لهذا الافتقار ، واتجه الى الزراعة الآلية ، لكى يعوض بالآلة النقص فى القوى العاملة.

وثمة أمثلة أخرى تعبر عن معنى ومغزى الافتقار الى السكان ، وعدم الوفاء بالقوى العاملة فى مواسم معينة ، يزداد فيها الطلب على الأيدى العاملة فى أرض الجزيرة . وذلك انه فى موسم جمع القطن (اللقيط) يلجأ المشروع الهائل ، الذى يمثل حجر الزاوية فى الكيان

الاقتصادى للسودان ، الى استيراد ونقل القوى العاملة اليها ، مع تحمل كل ما يبنى على ذلك من زيادة فى تكلفة الانتاج .

ونلتقط المثل الآخر الذى يصور معنى الازدحام والاكتظاظ السكاني من مصر التى تبلغ عدد سكانها حوالى ٦٢ مليوناً . ويتجلى الاكتظاظ فيما نشهده من كثافات سكانية مرتفعة ، تعبر عن معنى الضغط الشديد علي الموارد المتاحة . هذا وتحقق القوى العاملة دائما فائضًا بالقياس الى ما تتطلبه مسألة الاستغلال الاقتصادى لتلك الموارد. وقد تلح معدلات الزيادة السكانية والنمو من سنة الى سنة اخرى ، بشكل يعبر عن التفوق على معدلات النمو الاقتصادى . ويكون ذلك من وراء انغماس العملية الانتاجية فى مصر فى خضم البطالة المقنعة ، أو من خروج الهجرة المؤقتة للعمالة بحثاً عن فرص العمل فى دول مجاورة . ويكون ذلك أيضاً مدعاة للهبوط فى مستوى المعيشة بصفة عامة ، ونقصان فى نصيب الفرد من الدخل القومى بصفة خاصة.

وكأن عدد السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم السنوى ، له وزن كبير فى وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها . بل قد يكون واحداً من أهم المتغيرات التى تلعب دوراً فى وضع الدولة ، وما قد تنزلق اليه من مشكلات تؤثر على كيانها ، وعلى الأمن والاستقرار ، وعلى درجة الرخاء والرفاهية فيها .

ونشير الى أنه إذا ما كانت معدلات الزيادة فى السكان مسايرة ومتوازنة مع معدلات النمو الاقتصادى ، كان ذلك مدعاة للمحافظة على مستوى المعيشة عند حد معين . أما إذا كانت معدلات الزيادة فى السكان أقل من معدلات النمو الاقتصادى ، فإن ذلك يعنى الرفاهية وشموخ البنيان الاقتصادى للوحدة السياسية . ولكنه فى الحالة التى تكون فيه معدلات الزيادة فى السكان أعلى من معدلات النمو الاقتصادى ، يحدث الهبوط فى مستوى المعيشة . ويكون الضغط على الموارد من قبيل الاستنزاف ، الذى يضعف البنيان الاقتصادى للوحدة

السياسية . وهذا في حد ذاته أمر خطير ، لا على الوحدة السياسية وحدها ، بل أن الخطر يكون اعم واشمل ، وقد يدعو الى مشكلات تنزلق اليها الدولة .

ونذكر أن سوء التوزيع السكانى بين الوحدات السياسية ، قد يغرى الوحدات المكتظة ، بالدخول فى مغامرات مع الدول والوحدات السياسية غير المكتظة . بل أن سوء التوزيع قد وضع البداية لكثير من المشكلات والمنافسات بين الوحدات السياسية على مساحات الأرض الغنية . وربما كان ذلك كله من بين الأسباب ، التى انزلق بها العالم الى بعض صور الاستعمار البغيض فى أجزاء كثيرة من الأرض .

* * *

وانطلاقاً من كل النتائج التى ينتهى اليها حديثنا عن المقومات الطبيعية والبشرية للدولة فإن بنيان الدولة وكيانها المتين يرتكز الى قواعد ومقومات تتمثل فيما يلى :

١ - المساحة المعقولة التى تتناسب مع حجم السكان ، فى الشكل الذى يكفل لها المنعة ، وهى تتعامل وتتعايش مع جيرانها ، ويكفل لها الوضع السليم المتكافئ مع الأشكال ، التى تحتوى الوحدات السياسية المحيطة بها .

٢ - الحد الذى يصنع الاطار الفاصل فيتضمن المساحة ، ويؤكد الفصل بينها وبين الوحدات السياسية الأخرى ، دون أى تعارض أو تناقض مع الواقع البشرى ومصالح الناس . وياحبذا لو كان الحد فى الوضع الذى يكفل لها المنعة ويحقق الاستقرار ويبعدها عن مواقع الصراع والمنازعات .

٣ - الموقع الجغرافى الذى يحدد الوزن الفعلى والمكانة للوحدة السياسية بين الوحدات السياسية ، ويرسم دورها الذى تنهض به فى التحركات السياسية والاقتصادية والحضارية فى العالم ، الذى يكتظ بالدول ، ومازال ينغمس فى المشكلات المتنوعة.

٤ – الغنى والتنوع في موارد الثروة الطبيعية ، بما يكفل التوازن في مقومات البنيان الاقتصادى ، ويفى بالحاجات التى تصنع الرفاهية والرخاء للكيان البشرى فيها وتشبع تطلعاته ومعدلات نموه.

٥ – العدد من السكان الذى يتناسب مع مساحة الوحدة السياسية، وموارد الثروة الطبيعية فيها . هذا بالاضافة الى حسن توزيعه ونموه بما يلبى احتياجات الاستغلال الاقتصادى ، ويؤكد حالة التوازن والتوازى ، بين النمو السكانى وبين النمو الاقتصادى .

٦ – التركيب الهيكلى المتجانس للكيان البشرى فى الوحدة السياسية ، والارتكاز على كل المقومات ، التى تلم شمل الناس وتعمق الولاء فيهم قبل الدولة ، وبالشكل الذى يجنبها أنماط من المشكلات النابعة من الداخل ، ويشد من أزرها.

النظام الحاكم وشرعية الوحدة السياسية :

صحيح أن الاجتهاد الجغرافى الذى يتقصى الحقائق عن الأرض ومقومات الدولة فيها ، وعن الناس ونسيجهم السوى فى تكوين الدولة، يمكن أن يكشف الغطاء عن بعدين أساسيين هامين فى التركيب الهيكلى لبنية الوحدة السياسية . ولكن الصحيح أيضًا أن البعد الثالث الذى يجسد النظام الحاكم ، ومدى نجاحه فى تأكيد سيادة الناس على الأرض ، وحقهم فيها ، يمثل شيئًا على جانب كبير من الأهمية . والسؤال الذى يفرض نفسه هو ، الى أى مدى يجب أن يزج الاجتهاد الجغرافى ، فى مجال البحث والدراسة ، التى تعالج هذا البعد التنظيمى، الذى يظهر وضع الدولة ، ويكسب لها الاعتراف من الدول فى مجتمع الدول؟

ونذكر فى البداية أن تكوين الحكومة ، أو ما نسميه النظام الحاكم هو الذى يكسب الوحدة السياسية الشرعية ، الكاشفة عن وجودها ومكانتها ، فى مجتمع الدول . وما من شك فى أن هذا النظام يصبح

بمثابة الراس من الجسد . بل أنه يمثل بالفعل اليد التى تقبض على الأمور ، وتسيرها لحساب الأمة أو الشعب ، وصولاً الى حد تأمين السيادة وتأكيد الحقوق فى الأرض ، التى تحتوى الدولة . بمعنى أن نظام الحكم يحمل المسئولية التى تؤمن النظام ، وتحرص على الانضباط فى الداخل ، والتى تؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقتها بالدول الأخرى فى الخارج .

وبصرف النظر عن شكل النظام الذى يعلن عن قيام الدولة ، ويدافع عن سيادتها فى المكان والزمان ، سواء تمثلت فى نظام ملكى أو نظام جمهورى ، نقول أن الشعب أو الأمة ، هى التى تشكل النظام وتجاويه سلطانه. وقل أن الشعب هو الذى يختار الزعامة ، وهو الذى يعهد لها بالسلطة ، لكى تباشر دورها فى الحكم . بل قل أن هذه السلطة هى محصلة هذا الاختيار . ولو افتقد الشعب الحق فى هذا الاختيار ، افتقد النظام حق السلطة وواجباتها ، واكتسب صفة التسلط على مقدرات الشعب .

ولا تكتسب الحكومة أو النظام الحاكم ، الشرعية من خلال قبول الشعب أو الأمة بها والانصياع لها فقط ، بل أن اعتراف الدول الأخرى يكون مطلوباً لاستكمال مقومات هذه الشرعية . وسواء كان الاعتراف من جانب الدول الأخرى فى مجتمع الدول اعترافًا صريحاً ، أو اعترافاً ضمنيًا ، فإن اهم ما يسفر عنه ، هو القبول بالتعامل معها ، على اعتبار أنها الممثل الشرعى للدولة فى اطار الضوابط ، التى يفرضها القانون الدولى ، وتمليها الأعراف الدولية المعمول بها .

ومن غير هذا الاعتراف بالتصريح أو بالتلميح ، تعيش الدولة فى عزلة يفرضها المجتمع الدولى . وقد يرفض التعامل معها رفضًا يحرمها من انضباط مسيرتها مع حركة الحياة ، ما تنطوى عليه من مصالح مشتركة على الصعيد العالمى .

وعدم الاعتراف لا يكون فى الغالب شكلاً من أشكال الاعتراض

على شكل النظام الحاكم (١)وأسلوب تشكيله فقط ، بل يكون من قبيل الاعتراض على الأسلوب والمنطق والفلسفة ، التى يعتمد عليها فى الممارسة ، وفى التعامل ، وفى التطبيق ، على مستوى العلاقات الدولية. بمعنى أنه اعتراض ليس على السيادة التى يظهرها ويمثلها النظام الحاكم فقط ، بل هو اعتراض بالفعل على حق هذا النظام ، وقدراته فى اظهار وتمثيل هذه السيادة فى الدولة .

وقد يجسد هذا الاعتراض الذى يستشعره النظام الحاكم ، شكلاً من أشكال الضغط ، الذى يتحمس له المجتمع الدولى ويمارسه ، لكى يسقط النظام أو لكى يجبره على تعديل أوضاعه ، وأسلوبه فى التعامل، أو لكى يكبح جماحه ويطوع التزاماته.

هذا ولا ينبغى أن يزج الاجتهاد الجغرافى بنفسه فى معالجة هذا البعد التنظيمى ، إلا بالقدر الذى يسعفه لدى معالجة أو دراسة المشكلة السياسية التى تواجه الوحدة السياسية . وحتى فى مثل هذه الحالة ، لا يجب أن تكون الدراسة إلا فى الحدود التى تمليها ارادة البحث ، عن الجذور الخفية والأصول الكامنة للمشكلة السياسية.

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التقويم الأمثل للدولة ليس سهلاً تحقيقه . ومن ثم لن نجد مهمة الجغرافية السياسية ، وهى تؤدى دورها الوظيفى سهلة أو طيعة ، بعد أن تجمع على سطح الأرض أكثر من ١٩٥ وحدة سياسية .

وصحيح أن هذه الوحدات السياسية تؤلف مجتمع الدول ، الذى يحرص على الالتزام بكل القواعد والضوابط ، التى ينطوى عليها القانون الدولى العام. ولكن الصحيح أيضاً أن اختلاف وتنوع الخطوط

---

(١) من الأبعاد التى تحدد الاطار العام لشكل النظام الحاكم فى الدولة ما يلى :
أ – أن تكون الدولة موحدة أو أن تكون اتحادية .
ب – أن تكون ملكية أو أن تكون جمهورية .
ج – أن تكون دستورية أو أن تكون غير دستورية .

السياسية ، التى تسير عليها النظم الحاكمة فى دول هذا المجتمع ، أسفر عن تباين لمدى تفسير معنى هذا الالتزام والعمل بموجبه . وقد يصل ذلك الى حد التشابك والتعقيد ، فى اطار العلاقات بين الدول فى مجتمع الدول .

وقد يكون التعقيد نتيجة لتوالد المشكلات ، التى لا تلبث أن تتشابك وتتداخل ، وتفرض المتاعب على دولة أو أكثر من دولة . ولعل أخطر الخطر هو النابع من واقع عدم التناسق بين الكيانات البشرية فى الوحدات السياسية ، أو من خلال الدخول فى منافسات ومشاحنات ، تتفجر ، فى بعض الأحيان ، وتودى بالعلاقات الحسنة فيما بينها فى بعض الأحيان الأخرى .

ويتزايد الخطر مع ازدياد العمق فى كل ماهو نتيجة للمنافسة بين دولتين أو أكثر . كما يتزايد أيضاً مع التحول الى التكتلات التى تمزق العالم ، وتغرقه فى دوامة لا نهائية لأنماط من المشكلات السياسية والاقتصادية ، التى مازال يكتوى بنارها ، وتحيط الوحدات السياسية بعضها أو كلها بحالات من القلق والخوف الشديدين .

وما من شك فى أن الذى انتهى اليه الأمر ، من حيث وجود هذه التكتلات ، هو توازن القوى الذى بات يمثل شيئًا رهيبًا ، لأن طبيعة هذا التوازن يجب أن توضع فى الاعتبار بصفة مستمرة ، كبعد من الأبعاد التى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى نشأة المشكلات ، أو فى تفجيرها ، أو فى مواجهتها وفرض الحل الأمثل لها .

الفصل الثانى

توازن القوى فى السياسة الدولية

- نشأة المفهوم العام لتوازن القوى .
- القوى الرئيسية الكبرى .

١- الولايات المتحدة الأمريكية .

- نموها واحتلالها قمة التكتل الرأسمالى .
- المقومات الطبيعية والبشرية للولايات المتحدة
- مراحل السياسة الأمريكية من العزلة الى التغول والانغماس فى المشاكل .

٢- الاتحاد السوفيتى السابق .

- نموه كقوة رئيسية أخرى .
- مراحل السياسة السوفييتية من العزلة الى الانفتاح والتبشير بالاشتراكية .

- دور توازن القوى فى أزمة الشرق الأوسط .

الفصل الثانى
توازن القوى فى السياسة الدولية

– بعد صراع متواصل لا يهدأ ، وحرب باردة والوقوف على حافة خطر التحوّل الى الحرب ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى تمثل القوة البحرية العظمى ، وتقود النظام أو المعسكر الاقتصادى الراسمالى فى جانب ، والاتحاد السوفيتى ، وهو يمثل القوة البحرية العظمى وتقود النظام أو المعسكر الاقتصادى الشيوعى فى جانب آخر ، تداعى وانهار ، وتفككت أوصال الاتحاد السوفييتى . ومن ثم تجلى انتصار الولايات المتحدة ، وهى تحكم القبضة القوية للقوة البحرية ، التى تتحكم فى القوة البرية فى قلب جزيرة العالم .

– ورب قائل يقول لقد خلت الساحة الدولية ، لكى ينتهى أمر توازن القوى ، ويولى أمره ، بعد أن تتفرد الولايات المتحدة بمكانة القوة الوحيدة الأعظيم . ورب قائل يقول أن الطريق الى الهيمنة ، التى تسعى اليها أو التى تلتمسها الولايات المتحدة الأمريكية بات مفتوحًا على مصراعيه ، وممهداً لكى تباشر دورها ، وهى تهيمن وتتسلط ، أو وهى تأمر ،وعلى مجتمع الدول السمع وحسن الطاعة . ومع ذلك نظل فى حاجة ملحة ، الى استيعاب مفهوم توازى القوى .

– ونحن عل يقين بجدوى استيعاب هذا المفهوم ، وهو يلعب دوراً مهماً على الصعيد الاقليمى ، وفى إطار العلاقات الدولية . وقل نحن على يقين مرة أخرى ، بأن ثمة قوى ودول على الصعيد الأوروبى (فرنسا) وعلى الصعيد الآسيوى (الصينى) تقاوم فكرة الهيمنة الأمريكية . بل قل أن هذا الرفض أو الاعتراض غير المعلن ، يتصدى فى صمت لمفهوم العولمة ، التى تتخذ منه الولايات المتحدة الأمريكية سبيلاً ، لتأمين خطواتها على درب الهيمنة .

ومن ثم ينبغي أن تبتني النظرة الى قضية توازن القوى ودورها على الساحة الدولية ، على نظرة موضوعية ، من حيث :

أولاً : أن هذا التوازن بات يتحكم فى طبيعة وحجم وأساليب المنافسات التى تتسم بها التحركات على مسرح السياسة الدولية وسياسات الدول ، أو حركة السياسة في مجتمع الدول على المستوى الاقليمى ، أو على المستوى العالمى .

ثانياً : أن هذا التوازن استطاع أن يقحم أثره فى كل موقع يشهد مشكلة ، وأن يصنع التأثير المباشر أو غير المباشر على خط سيرها ، وأن يفرض مشيئته ضمن جملة الضوابط والضواغط والعوامل ، التى تضع الحل الواقعى لها .

وهو من بعد ذلك كله ، مسألة حساسة تلعب دوراً كبيراً فى التخطيط للسلم والحرب معًا . بل ان احتمالات التحوّل التى تؤثر فى هذا التوازن تكون مدعاة لخلل شديد . ولأنه خلل مرفوض ، وتتضرر به فى الماضى مصالح القوتين الأعظم . وقد يتسبب فى نتائج خطيرة من بينها اندلاع الحرب ، التى تستهدف اعادة التوازن بين القوى وتأكيده .

وكم من حرب محدودة أو عالمية ، كان الخلل فى موازين القوى هو الحافز الى وقوعها ، وتردى الانسان فى ويلاتها . ويستوى فى ذلك أن يكون الخلل عالمياً ، وأن تقع الحرب الشاملة التى تشترك فيها تجمعات دولية ، وتكتلات تجمعها المصالح المشتركة ، ويكاد يتأثر بها العالم كله أو أن يكون الخلل على الصعيد الاقليمى ، لكى تكون المصارعة والقتال على الصعيد الاقليمى المحدود .

وبعد أى توازن هذا الذى يفرض كل ذلك التأثير ؟ وكل تلك النتائج؟ وما من شك فى أن القرن التاسع عشر والقرن العشرين هما اللذين شهدا نضج هذا التوازن ، وسجلا مغزاه ومعناه ومرماه . ولكن هل معنى ذلك أنه قد تجلى كبعد من الأبعاد ، التى أثرت وتؤثر على

العلاقات بين الدول والوحدات السياسية ؟ أم أننا نستطيع أن نجد له مقدمات مهدت له ، وأدت الى النتائج الحتمية المحيطة ، بمعنى التوازن بين القوى الأعظم ، وما يترتب عليه من صراع ومنافسات ؟

ويستوجب الأمر ان نشير الى ان التوازن كبعد خطير مؤثر فى السياسة الدولية ، كان طبيعياً أن ينشأ كنتيجة منطقية للمنافسات بين القوى العالمية الكبرى . وقد نجد فى صفحات التاريخ التى تحكى قصة الانسان والحضارة ، وقصة الدول والمنافسة فيما بينها ، ما يصوّر كل معنى من معانى التمهيد ، لأن تنشأ فكرة التوازن بين القوى الأعظم ، التى عاشت كل فترة أو مرحلة من مراحل التاريخ .

ونشير الى أن حوض البحر المتوسط ، قد استقطب الدول والقوى التى عاشت فترة طويل من حوله ، قبل أن تنشأ الدول والوحدات السياسية فى معظم مساحات العالم الأخرى . فهل نستطيع أن نتابع التمهيد لفكرة التوازن منذ ذلك الحين ؟

وكانت مصر يوماً ما وحدها فى التاريخ . ولم تكن ثمة قوى أخرى فى أى اتجاه من حولها . ومن ثم كانت الحاجة لا تفرض شيئاً هو من قبيل التوازن . ويمكن القول أن الأمر كان مرهوناً بظهور قوى متعددة، لكى تكون المنافسة ، ولكى ينشأ التمهيد للتوازن بين المتنافسين .

وهذا معناه أن البداية كانت بعد ظهور قوة بابل وآشور ، وقوة فارس شرقاً ، وقوة روما وقوة قرطاجنة غرباً ، الى جانب قوة مصر . وقد لا نستطيع أن نلمح معنى التوازن ، ولكن الأمر لم يكن يزيد عن شيء من المنافسة ، والارهاص بتمهيد للتوازن بين القوى المتنافسة . وقد تتكرر المسألة مرة أخرى ، لكى نسجل المنافسة بين شرق تسيطر فيه قوة فارس ، وغرب تسيطر فيه قوة وروما وبيزنطة .

ويظل السؤال يفرض نفسه ، وهو هل المنافسة المشار اليها هى أيضًا من قبيل التمهيد لتوازن بين القوى ؟ والواقع أن اجابة ما لا تستطيع أن تكشف النقاب عن كل جوانب المسألة . وكان لا بد من مرور وقت طويل ، تتطور فيه المعرفة الجغرافية ، ويزداد سكان العالم ،

وتتسع الرقعة المعمورة من الأرض ، وتتعدد القوى ، لكى يصل الصراع بينها الى تعقيد شديد ، ولكى تفطن الدول الى معنى التوازن بين القوى وتمارسه وتعيش تجربته (١) .

ومع ذلك فإن الأمر لم يخل من ارهاص ، وتمهيد مبكر دعا بالفعل الى وضع البدايات المبكرة لهذا التوازن ، الذى أصبح أمراً حتمياً يفرض نفسه فى الوقت الحاضر . ففى الفترة من القرن العاشر الى القرن الخامس عشر ، التى احتدم فيها الصراع بين الشرق ، الذى يتضمن القوة الأعظم ممثلة فى الدولة الاسلامية ، والغرب الذى يتضمن قوى أوروبية تجمعت تحت شعار الصليب . هل نعتبر التجمع نفسه ، ثم الصراع مظهراً من المظاهر التى تؤشر الى ادراك القوى المتصارعة ، لمعنى من معانى التوازن ؟

وعندما نجد الأوروبيين فى محاولة مستمرة لعقد الأحلاف مع ملوك أثيوبيا ، فى القرن الخامس عشر والسادس عشر ، تعزيزاً لصراعهم مع الدولة الاسلامية ، فعل يعبّر ذلك عن معنى من معانى التكتل ، الذى يوشك بأن يفصح عن معنى التوازن بين القوى آنذاك ؟ وهذا سبيل على كل حال لأن نشير الى أن ثمة علامات قد تصوّر بداية بطيئة ومهزوزة غير واضحة ، لظهور فكرة التوازن بين القوى .

---

(١) وقد شهد العالم فترات محددة ، غابت فيها مسألة توازن القوى . وكانت البداية يوم أن حاول الاسكندر أن يقيم امبراطورية لها صفة العالمية ، وهى القوة الأعظم . وقد انهار هذا الحلم بعد أن قضى نحبه . وجاءت روما لكى لكى تتبنى فكرة هذه العالمية ، لكى تمثل القوة الأعظم . وأصبح الامبراطور فى روما هو امبراطور العالم . وعاشت الفكرة لبعض الوقت ، وهى تقاوم قوة فارس التى تحاول أن تكون القوة الأخرى فى كفة من كفتىّ توازن القوى . ثم تعرضت الفكرة الى ضعف من داخلها ، لكى تنقسم الامبراطورية الرومانية ، الى شرقية وغربية . وسجلت فكرة العالمية والقوة الأعظم التى تعنى أن تكون الدولة العملاقة فى مجتمع دول من الأقزام ، فى قيام الدولة الاسلامية على عهد الأمويين مرة ، وعلى عهد العباسيين مرة أخرى . وانتهى الأمر الى صراع داخلى ، نشأ بين الأقوام والشعوب التى كانت الدولة الاسلامية قد احتوتها . وأفضى هذا الصراع الى انهيار القوة الأعظم العملاقة .

ولكن التعاظم الفعلى لفكرة توازن القوى ، قد تأخر من غير شك . وكان منطقيًا ان يتأخر ، لأن الأمر كان مرهوناً بكثير من الضوابط البشرية ، التى تزكى روح المنافسة والصراع ، وتؤكد المعانى التى ينم عنها التوازن ، ويتسم بها . ذلك أنه كان من الضرورى أن تنتهى مرحلة الكشوف الجغرافية الكبرى ، وتوسيع معرفة الانسان بمساحات كبيرة من الأرض ، لكى يتخذ الوضع الوجهة التى انتهت بظهور فكرة التوازن بين القوى وتأكيدها من بعد .

ونستطيع على كل حال أن نشير الى أن نشأة قوى متعددة ودخولها فى منافسات ، كان ضرورياً لكى تنشأ الحاجة الملحة لما يؤدى الى التوازن بين القوى ، وفرض نتائجه فيما بينها . وما من شك ان ذلك كله قد ارتبط بكل النتائج الايجابية التى ترتبت على ما يلى :

أولاً : وصول الكشوف الجغرافية الى المدى الذى يحقق ظهور القوى المتعددة ، وخلق المنافسة فيما بينها على حيازة الأرض ، وحق الاستيطان فى الأرض الجديدة ، أو على تأمين المصالح والسيطرة على التجارة الدولية .

ثانياً : جملة التحولات التى شهدها العالم ، وأدت الى انتقال مراكز التجارة الرئيسية فى العالم من جنوب أوروبا ، الى قواعد ومراكز جديدة فى غرب أوروبا ، وما ترتب على ذلك كله من حيث ظهور مجموعة من القوى الجديدة ، التى دخلت فى نفس مضمار المنافسة مع القوى ، التى كانت قد ظهرت من قبل .

ويمكن القول أن القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، قد شهد كل منهما ظهور القوة الأسبانية ، وظهور القوة البرتغالية . وما من شك فى أن موقف كل قوة منها قد أدخلهما فى مضمار منافسة ، لا تتجلى فى احتلال الأرض وفرض السيطرة على مساحات من الأرض الجديدة ، التى أدخلت فى إطار المعرفة الجغرافية فحسب ، بل انها تجلت فى المنافسة فى ميدان التجارة الدولية ، التى نمت نمواً كبيراً

نتيجة للكشوف الجغرافية أيضاً .

ولم تقف المنافسة عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى دائرة أوسع بين القوى الجديدة المفعمة بالنشاط والطموح فى جانب ، والقوى التقليدية فى حوض البحر المتوسط ، وحوض البحر الأحمر ، والمحيط الهندى وجنوب آسيا الموسمية فى جانب آخر . ثم تعددت القوى وزادت زيادة مؤثرة فى أثناء القرن الثامن عشر ، حيث أدت التحولات فى مراكز التجارة المشار اليه ، الى ظهور القوى فى كل من هولنده وبريطانيا وفرنسا أو النمسا والمجر .

وليس الجديد هو ما يتصل بنشأة وظهور هذه القوى ، ودخولها مضمار المنافسة فقط ، بل ان الجديد أيضاً هو التنوع فيما تستند اليه كل قوة منها . ذلك أن هولنده وبريطانيا استندتا الى البحر ، وحركة الملاحة والتجارة الدولية وبشكل زاد من حجم المنافسة ، التى شهدتها المسطحات المائية ، وعقد العلاقات والمشكلات بين الدول ، التى اشتركت فى هذه المنافسة . كما أن النمسا والمجر ، باتت قوة تستند الى وجودها البرى على مساحة من قلب اليابس الأوروبى ، وتشكلت تطلعاتها بذلك . ثم كانت فرنسا أيضًا تستند الى البر والبحر معًا ، وأخذت بزمام المنافسة فى كل الاتجاهات ، التى زودت من حجم التنافس ، ومن نتائجه الايجابية .

وكانت المنافسة التى تمثلت فى ميدان التجارة الدولية ، لها القدرة على أن تتحوّل الى منافسة فى ميدان آخر ، وهو ميدان الاستعمار بأشكاله التقليدية الثلاثة ، وهى الاستغلالى ، والاستيطانى ، والاستراتيجى . ويمكن القول أن ثمة عوامل ، قد ألهبت هذه المنافسات وعقدت المشكلات ، وفى مقدمتها الأخذ بأسباب الانقلاب الصناعى ، وكل التحولات التى تتصل بالحصول على المواد الخام والوقود ، أو بالسيطرة أو التفوق فى تسويق الانتاج الصناعى .

وما من شك فى أن ذلك كله ، كان مدعاة لتأثير مباشر على أوضاع

الدول ، التى دخلت فى حلبة المنافسة ، اقتصادياً واجتماعيًا وحضارياً وسياسياً . بل ان النتائج ذاتها قد أدت الى تصنيف الدول بما يتناسب مع هذا التأثير . ونتبيّن بعض الدول تخرج من حلبة المنافسات ، بنتائج تختلف عن نتائج أخرى حصلت عليها دول أخرى .

وأسبانيا والبرتغال – مثلاً – اللتان اشتركتا فى مجال المنافسات الاستعمارية ، اقتنعتا بالرخاء والرفاهية ، التى ترتبت على حجم الذهب الهائل الذى انساب الى خزائن كل منها من المستعمرات . وربما كان الثراء مدعاة لاسراف وبذخ ، حال دون أن يكسب النمو الاقتصادى فيهما دعماً أو تفوقًا . وترتب على ذلك كله تدهوراً وضع كل منهما ، عندما حصلت المستعمرات على استقلالها ، وتوقف سيل الذهب اليهما فى مكان التواضع الشديد. وبان التدهور واضحًا فى المستوى الحضارى والاقتصادى ، مثلما يبين أيضًا فى مجال رصد وضعهما كقوة من القوى الرئيسية ، فى أوروبا والعالم .

أما بريطانيا وفرنسا فقد صنعت كل واحدة منها التقدم ، على امتداد الفترة التى أكدت وجودهما الاستعمارى ، فى مستعمراتها فيما وراء البحار . وشمل التقدم شموخ البنيان الاقتصادى ، مثلما شمل وضع كل منهما كقوة من القوى الرئيسية فى أوروبا والعالم . وكان طبيعياً أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة ، تتعلق بدور كل دولة فى ميدان السياسة العالمية ، كما تتعلق بضرورة التوازن فيما بينهما ، فى كل من أوروبا وفى المستعمرات . وكان التوازن ضرورة ملحة ، لكى لا يحدث التصادم بين التيارين الاستعماريين المتنافسين ، أو بين القوتين الكبيرتين .

ونستطيع أن نقول أن الاحساس بالقيمة الفعلية للتوازن قد فرض نفسه فى أثناء القرن التاسع عشر . وتعلقت كل الآمال به كوسيلة لمنع التصادم بين القوى الكبيرة ، التى توالى ظهورها على مساحات من الأرض الأوروبية بصفة خاصة ، واعدت أوضاعها لكى تنزل الى حلبة المنافسات . ونذكر منها القوة التى قامت فى وسط أوروبا (ألمانيا) ، والقوة التى نمت وتعاظم شأنها فيما حول موسكو (روسيا) .

هذا ، وقد انتهى القرن التاسع عشر ، وقد تعددت الدول التى كانت كل واحدة منها تمثل قوة لها وزنها ، فيما يتعلق بالمنافسات فى ميدان التجارة الدولية ، أو فى ميدان الاستعمار ، أو فى ميدان السياسية العالمية . وكانت هذه القوى فى أوروبا مثلما كانت فى خارج أوروبا . ومن ثم زاد التعقيد وزادت الحاجة الملحة الى التوازن ، بين القوى المتنافسة والمتناقضة فى طموحها السياسى ، والاقتصادى ، والقومى .

وربما كان التوازن بمثابة الأسلوب الذى يكبح الجماح ، ويحد من احتمال الصراع الذى اتسمت به العلاقات الدولية . وكان الاتفاق مثلاً بين القوى الأوروبية على المحافظة على الدولة العثمانية ، ودعم وجودها المترنح من قبيل ما يؤكد نوعًا أو نمطاً من أنماط التوازن . ذلك أن تلاشى هذه القوة والوجود الفعلى لها ، كان مقدراً له أن يزكى المنافسة على تركة الرجل المريض . وقد يؤدى الى اخلال بالتوازن بين القوى التى تقحم نفسها فى مجال المنافسة ، واقتسام أو التهام التركة فيما بينها . وهكذا تعاظم مبدأ توازن القوى ، فى الحرب والسلم معاً . وقد فرض بعداً له وزنه على العلاقات ، بين الدول والوحدات السياسية .

وانطلاقاً من هذا العرض الذى حاولنا فيه متابعة كل المؤشرات التى تفصح عن التطورات والتحولات التى أدت الى تعظيم مبدأ توازن القوى، نشير الى أنه قد فرض نفسه فى دنيا العلاقات الدولية ، على كل المستويات ، المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، من واقع يرتكز الى ما يلى:

١- ظهور مجموعة من الدول ، التى تحول بعد حين الى ميدان المنافسة ، وتمكنت من أن تتحول الى قوى عالمية ، تلعب دوراً سياسياً هائلاً فى السياسة العالمية .

٢- تبلور وتزايد الصراعات بين هذه القوى العالمية ، والتضارب بين مصالحها الاقتصادية ، والسياسية ، والحضارية .

٣- تأكيد كل المتناقضات بين تلك القوى ، والتى أتاحت المناخ

المناسب لأن تنشأ مشكلات معقدة ، خيمت على العلاقات فيما بينها .

٤ – نشأة التكتلات الدولية التى عمقت الهوات ، حتى باتت تنمى روح التضارب واختلاف وجهات النظر فيما بينها ، سياسيًا ، واقتصاديًا.

وهكذا شهد القرن العشرين النضج الكامل ، لكل الدوافع التى فرضت مبدأ توازن القوى فى السياسة الدولية . وكان من شأنه أن يحكم العلاقات بين القوى التى اتسع اطارها ، لكى نجد بعضها فى اوروبا ، وبعضها فى آسيا وبعضها الثالث فى أمريكا . وربما تأثرت قيمته الفعلية بذلك التعدد وبالتنافس والتضارب والتناقض ، بين تلك القوى التى زجت بنفسها فى حلبة المنافسات الدولية.

ومع ذلك فإن من أهم ما اثر على توازن القوى أيضًا ، حتى تعظمت فاعليته تعاظمًا كبيرًا ، ذلك الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية. وليس أفضل من أن نلجأ الى قول ماكندر ، الذى يؤكد فيه وجود ثلاث مراكز متباينة للقوى الرئيسية فى العالم ، لكى نفهم مدى التناقض بين تحركاتها وطموحها وانعكاساته الايجابية والسلبية ، على التوازن بين هذه القوى . وهذه المراكز هى :

أ – مركز تشمله مساحة الأرض الهائلة التى تتضمن قلب العالم فيما بين نهر الفولجا وحدود الصين ، ويتضمن **القوة البرية** .

ب – مركز تشمله مساحات الأرض الهائلة على أطراف تشرف على المسطحات المائية وخاصة القطاع الشمالى من المحيط الأطلنطى ، التى تطل عليه أوروبا وأمريكا الأنجلوسكسونية ، ويتضمن **القوة البحرية** .

جـ – مركز تشمله مساحات الأرض فى الموضع الوسط بين المركزين السابقين[١] . ويتضمن القوة فى مساحات الأرض التى طالما

(١) يقع العالم الاسلامى فى هذا الموضع الوسط بين القوتين البرية والبحرية .

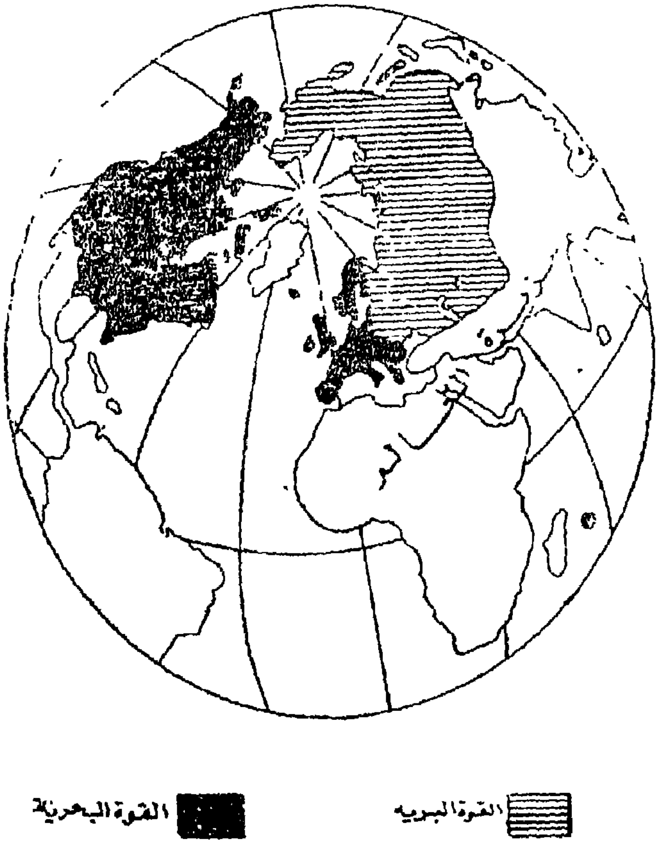
تعرضت لأن تشهد الصدام المتوقع ، بين القوة البرية والقوة البحرية .

ولا يكاد يهمنا فى هذا المجال القول الذى أطلق فى عالم السياسية لكى يقول بأن من يحكم أوروبا ، وأطراف جزيرة العالم حيث تسيطر القوة البحرية) يتحكم فى قلب جزيرة العالم (القوة البرية) ، وأن من يتحكم فى قلب العالم يحكم كل جزيرة العالم ، وبالتالى يتحكم فى العالم كله . ولكن الذى يهمنا فعلاً هو اظهار مدى الانقسام بين القوى الرئيسية وطموحها السياسى الدولى ، وبالشكل الذى يتهدد مصالح الناس جميعاً.

وهذا فى حد ذاته قد يبرر الحاجة الى توازن بين تلك القوى ، يكبح جماح المنافسة ويخفف من حدتها ، لكى يتجنب العالم احتمالات الخطر. ومع ذلك فإن توازن القوى لم يستطع أن يحول دون قيام الحرب العالمية الأولى ، أو قيام الحرب العالمية الثانية . كما ان الحرب التى تضمنت الصراع الساخن بين تلك القوى ، لم تؤثر على الايمان بمبدأ توازن القوى ، ولم تؤد الى التفريط فيه واستشعار جدواه .

وظل مبدأ توازن القوى يفرض نفسه فى السياسية الدولية ، بعد أن تمخضت الحرب العالمية الثانية عن قوتين كبيرتين متناقضتين هما، الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد أن ارتبط التكتل الدولى فى لعبة السياسة وصراعها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بقوة من هاتين القوتين . ويبدو انهما كانا يتصارعان من أجل رحلة أو مشوار الهيمنة على العالم .

ورحلة الهيمنة تستهدف التحكم ، اكثر مما تستهدف الحكم . بمعنى أن كل قوة من القوتين الأعظم تتطلع الى أن تتحكم فى مصير العالم ، وتسيير حركة الحياة فيه على ما تهوى ، ويحقق لها أهدافها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويبدو أن التوازن بين هاتين القوتين ، كان هو وحده القادر على احباط مسيرة كل منهما ، وصولاً الى هذا الهدف . ذلك أنه لا يمكن أن يتحقق لأى منهما إلا على جثة أو اشلاء



وضع الحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا . وضع الولايات المتحدة
اليابان يكاد يتمم الحلقة شبه المحكمة من حول الاتحاد السوفيتى

الأخرى . ومن الجائز أن يتسبب الصراع الهادف لدعم كل قوة منهما ، فى كفة من كفتى الميزان ، فى قلاقل ومشاكل ومتاعب تعانى منها الدول ، ولكن المؤكد أن كانت حتمية التوازن ، والحرص عليه تعمل لحساب السلام العالمى فى نهاية المطاف . ولكى نفهم ذلك كله ، يجب أن نبدأ بتفهم قول ماكندر الذى يجسد معنى التوازن . ويصور التضاد بين القوتين الأعظم من وراء هذا المعنى. ويقول ماكندر :

أ - أن من يحكم أطراف جزيرة العالم يتحكم فى قلب جزيرة العالم (١).

ب - أن من يتحكم فى قلب جزيرة العالم ، يحكم جزيرة العالم .

جـ - أن من يحكم جزيرة العالم ، يتحكم فى العالم كله .

وهذا معناه أن يكون الصراع بين قوتين هما : القوة البحرية التى تملك حرية الحركة فى البحر ، وتحكم أطراف جزيرة العالم بشكل مباشر أو غير مباشر ، والقوة البرية التى لا تملك حرية الحركة فى البحر لأنها فى موقع داخلى حبيس الى حد كبير . ويتخلص الصراع فى :

١ - أن تعمل القوة البحرية على احكام الطوق على القوة البرية لكيلا تنطلق من موقعها الداخلى المغلق ، انطلاق المارد الحبيس فى مصباح علاء الدين. ومن ثم تستطيع أن تتحكم فيها ، وهى فى حجم معقول وفاعلية محدودة .

٢ - أن تعمل القوة البرية على الخروج من موقعها الحبيس ، لكيلا تتضرر من التحكم فيها ، ولكى تتحرر فى حركتها على المستوى العالمى .

وسواء كان زمام القوة البحرية فى أيدى بريطانيا وفرنسا ، أو فى أيدى الولايات المتحدة ، فإن تحرك هذه القوة ومنطقها وسلوكها ، قد سار على طريق أو درب الاجتهاد ، لكيلا تتملص القوة البرية ، من

---

(١) المقصود بجزيرة العالم أوروبا وآسيا وأفريقية ، حيث تضم أكثر من ٨٥٪ من سكان العالم ، وأكثر من ٨٥٪ من حجم التجارة الدولية .

سوءات موقعها الداخلى الحبيس . وبالمثل كانت القوة البرية متمثلة فى روسيا القيصرية ، أو فى الاتحاد السوفيتى ، حريصة على التخلص من سوءات هذا الموقع الداخلى الحبيس (١).

وعلى هدى من فهم صريح لذلك التضاد ، بين القوتين البحرية والبرية ، يمكن أن ندرك معنى الصراع ومغزاه ومرماه . بل يمكن أن نتبين كيف يشعل هذا الصراع بينهما التوازن ، الى الحد الذى يثير القلق وعدم الاستقرار . ولا تكاد تخطو كل قوة منهما خطوة على مسرح السياسة ، من غير أن تحسب حساب التوازن . والخوف كل الخوف من أن يختل هذا التوازن الحساس بينهما . وهل يعنى استسلام أى منهما للأخرى اقل من هيمنة قوة منهما على العالم ؟ . والهيمنة مرفوضة ، لأنها تفضى الى تحكم وتسلط وإملاء .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يحق لنا قبل أن نلتقط النماذج التى تعبر عن توازن القوى ، وتصور دوره فى تجميد المشكلات السياسية أو تعقيدها ، أن نتعرف على كل قوة من القوتين الكبيرتين . ذلك أنهما معًا يفرضان توازن القوة ، ويشتركان فى صنع كل التأثير المباشر أو غير المباشر لهذا المبدأ ، الذى تتضرر به أوضاع الدول على الصعيد العالمى .

ومن ثم تكون الحاجة ملحة الى أن نلم بكل ما من شأنه أن يلقى الضوء على الدور ، الذى تلعبه كل قوة منهما من حيث التكتل ، ومن حيث الظروف والاحتمالات التى تؤكد التناقض فيما بينهما .

القوى الرئيسية الكبرى :

كانت الحرب العالمية الأولى طاحنة من غير شك ، ومع ذلك فإنها لم تتمخض عن تغيرات جوهرية فى القوى الكبيرة . وقد نتبين بين

---

(١) فى اطار هذا الوضع ، يمكن أن نطل على خريطة جزيرة العالم ، لكى نتبين مساحات الأرض والدول ، التى يمكن أن تشهد الصراع وتكون دائما بين شقى الرحى .

نتائجها غير المكتوبة ، ارهاصاً بالتغير ، ولكنه لم يستطع أن يفرض نفسه . بل ربما أتاحت الظروف تغيرات لصالح بريطانيا ، ولصالح فرنسا ، اكسبت كل منهما نصيباً جديداً من مستعمرات ورثتها عن المانيا المهزومة ، أو عن تركيا التي تداعت .

كما أن التغيرات في أوروبا ذاتها ، لم تكن مدعاة إلا لتمزيق الأرض بين مجموعة من الدول ، التي ورثت الامبراطورية العتيقة ، التي عرفت باسم امبراطورية النمسا والمجر . كما أن تفجر الثورة البلشفية في روسيا في حوالي نهاية الحرب العالمية الأولى ، لم يكن سوى علامة كبيرة على طريق التغيير.

ومن ثم احتفظت القوى القديمة التي فرضت مشيئتها في القرن التاسع عشر ، بقدراتها وتشبثت بوجودها وبسلطانها . ولعلها لم تفطن الى الارهاص الذى كان بمثابة المؤشر للتغييرات . وشهدت الفترة فيما بين الحرب العالمية الأولى والثانية قوى جديدة ، تحاول أن تنمو وأخرى قديمة تحاول استعادة التماسك والترابط . ويمكن القول أن هذه القوى ممثلة في اليابان وايطاليا مرة ، وممثلة في المانيا مرة أخرى ، كانت تحاول أن تصنع التغيير بما يملى ارادتها ، ويؤثر على توازن القوى.

وكان طبيعياً أن يؤدى ذلك كله الى الحرب العالمية الثانية . وتصور هذه الحرب العالمية الثانية ، الى جانب ما ارتبط بها من ويلات اغرقت العالم في المتاعب ، نموذجاً من نماذج الخلل في التوازن بين القوى الكبرى ، وهى تتنافس من أجل المكانة الأفضل سياسياً واقتصادياً .

ويهمنا حقاً أن ندرك أن هذه الحرب الضارية ، قد أتاحت لريح التغيير أن تعصف ، وأن تفلح في حدوث وتأكيد تغييرات جوهرية شملت الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، مثلما شملت القوى الكبرى نفسها . ولم يكن الانتصار في ميدان القتال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، سبيلاً لأن تحتفظ كل دولة منهما بمركزها المرموق ، كقوة بين القوى الرئيسية في العالم .

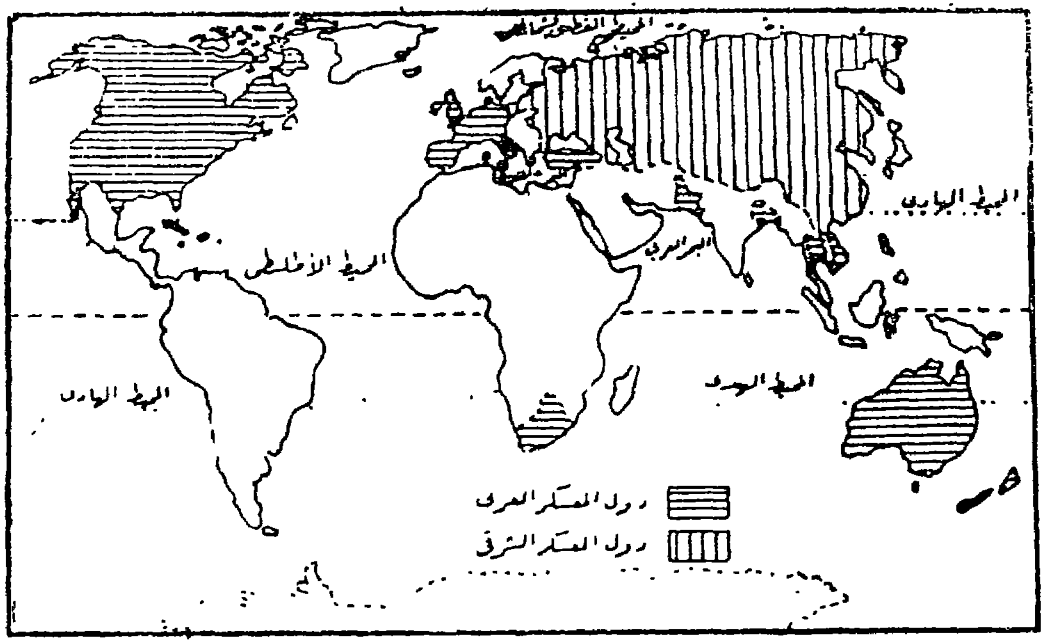
ويمكن القول أن النتائج كلها قد أكدت تفوق قوة الاتحاد السوفيتى، التى تمثل القوة البرية فى موقعها الداخلى الحبيس فى جانب ، وقوة الولايات المتحدة الأمريكية التى تمثل القوة البحرية بكل ما تملكه من حرية حركة على الصعيد العالمى فى جانب آخر . كما أتاحت لريح التحرر أن تشمل معظم المستعمرات ، وأن يحصل معظمها على حق تقرير المصير ، وعلى استقلالها السياسى .

من المفيد أن ندرك كيف تربعت هاتان القوتان فى كفتى الميزان ، وكيف ارتبط توازن القوى بذلك الوضع الجديد . وصحيح أن كل قوة من هاتين القوتين تطلعت الى رحلة الهيمنة على العالم . وصحيح ان وحدة الهدف أدت الى تعارض فى الخطوات ، التى تخطو بها كل قوة من هاتين القوتين نحو الهدف . ولكن الصحيح ايضًا أن الصراع من حول الطريق الواحد الى الهدف ، دعا الى :

أ – حرص القوة البحرية على أن تحكم أطراف جزيرة العالم بشكل ما ، لكى تتحكم فى تحركات القوة البرية ، وتحافظ على وجودها فى موقعها الحبيس .

ب – حرص القوة البرية على أن تتملص من موقعها الداخلى ، وأن تتخلص من تحكم القوة البحرية ورقابتها ، وما تستشعره من حرمان من حرية الحركة .

بمعنى أن القوة البحرية كانت تصنع الطوق وتضيق الخناق ، لكى تتحكم فى القوة البرية ، وتحكم من بعد ذلك جزيرة العالم ، وأن القوة البرية كانت تحاول كسر هذا الطوق ، وأن تتخلص من القيد والتحكم لكى تحكم جزيرة العالم . ومن خلال هذا التضاد كان الصراع بعد الحرب العالمية الثانية . بل وكان التحرك فى الاتجاهين المتضادين ، من وراء ما ينطوى عليه توازن القوى من معانى ونتائج ، ومن تدخلات اى من هاتين القوتين فى حركة السياسة العالمية ، وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الدول فى مجتمع الدول .



دول المعسكرين الغربى والشرقى

وعلينا – على كل حال – أن نتدارس دور كل قوة من هاتين القوتين الأعظم ، وكيف تسعى كل قوة منهما للمحافظة –على أقل تقدير – على وزنها في ميزان القوى لحساب مكانتها أولاً وأخيراً . بل وكيف تحاول كل قوة منهما بعد ذلك في تأكيد تفوقها ورجحان كفتها. ولأن المسألة مسألة انتصار قوة منهما لكي تهيمن ، فإن الصراع يبدو مريراً فلا يكف ولا يتوقف . بل أن السلام العالمي برمته يصبح رهناً بالتوازن ، بين هاتين القوتين ، والخلل في هذا التوازن لحساب قوة من القوتين ، من شأنه ، أن يطلق العنان لحساب القوة التي ترجح كفتها ، لكي تهيمن على العالم .

ومن غير تحيز أو تعاطف من أي هاتين القوتين ، ينبغي أن نطل على مكان ومكانة هاتين القوتين . بل يجب أن نجسد الكيفية التي تصارع بها القوة منهما الأخرى ، وأن نتلمس معنى التداخل في مساحات من العالم ، لكي نشهد هذا الصراع .

الولايات المتحدة الأمريكية :

ليس مهمًا أن ندخل الى صميم كل التفصيلات ، التي أحاطت بالنشأة المبكرة لتلك الدولة . ومع ذلك فالمعروف أنها كانت تمثل الأرض التي استقبلت أفواج المهاجرين ، الذين نزحوا من أوروبا بعد حركة الكشوف الجغرافية الكبرى . وكانت الهجرة تنقل اليها عناصر صلبة من المغامرين ، الذين عقدوا العزم على اتخاذ هذه الأرض وطناً جديداً لهم.

ولم تفلح السيطرة البريطانية في أن تعصف بروح الاستقلال ، التي كانت تسيطر على كل مهاجر . وهذه المسألة مهمة لأنها أوجدت الحافز الى الفكرة ، التي تجمع من حولها كل المهاجرين . ومن ثم صنعت النواة التي استقطبت الولاء كله ، لكي تبدأ مسيرة الولايات المتحدة القوية .

وقد يتضح ذلك بدرجة أكبر ، فيما لو قارنا بينها وبين الهجرة

والمهاجرين من أسبانيا والبرتغال ، الى أمريكا اللاتينية . وذلك ان العناصر اللاتينية التى هاجرت الى أرض أمريكا اللاتينية ، لم تكف عن الاحساس بالتعاطف والترابط مع الناس فى الوطن الأم ، ولم تتحلل من الحنين الى العودة مع أحمال من الذهب . أما العناصر التى هاجرت الى الأرض التى تتضمنها الولايات المتحدة ، فقد كانت لها القدرة على التخلص من كل حنين ، أو احساس بالترابط والتعاطف . وكانت وكأنها هجرة اللاعودة.

وكان ذلك كله مدعاة للتشبث بأرض الوطن الجديد فى الولايات المتحدة ، وباستغلال الموارد المتاحة فيها . مثلما كان مدعاة للاصرار على التحرر من السيطرة البريطانية ، التى تشدهم وتشد وطنهم الجديد الى أوروبا والوطن الأم .

نموها واحتلالها قمة التكتل الرأسمالى :

ويمكن القول أن استجابة الموارد المتاحة لهم قد أزكت روح الطموح والتطلع . كما أن التوسع والانتشار من مواقع الاستقرار المبكر فى ظهير الشروم والخلجان على الساحل الشرقى الى الأبلاش ، وما وراء الأبلاش الى حوض المسيسبى فى حوالى ١٧٨٣ ، قد ثبت وجودهم وحقق لهم الثراء والدعم المادى . ولذلك لم يكن غريبًا أن يدخل هذا الكيان البشرى الذى التئم وجوده فى ولايات بعينها ، فى مغامرة عصفت بالاستعمار والسيطرة البريطانية .

وكان الاستقلال فى سنة ١٧٧٢ نقطة البداية والانطلاق لكل توسع فى المراحل التالية ، التى اكتملت بها جملة الولايات المتحدة التى تصنع مساحة الأرض ، أو الكيان المادى للولايات المتحدة الأمريكية . ولم يتم ذلك بالقهر ، ولكنه تم بنمط من أنماط التوسع ، الذى سار فيه المهاجرون على محاور ، تحملهم ومعهم طموح هائل ، وتطلع شديد فى اتجاه الغرب .

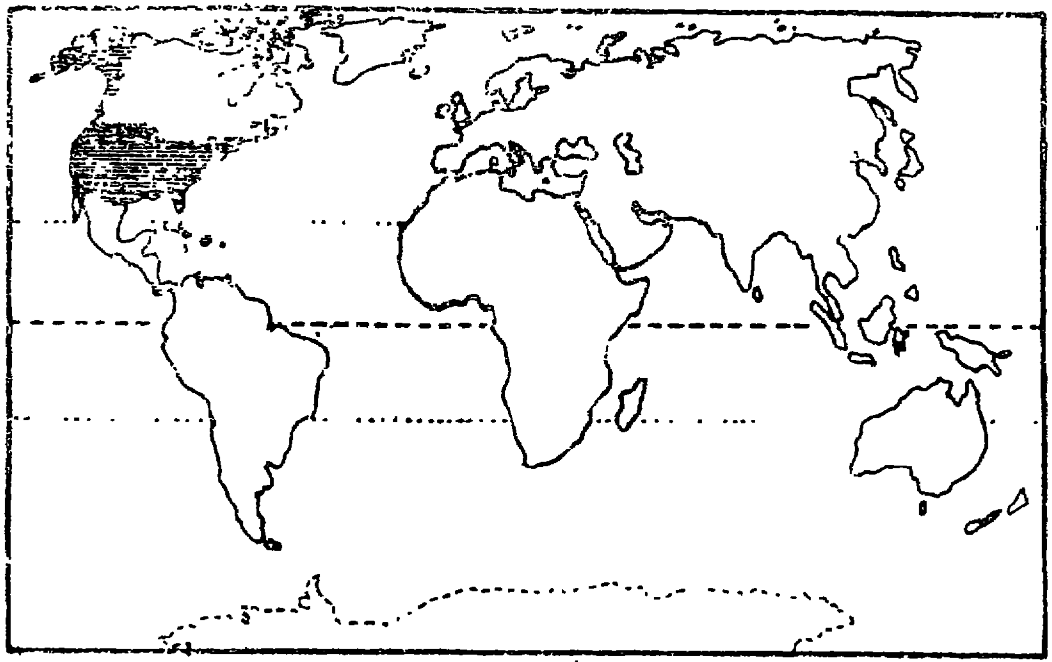
هذا وقد حققت الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، التوسع عن طريق شراء بعض الولايات من فرنسا أو بريطانيا أو من المكسيك . ومن ثم لم تشترك الحرب إلا فى ضم أقل القليل ، مما ادخل من مساحات الأرض فى دائرة الكيان المادى للولايات المتحدة الامريكية .

ولقد اكتمل الترابط بين معظم الولايات ، التى تنتشر فيما بين الساحل الشرقى على المحيط الأطلنطى ، والساحل الغربى على المحيط الهادى ، فى أثناء الستين سنة التالية للاستقلال . ومن ثم أخذت لها مكاناً فى مجتمع الدول فى اطار سياسة رشيدة . وكان شعارها يربط بين المكانة الاقتصادية والمكانة السياسية ربطاً وثيقاً .

وهكذا استطاع المهاجرون الذين بلغ عددهم مع انسالهم حوالى ٤ ملايين نسمة ، فيما قبل الاستقلال مباشرة ، من تثبيت حقهم فى الأرض الجديدة ، مثلما استطاعوا توسيع رقعة الدولة التى صنعوها . وكان طبيعياً أن تفتح كل الابواب للمهاجرين ، لأن الزيادة الطبيعية، لم تكن وحدها كفيلة بسد الحاجة الملحة الى الزيادة السكانية .

وكانت هذه السياسة مدعاة للنمو السكانى ، حيث ارتفع عدد السكان من ٤ ملايين فى آخر القرن الثامن عشر ، الى حوالى ٣٠ مليوناً فى أواخر القرن التاسع عشر . وما من شك أن هذه الزيادة كانت مفيدة ، لأنها كانت تقلل من كل النتائج السلبية اللاحقة بالتخلخل السكانى ، ولأنها كانت تتيح الفرصة لتوسيع دائرة الاستغلال للموارد المتاحة ، والمضى بالكيان البشرى وطموحه العريض على طريق الرخاء والرفاهية .

وما من شك مرة أخرى ، فى أن التركيز على دعم البناء الاقتصادى، وتطور العلاقة بينه وبين البناء السياسى والمكانة السياسية، قد وضع توجه الولايات المتحدة فى الاتجاه الصحيح . ولقد وضعت السياسة التى تولت تنفيذ ذلك كل الاهتمام ، لكى يقود الاقتصاد حركة السياسة . ولقد أسفر ذلك عن تحريك نشيط على



الولايات المتحدة الأمريكية

امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وضع الولايات المتحدة فى نهاية المطاف ، على قمة التكتل الرأسمالى فى نهاية المطاف.

المقومات الطبيعية والبشرية للولايات المتحدة الأمريكية :

إذا كنا قد أوضحنا كل الظروف والعوامل التى أحاطت بنشأة الدولة، وتجمع الولاء من الكيان البشرى فيها ، فيجب علينا بعد ذلك أن نعرض كل ما يصور المقومات الطبيعية والبشرية لها . ذلك أن الاحاطة بهذه المقومات ، التى تكفل المنطلق السليم للتعرف على كل التطورات ، التى شكلت السياسة الأمريكية ، حتى وصلت الى ما وصلت اليه من حيث انها تحتل قمة القوة البحرية فى تكتل كبير ، يلم شمل المعسكر الراسمالى الغربى .

وما من شك فى انها نشأت واستطاعت أن تؤكد وجودها على مساحة هائلة يتضمنها شكل ممتاز ، يتمتع بمنعة استراتيجية . بل لعلنا نشير الى ان هذا الشكل فى حد ذاته قد أتاح لها أن تشرف بجبهتين على المسطح المائى ، وأن تشترك بنصيب فى حركة التجارة الدولية ، فى كل من المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى . وربما أتاحت لها قناة بنما التى أوجدت الاتصال المباشر بين المحيطين المشار اليهما ، مزيداً من المرونة فى الحركة ، ومزيداً من التفوق فى التجارة الدولية النامية .

وقد تناسق صنع الطبيعة مع تخطيط الانسان ، فى تنفيذ وسائل المواصلات المرنة ، التى تحقق النمط الأمثل فى مجال الاتصال والترابط بين أجزاء هذه الدولة الكبيرة المساحة . فإذا كان نهر المسيسبى يتيح الحركة ، ويخدم النقل على المحور العام من الشمال الى الجنوب ، فإن الطرق وسكة الحديد قد وضعت بالشكل ، الذى يخدم الحركة على المحور العام من الشرق الى الغرب .

ثم كان الموقع الجغرافى الذى يضعها بين مسطحين كبيرين من المحيطات ، مدعاة لتأكيد ميزة عظمى . ذلك انه أبعدها عن كل احتمال،

لأن تتردى فى متاعب السياسة الدولية ومشاكلها ، إلا إذا انغمست هى بوحى من حاجة ملحة تدعوها لذلك . ومن ثم أتاح الموقع الجغرافى لها فرصة مثلى ، لأن تحظى بالاستقرار والاطمئنان ، فى كل المراحل التى اتجه الكيان البشرى فيها الى بناء الدولة اقتصادياً .

وهكذا كان النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، رتيباً وهادئاً ومطمئناً ، بشكل حقق النجاح المطرد والاستقرار المادى ، بقدر ما حقق الزيادة والرخاء والرفاهية ، والوصول الى حد التفوق فى حجم الفائض الذى تشترك به فى التجارة الدولية.

كما أكسبها الموقع الجغرافى أقصى قدر ممكن من المنعة من وجهة النظر الاستراتيجية ، لأن المسطحات المائية تكفلت بتأكيد ذلك الفصل بينها وبين العالم القديم ، وكل المشكلات السياسية فيه . ويكفى أن نشير الى أن هذا الموقع الجغرافى ، كان مدعاة لأن تمتنع عن الاشتراك فى الحرب العالمية الأولى ، لأنها فضلت ذلك ، ولأن تشترك أمريكا فى الحرب العالمية الثانية دون أن تحس بويلاتها ، أو أن تتعرض الحياة فيها لخطر من أخطارها المباشرة .

ثم هى من بعد ذلك كله ، فى وضع منيع من حيث الحدود السياسية، التى تفصل بينها وبين جيرانها من الدول المجاورة . فالحد بينها وبين المكسيك يستند الى المجرى النهرى المعروف باسم نهر ريوجراند . وقلما ينشأ الاحساس ، بأنه لا يصنع الفاصل بينها وبين الولايات المتحدة المكسيكية . بل لعله لا يتناقض ولا يتعارض مع الواقع البشرى . كما أنه لا يمس مصالح الناس على الجانبين بشكل يدعو الى قيام مشكلة ، أو توقع الصراع والتناطح بين الكيان البشرى فى كل منهما .

أما الحد السياسى بينها وبين كندا ، فهو الآخر منطقى ومتناسق مع مصالح الناس فى كل من الدولتين . ذلك انه فى الأجزاء التى ترتبط فيها المصالح باستخدام البحيرات العظمى واستغلالها فى خدمة

النقل ، أو غير ذلك مما يتصل بالاستغلال الاقتصادى ، يمر الحد السياسى على المحاور التى تحفظ لكل منهما الحق فى البحيرات، من منطقة البحيرات العظمى . أما الى الغرب فإنه يمر مع خط عرض ٤٩° شمالاً، على شكل الخط المستقيم . ومع ذلك فإنه يفلح فى صنع الفاصل بين أرض الدولتين . ويعزى ذلك النجاح الى علمنا بانه يفصل بين أرض الدولتين التى تتعرض لقسط كبير من التخلخل السكانى . ومن ثم فإنه لا يكاد يمس مصالح طرف من الطرفين ، لحساب الطرف الآخر.

وإذا كانت كل هذه المقومات تكسب الولايات المتحدة الأمريكية مزايا ، تستند اليها فيما يتعلق بالاستقرار والأمن ، وتجنبها المشكلات مع جيرانها من الشمال ومن الجنوب ، فإن خصائص الأرض ذاتها تمنح الدولة والكيان البشرى فيها كل سبب من اسباب التفوق . ذلك أن اتساع المساحة على امتداد المحور العرضى من الشرق الى الغرب ، مدعاة الى تنوع المناخات وتنوع مماثل فى البيئات .

وهذا التنوع فى المناخات وخصائص البيئات فى حد ذاته ، سبيل للامكانيات الواسعة ، التى تكفل التنوع فى الانتاج الاقتصادى بصفة عامة . وما من شك فى أن الموارد المتاحة هائلة بقدر ما هى متنوعة . ونستطيع أن نلتقط المعانى التى تعبر عن التفوق بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الانتاج ، مثلما نتبين فى تعدد هذه القطاعات ، مظهراً من مظاهر الغنى والشموخ والبنيان الاقتصادى القوى .

ولو تلمس الباحث تفصيلاً يلقى الأضواء على الانتاج الزراعى ، أو الانتاج الحيوانى ، أو الانتاج المعدنى ، أو الانتاج الصناعى ، يجد الحقائق الرائعة التى تثبت النمو المتوازى والمتوازن لكل قطاع من تلك القطاعات. ثم هو من بعد ذلك كله ، انتاج جيد سواء كان التقويم بمقاييس حاجة الاستهلاك المحلى ، أو بمقاييس حاجة الاستهلاك العالمى.

ونستطيع أن نتبين أن سياسة قبول المهاجرين وتنسيقها ، قد لبت

حاجة النمو الاقتصادى ، ودعم التقدم وتحقيق الرفاهية والرخاء . ذلك أن الدولة استطاعت أن تجد فى الهجرة والمهاجرين ، سيلاً هائلاً من الخبرات الفنية ، التى اشتركت فى صنع التقدم العلمى والتفوق التكنولوجى . وأدى ذلك كله الى تراكم وزيادة ووفرة فى رأس المال ، الذى أحيط بكل دواعى الاستقرار. ولقد أسهم ذلك كله بدوره فى تنمية مستمرة فعالة لموارد الثروة الاقتصادية الهائلة المتنوعة ، فى الأرض الأمريكية أو فى خارجها.

أما الكيان البشرى الذى تكفل بدعم الوجود المادى والاقتصادى لهذه الدولة ، فهو – كما قلنا من قبل – كيان بشرى ملتئم . ذلك انه حصيلة الهجرات التى بدأت منذ وقت بعيد بعد الكشف الجغرافى عن الأرض الأمريكية ، واحاطة الانسان ومعرفته بوجودها فيما وراء المحيط الاطلنطى غرباً مباشرة.

وقد تأخر الالتئام بعض الوقت ، وذلك فى أثناء الفترة التى تعرضت فيها المساحات لما يشبه المنافسة بين الاستعمار الاستيطانى من جانب ، الانجليز والفرنسيين والهولنديين والألمان وغيرهم من الأوروبيين من جانب آخر . ومع ذلك فإنه فيما بعد الاستقلال ، وبعد أن ترابطت مصالح الناس ، الذين خرجوا من ديارهم مهاجرين ، وقد عقدوا العزم على اتخاذ تلك الأرض وطناً اصيلاً لهم ، بدأت عملية الالتئام ، التى جاءت تالية لذلك الولاء الذى وضع النواة أو النبتة ، التى كبرت وترعرعت من بعد ، فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وهذا معناه أننا قد لا نجد القدر الكافى من التجانس ، بين الناس الذى يتألف منها الكيان البشرى ، ولكن ذلك لا يحول دون الانسجام فيما بينهم. وربما افلحت اللغة الانجليزية التى فرضت نفسها ، فى أن تصنع نوعًا من أنواع التجميع والترابط ، لأنها حققت وحدة الفكر . وكانت هذه الوحدة من بعد مدعاة لتأكيد الانسجام من خلال ترابط المصالح الاقتصادية ، التى تلم شمل الناس وتؤلف فيما بينهم .

ولم يكن غريباً أن يحدث ذلك بين المهاجرين الذين تجمعهم الفكرة والمصلحة المشتركة ، وتؤلف بينهم صفة الانتماء فى جملتهم الى مجموعة السلالات القوقازية والى الحضارة الاوروبية . ويبدو أن هؤلاء المهاجرين قد طرحوا جانبًا تلك المنافسات وروح الصراع بين الأقوام ، التى انحدروا منها أو الدول التى خرجوا منها على الأرض الأوروبية.

كما لم يكن غريبًا الا ينسجم هذا الكيان البشرى من الأصول القوقازية ، مع قطاع آخر من الكيان البشرى يرجع فى أصوله الى مجموعة السلالات الزنجية والمتزنجة . وصحيح أن الزنوج قد نقلوا قسرا الى الأرض الأمريكية . وصحيح أنهم خدموا عمليات استخدام الأرض باخلاص ، ولكن الصحيح أيضًا أنهم عاشوا تجربة التفرقة العنصرية المرة.

وربما كان ذلك وحده المظهر الوحيد ، الذى يعبر عن الشذوذ وعدم التناسق ، بين قطاع يمثل الأغلبية من الكيان البشرى ، وقطاع آخر يمثل الأقلية . وما من شك فى أن عدم التناسق المشار اليه ، قد تمخض عن صورة بغيضة من صور الاستعلاء والتفرقة العنصرية فيما بينها . ومع ذلك فإنها لم تستطع أن تصنع التصدع ، الذى يؤذى الكيان البشرى ويعوق مسيرته نحو التقدم الاقتصادى .

مراحل السياسة الأمريكية:

ومهما يكن من أمر ، فإن التفوق الذى تأكد فى الولايات المتحدة ، لم يكن وليد الضوابط الطبيعية أو الضوابط البشرية وحدها . بل قل السياسة ذاتها ، هى التى كانت تصنع المناخ الملائم للمسيرة الهائلة ، الى التفوق ودعم البنيان الاقتصادى .

ومن المفيد على كل حال أن نتابع تلك السياسة ، لكى نتعرف على ملامحها ، وعلى ما اشتملت عليه من خطط أعطت الهدوء والاطمئنان للنمو الرتيب، من وجهة النظر الاقتصادية، وأتاحت التحول الى قوة عظمى فى السياسة، تلعب دوراً هائلاً فى توازن القوى على الصعيد العالمى .

ويمكن القول أن هذه السياسة قد رسمت وفق اعتبارات كثيرة تتناسق مع الواقع الطبيعي الذى أحاط بنشأة الولايات المتحدة ، وباتساع رقعتها كدولة . مثلما تتناسق مع الواقع البشرى الذى أحاط بانتظام الكيان البشرى فيها فى المسيرة الرامية الى التفوق .

ونتبين هذه السياسة فى مراحل ثلاث متوالية ، بقدر ما هى متكاملة . ولم يكن التغيير أو التحول من مرحلة الى مرحلة إلا من قبيل الاستجابة للواقع ، والحاجة الملحة التى تمليها العلاقة البناءة ، بين السياسة فى خدمة الاقتصاد ، والاقتصاد فى خدمة السياسة . ونعرض فيما يلى ملامح السياسة الأمريكية فى كل مرحلة من هذه المراحل (١).

١ – المرحلة الأولى : وتبدأ هذه المرحلة بداية طبيعية بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها ، وكانت تنبع من الاحساس بحاجة ملحة ، لرسم اطار محدد للسياسة الأمريكية فى الداخل والخارج .

وكانت هذه البداية جريئة فى سنة ١٨٢٣ ، عندما تقرر الأمر كله فيما عرف بمبدأ مونرو . واستهدف هذا المبدأ نمطًا من أنماط العزلة . ولكن هذه العزلة لم تكن من قبيل التقوقع أو الانطواء ، بل هى عزلة عن المتاعب ، وبعدا من الانغماس فى مشاكل سياسية كثيرة ، كانت تستنزف الجهد الأوروبى وتنهك قوى الدول الأوروبية .

وانطلاقًا من هذه المفاهيم التى ارتكز عليها مبدأ مونرو ، كانت التحركات الأمريكية فى التطبيق الشامل لسياستها ، تتسم بقدر كبير من الايجابية . وتضمنت هذه التحركات مواجهة أو مناهضة التدخل

---

(١) احسن الأمريكان استخدام العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وربما كان الاقتصاد قائدا لحركة السياسة فى بعض الأحيان ، وربما كانت السياسة قائدة خبيرة لحركة الاقتصاد فى بعض الأحيان الأخرى .

الأوروبى فى الأرض الامريكية الانجلوسكسونية واللاتينية بأى صورة من الصور . وكان ذلك مدعاة لتوقيف النشاط الاستعمارى ، والحد من أى تغول أو تسلط جديد على المستعمرات فيها . وكأنها نصبت من نفسها فى هذه المرحلة مدافعًا ومحاميًا عن الأرض الأمريكية كلها ، وأسبغت عليها قدراً كبيراً من الحماية ، فى مواجهة التغول الاستعمارى الامبريالى الأوروبى.

ثم هى تتحرك بكل ما أوتيت من قدرات ، فى الاتجاه الذى استهدف اخراج أو استبعاد وطرد النفوذ الأوروبى من أمريكا اللاتينية . وأقامت بعض القواعد العسكرية فى جزر البحر الكاريبى واشترت الاسكا من روسيا فى عام ١٨٦٧ ، لكى تكتمل بها حلقات القواعد الدفاعية عن الأرض الأمريكية .

وهذا معناه أنها اتجهت الوجهة التى تساند فيها القوة الدفاعية الخط السياسى المرسوم ، أو التى تمكنها من التحقيق الفعلى لسياسة تستهدف ابعاد النفوذ الأوروبى والتيارات الأوروبية الاستعمارية . وقد ألقت بكل ثقلها فى كفة المستعمرات الأمريكية التى تقبل بالوجود والسيادة الأوروبية . وكانت تحرضها على انتزاع الاستقلال . وكان ذلك كله من قبيل الامعان فى تطبيق شامل للخطط الأمريكية فى تلك المرحلة .

وما من شك أن تلك التحركات قد أدت الى نتيجتين هما :

(أولاً) وتتمثل النتيجة الأولى فى نجاح مطرد فى توقيف أو تجميد حجم النفوذ الأوروبى . كما تتمثل فى بداية حقيقية للتحرر ، والثورة التى أطاحت بالاستعمار فى أمريكا . ومن ثم توالى قيام الدول الأمريكية المستقلة فى أمريكا اللاتينية ، وتقلص نفوذ الدول المستعمرة الى أدنى حد ممكن .

ولم يكن الأمر فى هذه الصورة سهلاً ، ولم تتقبل أسبانيا بالذات ذلك الأسلوب . وكان ذلك مدعاة للمواجهة العسكرية بين الولايات

المتحدة الأمريكية ، وأسبانيا فى أواخر القرن التاسع عشر . وإذا كانت الولايات المتحدة قد كسبت الحرب فى عام ١٨٩٨ ، فإن ذلك الكسب قد أكد لها حق المضى فى أسلوب إبعاد وطرد النفوذ الاستعمارى ، من كل الأراضى الأمريكية .

وما من شك فى أنه قد أباح لها فرصة الحصول على بعض الجزر التى انتزعتها من أسبانيا ، وإقامة قواعد عسكرية عليها فى المحيط الهادى . كما استولت على مجموعة أخرى مثل جزر هاواى وجزيرة جوام لحسابها . وكان ذلك من قبيل الدعم والمساندة العسكرية لسياستها فى هذه المرحلة ، واستراتيجية التصدى لمسألة الدفاع عن الحق الأمريكى فى الاستقلال.

(ثانيًا) وتتمثل النتيجة الثانية فى نجاح حقيقى فى فتح الطريق أمام النفوذ الأمريكى وتزايده ، فى دول ومستعمرات أمريكا اللاتينية . وكان ذلك مدعاة لأن تتحرك رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية ، لكى تسهم فى دعم اقتصادى شامل فى أمريكا اللاتينية .

وهذا فى حد ذاته كان من قبيل المنافسة ، التى واجهت رؤوس الأموال الأوروبية . كما كان من ناحية أخرى يوجه الاقتصاد الأمريكى فى اتجاه الثراء والغنى والازدهار . وما من شك أن رأس المال الأمريكى قد استطاع أن يفرض نفسه ، وأن يحتكر الاستغلال الاقتصادى للموارد المتنوعة والمتاحة فى دول أمريكا اللاتينية ، مثلما استطاع أن يفرض كلمة أمريكا ويجعلها هى العليا فى السياسة الأمريكية .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تتورع عن تأكيد ذلك ، وتحريك السياسة بما يلائم خططها السياسية والاقتصادية ، بأى أسلوب من الأساليب . ونضرب لذلك مثلاً بما كان يوم أن تعثرت الاتفاقية بينها وبين كولومبيا بشأن حفر قناة بنما . ذلك أنها مولت ورسمت الخطة لثورة انفصالية انسلخت بها بنما عن كولومبيا ، الأمر الذى أتاح لها أن تنجح فى حفر القناة وفق الخطة والشروط ، التى

فرضتها على بنما وهى دولة صغيرة .

ويتضح لنا – على كل حال – أن سياسة هذه المرحلة التى شملت معظم القرن التاسع عشر، قد لبت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل . ذلك أنها فى الوقت الذى أقامت من حول نموها الاقتصادى والسياسى سياجا يحميها من طوفان المشاكل ، التى تغرق أوروبا ودولها المتصارعة ، أتاحت لرؤوس أموالها أن تنفرد بموارد أمريكا اللاتينية ، وتلتهم أرباحها .

وهكذا كان مبدأ مونرو الذى رسم خطة السياسة ، المنطلق الصحيح لدعم واعلاء صرح البنيان الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة الأمريكية . بل لعله أبعد عنها كل تأثير ناشئ أو مترتب ، على مسألة توازن القوى فى أوروبا والصراع المترتب عليه .

ومن ثم استطاعت أن تعالج مشاكلها الداخلية مثل مشكلة الزنوج، أو أن تعالج مشاكلها الخارجية مع أمريكا اللاتينية ، دون أن تخضع هذه الحلول لأثر البعد ، الذى يسهم به توازن القوى فى المسائل الدولية من علاقات ومشكلات . ومن ثم كانت هذه المرحلة لحساب تأكيد الذات للدولة الأمريكية ، مفيدة وضرورية الى أبعد الحدود ، لأنها انتقلت الى المرحلة التالية وهى متمتعة بالاستقرار ، والاطمئنان فى الداخل والخارج على حد سواء . بل كانت قد فرغت بكل تأكيد من ترسيخ قواعد بنائها الاقتصادى ، وباشرت توجها نحو الرخاء وانتفاعاً به .

٢ – المرحلة الثانية : وهى مرحلة جديدة بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر ، لكى تضع الاطار العام للسياسة التى تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين . ونستطيع أن نتبين أوجه اختلاف بين هذه المرحلة ، وبين خطة المرحلة السابقة . ومع ذلك فإن هذه المرحلة قد اتسمت أيضاً بكل ما من شأنه أن يبعدها عن أن تنغمس فى المشكلات الأوروبية ، التى كانت تغرق الدول الأوروبية فى طوفان خطر ورهيب على الصعيد الاقتصادى والسياسى العالمى .

وما من شك أن هذه السياسة قد تخطت بالولايات المتحدة السياج الذى عاشت من ورائه ، واحتمت به ، وباتت تطل على العالم ، وترقب فيه المشاكل من بعيد . وهذا معناه حذر وتخوف ، مصحوب بحرص على العلاقات الدولية ، لا تنزلق الى المواقع التى تتضارب فيها المصالح الأوروبية . ويمكن القول أن هذا التحول الأمريكى الرزين ، قد ارتكز على ثلاثة أصول محددة تصنع الاطار العام لسياسة هذه المرحلة التى استمرت الى سنة ١٩٤١ . ومن هذه الأصول انطلقت السياسة الأمريكية فى ثلاث اتجاهات هى :

الاتجاه الأول: وهو الذى حافظت فيه على كل الخطط التى اتبعتها من قبل تجاه الأرض الأمريكية . وهذا معناه أنها استمرت تواجه احتمالات التدخل الأوروبى ، وتناهض النفوذ الأوروبى على الأرض الأمريكية ، بشقيه الاقتصادى والعسكرى . وكان الاصرار من جانبها على التحرر السياسى ، الذى يطلق العنان للسيطرة المطلقة نابعاً من جملة الأهداف ، التى تشكلت بها السياسية الأمريكية .

ولقد أتاح لها ذلك كله أمكانية التسلط الاقتصادى ، والتسلط العسكرى ، والتسلط السياسى ، حيث أصبحت دول أمريكا اللاتينية من توابع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا تكاد تملك من أمرها شيئاً . كما كان ذلك مدعاة لتراجع وانحسار شامل للنفوذ الأوروبى ، والتيارات الأوروبية الاستعمارية المتنافسة ، والتى بلغ التنافس بينها يوماً حد التناطح والصراع والتصادم .

وإذا كانت سياسة الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه قد أثمرت فى المرحلة السابقة ، فإنها قد بلغت حد من حدود التفوق الشامل فى هذه المرحلة . وكان التفوق ضماناً لها أن تصول وتجول ، وتحتكر أسواق تلك الدول الأمريكية المتخلفة اقتصادياً ، دون أن تخشى المنافسة . وهذا معناه من ناحية أخرى الاستمرار فى الطرق المؤدية الى دعم النمو الاقتصادى ، والتفوق الانتاجى ، والى تأكيد الرخاء والوفرة والأزدهار لوجودها ، كقوة صاعدة فى العالم الجديد على أقل تقدير.

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه حافظت سياسة هذه المرحلة فيه أيضًا على أسلوب العزلة المقررة من قبل . وهذا معناه أنها أصرت على أن تبتعد عن المشكلات الأوروبية ، وميدان التصادم والتناطح بين الدول الأوروبية، التى انغمست فى مزيد من التعقيدات ، التى أثرت على العلاقات الدولية وحركة السياسة .

ومن ثم كانت – كما قلنا – ترقب التناطح والمنافسة ، ولا تقترب أو تقحم نفسها فى ذلك بصورة من الصور . ونذكر على سبيل المثال أنها كانت ترقب التصاعد فى المنافسات ، التى مزقت الدول الأوروبية الى معسكرات . وربما كانت تكن اشفاقًا على فريق من الفريقين المتنافسين . ولكنها لم تقدم صراحة على أن تقحم نفسها طرفًا فى الشقاق أو النزاع . حدث ذلك كله قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى التى تصادم فيها معسكر يضم بريطانيا وفرنسا وحلفاء لهما ، وآخر يضم الدول الرأسمالية الطموحة ، التى أرادت أن تحظى بنصيب أكبر من المستعمرات .

وربما كانت الولايات المتحدة تكن الاشفاق على معسكر الحلفاء وتتعاطف معه ، ولكنها لم تنزلق الى الموقع الذى يزج بها فى صميم المشكلة أو التصادم . وكانت هذه العزلة كفيلة بأن تحقق الاستقرار للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالشكل الذى سخر كل الجهود للاستغلال الاقتصادى ، وتنمية الانتاج ، وأتاح المضى فى طريق التفوق العلمى والتكنولوجى.

الاتجاه الثالث : ويعبر عن القطاع الذى استحدث فعلاً فى السياسة الأمريكية . وتمثل فى تغيير جوهرى فى شكل وطبيعة العلاقات ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الأخرى والعالم الخارجى . وما من شك فى أنه قد أوحى بكل معنى من معانى الخروج من العزلة الكلية ، التى كانت سمة راسخة فى المرحلة السابقة الرئيسية .

ويمكن القول أن ذلك قد تحدد بأسلوب أدخل الولايات المتحدة

الأمريكية في علاقات مع الدول في القارة الآسيوية بالذات . وهي بالطبع لم تقترب من افريقيا ، ولم تدخل معها في علاقات ، حتى لا تتعارض مع التيارات الاستعمارية الأوروبية المتسلطة على معظم الأرض الأفريقية ، ولا تنزلق في منافسة معها.

وهذا معناه انها تخيرت آسيا ميداناً ، لكي تقحم نفسها فيه ، وتتعاون مع غيرها من الدول الأوروبية (١). وربما كان ذلك من وحي ادراك فعلي لاتساع مجالات المنافسة والأسواق في آسيا ، ومن خلال التشوق الى اقتناص فرصة مثلى في الأسواق الصينية بالذات .

وربما كان ذلك الاختيار أيضًا ، من قبيل الاقدام على منافسة اليابان بالذات ، والحد من الفرص المتاحة لها في التفوق في الأسواق الآسيوية ، المكتظة بمئات الملايين من المستهلكين . وهذا معناه أنها لم تكن ترغب في مجرد مراقبة المنافسة ، بين الدول الأوروبية واليابان من بعيد ، بل انها أصرت على أن تنزل الى حلبة السباق بانتاجها المتزايد ، والذي أمست بحاجة ملحة الى تسويقه.

ويبدو أنه لم يكن ثمة تعارض متوقع ، أو تناقض محتمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، كجماعة تجمعها المصلحة المشتركة في هذه المنافسة الاقتصادية . بل أن دخولها كان من قبيل التعاون المثمر بينها وبين شركائها الأوروبيين ، في مواجهة النمو الاقتصادي لليابان ، وتخفيف حدة قدراتها المتزايدة على غزو واكتساح الأسواق الآسيوية.

ومهما يكن من أمر ، فإن التناسق بين هذه الاتجاهات الثلاثة أعطى وجها متميزاً لسياسة هذه المرحلة . فقد أتاحت لها أن تنشئ

---

(١) كانت مئات الملايين في الصين والهند وغيرها من دول جنوب وجنوب شرقي آسيا ومستوياتهم الحضارية وانعطافهم الى الاستهلاك من بين الحوافز ، التي شدت الولايات المتحدة الى وضع ، يمكن لها من حصة وفرصة في أسواق عريضة.

العلاقـات ، وأن تتـصل وأن تشــارك فى حـركة الـتـجـارة الدولية ، دون أن يـؤدى ذلك كـلـه الى الـتـخلـى عن سـيـادة وسـيطرة فـرضـتـهـا على الأرض الأمـريكية شـمـالها وجنوبها ، أو الى أن تتـخلـى عن العـزلة التى تحـصنهـا سـيـاسـيًـا ، من غـيـر أن تتـردى فى مـشكلات الـسـيـاسـات الأوروبية المتناقضة والمتطاحنة.

وكـان لـلـولايات المتـحـدة مـا أرادت ، الى أن كـانت حـادثة الاعـتـداء اليـابانى فى سـنة ١٩٤١ ، علـى مـيناء هاربر المشـهـورة فـجـاء الـتـحـول الكبـيـر. وقـد تأتى الـتـخلـى عن سـيـاسـة المرحـلـة الـثـانيـة ، الى أوضـاع وأساليب تنبع منها سياسة المرحلة الثالثة.

ونود فى هـذا الموضـع الذى نتـبين فـيه بوضــوح ، نقطة التـحـول عن سياسـة فرضت قيودهـا ووضـعت الولايات المتـحدة فى اطار العـزلة ، الى الأخذ بسياسـة الانفتاح الكامل ، وتجـاوز كل حد من حـدود العـزلة ، أن نشيـر الى أن الـولايات المتـحدة كانت تتـحين بالقطع الفـرصة المناسـبة ، لكى تتـخذ هـذا القرار الخـطير . ولعلها قد أدركت أن الـوقت قد حان لكى تنطلق انطلاقة ترضى وضعها كقوة ، صعدت اقتـصادياً الى حد حدثت فيه ضميرها السياسى ، لكى تبدأ رحلة الهيمنة على العالم .

وهـذا قرار لـم يكن يصـدر عن عاطفـة أو تعاطف ، ولكن هـو حصيلة تقييم للمـواقف ، ودراسـة موضـوعية هـادفـة لحركة السياسة والاقتصاد، فى اطار المتـغيـرات على الصـعيـد العالمى. ويبـنـى هـذا القرار الخطيـر فى اعتقادنا على ما يلى :

١ - الاحـسـاس بحـاجـة مـلـحـة بعـد هـزيمة فـرنسـا وسـقـوطهـا تحت أقدام الـغـزاة، وبعد تعرض بريطانيا للضـرب الموجع ، بأن الوقت قد حان لكى تتـهـيـأ لأن تكون الوريث الأول والـشـرعى ، لكل أسـبـاب الـعظمـة والتغول والتسلط ، عندما تتـخلـى كل منهما فى المستعمرات .

٢ - الإندفاع بلهفة واصـرار على مـواجهة اليابان ، وفرض الأسلوب الذى يكبح جماح القدرات المتوفـرة لها ، والتصدى للأسلوب الذى يمكن

لها من المنافسة الكاسحة فى مجال تسويق المنتجات الصناعية ، وغزو الأسواق واغراقها بالسلع الرخيصة ، والاضرار بمصلحة أمريكا واقتصادها المتنامى فى الأسواق العالمية .

٣ – الاهتمام بالموقف الصعب الذى بنى على اجتياح ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتى ، وهتك الحجاب عنه واضطرار الدول الغربية الحليفة الى الوقوف معه كتفاً بكتف ، عملاً بمبدأ يقول أن عدو عدوى صديقى . وكأنها كانت تهتم بأن تتخذ وضعاً لها أكثر اقتراباً ، لكى تمسك بالزمام وهى تحدد أبعاد التعاون فى مواجهة دول المحور بين الرأسمالية التى تسعى لقيادتها ، والشيوعية العدو التقليدى والمتربص لها .

وكان من أهم مظاهر هذا التحول ، الخروج تماماً من اطار العزلة ، التى فرضت عليها البعد عن المشكلات الأوروبية . ذلك أنها عندما لجأت الى مجابهة اليابان ، كان عليها ان تجابه أيضاً شركاء اليابان فى أوروبا ، من دول المحور وهما ألمانيا وإيطاليا . ومن ثم انغمست فى المشكلات بشكل لا يسمح لها بالتراجع ، أو الالتزام بسياسة غير سياسة المواجهة والوقوف فى صف الحلفاء الغربيين.

وهذا معناه أن سياسة المرحلة الثالثة قد ولدت فى أحضان المتغيرات، التى سيطرت فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وهى سياسة تحول لأنها أخرجت الولايات المتحدة من العزلة ، وأغرقتهافى خضم مشكلات أوروبا والعالم ، وحسمت لحسابها التفوق وقيادة القوة البحرية الرأسمالية.

٣ – **المرحلة الثالثة :** كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع سياستها فى تشكيل جديد تماماً ، بعد أن تهتك ستار العزلة من حولها . ويمكن القول أن هذا التشكيل الجديد ، قد رسمت صورته وتحددت معالمه من واقع كل العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والظروف ، التى أحاطت بموقف جديد انزلقت فيه الى صميم المشكلات الأوروبية . ويبدو أنه لم تكن ثمة وسيلة غير أن تنغمس ، وأن تشترك

بكل ثقلها فى الحرب العالمية الثانية . وإذا كان الاشتراك حاسماً وملحاً ، وأنه تسبب من ناحية أخرى فى جملة تغيرات ونتائج التزمت بها.

هذا وتتمثل هذه التغيرات والنتائج فيما يلى :

أولاً : كان اشتراك الاتحاد السوفيتى فى معارك الحرب العالمية الثانية ، فى صف واحد مع الحلفاء والمعسكر الغربى كله ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نقطة هامة من نقط التحول . وليس المقصود من التحول هو مجرد اشتراك المعسكر الرأسمالى مع المعسكر الشيوعى ، فى مواجهة خطر النازية الألمانية ، بل أن التحول الفعلى هو أن الاتحاد السوفيتى الذى طالما عاش منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فيما وراء الستار الحديدى ، قد كشف الستار عن نفسه ، وأطل بوجهه وسياسته ومذهبه الاقتصادى الشيوعى ، المتناقض مع المذهب الرأسمالى .

وهذا معناه أن الحرب العالمية الثانية اتاحت له أن يقحم نفسه وسياسته على أوروبا ، وأن يتحمل مسئولية الاشتراك بدرجة من درجات الايجابية فى المشكلات الأوروبية . ولم يكن فى مقدور المعسكر الرأسمالى من غير الولايات المتحدة الأمريكية ، أن يوقف ذلك التغيير الذى افتعل هذا التحدى . كما لم يكن فى مقدوره أيضاً أن يتصدى لتفشى الشيوعية ، فى بعض الدول الأوروبية ذاتها وتأثير هذا فى حركة السياسة.

ثانياً : تمخضت الحرب العالمية الثانية عن ضعف عام ، عانت منه بريطانيا وفرنسا على حد سواء . وكانت قسوة النتائج قد هزت البنيان الاقتصادى فيهما هزاً عنيفاً . كما ان انتهاء الحرب وهزيمة الدولة الألمانية ، كان معناه ضعف وتدهور فى القوة ، أو فى القدرة على أن تواجه فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وأحست الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى من معانى الخطر ، لأن نهاية الحرب كانت تضع أوروبا والنظام الرأسمالى فيها ، تحت رحمة الاتحاد السوفيتى ومذهبه السياسى والاقتصادى . ولم يكن فى مقدورها أن تنفض يديها من المسألة كلها ، وأن تركن الى أسلوبها

السياسى القديم ، وترتد عن الانفتاح وتعتصم بالعزلة. بل قل التزمت بتحمل المسئولية ، لأنها كانت تريد ان تحتفظ بكيان كل دولة من دول أوروبا الغربية الراسمالية صلباً ، فى مواجهة الاتحاد السوفيتى . ولعلها خشيت من أن يؤدى انسحابها وعودتها الى سياسة الانطواء ، أن تبعدها العزلة عن أوروبا ومشكلاتها ، الى الحد الذى يتيح للاتحاد السوفيتى أن يكتسح بمذهبه أوروبا كلها ، وأن يطل من ساحلها الغربى على المحيط الأطلنطى . ومن ثم تكون المواجهة بين الاتحاد السوفيتى وبينها مباشرة .

وهكذا كان عليها أن تحتفظ بانفتاحها ، وأن تساند حلفائها ، وأن تمد الدول الغربية بريطانيا وفرنسا وألمانيا ذاتها ، بكل عون ، لكى تجعل منها قوة على خط المواجهة فى أوروبا ، ولكى تكسب من خلالها نتائج تقلل من احتمال التغير ، فى مسألة توازن القوى على مستوى العالم.

وإذا كانت سياسة المرحلة الثالثة التى تبلورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد بنيت على تلك التغيرات ، فإن قوامها الأصيل يرتكز الى ثلاثة قواعد أو اتجاهات محددة . وهذه الاتجاهات ليس من بينها ذلك الاتجاه الذى رسخ من قبل بشأن الاطار الذى تسبغ به حماية مقنعة على الأرض الأمريكية كلها . وهذا معناه أنها كانت تعتبر مسألة ابعاد أية احتمالات للتدخل من جانب دول أوروبية فى شئون أو سياسة أمريكا اللاتينية مسألة منتهية ، ولا تكاد تقبل الجدل أو المناقشة أو احتمال التغيير.

ومع ذلك فإن الأمر لم يخل من محاولات ايجابية ، لأن تكسر بعض دول أمريكا اللاتينية هذا الاطار ، أو لأن يقحم الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى نفسه وعلاقاته على صميم بعض الدول الأمريكية اللاتينية . وكان ذلك مدعاة للكشف عن اصرار الولايات المتحدة على الموقف الصلب فى مواجهة تلك المحاولات ، وعلى الخط الأساسى ، الذى لم يتغير فى مرحلة من المراحل التى تشكلت فيها السياسة الأمريكية منذ سنة ١٨٢٣ .

أما الاتجاهات الأساسية التى أسفرت عنها كل المتغيرات وحددت ملامح وأساليب السياسة الأمريكية فى المرحلة الثالثة فهى :

الأتجاه الأول: وينطلق من الواقع المادى الذى سيطر على العقلية الأمريكية ، ومن خلفية تطفح بالثراء والغنى ، وتقدر أن لكل شئ ثمناً يدفع . ومن ثم كانت تترجم ذلك الاتجاه ، من خلال التوسع فى منح المعونات الاقتصادية لبعض الدول .

وكانت هذه المنح من قبيل الدعم لتلك الدول ، التى كانت ترغب فى كسب صداقتها وشدها الى عجلة المعسكر الراسمالى ، لكى تدور فى فلك يتناسق مع تطلعات السياسة الأمريكية . كما كانت هذه المنح من ناحية أخرى من قبيل الدعم لكل التحولات التى مكنت رأس المال الأمريكى والتجارة الأمريكية ، من أن تنافس رأس المال غير الأمريكى ، وأن تتفوق عليه فى أسواق العالم .

وهذا معناه أن أسلوب المنح والمعونات الأمريكية ، لم يكن يستهدف دعم الاستراتيجية الغربية فحسب ، ولكنه كان يستهدف أيضاً سلب الأسواق حتى من حلفائها فى المستعمرات ، وفى غير المستعمرات . ومن ثم كان هذا الاتجاه يعلن عن التغول الأمريكى ، بقدر ما كان يطفح بالتسلط والسيطرة .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عندما تقدم المعونة لدولة من الدول ، تحيطها بشروط معينة ، لكى توجه الى دعم شبكات النقل والموانى والمطارات وكل ما من شأنه أن يدعم الاستراتيجية ، ويكسبها مزيداً من الكفاءة والتفوق ، أو لكى توجه الى استهلاك واستيراد السلع الاستهلاكية. ولم تكن أبداً معونة امريكية لغير مصلحة أمريكية ، على المدى القريب ، أو على المدى البعيد ، كما لم تكن معونة أمريكية تستهدف التنمية الاقتصادية الحقيقية فى دولة من الدول النامية.

وهذا دليل صدق على انطلاق السياسة الأمريكية فى هذا الاتجاه ، الذى يتناسق مع الاحتكارات الأمريكية ، والتغول الرأسمالى البغيض .

وما من شك أن ذلك كله ، قد أدى الى اختفاء الوجه الكئيب للاستعمار الأوروبى التقليدى ، وظهور وجه كئيب آخر للاستعمار الحديث . ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقحم نفسها ، وأن تفسح الطريق أمام الاحتكارات الأمريكية فى كثير من الدول ، التى حصلت على استقلالها السياسى بعد الحرب العالمية الثانية . وقد سيطر رأس المال الأمريكى فى كثير من الحالات ، الى الحد الذى أفقد الاستقلال السياسى لكثير من الدول المستقلة حديثًا على الصعيد الأفريقى والآسيوى معناه ومغزاه ، وأفرغه من مضمونه ومحتواه .

الاتجاه الثاني: كان ينطلق من طبيعة التناقض الشديد ، بين النظام الرأسمالى والنظام الشيوعى ، ومن طبيعة التناقض بين القوة البرية التى تحتل موقعًا قيل عنه أنه خطير ، لأنه يكسب القدرة على التفوق وامكانية التحكم فى جزيرة العالم ، والقوة البحرية التى تعمل كل ما فى وسعها للتحكم فى القلب من جزيرة العالم ، وابقاء القوة البرية حبيسة فى موقعها الجغرافى الداخلى .

ومن ثم لجأ هذا الاتجاه الى سياسة الأحلاف ، التى تجمع الدول ضد القوة البرية ، وتتزعمها الولايات المتحدة الامريكية . وهذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية أحست بضرورة هذا الاتجاه ، من قبيل مواجهة وتوقيف انتشار المد الشيوعى وطغيانه ، أو من قبيل ردع محاولة السيطرة ، أو احتمال التحكم فى جزيرة العالم . ومن ثم تجسدت وتماسكت الأحلاف ، التى تجمع الدول فى تكتلات ، تتزعمها الولايات المتحدة . وعمدت الى أن تحيط هذه الأحلاف بالاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى ، فتصنع حلقة صلبة تطوقه ، وكأنها خط دفاعى متماسك للمواجهة .

ونشير فى هذا المجال الى حلف الأطلنطى ، والى حلف بغداد الذى تحول الى الحلف المركزى ، والى حلف جنوب شرقى آسيا . ولن نوغل فى حديث عن الأحلاف لأنه متشعب وشائك . ومع ذلك فإن هذه الأحلاف كانت تتعرض لمتاعب شديدة ، كما تسببت فى مشكلات

متعددة ، ومزيد من التمزق فى السياسة العالمية . وأدت الى حرص شديد من جانب القوتين الأعظم ، على المحافظة الكاملة على توازن القوى.

وكان مرور الوقت يعرض فكرة الأحلاف لهزات شديدة ، حتى تكاد تتهاوى ويدب فيها الضعف . وتمثل ذلك بالنسبة لحلف الأطلنطى نفسه عندما اهتز بتأثير اتجاه فرنسا الى سياسة تأكيد الذات . وتمثل ذلك مرة أخرى عندما انهار حلف بغداد ، بخروج بغداد ذاتها ، من ذلك الحلف . وهو يتعرض لهزات أعنف عندما تحول الى الحلف المركزى ، تحت تأثير الموجات العارمة من التحرر فى الوطن العربى . وتمثل ذلك مرة ثالثة بالنسبة لحلف جنوب شرقى أسيا ، حيث يهتز بعنف تحت وطأة الهزيمة على أرض فيتنام. وربما كان ذلك كله مدعاة لمتابعة الولايات المتحدة الأمريكية دروها السياسى القيادى فى أسلوب مترزمت، وهو الذى بنى غلى أساس أن من لا يقف معها من الدول ، فهو ضدها .

الاتجاه الثالث : وهو الذى ينطلق من روح الاستعلاء والاعتزاز بالقوة المتزايدة . وقد تقمصت فيها الولايات المتحدة الأمريكية شخصية رجل البوليس ، بين الدول فى أطراف العالم المتباعدة . وهى تقيس كل أمر من زاويتها الضيقة ، بدون انفتاح على صميم الواقع ، الذى يعيش فيه الآخرون ، أو بدون تفتح حصيف ، يحسب حساب العزة والكرامة الوطنية للدول الصغرى .

وما من شك فى أنها باتت تستبيح لنفسها حق التدخل ، وأن تقحم تفسيرها وتخطيطها على كل أمر يمس مشكلة من المشكلات . ومن ثم استباحت رغم كل الأعراف الدولية حقوق الدول ، ومضت فى انطلاقات هوجاء تؤكد فرض مشيئتها . وقل لقد عادت تضيق بأى تحرك سياسى فى الاتجاه ، الذى لا تراه أو لا توافق عليه. بل قل تعاملت مع الدول حسب سياسة العصا والجزرة .

وليس غريبًا أن تسعى فى أداء ذلك كله ، بكل أسلوب من أساليب فرض المشيئة ، أو اقحام الذات والتطفل السياسى . وكان طريقها العدوانى من خلال الغدر والمؤامرة ، مثلما كان طريقها من خلال التهجم المكشوف . وكان هذا الاتجاه مدعاة للكشف عن وجه قبيح أشد القبح ، يصنع المشكلات ويعقدها على أمل اقتناص الفرص لفرض المشيئة . وقد يصل بها الهوج السياسى ، الى حد تتصور فيها أنها الأسد الوحيد فى غابة المستضعفين. وتمارس عندئذ كل تصرف يعبر عن التغول والأنانية على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن سياسة هذه المرحلة الأخيرة التى انطلقت من هذه الاتجاهات الثلاثة ، هى أكثر السياسات الأمريكية فى المراحل الثلاثة تأكيداً لمعنى توازن القوى وأهميته . ذلك أنه من غير أن يكون التوازن يتعرض السلم العالمى لأكثر من نكبة .

وفى مرحلة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية استمرت الى نهاية الستينات ، حرصت أمريكا دائماً على سياسة الوقوف بالعالم على حافة الخطر ، لكى يلعب القلق بالناس ، ولكى تتاح لها فرصة التغول فيما لا يستباح . ثم هى تجر من ورائها التكتل الكبير ، الذى ينصاع لها من غير أن يقدر على اتباع سياسة خاصة ، تتناسق مع مصالحه الخاصة . وهى تضيق ذرعًا بكل من ليس معها ويدور فى فلك سياستها المتبجحة.

وكانت العصا الغليظة التى أرهبت الاتحاد السوفيتى بها ، هى نفسها العصا الغليظة التى أرهبت بها من نادى بعدم الانحياز . بمعنى أنها ميزت فى العالم ، بين فريق من الدول معها يشد أزرها وفريق ليس معها . ومن ليس معها فهو ضدها ولا تخجل من تأديبه . وربما خسرت من جراء هذه السياسة أكثر مما كسبت ، لأنها أتاحت للاتحاد السوفيتى فرصة ، لكى يكسب حيث تخسر .

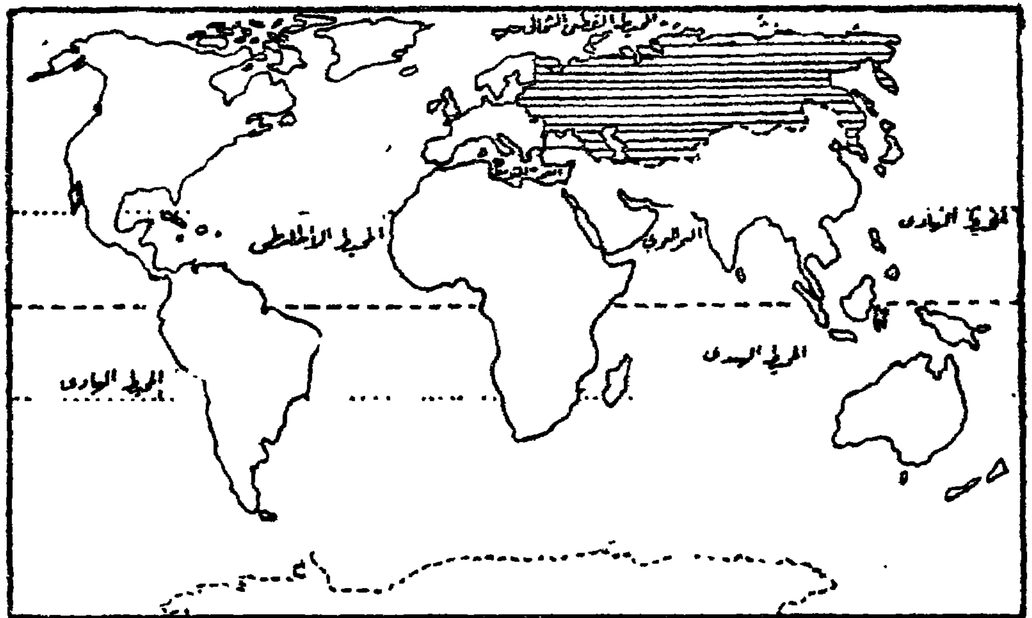
وفى مرحلة تالية ، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تغيراً طفيفاً . ولعلها قد أخفت العصا الغليظة خلف ظهرها ، بعد أن عدلت عن التشدد وتوقيف العالم على حافة الهاوية . وصحيح أنها لم تتسامح فى مسألة الأحلاف والتسلح والتربص ، ولكنها خفضت من اهتمامها بالحرب الباردة . وكانت عندئذ حريصة على تخليص سياستها من منطق التوتر. وربما وصل الأمر الى حد أبنى من الاتفاق على الشكل ، الذى يبقى على التوازن ، بين قوتها وقوة الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فإنها تدرك كما يدرك الاتحاد السوفيتى أن لا بديل عن هذا التوازن غير الحرب . ويحكم هذا الادراك ابعاد كل تحرك لهما على مسرح السياسة الدولية ، وكل مدى يصل اليه التدخل فى حركة السياسة والمشكلات الدولية .

هذا ولما كان انهيار الشيوعية وتفكك أوصال الاتحاد السوفيتى ، قد تأتى ، بدأت الولايات المتحدة تخطط لحساب الهيمنة . وقل أنها تتخذ من العولمة سبيلاً لتحقيق هذا الهدف .

الاتحاد السوفيتي :

قد لا نهتم بكثير من التفاصيل الدقيقة التى أحاطت بالنشأة المبكرة للدولة ، التى انتهت فيها كل التحولات والتغيرات الى ظهور الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فالمفهوم أن تلك الأرض قد شهدت تجمع خليط متنوع من جماعات الرعاة وجماعات الصيد والزراعة . ويمثل هذا الخليط النبتة الأولى للكيان البشرى .

وليس غريبًا ان يتألف الكيان البشرى من خليط ، لأن الموقع الجغرافى وخصائص الأرض ، والترابط بين المساحات الآسيوية والمساحات الأوروبية ، قد أتاحت ذلك التجمع . وما من شك أن امتداد السهول فيما بين قلب آسيا الشمالى وراء السلاسل والهضاب ، وترابطها مع السهل الأوروبى العظيم ، وقد حدد محوراً من أخطر محاور الانتشار للهجرات البشرية منذ وقت بعيد . وكم من موجة من الموجات



الاتحاد السوفيتي

عبرت ذلك الطريق من الشرق الى الغرب ، ولعبت دوراً هائلاً فى تاريخ الانسان الأوروبى ، وتراث البشرية فيها .

ولم يخل قرن من القرون من تحركات وهجرات ، حتى كان التأثر الشديد بالمغول من رعاة الخيل وغيرهم ، من حوالى منتصف القرن الثالث عشر الى حوالى منتصف القرن الخامس عشر . وقد يكشف ذلك عن نزعة أصيلة هى من صميم الخصائص ، التى تميز تجمعات الرعاة الذين يمارسون حياة البداوة وعدم الاستقرار . وتتمثل هذه النزعة فى تأصل روح المشاركة والاشتراكية فى الكيان البشرى ، الذى ألف نمطاً منها يتجلى فى اشاعة التملك للمرعى ومورد الماء ، وفى اشاعة تملك القطعان ومنتجاتها ، التى تفى بحاجات الناس الأساسية .

ومع ذلك فإن استقرار الكيان البشرى قد ساعد على تحولات كثيرة . كما أسهمت الكنيسة الأرثوذكسية فى دعم نظام الطبقات ، حتى اختفت ملامح وروح المشاركة والاشتراكية تماماً . كان ذلك كله من قبيل التمهيد المبكر لنتائج كثيرة ، تمس الكيان البشرى وتركيبه الهيكلى ، مثلما تمس الأرض التى ارتكز اليها وتعلق بها ، واتخذ منها وطناً عزيزاً .

وكانت أهم تلك النتائج هو ظهور مبكر لقوة تجمعت حول موسكو ، وأحاطت الكيان المادى للدولة بكل ولائها . وهذا معناه أن النبتة المبكرة التى تبدو فى شكل النواة التى نمت وترعرعت ، قد وضعت فى مساحات الأرض التى تتضمن موسكو وما حولها .

نموه كقوة رئيسية تحتل قمة التكتل الشيوعى :

نتبين من دراسة التاريخ أن القرن الثامن عشر قد شهد النمو والتوسع الحقيقى وضم المساحات الى الدولة . وقد بنى ذلك التوسع على جملة من المفاهيم الجغرافية التى تتناسق مع الأهداف الحقيقية من هذا الامتداد والنمو ، ولعب بطرس الأكبر دوراً هائلاً فى هذا المجال ومنذ سنة ١٧٢١ .

وما من شك فى أنه قد أحدث التوسع فى اتجاهات متعددة ، وأن جملة أهداف ، كانت تزكى تلك الجهود التى بذلت . وما من شك أيضاً فى أن النجاح الجزئى أو الكلى ، فى تلك التحركات ، قد زادت من مساحة الدولة زيادة هائلة . وقد نهتم بهذه التحركات وتتابع الأهداف ، التى وسعت مساحة الدولة فيما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين قبل أن نحيط علماً بمقومات الدولة الطبيعية والبشرية .

ذلك أن هذا التوسع هو الذى رسخ الخصائص ، وحقق كل المقومات ، وأتاح لها أن تمر بكل المراحل والتحولات ، التى جعلت منها دولة كبيرة وقوة هائلة ، تحتل مساحة القلب القارى فى جزيرة العالم ، ولها وزنها وقيمتها الفعلية فى مسألة توازن القوى .

وهذا معناه أيضًا أن نتعرف على الجهود التى استنزفت ، واستقطبت نشاطاً هائلاً ومستمراً لبناء الدولة ، وصنع كيانها المتكامل طبيعيًا وبشرياً. ولقد كان التوسع المنشود فى اتجاه الغرب والجنوب والشرق . وكانت تسانده الأهداف الرئيسية ، وتواجهه مشقة المجابهة التى ربما تحولت الى تصادم وحرب ساخنة فى بعض الأحيان .

ولم يكن ثمة من وسيلة لتجنب ذلك الانتشار ، أو التوسع على هذه المحاور المتعددة ، مثلما لم يكن ثمة احتمال لأن يتم التوسع بنفس الأساليب ، التى تم بها فى الولايات المتحدة . ذلك أن الفرق كبير بين التوسع فى أرض جديدة يغزوها المهاجرون ، ويعصفون بسكانها من المستضعفين ، والتوسع فى أرض تتضمن كيانات بشرية ربما تدخل فى حوزة كيانات سياسية ، أو تدخل فى دائرة نفوذ سياسى معين .

وهذا معناه أن روسيا كانت فى حاجة لأن تتمكن من السيطرة على الأرض والناس معاً ، وأن تدخلهم فى دائرة الولاء لها ، لكى تنجح فى مهمتها ، على حين أن الولايات المتحدة كانت فى حاجة لأن تتحكم فى الأرض فقط ، فتنجح ، دون أن تهتم بالناس من أصحابها الأصليين.

ويمكن القول على كل حال ، أن جملة الأهداف التى فرضت عليها التوسع وساندته ، كانت تنبع من صميم كل العوامل والمتغيرات التى أحاطت بوجودها وتطلعاتها ودورها فى المجتمع الدولى . بمعنى أن التوسع قد فرض عليها فرضاً ، قبل أن يكون هدفاً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً .

ونلخص هذه الاهداف التى أزرت التوسع ، ثم ترتبت وترسخت عليه فيما يلى :

الهدف الأول : وهو الذى بنى على ما يتصل بالموقع الجغرافى ، والذى فرض عليها قيوداً من حيث مرونة الحركة ، والاشتراك فى التجارة الدولية ، ومن حيث أداء الدور الذى بنى على الاتصال السهل مع بقية أجزاء العالم . ذلك أن الموقع الداخلى بالنسبة للمياه الدفيئة ، كان يشعرها بأنها حبيسة ، وأنه على مدى فترة من الوقت ، تكاد تتجمد فيها كل العلاقات ، بينها وبين العالم الخارجى .

وربما كان سهلاً أن يصل امتداد الدولة شمالاً الى ساحل المحيط، ولكنه يشرف على المحيط المتجمد الشمالى ، الذى لا يمنح الملاحة البحرية حرية التحرك إلا شهراً أو أقل من شهر . ثم هو يتجمد وتتوقف فيه امكانية الحركة فى معظم السنة . ومن ثم كان طبيعياً أن يكون الهدف الأول هو الوصول الى المياه الدفيئة ، التى تحقق امكانية الحركة المرنة والحرة طوال العام . والوصول الى المياه الدفيئة معناه الخروج من انغلاق الموقع الداخلى الحبيس.

الهدف الثانى : وهو الهدف الذى يبنى عادة على كل العوامل التى تفرض أو تؤثر على كل التحركات البشرية ، التى استهدفت لم شمل كيان بشرى فى الوحدة السياسية ، وتجميع مساحات الأرض التى تتضمنها ، ووضع الاطار المنيع الذى يحتويها ويصنع الفاصل بينها وبين الدول الأخرى المجاورة لها.

وهذا معناه أنها كانت تستهدف ما تستهدفه كل وحدة سياسية ،

وهو الوصول بالاتساع الى الامتداد المناسب ، الذى يكفل لها الحد المناسب وتغطية المجال الحيوى ، الذى يكسبها منعة من وجهة النظر الاستراتيجية مرة ، والذى يؤمن لها كفاية انتاجية من وجهة النظر الاقتصادية مرة ثانية ، والذى يؤكد الفصل بينها وبين الدول المجاورة مرة ثالثة.

الهدف الثالث : وهو الذى يبنى عليه كل ما يتصل بتجميع مساحات الأرض ، التى تصنع الكيان المادى للدولة . ومن ثم هو يستهدف توسيع رقعتها بالشكل ، الذى يكفل درجة من درجات التنوع فى جملة الموارد الطبيعية ، التى يرتكز اليها البنيان الاقتصادى . هذا ويكون فى نفس الوقت منطلقاً لتحقيق امكانيات النمو الاقتصادى ، ودعم الانتاج دعماً يسد الحاجة المتزايدة ، ويحقق الفائض الذى تشترك به فى التجارة الدولية .

وهذا معناه أن روسيا كانت تستهدف توسيع قاعدة ارتكازها وفاء لما يمليه النمو الاقتصادى ، الذى يشد أزر الدولة ويثبت قدراتها الاقتصادية . وكان ذلك مدعاة لتوجيه التوسع الوجهة ، التى تلم شمل مساحات وبيئات متنوعة ، على اعتبار أنه السبيل الأمثل للتكامل الاقتصادى فيما بينها ، ولتأكيد التفوق فى الانتاج المتنوع ، من حيث الكم والكيف معاً .

الهدف الربع : وهو وليد الاحساس الذى أحست به الدولة من واقع كل الظروف والعوامل ، التى أحاطت بها كقوة من جملة القوى المتعددة، على صعيد الأرض الأوروبية والأرض الآسيوية . ومن ثم كانت روسيا تدرك أن وجودها كقوة برية ، يجب أن تسانده أموراً كثيرة فى مواجهة تلك القوى . بل لعلها أحست أن انغلاق وضعها يضعف من شأنها ، واستشعرت أن القوى الأخرى تطوقها ، وتضيق الخناق عليها .

وهذا معناه أن روسيا قد استشعرت قيمة مسألة التوازن . وكانت تلح وتفرض عليها السعى المستمر فى المواجهة التى تحفظ هذا التوازن

وتؤكده ، لصالح التعايش والتناسق ، بينها كقوة برية وبين سائر القوى الأخرى . وما من شك فى أن تبلور أمر التوازن بينها وبين القوى الرئيسية ، قد فرض عليها أن تمثل واحدة منهما . ومن ثم يجب أن تضع مكانتها فى وضع مناسب ، على اعتبار أن تتوازن قوتها مع القوة البحرية التى تحتل أطراف الأرض الأوروبية ، وتستند الى دعم كبير ينساب على سطح المسطحات المائية من الأرض التى ترابطت معها بأسلوب الاستعمار أو بسبب آخر من الأسباب . وهذا معناه أن توسيع الرقعة كان من قبيل الدعم للاستراتيجية الروسية ، وتأكيد العمق الاستراتيجى الذى يكسبها الاطمئنان كقوة رئيسية كبرى .

ومهما يكن من أمر ، هذه الأهداف الأربعة ، فإنها كانت مجتمعة تؤكد حاجة روسيا لأن تتوسع . ومع ذلك فإن التوسع فى حد ذاته لم يكن أمراً سهلاً ، يمكن أن يتم من غير أن تكتنفه المتاعب ، أو أن يتأتى من غير أن ترقبه ، وتحسب حسابه القوى الأخرى من حولها.

وكان التوسع فى اتجاه الغرب ، كفيلاً بأن يصل بها الى ساحل بحر بلطيق. ولكنه فى نفس الوقت يضعها فى مواجهة الدول والكيانات البشرية ، التى تحتل وسط أوروبا وشبه جزيرة اسكانديناوه . وكانت فنلنده والسويد تحول بينها وبين أن تصل الى الساحل المطل على المحيط الأطلنطى الشمالى ، والصالح للملاحة البحرية طول العام .

كما كانت التحركات فى اتجاه الغرب ، تضع فى مواجهتها أيضاً الكيان الألمانى . وقد اقتضى الأمر التريث والتوقف فى هذا الاتجاه ، مثلما اقتضى انشاء دولة بولنده كدولة حاجزة ، بين الكيان الألمانى وبين روسيا.

وكان التوسع فى اتجاه جزيرة البلقان مهماً وضرورياً أيضاً ، على اعتبار أنها موطن قطاع من الصقالبة ، والذين يترابطون ثقافياً وسلالياً مع صقالبة روسيا . وربما كان سهلاً أن يصل التوسع الى نهر الدنيبر فى أواخر القرن الثامن عشر ، ومع ذلك فإنه تعرض فيما

وراء ذلك النهر للمتاعب.

وما من شك فى أن هذا الاتجاه كان يكفل لروسيا السيطرة على المضايق ، فينفتح لها الطريق الحر للملاحة بين البحر الأسود والبحر المتوسط . وربما كانت تركيا اضعف آنذاك من أن توقف هذا الاتجاه ، ومع ذلك فإن امبراطورية النمسا والمجر ، وكل القوى الأخرى المساندة لها ، كانت تواجه هذا التوسع وتتصدى له وتوقفه ، وتحرم روسيا من ان تحقق اغراضها الأساسية.

وكان التوسع فى اتجاه الجنوب نحو القوقاز ، مدعاة لدعم الاتصال المباشر والاشراف على سطح الماء للبحر الأسود الصالح للملاحة طوال العام ، مثلما كان مدعاة لتنمية مساحة القاعدة الاقتصادية ، التى يرتكز اليها البنيان الاقتصادى للدولة . وهذا معناه زيادة كبيرة فى قطاعات الانتاج من الموارد المتاحة فى القوقاز . وخاصة أنها تتضمن ثروة معدنية وبترولية هامة . ومع ذلك فإن تركيا التى كانت تمثل الرجل المريض فى السياسة الدولية والأوروبية ، أوقفت التوسع والامتداد الروسى عند حد معين . كما أن ايران ومصالح بريطانيا وغيرها من دول الغرب فيها ، أوقفت روسيا من ناحية اخرى ، عند حد امتداد لم يكن مقدراً لها أن تتجاوزه جنوبياً .

أما التوسع والامتداد على المحور العام فى اتجاه الشرق ، فكان من شأنه أن يدخل روسيا فى الأرض الآسيوية . وربما كانت مساحات الأرض التى تقع شمال سلاسل الجبال والهضاب الوسطى ، تمثل الحيز الذى لم يتضمن قوة أو دولة يمكن أن تؤثر على هذا التوسع أو أن توقفه . هذا بالاضافة الى انه كان من قبيل الامتداد والانتشار على أرض ، تدخل فى اطار المجال الحيوى للدولة الروسية . ثم هو مؤدياً الى الترابط بين المساحات والبيئات المتنوعة ، التى تكسب الكيان المادى للدولة توسيعاً فى القاعدة ، التى يرتكز اليها البنيان الاقتصادى . كما ينتهى بها على امتداد المحور الشرقى الى النافذة التى طالما سعت الى أن تشرف بها على المياه الدفيئة فى المحيط الهادى.

وهكذا وضع التوسع نحو الشرق قاعدة أصيلة ، لأن تشترك روسيا في حركة الملاحة الدولية في المحيط الهادى الشمال ، على أقل تقدير . وكان ذلك كله مدعاة لأن يصل امتداد الأرض التى تألف منها الكيان المادى لروسيا الى الجبال والمرتفعات التى تتاخم من ورائها الهند وافغانستان والصين الخارجية ممثلة فى هضبة التبت . كما كان مدعاة لأن تضم اليها كل سيبيريا على أقصى امتداد لها نحو الشرق ، والذى يشرف بجبهة على المسطح المائى للمحيط الهادى .

وكان من شأن منتصف القرن التاسع عشر ، أن يشهد تلك التوسعات فى أنحاء المجال الحيوى الآسيوى . وقد جاءت التوسعات مدعومة بمد الخطوط الحديدية ، فى اتجاه الشرق عبر سيبيريا الى فلاديفوستك على الجبهة الشرقية ، وفى اتجاه الجنوب الشرقى الى التركستان.

وإذا كانت روسيا قد توقفت عند سلاسل الجبال ، فإنها لم تشأ أن تتجاوزها ، لكيلا تواجه النفوذ البريطانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . أما فى اتجاه الشرق فقد تعرض توسعها المنطلق لمواجهة مع اليابان التى كانت تمثل قوة صاعدة فى بداية القرن العشرين المبكرة . وربما كان ذلك مدعاة لهزيمة أو لتأثير سلبى على الطموح الروسى أنذاك ، ولكنه لم يستطع أن يثنى الروس عن عزم الوصول للمياه الدفيئة ، أو عن ارادة ضم كل مساحة سيبيريا الى الكيان المادى لدولتهم .

وهكذا أشرفت روسيا على القرن العشرين ، وقد وسعت دائرة نفوذها ووجودها ونشاطها فى مساحة هائلة فيما بين أوروبا وآسيا الشمالية . ولعلها استطاعت أن تحقق الجانب الأكبر من جملة الأهداف التى ظاهرت ، أو ساندت ارادة التوسع فى أنحاء متفرقة ، تعتبرها مجالا حيوياً لوجودها ، والحت على التخطيط له ووضعه موضع التنفيذ.

المقومات الطبيعية والبشرية للاتحاد السوفيتى :

وتستوجب الدراسة بعد تلك الاحاطة بكل الظروف والأهداف ، التى أدت الى نشأة الدولة وتوسيع رقعتها ، ولم شمل الولاء الذى أكسبها الوجود والاستمرار ، تصوير كل المقومات الطبيعية والبشرية لها . ويكفل ذلك التصوير المنطلق السليم للتعرف والاحاطة ، بكل ما من شأنه أن يكشف النقاب عن خصائص السياسة التى انطلقت بالدولة الى وضعها الحالى فى قمة للقوة البرية ، وللتفوق الذى يضم تكتل كبير يلم شمل معظم المعسكر الشيوعى. ثم كيف كان ذلك مرة أخرى من وراء الانهيار التى أنهى الحلم الشيوعى ، وأدى الى تفكك أوصال الاتحاد السوفتى مفككاً أمام الاستقلال لمجموعة من الدول التى ضمها الاتحاد السوفيتى .

ونشير الى أن توسيع رقعة الدولة على امتداد عدد من القرون قد أدى الى مساحة هائلة ، من حيث الامتداد على المستوى الطولى من الجنوب الى الشمال ، وعلى المستوى العرضى من الشرق الى الغرب . ويكفل هذا الامتداد الشكل المنتظم الى حد كبير ، والذى يتيح لها أن تستند الى ساحل طويل يشرف على المحيط المتجمد الشمالى فيكسبها منعة واطمئناناً.

ومع ذلك فإن ذلك الموقع الجغرافى يكون مدعاة مرة أخرى ، لأن يتأثر التوجيه الجغرافى للدولة بما يتاح لها من حركة مرنة ، تربط بينها وبين مسطحات الماء الدفيئة بعض الوقت أو كل الوقت . ثم هو يكون مدعاة من ناحية ثالثة لتشكيل السياسة الروسية بما يلائم الحاجة الملحة لتوسيع أرجائها ، والعمل على تأكيد حق المرور لها الى البحار والمحيطات ، والاشتراك الحر بالقدر المناسب ، فى حركة التجارة والملاحة الدوليتين .

وهذا على كل حال سبيل لأن نقف بموجبه على سبب من الأسباب الجوهرية ، التى تتسبب فى الاحساس بالقلق ، وتدعو الى تحفز مستمر ينتاب السياسة الروسية ، عند كل احساس بخطر يمس

حق المرور ، والاتصال المباشر بالبحار الدفيئة . بل لقد حرصت دائماً على أن تشكل سياستها ، بما يكسبها المزيد من فرص توسيع جبهة الاتصال المنفتحة على العالم . كما حرصت على تعديل حدودها مع جيرانها في كل مناسبة ، تستطيع من خلالها أن تثبت لنفسها حق المرور والحركة المرنة المباشرة الى المياه الدفيئة .

وهكذا لم يكن الحد السياسي الذى يحتوى تلك المساحة الهائلة حداً ثابتًا ، يلم أرجاء كل المجال الحيوى . بل لقد تعرض هذا الحد للتغيير فى أكثر من موضع ، على كل الجبهات ، وفى أكثر من مناسبة . وكانت هذه التعديلات متوقعة على امتداد الزمن ، الذى شمل التوسيع ، مثلما حدث فى الفترة فيما بين ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ .

وما من شك فى أن الحرب العالمية الثانية . قد أتاحت لها أهم تلك التعديلات ، مع كل من فنلنده ومع دول بحر البلطيق الصغيرة ليتوانيا واستونيا ولاتافيا . ثم كان التعديل مع بولندة ومع دول من وسط أوروبا ، وهى تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ومع تركيا . وكان تعديل آخر جوهرى فى وسط آسيا فى منغوليا .

ويمكن القول أن التعديلات كانت لصالح روسيا بصفة عامة . وقد حققت اضافة مساحات اليها ، أو حققت توسيع حصتها من جبهات تقترب بها من المياه الدفيئة ، أو تؤكد حقها فى المرور المنتظم منها واليها. ولم يخل التعديل على أى جبهة من الجبهات من ضمان وتأمين ومنعة لها ، كما حدث فى حالة التعديل الحدود مع فنلندة . ولقد اكسب هذا التعديل الهام فى الحدود مع فنلندة لينينجراد أمنا ومنعة ، بقدر ما أباح لها الاستفادة من ميناء مورمانسك ، وييسر الاتصال بينها وبين دول شبه جزيرة اسكانديناوه.

أما التعديل الذى كان على حساب دول البلطيق الصغيرة ، فقد انتهى بضمها الى كيان الدولة ، الأمر الذى أتاح لها جبهة عريضة على البحر البلطى. ولقد زادت هذه الجبهة البحرية امتداداً بعد ضم بروسيا الشرقية اليها ، بعد الحرب العالمية الثانية . وهذا فى حد ذاته قد أكد

سيطرتها على ميناء ريجا ، الذى يظل مفتوحاً للملاحة البحرية طوال العام .

وكانت كل التعديلات الأخرى مع دول وسط أوروبا ، من قبيل توسيع رقعة الدولة ، وزيادة مساحة المجال الحيوى لبعض مواقع الانتاج فيها . ولكن هل هذه الحدود هى المثلى من حيث تحقيق الفصل بينها وبين جيرانها ؟ وهل هى الحدود التى كفلت لها حرية الحركة والانطلاق الحر من الموقع الداخل الحبيس ؟ والظاهر أنها ليس كذلك . بل أن ثمة مشاكل مازالت تفرض نفسها . ونضرب لذلك مثلاً بمشكلات الحدود فيما بينها وبين الصين الشعبية . بل لعلها لم تصل فى بعض الاحيان الى الحد المقنع لامتدادها ، الذى يخرج بها من مأزق الحركة المقيدة ، ويؤكد لها حق المشاركة المطلقة فى الملاحة والتجارة الدوليتين.

وإذا كانت الحدود التى تحدد امتداد الأرض للاتحاد السوفيتى ، ليست مثالية ، فإنها كانت ومازالت هشة فى بعض المواقع . بل ليست لها المنعة المطلوبة ، ولا القدرة على تأكيد الفصل بينها وبين بعض جيرانها . هذا ويعوض ذلك العجز العمق الاستراتيجى الهائل فى الأرض السوفيتية ، الذى برهن فى أكثر من مرة على قيمة فعلية فى مواجهة الهجوم وامتصاص خطره ، وعلى رد العدوان عليها من ناحية الغرب على وجه الخصوص .

وقد أدى اتساع المساحة على كل حال الى تنوع فى المناخات ، وتنوع فى البيئات ، التى تتضمنها الدولة الكبرى . وكان التنوع مدعاة لتباين فى الامكانيات الواسعة فى الموارد الطبيعية . ومن ثم نجد ذلك الاتساع والتنوع من بين أهم المزايا الاقتصادية والاستراتيجية ، لأنه يكفل الغنى والثراء فى كل قطاع من قطاعات الانتاج .

وما من شك فى أن التنوع هو الذى كفل البنيان الاقتصادى ، الذى تتساند فيه موارد الثروة الزراعية وموارد الثروة الحيوانية ، مع موارد

الثروة المعدنية والصناعية . ونستطيع أن نشير الى أن روسيا ربما عجزت على امتداد زمن طويل أن تستغل تلك المزايا . بل لقد فرضت على نفسها سياسة غير سوية ، أغرقتها فى بحر من التخلف فى أثناء القرن التاسع عشر الميلادى .

ومع ذلك فإن الظروف التى أحاطت بالتنمية والاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، قد غيرت ذلك الشكل البغيض من أشكال التخلف . واستطاعت روسيا أن تصنع المعجزة فى أثناء حوالى ٣٠ عاماً تحولت فيها الى وضع جديد أرسى القواعد الصلبة لبنيان اقتصادى متكامل ، والى تطوير فى أساليب الاستغلال المتكامل لكل مورد من موارد الثروة المتاحة . وأتاح ذلك كله منطلقًا الى التفوق الذى وضعها على قمة التكتل الشيوعى . بل أصبحت وهى تمثل القوة البرية ، التى تحتل كفة من كفتى ميزان القوى جديرة بتلك المسئولية .

هذا وكان الكيان البشرى الذى تجمع شمله خليطًا هائلاً من تجمعات متباينة ومتعددة . ولم يكن ميسوراً أن ينصهر لكى يترابط ويتناسق التركيب الهيكلى للكيان البشرى . بل لقد عاش الناس دائماً وهم بعيدين كل البعد عن أى احتمال من احتمالات التجانس أو التناسق . وأكد الزمن الفروقات بين هذه التجمعات غير المتجانسة فى المساحات الأوروبية .

ثم كان مرة أخرى عدم التجانس مبنيًا على تفوق الجماعات فى القطاع الأوروبى ، على التجمعات فى القطاع الآسيوى من الدولة . وكانت فواصل حضارية وتاريخية ، تفرض نمطًا من أنماط التمزق على مستوى الامتداد الكبير للأرض الواسعة . ثم كان النظام الاجتماعى نفسه الذى ساندته الكنيسة ، وانتهى الى انفصال آخر ، وتمزق على المستوى الرأسى فى عدد من الطبقات .

وهكذا كانت ثمة هوات سحيقة تفصل بين طبقة وطبقة أخرى ، مثلما كانت الفروقات على المستوى الأفقى ، تؤكد الفواصل بين

شعوب وشعوب أخرى ، فى الدولة الروسية . وهذا معناه زيادة وامعاناً فى التمزق ، حتى بات الكيان البشرى مهلهلاً لا يكاد يتماسك أو يتجانس . وما من شك فى أن الظلم الاجتماعى قد جسم عدم التناسق ، أو عدم التجانس فى التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، واستنزف جهداً كبيراً فى أثناء القرن التاسع عشر ، على وجه الخصوص .

ولم يكن سهلاً أن يساير هذا التركيب غير المتجانس ، وهذا الكيان البشرى الممزق ركب التقدم . وكانت المتناقضات بين التجمعات والشعوب ، والصراع بين الطبقات تمتص الطاقات وتهدرها ، بل وكانت تصنع المتاعب التى عانت منها الدولة الروسية القيصرية.

ويمكن القول أن ذلك كله كان مدعاة من ناحية أخرى لتخلف فى مضمار الاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة . ومن ثم تخلفت الصناعة واجتازت الدولة الروسية القرن التاسع عشر الى القرن العشرين ، دون أن تأخذ بأسباب التحول والانقلاب الصناعى ، الذى تمثل فى دول أوروبا من حوالى منتصف القرن التاسع عشر . وأكد التخلف الاقتصادى مرة أخرى ، عدم التناسق وعدم النمو المتوازى أو المتوازن لقطاعات الانتاج المختلفة .

وقد أدى التخلف الاقتصادى الى عدم التناسق فى طبيعة وخصائص البنيان البشرى والاجتماعى ، كما أدت كل العوامل والمتغيرات التى الحت وفرضت استنزاف جهد كبير فى توسع رقعة الدولة ، الى ابتعاد الدولة الروسية بعداً تماماً عن ميدان الاستعمار ، الذى خاضته الدول الرأسمالية والقوى البحرية . وكان ذلك مدعاة لأن يتناقص حظها من الثراء والغنى ، عما تحقق للدول الغربية ، التى تدفق المال اليها من مستعمراتها فيما وراء البحار .

وهذا معناه أن الدولة الروسية قد دخلت القرن العشرين فى اطار جملة من التناقضات ، وتخلف وظلم اجتماعى ، كان يؤثر على قوتها وعلى دروها تأثيراً هائلاً . ولعلنا نشير الى أنها لم تكن تستطيع أن تستغل بقدرة كاملة حيز الموقع الجغرافى ، الذى ينظر اليه نظرة هامة

على اعتبار أنه فى وضع يمكن أن يتحكم فى جزيرة العالم لو أفلت من رقابة وتحكم القوة البحرية . كما لم تكن تملك القوة المتزايدة التى يفرضها عليها دورها كدولة كبيرة لها مكانها فى ميزان القوة .

وإذا كانت الدولة الروسية قد عانت من ذلك كله ، وأحست بقوتها المتداعية ، فإن حذرها وخوفها قد تضاعف ، من خطر النمو السريع للقوة الألمانية ومنافستها المتوقعة لها . ومن ثم كانت الضرورة تتطلب التعاون بين روسيا القيصرية بكل ما تعيش فيه من متناقضات تصنع أسباب الضعف فى جانب ، والدول الرأسمالية الغربية الاستعمارية فى مواجهة القوة الألمانية فى جانب آخر .

وكانت روسيا القيصرية تسعى بكل جهد لتقليم أظافر هذه القوة المخيفة ، وتوقيف نموها الرهيب الذى يمكن أن يبطش بها . وكان احتمال الخلل فى التوازن بين القوى على الصعيد الأوروبى ، كان له شأن فى تحالف روسيا القيصرية مع دول الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، من أجل مواجهة ألمانيا . وربما استهدفت أيضاً أن تحصل على نصيب من أرض الدولة العثمانية ، التى - انحازت الى ألمانيا - فيتحقق لها فرصة أرحب فى أن تطل مباشرة على المياه الدفيئة ، فى العروض المعتدلة .

ومن الجائز أن يكون ذلك الطريق الذى سلكته السياسة الروسية منطقياً من وجهة نظرها كقوة برية ، ومع ذلك فإن التمزق فى الكيان البشرى والظلم الاجتماعى ، الذى أشاع الذل والهوان ،لم يكن يكفل لها النتائج الايجابية من هذه الحرب . ذلك أن نجاح ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قد قلب الأوضاع رأساً على عقب . بل ولم يكن لها ما تطلعت اليه بعد انتصار الشيوعية فيها .

وكان لابد من تحولات وتغيرات شاملة ، يرتضيها المذهب الشيوعى وتطبيقه الواقعى ، تمس الكيان البشرى فى صميم تركيبه ونظامه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . بل لقد وضع النظام

الشيوعى هذه الدولة فى اطار جديد كقوة برية . وتغيرت كل الحسابات بشأنها فى السياسية الدولية . ومن ثم نستطيع أن نتابع المراحل التى مرت بها سياسة هذه الدولة ، بعد أن نجحت الثورة. وأعلنت عن مولد الاتحاد السوفيتى .

مراحل السياسة السوفيتية :

أما وقد نجحت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وكان من خلالها النظام الجديد، فقد تحقق الحلم الرائع الذى أتاح كل فرصة ممكنة لمعالجة الأوضاع ، التى كانت مؤدية الى التأثير المباشر على قوة هذه الدولة الكبيرة ، وعلى كيانها البشرى المتهالك .

وكانت الخطوط الجديدة التى نسجت منها سياسة المرحلة الأولى تستهدف نتيجتين هامتين ، تمس كل سبب من أسباب التمزق والتخلف . وكأنها انطلقت بذلك من واقع يتصل بالأرض والكيان المادى كمسرح للحياة ووجود الدولة . ومن واقع آخر يتصل بالناس أنفسهم ودورهم فى صنع وتأكيد الحيوية والقوة لهذا الوجود

ومن المفيد حقًا أن نتلمس أبعاد السياسة السوفيتية ، فى هذه المرحلة وكل مرحلة تالية ، لكى نقف على مدى التغييرات والتحولات من وجهات النظر الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وعلاقة كل ذلك بقوة الدولة فى شكلها وبنائها الجديدين . بل ويصور ذلك لنا كيف خاضت ميدان العلاقات الدولية فى اطار مجتمع الدول ، وكيف كان وزنها الحقيقى فى ميزان القوى على الصعيد الأوروبى الاقليمى ، وعلى الصعيد العالمى .

المرحلة الأولى وكانت مرحلة شاقة لأنها تطلبت واستهدفت التغيير والتحول واعادة البناء . وكانت اعادة البناء تتصل بالناس والتركيب الهيكلى للكيان البشرى كله ، مثلما كانت تتصل بالبنيان الاقتصادى والاستغلال الأفضل للموارد المتاحة ، والاستخدام الأحسن للأرض .

وكانت العزلة سبيلاً مهمـًا وضروريًا ، لأنها تكفل درجة من التفرغ الكامل لكل مرحلة من مراحل اعادة البناء من الداخل . وهذا معناه أن حكومة الاتحاد السوفيتى قد فرضت على نفسها العزلة . ومعنى العزلة أن تنغلق ، وأن تكون بمنأى عن المشكلات فيما وراء حدودها ، على الصعيد الأوروبى ، فلا تنغمس فيها .

هذا بالاضافة الى أن التحول الى المذهب الشيوعى ، كان فى حد ذاته مدعاة للتناقض والتعارض الشديد بينها وبين الدول والقوى الرأسمالية ، التى حققت الثروة والرخاء وزادت قوتها الى حد كبير . ولم يكن من المستحسن أن تكون فرصة للمواجهة المكشوفة فى ذلك الوقت المبكر ، بين المذهب الشيوعى والمذهب الرأسمالى . ولعل الاتحاد السوفيتى قد استشعر أن مثل هذه المواجهة صعبة عليه ، وهو لم يفرغ بعد من انتشال أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية من التخلف .

وكأن العزلة كانت الطريق الأمثل أيضـًا ، لتجنب المواجهة قبل أن يشتد عودها ، وتصبح قادرة على أن تحقق وزنها الحقيقى ، كقوة برية ينبغى أن تتكافأ مع القوة البحرية . وتلك العزلة هى فى الواقع الأسلوب الذى عبر عنه تصوير السياسة الغربية الرأسمالية لمفهوم الستار الحديدى ، التى عاشت من خلفه الدولة السوفيتية ، متفرغة للعمل الداخلى ، طلبـًا للأوضاع الأفضل ، اقتصاديًا ، اجتماعيًا ، وحضاريًا .

وما من شك أن جملة التغييرات فى الفترة ما بين سنة ١٩١٧، ١٩٣٧، قد أكسبت الاتحاد السوفيتى صورة جديدة مختلفة تمامًا ، عن الصورة العتيقة المتهالكة التى عاشتها روسيا القيصرية . وربما كانت تلك الصورة العتيقة التى تضمنت كل أسباب الضعف ، هى التى تبرر الهزيمة المرة التى منيت بها روسيا القيصرية فى بداية القرن العشرين ، فى المواجهة التى كانت بينها وبين اليابان سنة ١٩٠٤ .

ومهما يكن من أمر ، فإن التغيير والتحول قد تمخض عن نظام اقتصادى أكثر تقدمـًا وانسجامـًا . ويمكن القول أن الانقلاب قد لمس

أساليب الاستغلال العتيقة ، واستبدل بها تطوراً وتنمية غير متوازنة فى قطاع الزراعة ، وتربية الحيوان والصناعة والتعدين .

وكان ذلك مدعاة أيضاً لإخضاع الاستغلال للتخطيط الموجه بما يلائم ظروف المجتمع الجديد . وكان الهدف أن يؤدى الى نمو متوازى ومتوازن ومتكامل لكل قطاع من قطاعات الاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة ، وهو ما لم يحدث بالفعل .

وتمخض التحول والتغيير أيضًا عن درجة أفضل من درجات الانسجام والتناسق فى بناء الكيان البشرى . ولقد لمس التغيير أول الأمر مسألة المتناقضات بين الطبقات ، التى خلفها العهد القيصرى ، ورفع الحواجز فيما بينها . كما اهتم بمسألة التباين بين المجتمعات التى يتألف منها الكيان البشرى المركب الكبير .

وكان من قبيل التمشى مع المنطق الذى يفهم من خلاله معنى الكيان المركب المتكامل ، أن أتاح النظام الجديد كل فرصة لأن يكون التركيب الهيكلى متكاملاً ومتناسقًا . ومن ثم أعطى لكل كيان من الكيانات الصغيرة التى تؤلف من بعد الكيان المركب الكبير ، حق الاحساس بالذات دون تعارض أو تناقض ، مع ما يشدها جميعاً ويؤلف فيما بينها فى اطار الدولة الاتحادى.

وهكذا ظهرت مجموعة الجمهوريات التى باتت كل واحدة منها المحتوى لتلك الكيانات الصغيرة . وكان التجمع والترابط من بعد فى الاتحاد الفيدرالى ، يلم الشمل وينسق بين مصالح مجموعة الكيانات البشرية والقوميات فى تلك الجمهوريات . وربما تحملت الدولة السوفيتية الاتحادية مشقة كبيرة فى صنع تلك التحولات ، وفى تأكيد التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف .

ومع ذلك فإنها تعرضت رغم العزلة وسياسة الستار الحديدى لمشقة أخرى من جانب العداء الصريح والمستمر للدول الرأسمالية . ولم تخف حملة هذا العداء الصريح عليها ، وأسباب الكراهية السافرة لها إلا

عندمـا تجسـم الخطر الهـائل فـيمـا بين دول غـرب أوروبا من الحلفاء أصـحاب المسـتعمرات والنشـاط الاستـعمـارى فى جانب ، ودول المحـور المانيا وإيطاليا واليابان فى جانب أخر .

وكانت سنة ١٩٣٧ نقطة تحول خطيرة ، لأنها شهدت بداية التغيير فى طبيعـة العـلاقات بين الاتحـاد السـوفـيـتى والقوتين المشـار اليـهمـا ، والتى تأكدت المواجهة الساخنة فيما بينهما . وقد حاول كل فريق منهما أن يكسـب ود الاتحـاد السـوفـيـتى الى جانبـه ويسـترضـيـه . وتعبـر تلك المحاولات التى بذلتـها فـرنسا وبريطانيا من جـانب ، والتى بذلتها المانيا من جـانب أخر ، عن مـعنى من مـعانى التـأثير فى التوازن بين القـوى . كما تعبر عن احـساس بالقيمة الفعلية المتزايدة لقـوة الاتحاد السوفيتى المتصاعدة.

وقد انتـهز الاتحـاد السـوفيـتى تلك الفرصـة المثلى ، التى خطب وده فيها كل فريق لكى يفرض رأيه ، ويعدل حدوده مع كل من فنلنده ودول البلطـيق ومع بولندة . ثـم كـانت الحـرب العـالمـيـة الثـانية ، الـتى أنهت بالضـرورة المرحلة الأولى وحـالة العزلة (١)وازالت السـتار الحديدى الذى أحاط بالاتحاد السـوفـيتى ، وأخفى من ورائه كل التحولات فـيه فترة من الزمن منذ قيام الثورة البلشفية .

المرحلة الثانية ولـم تكن سيـاسة الاتحاد السـوفـيتى فى هذه المرحلة تنطلق من واقع الانتـصـار فى الحـرب العالمـية الثانية ، الذى كلفهـا ثمنـاً غاليـاً وهـز البنيان الاقتـصـادى فـحـسب ، ولكنها كانت تـنطلق أيضـاً من واقع انتـصـار أخر فى داخل الـدولة ذاتها ، وتحقـيق بعض التـحولات فى بناء المجتمع وفى اعادة بناء الكيان البشـرى المركب .

---

(١) انهاء حالة العزلة على غير ارادة الاتحاد السوفيتى ، وقبل أن يفرغ من تحديث أوضـاعه اقتصـادياً كان لغيـر مصلحته بالقطـع . ويكفى أن نتصـور أن الوضع الجديد قد جره ، بل قل اغرقه فى خضم المشكلات قبل الأوان .

وما من شك فى أنها تأثرت من ناحية أخرى فى هذه المرحلة بروح العدواة المتأصلة ، بين المذهب الشيوعى والمذهب الراسمالى الأمبريالى . وقد أحست حكومة الاتحاد السوفيتى والحزب معاً ، بتحركات المعسكر الرأسمالى ، ومدى التعارض والتناقض وعودة الأوضاع (١) ، التى أصبحت فيها الحاجة ملحة للتوازن بين القوى الكبرى ، وهى واحدة بكل تأكيد من القوتين الكبيرتين فى العالم .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتجهت الى سياسة الأحلاف ، لكى تصنع منها السياج الذى يحيط بالاتحاد السوفيتى ، فإن الدولة السوفيتية كانت تسعى من ناحية أخرى ، الى تقويض هذه السياسة ، طلبًا للافلات من سوءات الموقع الداخلى الحبيس . وما من شك فى أنها لجأت الى الحركة المضادة التى تمثلت فى كل ما من شأنه أن يستهدف هدفين هامين . وكانت تبتغى من وراء هذين الهدفين ، أن تفلت من طوق الأحلاف ، الذى توخى تكبيلها فى موقعها الداخلى .

الهدف الأول : وهو هدف أصيل بذاته ، ويتناسق مع جوهر المذهب الشيوعى والترويج له . وذلك أنه السبيل لأن يشيع ولأن ينتشر فى صورة من صور المد الفكرى المذهبى .

ومن ثم كانت سياسة الاتحاد السوفيتى تؤمن بالتبشير ، ودعم كل عمل ينشر روح الاشتراكية كنمط جديد يلبى حاجات الجماهير ويستهويها . وهو فى نفس الوقت أسلوب خبيث يستطيع أن يعمق الهوة بين الحكومات الرأسمالية التى اشتركت فى الأحلاف ، والقواعد الجماهيرية التى ترتكز عليها .

---

(١) مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتهى التحالف الاستراتيجى الذى فرضته ظروف الهدف المشترك ضد دول المحور ، وبان بكل الوضوح حتمية العودة الى المواجهة التقليدية بين القوة البرية والقوة البحرية . وألهبت هذه المواجهة التناقض السياسى والاقتصادى ، بين الشيوعية الرأسمالية .

ويؤدى هذا بالضرورة الى تقويض أو اضعاف الأحلاف ، بما تتحمله من عبء الضغط الداخلى والصراع والتناقض . وما من شك فى أن معظم الجماهير كانت تحس وتعانى من المتناقضات فى الكيانات التى تحتويها . وكانت تتشوق الى ما يشيع العدالة الاجتماعية فيما بينها . بل أن المواجهة بين تغول راس المال الأجنبى وتحركات النهم والتسلط الاستعمارى البغيض ، من ناحية وروح التحرر التى تحركت من كل اتجاه مضاد من ناحية أخرى ، كانت مدعاة لانتصار روح الاشتراكية والدعوة اليها . وربما تعلقت بها كل الآمال العريضة لضمان التغيير ، وكل القدرة على مواجهة الاستعمار وسعيه بالبطش المتسلط ضد مصالح الشعوب.

هذا وقد استطاع الاتحاد السوفيتى أن يجد صدى واسعاً لسياسته. كما أحست الدول الاستعمارية الراسمالية بمد عظيم ، يهز جوهر وكيان الراسمالية وأساليبها هزاً عنيفاً . وكانت مواجهة بما أدت الى نمط من الحرب الباردة ، التى سادت لبعض الوقت بين القوتين والكتلتين الكبيرتين .

الهدف الثانى : وهو الذى كان يلبى حاجة الاتحاد السوفيتى ، ويسعى من ورائه الى توريط الراسمالية العالمية والدول الاستعمارية ، واغراقها فى طوفان من المتاعب ، وسوءات الاجتهاد الاستعمارى الجشع. وتمثل الأمر فى سياسة استطاع الاتحاد السوفيتى بها أن يخلق مشكلات ، أو أن يثير البعض الآخر من بعيد ، دون أن تكون لديه النية فى التدخل ، للاسهام فى وضع حل حاسم لها . وكانت طبيعة هذه المشكلات وما أحاط بها من تعقيد ، كفيلة بأن توقع الدول الراسمالية وأمريكا بالذات ، فى تعقيدات ومضاعفات تكشف روح التغول والنهم والتسلط .

وكان الاعتقاد أن ذلك الموقف المتأزم أو المتفجر هنا وهناك ، يكشف الولايات المتحدة الأمريكية ، أو غيرها من الدول التى يتضمنها

التكتل الرأسمالى ، ويعرض نواياها التوسعية والاستغلالية أمام الشعوب والحكومات ، عرضًا مثيراً يخدم قضية انتشار روح الاشتراكية . وقد يكون أيضاً من قبيل التحريك الذى يستنزف الجهود ويؤدى الى التخبط ، بقدر ما يجعل توازن القوى للمحافظة على السلام حاجة ملحة ، ينبغى أن تتمسك به كل القوى وتلجأ اليه .

* * *

ورغم نجاح الاتحاد السوفيتى فى تأكيد السياسة التى تحقق كل هدف من هذين الهدفين ، ورغم حالة القلق التى عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعانت منها بريطانيا وفرنسا فى المستعمرات ، التى نمت وشاعت فيها روح التحرر ، فإن المركزية الشديدة فى التكتل الشيوعى ، ادخلت الاتحاد السوفيتى فى متاعب كثيرة مع أعوانه من الدول الشيوعية .

وتجسمت هذه المتاعب فى صراع مكشوف أو غير مكشوف ، بين موسكو وبعض الدول والأحزاب الشيوعية فيها . وكانت تلك الدول تسعى الى الوضع الذى يتناسق مع احساسها بذاتها وكيانها ، ودون أن تكون تابعاً مجرداً لموسكو يدور فى فلك مقدر ويخضع لارادتها. ومن ثم كان التناقض وكان التعارض الشديد ، الذى هز روح الكتلة الشيوعية هزاً عنيفاً وأضعف مكانتها لبعض الوقت .

هذا ، وربما أتاح التغير الذى جاء بعد وفاة ستالين مناخاً سياسياً ومذهبياً غير متزمت ، وأدى الى تخفيف حدة تلك الهزة وآثارها . ومن ثم تشكلت سياسة الاتحاد السوفيتى فى المرحلة الثالثة ، بما يناسب إلحاح الدول الاشتراكية وحرصها على الاحساس بذاتها .

ولكن هل كان ذلك كله يعنى خروج الاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة الثانية من سياسة العزلة ، التى كان قد مارسها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية ؟ .. والواقع أنه لم يكن سهلاً أن يتحقق هذا الخروج مرة واحدة . ذلك أن أضرار الحرب العالمية الثانية التى أصابت

العمران ومناطق الصناعة والانتاج المختلفة ، كانت تتطلب حداً معقولاً من حدود العزلة لاعادة البناء والتخطيط ، على ضوء التجارب التى اكتسبت من الواقع المر الذى خلقته ويلات الحرب . وهذا معناه أن التحول عن العزلة قد بدأ فعلاً فى هذه المرحلة ، ولكنه لم يكن متاحاً إلا فى حدود ما تسمح به ظروف الزمن الذى يستغرقه اعادة البناء ، وما يكشف عن المستقبل فى طبيعة العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتى ومذهبه الشيوعى فى جانب ، والتكتل الآخر ومذهبه الرأسمالى فى جانب آخر.

وكأن التناقض بين المذهبين يتطلب الحذر فى الخروج من العزلة والانطلاق الحر المطلق الذى يكفل للاتحاد السوفيتى أن يعربد ، فى العالم وسياسته الدولية . وربما لم يكن توازن القوى يتيح ذلك التحول المفاجئ ، من الانغلاق والعزلة الى الانفتاح واللاعزلة . وهكذا اقتضى المنطق السياسى المتزن بعد ذلك كله التحول التدريجى الى اللاعزلة . وهذا هو التحول الذى شهدته المرحلة الثالثة بالفعل .

المرحلة الثالثة : كانت سياسة الاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة ، تتحين الفرصة الكاملة ، لأن تنطلق من تزمت صلب فى عهد ستالين ، الى مرونة مناسبة تحققت فيما بعد وفاته . وهذا معناه أن السياسة الجديدة قد تقبلت الأوضاع والالحاح الشديد ، من جانب الدول الاشتراكية على الاحساس بالذات . ومن ثم ترك لكل دولة أن تمارس الأسلوب الخاص بها ، وأن تتحرر من تلقى الخطط أو الوحى أو التعليمات والأوامر من موسكو.

وكان ذلك مدعاة فى الغالب لأن تتخلص الكتلة الشيوعية ، من كل أو بعض المتناقضات الخطيرة التى تعرضت لها . وهذا وحده كان كفيلاً بالانطلاق الحقيقى فى علاقات دولية بالهدوء والطمأنينة ، التى أكسبت الاشتراكية وجهاً جديداً مشرقاً . وبنى على ذلك تسلل سوفيتى ناجح فى كثير من دول العالم النامى ، يبشر بالاشتراكية ، وكأنها الجنة

الموعودة . وفى المقابل فقدت القوة الأخرى سمعتها احياناً ، وبعض مصالحها احياناً اخرى، فى تلك الدول .

وم ثم كان التحرر الفعلى من كل معنى من معانى العزلة ، التى عاش فيها الاتحاد السوفيتى بالكلية فى الفترة من ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٧ ، ثم جزئيًا من سنة ١٩٣٨ الى حوالى سنة ١٩٥٢ .. ويمكن القول أن العلاقات الدولية من بعد ذلك ، قد كشفت النقاب عن امكانية التعايش بين الراسمالية والشيوعية . ومما لا شك فيه أن الايمان بذلك كان استعداداً ونتيجة منطقية لتوازن القوى ، كمبدأ دولى عام استطاع أن يفرض السلام ، وأن يحقق هذا التعايش.

واستطاع الاتحاد السوفيتى فى اطار من سياسة التعايش السلمى، والذى وصل بها فى بعض الأحيان الى أسلوب التعاون ، أن ينمى علاقاته مع كثير من الدول . ونشهد النماذج التى تعبر عن ذلك فى أوروبا ، وفى بعض دول فى غير أوروبا التى تشترك فى حلف الأطلنطى . كما نشهد نماذج أخرى للعلاقات النامية والمتزايدة مع دول فى الشرق وفى أفريقية . ونماذج غيرها كثيرة للعلاقات النامية والمتزايدة مع دول آسيوية ، فى جنوب وجنوب شرق آسيا .

وهذا فى حد ذاته ، كان يعنى قدرة بالغة على خلق ثغرات فى السياج المتين من الأحلاف ، والتى طالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية والراسمالية الى دعمه لمواجهة التكتل الشيوعى وتطويقه. وكانت الثغرات فى بعض الأحيان كبيرة ، الى الحد الذى يقوض القيمة الفعلية للحلف ، والدول المشتركة فيه . ولم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن توقف هذا المد العالى ، فى العلاقات الحسنة بين الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى ، ومن بينها دول تشترك فى الأحلاف الغربية ذاتها مثل باكستان .

وربما ضاقت الولايات المتحدة الأمريكية ذرعاً بذلك الأسلوب مرات عديدة ، وزاد ضيقها عندما تمخض ذلك الأسلوب عن تجسيم كامل لفريق أو لقطاع من الدول ، التى تمسكت بالحياد الايجابى ، وسياسة

عدم الانحياز . وبلغ ذلك الضيق مداه ، عندما تحولت السياسة الأمريكية الى الموضع ، الذى باتت تنظر للدول من خلالها النظرة الضيقة والقصيرة . بل قل باتت تؤمن بأن من ليس معها ، فهو عدو لها وضدها .

وربما كانت ردود الفعل والتشنجات الأمريكية عندئذ ، من قبيل ما أوضح النجاح المثمر للسياسة السوفيتية فى هذه المرحلة . كما أنها أظهرت الأهمية البالغة للتوازن بين القوى الكبرى ، سبيلاً لامتصاص آثار ردود الفعل ، وتخفيف حدة التشنجات ، والمحافظة على السلام العالمى.

ومهما يكن من أمر ، فإن سياسة الاتحاد السوفيتى المتطلقة من كل قيد من قيود العزلة ، باتت تهتم بالمشكلات الدولية ، وتحرص على الاهتمام بها والتأثير عليها ، بما يحفظ التوازن بينها وبين القوة البحرية .

وربما تمخض ذلك الاشتراك عن تعقيدات كثيرة ، ولكنه فى الوقت نفسه كان مطلوباً لئلا تتعرض الأطراف المشتركة فى المشكلة للضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ، التى ما برحت تقحم نفسها على الصعيد الدولى ، وتفترض من نفسها رجل البوليس ، المنوط به حسم الصراع وفض المنازعات الدولية .

وكأن مصلحة السلام والتوازن كانت تحفظ الحق من خلال ادلاء الاتحاد السوفيتى برأيه فى كثير من المشكلات ، التى طالما مالت فيها الولايات المتحدة الى الجانب الذى يضم غير صاحب الحق الفعلى . وهذا الدور الهائل تطلب مناورة بارعة من الاتحاد السوفيتى ، ودرجة عالية من المرونة فى معالجة المشكلات ، سواء قامت به على مسرح العلاقات الدولية مباشرة ، أو قامت به على مسرح الأمم المتحدة . وهكذا أتاح ذلك أيضًا لتوازن القوى أن يصبح بعداً أساسيًا ، فيما يتعلق بكل الأدوار وكل التصرفات التى تقوم بها الأمم المتحدة ، والمنظمات

السياسية والاجتماعية النابعة منها .

* * *

وبعد ، يتضح لنا معنى توازن القوى ، مثلما يتضح الواقع الذى احاط بنشأة ونمو وتفوق القوتين الكبيرتين ، اللتين تلعبان دوراً بارزاً فى السياسة العالمية . وما من شك فى أن توازن القوى قد حقق الكثير من النتائج الحسنة والنتائج السيئة ، وأثر تأثيراً بالغًا على المشكلات الدولية . وفى وقت من الأوقات قبل أن ينهار النظام الشيوعى كان لا يمكن أن تبحث أو تعالج أى مشكلة من المشكلات ، دون أن يكون توازن القوى بعداً اصيلاً من جملة الأبعاد ، التى يجب أن توضع فى الاعتبار، من أجل الخروج من عقدتها المستعصية . بل أن فرض الحل الأمثل لتلك المشكلة كان لا يستطع الباحث بشأنه ، استبعاد عامل توازن القوى من الاشتراك فى وضعه ، وفى اقراره .

وكان توازن القوى قد حرم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من أن يفرض أى منهما نفسه ، قوة أعظم وحيدة تصول وتتسلط ، من غير أن تواجه من يردعها ، أو من يكبح جماح غطرستها .

ويبنى هذا على الوضع الذى فرضه التوازن بين القوتين الأعظم :

١ - حرص الولايات المتحدة وهى تقود المعسكر الغربى - القوة البحرية - على أن تحكم قبضتها على أطراف جزيرة العالم ، على أمل التحكم فى القوة البرية (المعسكر الشرقى) .

٢ - حرص الاتحاد السوفيتى وهو يقود المعسكر الشرقى - القوة البرية - على الا يمكن للولايات المتحدة من أن تحقق هذا الأمل ، لكيلا تتاح من بعد أن يفرض عليه أن يظل حبيساً فى موقعه الداخلى ، فرصة السيطرة الكاملة لها على العالم ، والتحكم فى مصيره .

* * *

هذا ومن بعد الانتصار فى فيتنام وقبول الولايات المتحدة بالأوضاع الجديدة ، ومن بعد تصاعد النفوذ السوفيتى الذى تسلل الى

منطقة الشرق الأوسط ، بدعوى دعم العرب ومساندة قضية الشعب الفلسطينى ، انطلقت - القوة البرية - الاتحاد السوفيتى فى اتجاه أطراف لجزيرة العالم . وما من شك فى أن الهدف هو تحرير وجودها المغلق من الطوق الذى يطوقها ، ويرصد تحركاتها ويحرمها مرونة الانطلاق ، على أى محور ، وفى أى اتجاه .

وعندئذ تزداد أهمية مفهوم توازن القوى . ويمكن أن ندرك مدى حساسية هذا التوازن ، وحاجة العالم اليه من أجل سلام وتعايش سلمى. بل أن الأمر لا يقف عند حد الخوف من الحرب وصدام مروع بين القوتين . بل الخوف كل الخوف من أن تنتصر قوة من القوتين ، لكى تبدأ مسيرة الهيمنة على مصير العالم .

وصحيح أن تفكك الاتحاد السوفيتى ، هز قضية توازن القوى هزاً شديداً . وصحيح أن الولايات المتحدة ، تحاول أن تباشر الهيمنة فى غيبة توازن القوى . ومع ذلك يستحق الأمر دراسة تداخلات توازن القوى وكيف تعقد المشكلات . وليس أفضل من قضية الشرق الأوسط لكى تكون النموذج فى هذا المجال .

توازن القوى يخلق أزمة الشرق الأوسط :

وتعطى مشكلة أو أزمة الشرق الأوسط التى تصاعدت بالفة حد العنف ، نموذجًا رائعًا لما يمكن أن يترتب على خلل فى توازن القوى . والمفهوم أنها مشكلة مستعصية فى الوقت الحاضر ، من بعد أن تفاقمت وانكشف وجهها القبيح ، بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

ويمكن القول أنها قد مرت بمراحل متعددة اعتباراً من الحرب العالمية الثانية ، وأنها فى كل مرحلة كانت تزداد تعقيداً . وقد بلغت الذروة فى التعقيد ، من بعد أن تداخلت الأبعاد المؤثرة فيها والمبنية على الخلل ، فى التوازن بين القوتين البرية والبحرية فى المنطقة العربية ، فى الأوضاع المؤثرة على المشكلة الفلسطينية والعلاقات المتردية بين الأمة العربية من جانب ، وبين الصهيونية العالمية وغرسها الشرير فى قطاع من أرض العروبة ، وانتزاعه بالقسر والقهر من جانب آخر .

ويتحتم علينا أن نتفهم ذلك من خلال النقاط الآتية :

١ – لئن كانت أطماع اسرائيل وانشاء دولتها وانتزاع الأرض من أصحابها الحقيقيين نقطة بداية ، لتردى العلاقات بين الأمة العربية والدول الغربية والمعسكر ، الذى يضم مجموعة الدول التى أسلمت قيادها للولايات المتحدة كزعيمة للقوى البحرية ، فإن مشكلة الشرق الأوسط جاءت فى مرحلتها الأولى مبنية بالقطع ، على رفض الدول العربية مبدأ الأحلاف العسكرية .

ولقد تحملت مصر ومن ورائها بعض الدول العربية ، مسئولية التعبير عن هذا الرفض ، بصوت مرتفع واصرار حقيقى . ولقد صمدت للضغط المتكرر الواقع عليها . وبنى هذا الرفض على أساس ، من عدم قبول للانحياز الى قوة من القوتين ، ومن حرص على الا تكون الأرض العربية عمقًا استراتيجيًا ، لحلف عسكرى معين ، لا يخدم غرضاً وطنياً ، أو قومياً لحساب الأمة العربية .

٢ – كانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول المعسكر الغربى ، لا تكف عن الضغط على مصر ، وبعض الدول العربية ، التى حملت لواء الرفض للأحلاف . وبلغ الضغط غايته القصوى عندما رفضت أن تقدم لها السلاح ، لكى تواجه به الموقف الصعب الناجم ، عن انتزاع اسرائيل قطعة من الأرض العربية . بل وتمادت هذه الدول ذاتها فى دعم القوة العسكرية الاسرائيلية ، على حساب المصالح العربية.

وما من جدل فى أن مصر وغيرها من الدول التى تحيط باسرائيل، قد تضررت بقيام تلك الدولة ، واستشعرت الخطر يهددها مرتين. مرة وهى كالجسم الغريب ، الذى أفقد الأرض العربية ميزة من أهم وأعظم مميزاتها من وجهة النظر الاستراتيجية . ومرة أخرى وهى تتخذ من العدوان سبيلاً ومنطلقًا لتثبيت وضعها ولتوسيع رقعتها ، على أمل تحقيق حلم اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات .

ولم يكن أمام مصر والأمر أمر مصير ، إلا أن تتجه الى المعسكر الشرقى ، وتحصل على حاجتها من السلاح من القوة البرية . وكان

ذلك مدعاة لأول مظهر من مظاهر الخلل في التوازن ، بين القوى الكبرى في المنطقة العربية كلها . هذا ومن ثم كانت البداية الحقيقية لمرحلة من مراحل التصاعد الأولية التي بلغتها أزمة الشرق الأوسط ، في الخمسينات من القرن العشرين .

وكان طبيعيًا بل وضروريًا ، أن تمضى مصر وبعض الدول العربية فى طريقها ، الذى يكاد يكون مفروضاً عليها فى ظل واقع ، صيغت ابعاده المؤثرة خارج المنطقة . وكان طبيعياً وضرورياً أن تتمادى الولايات المتحدة فى ضغطها بكل شكل من الأشكال . ومن ثم كان التعارض والتضاد ، بين دول ينبع منطق تحركاتها من محاور تستهدف النمو الاقتصادى مثلما تستهدف الدفاع عن حقها وأمنها فى جانب ، والولايات المتحدة التى ينبع منطق تحركاتها من محاور التفوق والتصدى لتحقيق أحلامها العظمى وفرض قوتها ، بما يكفل الابقاء على القوة البرية – الاتحاد السوفيتي – حبيسة فى موقعها الداخلى فى جانب أخر.

واتضحت ملامح هذه المرحلة من المراحل ، التى مرت بها أزمة الشرق الأوسط ، عندما نجحت مصر فى أن تشيع مبدأ الرفض للأحلاف العسكرية ، وأن تقوض حلف بغداد ، وأن تكشف عن الوجه البغيض لسياسة الأحلاف . وعندئذ أحست السياسة الأمريكية بالواقع الذى بنى على نتائج كثيرة أكدت لهم ، فقدان فرصة أو حق الحركة المرنة الآمنة ، على امتداد الأرض العربية وضياع العمق الأرضى الذى كان مطلوباً منه أن يدعم الحلف المركزى من جانب ، ويساند الجناح الجنوبى لحلف الاطلنطى من جانب أخر .

ولقد شهدت سنة ١٩٥٨ ذروة هذه المرحلة ، التى عبرت عنها الولايات المتحدة آنذاك ، بحالة الفراغ فى الشرق الأوسط . وكانت تتخذ من تصوير معنى الفراغ ، تعبيراً عن فقدان الأمل فى الانتفاع بالعمق الأرضى ، للوطن العربى فى حساباتها الاستراتيجية . ومن ثم حتمت هذه المرحلة على الولايات المتحدة أعادة النظر فى موقفها ، وتقييم

حسابات ترتكز اليها خططها الرامية ، الى تحقيق الأهداف فى مواجهة القوة البرية مرة ، وفى مجال انتفاعها بالميراث الهائل الذى انتقل اليها من بعد انحسار الاستعمار مرة أخرى .

وهذا معناه أنها أقرت وقبلت على كره منها ، فقدان العمق الاستراتيجى الأرضى فى قطاع كبير من العالم الى حين . ويتمثل هذا القطاع فى أفريقية عامة والأرض العربية خاصة .

هذا ولقد بنى الوضع الجديد بالنسبة للقوة البحرية والولايات المتحدة التى تمسك بزمام هذه القوة ، على مايلى :

١ – الاعتماد الأساسى على العمق المائى بصفة أساسية ، بحيث يصبح البحر المتوسط والبحر الاحمر محوراً لحركة مرنة وسريعة ، تمكن للولايات المتحدة من أن تحافظ على وجودها الرمزى ، وعلى توصيل دعمها المباشر الى الحلف المركزى ، وعلى حماية الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى فى جنوب أوروبا .

وكانت الحركة البحرية المرنة فى كل من هذين البحرين ، يرتكز الى مواقع وقواعد موالية فى حوض البحر المتوسط ذاته ، مثلما ترتكز الى تفوق فى مجال السيطرة البحرية على المحيط الأطلنطى الشمالى فى ظهير البحر المتوسط ، والى تفوق مناظر فى مجال السيطرة البحرية على المحيط الهندى ، فى ظهير البحر الأحمر .

٢ – تصعيد العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل ، على اعتبار أن الجبهة التى تطل بها على البحر المتوسط ، وتمثل موضع القدم أو رأس الجسر التى تنتهى اليها الحركة المرنة فى البحر المتوسط ، وتعتمد عليها بصفة أساسية فى فرض وجود لها فى الوقت المناسب حماية لمصالحها ودعماً للحلف المركزى . كما كانت ايلات الميناء الاسرائيلية على رأس خليج العقبة ، موضع القدم الآخر للحركة المرنة فى البحر الأحمر .

وما من شك فى أن وضع اسرائيل على الأرض ، التى انتزعتها من أصحابها الشرعيين ، كان كفيلاً بالتصدى لأى محاولة ايجابية من داخل المنطقة لغرض التحكم على تحركات الملاحة الدولية ، واستغلال القيمة العظمى للموقع الجغرافى الحاكم وقيمته الاستراتيجية ، من جانب مصر بالذات .

وكان الممكن أن تجرى الأمور من غير تعارض ، بين خطط الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول فى المنطقة لولا أن :

(أولاً) التزمت مصر بتقديم العون لليمن ، وممارسة درجة عظمى من درجات التحرك البحرى المرن فى البحر الأحمر ، لدعم حق الشعب اليمنى فى استخلاص مستقبله المرتقب وانتزاعه من ماضيه الحافل بالتخلف والتسلط .

(ثانياً) تصاعدت العلاقات بين مصر وغيرها من الدول العربية والاتحاد السوفيتى – القوة البرية – ، كنيتجة مباشرة لما يقدمه من عون اقتصادى وعسكرى تساند ، خطط التنمية المتطلعة الى تحسين مستويات المعيشة ، وانتفاع الناس بالموارد المتاحة فى وطنهم ، وتشد أزر صراعهم ضد العدوان الاسرائيلى .

ولئن دعا هذا التحرك العسكرى المصرى المرن فى البحر الأحمر ، وصولاً الى اليمن الى قدر من التخوف على العمق المائى فيه ، فإن الوجود البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط ، كان نذيراً بأخطر مظاهر الخلل فى التوازن بين الولايات المتحدة ووجودها فى هذا البحر والاتحاد السوفيتى . وربما كان ذلك علامة مخيفة حتى تخوفت الولايات المتحدة من احتمال لجوء مصر لقطع الطريق عيها ، وتوقيف تحركاتها المرنة على العمق المائى فى كل من هذين البحرين ، أو فى واحد منهما .

ولئن بدا بالظن هذا الاحتمال حياً فى خيال الولايات المتحدة حيناً ، وعبرت بكل القلق عن احساسها بالخلل ، وعن تهديد الوجود السوفيتى للجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى حيناً آخر ، فإنه قد بلغ حد

التأكيد بالفعل ، عندما لجأت مصر من بعد تفاقم الموقف بينها وبين اسرائيل فى ابريل ١٩٦٧ الى قفل خليج العقبة . وقد بلغت مصالح الولايات المتحدة حد التوافق الكامل مع مصالح اسرائيل . ومن ثم كان الدعم الأمريكى ، الذى حمل معنى التفويض لها بالحرب ، وضرب مصر والدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ .

وهكذا اقتحمت أمريكا اسرائيل ، وخلطت أوراق المشكلة الفلسطينية بدرجة عظمى ، مع أوراق مشكلة الشرق الأوسط ، لكى تنفجر الأزمة وتبلغ حد التعقيد . بمعنى أن حدث التداخل بين المشكلتين ، هما مشكلة فلسطين ومشكلة توازن القوى فى الشرق الأوسط . وكانت مصر آنذاك ومن وجهة النظر الأمريكية تستحق العقاب . ولعلها قد وجدت فى هذا العقاب مايلى :

١ - توقيف أو تجميد تعاظم قوة مصر الذاتية ، وتجمع الدول العربية المتحررة من حولها ، بما يكاد يحقق قوة ذاتية كبيرة على الأرض العربية فى الموقع الجغرافى الحاكم .

٢ - كبح جماح الوجود السوفيتى فى البحر المتوسط ، وما يمكن أن يعنيه من حيث فرض الخلل على التوازن المطلوب فيه من وجهة النظر الأمريكية .

* * *

والمفهوم أنها بذلك قد اتخذت من اسرائيل مطية لأهدافها ، وقد اتخذت منها يداً تبطش بها ، وهى تعتدى على مصر ودول الطوق العربى. ولعل السياسة الأمريكية تنطوى على أمل أن تفرض واقعًا جديداً أكثر استجابة لخططها وتأكيداً لوجودها وضماناً لمصالحها وفرض تفوقها . هذا الى جانب تخفيض حجم الخروج المرن والحركة ، التى ينطلق بها الاتحاد السوفيتى السابق من موقعه الداخلى الحبيس.

وتبلغ الأزمة حد التجمد من خلال :

١ - الدعم الأمريكى لاسرائيل وحرصها على أن تظل متفوقة .

بل أنها تقتنع بدورها تحت شعار ، بأنه لا يجب أن تهزم اسرائيل .

٢ – الصمود العربى الصلب والحرص على أن تظل الأمة العربية قادرة على تحمل الضغط الشديد الناجم عن احتلال الأرض ، وعلى مواجهة السعى الهادف – بكل خبث – لتفجير كيانها السياسى والاقتصادى من الداخل .

وصحيح أن هناك دعم سوفيتى للعرب فى مقابل الدعم الأمريكى لاسرائيل ، ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الدعم قاصر ، لأنه يعمل تحت شعار أنه لا يجب أن تنهار نظم الحكم فى دول المواجهة مع اسرائيل . بمعنى أنه دعم ينصر العرب ، ولكن من غير أن تنتصر على اسرائيل . والفاصل بين شعار أمريكى يحرص على انتصار اسرائيل ، وشعار سوفيتى يحرص على عدم تداعى وسقوط نظم الحكم فى الدول العربية، هو الذى يحدد المساحة التى تباح فيها بذل الجهود لحل القضية طلباً للسلام .

هذا واتجاه مصر بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣ لحل العقدة المستعصية وطلب السلام ، رغم معارضة الدول العربية يدخل بعداً جديداً فى هذه الأزمة . وصحيح أنه أدى الى نفض العلاقة مع الاتحاد السوفيتى قبل انهياره . ولكين الصحيح أن هذا التوجه قد أتاح مناخاً انسب لصناعة السلام .

الفصل الثالث
الاقتصاد والسياسة

- مدي العلاقة بين الاقتصاد والسياسة .
- المفهوم الجغرافى للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .
- اسهام السياسة والاقتصاد فى نشأة النظام الرأسمالى .
- السياسة والاقتصاد فى خدمة النظام الرأسمالى .
- التطبيق الماركسى للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة .
- نتائج الحرب العالمية الثانية وتعديل العلاقة .
- توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .
- الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية .
- مثل من مصر ومشكلة في المنطقة.

الفصل الثالث
الاقتصاد والسياسة

العلاقة بين السياسة والاقتصاد :

فى عالم اليوم ومجتمع الدول المعاصر ، الذى يعيش الانفتاح بكل سلبياته وايجابياته ، والذى يواجه المشكلات بكل أبعادها ، والذى يلتزم بالمصالح المشتركة العامة فى حركة الحياة ووقع خطواتها المتطورة ، لحساب وحدة ومصير البشر على الأرض ، ينبغى أن تهتم الجغرافية السياسية ، سواء وهى تدرس الظاهرة السياسية ، أو وهى تتصدى لتحليل المشكلة السياسية ، أن تتصور أبعاد العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد . وليس المهم فقط أن تتبين الجغرافية السياسية كيف نشأت وكيف تطورت وتداخلت هذه العلاقة بينهما ، بل المهم حقاً هو أن نتابع جدوى هذه العلاقة ، وأن ننبش عن محصلة هذه العلاقة ، وما قد أسفرت عنه من نتائج ، تنتفع بها حركة الحياة من خلال مصلحتها فى السياسة والاقتصاد ، أو تتضرر بها .

ولا يتجاوز الهدف الذى ترنو اليه الجغرافية السياسية ، حد التعرف على أثر العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، على وضع الدولة ومكانتها ، أو على علاقاتها العادية أو غير العادية مع الدول الأخرى ، أو على المشكلات التى تواجهها وتتردى فيها. وعندما تفلح الجغرافية السياسية فى أن تتابع ، أو أن تتبين ، أثر هذه العلاقة بالفعل ، تعرف بالضبط مدى اسهام هذا الأثر فى كثير من الأمور التى تتصدى لها بالتحليل . بل يمكن أن تتمادى الجغرافية السياسية الى حد تقويم وحساب جدوى أثر هذه العلاقة على حركة السياسة فى الدولة ، أو فى مجتمع الدول أحياناً ، وعلى المشكلات التى تنزلق فيها حركة السياسة أحياناً أخرى .

ومن الجائز أن يتوازى الخط الذى يسجل خطوات حركة الاقتصاد،

ويشهد مسيرته فى اتجاه الهدف ، والخط الذى يسجل خطوات حركة السياسة ، ويشهد مسيرتها فى اتجاه الهدف ، توازيًا نظريًا بحتًا . ولكن الصحيح اننا نفتقد هذا التوازى الذى ينبغى أن يكون ، لكى يتداخل الخطان السياسى والاقتصادى ، تداخلاً صريحًا معلناً فى بعض الحالات ، وغير معلن فى بعض الحالات الأخرى . ويبدو وكأنهما يقصدان الهدف المشترك فى نهاية الأمر . ومعنى هذا أن تقود السياسة الاقتصاد وتوظفه وتوجهه فيطاوعها ، أو أن يقود الاقتصاد السياسة ويوظفها ويوجهها فتطاوعه . والتوظيف والتوجيه والتطويع ، معناه استغلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد على الوجه المطلوب ، وفى الأسلوب الذى يخدم الهدف المشترك.

ومن غير اسراف فى تصور معنى العلاقة بين الاقتياد والمطاوعة ، يجب أن ندرك أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة واجبة وحتمية. ومن شأن السياسة والاقتصاد ، الا ينكران هذه العلاقة المنطقية ، أو يتنكران لها فى السر أو فى العلن . ولأنهما يستثمران هذه العلاقة ، فهما لا يتمردان عليها ، ولا على المصلحة المتبادلة المبنية عليها . ولقد اقتضت مقومات وضوابط حركة الحياة ، نشأة هذه العلاقة والقبول بها وترسيخها ، منذ أن ولدت وتبنت فرض النظام وحماية الحق واعلاء السيادة . والاقتصاد سواء كان حقاً عاماً ، أو خاصاً للانسان ، فإن هذا الحق يستظل بسلطة الدولة ووجودها السياسى . والسياسة بدورها لا تفرط فى الاقتصاد ، لأنه يدعم سلطة الدولة ومكانتها السياسية .

ومن غير افراط فى تصور معنى وجوب وحتمية العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، يجب أن ندرك أن الدولة وجود سياسى ووجود اقتصادى معاً. وقد يصعب علينا أن نميز الخيط الرفيع الفاصل ، بين الوجود السياسى ، والوجود الاقتصادى فى كيان واحد . وهذا معناه أنه ينبغى علينا أن نقبل بهذه العلاقة أصلاً ، وأن نتصور كيف ينبغى أن يتعايش الاقتصاد مع السياسة ، أو أن تتعايش السياسة مع الاقتصاد ، فى اطار وجوب وحتمية هذه العلاقة .

ومع ذلك ، يجب أن ندرك أن ثمة ضوابط من شأنها أن ترعى هذه العلاقة ، ومنطق التعايش بين السياسة والاقتصاد ، وأن تحافظ على الحد الأنسب من التوازن ، بين الوجود السياسي والوجود الاقتصادى فى بناء الدولة مرة ، وفى بناء مجتمع الدول مرة أخرى . ولكن ربما دعت واقتضت مقومات وضوابط حركة الحياة ، التداخل الصريح المعلن، أو غير المعلن بين السياسة والاقتصاد . وعندئذ لا يكون من شأن هذا التداخل ، أن ينهى العلاقة ، أو أن يجب المصلحة المشتركة فيها. بل لقد أمعن هذا التداخل فى سطوة العلاقة ، الى الحد الذى يصبح فيه تحرير السياسة من الاقتصاد ومتغيراته أمراً مرفوضاً ، أو تحرير الاقتصاد من السياسة ومتغيراتها أمراً مستحيلاً .

وبهذا المنطق ، ينبغى أن نعرف بالضبط ، كيف غرست مصالح الانسان فى حركة الحياة ، بذرة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وكيف طورت مصالح الانسان فى حركة الحياة ، هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن تكون السياسة من غير اقتصاد ومنفصلة عنه فلا تكترث به ؟ وهل يمكن أن يكون الاقتصاد من غير سياسة ومنفصلاً عنها ومستخفًا بها ؟ وحركة الحياة ومصلحة الانسان فيهما معاً هى التى تتشبث بهذه العلاقة ، وتبقى علها وتحافظ عليها أو تطورها .

هذا ولقد اسفر التشبث بهذه العلاقة ، والمحافظة عليها وتطويرها ، عن تداخل عضوى ووظيفى بين السياسة والاقتصاد . والتداخل العضوى يجسده التلاحم بين الوجود السياسى والوجود الاقتصادى فى بناء الدولة ، وفى مكانتها وأوضاعها . اما التداخل الوظيفى فيجسده توظيف السياسة لحساب الاقتصاد ، أو توظيف الاقتصاد لحساب السياسة فى شأن العلاقات بين مجتمع الدول . ومن ثم ينبغى أن ندرك، كيف أسفر هذا التداخل العضوى والوظيفى ، عن تأثير حتمى ومتبادل ، بين السياسة والاقتصاد .

وفى اطار هذا الوضع المقبول به ، قد يتحمل الاقتصاد وحركة

الاقتصاد وحق الحياة فى هذه الحركة على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول وزر السياسة وخطاياها ومتغيراتها ، حتى تكاد تغرقه معها فى المتاعب والمشكلات . وقد تتحمل السياسة وحركة السياسة ومصلحة الحياة فى هذه الحركة ، على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، نزوات الاقتصاد ومغامراته حتى تكاد تغرقها معه فى المتاعب والمشكلات . وفى أى من هذين الحالين ، لا تشكو السياسة ولا يئن الاقتصاد ، ولا يطلب اى منهما فض العلاقة بينهما او التنصل منها.

وفى اطار هذا الوضع والمحافظة عليه ، يجب أن ندرك معنى وكنه وفاعلية المتغيرات الاقتصادية على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، وكيف تؤثر على السياسة ، وكيف تطوع السياسة . كما يجب أن ندرك أيضاً معنى وكنه وفاعلية المتغيرات السياسية على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، وكيف تؤثر على الاقتصاد ، وكيف توظف حركة الاقتصاد . وفى أى من هذين الحالين ، تكون المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية على مسرح واحد ، تلعب الأدوار وتتبادل التأثير المباشر السلبى والايجابى ، على المشكلات السياسية والمشكلات الاقتصادية . وقد يضيق هذا المسرح الى حد أن تتضرر ، أو أن تنتفع بهذه الأدوار ، مصلحة الدولة وحدها . وقد يتسع هذا المسرح الى حد أن تتضرر ، أو تنتفع بهذه الأدوار ، مصالح كل مجتمع الدول .

وصحيح أن هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد وما ترتب عليها من تداخلات ومتغيرات ، علاقة شرعية فرضتها حركة الحياة ، وقبلت بها ، وحافظت عليها . ولكن الصحيح أيضًا أن هذه العلاقة بكل ايجابياتها وسلبياتها ، ليست وليدة حاجة العصر فقط ، بل أنها بدأت بداية مبكرة . وربما كانت بداية السياسة والاقتصاد ، وكلاهما يبحث عن الأمن والأمان ، والمصلحة المشتركة لحساب حركة الحياة . ومن ثم كانت العلاقة التى بدأت فى حضور ارادة الحياة ، علاقة صحبة شرعية .

ولقد فرضت هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد الالتزام والتلازم فى المكان ، وفى الزمان لحساب الحياة المتمثلة فى وجود الدولة ، أو المتمثلة فى وجود مجتمع الدول .

وكان من شأن الالتزام والتلازم فى المكان والزمان ، أن يؤدى الى شمول واتساع وعمق هذه العلاقة ، وحتمية الصحبة ، بين حركة الاقتصاد ومصلحة وحق الحياة فيها ، وحركة السياسة ومصلحة وحق الحياة فيها على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول . ومن ثم صعدت وعظمت هذه العلاقة التى ترفض حركة الحياة أى فض اشتباك يضيعها ، وطأة وضغوط ، أو فاعلية المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية ، على حركة الحياة فى الدولة ، أو فى مجتمع الدول ، وعلى مصالح وحقوق هذه الحركة فى السياسة والاقتصاد على حد سواء .

هذا ، وينبغى أن ندرك بكل الفطنة ، كيف كانت التغيرات الحضارية فى العصر الحديث ، بداية من انطلاق الكشوف الجغرافية الكبرى وتوظيفها لحساب حركة التجارة الدولية ، وحركة الانتشار الاستعمارى السرطانى ، ووصولاً الى نضج النظرية الرأسمالية ، مسئولة كاملة من مسألتين هما :

١ - توسيع وتكثيف مهمة الاقتصاد ودوره الوظيفى على المستوى المحلى ، وعلى المستوى الاقليمى ، وعلى المستوى العالمى ، والى الحد الذى سيطر فيه على مصلحة حركة الحياة سيطرة قوية.

٢ - تصعيد وتعقيد مهمة السياسة ودورها الوظيفى على المستوى المحلى ، وعلى المستوى الاقليمى ، وعلى المستوى العالمى ، والى الحد الذى سيطر فيه على مسيرة حركة الحياة سيطرة فعالة .

وتأسيسًا على ذلك ، أصبحت هذه التغيرات الحضارية ، ومن خلال مسئوليتها عن هاتين المسألتين مسئولة فى المقام الأول ، عن شمول وعمق واتساع مدى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد أدت الى وضع ضوابط حاكمة تضبط هذه العلاقة . كما احسنت

استثمار هذه العلاقة ، وما يمكن أن تسفر عنه من تداخلات تحكم ، أو تضبط تحرك وأداء ، ومسيرة أى منها .

ومن ثم أصبح الاقتناع الكامل بشعار يقول ، أنه لا حرية للاقتصاد دون ارادة السياسة ، ولا حرية للسياسة على غير ارادة الاقتصاد . بل لقد أكدت هذه التغيرات الحضارية التى عمقت العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، على مدى بضعة قرون ، ضرورة الالتزام بحساب فاعلية وجدوى المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية ، لدى تقييم التأثير المتبادل ، الذى يفتعله أى منهما ، ويؤثر به على حركة الحياة ، والمشاكل التى يتردى فيها العالم المعاصر .

واهتمام الجغرافى بهذا الموضوع ، يكون أصلاً من أجل أن يصور ، أو أن يتصور ، كيف تنشأ هذه المتغيرات ، ويصبح لها قوة الفعل . وعندئذ ينبرى لبيان واضح ، يصور كيف تؤثر هذه المتغيرات ، وكيف تؤثر تداخلاتها الظاهرة والباطنة ، على حركة الحياة والظاهرة السياسية ، التى يعنى بها فى العالم المعاصر . وهذا معناه أن اهتمام الجغرافى هو اهتمام موضوعى بحت ، تلتزم به الجغرافية السياسية . ويكون الهدف أن تحسب حساب هذه المتغيرات ، وأن تقيم فاعليتها وجدواها على نبض وحركة وتفاعلات الظاهرة السياسية .

ومن غير هذا الالتزام الموضوعى ، تفتقد الجغرافية السياسية رؤية أو معاينة بعد من أهم وأخطر الأبعاد ، التى تلعب دوراً على مسرح السياسة الدولية . وينبغى أن تستشعر الجغرافية السياسية فاعلية هذا البعد ، وحساب جدواه ، عندما تتصدى لأداء دورها الوظيفى ، وإلا فكيف يمكن أن تدرس الظاهرة السياسية ، سواء تمثلت فى دراسة مقومات دولة ، وهى تعجم عودها ، أو تمثلت فى دراسة مشكلة سياسية تتضرر منها دولة ما ، أو يتضرر منها مجتمع الدول ، دون اكتراث أو مبالاة بفعل وتأثير المتغيرات الاقتصادية، أو بفعل وتأثير المتغيرات السياسية ؟

المفهوم الجغرافى للعلاقة بين السياسة والاقتصاد :

من خلال الادراك الذكى الواعى لحركة الحياة ، ينبغى أن تفطن الجغرافية السياسية وتنتبه ، الى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما يجب أن تعتنى وتمحص التأثير المتبادل فيما بينهما ، وكيف يؤثر على مصالح الانسان فى حركة الحياة . وفى اطار الأداء الوظيفى ، تجسد الجغرافية السياسية هذا التأثير المتبادل . كما تهتم الاهتمام الموضوعى أيضاً ، باستيعاب العلاقات الايجابية والسلبية ، المبنية على الترابط أو التداخل بين السياسة والاقتصاد . ويكون الهدف هو أن تتبين الجغرافية السياسية محصلة التأثير المتبادل ، وفاعلية المتغيرات السياسية والاقتصادية .

ومن شأن الجغرافية السياسية – على كل حال – أن تستشعر فاعلية وجدوى هذه التفاعلات ، أو ذلك التأثير المتبادل ، المباشر أحياناً وغير المباشر أحياناً أخرى ، على الظاهرة السياسية . ويستوى فى ذلك أن تتمثل الظاهرة السياسية التى تعكف عليها الجغرافية السياسية فى وجود دولة ، وفى تقييم مكانتها ومتابعة علاقاتها السوية وغير السوية فى مجتمع الدول، أو فى مشكلة من المشكلات السياسية أو الاقتصادية التى يعانى منها ويتضرر بها كل أو بعض مجتمع الدول .

ومن الجائز أن تستشعر الجغرافية السياسية العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى اطار تركيب الدولة الهيكلى ، فى أى مكان ، وفى كل زمان . وقد تجد فى شأن هذه العلاقة ما يصور التماسك والتساند بين الاقتصاد والسياسة ، فى اطار مقومات الدولة ووجودها السوى ومكانتها بين الدول . وقد تجد فى شأن هذه العلاقة ما يصور التناقض والتداعى ، بين الاقتصاد والسياسة فى اطار مقومات الدولة ووجودها غير السوى ، وضعف مكانتها بين الدول . وهذا معناه أن الجغرافية السياسية تعجم من خلال هذه العلاقة ، عود الدولة ، وتتبين أهم أوضاع مكانتها الحقيقية .

ومن الجائز أيضاً أن تتبين الجغرافية السياسية بكل الوضوح ،

كيف اقتضت حركة الحياة فى كيان الدولة وأوضاعها وعلاقاتها فى الداخل والخارج ، ترسيخ هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ترسيخًا يعلى مكانتها ، ويشد أزرها . ومن الجائز أن تتبين كيف استثمرت الأمم والأقوام هذه العلاقة ، لكى تخدم مصالحها وعلاقاتها وتعاملها مع الدول ، فى مجتمع الدول . ولكن أهم ما يستقطب اهتمام الجغرافية السياسية ، ويسترعى انتباه الجغرافى . هو تصاعد هذه العلاقة تصاعداً مخيفاً ، الى الحد الذى يوجه فيه الاقتصاد السياسة ، فى اطار العلاقات ومعالجة المشكلات بين الدول ، أو الى الحد الذى تملى فيه السياسة على الاقتصاد ، فى اطار دوراته الوظيفية الحيوية ، محلياً أو اقليمياً أو عالمياً .

وهكذا لا تملك الجغرافية السياسية فى عالم اليوم المعاصر ، أن تنكر هذه العلاقة ، أو تتملص تحليلاتها من نتائجها الايجابية والسلبية. كما لا تملك أن تتنكر لفحواها وجدواها ، وتغفل عن مؤثراتها الفاعلة . بل نجد الجغرافية السياسية ، وقد انغمست بكامل ارادتها وتفتحها الموضوعى ، فى شأن تقصى هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وتعقب نتائجها ومتغيراتها ، وهى تؤدى دورها الوظيفى التحليلى . بل أنها لا تكف أبداً عن حساب جدوى المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية حساباً دقيقاً . بل ولا تفرغ من البحث التحليلى فى شأن هذه الجدوى ، لكيلا تضل أو لكيلا تضلل فى أى مجال من مجالات أدائها الوظيفى الموضوعى ، نظرياً أو تطبيقياً .

واعتباراً من القرن التاسع عشر الميلادى ، الذى شهدت سنوات نصفه الأخير ميلاد الجغرافية السياسية ، وتابعت اهتماماتها بالظاهرة السياسية ، لم يسجل على البحث التحليلى ، فى شأن هذه الظاهرة المعنية ، اهمال العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أو اغفال فاعلية متغيراتها على هذه الظاهرة . وربما حدث العكس تماماً ، حيث تصاعد اهتمام الجغرافية بهذه العلاقة تصاعداً متوازياً ومتوازناً ، مع تصاعد ذات العلاقة وما تسفر عنه من متغيرات مؤثرة .

ومن خلال هذا الاهتمام الذى لا يفتر ، أعلنت الجغرافية السياسية بكل الثقة واليقين ، عن استحالة فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد، وعن حتمية القبول بما تسفر عنه ، وتتسبب فيه المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية . وفى عالم اليوم ، هل يمكن الفصل بالفعل بين قضايا ومشكلات السياسة وقضايا ومشكلات الاقتصاد ؟ بل وهل يمكن أن تكون السياسة بمعزل عن الاقتصاد ، أو أن يكون الاقتصاد بمعزل عن السياسة ؟ وبالقطع لا يمكن ، وكيف يمكن أن يكون الفصل أو العزل ، وهما ، السياسة والاقتصاد يركبان فى مركب واحد . وفى هذه المركب ، يستطيع اى منهما أن يغرق الآخر ، ويغرق معه ، أو أن ينجو من الغرق وينجي الآخر معه .

ولأن الجغرافية السياسية مطالبة بأداء دورها الوظيفى المتخصص، فى دراسة الظاهرة السياسية المعنية ، دراسة تحليلية موضوعية ، فهى لا تهمل العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ولا تغفل المتغيرات السياسية والاقتصادية فى اطار هذا التمادى ، الذى جعل من هذه العلاقة علاقة وظيفية ومصيرية . بل لقد عكفت الجغرافية السياسية بكل الواقعية ، على تقصى كنه وماهية هذا التمادى ، قبل أن تقبل بفاعلية وتأثير هذه العلاقة ، أو قبل أن تمتثل لما تمليه هذه العلاقة من تأثير مباشر أو غير مباشر ، على الظاهرة السياسية المعنية.

هذا ، ولقد استشعرت الجغرافية السياسية ، أن من وراء هذا التمادى بكل سلبياته وايجابياته ، الذى جعل العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة وظيفية ومصيرية ، العوامل التالية :

١ - تفشى الاستعمار على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر، تفشياً انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية الدول الاستعمارية فى مجال المنافسات ، تفتحًا نهمًا الى أبعد الحدود . وكان من الضرورى أن يؤدى ذلك كله ، الى تأكيد على توظيف السياسة وبطشها العدوانى واحتيالها الدبلوماسى ، فى خدمة الاقتصاد تأميناً لجشعه وحماية لمكاسبه وانتصاراً لطمعه .

٢ – تصدير الاستثمارات وتوظيفها على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر ، توظيفًا انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية رأس المال فى مجال العمليات الاقتصادية ، تفتحًا متعطشًا الى أبعد الحدود . وكان من الضرورى أن يؤدى ذلك كله الى التأكيد على توظيف السياسة وضغوطها العدوانية واحتيالها الدبلوماسى ، فى خدمة الاستثمارات تأمينًا لتعطشها ، وحماية لمكاسبها ، وانتصاراً لتطلعاتها .

٣ – انفراج حركة التجارة الدولية على الصعيد العالمى فى القرن التاسع عشر ، انفراجاً انتفعت به السياسة والاقتصاد . ولقد فتحت هذه المنفعة شهية رأس المال والسياسة معًا ، فى مجال التسويق والتنافس تفتحاً عارمًا الى أبعد الحدود . وكان من الضرورى أن يؤدى ذلك كله الى التأكيد على توظيف السياسة وضغوطها واحتيالها الدبلوماسى فى خدمة الصراع على الأسواق ، تأمينًا لحيازة الفرص فيها ، وحماية للمصالح التى تتحقق بها ، وانتصاراً لأهداف المال والسياسة .

وهكذا شهد القرن التاسع عشر الميلادى تصاعد العلاقة بين السياسة والاقتصاد وتحولها الى علاقة وثيقة وظيفياً ومصيرياً . ومعنى ذلك افراط فى الصحبة التى جمعت بينهما ، وتفريط فى استقلال أى منهما عن الآخر . وما من شك فى أن التطور أو التغيير الحضارى ، الذى بنى ورسخ النظام الرأسمالى وقوى سواعده ، وما انطوى عليه من اطلاق العنان للانفتاح والانفراج والتفتح على صعيد التعايش العالمى ، فى مجتمع الدول ، وعلى صعيد العلاقات الدولية السوية وغير السوية ، هو الذى أسفر عن هذا الشكل الغريب من التمادى ، فى ترسيخ العلاقة بين السياسة والاقتصاد . ولا يعنى هذا التمادى شيئًا أدنى من التعقيد، فى شأن قنوات هذه العلاقة بينهما ، أو من الوصول الى درجة الاشتباك بينهما .

وفى اطار الرؤية الجغرافية أو الفهم الجغرافى ، تدرك الجغرافية

السياسية أن النظام الراسمالى ، هو الذى ابتدع الأساليب ، وابتكر الوسائل واستخدم المناهج التى كفلت هذا التمادى ، فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد. وما من شك فى أن مصلحته التى رسخت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، الى الحد الذى يستعصى عنده فض الاشتباك بينهما ، أو التحرر من فاعلية وجدوى متغيراتها . وهو الذى أحسن توظيف هذه العلاقة ، وبكل المرونة فى خدمة أهدافه .

وبعد ، هل يمكن أن يؤدى التغيير الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، الذى أسفر عنه الانقلاب الصناعى والثورة الصناعية فى أوروبا الى شئ أخطر وأهم من :

أ - وجود أوروبا المتفوقة مرتين ، مرة وهى متفوقة فى مكانها الجغرافى على الأرض الأوروبية ، ومرة أخرى وهى متفوقة فى مكانها الحضارى الاقتصادى والسياسى على الصعيد العالمى .

ب - توظيف السياسة والاقتصاد من خلال العلاقة بينهما ، لحساب تأمين هذا الوجود المتفوق ، والانتصار له ، وهو يقود حركة الحياة قيادة الحاكم والمتحكم فى وقت واحد .

وبعد هل يمكن ان يؤدى هذا الوجود الأوروبى المتفوق المنتصر على صعيد العالم ، والقابض على زمام حركة الحياة فى مجتمع الدول الى شئ أهم وأخطر من :

أ - تضخم النظام الراسمالى ، وتعظم قبضته وتشبثه بالعلاقة المتداخلة أو المتشابكة بين السياسة والاقتصاد ، وتأكيد جدوى الانتصار بها لهما معاً .

ب - توظيف هذا الانتصار الذى حققه حسن استثمار العلاقة بين السياسة والاقتصاد توظيفاً جريئاً ، فى خدمة أو فى طلب الهيمنة على العالم سياسياً واقتصادياً .

هذا ، ولقد كان من شأن الاجتهاد الجغرافى الذى يحسن استخدام رؤيته الجغرافية التحليلية فى مجالات تقصى الحقائق المتداخلة فى

صياغة وصيغة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أن يتابع التصاعد المنظور من هذه العلاقة ، وأن يتبين مدى التشابك بينهما . وقد تسعف الاجتهاد الجغرافى فى حسن استخدام هذه الرؤية التحليلية وتبصرة ، فى مجال ما تتمتع به الخبرة الجغرافية ، من قدرات ومهارات مكتسبة فى مباشرة وحس استيعاب النهج التركيبى والتحليلى .

وفى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أو يقص علينا حكاية التجارة الدولية تحت الامرة الأوروبية ، وتصور توجهاتها وأهدافها وانجازاتها وتطلعاتها لحساب أوروبا ، قبل أن تكون لحساب حركة الحياة ، تتكشف للجغرافية السياسية ، كيف خاطر الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى وفزعته المخاطرة ، وهو يجنى الثمرات على صعيد الدولة ، أو على صعيد مجتمع الدول . بل وتصغى الجغرافية السياسية بكل الاهتمام الى صيحات الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى ، العامل فى حركة التجارة الدولية ، وهو يهلل ويستغيث ويطلب من الاجتهاد السياسى الأوروبى الحماية والأمن . وكان من الطبيعى أن تجاوب الارادة السياسية استغاثة الاجتهاد الاقتصاد الأوروبى ، وأن تكفل له الحد الأقصى من الأمن والحماية وتؤمنه ، وأن تنتصر له وتشد ازره وتنتفع به.

ومن خلال هذه الاستجابة التى أمنت السياسة بها الاقتصاد ، وحركة التجارة الدولية ومصالح أوروبا فيها ، كانت أطراف بعض الخيوط التى اصطنعت نسيج العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى اختيار مواقع حاكمة ، واقامة حصون وتشييد قلاع ، بدأ بها ومنها الاستعمار الاستراتيجى ، صدق الدلالة وحسن التعبير عن الكيفية التى بها امتشقت أوروبا سيف السياسة ، لكى تؤمن أوروبا الاقتصاد والتجارة وتدرء العدوان عليها ؟ وهذا هو بالضبط مفهوم الجغرافية السياسية ، وما تعنيه بتوظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد ، وما تعنيه بالمصلحة المشتركة التى فرضت العلاقة بينهما ، ودعت كليهما للتشبث بها .

فى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أو يقص علينا حكاية

الاستعمار الأوروبى وحيازة الأرض ، وتصور توجهاته وأهدافه وانجازاته وتطلعاته لحساب أوروبا ، وعلى غير ارادة حركة الحياة ، تتكشف للجغرافية السياسية ، كيف خاطر الاجتهاد السياسى الأوروبى وفزعته المخاطرة ، وهو يجنى الثمرات على صعيد المستعمرة، أو على صعيد الأنماط المتنوعة من المستعمرات فى العالم . بل وتصغى الجغرافية السياسية بكل الاهتمام الى صيحات الاجتهاد السياسى الأوروبى ، العامل فى حقل الحكم والتحكم فى المستعمرات ، وهو يتفوق ويستغيث ويطلب الدعم والعون والمساندة من الاجتهاد الاقتصادى الأوروبى . وكان من الطبيعى أن تجاوب القوة الاقتصادية استغاثة الاجتهاد السياسى الأوروبى ، وأن تكفل له الحد الأقصى من الدعم ، وأن تنتصر له وتشد أزره وتستثمره.

ومن خلال هذه الاستجابة التى دعم الاقتصاد بها السياسة والاستعمار ومصلحة أوروبا فيه ، كانت أطروف الخيوط التى اصطنعت نسيج العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى تكوين الشركات وانجاز المشروعات التى بدأ بها ومنها الاستعمار الاستيطانى ، أو الاستعمار الاستغلالى ، صدق الدلالة وحسن التعبير عن الكيفية التى أغاث بها الاقتصاد السياسة ، لكى يؤمن ويدعم سلطان الاستعمار ويدرء الخطر عنه ؟ وهذا هو بالضبط ما تعنيه الجغرافية السياسية بوضع الاقتصاد ، وهو دعامة من وراء السياسية ، وما تعنيه أيضاً بالمصلحة المشتركة التى فرضت هذه العلاقة بينهما ، ودعت كليهما للتشبث بها .

وفى السياق التاريخى ، الذى يحكى لنا أو يقص علينا حكاية الاستثمار الأوروبى ، ويصور توجهاته وأهدافه وانجازاته وتطلعاته واحتكاراته لحسابه الذاتى ، قبل أن يكون لحساب أوروبا ، أو أن يكون لحساب حركة الحياة ، يتكشف للجغرافية السياسية كيف خاطر الاستثمار الأوروبى وخاض أعظم تجربة ، وفزعته المخاطرة على صعيد الدولة المستقلة ، أو على صعيد المستعمرة غير المستقلة أو على صعيد

مجتمع الدول . بل لقد أصغت الجغرافية السياسية الى صيحات الاستثمار ، وهو يستغيث ويستنفر الاجتهاد السياسى والاجتهاد الاقتصادى ، اللذين توثقت العلاقة بينهما ، طلبًا للأمن والدعم والحماية منهما . وكان من الطبيعى أن تجاوب القوة السياسية والقوة الاقتصادية فى وقت واحد ، استغاثة الاستثمار الأوروبى ، وأن تكفلا له الحد الأقصى من الأمن والدعم ، وأن تنتصر له وتشد أزره .

ومن خلال هذه الاستجابة الفورية التى أمنت الاستثمار ومصالحه الذاتية واعتزاز أوروبا به ، كانت محاسن الصنعة ، التى اصطنعت المتانة والقوة والتماسك ، فى نسيج العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . وهل يمكن أن نفتقد فى تعاظم النظام الرأسمالى ، وهو يقبض على زمام حركة السياسة ، صدق الدلالة وقوة التعبير عن الكيفية ، التى وثقت وقوت العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، لكى يظاهر ويؤمن كل منهما الآخر ؟ وهذا ما تعنيه الجغرافية السياسية بالضبط بالمصلحة المشتركة التى جمعت بينهما وأركبتهما فى مركب واحد ، ودعت كليهما للتشبث بها ، وللتحرك تحركًا متوازنًا فى خضم بحور الحياة .

***

وهكذا كانت هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد أمرًا مقضيًا لا رجعة فيه . وكان نسيجها القوى المتشابك أمرًا شرعيًا لا اعتراض عليه. ولقد تأتى هذا الأمر المقضى والشرعى ، من خلال خطوات متوالية قوية تعرف الهدف ، وتحرك متساند ومتوازن يحقق الهدف . ولقد تصاعدت هذه العلاقة المتينة ، حتى بلغت حد التداخل والتشابك على أكتاف مصلحة ، الاقتصاد فى السياسة ، ومصلحة السياسة فى الاقتصاد . وعلى أقصى حد من التكافؤ والتوازن والدعم المتبادل ، الذى حدد أبعاد وشكل وطبيعة المصلحة المشتركة فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، يتجلى أو يتضح المفهوم الجغرافى لهذه العلاقة وفاعلية المتغيرات التى تسفر عنها.

ومن غير اغفال لهذه العلاقة ، أو من غير تمرد وعصيان لها ، تفهم

الجغرافية السياسية جيداً ، توزيع الأدوار بين السياسة والاقتصاد ، توزيعًا منضبطاً وحاكمًا ومتوازناً . وصحيح أن السياسة والنظام السياسى وقدارته ، هى التى تشيد الهيكل الاقتصادى وتشد ازره وتؤمنه على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول فى العالم. وصحيح ايضاً أن الاقتصاد والنظام الاقتصادى ومنطقه ، هو الذى يدعم البناء السياسى ويقوى جانبه ، ويؤمن مصالحه على مستوى الدولة ، أو على مستوى مجتمع الدول فى العالم . ولكن المؤكد بعد ذلك كله ، أن توزيع الأدوار توزيعاً منضبطاً ومتوازناً ، لا يعنى اطلاقاً فتح الأبواب على مصاريعها ، لكى تقبل الجغرافية السياسية التصور الخاطئ ، الذى يعطى الاقتصاد قوة الفعل الحاسم ، فى شأن تركيب وصياغة هيكل أو توليفة النظام السياسى .

هذا ، ولقد شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، أقصى ما قد وصل اليه أداء السياسة والاقتصاد فى اطار توزيع الأدوار ، الذى يحسن استثمار العلاقة بينهما ، وحبكة الانجاز اللذين اشتركا فى صنعه . ومع ذلك ساد الاحساس بخطورة التوازن الحساس بين دور ووظيفة كل منهما ، وتوجه العلاقة بينهما فى الاتجاه الملتزم الصارم . وبنى على ذلك الاحساس ، تخوف من العلاقة بين السياسة والاقتصاد على حركة الحياة الدولية ، وتخوف أخر على هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، ومصلحة حركة الحياة الدولية فيهما . ولم يسفر هذا التخوف المتناقض عن شئ سوى المزيد من التشبث بتوزيع الأدوار ، فى اطار المزيد من التداخل والتشابك ، بين الاقتصاد والسياسة .

ولكى ندرك مدى تغلغل العلاقة وتشابكها ، فى رؤية الجغرافية السياسية ومفهومها ، نذكر كيف نتبين تصاعد هذه العلاقة من غير اخلال بالتوازن ، بين حركة السياسة وحركة الاقتصاد ومصلحتهما المشتركة ، على وجهين .

وعلى **الوجه الأول** ، تصاعدت هذه العلاقة تأسيساً على طبيعة ومنطق واهداف التداخل الوظيفى بينهما ، حيث تحملت السياسة أعباء

حماية وتأمين الاستعمار والتجارة الدولية ، لحساب الاستثمارات الخاصة والعامة .

وعلى الوجه الثاني، تصاعدت هذه العلاقة تأسيساً على طبيعة ومنطق وأهداف التداخل الوظيفي بينهما ، حيث تحمل الاقتصاد مسئولية جنى ثمرات الاستعمار والتجارة الدولية لحساب الاستثمارات الخاصة والعامة .

وسواء تأبط الاقتصاد ذراع السياسة ، لكى يستشعر أمان الصحبة ويستثمرها فى تحقيق الأهداف ، أو تأبطت السياسة ذراع الاقتصاد ، لكى نستشعر جدوى الصحبة ، وتستثمرها فى تحقيق الأهداف ، فإن علاقة الصحبة بين السياسة والاقتصاد فى القرن التاسع عشر الميلادى، لا تعنى أقل من اشتباك لحساب المصالح المتبادلة ، من غير أدنى قبول بفض الاشتباك والتنازل والتعرض للمضاعفات المخيفة . وكأن هذه العلاقة التى تبناها النظام الراسمالى ، ورفض فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد، قد تأتت على شاكلة العملة المتداولة، فيظهر الاقتصاد على وجه ، وتظهر السياسة على الوجه الآخر.

ومن ثم أصبحت هذه العلاقة أو الصحبة بين السياسة والاقتصاد ، على وجهى العملة ، التى ساد التعامل بها على كل المستويات ، اقوى من أى محاولة لفض الاشتباك المتين بينهما . ولقد استشعرت الجغرافية السياسية معنى ومغزى هذه الصحبة ، أو هذه العلاقة على صعيد المصالح المشتركة . بل لقد قبلت قبولاً صريحًا بأن تعالج الظاهرة السياسية معالجة تحليلية ، من غير انكار أو من غير استنكار لقاعدتين هامتين هما :

ومن شأن القاعدة الأولى ان تجسد فى اطار المعالجة الجغرافية التحليلية ، كيف ومتى تمتثل أو تطاوع أو تجاوب السياسة ارادة المتغيرات الاقتصادية .

ومن شأن القاعدة الثانية أن تجسد فى اطار المعالجة الجغرافية التحليلية ، كيف ومتى يمتثل أو يطاوع أو يجاوب الاقتصاد ارادة المتغيرات السياسية .

وهكذا كانت وتكون رؤية الجغرافية السياسية للعلاقة بين السياسة والاقتصاد من زاوية خاصة ، تكشف عن التأثير المتبادل الذى قبل به كلاهما ، على طريق حركة الحياة ، وعن جدوى هذا التأثير المتبادل على الظاهرة السياسية ، التى حددت وتحدد المعالم على طريق حركة الحياة . ومن شأن الجغرافية السياسية ، سواء وهى تنكب على دراسة الدولة ، وتمحص مقوماتها ، أو وهى تعكف على دراسة مجتمع الدول وتتصدى للمشكلات بين الدول ، أن تستشعر ما تسفر عنه هذه العلاقة ، من متغيرات مؤثرة على الظاهرة السياسية.

هذا ومازالت الجغرافية السياسية فى وضع الاستعداد دائمًا ، لمتابعة المتغيرات ، التى تسفر عنها العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، فى القرن العشرين . بل هى حريصة دائمًا على أن تتبين فى اطار الدراسة الجغرافية السياسية التحليلية ، كيف تؤثر متغيرات هذه العلاقة على الظاهرة السياسية .

* * *

اسهام السياسة والاقتصاد فى نشأة النظام الرأسمالى :

لئن استرعى الانتباه أمر العلاقة بين السياسة الاقتصاد فى العالم المعاصر ، ولئن اهتمت الجغرافية السياسية بهذه العلاقة وفاعليتها على صعيد الدولة ، أو على صعيد مجتمع الدول ، فيجب أن نؤكد على أن تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، فى الوقت الذى تأتت فيه كل العوامل، والظروف التى وضع فيها المجتمع الأوروبى قواعد النظام الاقتصادى وارتضاه ، هو الذى جسد وقوى واستثمر هذه العلاقة . وهذا معناه ان هذه العلاقة كانت اقدم من تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، ومن نشأة أسس النظام الاقتصادى الأوروبى . ولكن أوضاع السياسة والاقتصاد فى الدولة الأوروبية الحديثة ، هو الذى جعل من العلاقة بينهما شيئاً حتمياً ومهماً وفعالاً.

وتكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، اقترن بتحولات خطيرة ، بداية من الاخفاق الشديد فى المواجهة الصليبية مع المسلمين ، والانفتاح على

رؤية حضارية واجتماعية وعلمية افضل ، والتحرر الفكرى الأوروبى من قبضة رجال الدين ، والتشبث بارادة التفتح والنهضة ، والانطلاق مع الكشوف الجغرافية فى آفاق جديدة فى دنيا المال والتجارة ، وفى دنيا السلطة والحكم . وفى ظل هذه الظروف ، التى ولدت وتجسدت فيها ارادة التغيير الى ما هو أفضل اجتماعياً وحضارياً على الصعيد الأوروبى ، امتد هذا التغيير ، لكى تولد الدولة فى شكل جديد .

والتغيير معناه شكل جديد ، وجوهر جديد ، وأوضاع جديدة ، فى الدولة وفى بناء الدولة وتركيبها الهيكلى . ومعناه أيضاً أن تحتوى هذه الدولة الأوروبية الجديدة البناء البشرى ، الذى تغير وكأنه ولد من جديد. وصحيح أن معدلات نضج البناء البشرى ، ونضج الدولة ونضج نظامها السياسى الجديد ، كانت معدلاته متوازنة ومتزامنة الى حد كبير . ولكن الصحيح أيضاً أن الدولة الأوروبية الجديدة ، ونظامها السياسى الجديد ، الذى تولى أمر ومصالح البناء البشرى ، قد التزم بتبنى وتجديد وتطوير النظام الاقتصادى ، الذى عرف أسلوبه وضوابطه ، وعرف أهدافه وتطلعاته .

وكان من الطبيعى أن يتولى نظام الدولة السياسى ، أمر تطويع النظام الاقتصادى ، وحسن رعايته وتأمين مسيرته ، فى اطار التغيير والتجديد . ولكن الذى ينبغى أن نؤكد عليه ، هو أن تصاعد العمل الاقتصادى فى الدولة ، وفى خارج الدولة على الصعيدين الاقليمى والعالمى ، قد زج به فى حلبة المنافسات ، ووضعه فى وضع الاستعداد الفعلى للتغيير والتجديد . وكان من الطبيعى أن تمتد يد الدولة قوية وضاغطة ، لكى تشد أزر العمل الاقتصادى ، فى هذه المنافسات ، وتؤمنه وتتبناه وتنشط استعداده للتغيير والتجديد . وتبنى النظام الاقتصادى ، وعد اليد القوية لمظاهرته والتزام الدولة بتأمين مسيرته ، لا يعنى أقل من تنشيط وتكريس وتعظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وتنشيط وتكريس وتعظيم هذه العلاقة ، لا يعنى أقل من التزام الصحبة بين السياسة والنظام السياسى فى الدولة الأوروبية الحديثة ، والاقتصاد والنظام الاقتصادى فيها وتبادل المنفعة بينهما .

وصحيح أن طبيعة هذه الصحبة والتزاماتها المشتركة والمتساندة ، قد خدمت التعايش فى الدولة الأوروبية الحديثة ، ومصالح البناء البشرى فى النظام السياسى والنظام الاقتصادى . وصحيح مرة أخرى، أن طبيعة هذه الصحبة ، والتزاماتها المشتركة والمتساندة من غير حدود ، قد خدمت التعامل والتعايش بين الدول ، فى مجتمع الدول على الصعيد العالمى . ولكن الصحيح قبل ذلك كله ، أن عمليات تشكيل وبرمجة وترشيد وتنفيذ العمل الاقتصادى ، وتنميته وتأمينه وتلمس الضوابط الحاكمة له على مستوى الدولة الحديثة ، أو على مستوى مجتمع الدول ، كان من شأن النظام السياسى ، الذى تولى المسئولية وتصدى لها حكماً وقانوناً فى الدولة ، أو تصدى بها التزاماً بالعلاقات الدولية بين مجتمع الدول.

ومن ثم ينبغى أن نتصور كيف نشأت الدولة الحديثة فى أوروبا ، وفى خارج أوروبا ، وكيف كان النظام السياسى الذى أمن الاقتصاد ، وهو يبنى صرحه وهيكله وقنواته ، ويرسخ منهجه وأسلوبه ، ويحدد أهم أهدافه وتطلعاته . كما ينبغى أن ندرك من ناحية أخرى ، كيف أطاع الاقتصاد النظام السياسى وامتثل له ، وكيف تصاعدت العلاقة التى أسفرت عن صحبة السياسة والاقتصاد على طريق واحد ، ملتزم الى الهدف المشترك ، وكان هذا الهدف المشترك ، هو صياغة الاطار الذى ينسق هذه العلاقة بينهما . ولقد تمثل هذا الاطار فى النظام الراسمالى.

ولقد حل النظام الرأسمالى فى أوروبا والدولة الحديثة ، محل نظام أو نظم الاقطاع فى العصور الوسطى . وتجلى عندئذ أهم مظهر من مظاهر التغيير ، التى حققت مناخاً اجتماعياً افضل لحساب الانسان . بل لقد أطلق النظام الراسمالى العنان للتغيير . وتحت سمعه وبصره تطورت حركة الحياة ، وتوثقت العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . ومن قبيل الحرص على التغيير ، واستثماره لحساب حركة الحياة ، قبل الناس بالنظام قبولاً حسناً. كما قبلت الحركة الحياة بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وما تسفر عنه من متغيرات فاعلة أو مؤثرة.

وكان من الطبيعي ان يتحمل النظام الراسمالي مسئولية :

١ – تطوير النظام السياسي وترسيخه ، وتحريك منطق وفلسفة وأساليب السياسة ، في الدولة الحديثة.

٢ – تطوير النظام الاقتصادي وترسيخه ، وتشكيل منهج وفلسفة وأساليب الاقتصاد ، في الدولة الحديثة .

كما تحمل هذا النظام الاقتصادي الراسمالي بالضرورة ، مسئولية انتشار وتطبيق النظام السياسي والنظام الاقتصادي ، على مستوى العالم ، ويشر به في المحيط الدولي . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو أنه قد تحمل مسئولية تنسيق العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وفي اطار هذه المهمة وصلت العلاقة – كما أراد لها أن تكون – الى حد التداخل والاشتباك . وعندئذ لم يكن النظام الرأسمالي قلقًا أو متردداً . بل ربما لم يصبح في حاجة الى من يحرس هذه العلاقة ، لأنه قد استشعر منعتها ، وامتناع فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد .

السياسة والاقتصاد في التطبيق الرأسمالي :

ومن الجائز أن تكون الأرضية الصلبة أو القاعدة العريضة ، التي رسخ النظام الرأسمالي بنيته عليها ، من صنع أو صياغة اجتهاد اقتصادي متفتح ، فردي أو جماعي أوروبي ، وهو يتنسم ريح التحرر التي هبت عاصفة ، وكادت أن تعصف بنظام الاقطاع وسوءاته الاقتصادية في العصور الوسطى . ومن الجائز أن تكون القواعد والأسس والأصول التي تبلور أو تجسد بموجبها النظام الرأسمالي ، قد أسفر عنها وانضجها نضجًا سوياً ، التطور الحضاري الأوروبي الحديث، المتحرر من البطش الاقطاعي ، وسلطته السياسية المستبدة على المدى الطويل في العصور الوسطى . ولكن الذي ينبغي أن نؤكد عليه هو أن فلسفة ومنطق التوجه الانساني نحو النظام الراسمالي ، قد بدأت قبل ذلك بكثير .

وربما كانت البداية المبكرة على أرض غير أوروبية . وربما كانت

البداية فلسفة ومنطق قبل به الناس من غير اطار يحتويه أو يجسده . وهذا معناه أن بداية فلسفة ومنطق التوجه الى النظام الراسمالى ، وهو يفتقد الاطار شئ ، وأن صياغة الاطار الذى حدد معالم وأهداف وطبيعة النظام الراسمالى شئ آخر . ومن أجل ذلك ، ذكرنا من قبل أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، كانت قديمة ، بل تأتت قبل أن تسفر هذه العلاقة فى اطار التطور الحضارى الأوروبى ، عن صياغة النظام الراسمالى .

ومن غير افراط فى حديث عن هذه البداية المبكرة ، ومن غير تفريط فيه ، نذكر كيف أن التوجه فى فلسفة ومنطق الشكل الهلامى للنظام الراسمالى ، قد بدأ خطوة بخطوة مع التغيير الحضارى الذى اصطنعته عمليات استئناس النبات والعمل فى حقل الزراعة . ومن أهم علامات هذا التوجه الى هذا المنطق والفلسفة الراسمالية ، ليس فى طلب الاستقرار ، ولكنها كانت ومن وراء :

أ – ارادة تأمين الاستقرار ، والبحث عن نظام يضبط أو يحكم ويؤمن الاستقرار .

ب – ارادة تأمين التشبث بالأرض ، والبحث عن نظام يحمى حق الحيازة والملكية .

وهكذا دعا طلب الأمن على طريق حركة الحياة ، وهى تمر بهذه المرحلة المبكرة من مراحل التطور الحضارى المبكرة ، الانسان لكى يبحث عن النظام . ولا نشك فى أن البحث عن النظام كان مطلوباً لكى يؤمن الحق فى حيازة الأرض والسيادة عليها ، ولكى يؤمن الحق فى استخدام هذه الأرض وجنى ثمراتها ، ولكى يؤمن التعايش السوى بين الناس . ولقد أسفر هذا البحث عن ولادة الحكومة وتكوين دولة ، والقبول بسلطانها .

ولقد هيأت الحكومة فى الدولة التى ظهرت فى أحضان الاستقرار الزراعى المبكر ، سلطة النظام التى جاوبت ارادة الأمن وطلبه ، والامتثال له ، لحساب حركة الحياة . وانبرى هذا النظام بما اكتسب من

سلطة وتسلط ، الى تأمين الانتاج وأدواته ، وتأمين الاستهلاك وشهواته ، والى تأمين العلاقة والمصلحة المتبادلة ، بين الانتاج والاستهلاك . وهذا معناه أن السلطة الحاكمة سياسياً في الدولة أنذاك قد تولت أمر التنظيم الاقتصادى ، ووضع الضوابط الحاكمة له . ودور السلطة الحاكمة سياسياً فى الدولة ، استباح لنفسه هذا الاهتمام بالتنظيم الاقتصادى ، لكى يجاوب ارادة طلب الأمن لحساب الاقتصاد وحركة الاقتصاد .

ورحلة التوجه الى النظام الرأسمالى التى بدأت منذ وقت بعيد ، قد خطت على الطريق بكل التأنى ، ولكنها فى كل خطوة من هذه الخطوات لم تفرط فى التوازى بين مسيرة النظام الحاكم (السياسى) الذى أمن حركة الحياة على طريق السياسة والسلطة من جانب ، ومسيرة النظام الحاكم (الاقتصادى) الذى أمن حركة الحياة على طريق الاقتصاد والعمل من جانب آخر . بل لعلها المسيرة الجادة التى وضعت الأساس ، وأسفرت عن العلاقة بين السياسة والاقتصاد . وربما كانت علاقة مبهمة ، ولكنها قل كفلت أمان الصحبة بينهما على طريق الحياة على أقل تقدير .

ولا تثريب على هذه المسيرة إن كانت طويلة ، ولا تثريب على هذه المسيرة المشتركة والصحبة المتوازنة ، إن كانت قد تعثرت أو تعطلت على الطريق . ولكن الذى لا شك فيه ، بل ولا ينبغى التشكيك فيه ، هو أنها سارت فى الاتجاه الصحيح . ولم يفترق هذان الشريكان فى الصحبة الآمنة على الطريق . ولأن هذه المسيرة بكل ما انطوت عليه من علاقات بين السياسة والاقتصاد ، بكل ما تأثرت به من متغيرات ، قد قادت ورشدت حركة الحياة في الاتجاه الصحيح ، الذى انكب فيه الانسان على صياغة أرضية ، أو قاعدة ارتفع عليها صرح النظام الرأسمالى .

وهذا – على كل حال – ما نعنيه بالضبط عندما نقول أن مسيرة التوجه الى النظام الراسمالى ، قد بدأت منذ وقت بعيد ، وأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد قد بدأت فى أثناء هذه المسيرة . وصحيح أن عوامل ومتغيرات كثيرة ، قد أنضجت فلسفة ومنطق هذه المسيرة وتوجهها ،

وصعدت العلاقة ، وعظمت الروابط بين السياسة والاقتصاد . ولكن الصحيح أيضًا أن الانفتاح الأوروبى على العالم ، جغرافيًا ، وحضاريًا ، وسياسيًا ، واقتصاديًا ، قد قوى ساعد رأس المال وشد أزره ، حتى اصطنع الاطار الذى جسد الاطار الحاكم للنظام الراسمالى . ولقد احتوى هذا الاطار السياسة والاقتصاد ، وظلل النظام الراسمالى ، مسيرة السياسة ، ومسيرة الاقتصاد ، وصعد العلاقة بينهما . ومن ثم أصبح هذا النظام نظامًا له وجهين ، وكأنه العملة المتداولة ، وجه سياسى ووجه اقتصادى .

وتكوين النظام الراسمالى ونشأته فى هذه الصورة ، على الصعيد الأوروبى قد أطلق له الحرية فى أمر :

١ – صياغة وتكوين التركيب الهيكلى للنظام السياسى فى الدولة الحديثة ، وتحديد الضوابط الحاكمة لوجودها ولمكانتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى .

٢ – صياغة وتكوين التركيب الهيكلى للنظام الاقتصادى فى الدولة الحديثة ، وتحديد الضوابط الحاكمة لدوره الوظيفى ، وقدراته وأساليبه وانجازاته وتطلعاته.

ولقد اطمأن النظام الرأسمالى كثيراً ، على ما تحقق فى شأن بناء الدولة ، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد فى هذا البناء ، من نجاح . ذلك انها أصبحت دولة تنعم بالوجود السوى المتوازن ، يؤمن فيها النظام السياسى النظام الاقتصادى ويرعاه ، فى مقابل أن يشد النظام الاقتصادى أزر النظام السياسى ويدعمه.

ولأن العلاقات بين الدول قد نمت نمواً حقيقيًا ، فلقد انكب النظام الرأسمالى على صياغة وترسيخ :

١ – أساليب ومناهج العلاقات السياسية بين الدول ، وتحديد قنوات الاتصالات الدبلوماسية والتعامل السياسى ، فى محيط مجتمع الدول.

٢ - أساليب ومناهج العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وتحديد قنوات الاتصالات الاقتصادية والتعامل الاقتصادى ، فى محيط مجتمع الدول .

ولقد اطمأن النظام الرأسمالى كثيراً على ما تحقق فى شأن تنظيم مجتمع الدول ، وتوظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد من نجاح . ذلك أنه أصبح المجتمع الدولى المتكامل الذى تنعم بالوجود السوى المشترك ، وتؤمن فيه العلاقات السياسية العلاقات الاقتصادية وترعاها، فى مقابل أن تشد فيه العلاقات الاقتصادية أزر العلاقات السياسية وتدعمها .

وهكذا ، نتبين كيف نشأ أصل العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، نشأة طبيعية سوية ، لحساب حركة الحياة . ولكن الذى ينبغى أن نؤكد عليه هو أن تطوير هذه العلاقة ، وما بنى عليه من تأثير متبادل بينهما، قد تأتى فى كنف النهج الرأسمالى على صعيد الدولة الأوروبية الحديثة، أو فى كنف التطبيق الرأسمالى على صعيد العلاقات الدولية ، فى المحيط الدولى . وهذا معناه - كما قلنا - أن بداية وأصل ومنطق وفلسفة هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ليست من صنع النظام الرأسمالى ، ولكنها وليدة ارادة حركة الحياة منذ وقت بعيد ، واجتماع مصالحها المطلقة فى ترابط السياسة والاقتصاد معاً أكثر من أى شئ آخر . ومعناه أيضاً أن مسئولية النظام الرأسمالى تبدأ فقط ، من يوم أن تبنى هذه العلاقة وأحسن استخدامها . وهل نشك أنه قد طورها واستثمرها استثماراً حسناً فى سياق احتضانه الاقتصاد والسياسة . وقد تولى أمرهما معًا فى اطار التغيير الحضارى والاجتماعى على الصعيد الأوروبى ، أولاً ثم على الصعيد العالمى ثانياً .

ولقد كان من شأن أى ترسيخ قوى ، يشد أزر النظام الرأسمالى ، ويقوى قبضته التى أمسكت بزمام حركة السياسة وحركة الاقتصاد ، أن يصعد ويطور وينمى فى شكل وطبيعة وجوهر وجدوى العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، وأن يجنى ثمراتها . وكم أتقن وتفنن النظام

الرأسمالى فى أداء مهمته ، وكم أبدع وابتكر فى حسن توظيف السياسة وحسن توظيف الاقتصاد من خلال العلاقة الوثيقة بينهما ، من غير اخلال الالتزام بميثاقها الموثق فيما بينهما .

ومن خلال الخبرات المكتسبة على صعيد الدولة الحديثة ، أو على صعيد مجتمع الدول ، أتقن النظام الرأسمالى أمر صياغة وتطويع وتطوير واستخدام المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية . وفى إطار العلاقة الوثيقة المتبادلة الموثقة بين السياسة والاقتصاد ، تفنن النظام الرأسمالى فى أمر توظيف هذه المتغيرات ، على مسرح الحياة لحساب الهدف أو الأهداف . وكم تفوق ونجح فى بلوغ الهدف والأهداف التى تطلع اليها على صعيد الدولة الحديثة ، أو على صعيد العلاقات والمصالح المتبادلة بين مجتمع الدول .

ولقد شهدت الدولة ، وشهد مجتمع الدول ، فى القرن التاسع عشر أمرين هامين هما :

١ - تصاعد وتعظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد تصاعداً مستمراً ، جاوب ارادة الهيمنة المتخفية فى ضمير النظام الرأسمالى وتطلعاته من غير حدود .

٢ - انتشار النظام الرأسمالى على أوسع مدى فى المحيط الدولى ، انتشار منتصراً حتى كاد أن يحقق ارادة الهيمنة على حركة ومصالح ومصير حركة الحياة .

وكان من وراء ذلك المشهد ، الذى وضع العالم فى قبضة النظام الرأسمالى وتحت سيطرته أمران هما :

١ - استعداد النظام الرأسمالى واقدامه على تبنى القوة الصناعية ، وحسن توظيف نتائجها وما انطوت عليه من تغير اقتصادى واجتماعى وحضارى وسياسى ، لحساب تسلطه ، وهيمنته على حركة الحياة فى الدولة ، وفى مجتمع الدول .

٢ - تحمل النظام الرأسمالى مسئولياته واقدامه على حماية ودعم

الاستعمار ، بكل أنماطه وحسن الانتفاع به من خلال التسلط الاقتصادى والسياسى ، لحساب تسلطه وهيمنته على حركة الحياة فى المستعمرات .

ولقد استثمر النظام الرأسمالى ، الذى قويت بنيته واشتد عوده وتعاظمت سطوته وتضخمت أطماعه ، وهو قاب قوسين أو أدنى من أن يهيمن ، استحالة التمييز بين دعم يقدمه لتأمين التسلط السياسى ، ودعم أخر يقدمه لتنشيط التسلط الاقتصادى . وهو فى الحقيقة دعم موحد ، ولا يمكن التمييز بين أدائه المتفانى ، وخاصة وهو يكسب فى مقابل هذا الدعم قوة وجبروتاً ، ويعرف أن السياسة والاقتصاد معاً ، هما مصدر هذه القوة . وهل يمكن أن يؤدى ذلك كله الى شئ أقل من تشبث النظام الرأسمالى بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، وهى العلاقة الملتزمة التى تنتصر لارادته ، والتى تطلعت دائمًا الى الهيمنة على الدولة وعلى مجتمع الدول؟

ولأن النظام الرأسمالى اصطنع الاطار الذى احتوى فكره وفلسفته استشرى وتسلط ، فقد نشد وطور واستثمر العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد هيأ للمتغيرات التى يفرضها أى منهما ، أو التى يتأثر بها أى منهما ، حرية التحرك داخل هذا الاطار . ولأن النظام الرأسمالى عرف طريقه ورسخ أساليبه وحدد أهدافه وتطلعاته ، فلقد جعل من العلاقة السياسة والاقتصاد علاقة تبعية خالصة . بمعنى أن يكون التابع وأن يكون المتبوع ، وأن يقتفى التابع خطوات المتبوع ، ولا يحيد عن الطريق ، وكأنه الامتثال أو الانصياع .

وبهذا المنطق ، حبذ النظام الرأسمالى تبعية السياسة للاقتصاد فى المجال التطبيقى الى حد كبير . بل وأحسن النظام الرأسمالى مسألة توظيف السياسة وتطويعه لحساب الاقتصاد والعمل الاقتصادى . وكان ذلك من أجل أن تحمى السياسة والاقتصاد والعمل الاقتصادى . بل قل وتؤمنه ، وتتصدى للدفاع عنه واحباط التحديات التى تتعرض له. ويمكن أن نتصور عندئذ كيف أصبحت هذه العلاقة التى فرضت التبعية ، فكان الاقتصاد متبوعاً وكانت السياسة تابعاً، وكأنها علاقة

التزام على الخط المستقيم . ومعنى ذلك أن منطق وفلسفة هذه العلاقة وهى علاقة تبعية، فى أن تكون الارادة ارادة السياسة وأن يكون الأداء أداء الاقتصاد وهما يطليان معاً الهدف الواحد فى الدولة ، أو فى المحيط الدولى.

السياسة ←———————— الاقتصاد

علاقة التبعية علي الخط الأفقي

ومن الطبيعى أن نسجل كيف أجاد النظام الراسمالى وتفوق فى القرن التاسع عشر الميلادى ، وهو يستثمر هذه العلاقة والسياسة ، ومنطق التبعية لكى يدعم الدولة ، ويشد أزرها ويعلى مكانتها فى مجتمع الدول ، سياسيًا واقتصادياً . كما نتبين كيف احسن النظام الراسمالى وتمرس ، هو يوظف هذه العلاقة وما أسفر عنه منطق التبعية والتساند بين السياسة والاقتصاد توظيف المتمكن ، لكى ينصر الاستعمار فى كل اشكاله واساليبه ، من أجل اعتصار الموارد أو التسلط على الناس فى المستعمرات .

وهذا معناه أن النظام الراسمالى من خلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد ومنطق التبعية قد أفلح فى :

١ – صياغة وتطويع المتغيرات الاقتصادية ، وهى تؤثر عل حركة السياسة على صعيد الدولة أو على صعيد مجتمع الدول .

٢ – صياغة وتطويع المتغيرات السياسية ، وهى تؤثر على حركة الاقتصاد على صعيد الدولة أو على صعيد مجتمع الدول .

ومبدأ منرو مثلاً الذى أعلن فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى ، وهو ينطوى على ارادة وتطلعات حركة السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، قرار سياسى بالدرجة الأولى . ولم يقر هذا المبدأ العزلة السياسية إلا طلباً للتفرغ الكامل لبناء الدولة من الداخل اقتصادياً ، والبعد كلية عن حلبة المنافسات السياسية التى تردت فيها أوروبا فى ذلك الوقت . وقل هذا فعلاً قرار سياسى لحساب العمل الاقتصادى أولاً وأخيراً .

والذى يجب أن ندركه بالفعل انه لدى وضع ارادة القرار السياسى موضع التنفيذ ، يمكن أن نتلمس ابعاد هذا القرار . ولقد تأتى التنفيذ فى الشكل الذى حقق التفرغ للبناء الداخلى فى الدولة ، ولكنه حمل الاجتهاد الاقتصادى المسئولية ، وكفل له فى الوقت نفسه مهمة توظيف رأس المال الأمريكى الخاص فى شكل استثمارات فى أمريكا اللاتينية . وهل كفل رفع شعار أمريكا للأمريكيين ، وهو شعار سياسى نابع من مبدأ منرو ، انتهك شرعية الوجود الاستعمار الأسبانى والبرتغالى ، وطارد الاستثمارات الأمريكية الأوروبية فى أمريكا اللاتينية ، شيئاً أهم وأجدى من اخلاء الميدان وتوظيف الاستثمارات الأمريكية ؟ وهل أمن هذا القرار غير العمل الاقتصادى ، لكى يلعب دوره الوظيفى لحساب السياسة ، ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجتمع الدول .

وصحيح أن ارادة وتطلعات القرار السياسى الذى أعلنه الرئيس الأمريكى منرو ، قد تمثلت فى العزلة . والعزلة فى تلك الوقت قصد بها أن تعتزل أمريكا عن العالم ومجتمع الدول الأوروبى ، وأن يعتزل عنها أيضا مجتمع الدول الأوروبى . وما من شك فى أن هذا الاعتزال هو الذى أبعد أمريكا عن حلبة المنافسات الأوروبية ، فى وقت غرقت فيه أوروبا الى قمة الرأس فى خضم الصراع السياسى والاقتصادى ، محلياً وعالمياً ، قرار حكيم ومعقول وبناء .

ولكن الوجه الآخر لقرار العزلة والاعتزال ، جنب الولايات المتحدة الأمريكية الانزلاق فى المشكلات الأوروبية ، وكشف عن ابعاد وأهداف غير معلنة. ويمكن أن تكشف هذه الأبعاد والأهداف غير المعلنة عن الكيفية ، التى توسل بها القرار الأمريكى السياسى ، لتأمين الاقتصاد وحسن توظيفه فى خدمة الفرد وخدمة المجتمع وخدمة الدولة . ومن ثم يمكن أن نتبين مدى حصافة النظام الراسمالى ، وهو يلعب بأوراقه السياسية وأوراقه الاقتصادية ، لعبته المنسقة بكل المهارة لحساب الدولة وعلاقاتها الدولية. كما نتبين مبلغ الحنكة ، وهو يوظف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة. وهى علاقة – كما قلنا – شرعية بين التابع والمتبوع ، الذى لايعصى له أمراً . وهل استثمرت الولايات المتحدة فى

هذه المرحلة شيئاً ، أهم وأجدى من حسن توظيف محصلة هذه العلاقة في مراحل دعم وجودها ؟

وعندما نتابع مبدأ منرو وتنفيذه في مرحلة من مراحل العمل بموجبه ، يجب أن نلاحظ مدى فاعلية العلاقة بين السياسة وهي ارادة وتطلع وقرار في جانب ، والاقتصاد وهو عمل وأداء وتنفيذ في جانب آخر . واعمالاً لهذه الفاعلية ، نجد أن القرار السياسي قد فتح في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي باباً في جدار العزلة الأمريكية . وهذا الباب معناه أن تطل أمريكا على العالم ، وأن يطل العالم على أمريكا ، ولكن ليس معناه انفتاحاً كلياً وخروجاً من العزلة .

وكان من شأن هذا القرار السياسي ، أن سمح بتسلل العمل الاقتصادي الأمريكي لحساب تسويق فائض الانتاج الأمريكي خارج أمريكا . ولكنه فرض في نفس الوقت حظراً على انفتاح العمل السياسي الأمريكي ، على العالم غير الأمريكي . ولقد استجاب الاجتهاد الاقتصادي الأمريكي لهذا القرار السياسي ، وهو يتوجه الى أسواق الشرق الأقصى ، لأن الفرص الجيدة فيها متاحة ، ويبتعد عن أسواق المستعمرات الأوروبية ، لأن الفرص فيها غير متاحة . والحكم على أن الفرص متاحة أو غير متاحة كان مرجعه الى تخوف من التردي في المنافسة في بعض الاسواق ، والى الاطمئنان وعدم التخوف من منطق المنافسة في بعض الأسواق الأخرى . وهذا معناه أن الاجتهاد الاقتصادي الأمريكي قد التزم بقرار الاعتزال والعزلة ، وتجنب انتهاك ارادة القرار السياسي الحريص على اعتزال حلبات المنافسات الأوروبية، وما تنتهي اليه من مشكلات متنوعة على صعيد العلاقات الدولية الأوروبية.

وفي ضوء كل ما تبيناه في شأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في اطار اعلان وتطبيق مبدأ منرو ، وهي علاقة التزام بين تابع ومتبوع، نود أن نذكر كيف أن هذه العلاقة لم تكن تعني أو تقصد :

١ - اطلاق ارادة الاقتصاد اطلاقاً حراً من أي قيد أو التزام ، لكي يكون الأمر والنهي .

٢ – تكبيل ارادة السياسة تكبيلاً صارماً بكل قيد أو بكل التزام ، لكى يتأتى السمع والطاعة .

ولكن الذى كانت تعنيه هذه العلاقة بالفعل ، هو اطلاق ارادة السياسة والقرار السياسى فى اطار الالتزام بالضوابط التى تطوع ارادة الاقتصاد من غير أن تلوى ذراعه أو من غير تكبله ، لدى مباشرة التنفيذ والاستجابة . ومن ثم كانت هذه الصحبة التى جمعت ونسقت بين السياسة والاقتصاد تحت مظلة النظام الراسمالى ، ولحسابه وعلى درب المصلحة المشتركة ، صحبة موفقة وناجحة . وليس أعظم من ذلك النجاح وهى تقوى قبضة النظام الراسمالى ، على حركة السياسة العالمية، وتشدد قبضته الأخرى على حركة الاقتصاد العالمى .

وعلى صعيد مجتمع الدول ، وتحت مظلة النظام الراسمالى ، أصبحت هذه العلاقة أو هذه الصحبة المبنية على الالتزام المنسق بين التابع والمتبوع ، مسألة ضرورية ومنطقية . وبصرف النظر عن بعض الخطايا وسوءات النظام الراسمالى فى التطبيق أو فى التنفيذ فى بعض الأحيان ، فإن هذه الصحبة ، كانت من وراء :

١ – السيطرة على تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وضبط وإحكام تقويم فاعليتها المباشرة وغير المباشرة ، وهى تؤثر فى شكل وطبيعة البناء الاقتصادى العالمى ، وفى تركيبه الهيكلى وفى أدائه الوظيفى ، الاقتصادى ، فى اطار مقومات وضوابط التعامل الدولى والتعايش الاقتصادى بين أعضاء مجتمع الدول .

٢ – الحبكة والتنسيق بين تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وضبط وإحكام وتقويم فاعليتها المباشرة وغير المباشرة ، وهى تؤثر فى شكل وطبيعة البناء الاقتصادى العالمى ، وفى تركيبه الهيكلى وفى أدائه الوظيفى الاقتصادى ، فى اطار مقومات وضوابط العلاقات الدولية ، والتعايش السياسى بين أعضاء مجتمع الدول.

وفيما بين هيمنة النظام الراسمالى وهفواته ، عاشت الدولة وحققت وجودها . ولكنها استشعرت مكانتها الحقيقية وحجمها

الطبيعي بين أفراد المجتمع الدولى فقط ، وهو يجنى ثمرات هذه الصحبة وعلاقة الالتزام المنسق والموفق بين السياسة والاقتصاد . وسواء أرضاها وضعها فى مكانتها ، وقبلت بحجمها أو تبرمت من ذلك الوضع واعترضت عليه ، فإن من شأن القرار الذى ينبئ بالرضا والاقتناع أو بالتبرم والاعتراض ، وهو قرار سياسى فى المقام الأول ، الا يتعارض مع هذه الصحبة أو تلك العلاقة وما يترتب عليها من ضوابط . لأن هذا التعارض معناه اهتزاز مكانة الدولة من أساسها ، والخروج على ضوابط وقواعد التعايش السوى . بل وكيف يقبل التعارض أصلاً أو يكون الاعتراض فعلاً ، والقرار السياسى الحصيف هو حارس هذه العلاقة ، والأمين على مغزاها ومرماها ؟ بل وكيف يقبل التعارض أصلاً أو كيف يكون الاعتراض فعلاً ، والقرار السياسى الذكى ، هو صاحب حق فى حماية الاقتصاد ، وهو فى خدمة حركة السياسة ، التى تؤمن وجود الدولة وتحمى مصالحها ، وترعى حقوق سيادتها ومكانتها ؟

وفيما بين هيمنة النظام الرأسمالى وهفواته ، تعايش مجتمع الدول وتحقق وجوده . ولكنه استشعر قيمة وجدوى وفاعلية العلاقات الدولية ، بين أفراده ، وهو يجنى ثمرات هذه الصحبة ، وعلاقة الالتزام المنسق والموفق بين السياسة والاقتصاد . وسواء ارتضى محصلة هذه العلاقات الدولية ، أو تبرم منها بعض أفراده أو كل أفراده الطبيعيين ، فإن من شأن القرار الذى ينبئ بالرضا أو يجأر بالتبرم ، وهو قرار سياسى فى المقام الأول ، الا يتعارض مع هذه الصحبة أو تلك العلاقة وما يترتب عليها من ضوابط . لأن هذا التعارض معناه اهتزاز وزلزلة العلاقات الدولية من أساسها ، والخروج أو التمرد على قواعد وأصول التعايش السوى . بل وكيف يقبل التعارض أصلاً ؟ وكيف يكون الاعتراض والقرار السياسى الحصيف فى الدولة أو فى مجموعة من الدول ؟ وهو حارس هذه العلاقة والأمين على مغزاها ومرماها ؟ بل وكيف يقبل التعارض أصلاً وكيف يكون الاعتراض ؟ والقرار السياسى الذكى هو صاحب حق توظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة توظيفاً

يؤمن العلاقات الدولية ويحمى قنواتها ، ويرعى مرونتها ويتلمس نجاحها فى اشاعه روح التعايش السوى ، بين مجتمع الدول ؟

وفى مرحلة من مراحل التعايش على صعيد مجتمع الدول العالمى، أصبحت هذه الصحبة بين الاقتصاد والسياسة ، والمبنية على علاقة الالتزام بين التابع والمتبوع ، ضابطاً من أهم ضوابط النظام والانتظام فى مسيرة حركة الحياة . بل هى جزء من شكل وطبيعة ونمط الحياة . كما أصبحت بكل ثقلها وفاعليتها وجدواها ، ايجابياً وسلبياً ، قبضة قوية تسيطر على مواقف الدول وتعاملها ومصالحها .

ولدى تحليل هذه المواقف وكل ما تتسم به ، نتبين مدى تداخلات المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية الفعالة ، وهى تؤثر بالضرورة على قضيتى الحرب والسلام فى الاطار الاقليمى ، أو فى الاطار العالمى . كما نتبين أيضًا كيف تؤثر هذه التداخلات تأثيراً فعالاً على القضايا والمشكلات الدولية . ولا يفتقد البحث التحليلى عند كل منعطف خطر ، على قضية فى طريق حركة الحياة فى دولة ما ، أو على طريق العلاقات والتعاملات بين بعض الدول ، فعل وردود فعل المتغيرات السياسية والاقتصادية . بل وهى من غير شك التى تلهب المواقف ، وتهز الأوضاع فى بعض الأحيان ، وهى التى تهدئ من حدة الصراع ، وتعدل الأوضاع فى بعض الأحيان الأخرى .

وفى هذه المرحلة من مراحل التعايش على صعيد المجتمع العالمى ، التى فرضها وأقرها وعمل بموجبها وسيطر فيها النظام الراسمالى ، امتنع كل اجتهاد امتناعًا فعليًا ضد ارادة هذه الصحبة بين السياسة والاقتصاد . بل ربما عجز أى اجتهاد تلمس أسباب التمرد عليها ، أو بحث فى شأن فض الاشتباك بينهما . وأصبح الخط البيانى الذى يسجل انتصارات وهزائم القرارالسياسى فى دولة ما أو مجموعة من الدول ، هو بذاته الخط البيانى الذى يسجل انتعاش أو انكماش القرار الاقتصادى فيها .

وأصبح العجز فى مجال فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد ، علامة على مدى التداخل ، وعلى مدى قوة الضغط التى تؤثر بها هذه العلاقة . بل لقد اختلطت على الاجتهاد الذى تصدى واعترض على قوة هذه العلاقة شكلاً وموضوعاً الأمر . ثم بدأ عجزه عند استشعار كنه القرار ، فلا يكاد يميز بين القرارالسياسى والقرار الاقتصادى . ولكن هذا الاجتهاد نفسه لم يعجز أبداً عن ادراك معنى ومغزى الاشتباك ، والتأثير المتبادل بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وقوة ضغطها على القرار نفسه . وتصدى الاجتهاد الراسمالى بكل الحنكة والمهارة لضبط هذا الاشتباك ، ولتطويع التأثير المتبادل بينهما لحساب المصلحة المشتركة ، فى القرار السياسى ، وفى القرار الاقتصادى على حد سواء .

التطبيق الماركسى للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة :

كان من شأن النظام الماركسى وفلسفته أن يتحدى النظام الرأسمالى وهو يحصى خطاياه ويفندها . كما حبذ التمرد على اساليبه وأهدافه ، وفضح بطشه وتسلطه على حركة الحياة . بل لقد تهجم النظام الماركسى على العلاقة بين السياسة والاقتصاد تهجمًا شديداً . ولقد دعا بكل الالحاح الى استنكار التداخل والاشتباك بينهما ، والى شجب كل النتائج التى ادت اليها .

ولقد صور الرد الماركسى هذه العلاقة التى تبناها النظام الرأسمالى وصعدها وأحسن توظيفها ، على أنها خطيئة فى حق حركة الحياة سياسيًا واقتصادياً واجتماعياً . بل لقد أكد على انها تقود حركة الحياة على غير ارادة منها ، فى الاتجاه المعاكس لمصلحة الحياة . وفى الاعتقاد الماركسى أن النظام الراسمالى قد أرسى قواعد الخطيئة على أساس أن الاقتصاد فرض ارادته على السياسة ومصالح الناس فيه . ومن ثم جعلت السياسة ومصالح الناس فيه متبوعة للاقتصاد تمتثل له، وهو يخطئ أو وهو يصيب أو وهو يوظفها فى اشاعة السلام ، أو وهو ينهكها فى ملحمة الحرب .

ومن الجائز أن نتصور كيف تلمس الرد الماركسى أمر تحرير السياسة من تبعيته للاقتصاد وامتثاله لارادة القرار الاقتصادى . وربما تصور الاعتقاد الماركسى أن هذا التحرير من قبيل انتشال حركة الحياة ومصالحها الاقتصادية من خطيئة النظام الرأسمالى . ولكن الذى يمكن أن نؤكد عليه هو أن الاجتهاد الماركسى قد استشعر استحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد ، أو العزل بين القرار الاقتصادى والقرار السياسى . وكيف يتأتى هذا الفصل بينهما وهما شريكان فى المركبة الواحدة التى تحمل حركة الحياة ؟

وبناء على استشعار حقيقة هذه المشاركة ، وحتمية العلاقة بينهما فى حركة الحياة ومصيرها الحيوى ، أخفق الاجتهاد الماركسى فى فض هذه العلاقة ووضع الحد الفاصل بين السياسة والاقتصاد . وتأسيساً على ضرورة التلازم والالتزام بين الاقتصاد والسياسة ، حرر الاجتهاد الماركسى السياسة من تبعيتها للاقتصاد ، ولكن فى اطار تعديل وضع الاقتصاد فى موضع التابع للسياسة . وكان من وراء هذا التعديل فلسفة تصور كيف أن السياسة ، وهى حق عام تستحق أن تكون فى الوضع الذى يوجه مسيرة الاقتصاد ويقودها.

وهذا معناه أن الاجتهاد الماركسى الذى استنكر العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، واعترض اعتراضاً شديداً على ما يترتب عليها قد تنكر لاعتراضه وعدل عنه . ومن ثم اعترض على العلاقة التى تضع السياسة فى موضع التابع للاقتصاد . ولأنه اضطر الى الابقاء على هذه العلاقة ، قلب الأوضاع ووضع السياسة فى موضع المتبوع للاقتصاد . بمعنى آخر ، يجب أن نتبين كيف أبقى التعديل الماركسى على العلاقة ولم يفرط فيها أو فى جدواها ، ولكنه ولى السياسة أمر الاقتصاد وسلمه زمامها .

وهكذا ينبغى أن نفطن الى أن التطبيق الماركسى الذى طعن فى شرف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وتمرد على شرعيتها وحملها وزر وسوءات تردى فيها التطبيق الراسمالى ، لم ينظر أبداً فى أمر بتر

أو فض هذه العلاقة واستئصالها . بل هو لم يدخل أبداً فى تجربة فض الاشتباك بين السياسة والاقتصاد . وما من شك فى أن التطبيق الماركسى قد استشعر وأدرك – كما قلنا – وجوب وحتمية الابقاء على هذه العلاقة . ولقد أصبحت فى تقديره علاقة تلازم ، مثلما هى علاقة التزام بين الاقتصاد والسياسة ، على طريق حركة الحياة .

وكل ما قد استحدثه التطبيق الماركسى من تغيير بالفعل ، فى شأن هذه العلاقة والتزم به تمثل فى :

١ – تغير فى وضع الخط المستقيم ، الذى يبقى على العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . وبدلاً من أن يكون هذا الخط المستقيم افقياً فى رؤية التطبيق الراسمالى جعله الماركسى خطاً مستقيماً راسياً.

٢ – وضع الاقتصاد أسفل هذا الخط المستقيم الراسى فهو قاعدة وركيزة ووضع السياسة فى قمة هذا الخط . وبدلاً من أن تكون السياسة تابعًا للاقتصاد فى التطبيق الراسمالى ، جعله التطبيق الماركسى فى الوضع المعاكس .

السياسة

الاقتصاد

علاقة التبعية على الخط الرأسي

ومن غير تفريط فى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، عدل أو غير التطبيق شكل هذه العلاقة تغييراً شكلياً وموضوعياً فقط . ذلك أنه وضع التابع فى موضع المتبوع ، ووضع المتبوع فى موضع التابع . وهذا معناه – كما قلنا – أنه قلب الأوضاع وجعل السياسة متبوعاً ، وجعل

الاقصاد تابعًا . ومعناه أيضاً أن التطبيق الماركسى خرج من البحث فى شأن قضية تحرير السياسة من قبضة الاقتصاد ووطئتها وضغوطها وأوزارها ومشاكلها ، الى البحث فى شأن قضية من يكبل من ، ومن يمسك بزمام من .

وبدلاً من أن تتبع السياسة الاقتصاد امتثالاً لما تمليه علاقة الالتزام، وكل الضوابط الحاكمة له أفقيًا فى اطار التطبيق وأساليب توظيفه وحسن استخدامه لها ، كان على السياسة أن تسيطر على الاقتصاد وامتثالاً لما تمليه علاقة الالتزام والضوابط الحاكمة لها راسياً فى اطار التطبيق الماركسى وأساليب توظيفه وحسن استخدامه لها . وهذا معناه ان بقيت هذه العلاقة ، لكى تؤدى دورها وتسفر عن المتغيرات وضغوطها ، وتخدم أغراض ومصالح كل نظام من هذين النظامين المتناقضين . وفى كلا الحالتين ، كانت هى علاقة التبعية ، وأن هناك تابع ، وهناك متبوع ، وهناك تفاعلات ومتغيرات فاعلة فى حركة الاقتصاد والسياسة .

ومن غير اسراف فى أمر التعايش بين النظام الرأسمالى والنظام الماركسى ، تجلى التضاد فى توظيف العلاقة بينهما . ومن غير اسراف فى أمر القضاء فى ممارسة الانتفاع بهذه العلاقة ، تجلى التناقض فى المواقف والقرارت والنتائج . ومن غير اسراف فى شأن هذا التناقض الذى أسفرت عنه فاعلية وجدوى هذه العلاقة ، عاشت العلاقة وهى علاقة تبعية ، وتشبث كل نظام بشكل هذه التبعية . وسواء توثقت عرى الصحبة ، بين السياسة والاقتصاد أو تماسكت أوصال الصلة بين الاقتصاد والسياسة ، فإن هذه العلاقة كانت غير متجردة . ولم تبرأ حركة الحياة ، كما لم تسلم المنافسة بين هذين النظامين لحساب حركة الحياة أو على حسابها من ايجابيات وسلبيات هذه العلاقة غير المتجردة، وثمرات توظيفها المغرض فى معظم الأحيان .

وصحيح أنه فى نظام التطبيق الرأسمالى أخذ الاقتصاد بزمام حركة السياسة، فهى يؤثر ويتأثر ويطوع ويطاوع فى اطار العلاقة غير

المتجردة. وصحيح أنه فى النظام والتطبيق الماركسى أخذت السياسة بزمام الاقتصاد ، فهى تؤثر وتتأثر وتطوع وتطاوع فى اطار العلاقة غير المتجردة . ولكن المؤكد أن اختلافات جوهرية وفعالة قد بنيت وتأسست على منطق ومغزى وفلسفة هذا التضاد الصريح ، بينهما :

١ – فى شأن توظيف السياسة أو توظيف الاقتصاد لحساب الغرض أو الهدف .

٢ – فى شأن اتخاذ القرار فى زحمة ضغوط المتغيرات التى يصطنعها هذا التوظيف ، واستثمار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة .

ومن شأن هذا التضاد الصريح ، الذى أسفرت عنه مواقف النظام الراسمالى ومواقف النظام الماركسى ، أن ينكشف أمره وينفضح عدم تجرده ، من خلال البحث التطبيقى فى شأن بناء الدولة ودراسة تركيبها الهيكلى ، وما تمليه المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية على وضع ومكانة وسلامة مقومات وجودها الفعلى . كما يكشف البحث التطبيقى أيضاً الغطاء عن مغزى وفلسفة هذا التضاد ، ويفضح القرارات المتناقضة غير المتجردة ، عندما يعكف على دراسة مجتمع الدول ، ويتقصى حقائق تركيبه الهيكلى وعلاقاته ومعاملاته ، وما تمليه المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، على أوضاع ومكانة وعلاقات الدول فى مجتمع الدول .

ومن غير اسراف فى البحث عن نتائج أو عن محصلة هذا التضاد المتعمد وغير المتجرد ، بين توجهات وتطبيقات اجتهادات النظام الراسمالى ، واجتهادات النظام الماركسى ، فلا ينبغى أن نفرط ، أو أن نهمل فى شأن تقصى أمر العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما لا ينبغى أن نطعن فى مشروعية هذه العلاقة ، وهى علاقة الالتزام بين التابع والمتبوع ، ولا ينبغى أن يتبرأ أى منهما من رؤيته لهذه العلاقة ، ووجهة نظره ، ومن سبل استثماره لها .

وفى اعتقاد أى باحث منصف غير متحيز ، أن مسألة التغيير ووضع التابع فى موضع المتبوع ، ووضع المتبوع فى وضع التابع ، قد

يعنى شيئًا مهماً من وجهة النظر الموضوعية فى التوجه والانجاز التطبيقى ، وقد يسفر عن نتائج ايجابية ، ونتائج سلبية ، تفيد أو تضر حركة حياة الدولة ، أو فى مجتمع الدول . ولكن هذا التغيير الذى لا يمكن أن يتبرأ من عدم التجرد ، من شأنه:

١ – الا يقلل من مغزى ومرمى وجدوى هذه العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، فى التطبيق الراسمالى ، أو التطبيق الماركسى .

٢ – الا ينتهك مغزى ومرمى وجدوى توظيف هذه العلاقة توظيفاً مرناً وفعالاً ، فى التطبيق الراسمالى ، أو التطبيق الماركسى .

٣ – الا يبطل فعل وردود فعل المتغيرات ، التى يسفر عنها التوظيف الماهر على حركة حياة الدولة ، أو على حركة العلاقات الحيوية بين الدول فى مجتمع الدول ، فى التطبيق الراسمالى ، أو فى التطبيق الماركسى .

هذا ويجب علينا ان نواجه هذا التضاد ، وأن ندركه ونستوعبه بكل الموضوعية . كما لا ينبغى أن ننكر أو ان نستنكر امر الاختلاف الجذرى المذهبى فى شأن اقرار العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد ، وتوظيفها فى التطبيق الراسمالى ، أو فى شأن اقرار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، وتوظيفها فى التطبيق الماركسى . ومن ثم ينبغى أن ندرك مبلغ وحقيقة واقعية الالتزام المبنى اصلاً على كنه هذه العلاقة فى التطبيق الراسمالى، أو فى التطبيق الماركسى ، وما تبتغيه وترنو اليه فى دنيا السياسة وشئون الحكم ، أو فى دنيا الاقتصاد وشئون المال .

وما من شك فى أن هذين التطبيقين ، يتضادان ويتنافسان ويتصارعان ، فى صياغة التوليفة الأنسب ، التى تستثمر شكل وطبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد . كما أنهما يتضادان ويتنافسان ويتصارعان ، فى توظيف هذه التوليفة ، لكى تشكل وتحدد مدى وأبعاد وأهداف القرار . وهذا معناه أن هذا التضاد البين ، قد دعا أو أدى الى تشبث كل نظام من هذين النظامين المتناقضين ، بشكل العلاقة

التى تصورها ، بين السياسة والاقتصاد ، وخطط لها وعمل لها وتصرف بموجبها لدى اصدار القرار ، وتوظيفه لحساب حركة الحياة فى الدولة ، أو لحساب علاقات حركة الحياة فى مجتمع الدول .

ولأن التضاد بين التطبيق الراسمالى ، والتطبيق الماركسى ، فى شأن كنه وجوهر وهدف العلاقة والصحبة الملتزمة ، بين السياسة والاقتصاد ، تضاد هادف وغير متجرد ، فلقد تداخل واختلط مع التضاد بين أهداف وتطلعات القوة البحرية ، وهى عميدة النظام الراسمالى ، وأهداف وتطلعات القوة البرية وهى عميدة النظام الماركسى. وما من شك فى هذا التداخل والخلط ، قد صعد أو ضاعف من التضاد والتناقض بينهما . بل لقد أضاف بعداً خطيراً ومؤثراً ، الى مجموعة الأبعاد التى تؤثر فى قضية التوازن ، بين هاتين القوتين المتضادتين .

وفى اطار مفهوم ومغزى التوازن بين هاتين القوتين ، تمادى الصراع بينهما ، وتصاعد الاشتباك بين السياسة والاقتصاد ، من أجل توظيف هذه العلاقة فى حلبة هذا الصراع . وحدث ذلك من غير اخلال أى منهما برؤيته وفلسفته ومنهجه ، فى شأن شكل ومعنى هذه العلاقة، وما تعنية من أمر التابع والمتبوع لدى اصدار القرار ، أو لدى توظيفه فى شأن من شئون الدولة ، أو فى شأن من شئون العلاقات الدولية . وهذا فى حد ذاته ، قد كفل التعقيد فى قضية التوازن ، بين القوتين الأعظم .

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى من وراء الثورة التى جسدت التطبيق الماركسى . وقد أدخلته هذه الثورة فى التجربة الحقيقية . ولقد وضعت هذه التجربة منطق وفلسفة وتطلبات التطبيق الماركسى ، على بداية الطريق فى الاتجاه المضاد للتطبيق الراسمالى . ولأن التطبيق الماركسى قد انغلق على نفسه ، وتفرغ للبناء الداخلى وتعديل الأوضاع، فإن هذا التضاد على مدى أكثر من عشرين عامًا لم يكن تضاداً عنيفاً . ذلك أنه التضاد المجمد الذى لم يدخل الى حلبة الصراع أو

المنافسة الحقيقية ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى .

ولا ينبغى أن نشك فى أن انطواء أو انغلاق الاتحاد السوفييتى ، وعزلته بكامل ارادته وراء الستار الحديدى ، طلباً وتفرغاً للبناء الداخلى وصياغة الدولة من جديد ، قد خففت من أعباء ونتائج هذا التضاد الحتمى لبعض الوقت . وفى اطار صياغة الدولة الجديدة ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، برهن التضاد الحتمى والصراع الخافت غير المعلن ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى ، على ضرورة اعادة النظر فى شأن علاقة التبعية ، بين السياسة والاقتصاد وتوظيف المتغيرات التى تسفر عنها .

ويجب أن ندرك كيف كانت مسألة اعادة النظر فى هذه العلاقة ، اعادة تلائم حاجة العصر مسألة ليست سهلة . ومع ذلك فإن المسألة لا تؤثر من قريب أو بعيد ، الى تعمد إبطال هذه العلاقة ، أو انكارها والكف عنها . ولقد كان المقصود فعلاً تقييم هذه العلاقة ، وتعديل أوضاعها تعديلاً يضعها فى متناول المناورة والمواجهة المتوقعة ، بين التطبيق الماركسى ، والتطبيق الرأسمالى فى حلبة الصراع والمنافسة فى دنيا السياسة ، والعلاقات الدولية ، وفى دنيا الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية .

وهذا معناه أن اعادة النظر كانت مطلوبة من جانب الطرفين . ومن أجل الاهداف الجوهرية ، تشبث كل طرف منها بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد . وكان بوده أن يطور ، أو أن يطوع هذه العلاقة ، لكى تسعفة وتشد أزره فى التطبيق السياسى والاقتصادى . وهذا معناه أيضًا الا يفرط فى العلاقة ، ولكن المطلوب هو القدر الأفضل ، من المرونة والفاعلية لدى توظيفها ، وتسخير المتغيّرات فى العمل السياسى والاقتصادى .

ومسألة اعادة النظر على هذا النحو ، لا يمكن أن تسفر عنها حلقات بحث ، أو جلسات عمل ، ولا نتوقع أن يصدر بشأنها قرار . بل ولا يمكن أن تتأتى مسألة اعادة النظر ، ونتوقع منها التطوير أو

التطويع أو التعديل فى عجلة أو اندفاع . ويبدو أن هذه المسألة كانت فى حاجة ملحة ، الى الوقت والتفكير والتجربة لكيلا تضل أو تضلل . ولكن المؤكد بعد ذلك انها كانت مسألة حساسة وشديدة التعقيد . ومن ثم كانت فى حاجة أشد وأعظم الى عوامل وحوافز وضوابط ، ترشد اعادة النظر وتمحيص أمر التطوير ، أو التطويع ، أو التعديل ، فى هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والكيفية التى تستثمر بها المتغيرات فى مجالات التطبيق العلمى.

هذا ، وربما أسهمت أوضاع مجتمع الدول ، وعلاقات الدول فيما بين الحرب العالمية الأولى والثانية ، وحفزت أحوال الاقتصاد العالمى وحركة التجارة الدولية ، فى التجهيز لاعادة النظر فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل وربما كشفت عن استعداد وقبول وتطلع حقيقى ، الى تعديل فى أمر هذه العلاقة ، وفى كيفية استثمارها ، وفى جدوى هذا الاستثمار فى العمل السياسى والاقتصادى . ولكن الذى لا نشك فيه ، بل ولا ينبغى أن نتشكك فيه ، هو أن الحرب العالمية الثانية وكل ما قد أدت اليه من تغيير ومتغيرات على كل الأصعدة الدولية ، هى التى وضعت منطق وفلسفة جديدة ، وحددت أبعاد وجدوى اعادة النظر فى هذه العلاقة ، موضع التنفيذ .

نتائج الحرب العالمية الثانية وتعديل العلاقة :

ليس الاهتمام بأمر الحرب العالمية الثانية اهتماماً مبنياً على تقصى المعارك على الجبهات ، أو على حسابات الهزيمة والانتصار فى هذه المعارك . ولكن الاهتمام فى جوهره الموضوعى يتجسد فى نقطة تحول حقيقى ، بدأت من عندها كل المتغيرات فى عالم ما بعد الحرب . ونقطة التحول الذى نعنيها هى نتيجة مباشرة من نتائج الحرى العالمية لثانية . ولقد تمثلت هذه النتيجة فى :

١ - اخراج الاتحاد السوفيتى صاحب التجربة لحساب التطبيق الماركسى ، من مرحلة اعتزال العالم والتفرغ لبناء الدولة من الداخل ، الى مرحلة جديدة تلزمه بالانفتاح المكشوف على العالم .

٢ – خروج الولايات المتحدة الأمريكية صاحب التجربة لحساب التطبيق الراسمالى من ظلمة العزلة ، وتجنب المشكلات التى غرقت فيها أوروبا فترة طويلة ، الى أضواء الانفتاح والالتزام والتردى فى ساحات المشكلات العالمية .

ومع ذلك ينبغى أن ندرك كيف أن هذا التغيير فى أوضاع هاتين الدولتين ، واخراج واحدة ، وخروج الأخرى من العزلة ، لم تسفر عنه مواجهة مفاجئة أو تحول مثير مباغت . بل لقد دعت الى هذا التغيير أمور الحرب ، التى جمعت بين النظام الراسمالى والنظام الماركسى ، فى خندق واحد ، وقضت أن يخوض الاتحاد السوفيتى معاركها ، وأن تحارب الولايات المتحدة الأمريكية معه فى صف واحد . ولا تعارض بين ظروف قاهرة ، دعت الى وحدة الصف بين هاتين الدولتين من ناحية ، والتغير فى أوضاعهما تغيراً فرض عليهما المواجهة بعد الحرب من ناحية أخرى .

ومعروف أن الاتحاد السوفيتى قد أخرج من العزلة أو الاعتزال على غير ارادته ، عندما اقتحم العدو عليه عزلته وحطم جدارها . ولقد تأتى ذلك فى الوقت غير المناسب ، وهو لم يفرغ بعد من تعديل أوضاعه وتطوير أحواله فى الداخل اقتصادياً واجتماعياً .

ومعروف أيضًا أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من حالة العزلة أو الاعتزال ، كان خروجًا طوعيًا بكامل الارادة . ولقد تأسس قرار الخروج من هذه العزلة ودخول الحرب على حسابات سياسية واقتصادية رشيدة . بل جاء هذا الخروج فى الوقت المناسب بالضبط ، بعد أن فرغت الولايات المتحدة من بناء صرحها الداخلى ، واطمأنت عليه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

وصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد وجدت فى عدوان اليابان – من غير مبرر ظاهر – على أسطولها الحربى فى بيرل هاربر، مبرراً كافيًا لهذا الخروج السافر من العزلة . وصحيح أنها كانت قد

اضمرت ، وانطوت على نية الخروج من العزلة ، وجلست تترقب المبررات اللازمة لاصدار القرار وتنفيذه بالفعل . ولكن الصحيح أيضاً أن :

١ - أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية كان اختيارياً بكامل الارادة والاصرار.

٢ - أن اخراج الاتحاد السوفيتي كان اجبارياً على غير الارادة ودون سابق اصرار.

وسواء كان الخروج من العزلة خروج ارادة واختيار ، أو كان الاخراج من العزلة خروج اجبار واضطرار ، فإنه قد وضع أول خطوة من خطوات التغيير فى الأوضاع ، على الصعيد العالمى . ولقد دعا هذا التغيير دعوة صريحة الى الاجتهاد على طريق تعديل وتطوير وتطويع العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد . وهل نشك فى حاجة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لهذا التعديل ، الذى يحقق العلاقة الأنسب لحاجة العصر ، قد تمثلت فى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وما تنطوى عليه من صراعات لا يضبطها إلا منطق وفلسفة توازن القوى ؟

وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالخروج الكامل من العزلة التى فرضها وحدد مغزاها ومرماها مبدأ منرو ، قرار سياسى فى مظهره الخاص والعام . وهو - بكل تأكيد - لم ينتهك العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل أن جوهر هذا القرار ينطوى على قوة دفع فاعلة ترتبت على عوامل أو متغيرات محددة ، هى من صميم ما أسفرت عنه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، فى شأن بناء الدولة وفى شأن وضعها فى المحيط الدولى . وهذا معناه اصدار القرار وتكيفه وتنفيذه ليس وليد العفوية ، أو التلقائية ، أو من صنع التعاطف ، وأسباب الوداد بينها وبين زمرة الدول المتحالفة ، فى حرب شرسة ضد عدوان متغطرس . بل أنه القرار الحصيف فى الوقت المناسب الذى جاوب ارادة ومصلحة السياسية والاقتصاد ، والعلاقة بينهما على الصعيد الأمريكى .

والولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرار الخروج من العزلة ، ودخول الحرب ، وخوض معاركها الشرسة بكل الارادة الحرة ، لأنها كانت قد استشعرت وأدركت مسئوليتها وحتمية التصدى لها بكل الانفتاح . ولقد تمثلت هذه المسئولية ليست فى قهر واحباط عدوان وبطش دول المحور فقط ، بل تمثلت بالضرورة فى :

١ - أنها الوريث الشرعى المستحق ، لتركة بريطانيا وفرنسا وغيرهما فيما وراء البحار ، ولا ينبغى أن تفرط فى ثمرة نضجت وحان قطفها . ومن غيرها أحق بهذه التركة وتبنى المسئولية لحساب النظام الرأسمالى ؟

٢ - أنها انطوت على خوف وحقد ، وتخوف من مغبة المنافسة الاقتصادية اليابانية ، ولا ينبغى أن تفلت اليابان من ضربة تقوض وتهد صرحها . ومن غيرها أحق بتوجيه هذه الضربة ، وتبنى المسئولية لحساب الاقتصاد الأمريكى ؟

٣ - أنها التزمت بأن تنصر الاتحاد السوفيتى ، وتنتصر له مع فريق الحلفاء ، فى مواجهة العدو والمشترك ، ولا ينبغى أن تهمل فى مراقبة حذرة ترقب صاحب التجربة فى التطبيق الماركسى . ومن غيرها أولى بهذه المهمة ، وتبنى المسئولية لحساب السياسة الأمريكية وتأمين النظام الاقتصادى الرأسمالى .

هذا معناه - بكل الوضوح - أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية كان قراراً ذكيًا ، من حيث التوقيت ، ومن حيث الهدف ، ومن حيث المنهج والتطبيق .

وما من شك فى أنه كان القرارالسياسى الأمثل الذى جاوب منطق وفلسفة وتطلعات النظام الرأسمالى ، وما انطوى عليه من حرص وتصميم على استثمار العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد وحسن توظيفها . ومعناه ايضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت فى الوقت المناسب لأنها المسئولة ، ولا ينبغى أن تتهرب ، أو أن تتنصل من المسئولية ، لحساب النظام الرأسمالى .

وقرار الاتحاد السوفيتي بعد أن انتصر فى الحرب بعدم العودة الى اعتزال العالم والعزلة وترميم الجدار الحديدى رغم حاجتها الملحة للتفرغ الى استكمال البناء الداخلى ، قرار سياسى ، فى مظهره الخاص والعام . وهو - بكل تأكيد - القرار الحاسم ، الذى لم ينتهك العلاقة بين الاقتصاد والسياسة. بل أن جوهر هذا القرار ، قد انطوى على قوة دفع فاعلة ترتبت على عوامل ومتغيرات ، هى من صميم حسابات الجدوى التى أسفرت عنها العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، فى شأن بناء الدولة ، أو فى شأن وضعها فى المحيط الدولى . وهذا معناه أن اصدار هذا القرار وتكييفه وتنفيذه ليس وليد العفوية ، أو التلقائية الطائشة ، أو من صنع الاستجابة لمواقف وأوضاع فرضتها نشوة الانتصار فى الحرب وقهر العدوان عليها . بل بكل تأكيد القرار الحصيف ، فى الوقت المناسب ، الذى جاوب ارادة ومصلحة الاقتصاد والسياسة والعلاقة بينهما .

والاتحاد السوفيتى اتخذ قرار عدم العودة الى العزلة والتمادى فى الانفتاح على العالم بعد الحرب بكل التصميم القاطع ، لأنه كان قد استشعر وادرك مسئوليته وحتمية التصدى لها بكل التفتح . وتمثلت هذه المسئولية ليس فى استثمار الانتصار العظيم فقط ، بل تمثلت بالضرورة فى :

١ - أنه التزم بحماية التطبيق الماركسى ، الذى بشر به وانتصر له فى شرق أوروبا ، ولا ينبغى أن تفرط فى أمر التبشير بالمنطق والفلسفة الماركسية . ومن غيره أولى بهذا الأمر ، وتبنى المسئولية لحساب النظام الماركسى ؟

٢ - أنه القوة البرية فى قلب جزيرة العالم ، والتى تواجه تطلعات القوة البحرية ، ولا ينبغى أن يتردد فى أداء دوره دفاعًا عن حق الوجود والتطلعات ومن غيره أجدر بهذه المهمة ، وتبنى المسئولية لحساب السياسة السوفيتية ؟

٣ - أنه ينطوى على ارادة الخروج من سجن وقيود الموقع الداخلى،

ولا ينبغى النكوص عن التحرك فى اتجاه الهدف نحو المياة الدفيئة . ومن غيره أحق بهذا الموقف ، وتبنى المسئولية لحساب الاقتصاد السوفيتى .

وهذا معناه – بكل الوضوح – أن قرار الاتحاد السوفيتى كان قراراً ذكياً ، من حيث التوقيت ، ومن حيث الهدف ، ومن حيث المنهج والتطبيق ، وما من شك فى أنه كان القرار السياسى الأمثل ، الذى جاوب ومنطق وفلسفة وتطلعات النظام الماركسى ، وما انطوى عليه من غرض وتصميم على استثمار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وحسن توظيفها . ومعناه أيضاً أن الاتحاد السوفيتى قد آثر عدم العودة الى العزلة لانها هروب من المسئولية . ولا ينبغى عليه أن يتهرب ، أو أن يتنصل من المسئولية لحساب النظام الماركسى .

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عكفت بكل المسئولية على استيعاب وأداء ورها ، وعلى الانفتاح على العالم سياسياً واقتصادياً ، فأنها قد تمرست فى حسن اصدار القرار ، وفى حسن تنفيذه ، وهى :

١ – ترث تركة النظام الراسمالى ، التى كانت فى حوزة بريطانيا فرنسا وزمرة الدول الاستعمارية الأوروبية .

٢ – تمسك بزمام التفوق ، فى مجالات التجارة الدولية والاقتصاد العالمى.

٣ – تقدم المعونات وتدعم وتنشط التطبيق الراسمالى على أوسع مدى .

٤ – تتزعم القوة البحرية ، وتتربع فى كفة من كفتى التوازن مع القوة البرية ، وتقيم الاحلاف وتطوق هذه القوة فى موقعها الداخلى الحبيس .

وكان من شأن أى قرار تصدره أن ينشأ ، تأسيساً وبناء على حسن استخدام العلاقة بين السياسة والاقتصاد . بل لقد احسنت

الولايات المتحدة الأمريكية صنعًا - من وجهة نظرها - فى شأن توظيف المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، فى السر والعلن لحساب العمل السياسى والاقتصادى . كما اتقنت حساب الجدوى وقياس فاعلية ، أفعال وردود أفعال هذه المتغيرات فى أمر ترشيد مسارات وتوجهات العلاقات الدولية الأمريكية ، أو فى أمر مباشرة ومعالجة المشكلات الدولية .

وكان من الطبيعى ، وهى ترث التركة الاستعمارية ، وتتولى أمر التطبيق الرأسمالى ، أن تستشعر منطق وروح الرفض القاطع للاستعمار ، وأن تدرك مدى اخفاقه فى الاستمرار . ومن ثم كان عليها أن تجاوب ارادة هذا الرفض الحاسم له . وربما تولت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها ، مهمة انجاز وصياغة وأساليب تصفية الاستعمار وتسهيلها ، واخفاء وتخفيف بعض سوءاته البشعة . ولكن المؤكد أن اجابة هذه الارادة ، التى رفضت الاستعمار ، كانت غير متجردة . ولم تكن أبداً من قبيل التعاطف مع حقوق الانسان ، ورفع يد البطش والتسلط عنها . بل كانت تتخذ الموقف السياسى الموجه لحساب التغيير، الذى يخدم مصالح ذاتية أمريكية اقتصادية وسياسية خاصة ، ومصالح التطبيق الرأسمالى عامة .

ولقد ابتدعت الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال رؤيتها الرأسمالية للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق مناسب يحافظ على شكل الدولة المستقلة حديثًا من الخارج ، ويعمل فى نفس الوقت على تفريغ هذا الاستقلال من محتواه ومغزاه الاقتصادى والسياسى من الداخل . وكانت المعونات عن طيب خاطر ، وسخاء لبعض الدول المستقلة حديثاً - فى الغالب - غير متجردة ومشبوهه ، ومن أجل انجاز هذا الهدف . وهل يخفى فعل ورد فعل هذه المعونات الاقتصادية ؟

١ - وهى تفتح الباب للتطبيق الرأسمالى ، وتنصر الاستثمار الأجنبى ، وترسخ الطلب فى أسواق الدولة المستقلة حديثاً على المنتجات الأمريكية ؟

٢ – وهى تلوى ذراع الدول المستقلة حديثًا فى السر ، أو فى العلن، وتنتزع منها الموافقات على قبول وانتهاج سياسات معينة فى السياسة والاقتصاد ، وتؤثر فى اصدار القرار ؟

وكان من الطبيعى ، وهى ترث وتتزعم القوة البحرية ، وتتبنى منطق الابقاء على القوة البرية ، فى حجمها الطبيعى فى الداخل ، وتؤمن مصالح وأهداف النظام الراسمالى ، وأن تستشعر منطق وروح التحدى السوفيتى وتطلعاته ، وأن تدرك خطر افلاته وانتشاره . ومن ثم كان عليها مع حلفائها أن تجاوب ارادة التصدى له واحباط محاولاته . وربما تولت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها مهمة تكوين القوة اللازمة للرد والصمود ، وصياغة الخطط الاستراتيجية ، وتوزيع الأدوار لابقاء المارد الجبار حبيساً فى قلب جزيرة العالم . ولكن المؤكد أن اجابة الولايات المتحدة على هذا الموقف ، كانت اجابة غير متحفظة . ولم تكن أبداً من قبيل الانتصار لحساب مصالح أمريكية ذاتية خاصة فقط ، بل كانت من أجل الموقف السياسى الموجه لحساب التغيير ، الذى يخدم مصالح وأهداف التطبيق الراسمالى بصفة عامة

ولقدابتدعت الولايات المتحدة الأمريكية . من خلال رؤيتها الاستعمارية ، للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق مناسب ، يقوى بنية وتماسك الاحلاف وقبضتها القوية ، وهى ترقب عن كثب تحركات وتصرفات المارد الحبيس بكل الحذر ، أو وهى ترد عليه وتحبط تحركاته المتسللة فى اتجاه المياة الدافيئة . وكان تكوين وانشاء السوق الأوروبية المشتركة ، والدعم الأمريكى له ، علامة من علامات التوظيف الجيد للاقتصاد وحسن استخدامه ، لحساب المصالح المشتركة للحلفاء ، حتى تصبح قوة دفع مؤثرة وفعالة على اصدار القرار ، والتحرك السياسى ودعم ارادة الصمود والتصدى . وهل يخفى فعل ورد فعل المصالح الأوروبية فى حلف الاطلنطى والسوق المشتركة :

١ – وهى تشد أزر التحالف الغربى ، وترسخ صموده فى مواجهة تطلعات القوة البرية والانتشار الماركسى ؟

٢ – وهى تنمى قدرات القوة البحرية سياسيًا واقتصادياً ، فى قضية التوازن بين القوتين الأعظم ، وتحول دون الخلل الذى يمكن أن يضر بقضية السلام العالمى ؟

وكان من الطبيعى ، وهى تمسك بزمام التفوق الاقتصادى فى المحيط الدولى ، وترعى النظام الاقتصادى العالمى ، وتحافظ على مقومات بنيته وتحرس قنواته ، أن تستشعر منطق وروح المنافسات الاقتصادية ، وأن تدرك احتمالات الخطر على النظام الراسمالى . وكان عليها مسئولية صيانة النظام الرأسمالى ، وأن تجاوب ارادة التخوف من المنافسات الاقتصادية عليه . وربما تولت بنفسها صياغة أساليب جديدة ، ومنطق رشيد ، يبث أسباب التهدئة ، ويشيع روح الأمان فى مجتمع الدول ، الذى يضم الغنى والفقير ، ويكفل حق وضمان التعايش فيها بينها . ولكن كانت اجابة الولايات المتحدة فى هذا الموقف ، بالقطع اجابة غير متجردة . ولم تكن هذه الاجابة أبداً ، من قبيل المحافظة على التوازن ، بين مصالح الغنى ومصالح الفقير من الدول ، بل كانت اجابة لحساب الاستقرار وتأمين مصالح التطبيق الرأسمالى العامة.

ولقد ابدعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رؤيتها الرأسمالية ، للعلاقة بين السياسة والاقتصاد أساليب جديدة ، ومنطق رشيد ، يقوى بنية الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ويحافظ على توليفته ، ويؤمن مصالح الدول التى تقف فى صفها . وربما سارت على هذه الدرب الذى يؤمنها ، ويؤمن من هو معها من الدول ، ولا يكترث أو يبالى بمن هو ضدها وليس معها على هذا الدرب . ومن المؤكد أن هذا المنطق الاقتصادى الذى هدد من ليس معها من الدول ، كان بمثابة العصا الغليظة ، التى امسكت به يد السياسة الأمريكية القوية . وهل يخفى فعل ورد فعل هذه العصا الغليظة فى يد الولايات المتحدة:

١ – وهى تلعب دور الشرطى المتغطرس ، الذى أعطى نفسه حق تأديب الدول فى أنحاء العالم بدعوى المسئولية من الأمن والسلام العالمى ؟

٢ – وهى ضاغط يبث الرعب ، ويفزع بعض الدول ، ويؤثر على خطوات مسيراتها الاقتصادية ؟

***

ولأن الاتحاد السوفيتي قد عقد العزم بعد الحرب العالمية الثانية ، واصر على أداء دوره على مسرح السياسة العالمية ، فإنه قد تمرس فى حسن اصدار القرار ، وتصعيد المواقف لاصدار القرار ، وفى حسن تفيذه وتوظيفه ، وهو :

١ – يمثل دور القوة البرية ويتربع فى كفة من كفتى التوازن مع القوة البحرية ، التى تطوقه باحلاف تضيق عليه الخناق ، وترقب تحركاته على كل الجبهات .

٢ – يتطلع الى التحرر وتحرير علاقاته الاقتصادية ، من قيود وضوابط الموقع الداخلى المنغلق ، ويرنو الى حرية الحركة من والى المياة الدفيئة والانفتاح المطلق على العالم .

٣ – يبشر بالمذهب الماركسى والفكر الاشتراكى ، ويستقطب العملاء ، لكى يتسلل بهم أو من خلالهم ، ويفلت من حصار واختناق الموقع الداخلى الحبيس ، فى قلب جزيرة العالم .

وكان من شأن أى قرار يصدره الاتحاد السوفيتى ، أن ينشأ تأسيساً وبناء على حسن استخدام العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . بل لقد أحسن الاتحاد السوفيتى صنعاً – من وجهة نظره – فى شأن توظيف المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية فى السر وفى العلن، لحساب العمل السياسى والاقتصادى . كما أتقن حساب الجدوى وقياس فاعلية أفعال وردود أفعال هذه المتغيرات ، فى أمر ترشيد مسارات وتوجهات العلاقات الدولية السوفيتية ، أو فى أمر مباشرة ومعالجة المشكلات الدولية .

وكان من الطبيعى ، وهو يمثل القوة البرية ، فى القلب الداخلى المغلق من جزيرة العالم ، ويتبنى التجربة الماركسية أن يستشعر مكانه

ومكانته ، وأن يدرك معنى وكنه الانغلاق ونتائجه . ومن ثم كان عليه أن يضع قدراته وامكانياته فى كفة من كفتى التوازن ، فى الوضع الذى لا يضعفه ، أو الذى لا يخفف موازينه ويهدر تطلعاته ويخذله . وربما تولى بنفسه استنفار روح التوتر فى القوة البحرية ، والاثارة فى كفة التوازن الأخرى ، لكى تكون بعض قراراتها من قبيل ردود الأفعال المتوترة ، أو لكى يظلل التوتر صدق وفحوى هذه القرارات ، ويفرغها من مضامينها الحيوية الفعالة . ولم تكن مواقف الاتحاد السوفيتى وتصرفاته من قبيل الابتزاز والبلطجة ابداً ، بل كانت من أجل الموقف السياسى الموجه ، لحساب التغيير الذى يخدم مصالح السوفيت مباشرة ، خاصة بشأن التوازن ، أو الذى يخدم مصالح التطبيق الماركسى ونجاح تجربته .

ولقد ابتدع الاتحاد السوفيتى من خلال رؤيته الماركسية ، للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أساليب جديدة ، ومنطق خبيث أباح له حق اقتناص كل خطأ ينكب فيه القرار الأمريكى والمتعجل والمنكب على وجهه . ومن ثم يشوه ويلوث ويسئ الى منطق وروح وفلسفة هذا القرار ، وصاحبة القرار . وكثيراً ما أفلح فى التقاط نقاط الضعف ، وخيوط الفشل الأمريكى ، لكى ينسج منها نصراً أو اضافة تشد أزر التطبيق الماركسى . وهل يخفى فعل ورد فعل هذا الاجتهاد الخبيث الماهر :

١ – وهو يزلزل ، ويهز الأرض تحت أقدام القوة البحرية ، ويفضحها ويعريها ويضعف الاحلاف والحلفاء المؤلفة قدراتهم ضده ؟

٢ – وهو يخطف الانتصارات ، ويسرق الأضواء على المسرح العالمى ، وينمى رصيده المعنوى ، بين زمرة الشعوب الفقيرة ، فى بعض بلدان العالم المتخلفة ؟

وكان من الطبيعى وهو يضيق ذرعا بالانغلاق فى الموقع الداخلى ، أن يتضرر من الاختناق فى هذا الموقع ، وأن يستشعر وطأة الاحلاف التى تطوقه وتضيق عليه الخناق . ومن ثم كان عليه أن ينطوى على

ارادة التحرر من هذا القيد المركب ، وهو يفتقد مرونة التحرك ، والانطلاق الحر على الصعيد العالمي . ولقد سار الاتحاد السوفيتي على نفس الدرب الذي سارت فيه روسيا القيصرية ، من قبل الثورة البلشيفية ، لكي يجاوب ارادة التحرر ويستثمر انتصار الحرب العالمية الثانية ، في ذلك الاتجاه . وقد بنى على توسيعه قاعدته بعد ضم بعض الدول الصغيرة اليه على هذا المنطق . ولكن المؤكد أن توسع الاتحاد السوفيتي ، كان ليس من قبيل الرغبة في التحرر والانفتاح المتجرد فقط ، بل كان التوسع مطلوباً بالحاح لحساب التغيير ، الذي يخدم مصالح سوفيتية مباشرة وذاتية ، ويخدم مصالح التطبيق الماركسي ونجاح تجريبيته وتطلعاته بصفة عامة.

ولقد ابتدع الاتحاد السوفيتي من خلال رؤيته الماركسية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة أساليب جديدة ، ومنطق خبيث ، تخطى به بكل الخفة والثقة ، جدار الاحلاف ، من غير اختراق مباشر يستنفرها ، أو من غير استفزاز متعمد يعاديها . بل افلح احياناً والى حد بعيد ، في اقامة رأس الجسر وحيازة الموقع الأنسب له . وأمن هذا الاجراء له تحركاً مرناً مباشراً ، أو غير مباشر ، من والى المياة الدفيئة ، وحركة الملاحة الدولية فيه . وهل يخفى فعل وجدوى هذا التسلل أو العبور المتحرر من والى المياة الدفيئة :

١ - وهو ينطلق بكل الحرية الى حلبة المنافسات ، ويواجه حركة الملاحة في المحيطات ومصالح النظام الراسمالي فيها ؟

٢ - وهو يمتلك حرية الانطلاق في أداء مهمته الخبيثة ، التي استهدفت التبشير الاشتراكي الماركسي ، واستقطاب العملاء في بعض دول بلدان العالم الثالث ؟

وكان من الطبيعي ، وهو يتولى مهمة التبشير الماركسي ، لغرس نبتة الفكر وروح الثورة الشيوعية ضد الراسمالية ، أن يستشعر مسئولية التجهيز لهذا الغرس ، وأن يدرك كيفية العناية به . ومن ثم كان عليه أن يعرف كيف يغرس ، وكيف يواجه احتمال رفضه ، وكأنه

الجسم أو العضو الغريب فى الجسد . وربما سار الاتحاد السوفيتى سيراً حذراً على الدرب ، الذى يؤمن هذا التبشير ويزينه ، والذى يوسع قاعدة الانتشار الفكرى الماركسى وتطلعاته ، فى بعض الدول المتخلفة . ولكن المؤكد أن منهج الاتحاد السوفيتى وأسلوب عمله واجتهاده فى هذا المضمار الواسع ، كان ليس من قبيل الضم والاحتواء فى اطار التجربة التطبيقية المركسية فقط ، بل كان بالضرورة منهجًا مرنًا لحساب التغيير الذى يخدم مصالح سوفيتية مباشرة ذاتية ، ويخدم مصالح التطبيق الماركسى بصفة عامة.

ولقد ابتدع الاتحاد السوفيتى من خلال رؤيته الماركسية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أساليب جديدة ومنطق ذكى خبيث ، يشد أزر التبشير الاشتراكى ، ويتحمس له ويؤمنه وينتصر على التحرك الراسمالى وفكره وتطلعاته ، من غير اخلال بالتوازن ، وبينه وبين القوة البحرية وزعامتها الراسمالية . وربما تعمد توسيع قاعدة هذا التوازن ، لكى يصبح بين القوة البحرية والنظام الرأسمالى فى كفة ، والقوة البرية والنظام الماركسى فى الكفة الأخرى . ويجب أن نؤكد أنه قد أفلح فى الزج ، بمنطق وفلسفة وارادة التوازن ، فى حلبة مصارعة مرنة والى أقصى حد . وأصبح من شأن هذه الحلبة التى تنازل فيها القوة البرية القوة البحرية ، أن تضيق فى اطار دولة واحدة ، أو أن تتسع فى اطار اقليمى يضم جمعًا من الدول ، أو فى الاطار العالمى كله ومجتمع الدول . وهل تخفى جدوى هذه المصارعات التى اصطنعها الانتشار الماركسى ، وتداخله فى قضية توازن القوى :

١ - وهو يناوش ويناور ، ويعمل على ارباك القوة البحرية ارباكًا يستنزفها ويربك أو يضلل قرارها ؟

٢ - وهو يتسلل وينتشر انتشاراً سرطانيًا ، من خلال عملائه ويعمل على تعقيد الأوضاع ، وتصعيد المشكلات التى يحسن استثمارها ؟

* * *

توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد:

فى ظل هذا التضاد والتعقيد ، وفى حلبة المصارعات والمجابهات ، بين القوة البحرية ومصالح النظام الرأسمالى ، والقوة البرية وتطلعات النظام الماركسى ، وتحت وطأة موازين القوة الحساسة وما يتهدد السلام العالمى ، وتمادى الصراع ، وتفجرت المنافسات ، التهبت الحرب الباردة . وما كان ذلك كله إلا علامة على التغيير ، وما ينطوى عليه من نتائج وعواقب . وكان من شأن هذا التغيير ، الذى حاولت كل قوة من هاتين القوتين ، أن تطوع نتائجه لحسابها حتى تنتصر لها وتنصرها ، أن أسفر عن تمادى فى استثمار العلاقة بين السياسة والاقتصاد . والتمادى فى استثمارهذه العلاقة ، هو الذى صعد فاعلية وجدوى التداخلات – من قبل الطرفين المتنافسين – ، بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، على حركة الحياة ، وعلى مسارات العلاقات والمعاملات الدولية ، بين أفراد وجماعات مجتمع الدول.

ولقد استباحت كل قوة من هاتين القوتين الأعظم ، حق تصعيد هذه العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وحق تطويعها وتوظيفها لحساب المصارعات ، والمنافسات ، سياسياً واقتصاديًا . وكان من شأن هذه الاستباحة ، أن تؤثر فى اصدار القرار ، وفى تنفيذ القرار . كما كان من شأنها أيضاً أن تطلق يد القرار ، اطلاقًا يؤثر على حركة الحياة فى دولة ما ، أو فى مجتمع الدول . وأقصى ما وصل اليه اطلاق يد القرارات المتعارضة ، فى شأن توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، قد تمثل فى التأثير المباشر ، أو غير المباشر ، على أساليب الاقتراب من المشكلات ، وعلى أساليب تطويعها ، سواء وهى تنشأ، أو وهى تتعقد ، أو وهى تتفجر .

ولكن أهم ما ينبغى أن نؤكد عليه ، هو أن التمادى فى استخدام وتوظيف وتطويع ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، أو بين الاقتصاد والسياسة ، قد أدى فى نهاية المطاف الى تحول حقيقى فى شكل ونوع

وجدوى هذه العلاقة ، وفى مدى مرونة توظيفه واستثمارها . ولقد تأسس هذا التحول ، على مبدأ عدم التفريط فى هذه العلاقة ، من جانب النظامين الراسمالى والماركسى من ناحية ، وعلى مبدأ الافراط والتمادى فى توظيفها واستخدامها فى قضية توازن القوى من ناحية أخرى .

وهذا معناه أن هذين الطرفين ، قد تلمس من خلال الممارسة وتوظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، التحول الذى هو :

١ – تغيير فى الشكل والأسلوب والمنطق فى الاطار العام ، الذى يبقى على العلاقة بينهما ، ويطلق لها العنان.

٢ – تحرير السياسة وتحرير الاقتصاد من تبعية أى منهما للآخر، واسقاط شبهة وسوءات وأوزار هذه التبعية.

وربما كان الهدف غير الظاهر من هذا التحول ، أن تصبح العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى المفهوم الراسمالى ، والاقتصاد والسياسة فى المفهوم الماركسى ، علاقة بين ندين ، وليست علاقة بين تابع ومتبوع . وتحول العلاقة لكى تصبح علاقة بين ندين ، لا يسفر عن اقل من تصعيد التداخل والاشتباك ، بين الاقتصاد والسياسة . ومن ثم يمكن أن نتصور كيف أدى ذلك الى مزيد من الاشتباك ، بين فاعلية وجدوى المتغيرات السياسية مرة ، والمتغيرات الاقتصادية مرة أخرى. كما ادى ايضاً الى التمادى فى مسألة توظيف هذه المتغيرا ت ، فى خدمة القرار ، أو فى حلبة الصراع بين القوتين الأعظم ، وبلغ هذا التمادى الحد الذى تجلت فيه ملامح هذه التغيرات ، وزادت وطأة ضغوطها وفاعليتها وتأثيراتها على القرار .

وفى الوقت الذى انهار فيه شكل العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد على الخط المستقيم الأفقى ، لكى نعرف التابع والمتبوع فى التطبيق الراسمالى ، وشكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة على الخط المستقيم الرأسى ، لكى نعرف التابع والمتبوع فى التطبيق الماركسى ، وفى الوقت الذى أنهى فيه منطق وهدف ومغزى هذه التبعية ، ولد

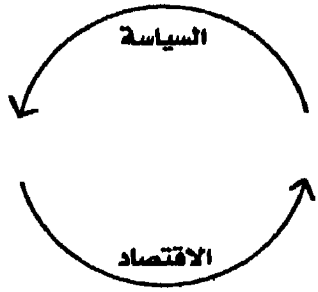
الشكل الجديد لهذه العلاقة . وميلاد هذ الشكل الجديد ، فى اطار منطق ومغزى وهدف الندية المتوازية ، بين السياسة والاقتصاد ، هو ما نعنيه بالعلاقة المعدلة.

هذا ، ولقد تحققت هذه العلاقة المعدلة ، التى كلفت الندية ، عندما وضعت وطبقت هذه العلاقة ، بين السياسة والاقتصاد على محيط الدائرة . وعلى هذا الوضع الجديد ، الذى حقق شرط الندية ، وانهى شرط التبعية نفياً شكلياً أو ظاهرياً ، كفل هذا التعديل أمرين هما :

١ - ضمان استمرار العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، والابقاء على تداخلهما الفعلى، فى تشكيل بنية أى قرار ، وفى اصدار أى قرار .

٢ - مرونة الاستخدام ، بالقدر الذى يسهل أمر توظيف الاقتصاد فى خدمة السياسة أحياناً ، أو فى توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد أحياناً أخرى ، ومن غير التردى بالعلاقة بينهما فى شبهة التبعية . أو فى سوءة من يتبع من ؟

ووضع العلاقة بين السياسة والاقتصاد على هذا النحو ، قد يعنى التوازن في شأن توظيف هذه العلاقة ، حتى يصدر القرار الذى تطمئن به السياسة ، ويؤمن الاقتصاد فى وقت واحد . ولكن هذا الوضع ، يعنى أيضاً المرونة الكاملة فى توظيف أى منهما لحساب الآخر ، توظيفاً يجاوب حاجة ومقتضيات الأحوال ، التى تدعو الى اصدار القرار . وقرار هذا شأنه ، لا يمكن أن يوقع بين السياسة والاقتصاد ، أو أن يسفر عن تعارض وتضاد ، بين ارادة ومصالح وأهداف كل منهما .



علاقة الندية بين السياسة والاقتصاد

وقبـول النظام الرأسمـالى بهذه الصـيغة التى عـدل بها العـلاقة بين السياسة والاقـتصاد ، وقبول النظام الماركسى بها أيضاً لتـعديل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، لا يعنى اتفاقاً أو توافقاً اصطلح عليه الطرفان المتضادان فكرة وقوة وتطبيقًا . ولكنه يعنى تعديلاً مناسباً يلائم حاجة العـصـر ، والاجـتـهاد المنشط للمنافسـات والصـراعات ، بين النظامين والقوتين الأعظم . كما أنه - كمـا قلنا - التعديل الذى ابقى على العلاقة بين السيـاسة والاقتصاد ، وأطلـق الأيدى فى نفس الوقت كل نظام منها الى أقصى درجات المرونة ، فى الاستـخدام والتوظيف.

ومن وجهة نظر النظام الرأسمـالى وتطبيقاته ، كان هذا التعديل فى صيغة العـلاقة بين السياسة والاقتـصاد ، هو تطوير فى الشكل ومرونة الأداء . ولا يمس هذا الـتطوير جـوهر العـلاقـة ، وأمكـانيـات التـوظف واصطناع المتغيرات السيـاسية والاقـتصادية ، وحسـن اسـتخدامـها . بل أطلق هذا التطـوير العنان للنظام الراسمـالى ، لكى يتـمـادى فى أصـدار القرار الأقوى والأنسب فى التطبيق . وما من شك فى أنه قد أبدع وتفنن فى التـوظيف الجـيـد ، وفى اسـتثـمـار التـأثيـر المتبادل ، بـين السـياسـة والاقتصاد الى أقصى حد ممكن ، لدعم القرار فى العلاقات الدولية .

ومن وجـهـة نظر الـنظام الماركسى وتطبـيقـاته ، هـذا التـعـديل فى صيغة العلاقة بين الاقـتصاد والسياسة ، هـو تطويع فى الشكل والمرونة فى الأداء . ولا يمس هذا التطويع أو يفـرط فى جوهـر الـعلاقـة ووضـعـها فى مكانها الصـحيح ، فى بنية وتركـيب الماركسية الهـيكلى . ولقد أطلق هذا التطويع أيدى النظام الماركسى فى خارج الاتحـاد السوفـيتى ، لكى يصطنع القـرار الأقوى والأنسب فى الصـراع . وما من شك أنه قـد اجاد فى التـوظيف الجـيد ، وفـى اسـتـثـمـار التـأثيـر المتبـادل بين الاقـتـصـاد والسـيـاسـة ، الى اقـصى حـد ممكن لدعـم القـرار فى العـلاقـات الدولية والتعامل فى مجتمع الدول.

***

ومـاذا بعـد كل هذا التمـادى فـى صـيـغة العـلاقـة بين السـيـاسـة والاقتـصـاد ؟ ومـاذا بعد كل هذا الاجتهـاد الذى أضاف هذه الاضـافة الى العوامل التى تصعد وتعقد الصـراع فى المنافسات والصراعات الدولية ؟ هى بالضرورة حاجة العصر ، وضرورات اقتضتـها ارادة المواجهة ، بين القوتين الأعظم . ومن الجائز أن كل منهما ، تنطوى على ارادة الهيمنة بأسلوبها ومنطقها على العالم ، ولكن المؤكد أن ارادة المواجهة بينهـما ، قـد تصدت لارادة الـهـيـمنة وتحـول الموقف كلـه . وأصبح الـوضع كله لحسـاب التوازن . ولا يتجاوز معنى التـوازن حد احباط أى من القوتين من الوصول الى الهيمنة.

وهكذا ، تسللت العلاقة بين السـيـاسة والاقـتـصـاد ، الى الواقع السياسى فى العالم . بل وفرضت هذه العلاقة المتغيرات والضغوط ، التى أثرت على الظاهرة السياسية فى الدولة ، أو مجتمع الدولة . ومن ثم يتعين على الجغرافية السياسية ، أن تهتم بهذه العلاقة ، وأن تتقصى دورها ، وأن تتبين جدواها وفاعليتها . ومن غير ذلك الاهتمام يفقد البحث التحليلى فى الظاهرة الجغرافية السياسية المعنية شيئاً كثيراً من جدواه .

* * *

الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية :

من شأن الجغرافية السياسية أن تهتم بالظاهرة السياسية ، فى أى شكل ، وفى كل شكل من أشكالها ، اهتمامًا موضوعيًا . والبحث التحليلى هو وحده أيضًا الذى يتبين المتغيرات ، ويدرك جدوى وفاعلية هذه المتغيرات . بل قد يتمادى البحث التحليلى فى مجال التوقعات ، لكى يتقصى المضاعفات والاحتمالات والتداعيات .

هذا ، وما من شك فى أن التحرك السياسى على أى صعيد من الاصعدة ، ظاهرة تهتم بها الجغرافية السياسية . كما أن التحرك على حلبة الصراع بين القوى المختلفة فى اطار المنافسة ، وما تمليه من حسن استخدام وذكاء المناورة واجادة توظيف العلاقة ، بين السياسة

والاقتصاد لحساب التحرك ، أمر منطقى يشد اهتمام الجغرافية السياسية . وقد لا يقل هذا الاهتمام ، ولاينقص عن درجة من درجات الاهتمام الموضوعى الجغرافى بالتوازن بين القوتين الأعظم ، وهو يتقصى تأثير وفاعلية هذا التوازن ، وما يثيره من صراعات ، أو وهو يتلمس نتائجه وما يترتب عليه فى شأن حركة السياسة والتعامل الدولى ، والمشكلات السياسية .

وتكون حاجة الجغرافية السياسية ، وهى تهتم بالظاهرة السياسية، ملحة بكل تأكيد ، لأن تتبين من خلال البحث التحليلى مناورات ومحاورات التحرك الدولى ، فى حلبة الصراع بين القوى المتصارعة . وقد يسعفها التحليل والبحث ، لكى يتبين ويتلمس كيف يسفر هذا التحرك وملابساته ، عن تأثير مباشر على الظاهرة السياسية المعنية ، أو كيف يوظف هذا التحرك المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، فى اصطناع هذا التأثير . وقد يتمادى البحث الجغرافى التحليلى ، فى شأن هذا التحرك الى حد يكشف عن المدى والكيفية ، التى تتعاظم بها هذه المتغيرات ، وفى المكان وفى الزمان ، ويتخذ منها المتصارعون ضغوطاً مباشرة على الظاهرة السياسية المعنية .

ومن الطبيعى أن تتلمس الدراسة فى ميدان البحث الجغرافى السياسى التحليلى ، كيف يوظف الاقتصاد المتغيرات الاقتصادية وضغوطها ، فى لوى ذراع السياسة وتطويعها ، لحساب الموقف أو الوضع أو القرار ، وكيف توظف السياسة المتغيرات السياسية وضغوطها ، فى لوى ذراع الاقتصاد وتطويعه ، لحساب الموقف أو الوضع أو القرار . ولكن المؤكد أنها تتخذ هذا الأسلوب ، لكى تتبين الكيفية والجدوى التى يؤثر بها هذا التوظيف الماهر ، على الظاهرة السياسية المعنية ، سواء تمثلت فى مشكلة محلية تخص دولة وتتضرر منها ، أو تمثلت فى مشكلة اقليمية تخص مجموعة من الدول وتتردى فيها ، أو تمثلت فى مشكلة عالمية تخص كل مجتمع الدول وتؤرقه .

ولأن حلبة الصـراع بين القـوتين الأعظم تقـام فى أى مكان ، وفى كل مكان ، وتشهـد المصارعـة على كل المستويات ، ولأن مـشكلة فى أى حجم ، وفى كل حجم ، لا تسلم من وطأة ضغوط المتغيرات الاقتصادية التى يسفـر عنها أسلوب أو منهج الـتوظيف المرن للعلاقـة بين السيـاسـة والاقتصـاد ، فإن الجغرافـية السياسية تجتهد وتجد ولا تفرط أبداً ، فى ادراك وحـسـاب جـدوى التـأثيـر الذى يفـرض عـلى المشكلة المعنيـة من جـانب، وفى ادراك مـدى اسـتـسـلام هـذه المشكلة المعـينة لـلضـغـوط والمتغيرات المفروضة عليها من جانب آخـر . ومشكلة من المشكلات فى أى مكان وعلى أى مستوى ، تقع تحت وطأة هذه الضغوط والمتغيرات ، لا يمكن أن تسلم من تعقـيد وعقـد مستعـصية أحـياناً ، أو أن تسلم من تفـجـر شديـد ، يضر بالأطـراف المعنيين مـباشـرة بهـذه المشكلة أحـيانـاً أخرى.

وليس من شـأن الجغـرافية السياسـية أن تتـورط من خلال البـحث التـحليلى ، فى شأن الكيـفية التى طور بهـا النظام الرأسمـالى ، أو التى طوع بهـا النظام الماركسى العلاقـة بين السيـاسـة والاقـتصـاد ، لأنه لا يعنيها كـثيـراً . ولكنها تتـقصى مـن خلال البـحث التحليلى ، فى شـأن الكيفية التى استـباح بهـا أى منهما حق توظيفهـا المتغيرات وضـغـوطها ، التى تسفـر عنها هذه العـلاقة توظيفًا سرطانياً ومـدمراً ، فى المناورة أو فى الصـراع . وكم مـن مـواقف وأوضـاع ومـشكلات مـن كل الأنواع ، وعلى كل المستويات ، تعرضت للضغوط التى افـتعلتها هذه المتغيرات ، وتولدت عنهـا وتضررت بهـا . وكم أسـفرت هـذه الضـغوط عن نشـأة أو تجسـيد أو تعـقيد أو تفـجيـر مشكلة معـينة . وكم تردت دولة أو دول أو مجتمع الدول بأسره، فى حميم ولهيب ومتاعب هذه المشكلة . وانهمـاك الجـغرافـيـة السـيـاسـيـة فى تقـصـى هـذه الضـغـوط ، وفـى تـفـهـم هـذه المتـغـيرات ، التـى توجه الضـغـوط انهمـاك مطلوب ومـفـيد . ومن شـأن البـحث الجـغـرافى السـيـاسـى التـحـليـلى ، أن يكشـف الغـطاء عن هـذه الجوانب الخفية ، التى تنشط تزكى الصراع فى أى مشكلة معينة .

والجغرافية السياسية كما يريد لها الفكر الجغرافى المعاصر ، أن تكون وأن تعمل وأن تؤدى دورها الوظيفى ، فى شأن الظاهرة السياسية المعنية ، لا تفرط فى التقييم الذى يكسب البحث التحليلى عمقاً وجدية وبصيرة نافذة . ومن شأن الجغرافية السياسية ، أن تجيد هذا التقييم ، وأن تحسن العمل بموجبه ، وهى تتقصى أبعاد المشكلة المعنية ، التى يتفرغ لها البحث التحليلى ، أو هى تصطنع الاطار الحاكم، الذى يضع هذه المشكلة المعنية فى حجمها الحقيقى ، فى زحمة العوامل والضغوط والمتغيرات .

والتقييم الذى تبتغيه الجغرافية السياسية ، يمثل دعوة صريحة للاهتمام الموضوعى بالمواقف والتداخلات ، فى أى خلفية وراء أى صراع وكل صراع تفرضه المشكلة . وفى اطار التقييم ، تعكف الجغرافية السياسية على حساب جدوى العوامل ، التى تنشأ بموجبها ، أو أن تكون من أجلها المشكلة المعنية . كما تعكف على حساب جدوى الأوضاع والمواقف والتداخلات ، وما تنطوى عليه من متغيرات وضغوط تستسلم لها المشكلة المعنية . ولا يفلت من الجغرافية السياسية أيضاً ، حساب جدوى وفاعلية مواقف النظام الراسمالى والقوة البحرية من ناحية ، ومواقف النظام الماركسى والقوة البرية من ناحية أخرى ، فى شأن المشكلة المعنية .

ولكى نفهم ماذا تريد الجغرافية ، وماذا ينبغى أن تفعل بطريقة عملية ، يجب أن نتبين المثل أو أن نتحسس النموذج ، الذى يجسد ويصور الكيفية التى نشأت بموجبها مشكلة ما . كما يجب أن نصور العوامل ونتقصى المتغيرات والضغوط والمواقف ، التى تكشف الغطاء عن كل الخيوط فى نسيج هذه المشكلة المعنية .

ومن خلال المثل أو النموذج الذى يتولى أمره البحث الجغرافى السياسى التحليلى ، ويعكف عليه ، يمكن أن نتبين مدى الانتفاع بالخبرة الجغرافية :

١ - لدى تقصى المواقف والأوضاع والقرارات وتدخلات المتغيرات السياسية والاقتصادية ، وما تمليه من ضغوط وما تمارسه من تصرفات .

٢ - لدى تحليل هذه المتغيرات ، وما تفرضه الضغوط المتعارضة ، وتسفر عنه من نتائج قصيرة المدى وبعيدة المدى ، يتأثر بها التعامل والعلاقات .

٣ - لدى تقويم هذه المتغيرات وقوة فعلها وجدوى تأثيرها المباشر وغير المباشر ، على اصدار القرار وتنفيذه ومصيره .

* * *

مثل من مصر ومشكلة فى المنطقة :

والمثل الذى نضربه ، هو مثل طريف معاصر من مصر ، ومن صميم مصالحها الذاتية . ومن هذا المثل الطريف ، نتخذ السبيل لمعرفة ماذا تريد الجغرافية السياسية وماذا ينبغى أن تفعل ، وكيف :

١ - تطل على المواقف ، وعلى الأوضاع وتستوعبها .

٢ - تحلل هذه المواقف ، وتلك الأوضاع ماظهر منها وما بطن.

٣ - تقييم جدوى الضغوط ، التى أفرطت فيها المتغيرات السياسيةوالاقتصادية .

وليس من وجه الأهمية فى هذا المثل ، أنه معاصر نمسك بأطراف الخيوط فى نسيج المشكلة ، والتى تعكف عليها الدراسة التحليلية الجغرافية فقط . ولكن الأهم من ذلك ، هو أنه المثل الصريح الذى لا ينبغى أن نشك أو نشكك فى صراحته وبيانه ؛ وهو :

١ - يسجل ويحلل المواقف والأوضاع التى أسفرت عنها تداخلات القوة البحرية (الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالى) والقوة البرية (والاتحاد السوفيتى ونظامه الماركسى) فى نشأة وتعقيد هذه المشكلة .

٢ - يصور الكيفية التى تأتت وتسللت بها هذه التداخلات ،

والكيفية التى أعلنت عن ميلاد مشكلة ، وعن ممارسة الضغوط التى عقدت نسيج هذه المشكلة .

ولب الموضوع فى هذا المثل الجيد ، تمثل فى صلب ارادة مصر، وهى تواجه مشكلات داخلية خاصة ، وتخص المصير والمصلحة المصرية الذاتية . وكنه هذه المشكلات قد فرضته وصيرته وأسفرت عن الصفات ، التى أتسم بها الواقع الطبيعى وخصائص المكان ، الذى يحتوى نبض الحياة ، ويشهد مسيرة حركة الحياة فى أرض مصر ، وعلى ضفاف النيل العظيم .

وليس أخطر من أن تكون المواجهة بين نهر شرس يضمر العدوان ، ويعلن التحدى ضد ارادة الحياة التى يعطيها ويطعمها من ناحية ، وانسان ماهر وخبير ومتمرس فى احباط التحدى والانتصار لارادة الحياة على ضفاف هذا النهر من ناحية أخرى . بل وليس أروع من مراجعة سجلات هذه المواجهة التى دونت انتصارات الانسان المصرى ، فى هذه المواجهة الصعبة على المدى الطويل ، وزينت بها أشرف صفحة من صفحات تراثه الحضارى العريق .

ولقد شهدت الخمسينات من هذا القرن مصر ، وهى تبحث فى أمر اصدار أخطر وأهم قرار . وكان هذا القرار قراراً اقتصادياً فى المقام الأول، لأنه يصدر فى شأن تنفيذ مشروع مقترح يقوى قبضة الانسان، وهى تضبط الجريان فى النهر ، وتكبح جماح عدوانه وغدره انتصاراً لارادة الحياة والنمو الاقتصادى . وربما انطوى هذا القرار الاقتصادى على ارادة توظيف النمو الاقتصادى ، فى تحرير حركة السياسة ودعمها والانتصار لها ، لحساب مصر الأقوى .

ولأن مصر كانت فنيًا فى وضع ، لا يكفل لها اجراء الدراسات الفنية ، ولا يبيح لها حق الانفراد فى الاختبارات الميدانية ، بكل الدقة والمهارة والخبرة لحساب الجدوى الاقتصادية.

ولأن مصر كانت اقتصادياً فى وضع ، لا يكفل لها تمويل مشروع سد أسوان العالى ، ولا يبيح له حق الانتفاع به انتفاعاً كاملاً ، لحساب

حركة الحياة وتطلعاتها الى النمو الاقتصادى الأفضل .

فلقد رنت مصر عندئذ ، وقبل اصدار القرا والتورط فيه ، بكل الأمل وحسن النية ، الى العون الدولى فنياً ومالياً . وما كان عليها أن تفعل غير ذلك ، وهى تدرك كيف أتاح العصر ، وفتح قنوات تجرى فيها أسباب التعاون والمعونات بين الدول فى المجتمع الدولى . بل ربما لم تكن تملك غير صيحة تعلن فيها حاجة مصر لهذا العون الفنى والمالى . وهذا فى حد ذاته مقدمة وديباجة ، وهى تصدر أو تعلن أخطر قرار.

ويبدو أن صيحة مصر ، وهى تعلن عن طلب ذلك العون ، وتجسد ماتصبو اليه من مجتمع الدول ، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام القوتين الأعظم ، وارادة التنافس بينهما فى اطار المنطقة ، والتى تحتل مصر مكان القلب منها جغرافياً وسياسياً وحضارياً . وربما تصورت مصر انها تستطيع أن توظف أو أن تستثمر هذه المنافسة لحساب مصالحها الاقتصادية . وربما تصورت أيضًا انها تملك القدرة على أن تطوع المواقف والأوضاع ، تطويعًا يعطيها حق الاختيار ، والحصول على العرض الأنسب ، اقتصادياً .

ومن غيرتعريض بهذه الرؤية وتطلعاتها ، وما انطوت عليه من حسن النية ، سارت الأمور فى الاتجاه المرضى . ولا شئ يرضى ، اكثر من الاستجابة المبشرة لدى طلب العون الدولى . ولقد جاءت هذه الاستجابة المبشرة فى الظاهرالمعلن من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الاتحاد السوفيتى . واستبشرت مصر بهذه الاستجابة ، لأنها جاوبت ارادتها وحركت تطلعاتها خطوة على الطريق ، من أجل اصدار أخطر قرار .

ولقد أتت هذه الاستجابة فورية من الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت بكل تأكيد أسبق من استجابة الاتحاد السوفيتى ، لنداء مصر . وما من شك فى أن أخذ الولايات المتحدة الأمريكية بزمام المبادرة ، قد بث البشرى ، لأنها تملك العون الدولى الأكثر خبرة ومهارة فنيًا ، والأكثر قدرة على التنفيذ ، والأكثر سخاء فى تقديم المعونات

والاستثمارات . ولكن بات فى المنظور السياسى أن حلبة المنافسة قد أعدت وجهزت ، وأن المنافسة مواتية ومتوقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على هذه الحلبة . كما تجلى فى هذا المنظور السياسى ، أن الاقتصاد لايفرط فى صحبة السياسة ، وان السياسة لا تفارق صحبة الاقتصاد . وكان مبعث القلق كله ، هو التخوف من توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد توظيفاً ضاغطاً ، فى شأن تقديم العون ، أو فى حلبة المنافسة بين المتنافسين على تقديم هذا العون .

وقد لا نهتم كثيراً أو نكترث بالمصارعة أو المنافسة من حيث هى ، بين القوتين الأعظم ، وكيف كانت تستعر على السطح الظاهر حيناً ، وتلتهب تحت السطح غير الظاهر حيناً آخر . وقد نتخفف من البحث عن تفاصيل كثيرة ، فى شأن جولات هذه المنافسات ، ومدى تلاعب المتنافسين بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد فى كل جولة . ولكن الذى ينبغى أن نهتم به فعلاً ، هو ادراك مبلغ كفاءة توظيف المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية من جانب كل فريق من الفريقين ، وكيف كان هذا التوظيف وما أسفر عنه من ضغوط ، من وراء الانتصار أو الهزيمة ، فى كل جولة من جولات هذه المنافسة .

ولكى تتقصى الجغرافية السياسية فى اطار البحث التحليلى الموقف الأمريكى ، ومدى تجرده عندما بادر بعرض العون ، يجب أن تعكف على دراسة خطوات هذه المبادرة . ومن الطبيعى أن تبحث هذه الدراسة فى أمر التقدم بها وتلبية نداء مصر ، والاستجابة لطلب العون الدولى من جانبها . وكان المفروض أن تكون المبادرة مجردة من أى علاقة بمواقف سابقة ، أو من أى علاقة بأوضاع سياسية واقتصادية لا تتصل بصلب المشروع ، أو قل تكون متجردة من أى تطلعات وأهداف جانبية وتطلعات مستقبلية ، لكى ينعدم الغرض ، سواء انطوى على حسن النية أو على سوء النية .

ومن الجائز أن نتبين كيف أتمت الخبرة الأمريكية البحوث الفنية

والدراسات ، والتجارب الميدانية بصدق وموضوعية وكفاءة ، فى اطار من حسن النية . ومن الجائز أيضاً أن ندرك كيف أنجزت الخبرة الأمريكية الاقتصادية ، حسابات الجدوى اقتصادياً واجتماعياً ، بصدق وموضوعية وكفاءة دون تفريط فى حسن النية . ولا يمكن أن نشك ، ولايجب أن نتشكك ، فى اهمية هذا الإنجاز فى اطار حسن النية ، وهو إنجاز مطلوب بالحاح صادق ، لترشيد القرار المجرد من الغرض ، فلا يضل ولا يضلل.

وهنا يجب أن نتسائل بشأن التجرد . هل يمكن أن نتصور مبادرة الولايات المتحدة بنية متجردة ، وقد خلت من كل غرض غير تقديم العون لدولة نامية ؟ وهل يمكن أن نتصور أن القرار النهائى الذى قدمته الولايات المتحدة ، قد تجرد ، ولم يخضع فى فحواه وهدفه لفاعلية المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، التى وظفها الغرض الخبيث غير المعلن ؟

ومن غير أن نعرض بما جاء فى القرار ، أو من غير أن نعترض عليه ، يجب أن نذكر أنه لم يكن بالفعل القرار المتجرد من الغرض . وكيف يمكن أن يتجرد هذا القرار من كل غرض ، غير الغرض الذى أصدر من أجله ؟ ومن الجائز أن نتصور كيف كانت مصر على أتم الاستعداد لقبول هذا القرار والثناء عليه ، لأنه يبصر ويرشد وجهة نظر مبينة على تقويم صحيح وصريح ، مجرد من كل غرض . ولكن الذى لا شك فيه أن تقيم القرار قد جاء فى الشكل والأسلوب ، الذى لا يجرده من الغرض .

هذا ولقد أدى اخضاع هذا القرار ، الذى تقدمت به الولايات المتحدة لفاعلية المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية ، وما تسفر عنه من ضغوط ، وما تنطوى عليه من أغراض متخفية ، الى اخراجه وتقديمه فى شكل غير مقبول . بل لقد تحول هذا القرار غير المتجرد ، الى قرار جارح للعزة الوطنية المصرية ، والى عدوان متعمد على مكانة مصر الاقتصادية وسلامتها . وهل يمكن أن ننكر كيف لوث الغرض

السياسى وجه القرار الاقتصادى ، وجعل منه إحراجًا وعدواناً على كرامة دولة وشعب ؟

ومن خلال الجرح ، الذى ادمى العزة الوطنية ، ووضع مصر الاقتصادى وريادتها فى المنطقة العربية ، جاء الاحباط كله . ولقد رفضت مصر هذا القرار الأمريكى ، الذى لوثه الغرض وشوهت وجاهته وموضوعيته ، تلك الضغوط التى اسفر عنها سوء توظيف المتغيرات الاقتصادية والسياسية ، لحساب هذا الغرض .

ولقد فتح هذا الرفض المنطوى على روح الألم ، وكل اسباب الاحباط ، الأبواب على مصاريعها أمام القبول بالعرض الأخر أو القرار الأخر. وجاء هذا القرار الأخر من الاتحاد السوفيتى ، فى شكل عرض مثير . وربما هناك أكثر من علامة تنبئ بقدرة الاتحاد السوفيتى على حسن اختيار الوقت والتصيد ، لكى يتقدم بهذا العرض المثير . ولكن الذى لا شك فيه انه قد فاز بالترحيب والقبول ، لأنه عرف جيداً كيف يداوى الجرح ، وينتشل الموقف المصرى من الاحباط أكثر من أى شئ أخر .

ومن غير أن نعرض بالعرض السوفيتى ، وهو يتصيد الفرص الأنسب ، ومن غير أن نتلمس ما إذا كان القرار السوفيتى قراراً متجرداً، أو غير متجرد من الغرض ، ومن غير أن نعترض على القبول المتعجل للعرض السوفيتى ، من غير ذلك كله ، يجب أن ندرك :

١ - كيف سارت الأمور لكى يتولى السوفيت تقديم المعونة ، وتنفيذ المشروع المقترح ، وهو ما قد تطلعت له مصر بالفعل .

٢ - كيف تصاعد الصراع فى جولات متواليات ، بين القوة البحرية والظام الراسمالى ، والقوة البرية والنظام الماركسى فى مصر فى اطا ر توازن القوى .

والمصارعة فى الجولات وتصاعد الخطر ، ربما تسببت فى تداخل وخلط بين قضايا كثيرة فى المنطقة ، جسدتها مشكلة أو أزمة الشرق الأوسط . ولكن المؤكد أن المصارعات لم تكن بالقطع بين القوتين

الأعظم ، من اجل ان يكون تنفيذ مشروع سد اسوان العالى ، أو أن لا يكون . بل كانت جولات هذه المصارعات شرسة ومضنية من أجل غرض آخر .

والغرض الآخر – في الحقيقة – هو الغرض الذى لوث القرار الأمريكي ، وجعله مرفوضاً . وهو نفسه الغرض الذى تصيد من أجله القرار السوفيتي الفرصة وبادر باستثمارها . ومن أجل هذا الغرض الذى يتصارع المتصارعان فى سبيله كان عدم التجرد . وهذا الغرض فى مغزاه ومرماه ، غرض استراتيجي بحت . ومن خلال حسن توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمتغيرات التى تسفر عنها ، فى ادراك مكانة مصر ومكانها الجغرافى الحاكم . وفى حساب الجدوى لتقييم هذه المكانة ، فى اطار استراتيجية التوازن بين القوتين الأعظم ، تتجلى وتتضح قيمة هذا الغرض الاستراتيجي الخبيث .

وما من شك فى أن كل طرف من هذين الطرفين ، أو كل خصم من هذين الخصمين ، قد أدخل فى عمليات حساب الجدوى ، التى كشفت وحددت له قيمة الغرض الاستراتيجي ، عوامل ومتغيرات خفية ومعلنة ، لكى يواصل الصراع فى كل جولة من الجولات . وكل طرف هذين الطرفين ، لا يمكن أن يفرط فى هذا الغرض . بل لا يقبل طرف من هذين الطرفين تحت أى ظرف ، التفريط فى هذا الغرض لحساب الطرف الآخر . وكلاهما يدرك قيمة الموقع الجغرافى الذى تحتل مصر منه ، مكان القلب الحاكم و المتحكم بين أطراف جزيرة العالم والعالم كله . وهل يمكن أن يفرط طرف فى هذا الموقع وقيمته الاستراتيجية ، لحساب الطرف الآخر ؟

من أجل هذا الغرض ، الذى يتربع فوق قيمة المصالح لأى من الطرفين ، تستمر المصارعة فلا تهدأ ، وتستمر الجولات فلا تتوقف ، إلا لالتقاط الأنفاس . واستمرار المصارعة فى جولات ، وليس لأن عوامل بداية الجولة الأولى فيها قد استنفذت اغراضها . بل هى تستمر ، لأن عوامل الصراع من وراء كل جولة تالية لم تستنفذ اغراضها ابداً ، او لم تحقق أغراضها لحساب اى من الطرفين . وصحيح أن أحد المتصارعين ،

قد يلقى بالآخر فى نهاية جولة من الجولات خارج الحلبة . ولكن الصحيح أن المتصارع الذى القى به خارج الحلبة ، يزداد اصراراً ومحافظة على قوة الدفع ، لكى يعود الى الحلبة ويصارع بضراوة فى جولة جديدة .

ومع استمرار المصارعة . والمتصارعان يتصارعان داخل الحلبة ، أو مع توقف المصارعة ومتصارع يزهو بكسب جولة فى الحلبة ، وآخر يلتقط أنفاسه قبل أن يعود الى الحلبة من جديد ، يبقى الصراع ولا تفرغ منه القوتين الأعظم فى هذه الحلبة الاقليمية . وبصرف النظر عن مدى تضرر الدول فى المنطقة بهذه المصارعة التى لا تهدأ ، ينبغى أن يدرك الباحث الجغرافى عمق وأبعاد وحتمة الصراع .

ومن خلال البحث الجغرافى التحليلى ، ينبغى أن يتابع الجغرافى حركة الأحداث ، التى تجهز الحلبة لكل جولة من جولات المصارعة . كما ينبغى أن يدرك كيف ومتى ولماذا تدور المصارعة فى كل جولة . ولكن الأهم من ذلك كله ، أن يدرك الجغرافى كيف يوظف كل طرف من الطرفين ، الضغوط ، والمتغيرات التى تسفر عنها فاعلية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، لكى يكسب أحد الطرفين جولة ، ويخسر الطرف الآخر ، أو لكى يلقى أحد الطرفين بخصمه خارج الحلبة فى جولة ، وهو متأكد من عودته لاستئناف المصارعة فى الجولة التالية.

***

وبعد ، هذا هو بالضبط ما تريده الجغرافية السياسية ، من خلال البحث التحليلى . وهى عندما تتغلغل وتبحث حتى تدرك وتكشف الغطاء عن بعد من أهم الأبعاد الفعالة ، التى تؤثر فى حركة السياسة ، سواء وهو يتسبب فى نشأة مشكلة ، أو فى تعقيد مشكلة ، أو فى تفجير مشكلة ، تكون قد حققت وأصابت الهدف والمرمى .

ولا يمكن أن تكون دراسة الظاهرة السياسية ، التى تعكف عليها الجغرافية وتضعها فى بؤرة الاجتهاد الجغرافى الحصيف ، دراسة تحليلية مفيدة ، من غير أن تحسب حساب هذا البعد وجدواه ، وأن

تجلو الضغوط التى تسفر عنها المتغيرات السياسية والاقتصادية . بل عندما تنكب الجغرافية السياسية ، أو تنهمك فى دراسة مشكلة ما ، فإن البحث التحليلى يدعو بكل الالحاح الى الاجابة على سؤال مهم . ويقول هذا السؤال ، لماذا وكيف وأين يقف هذا البعد ، الذى تسفر عنه عمليات توظيف العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، من هذه المشكلة ؟ .

* * *

الفصل الرابع
الاستعمار

شكله وأنماطه ودوره فى صنع المشكلات السياسية

- الاستعمار وصنع المشكلات .
- الانتشار وتعمير واستعمار المساحات .
- الكشوف الجغرافية والتوسعات الاستعمارية .
  - قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية
  - فى أمريكا الأنجلوسكسونية .
  - قصة الاستعمار فى استراليا .
  - قصة الاستعمار الأوروبى ومراحله فى افريقيا .
- أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا .
  - الاستعمار الاستراتيجى - الاستعمار الاستغلالى
  - الاستعمار الاستيطانى .
- الاستعمار والمشكلات السياسية .
  - التناقض بين الواقع البشرى والمادى لقيام بعض الدول الحديثة الاستقلال .
  - التفرقة العنصرية .
  - الاستعمار الحديث .

الفصل الرابع
الاستعمار
شكله وأنماطه ودوره فى صنع المشكلات السياسية

الاستعمار وصنع المشكلات :

إذا كان توازن القوى الرئيسية على الصعيد العالمى ، أو توازن القوى على الأصعدة الاقليمية ، قد اقحم تأثيراً هائلاً على المشكلات السياسية ، وأدى الى فرض درجات من التعقيد ، فى مجال السعى الى مواجهتها ، أو فرض الحل الأمثل لها ، فإن الاستعمار فى كل صوره واشكاله ، قد اشترك أيضاً ، بل وترك من ورائه فى ارجاء العالم بعض هذه المشكلات ، وتفنن عن عمد فى صياغة أسباب تعقيدها .

وقد ننظر الى الاستعمار من زاوية انفراج وتفتح ، تعبر عن معنى من معانى الزيادة فى حجم الاتصال والانفتاح ، بين ناس وناس آخرين. وقد نجد فيه استجابة للحاجات الملحة التى اقتضت ودفعت الانسان ، لأن يتصل بالانسان ، سعيًا وراء معرفة أو بحثًا عما تستكمل به الحاجات المتزايدة لحساب حركة الحياة على الصعيد العالمى .

وقد ننظر اليه من زاوية استبشار أخرى ، تكاد تفصح عن طبيعة قائمة وحقيقة كبرى ، تحتوى الواقع البشرى كله ، وتؤكد وحدة الناس، مثلما تؤكد ترابط مصالحهم فى مسيرة الحياة . وإذا به عندئذ تكون مطية لهم تتحقق من خلاله نتائج هامة كالاحتكاك الحضارى ووضع دعامات الجسور ، التى ترتكز اليها العلاقات السوية ، كأن تتمم الاقاليم والمساحات بعضها البعض الآخر اقتصادياً .

ثم ننظر اليه من زاوية ثالثة ، تكشف النقاب عن معنى من معانى التسلط ، وفرض المشيئة وتأكد التفوق والاستعلاء والسيطرة ، لقطاع من الناس على قطاع آخر منهم ، وهى فى نفس الوقت ، تصور كيف يستخف الأقوى بالاضعف والمستضعفين .

ومهما يكن من أمر النظرة ، التى تستشف منها معنى الاستعمار ومغزاه ومرماه ، فإنه قد أدى الى تضارب بين المصالح الانسانية ، مثلما أدى الى تشابك وتعقيد فيما بينها . وقد نراه مؤدياً مرة أخرى الى غرس النبتة الخبيثة لكل مشكلة من المشكلات ، التى تنمو وتكبر لكى يعانى منها الناس ، وتنزعج منها الأمم والشعوب ، وتئن منها الكيانات البشرية بصفة عامة .

والاستعمار الذى عاش على مدى عدد من القرون فى صور وأنماط تعبر عن التغول والتسلط ، وتتكشف عن كل معنى بغيض ، كان مدعاة الى تعارض بين الدول الاستعمارية فى جانب ، والشعوب والجماعات والتجمعات التى تحملت مساوئ الاستعمار وجشعه فى جانب آخر .

ويكون الاهتمام بموضوع الاستعمار فى مجال دراستنا للجغرافية السياسية ، المنطلق الطبيعى للاحاطة بدوره السلبى والايجابى فى مسرح السياسة العالمية ، وبتأثيره على أحداثها ومنطلقها المسئ الى حركة الحياة ، ومصالح الشعوب والأقوام التى عايشته وتضررت بعدوانه .

ويمكن أن نفهم هذا الدور وتأثيره ، وأن نتبين المشكلات التى تسبب فيها والمخلفات التى تركها من ورائه ، على ضوء ما يلى :

أولاً : اكتسب الاستعمار وسطوته المتعاظمة خصائص الشكل البغيض ، ليس مجرد التسلط والسيطرة فحسب ، بل من فرط الاصرار والحرص الشديد على الاستعلاء والاستغلال والسخرة والاستنزاف . وربما كان ذلك مدعاة الى تأكيد وتعميق الهوة السحيقة التى تفصل ، بين التقدم والغنى والرفاهية والثراء التى حظيت به الدول الاستعمارية فى جانب ، والتخلف والفقر والعوز والحاجة التى عانت وتعانى منها المساحات التى تحملت عبء الاستعمار ونهمه المتزايد ردحاً من الزمان فى جانب آخر.

ثانيًا : توجيه الاستعمار والمستعمرين والدول الاستعمارية فى الاتجاهات ، التى تهيء مسرح الأحداث للمنافسة وكانت المنافسات بين الدول الاستعمارية على حيازة المستعمرات ، أو على استنزاف المعين فيها ، مدعاة لاحتمالات المواجهة والصراع وتراكم المتناقضات ، التى تؤدى بالعلاقات الطيبة وتعرض الانسانية وتراثها الحضارى الرائع ، لنكسات وويلات حرب ساخنة حينا ، وحروبا باردة احيانا أخرى

ولم يكن غريبا – على كل حال - أن يتسبب الاستعمار من خلال التعارض والتناقض ، أو من خلال المنافسات البغيضة ، فى صنع المشكلات التى أوقعت وتوقع المجتمع الدولى كله ، أو بعضه فى المتاعب. وكأنه بذلك كان بعدا مؤثرا ، من بين الأبعاد التى اصطنعت أخطر المتغيرات ، واثرت على أوضاع السلام فى حدوده الضيقة ، بين دولتين أحيانا ، أو بين مجتمع دول فى حدوده الموسعة على امتداد العالم، ومجموعة الدول التى يتضمنها أحيانا أخرى .

الانتشار وتعمير واستعمار المساحات :

إذا نظرنا الى الاستعمار على اعتبار أنه من قبيل ما يتصل بانتقال وتحركات الناس من أرض الى أرض أخرى ، ومن بيئة الى بيئة أخرى ، كان ذلك مدعاة لتصويره فى شكل من أشكال الظاهرات البشرية القديمة قدم الانسان على سطح الأرض . والمفهوم أن الانسان قد مارس الحركة والانتشار من وطنه الأصلى ، وعلى محاور متباينة ، لكى يسكن ويعمر البيئات كلها . وهذا شكل مقبول من أشكال الاستعمار، لأنه يستهدف التعمير وأشاعة العمران .

وكانت عوامل كثيرة تدفعه الى التحرك ، والهجرة والتدافع والانتقال من أرض الى ارض . وكانت عوامل كثيرة أخرى تحدد الاتجاهات ، وخط سير التحركات ومواقع الانتشار والاستقرار . وربما اتخذت هذه التحركات شكل الغزوات فى موجات متواليات . وكانت الجماعات القوية تتدافع ، ومن أمامها الجماعات المستضعفة لتخلى لها الأرض ، وتنزوى أو تلجأ الى مساحات تعتصم بها . ومع ذلك فإن

حصاد هذا الشكل المقبول من الاستعمار كان مثمراً وطيباً ، لأنه أشاع العمران ، وخدم انتشار حركة الحياة ونبضها البناء فى أرجاء الأرض .

ونستطيع أن نلتقط نماذج كثيرة تفصح عن معنى التحركات واحتلال الأرض ، وانزواء الجماعات المستضعفة . ونذكر منها تلك الموجات التى تسببت فى تدافع جماعات الاقزام والبوشمن والهنتوت وانزوائها فى مساحات من مناطق الغابات الكثيفة ، أو من مناطق الصحراء الفقيرة المقترة فى افريقيا . ونذكر منها أيضاً تلك الموجات التى تسببت فى تخلى الاستراليين القدماء ، عن أفضل مساحات الأرض، وانزوائهم فى أكثر المساحات فقراً فى اقصى شمال أستراليا . وسواء كانت النماذج عتيقة قديمة ، ترجع الى ما قبل التاريخ ، أو كانت حديثة فى القرون التالية للقرن الثامن عشر ، فإنها تصور التحركات والانتشار مثلما تصور التخلى والانزواء . وتعبر عندئذ عن شكل من اشكال استعمار الأرض ، أو تعمير المساحات .

هذا ، ويمكن القول إن هذا الشكل الذى نشأ فيما قبل التاريخ ، قد استمر ولم تتغير معالمه ونتائجه كثيراً . ذلك أن تحركات الهجرات والموجات البشرية ، التى استهدفت البحث عن اوطان جديدة ، وتعميرها استمرت ، وما زلنا نتوقع لها أن تستمر مع تغيرات طفيفة فى الأسلوب والطريقة . ونضرب لذلك مثلاً بتدفق الهجرات والتحركات التى عمرت مساحات الأرض فى أمريكا الشمالية والجنوبية ، وما انتهى اليه الأمر من تحويل الشمالية وطناً للانجلوسكسون ، وتحويل الجنوبية وطناً للاتين .

وإذا كان هذا الشكل من اشكال الاستعمار ، قد تجلى على أوسع مدى وعلى امتداد أزمان طويلة ، فإن ثمة شكل آخر قد ظهر فى أوائل العصور التاريخية . وقد ارتبط هذا الشكل بظهور الدول والوحدات السياسية التى تجمعت فيها حول حوض البحر الابيض المتوسط ، الذى كان من ناحية أخرى يمثل البؤرة الحضارية المتقدمة فى العالم . ونذكر من هذه الدول دولة مصر القديمة ، والدولة الهلينية ، والدولة الرومانية ، كما نذكر دولة الفينيقيين .

وقد تحمست كل دولة من الدول لامتداد سلطانها ، وتوسيع دائرة الأرض التى تستحوذ عليها . وكانت الجهود الايجابية لكل دولة منها ، تمثل التعبير الحى عن المحاولات ، التى أتاحت ظهور نمط استعمارى مبكر فى مساحات متباينة ومتباعدة تقع فى ظهير سواحل البحر المتوسط ، فى الأرض الآسيوية ، وفى الأرض الأفريقية ، وفى الأرض الأوروبية التى تشرف عليه . ويتضمن التاريخ صفحات كثيرة تصور هذه الجهود والتحركات ، وتسجل استعمار الأرض والتسلط عليها . وقد أتيحت لمصر فرصة التوسع فى غربى أسيا . كما اتيحت للفينيقيين فرصة انشاء مراكز استعمارية ، فيما بين خليج سرت شرقاً وساحل المحيط الاطلنطى غرباً .

وكان لليونانيين القدماء فى عهد الاسكندر ، وما بعده دور خطير فى ميدان التوسع وتحرك الجماعات اليونانية ، وأنشاء المستعمرات على امتداد السواحل فى كل من حوض البحر المتوسط ، وحوض البحر الاحمر . وكان الهدف من ذلك التوسع والانتشار استغلاليًا اقتصادياً ، يتصل بالسيطرة والتسلط على التجارة الدولية معظمها أو جميعها ، أكثر مما يتصل بفرض السيادة أو الاستيطان . ونذكر من تلك المستعمرات ما كان ينتشر على امتداد الساحل الأفريقى من الاسكندرية الى بنغازى ، فى مواقع تشغلها بنغازى وتوكره وطليمته وشحات وسوسة فى الوقت الحاضر . ونذكر منها أيضا المستعمرات التى انتشرت على سواحل البحر الاحمر فى مواقع تشغلها الغردقة وبورسودان وسواكن وعقيق ومصوع ومخا والحديدة وجدة ، وغيرها فى الوقت الحاضر .

ومارست روما نفس الشكل من اشكال الاستعمار ، وأوغلت بنفوذها الى مساحات فى ظهير سواحل البحر المتوسط . وكانت تتخذ من تلك المستعمرات ظهيراً ، تعتمد عليه فيما تحتاج اليه من حبوب وفواكه ومنتجات زراعية اخرى . ولم يتخل الفرس أيضا عن ممارسة نفس الشكل ، ومتابعة نفس الاسلوب من الأساليب ، التى اتبعت فى فتح الاقاليم وفى استعمارها .

وقد استمر هذا الشكل من أشكال الاستعمار ، مع تعديلات محددة حتى كان الاسلام فى القرن السابع الميلادى . ومن ثم كان الانتشار الواسع على امتداد الأرض ، فى جنوب غربى آسيا والنصف الشمالى من افريقيا . ويمكن القول أن ثمة تحركات للجماعات العربية، قد سبقت هذا الانتشار ، ومع ذلك فإنها كانت فى نطاقات محدودة . وما من شك فى أن دوافع اقتصادية ، هى التى كانت توجه هذا الانتشار بطريق البحر ، من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ، صوب ساحل شرق أفريقيا ، وبطريق البر فى مساحات من مناطق المطر الشتوى ، فى ظهير ساحل البحر المتوسط الشرقى فى الشام ومصر.

وكانت شبه الجزيرة العربية معرضة على مدى وقت طويل ، لأن يتزايد سكانها بالنمو الطبيعى ، ولأن يتناقص حجم الانتاج من الموارد المتاحة بموجب تعاظم الجفاف فيها . وكان ذلك الشح والنقصان فى الانتاج والعجز عن الوفاء بحاجة الناس ، مدعاة لخروج الموجات وتدفق الهجرات الى المساحات الأكثر ثراء . ثم أضاف الاسلام دوافع جديدة ، فزاد حجم التدفق والنزوح والانتشار وتعمير المساحات الكبيرة من الأرض . وهذا من غير أن تتحمل الدولة ، او الحكومة مسئولية الانتشار والتعمير ، وتوسيع رقعة الأرض التى ادخلت فى حوزة الكيان العربى ، وحددت الامتداد العظيم للوطن العربى الكبير .

ويصور هذا الانتشار – على كل حال – نموذجاً رائعاً يعبر عن معنى من معانى انتقال الناس والتجمعات البشرية ، من مناطق تزخر بهم ، وتعجز مواردها المتاحة بالقطع عن الوفاء بحاجاتهم . ومن ثم يكون الانتشار والتحركات من قبيل تعمير مساحات الأرض ، التى تفتقر الى الناس ، ولم يرتفع التراكم أو التجمع البشرى فيها عن الحد السكانى الأمثل .

ويمثل قلب آسيا ايضا ، وهو وطن رعاة منحتهم الخيول فرص الكر والفر ، منطقة من تلك المناطق ، التى نبضت بفيض غزير من الناس ، انتشر على محاور متعددة وعمر المساحات ، واستعمر الأرض فيما حول هذا القلب ، فى آسيا واوروبا .

ومهما يكن من أمر فإن ، هذا الانتشار وتدافع التجمعات البشرية والموجات والهجرات ، جدير بأن نقيمه من حيث أنه يحمل التعبير ، أو المعنى من معانى تعمير المساحات واستعمارها . وربما يكون من المفيد منطقيًا ، أن نميز بين انتشار وتدفق يستهدف المعايشة وفيه نفع وانتفاع ، بين انتشار وتدفق يستهدف التسلط والاستغلال وفيه تغول واستنزاف .

ويمكن أن نتقبل الانتشار والاستعمار ، الذى يستهدف المعايشة على اعتبار أنه من قبيل التغيير فى توزيع الكثافات السكانية ، بشكل أكثر واقعية وملائمة لخصائص المساحات ، وحجم الموارد المتاحة فيها . ومن ثم يخلق هذا الانتشار من أجل المعايشة شكلاً منطقيًا وطبيعيًا ، من أشكال استعمار مساحات الأرض ، وتعميرها واستغلال الموارد المتاحة فيها . بل قل هى صورة مقبولة من صور الاستجابة لتنوع الاقاليم والبيئات ، واختلاف قدرات الموارد فيها على تحمل الكثافات السكانية .

ويكون مثل هذا الانتشار الذى يستهدف المعايشة ، مصحوبًا ومؤديًا – فى الغالب – الى امتزاج واختلاط وانصهار الناس من غير تحفظ . ولا يمر وقت طويل ، حتى تذوب وتنصهر التجمعات البشرية والهجرات ، فى الكيان البشرى فى الأرض التى وصلوا اليها . ولا تتاح فرص لاستعلاء أو ممارسة نمط من أنماط التفرقة . ومن ثم تصبح الانسال منسجمة مترابطة ، تحيا فى الأرض من غير أن تحس بوجود الغريب عنها ، أو بمعنى الدخيل عليها ، أو بغربة المختلط معها .

هذا وربما ننظر اليه مرة أخرى ، من زاوية تصور أهمية هذا النمط من الانتشار والاستثمار ، من حيث اتاحة الفرصة لانتقال الانسان وسكناه وتعميره مساحات الأرض الواسعة ، بما تتضمنه من بيئات واقاليم متنوعة . وهذا معناه أنه كان يمثل ضرورة ملحة معينة ، لا لمجرد الانتشار وتعمير المساحات ، وخلق منطق من حيث اتاحة نمط من انماط التوازن فى الكثافات السكانية ، وعدالة التوزيع السكانى

فحسب ، بل لعله لعب دوراً خطيراً فى نشر واشاعة الحضارة ، وأنجح ثمرات الاحتكاك الحضارى لحساب الانسان .

أما الانتشار والتدفق الذى استهدف التسلط والاستغلال ، فإنه من نوع مختلف تماماً ، لأنه اقترن بصفات وخصائص ابعد ما تكون عن صفات وخصائص النوع الآخر . وذلك أن سلطة دولة وجبروتها واطماعها وتطلعاتها ، كانت من وراء الانتشار الخبيث ، بحيث توجهه وتكسبه روح العدوانية فى الأرض ، التى يفرض مشيئته عليها . وربما اقترن بروح استعلاء تعزل وتفصل بين الناس ، الذين يفدون الى الأرض ، وهم غرباء عنها والناس أصحاب الأرض ذاتها ... وهذا معناه أن هذا النوع كان النواة المبكرة للاستعمار فى شكله البغيض ، وفى صورته التى تعبر عن نوع من أنواع العدوان ، وفرض مشيئة الانسان على الانسان ، وقهر أرادته الحرة فى أحضان وطنه.

وليس غريباً أن يقترن هذا النوع ، الذى نتصوره ارهاصاً لما يصل اليه الاستعمار بعد ذلك ، بقيام الدول والامبراطوريات فى حوض البحر المتوسط بالذات . وكأن السلطة والسيادة والتعطش للسيطرة وتوسيع رقعة الأرض ، التى تبسط الدولة سلطانها عليها ، كانت فى بعض الأحيان الدافع لتأسيس المستعمرات واتخاذ ملامح الشكل البغيض ، وسيلة للسيطرة على الأرض والموارد المتاحة فيها ، والسيطرة على الناس ومقدرات حياتهم .

ومهما يكن من أمر فإن الانتشار والانتقال من أرض الى أرض أخرى ، قد انتهى الى نتائج هامة . وليس أهم من أن يسفر عن التوسع فى سكنى البيئات المتنوعة على المستوى الأفقى ، وتثبيت أو دعم نبتة الحضارة فى تلك المساحات ، التى باتت فى متناول الانسان ونشاطه وسعيه الحثيث لاستغلال الموارد المتاحة فيها .

كما أتاح الانتشار والاستعمار فى الشكل الذى مارسته الدول والامبراطوريات العتيقة ، تجربة رائدة لنمط الاستعمار البغيض الذى كان من بعده . وكأن مساحات الأرض فى المنطقة المعتدلة بين خطى

العرض ١٥°، ٤٥° شمالاً فيما حول حوض البحر المتوسط ، قد شهدت هذه التجربة فى صورها المبكرة . وقد قدر لها من بعد ذلك أن تشيع ، وأن تنتقل على أوسع مدى الى مساحات كثيرة من العالم ، بعد زمن طويل .

وكان من الضرورى أن تكون التجربة ، وأن تتراكم الخبرة فينتفع بها الانتشار العدوانى بعد مرحلة الكشوف الجغرافية الكبرى . وكان من الضرورى أيضا أن تحدث تغيرات كثيرة ، قبل أن يتخذ الاستعمار شكله البغيض ، الذى عرفه العالم فيما بعد القرن الخامس عشر . وكانت قسمات الشكل البغيض ، مدعاة لأن يقع فى اطار الكراهية والفعل اللاخلاقى ، ولأن يحمل عليه الانسان الحر طلباً للتخلص منه ، ومن نتائجه اللاخلاقية المرة والكريهة ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

الكشوف الجغرافية الكبرى والتوسعات الاستعمارية :

إذا كان العالم قد عرف هذا الشكل العتيق من الاستعمار ، ومر بالتجربة مساحات محددة من الأرض ، فإن تحولات كثيرة فيما بعد القرن الخامس عشر ، أدت الى دعم الشكل الآخر ، والبغيض من أشكال الاستعمار ، والى توسيع مساحات الأرض ، التى أدخلت فى حوزته . وكان أهم ما يميز هذا الشكل الجديد اقتران الاستعمار بثلاثة أهداف محددة هى :

١ - التسلط على الأرض والناس ، بمنطق القوة والجبروت .

٢ - الاستغلال للأرض والناس ، بمنطق النهب والاستنزاف .

٣ - الاستعلاء على الناس ، بمنطق التفوق والتعصب العنصرى.

بل يكفى أن نشير الى انها اهداف غير أخلاقية ، اكسبت الاستعمار صورة بغيضة . وقد اقترنت بها النتائج ارتبطت بمشكلات كثيرة متنوعة ، لها خطرها من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاخلاقية .

وهكذا كانت للاستعمار قصة طويلة بشعة ، تعانى منها كل أرض

شهدت الاستعمار فى أى صورة من صوره المتعددة . وكم من مشكلة مازالت تفرض نفسها ، وتعانى منها الدول المستقلة حديثاً ، التى عرفت ويلات الاستعمار ، وكانت من صنعه ومن أهم نتائجه ومخلفاته السيئة.

ويهمنا فى هذا المجال ، أن نشير الى أن الشغف الشديد بتوسيع المعرفة بالمساحات والاقطار ، وكيف كان الدافع من وراء كل التحولات التى اتاحت للاستعمار المتغول البغيض أن يتخذ شكله الجديد ، وللمستعمرين أن ينتشروا فى مساحات وأقطار كثيرة . وهذا معناه أن حركة الكشوف الجغرافية الكبرى ، التى حمل لواءها الأوروبيون من البرتغال والأسبان ، حققت نقطة الانطلاق لكل توسع استعمارى ، ولكل نمط من انماطه على الأرض ، التى أدخلت فى اطار المعرفة الجغرافية .

وليس غريبًا أن يدب النشاط ، وأن يكون الدافع والالحاح من أجل توسيع دائرة المعرفة الجغرافية فى كل اتجاه . وهناك أسباب كثيرة ، منها ما يتصل بالتجارة الدولية والآمال العريضة فى الثراء والسيطرة على تجارة التوابل بالذات ، ومنها ما يتصل بالطموح السياسى والحربى الأوروبى ، الذى أذكته روح العداء للمسلمين ، الذين كانوا يسيطرون على تحركات التجارة بين الشرق والغرب .

ومهما يكن من أمر فإن هذه المسألة قد بلغت حد الثورة بكل أبعادها ، وساعد على ذلك التقدم الفنى فى صناعة وتشغيل واستخدام السفن والأجهزة ، التى زودت بها ، عبر المسطحات المائية للمحيطات الواسعة . وكانت أهم نتائج هذه الثورة الهائلة ، اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، واكتشاف الأرض الأمريكية ، واكتشاف استراليا .

وما من شك فى أن ، هذه النتائج قد أتاحت للتعمير والاستعمار ، أن يلعب دوره ، وأن يكتسب الخبرة فى مجال التسلط والاستغلال والاستعلاء على امتداد هذه الأرض الجديدة . ويستوى فى ذلك أن يكون الاستعمار تسللاً فى بعض الأحيان ، أو أن يكون الاستعمار عدواناً واحتلالاً فى بعض الأحيان الأخرى .

وكان للاستعمار فى كل أرض قصة طريفة ، من حيث ما ارتبط بها من نتائج تمس البنيان السياسى ، والبنيان الاجتماعى ، ومن حيث ما يتسبب فيه من مشكلات سياسية . وكانت من نتائجه أيضًا تلك التحولات ، التى وجهت بعض الشعوب الى ممارسة الاستعمار ، وتعميق اهتماماتها بالتوسعات الاستعمارية . ومن الجائز أن يكون الاستعمار قد حقق لها الثراء ، ولكنه فى نفس الوقت أتاح لها التسلط والسيطرة ، وأدخلها فى خضم المنافسات وصنع المشكلات ، التى لعبت وتلعب بمصير العالم ، وهددت وتهدد أمنه وسلامه .

ويحق لنا – على كل حال – أن نعرض بإيجاز قصة الاستعمار فى كل أرض أو فى كل مساحة من المساحات ، التى ادخلتها الكشوف الجغرافية الكبرى ، فى اطار المعرفة .

قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية:

وترتبط قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية بنشاط الأسبان والبرتغال ، الذين اشتركوا بنصيب كبير فى الوساطة التجارية ، وتحملوا قسطًا كبيراً من التحركات فى عصر الكشوف الجغرافية الكبرى ... وإذا كان كرستوفر كولمبس قد وضع اللبنة الأولى ، فانهم اقتفوا الأثر من ورائه ، حتى كانت لهم فيها مستعمرات ، فى الربع الأول من القرن السادس عشر . وقد لعب كل من امريجو فسبوتشى ومجلان وغيرهم من المغامرين ، دوراً هائلاً ورائداً أتاح للأسبان والبرتغال فرص السيطرة على انحائها.

وربما حظى الأسبان بنصيب الأسد من الأرض الأمريكية . وكانت المنافسة المريرة بينهم وبين البرتغال ، مظهراً معبراً عن معنى من معانى الصراع بين التيارات الاستعمارية المتصارعة . ولكن اتفاق ترورديسلاس الذى باركه البابا فى روما ، كان فيصلاً فى هذه المنافسة . ومن ثم قامت النوايات الاستعمارية التى أرسها المغامرون فى كل منها ، وباتت تمثل رؤوس الجسور التى أتاحت للاستعمار والتعمير ، ان يأخذ مجراه . وخضع الأمر فى جملته للضوابط الطبيعية ، مثما خضع

للضوابط البشرية ، لكى تكون المستعمرات فى هذه الأرض الأمريكية الجنوبية .

وأهم ما يقال فى هذا المجال ، أن الأسبان والبرتغاليين انفردوا بتلك الأرض الواسعة . وجاء غزوهم واستعمارهم من جبهات متعددة منها جبهة البحر الكاريبى ، ومنها جبهة الاطلنطى، ومنها جبهة الهادى . وكان ذلك مدعاة للتفرق ، وحتى نمت المستعمرات فيما حول النوايات ، على امتداد كل جبهة من تلك الجبهات ، من غير أن تترابط ، أو من غير أن تحظى بالجهد المتجمع المركز . وربما تسجل الأحداث بدايات التضاد بين المستعمرين فى المستعمرات . وعاش هذا التضاد فى شكل من مشكلات ، تعانى منها الدول بعد استقلالها.

هذا بالأضافة الى ما ارتبط به نشاط معظم المهاجرين بالبحث عن الذهب ، وهم يتعجلون الغنى والثراء . ولعلهم عاشوا فترة طويلة تمتد عشرات السنين دون زوجاتهم ، ودون أن يكون الاستقرار والتوطن هدفهم النهائى.

ومن ثم كان الاستعمار فى صورته البغيضة ، استعماراً يستنزف موارد الثروة المعدنية طمعًا فى الكسب السريع . حتى ليوصف المهاجرين ، بأنهم كانوا من قبيل العصابات ، التى يهمها أن تسلب الأرض وثرواتها فى أسرع وقت وبأقل التكاليف . وقد تحمل النظام الاقطاعى فى كل من أسبانيا والبرتغال قسطاً من المسئولية ، عن كل ذلك التعمير والاستعمار النهم الغريب ، الذى أنكب على وجهه فى السلب والنهب والقرصنة .

وما من شك فى أنه نمط استعمارى غريب ، تسبب فى تمزق البنيان ، الذى صنعه من وجهة النظر السياسية ، بل ومن وجهة النظر الاقتصادية أيضًا . ومن الجائز أن نشير الى انهم عندما استنزفوا الذهب والفضة ، وجهوا ذلك كله الى الوطن الأم فى أسبانيا والبرتغال . ولم يحدث أبداً أن فكروا يومًا فى تكديس رأسمالى ، أو تكوين مدخرات، يمكن أن يعتمد عليها فى تمويل عمليات ومشاريع استغلال الموارد المتاحة .

وليس غريباً – على كل حال – ان يقترن هذا الأسلوب من أساليب التعمير والاستعمار بعد ذلك باللجوء الى استيراد العناصر الزنجية ، لكى تتحمل عبء العمل ، والى فتح القارة ومصادر ثرواتها لرؤوس الأموال الأجنبية ، من أوروبا تارة ، ومن الولايات المتحدة الأمريكية تارة أخرى.

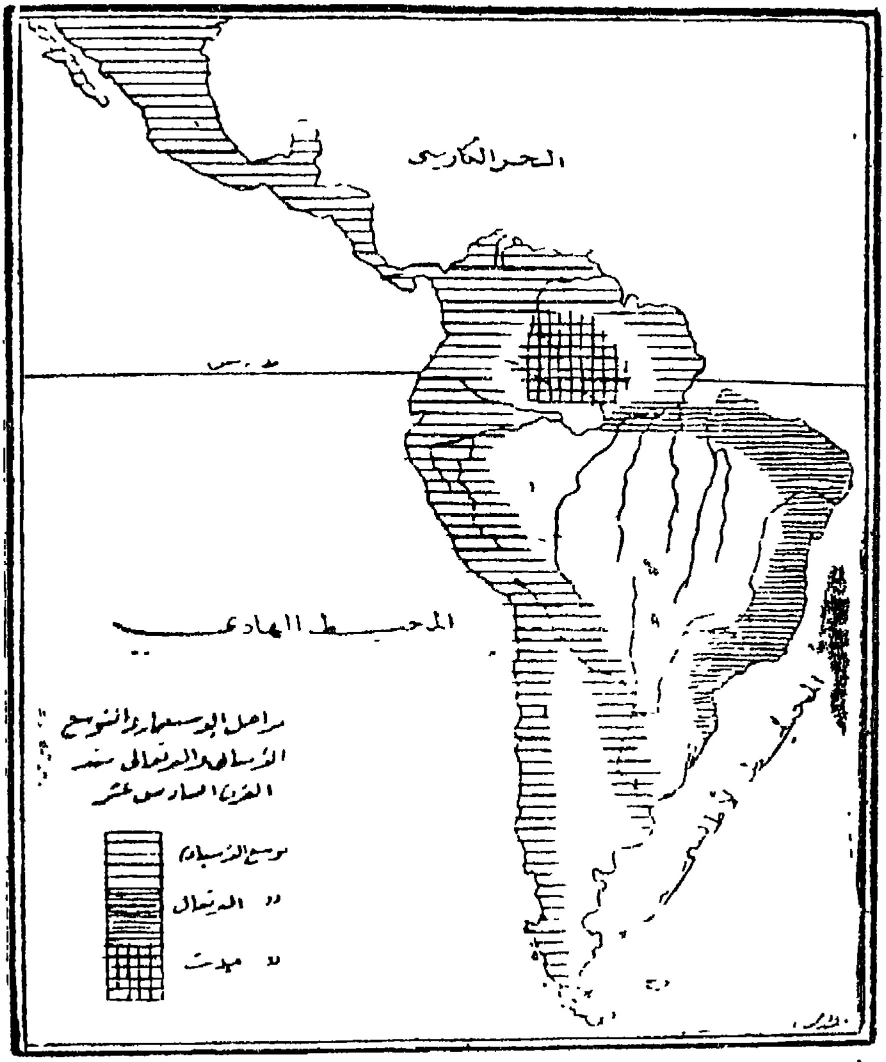
ولم يغير الاستقلال السياسى التى حصلت عليه المستعمرات الأسبانية والبرتغالية من الواقع المر ، الذى اكد لها ورسخ فيها التخلف فى ميدان الاستغلال الاقتصادى ، وفرض عليها الاستكانة والاستسلام لرؤوس الأموال الأمريكية ، وتسلط الرأسمالية المتغولة من الولايات المتحدة الأمريكية.

قصة الاستعمار فى أمريكا الأنجلوسكسونية :

وللاستعمار والتعمير الذى صنع الكيان البشرى فى أمريكا الأنجلوسكسونية ، وأرسى دعائم البنيان الاقتصادى ، وأنجز وجوداً سياسيًا قصة أخرى . وتختلف هذه القصة فى تفاصيلها ، وفى نتائجها ، وفى أسلوب تعمير الأرض ، واستخدامها واستغلال مواردها المتاحة عن القصة فى أمريكا اللاتينية .

وقد اشترك فى صياغتها السيل المتدفق من المهاجرين ، وجماعات من جنسيات متعددة من غرب أوروبا بالذات . وعلى الرغم من اشتراك الأسبان ، إلا أن نصيبهم ما لبث أن تقلص . وكان التفوق للجماعات من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ، التى تطل على المحيط الاطلنطى ... وكان أهم ما يبرر التدفق ، انه اتسم برغبة ملحة فى الاستيطان والاستقرار ، وعدم التعلق بالكيان البشرى فى أوروبا الوطن الأم .

وهكذا هاجر المستعمرون والمغامرون مع أسرهم ، وهم عاقدون العزم على الاستقرار ، وبداية الحياة بأسلوب يشدهم الى الوطن الجديد ، ويقطع الصلة بينهم وبين الأصول والجذور فى دولهم الأوروبية . وكان ذلك مدعاة لنوع من التساند والتماسك فى مواجهة


البحر الكاريبي
المحيط الهادي
المحيط الأطلسي
مراحل الاستعمار والتوسع
الإسباني والبرتغالي منذ
القرن السادس عشر
توسع الإسبان
" البرتغال

الحياة ، وفق الأساليب التى مكنتهم من تثبيت وجودهم ، والتغلب على الصعوبات فى الأرض الأمريكية ، وهى الوطن الجديد.

وما من شك فى أن تنظيم هذا التدفق بما يتفق والضوابط الطبيعية ، قد أتاح من ناحية أخرى لهم فرصة التجمع على جبهة عريضة تمتد فيما بين مصب سنت لورنس شمالاً ومصب المسيسبى جنوباً . ثم كان التقدم منها فى اتجاه الداخل رتيباً ومنتظماً ، ينبع من منطق غرس جذورهم ، لكى ترتبط بالأرض التى بها وفيها واليها المصير .

وكان ذلك النمط من الاستعمار الاستيطانى فى حد ذاته ، سبباً فى نجاح منقطع النظير ، فى السيطرة والتسلط وانتزاع الأرض من العناصر الهندية الحمراء . واشتراك الحكم البريطانى الذى فرض مشيئته حيناً فى صنع دعامات النجاح (١).وتأكد نمط الاستيطان الرائع الذى آلف بين المهاجرين ، وجعل منهم كياناً بشرياً يرتبط مصيره بالأرض والموارد الهائلة المتاحة فيها . وهكذا انتهى الأمر الى قدرة فائقة فى صنع بنيان اقتصادى متين . وكان هذا البنيان يزداد صلابة وقوة مع مرور الوقت ، وهو يصنع بنياناً سياسياً فى الولايات المتحدة وفى كندا على السواء .

ويشوب هذه القصة أمران ، يتصل أولهما بإستيراد العناصر الزنجية واستخدامهم فى زراعة الأرض ، ويتصل ثانيهما باستغلال الفرصة التى تهيأت فيها رؤوس الأموال ، وامكانيات واسعة لاستغلال الموارد المتاحة فى أمريكا اللاتينية .

وتمخض الأمر الأول عن قطاع من البشر هم الزنوج ، يدخل فى

---

(١) كان فرض اللغة الانجليزية مقدمة ضرورية ، لكى تكون الوعاء الذى يجمع فكر الناس ويلم الشمل . ومن ثم يخلق سبباً قوياً من أسباب الترابط ، ويتجنب أسباب الفرقة والتمزق التى تبنى على اعتزاز كل مجموعة بلغتها وتراثها وتفرض من نفسها كياناً وذاتاً متميزة .

التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، لكى يوظف فى استخدام الأرض والانتفاع بمواردها . ويحظى فى نفس الوقت بالاحتقار وتمارس فى مواجهته أحط أنواع الاستعلاء والتفرقة العنصرية .

وتمخض الأمر الثاني عن ثراء فاحش وتسلط على مقومات الاستغلال الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ، وعن درس مفيد فى كل أسلوب من أساليب التغول ، واستنزاف ثروات الشعوب ، وعن خبرة تطبقها فى الوقت الحاضر ، فى كل موقع ، تستطيع أن تتسلل اليه فى الدول الصغيرة ، ومن غير أن تمس واجهة استقلالها السياسى.

قصة الاستعمار فى استراليا :

وثمة قصة ثالثة تحكى فصولها اسلوباً آخر ، من أساليب الاستعمار الاستيطانى والتعمير فى استراليا . وما من شك أن اعتبارات كثيرة قد فرضت نفسها بالشكل ، الذى أدى الى نتائج هامة بشأن الاستيطان البريطانى بصفة خاصة والأوروبى بصفة عامة . ولا يقتصر أثر هذه النتائج على التعمير والتوطن والاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة فحسب ، بل هى تؤثر بشكل منقطع النظير على نمو الكيان البشرى وتركيبه ، وعلى الشكل العام للنظام السياسى ، الذى يتمثل فى استراليا فى الوقت الحاضر .

وقد وضعت بريطانيا فى حسابها منذ اللحظة الأولى ، التى حقق فيها كابتن كوك أهداف مغامراته ، فرض السيطرة الانجليزية الخالصة على تلك الأرض الاسترالية ، بالنسبة لمحاولات الدول الاستعمارية الأخرى . بمعنى انها أحبطت أى منافسة من جانب الدول الأوروبية وابعدتها تماماً .

وكانت عملية نقل المهاجرين وزرعهم فى مواقع على الأرض ، وسيلة بريطانيا لتنفيذ سياستها وخططها الهادفة ، من وجهتى النظر السياسية والاقتصادية على السواء . وقد أوحى ذلك بعد حين بسياسة استراليا البيضاء ، على اعتبار أنها الوسيلة المثلى التى تحول دون تدفق هجرات من العناصر، غير البيضاء . وكانت عملية الاستيطان البريطانى، تتخوف من هجرات أسيوية، تفد من الهند، أو من الصين.

وكان موقع استراليا الجغرافي على مقربة من مناطق الاكتظاظ السكاني ، مدعاة للاحتماء بهذا الحاجز اللوني ، لمواجهة هجرة العناصر الصفراء ، واحتمال مشاركتهم في التوطن والتعمير ، واحتمال زيادتهم عددياً بشكل يفقد الجماعات البيضاء سيطرتها السياسية ، ومكاسبها الاقتصادية ، على الصعيد العالمي الاسترالي .

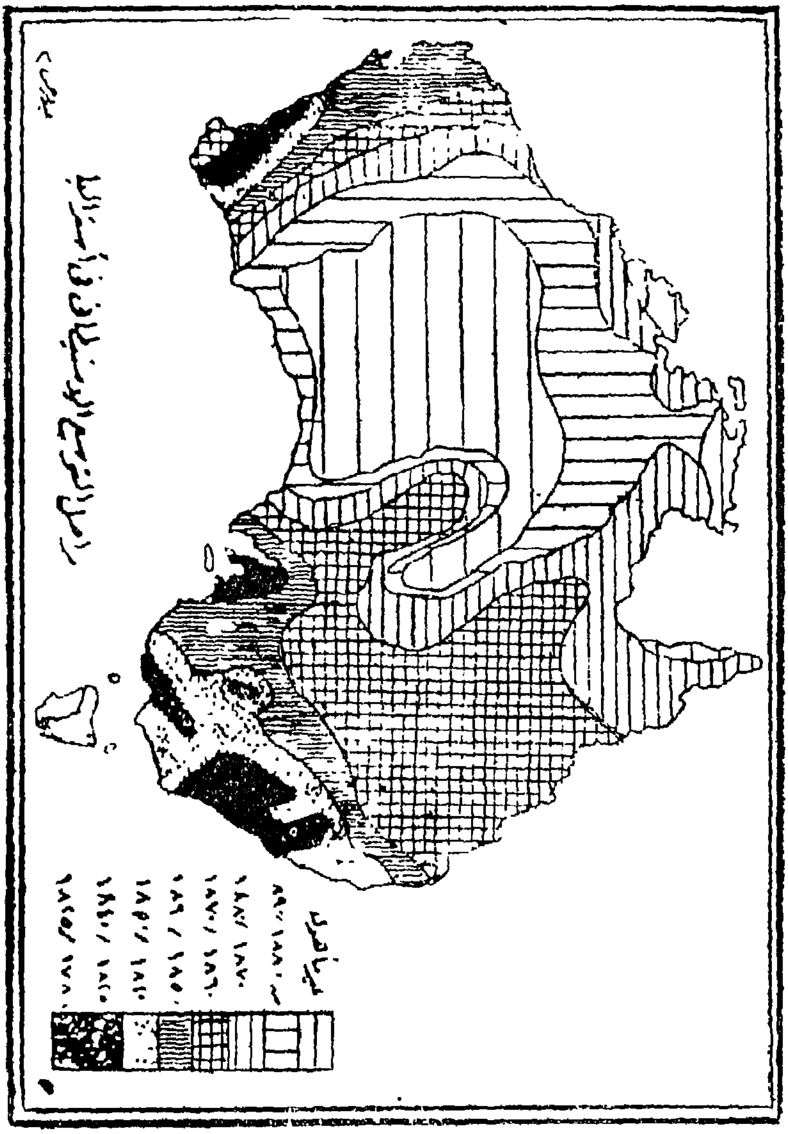
وذهبت من ناحية أخرى الى فرض العزل الكامل ، والاهمال الشديد لتجمعات الاستراليين القدماء . وكأنما سعت الى وضعهم في اطار مغلق ، يكفل من بعد مضي الوقت نمطاً الانقراض ، والتخلص من وجودهم غير المقبول .

وهكذا كانت طبيعة الجشع البريطاني وراء كل الاعتبارات التي خططت في ظلها كل الخطط التي نظمت عملية التعمير والاستيطان منذ أواخر القرن الثامن عشر .

ومهما يكن من أمر ، فإن النوايات التي شهدت وصول العناصر البريطانية على الساحل الجنوبي الشرقي ، كانت بمثابة نقط الانطلاق الحذر في اتجاه الداخل . وقد سبق ذلك رحلات كشف ومغامرات ، أتاحت الفرصة لتوسيع المعرفة بالمساحات في ظهير الواسع ، لتلك النوايات ... وما من شك أن العوامل المناخية بالذات من حيث المطر وتوزيعه ، ومن حيث خصائص النمو النباتي ، وهي التي قد حددت امكانيات التوسع والتوغل والاستيطان في الأرض ، واستغلال مواردها الطبيعية.

* * *

وهكذا مضت قصة الاستعمار والتعميروالاستيطان في أرض العالم الجديد . وتعبر القصة عن صورة من صور التسلط الذى يمارسه الرجل الأبيض بالذات . وكانت العناصر الأوروبية ، هي التي تمد كل تلك المساحات ، فيما وراء المحيط الاطلنطي غرباً وفيما وراء المحيط الهادى شرقاً ، بالهجرات التي انسابت على امتداد عدد من القرون اعتباراً من القرن السادس عشر الميلادى .



مراحل التوسع الاستيطاني في أستراليا

وانتهى المطاف بهم الى الاستيطان والاستقرار فى تلك الأرض ، واقامة نظم سياسية بشكل من الاشكال. وربما تنوع المصير الذى انتهى اليه أمر الجماعات الأصلية ، والتجمعات البشرية التى كانت تسكن تلك المساحات . ومع ذلك فإنها – بلا استثناء – استكانت وتقبلت المصير ، الذى فرض عليها . وقد وضع المصير بعضهم على طريق العزلة والإبادة ، ووضع مصير بعضهم الآخر ، فى بوتقة فرضت عليهم القبول بالانصهار وبالذوبان ، فى الشكل الجديد للكيان البشرى.

***

ومهما يكن من أمر تلك النتائج جميعها ، فإن شكلاً من اشكال الاستعمار قد تحددت ملامحه . وقد ارتبط هذا الشكل بالسكنى والاستيطان ، مثلما ارتبط بامتلاك الأرض . ومن ثم ندرك كيف نشأة هذا النمط من الاستعمار الاستيطانى ، الذى تمكن من حيازة الأرض ، والاعتماد على قوته فى عزل أو اباة أو امتصاص اصحابها الأصليين .

كما أن تحولات هامة وخطيرة جعلت من شعوب ودول غرب أوروبا ، تتجه بكل اهتمامها وثقلها وجهة الاستعمار فى صوره وانماطه التى عاشت وعانت منها أفريقيا وآسيا . ونذكر من هذه الدول البرتغال وأسبانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندة وبلجيكا والمانيا . وقد انغمست جميعها فى ميدان الاستعمار . وكانت فيما بينها مناقسات خطيرة وصراعات متصلة ، على امتلاك المستعمرات والتسلط عليها .

وكانت افريقيا بالذات التى شهدت هذه المنافسات ، وتعرضت للتيارات الاستعمارية والتكالب على السيطرة . ونستطيع الاشارة الى ان أسلوب السياسة البريطانية ، قد فرض حجابا بين التيارات الاستعمارية المتصارعة ، لكى تبتعد عن أستراليا ، كما تمكنت الولايات المتحدة من خلال مبدأ منرو وممارسة سياسة العزلة ، من استبعاد وانقاص حجم المنافسات الاستعمارية بأمريكا اللاتينية .

قصة الاستعمار فى أفريقيا :

هذا ولم تعد فرصة أمام التغول الاستعمارى والروح المتحفزة لدى الدول الاستعمارية تتوفر ، إلا فى أفريقيا وآسيا . وتعتبر أفريقيا -على كل حال- أكثر القارات حظاً من حيث المنافسات الاستعمارية ، وأكثرها تأثراً بالنتائج السيئة ، التى صعنت المشكلات وفرضت المتاعب .

هذا ومن خلال قصة الاستعمار فى أفريقيا ، يمكن أن نتبين مدى الصراع بين الدول الاستعمارية ومدى التنوع فى أهداف كل دولة من تلك الدول . ويمكن أن نتبين فيها أيضاً النماذج المتنوعة لأنماط الاستعمار المتعددة ، التى تحددت ملامحها فى أثناء القرن التاسع عشر. ونعنى بها الاستعمار الاستيطانى ، والاستعمار الاستراتيجى ، والاستعمار الاستغلالى .

وعلى الرغم من أن افريقيا كانت ضمن مساحات الأرض فى العالم القديم، إلا أنها لم تدخل فى دائرة النشاط الاستعمارى فى وقت مبكر، مثلما كان الموقف بالنسبة لأمريكا واستراليا . ومن الجائز ان يكون وقتًا طويلاً قد انقضى ، وجهداً متواصلاً قد بذل على امتداد اكثر من قرن لمجرد الدوران من حولها ، وكشف رأس الرجاء الصالح والوصول الى الهند ، ولكنها لم تشد انتباه الأوروبيين .

وصحيح أن النشاط الأوروبى الاستعمارى قد أنصرف عن النزول الى القارة الأفريقية ، وعن النزاع بين الدول الاستعمارية على حيازة الأرض فيها والتسلط عليها . ولكن الصحيح ايضاً أن هذا النشاط قد مر بعلاقات متنوعة فى مراحل متوالية تسجل شكلاً من اشكال الاهتمام بالأرض الافريقية. ومتابعة العلاقات من خلال هذه المراحل ، من شأنه أن يصور او يجسد سياق قصة الاستعمار فى افريقيا.

مراحل العلاقات الأوروبية :

ويبدو ان تعلق الأوروبيين فى المرحلة الأولى بنقط منتخبة على امتداد خط الساحل كان لفترة طويلة ، وأن الظهير لم يكن له القدرة

على أن يجذبهم ، أو أن يصرف اهتمامهم عن البحر ، وحركه المرور فيه. وما من شك فى أن عوامل كثيرة تستطيع أن تفسر ذلك ، منها ما يتصل بخصائص الأرض الجديدة ، التى كشفت الرحلات النقاب عنها ، ومنها ما يتصل بخصائص الأرض الأفريقية ذاتها .

وتتمثل العوامل التى تتصل بخصائص الأرض الجديدة الأمريكية والاسترالية ، فى اتساع الفرص امام النشاط الاستعمارى الأوروبى ، حتى استوعبته كله . ولم تكن ثمة فرصة أو فائض من هذا النشاط ، لكى يوجه اهتمامه للأرض الافريقية ، أو أن يلتفت اليها . وكان النجاح المطرد والكسب المتزايد والثراء المرتقب ، جدير بأن يصرف أنظار الاستعماريين عن أفريقيا ، وبأن تستقطب أمريكا واستراليا المغامرين ونشاطهم ، وأن ترضى طموحهم وتطلعاتهم .

أما العوامل التى تتصل بخصائص الأرض الأفريقية ذاتها ، فتنبع من صميم علمنا بالضوابط الطبيعية والبشرية معاً ، وهى الحاكمة فيها لحركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد تتمثل فى عجز حظ الساحل بشرومه وخلجانه ، عن توفير الموقع الملائم لقيام المرافئ الطبيعية الصالحة لاستقبال السفن ، أو فى عجز خصائص الظهير وعدم ملائمته لاستقبال واستيعاب النشاط الأوروبى المتطلع ، الى الثراء والكسب ، والاستغلال الاقتصادى السريع .وتتمثل الضوابط الطبيعية مرة أخرى ، فى خصائص المناخ الذى يتراوح بين مناخات الصحراء الحارة الجافة ، ومناخات الاقاليم المدارية الرطبة ، وهى تسيطر على الأرض الأفريقية ، ولا تعطى جوا ملائمًا لتوغل الأوروبيين من وجهة النظر المناخية ، أومن وجهة النظر الصحية . ثم تتمثل العوامل مرة ثالثة فى خصائص شكل السطح، وما يرتبط به من تصريف مائى وجريان أنهار. ذلك أنها إذ تتضمن هضبة عظيمة الامتداد وعالية ، وتصعد مباشرة من سهول ساحلية ضيقة ، تجعل التوغل من السواحل فى اتجاه الداخل صعباً . كما تفرض على الجريان

النهرى شذوذاً ، بحيث لا تصلح فى جملتها للملاحة النهرية ، الموغلة فى اتجاه القلب الأفريقى الظهير .

ولقد اشتركت هذه العوامل جميعها ، فى صنع حجاب كثف أبقى على مساحات هائلة من الأرض الأفريقية فى اطار المجهول ، وبعيدة كل البعد عن المعرفة الجغرافية . ولم تكن الاتصالات التى تأتت من الشمال عبر الصحراء الكبرى ، ومن الشرق والساحل الشرقى ، مدعاة لاحتكاك حضارى مثمر، أو لكشف جغرافى مثير .

بل لقد بقيت أفريقية السوداء فى اطار العزلة ، التى يكتنفها القسط الأكبر من التخلف الحضارى والاقتصادى . ولم يكن متاحًا للأوروبيين أن يهتكوا الحجاب عنها ، وأن يحيطوا علماً بقلب أفريقيا ، وهم مشغولون بالأرض الجديدة ، التى استجابت لهم ، وحققت لهم الطريق العريضة للثراء والاستيطان . وكان ذلك كله مدعاة لأن تأتى قصة الاستعمار الأوروبى ، التى أسفرت عنها العلاقات الأوروبية الأفريقية من جانب واحد فى أفريقيا ، فى اطار مختلف تمامًا وعلى مراحل متعددة .

وكانت المرحلة المبكرة الأولى تصور ضرباً من ضروب المنافسة ، بين الدول الأوروبية صاحبة الأساطيل البحرية التجارية ، على احتلال مواقع محددة ونقط ارتكاز على امتداد السواحل الأفريقية ، أو احتلال بعض الجزر الصغيرة فى مواجهة الأرض الأفريقية . وكانت العلاقة الأوروبية مع أفريقية من جانب واحد فقط ، لأنها كانت علاقة بين الاهتمام الأوروبى والأرض الأفريقية . بل قل كانت لا تكترث بالناس الأفريقيين ، ولا تطلب أكثر من مصلحة معينة تخدم الملاحة والإبحار.

ولا يستطع باحث أن يجزم بأن احتلال هذه المواقع كان – آنذاك – من قبيل الاهتمام بغير الأرض الأفريقية ، أو من قبيل اختيار موضع قدم للتوغل فى الأرض الأفريقية . ذلك أو الشواهد كلها قد أجمعت على أن هذه المواقع ، كانت تخدم بالدرجة الأولى حركة التجارة المتزايدة، من الشرق والهند بالذات ، عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد تحملت هذه المواقع المنتخبة مسئولية حماية تحركات السفن ، على امتداد وقت طويل ، فى أثناء القرن السادس عشر والقرن السابع عشر.

وكان النفوذ الأوروبى الذى فرض نفسه على هذه المواقع ، وأحسن اختيارها قد استدار بظهره للأرض الأفريقية . أو كما يقولون استدبر الحضور الأوروبى الوافد اليابس ، واستقبل المسطح المائى وركز كل اهتمامه على حركة السفن ، وتحركات التجارة الدولية من حول الأرض الأفريقية . ولعله وضع عندئذ البدايات المبكرة لنوايات ماعرف من بعد باسم الاستعمار الاستراتيجي . وكان من شأنه عندما تمركز فى هذه المواقع ، أن يكفل الحماية للتحركات البحرية التجارية ، على امتداد طرق الملاحة الدولية لكى يؤمنها ، وأن يرد العدوان عنها .

ويبدو أن هذا النشاط الأوروبى ، لم تلتفت اليه أنظار الأفريقيين أنفسهم . ولم تكن ثمة فرص متاحة للعلاقات المحددة ، أو لاحتكاك حضارى من أى نوع ، وعلى أى مستوى من المستويات ، بين الأوروبيين فى مراكز ونقط الارتكاز الأوروبية فى جانب ، والافريقيين فى جانب أخر. ولا يمكن أن نفهم ذلك الوضع ، إلا فى اطار تصور معنى الحواجز النفسية والمعنوية ، التى فصلت بين الافريقين والأوروبيين .

وهكذا عاش النشاط الأوروبى على أطراف ضيقة من الأرض الأفريقية . ولم تبلغ معرفة الأوروبيين بأفريقيا الى اكثر من ظهير ضيق، لا يتجاوز بضعة كيلومترات محددة ، يبدأ من بعدها الحجاب الكثيف ، والجهل الكلى بالأرض والناس معًا . ولا تستطيع صفات النشاط الأوروبى فى هذه المرحلة ، أن تعطى صورة محددة من صور الاستعمار للارض الافريقية . ، مع ذلك فقد تبين فى ارتكازهم واحتفاظهم بمواقع محددة لحماية التحريات البحرية التجارية ، - كما قلنا - شيئًا من قبيل الارهاص ، لنمط متميز من الاستعمار ، والذى عرف فى وقت لاحق باسم الاستعمار الاستراتيجى .

ومـا من شك فى أن احتفظ الأوروبيين بهذه المواقع ، ونقط

الارتكاز، قد كلفهم الكثير من المتاعب ، ووضع بذرة المنافسة والصراع ، بينهم على حيازة الأرض . وقد تجلت تلك المتاعب مرة أخرى ، من جراء حالة العداء بين الأوروبيين ، والسكان الوطنيين فى مناطق الظهير . ونضرب لذلك مثلاً بالخطر العظيم الذى عاشت فيه محطة البرتغالية فى كليمانى ، التى أسست فى سنة ١٥٤٤ على ساحل موزمبيق . كما نتبين هذا الخطر من خلال روح العداء ، الذى عرض المركز الفرنسى فى مدغشقر المعروف باسم فورت دوفين ، لأن يفتك به الأهالى فى عام ١٦٧٢ . وتجلت المتاعب مرة أخرى من جراء التنافس بين الدول الاستعمارية على امتلاك مركز بعينه . وتصاعد الصراع من أجل فرض نفوذ البريطانيين والهولنديين ، على مركز من مراكز التى أقيمت على ساحل غانا فى سنة ١٦٥١ .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن استخدام تلك المراكز قد أعطى من جانب آخر نوعًا من أنواع التكافل والتعاون بين مصالح الدول الأوروبية، التى اقتحمت بنشاطها ونشاط أساطيلها التجارية فى حركة التجارة الدولية . ولعلها لعبت دوراً هاماً فى مواجهة تحركات القرصنة الأوروبية ، التى طالما عرضت حركة التجارة البحرية للسلب والنهب فى عرض البحار .

وربما لم يكن مقدراً أن تتغير طبيعة الدور ، الذى قامت به هذه المراكز طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، لولا أن الحت الحاجة فى أمريكا للرقيق من الأفريقيين السود . بمعنى أن الحاجة الى الرقيق قد أنهت المرحلة الأولى تمامًا ، وطورت شكل وطبيعة العلاقات المفروضة على أفريقيا ، من جانب واحد . وكفل ذلك التغيير بداية مرحلة جديدة .

وهكذا كانت المرحلة الثانية لكى تصور ضرباً من ضروب التكالب على قطاعات من مساحات الأرض فى الظهير المباشر ، بقصد جمع الرقيق ، وتصديره فى أثناء القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . والمفهوم أن استغلال الموارد المتاحة واستخدام الأرض فى الانتاج

الزراعى بالذات ، فى أمريكا الأنجلوسكسونية وامريكا اللاتينية ، قد استوجب استيراد العبيد ، والاعتماد على سواعدهم ، وعلى قدراتهم فى زراعة الأرض وانتاج المحاصيل .

وكان الأسبان ممن استقر بهم المقام فى الأرض الأمريكية ، وفيما حول خليج المكسيك بالذات ، وفى مجموعات الجزر المتناثرة فى البحر الكاريبى ، أكثر العناصر طلبًا واستخدامًا للرقيق فى خدمة انتاج القطن، وغيره من المحاصيل المدارية . والظاهر انه لم يكن سهلاً على الأسبان بذل الجهد فى زراعة الأرض ، كما لم يكن متوقعاً للمساحات المستخدمة فى الزراعة ، ان تتسع أفقيًا لولا أن اسعفته تجارة الرقيق بالآلاف من العبيد ، الذين سخرتهم العناصر البيضاء الأوروبية ، فى أداء العمليات الزراعية ، وتوسيع رقعة الأرض المنزرعة.

ومن ثم باتت المراكز والمواقع التى ارتكز عليها الوجود الأوروبى ، على السواحل الافريقية ، تلعب دوراً فى تجميع الرقيق من مناطق الظهير ، وفى تجهيز الشحنات منهم للسفن ، التى تحملت مسئولية نقلهم الى الأرض الأمريكية . وهذا معناه أن تزداد الاتصالات بين تلك المواقع ، وبين الظهير المباشر وغير المباشر ، وأن تزداد فى نفس الوقت حجم الحركة فى الموانى واعداد السفن التى تتعامل معها . وكان ذلك من ناحية أخرى مدعاة لزيادة عد الأوروبيين فى تلك المواقع ، ممن تطلبت تجارة الرقيق وجودهم ، وفاء لمستلزمات تجميع الرقيق ، والاشراف على شحنهم وترحيلهم .

وربما استوجب الأمر مزيداً من التوغل فى الظهير المباشر وغير المباشر ، وممارسة القسط الأول من اقساط الكشف الجغرافى ، فى الأنحاء التى عمدوا الى خطف وتجميع الرقيق منها . وبصرف النظر عما يتعلق بهذه المسألة من النواحى الانسانية والأخلاقية ، فقد تحولت معظم هذه المستعمرات على السواحل الأفريقيا الغربية ، الى محطات لتجميع وشحن الرقيق . وكانت سمات بارزة ميزت هذه المرحلة ، وأكسبت النشاط والصلات الأوروبية مع افريقية ، ملامح الوجه العدوانى البغيض.

وترتب على ذلك النهم فى جمع الرقيق ، زيادة كبيرة فى حركة الملاحة فى المحيط الاطلنطى ، وتعاظمت على امتداد طريق ملاحى اشتهرت باسم الطريق المثلث . وكانت السفن التجارية العاملة فى خدمة الرقيق ، بين افريقية والأرض الأمريكية ، تبدأ رحلتها من موانى غرب أوروبا مثل ليفربول وامستردام ، وتتجه جنوباً الى موانى غرب افريقيا. وكانت السفن تتوقف فى واحدة من المستعمرات التى عملت فى تجارة الرقيق ، ريثما يتم شحن المئات والآلاف وحشرهم حشراً . ومن ثم تقلع السفن عبر الاطلنطى ، الى الأرض الأمريكية لكى تفرغ حمولتها، إذا قدر لها أن تصل بسلام . وتعود السفن من بعد ذلك مباشرة عبر الاطلنطى الشمالى من موانى غرب أوروبا .

وبقدر ما كانت الرحلة صعبة ، تتعرض فيها السفن وحمولتها من الرقيق لكل معنى من معانى الخطر ، كانت مصدراً للثراء والكسب الهائل . ذلك أن السفن كانت لا تخل من حمولتها ، فى أثناء مراحل تحركاتها فى الذهاب والعودة . وقد تعودت على أن تحمل فى رحلتها من موانى الغرب أفريقيا حمولة متنوعة من الملابس والسجاير والمشروبات الروحية ، والتى تفرغها ثمناً للرقيق . كما كانت حمولة السفن فى رحلة العودة مربحة ، وتتألف من التوابل والقطن والدخان والسكر.

وليس غريباً أن نشير الى أن شركات كبيرة (١) ، قد تألفت فى الدول الغربية الأوروبية ، فى ظل كل من الراية البريطانية والهولندية والفرنسية ، للعمل فى ميدان هذه التجارة البغيضة ، والتى اتخذت من الانسان سلعة أساسية لها . ولم تكن ثمة معايير أخلاقية ، ولا أعراف دولية ، تحول دون هذه الصورة البغيضة ، من صور تسلط الانسان

---

(١) كانت شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الهند الشرقية الانجليزية ، من أشهر مجموعات الشركات التى تكونت فى القرن السابع عشر وعملت فى تجارة الرقيق الخسيسة .

وتسخيره ، وعرضه عرض السلع التى تباع وتشترى ... بل لقد دخلت المسألة فى طور نظمته المعاهدات الدولية . ولقد حصلت بريطانية فى معاهدة اترخت سنة ١٧١٢ ، على حق احتكار توريد الرقيق للمستعمرات الأسبانية.

ومما يؤسف له حقًا وصدقًا أن الكنيسة الكاثوليكية(١) والكنائس البروتستنتية ، كانت لا تعارض هذا العمل المشين . ولعلها كانت تباركه وترضى لنفسها بنصيب من الأسلاب . ولم يكن من شأنها أن تصر على شئ مهم ، إلا أن تعمد الرقيق ، وتضمن تنصيرهم ، قبل شحنهم وتكديسهم فى السفن . وكانت ترى أن فى ذلك أنقاذاً لأرواحهم إذا ما تعرضت السفينة التى تحملهم للخطر ، واستقر بهم المقام فى قاع المحيط . كما كانت تجد فيه مورداً للأموال ، التى يؤديها تجار الرقيق للأسقف ، الذى يتحمل مسئولية تعميدهم والقاء الموعظة الحسنة ، على الجموع الكبيرة من العبيد .

وهكذا نستطيع أن نصف هذه المرحلة ، التى أستغرقت أكثر من قرنين من الزمان ، بأنها تصور معنى من معانى الاستنزاف والاستغلال الجائر ، الذى وجه بصفة خاصة للكيان البشرى فى أفريقيا السوداء.

وقد قدر لهذه المرحلة التى فتكت بالكيان البشرى الأفريقى ، أن تنتهى بعد تحولات كثيرة . وكانت هذه التحولات التى تعالت بصيحة غضب شديد على تجارة الرقيق ، نابعة من قيم أخلاقية فرضت نفسها بعد قيام الثورة الفرنسية ، ومن اشاعة المثل التى اعترفت بحقوق الأنسان ، ونظرت الى تجارة الرقيق نظرة أخلاقية ، كشفت القناع عن بشاعة الأسلوب ، واستنكرته استنكاراً شديداً.

---

(١) اقترنت هذه المرحلة بمحاولات مباشرة خبيثة تحت ستار الكشف الجغرافى عن منابع النيل تارة ، وتحت ستار التحالف مع الحبشة المسيحية ضد الدولة الاسلامية والمسلمين تارة أخرى . وقد استهدفت بالحق سعياً لتحويل الأحباش من الأرثوذكسية الى الكاثوليكية والبروتستنتية .

وما من شك فى أن ذلك كله ، كان مدعاة لوضع القيود وفرض القوانين التى حرمت تجارة الرقيق ، وتربصت بكل من يعمل بها. وكان ذلك من ناحية أخرى سببًا فى انهاء تلك المرحلة ، التى التصق فيها الاستعمار والتسلط بالمواقع والمراكز المتناثرة على امتداد السواحل الأفريقية . كما انهت حالة النهم والتغول ، الذى حقق الثراء العريض للشركات والتجاروالمغامرين والقراصنة . ومع ذلك فإن تلك النهاية ، لم تكن تعنى إلا بداية لمرحلة جديدة وأساليب جديدة، من مراحل العلاقات الاستعمارية ، بين الدول الاستعمارية الأوروبية فى جانب ، وأفريقيا فى جانب آخر .

وليس سهلاً بطبيعة الحال أن نحدد تاريخًا بذاته ، لكى يحدد النهاية والبداية . بل قد يكون احتمال التداخل من الأمور المتوقعة . ومع ذلك فإن القرن التاسع عشر ، هو الذى شهد أهم تلك التحولات وما انتهت اليه من نتائج كثيرة أعطيت للاستعمار وجهًا متميزاً ، وإن يكن بغيضاً وبشعاً .

وفى المرحلة الثالثة ، كانت بريطانيا اكثر الدول الأوروبية الاستعمارية سيطرة واتصالاً بأفريقيا . وكانت فرنسا التى تشارك وتنافس بريطانيا فى قيادة أوروبا تنافسها أيضاً فى هذا المجال . بل لقد دارت بينهما ملحمة صراع مريرة على حيازة الأرض ، وتطوير العلاقات بين أوروبا وأفريقيا ، تطويراً يخدم هذا الغرض .

وقد استطاعت بريطانيا أن تبعد الدنمارك من الميدان نهائياً ، بشراء المركز الذى كان له على ساحل غانة . كما أبعدت هولندة عن طريق مبادلة حصلت بمقتضاها وعلى سبيل التعويض ، على مراكز بديلة فى جزر الهند الشرقية . وكان ذلك نذيراً بمنافسة جادة وحادة على امتلاك المستعمرات ، بين انجلترا وفرنسا أول الأمر .

ثم دخلت ميدان المنافسة الاستعمارية فى القرن التاسع عشر دول أخرى ، متعددة منها ألمانيا التى اتحدت فى عام ١٨٧٠ ، وإيطاليا الموحدة وغيرها من دول أوروبا الاستعمارية . ويبدو أن النهضة والنمو

الاقتصادى من بعد الأنطلاق فى الانتاج الصناعى ، بعد النصف الأول من القرن التاسع عشر ، هو الذى عمق الاهتمام الأوروبى بأفريقيا ، على اعتبار أنها تستطيع أن تقدم الدعم الحقيقى ، من خلال الموارد المتنوعة فيها لهذه النهضة والنمو االاقتصادى.

هذا ، وكانت أفريقيا معيناً هائلاً للمواد الخام ، التى تتطلبها الصناعة الدول الأوروبية المتقدمة . كما تمثل من ناحية أخرى سوقًا واسعة وهائلة ، تستطيع أن تستوعب حجماً كبيراً من فائض الانتاج الصناعى .

وتأكدت هذه القيمة الفعلية وتعاظمت حاجة أوروبا الى أفريقيا ، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق مبدأ منرو ، وأن تفرض الحظر على تحركات راس المال الأوروبى ، وتحد من حريته ونشاطه فى أمريكا اللاتينية . وربما اختلط بذلك كله ، سعى والحاح ورغبة من جانب الكنيسة الكاثوليكية والكنائس البروتستنتية ، على نشر المسيحية فى أفريقيا ، وفى صحبتها مقدمات ومقومات من نمط الحضارة المتقدمة فى أوروبا .

وكان ذلك الشكل من أشكال العلاقات الأوروبية الأفريقيا ، مدعاة لنوع من المقاومة مصحوبة بشئ من العنف ، عرض المبشرين والمستكشفين والمغامرين الغزاة للخطر . وقد دفع ذلك الخطر بدولهم الى التدخل لفرض الحماية على رعاياها . وكان الدم المسفوك أحياناً ، كان بين العوامل التى أوحت وأدت الى شد أهتمام الدول ، وتسلطها على الأرض الأفريقيا .

***

وهكذا كانت الثورة الصناعية التى عاشتها أوروبا فى القرن التاسع عشر ، منطلقًا هائلاً للدول الأوروبية، وتصعيد نشاطها الاستعمارى فى أفريقيا وآسيا . وما من شك فى أن زيادة كم الانتاج ، قد أعطى فائضًا كبيراً للتجارة الدولية . وكانت الأقطار المزدحمة بالسكان فى أفريقيا وآسيا ، محط أنظارهم لتسويق هذا الفائض . كما

كان تراكم راس المال وسعيه المستمر للاستثمار المفيد وتصديره ، مدعاة للاتجاه الى الدول والأقطار التى لم تستثمر أهم الموارد المتاحة فيها .

ولقد تدفقت رؤوس الأموال بشغف شديد ، نحو مواقع الاستثمار فى أفريقيا . وكان على الدول الأوروبية أن تعطى قسطاً من حمايتها ومساندتها لهذه الأموال ، والمشروعات التى وظفت فيها . ومن هنا كانت الدوافع كلها توجه الدول الأوروبية الى استعمار مساحات ، كأسلوب من أساليب الحيازة للأرض ، والتسلط والسيطرة على المستعمرات .

وهذا الأسلوب ، كان من شأنه أن يتيح لها احتكار الأسواق ، وفرص التسويق ، مثلما يتيح لها تأمين رؤوس الأموال العاملة فى حقول الاستثمار والحصول على المواد الخام المتنوعة ، التى تحتاج اليها الصناعة الأوروبية. وهذا معناه التوافق بين دوافع اقتصادية ودوافع سياسية ، دعت بالحاح الى بداية المرحلة الثالثة من مراحل الاتصال والعلاقات والاستعمار الأوروبى بأفريقيا .

ودعت كل الأبعاد المؤثرة فى المرحلة الثالثة ، والتى يسجل تاريخها ويشهد أحداثها القرن التاسع عشر ، الى توغل أوروبى فى أتجاه الداخل نحو القلب الأفريقى . ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة فى مجال الانطلاق فى سياسة هذه المرحلة وأسلوبها الجديد ، الى الكشف الجغرافى ، والتعرف على المجهول من أرض أفريقيا . وما من شك فى أن هذه الحاجة قد تمثلت فى طلب الأمن ، أو تأمين التوغل الأوروبى على الصعيد الأوروبى .

ولقد وجد الكشف الجغرافى مساندة هائلة من طائفة المبشرين ، الذين راودتهم الاحلام بنشر المسيحية ، ومن طائفة أخرى تضمنت أصحاب رؤوس الأموال المتعلقين ، بأمال الاستثمار والاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة فى تلك المساحات . كما وجد المبشرون بالمسيحية دعماً ومساندة ، من الكشف الجغرافى المغامر على الصعيد الأفريقى .

وأخذاً بزمام المبادرة ، دعا ليوبولد ملك بلجيكا كلاً من بريطانيا وفرنسا والنمسا وايطاليا ، لمناقشة أمر تنظيم وتنسيق الكشف الجغرافى ، وفتح الأرض الأفريقية على اتساعها للنشاط الأوروبى الاستعمارى . وكان هذا المؤتمر غير الرسمى الذى انعقد فى بروكسل ، علامة من أهم العلامات على طريق الاستعمار الأوروبى فى هذه المرحلة. وقد أنهى مناقشاته بتأليف الهيئة الدولية الأفريقيا ، التى عولوا عليها فى عملية تنظيم وتنسيق الجهود ، بشأن الكشف الجغرافى .

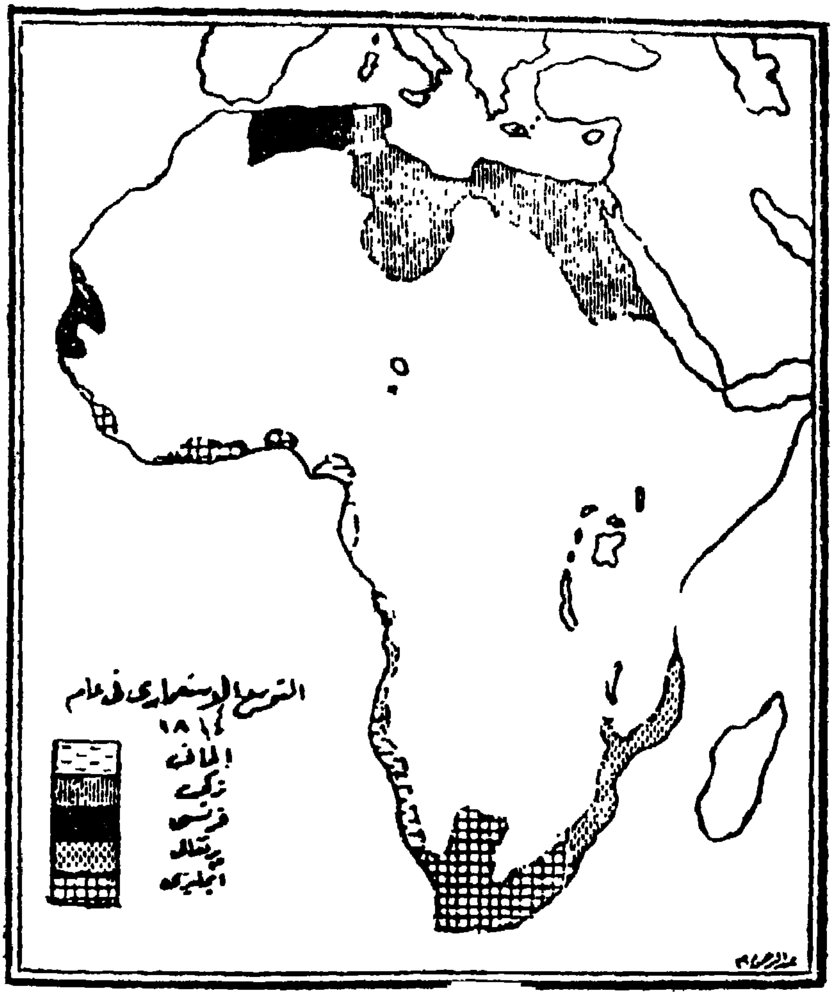
وما من شك فى أن النية كانت متفقة على قيام الكشف الجغرافى على أساس دولى تعاونى ، لمصلحة أوروبا كلها . ومع ذلك فإن العمل الحقيقى انطلق من أساس وطنى بحت ، ولم يكترث بروح الفريق والعمل الجماعى . وسجلت النتائج – أنذاك – جشع ونهم الدول الأوروبية ، وفرض السيادة والتسلط على المساحات ، التى أدخلتها نتائج الكشوف الجغرافية فى حيازة كل دولة منها .

وكان ذلك مدعاة للتنافس الشديد . وكانت الرحلات التى أوغلت فى قلب أفريقيا ، تعمل وكأنها فى حلبة سباق تقتنص النتائج لحساب الدولة التى تنتمى اليها . بل لقد تأكد من ناحية أخرى ، نوع من أنواع الصراع الذى استهدف اقتناص الفرص . وقد شهدت السنوات السابقة لعقد مؤتمر برلين نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، جو هذه المنافسات والتيارات ، التى أوشكت أن تصنع الصدام وتفرض الصراع ، بين بعض الدول الاستعمارية الأوروبية (١).

وكان مؤتمر برلين الذى دعت اليه ألمانيا على مستوى الدول ، واشتركت فيه النمسا وبلجيكا والدنمرك والسويد وأسبانيا والبرتغال وانجلترا وفرنسا وروسيا وايطاليا وتركيا من الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية الأنجلوسكسونية ، الدليل العملى على

---

(١) يرى البعض أن هذا المناخ القاتم كان انعكاساً للواقع السئ الذى عاشته أوروبا، وعانت منه على امتداد مرحلة المنافسات والحروب بين الأمم الأوروبية فى القرن التاسع عشر.


التوسع الاستعماري في عام
١٨١٤
ألمانيا
تركيا
فرنسا
برتغال
انجلترا

اقتناع بفكرة التنسيق ، والاتفاق على تقسيم أفريقيا ، من غير الدخول فى صراع أو صدام .

وقد أكدت هذه الدول احترامها لكل توصيات وقرارات المؤتمر باستثناء الولايات المتحدة (١) التى كان مبدأ منرو قد فرض عليها سياجاً ، يمنعها من الانغماس فى بحور المشكلات الأوروبية .

وتتلخص توصيات هذا المؤتمر وقراراته فى حق عملية تنظيم وضبط النشاط الاستثمارى فيما يلى :

١ - الغاء تجارة الرقيق والاصرار على القضاء عليها ، ومطاردة العاملين بها .

٢ - حياد اقليم حوض الكونغو ، وضمان حرية الملاحة والتجارة فى نهر الكنغو لكل الدول .

٣ - حرية الملاحة والتحرك فى حوض النيجر .

٤ - ضمان إعلان الدول الموقعة على هذا الاتفاق ، بفرض الحماية أو السيطرة على أى منطقة من مناطق القارة طلباً لاعترافها .

٤ - يكون إعلان الحماية أو الاستعمار لمنطقة ما ، مصحوباً باحتلال فعلى وإقامة حكومة عادلة .

ولعل أهم ما يلفت النظر ، هو أن المؤتمر لم يضع فى اعتباره الحقوق الشرعية للأفريقيين ، وكأنه ينظر فى أمر اقتسام أرضاً بلا صاحب No man's land . بل لم ينص صراحة على شكل العلاقات ، بين الحكومة الاستعمارية والناس فى المستعمرات . ومع ذلك فإنه كشف النقاب عن مغزى كل التحركات ، وعن التكالب الشديد ، وعن الرغبة فى السيطرة على كل أو معظم المساحات فى الأرض الأفريقية.

---

(١) يعتبر اشتراك أو إشراك الولايات المتحدة الأمريكية اقرارا من أوروبا والدول الأوروبية الاستعمارية بوضع هذه الدولة القوية الصاعدة . وبحقها فى أن تشترك فى ممارسة الاستعمار. ومع ذلك فإن قبول الدعوة وحضور المؤتمر شئ والحرص على العزلة والبعد عن الانغماس المشكلات شئ آخر .

وشهدت السنوات العشر التالية لمؤتمر برلين ، كل النتائج التى تمثلت فى تمزيق شديد للأرض والناس معًا . وقد تختلف الأساليب التى اتبعت فى استعمار وفرض الحماية على مساحات الأرض الأفريقية. ولكنها انتهت جميعها الى فرض مشيئة الدول الاستعمارية بصورة من الصور على المستعمرات . ويستوى فى ذلك أن يكون التسلط وفرض المشيئة الأوروبية ، من خلال الاستعمار الاستيطانى لحساب البيض أو من خلال الاستعمار الاستغلالى ، أو من خلال الاستعمار الاستراتيجى .

وبات مقدراً على افريقيا والأفريقيين المغلوبين على أمرهم الاستكانة والخضوع ، والقبول بكل شكل أو نمط من أنماط الاستعمار التى فرض عليها . وهذا معناه أن هذه المرحلة الأخيرة من مراحل العلاقات بين أوروبا وافريقيا من جانب واحد فقط، قد أتاحت الفرصة لتحديد واضح لأشكال الاستعمار البغيض ، الذى اسفرت عنه العلاقات.

أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبي :

ويهمنا بعد أن عرضنا لقضية النشاط البشرى ، الذى يتضمن معنى من معانى التعمير والاستعمار لمساحات كثيرة وواسعة من الأرض ، على امتداد زمن طويل ، أن نتوقف كثيراً عند معنى هذا الاستعمار . والاستعمار الذى نعنية هو الشكل أو الاشكال ، التى قد أسفر عنها الاجتهاد الأوروبى ، الذى كشف النقاب عن بعض أنحاء الأرض ، ثم التسلط عليها .

والواقع أن استخدام هذا اللفظ ، ويتطلب قدراً كبيراً من المرونة . وما من شك فى أن هذه المرونة تعنى أن نقبل استخدام اللفظ مع احتمال التغير وتقبل التنوع فى المدلول ، من عصر الى عصر آخر . ذلك أن اتفاق كاملا بين الباحثين ، لم يحدد معنى ومدلول كلمة استعمار تحديداً قاطعاً .

وقد عبر عنه البعض بامتداد النفوذ السياسى المقترن بالاحتلال

العسكرى . وعبر عنه بالبعض الآخر بامتداد النفوذ السياسى لدولة ما، على مساحات أو أراض تمتلكها دولة أخرى . وذهب فريق ثالث الى ضرورة توفر شروط ثلاث ، هى امتداد النفوذ السياسى ، والاحتلال العسكرى ، والهجرة ، لكى يتمثل الاستعمار فى معناه البغيض ، ويفرض مشيئته على مساحة معينة . ثم حول فريق رابع المسألة الى تعبير فضفاض ، بحيث يكون الاستعمار بنتيجة لامتداد نفوذ دولة أو جماعة تغاير جنسيتهم جنسية الناس فى الأرض ، التى تمثل مستعمرة ، ويمارسون فيها ضرباً من ضروب التسلط والسيطرة .

ومهما يكن من أمر فإن التباين والاختلاف الذى يبلغ أحياناً حد التناقض ، قد انتهى الى نتيجة منطقية بعد أن فرض الاستعمار الأوروبى مشيئته ، على افريقيا فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد جاء القانون الدولى بالتعريف الأمثل للاستعمار والمستعمرات . ويطلق القانون الدولى لفظ المستعمرات على الأقاليم المتخلفة حضارياً ، والتى تضمها دولة بصورة من صور الضم الى حوزتها ، وتباشر عليها حق السيادة والتسلط باسلوب من الاساليب .

وهذا معناه أن الاستعمار قد اقترن معناه بالتسلط والسيطرة بصورة من الصور ، على مساحات تتضمن جماعات متخلفة حضارياً واقتصادياً . وما من شك فى أن النشاط الاستعمارى فى أفريقيا ، الذى فرض مشيئته بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ ، وهو الذى أعطى القدرة على هذا التحديد الواضح لمعنى ومدلول الاستعمار .

وهكذا يجب علينا أن نفرق بين اشكال وأساليب وأنماط ، ما كان من أمر الاستعمار بمعانيه ونتائجه المختلفة قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وأشكال وأنماط وأساليب الاستعمار الذى جثم على صدر أفريقيا منذ السنوات المتأخرة من القرن التاسع عشر . وليس معنى ذلك أننا نستطيع أن نتصور نهاية لا علاقة لها بالبداية . بل الواقع أن الذى نعنيه هو أنه ثمة نهاية لمراحل كان الاستعمار فيها يؤدى الى نتائج وأشكال ، مهدت وحددت ملامح وخصائص البداية للاستعمار بشكله وأنماطه

المحددة . ومن ثم كانت ثلاثة انماط متباينة من حيث الاهداف ، مترتبة على حيازة الأرض ، ومن حيث نوعية العلاقات بين المستعمرات والدول الاستعمارية.

وتدور الأهداف ونوعية العلاقات التى شكلت الاستعمار ، وميزت بين أنماطه فيما حول .

١ – الاستغلال والانتفاع بالموارد ، وجلب الاستثمارات وتوظيفها .

٢ – الاستيطان وغرس جماعات مهاجرة ، تحتل أفضل المساحات وتفرض سياسة البطش ، وتؤكد أساليب الاستعلاء والتفوق وتمارس التفرقة العنصرية .

٣ – التسلط على الموقع بما يكسب الدولة المستعمرة عمقًا استراتيجيًا ، ويؤكد حمايته للمصالح الحيوية للدول الاستعمارية والدفاع عنها .

ومع ذلك فإن هذا التنوع كان نابعاً من صميم الاستجابة للضوابط الطبيعية والضوابط البشرية ، التى واجهت المستعمرين على الأرض الأفريقية . كما جاء ترتبياً على المتغيرات السياسية والاقتصادية ، التى شدت أزر التنافس الاستعمار الأوروبى .

ولم يكن غريبًا أن ينشأ هذا التنوع والتباين ، فى وقت بلغ التغول الاستعمارى فيه مداه ، وبعد أن اكتسب المستعمرون خبرة ومعرفة بأساليب الاستعمار ، ومارسوه على مدى زمن طويل فى خارج الأرض الأفريقية . بمعنى أن تنوع يجسد علامة التمادى فى عملية الاستعمار، وفرز وتنويع الأهداف والاستخدامات في الأرض ، التى وقعت فى قبضة الاستعمار .

ومن المفيد أن نتعرف على أشكال الاستعمار الاوروبى وأنماطه. ويمكن – على كل حال – أن نميز عندئذ ، بين جملة انماط من الاستعمار . ولا تختلف تلك الأنماط من حيث الشكل والعلاقة بين الدول الاستعمارية والمستعمرة فحسب ، ولكنها تختلف من حيث الاهداف والمضمون والنتائج ايضاً .

وهذه الأنماط الاستعمارية المتنوعة ثلاثة هى :

١ - *الاستعمار الاستراتيجى :*

ويأتى الموقع الجغرافى لقارة الأفريقيا فى مقدمة الضوابط ، التى أسهمت فى تشكيل هذا الاستعمار وحددت أنماطه. ذلك انها إذ تمتد على المحور العام من الجنوب الى الشمال ، تشرف بسواحلها الشمالية الشرقية على اخطر وأهم طرق العبور ، والتحركات للتجارة الدولية بين الشرق والغرب .

وما من شك فى أنها تشرف بجبهة عريضة ، عظيمة الامتداد على المسطح المائى للبحر المتوسط والبحر الأحمر ، وحاكمة للتحركات على هذا الطريق . وقد لعبت ، ومازالت تلعب دوراً خطيراً ، من وجهة النظر الاستراتيجية . كما انها إذ تقع بين المحيط الهندى من ناحية ، والمحيط الاطلنطى من ناحية اخرى ، كانت تشرف أيضًا على تحركات الملاحة الدولية والتجارة العالمية ، بين الشرق والغرب .

ولقد أشرنا من قبل الى أن نقط الارتكاز التى شهدت الاتصال الأوروبى المبكر ، قد تحملت مسئولية الحماية وتأكيد السلامة والأمن ، لتحركات سفن الملاحة البحرية . وهذا معناه أن الموقع الجغرافى صنع الاساس المتين ، لنمط متميز من انماط الاستعمار ، وهو الاستعمار الاستراتيجى .

والمفهوم أن الدولة الاستعمارية ، كانت تتخذ من مواقع معينة ومساحات محددة لها قيمتها ، من حيث امكانيات الدفاع ، وتأكيد الحماية ظهيراً ومرتكزاً لحماية مرورها التجارى ، فى السلم والحرب معاً . ونضرب لذلك مثلاً لاحتلال فرنسا لجيبوتى عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، واحتلال بريطانيا لمصر عند المدخل الشمالى للبحر الاحمر قناة السويس .

هذا ونشير الى أن انجلترا وفرنسا بالذات ، هما الدولتان اللتان اهتمتا بهذا النمط من انماط الاستعمار . وما من شك فى أن هذا

الاهتمام ، كان وليد الحاجة الملحة لحماية تحركات السفن والتجارة الدولية المتزايدة ، لكل منهما ، مثلما كان وليد الاهتمام بدعم الدور القيادى للتكتل الدولى الرأسمالى الاستعمارى ، الذى يشكل القوة البحرية ، وهى تتطلع للتسلط على العالم .

وقد اتاح الاستعمار الاستراتيجى لكل المواقع ، التى تضمنتها مساحات وأطراف من الأرض الأفريقية ، أو التى تضمنتها جزر تواجه السواحل الأفريقيا للدول ، فرصة مثلى لحماية نفوذها على الأرض الأفريقية ، ولتأكيد سلطتها وسيطرتها على البحار والمحيطات . ويمكن أن ننظر اليه نظرة خاصة تفصح عن كل المعانى التى بنى عليها سير ماكندر نظريته المشهورة ، عن ابعاد مسألة التوازن ، بين القوة البحرية والقوة البرية فى جزيرة العالم .

وإذا كانت ثمة فروقات بين الاستعمار الاستراتيجى والأنماط الاستعمارية الأخرى ، فإنها لا تعنى بالضرورة انفصالاً فى الواقع . ذلك أن الاحتمال قائم ومتوقع ، لأن تمارس الدولة الاستعمارية نمطاً من انماط الاستعمار الاستيطانى للجزائر مثلا ، وأن تتخير وهران قاعدة ومرتكزاً للاستعمار الاستراتيجى . هذا وليس ثمة تعارض بين الاستعمار البريطانى لتنجانيقا فى جانب ، واستخدام جزيرة زنجبار فى جانب آخر ، كمرتكز وقاعدة استراتيجية للاسطول البريطانى فى المحيط الهندى . وقد نجد المثل مرة ثالثة فى الاستعمار الايطالى لارتريا، واستخدام مصوع قاعدة ومرتكزاً للاسطول الايطالى .

وكان الاستعمار الاستراتيجى الذى منح الدعم والحماية للتسلط الاستعمارى ، وهو يعيث فساداً فى الأرض ، يجد المساندة مرتين ، مرة من النفوذ الاستعمارى الذى تفرضه الدولة فى المساحة ، التى تستعمرها وتتسلط عليها ، ومرة أخرى من القوة البحرية التى تؤكد مشيئة الدولة ، وتفرض وجودها فى بحر أو فى محيط من المحيطات .

هذا ومازال الاستعمار الاستراتيجى ، الذى ينطوى على ارادة الأمن والهيمنة يعيش وتعيش بقاياه . ونضرب لذلك مثلاً باستمراره

فى جبل طارق وعدم قبول بريطانيا باعادتها الى أسبانيا . وبحرص فرنسا على سيطرتها على جيبوتى ، رغم استقلال الدولة السياسى التى حصلت عليه.

٢ - الاستعمار الاستغلالى :

ولقد كانت الضوابط الطبيعية من ناحية أخرى ، تمثل البعد الاساسى ، الذى أدى الى التباين والتميز ، بين النمطين الآخرين من انماط الاستعمار . وما من شك أن خصائص المناخ وما يتصل بها من تباين يتراوح بالمناخات فى الأرض الأفريقية ، بين المناخات المدراية الرطبة الحارة ، والمناخات الجافة وشبه الجافة ، والمناخات المدارية غير الحارة ، أو المناخات الجافة وشبه الجافة ، والمناخات المدارية غير الحارة ، أو المناخات المعتدلة الممطرة شتاء ، هو الذى وجه الاستعمار الأوروبى فى معظم المساحات وجهتين متباينتين . وفى الوجهة الأولى كان الاستعمار الاستغلالى ، وفى الوجهة الثانية عاش الاستعمار الاستيطانى .

ذلك أنه حيثما سيطرت المناخات المدارية الرطبة ، واقترنت الحرارة الشديدة بالمطر الغزير وبالرطوبة المرتفعة ، كان متاحًا للدول الاستعمارية أن تمارس استعماراً ، يركز اهتمامه بالدرجة الأولى على الاستغلال والاستخدام للموارد المتاحة. والواقع أن قسوة المناخ واقتران هذه القسوة باحتمالات تفشى الأمراض المتوطنة فى المناطق الحارة ، لم ييسر للجماعات الاوروبية فرصة الاستيطان ، أو التجمع فى أعداد كبيرة فى المستعمرات .

ومن ثم كانت رؤوس الأموال الأوروبية تلتزم بتشغيل الأفريقيين، وتعتمد على القوى العاملة الأفريقية ، تحت اشراف وتوجيه الخبرة الأوروبية . وقد تألفت شركات أوروبية تحملت مسئولية الاستغلال الاقتصادى للموارد المتنوعة ، من خامات معدنية ، وثروة نباتية طبيعية، وارض قابلة للزراعة .

وكم كان طريفاً من جانب آخر أن تتحمل الكنيسة والارساليات

مهمة التبشير والتنصير ، مثلما تحملت مهم التعليم ، وكل محاولة استهدفت صنع التقدم والارتقاء بالمستوى الحضارى . وكانت الشركات وأصحاب رؤوس الأموال تلتزم بمساندة الكنيسة والارساليات ، على اعتبار انها تصنع المناخ الروحى والبشرى الملائم ، للوجود الاستعمارى الاستغلالى ، مثلما تشيع الاطمئنان الذى يؤمن الاستغلال الاقتصادى ويسانده .

وقد ارتبط بذلك كله ، بتجهيز المرفأ أو الميناء الذى يستقبل السفن، وتمديد الخط أو الخطوط الحديدية فى الظهير الى العمق ، الذى يخدم الاستغلال . وتعطى النظرة العامة للخريطة الجغرافية معنى واضحًا لهذا الأسلوب ، الذى لجأت اليه الدول الاستعمارية ، التى ادخلت الأرض فى حوزتها ، ومارست فيها أساليب الاستعمار الاستغلالى الاقتصادى.

وقد نجد ضمن النماذج الكثيرة استخداماً للخط الحديدى ، فى أضيق الحدود ، وقد يستكمل التوغل بتشغيل خدمة نهرية أو خدمات برية . وهذا معناه أن تشغيل وسائل النقل ، كان يخضع بالدرجة الأولى لأهداف الاستغلال الاقتصادى ، وربط مواقع الاستخدام للموارد المتنوعة بالميناء على خط الساحل (١).

وهكذا أتاح الاستعمار لرؤوس الأموال الوافدة الى المستعمرات ، أن تثبت أقدام الدول الأستعمارية ، وأن تدعم نفوذها السياسى الحاكم والاقتصادى المستغل . وسرعان ما تحققت الأرباح وتراكمت . وكان مرور الوقت ، يمكن من زيادة حجم الاستثمارات وينميها . بل لقد بلغ الأمر فى بعض الأحيان ، حد الاحتكار وفرض المشيئة ، وتأكيد كل معنى من معانى التغول ، والنهم والجشع البغيض .

ولقد مارست رؤوس الأموال فى بعض المساحات القابلة للزراعة ، أشكالاً من الزراعات العلمية ، التى تلبى الطلب المتزايد على ثمار

---

(١) راجع للمؤلف كتاب « النقل فى افريقية – اثر الاستعمار فى تخطيطه وتشغيله» القاهرة ١٩٦١ .

متنوعة من انتاج الزراعة أو الغابات فى المناطق المدراية . وتزخر أفريقيا السفلى التى تشرف بجبهة بحرية واسعة عريضة على السطح المائى للمحيط الأطلنطى ، فيما بين لوانده ونواكشوط بنماذج كثيرة للمستعمرات ، التى شهدت هذا النشاط الاستعمارى الاستغلالى الاقتصادى للموارد المتنوعة .

ولا نكاد نلمح فروقات أساسية بين أساليب وأهداف الاستعمار الاستغلالى الفرنسى ، أو البريطانى ، أو البلجيكى . بل تتكرر الصورة وتتشابه النتائج العامة ، مع اختلاف واضح فى نوع اللغة التى فرضت نفسها ، للتعامل مع الحكومة الاستعمارية والشركات الاستعمارية . وقد يكون ثمة اختلاف أو تباين فى أسلوب الحكم ، وطبيعة التسلط البشع الذى تفرضه الدولة الاستعمارية . ولكن ذلك لا يحيد بالاستعمار الاستغلالى عن أهدافه ، وعن نتائجه بالنسبة لرؤوس الأموال وتوظيفها .

وهذا معناه أن فرض الاستعمار لنظام الحكم بطريقة مباشرة ، أو من خلال استكانة وخضوع القيادات المحلية الوطنية وفرض الحكم بطريقة غير مباشرة ، لا يعنى بالضرورة خروجًا عن القاعدة ، أو تغييراً جوهريًا فى أساليب الاستغلال ، لكل الموارد المتاحة فى المستعمرة ، أو تنويعاً فى الأهداف .

٣ - *الاستعمار الاستيطانى :*

وإذا كان خصائص المناخات المدراية الرطبة والمناخات الجافة وشبه الجافة قد ظاهرت الاستعمار الاستغلالى ، ولم تمكن العناصر الأوروبية من الاقامة والاستيطان ، فإن خصائص المناخات المعتدلة الممطرة شتاء ، وخصائص المناخات المدارية التى يدعو عامل الارتفاع الى تخفيض درجة الحرارة والرطوبة فيها قد ظاهرت النوع الثالث من الاستعمار ، وهو الاستعمار الاستيطانى.

وهكذا اشتركت الضوابط المناخية والتضاريسية معاً ، فى تصنيع وتهيئة الظروف الملائمة للاستيطان والاستقرار ، لكل العناصر

الأوروبية التى توجهت جموعها المهاجرة طلبًا للحياة الأفضل وجهة السكنى والاقامة ، فى مساحات منتخبة من الأرض الأفريقية . وشرط اختيار أو انتخاب تلك المساحات ، قد تبلور حول ملائمة المناخ للعناصر الأوروبية ، اكثر من اى شئ آخر .

وكانت التجربة الناجحة اول الأمر فى مساحات من جنوب افريقيا فى الظهير المباشر لراس الرجاء الصالح ، والتى أدت الى تجمع بعض الهولنديين وبعض الفرنسيين فى القرن السابع عشر . كان التوغل فى اثناء القرن الثامن عشر الى الظهير البعيد غير المباشر ، على مراحل متعددة اهمها تلك التى وصلت بانتشارهم الى نهر أورنج فى سنة ١٧٦٠ .

وإذا اغفلنا تعاقب الاحداث من بعد ذلك ، فإن الذى يهمنا هو حيازة بريطانيا لتلك المساحات ، بعد أن دفعت ثمنها لهولندة . وكان ذلك مدعاة لهجرة البريطانيين ، مثلما كان مدعاة لتوسيع رقعة الاستيطان، عندما زحف البوير فراراً من الأوضاع الجديدة فى اتجاهات الشمال والشرق ، فيما وراء نهر الأرونج ، وفى ناتال .

وكانت أحداث كثيرة ومثيرة على هذا الصعيد ، لعبت دوراً فى بناء الكيان المادى والكيان البشرى فى مستعمرات الاستيطان . ولكن اكتشاف الذهب استقطب المزيد من المهاجرين من البريطانيين . وصاحب هذا الاستيطان صراعًا بين البريطانيين والبوير . ونجح سيسل رودس احد بناة الامبراطورية البريطانية ، فى وضع ودعم وتأكيد التفوق البريطانى ، بعد حروب مريرة انتهت فى ١٩٠٢ فى تلك المستعمرات .

وكانت فى اقصى الشمال فى الجزائر ، تجربة أخرى مارستها فرنسا التى اندفعت تحت تأثير عوامل كثيرة ، منها ما يتصل برغبة ملحة فى تأكيد سيطرتها وتسلطها على البحر المتوسط . و كانت البداية فى سنة ١٨٣٠ . ولكن روح المقاومة استمرت حوالى الأربعين سنة ، فلم تستسلم الجزائر إلا فى سنة ١٨٧٥ .

ونظمت فرنسا مسألة الهجرة والاستيطان ، وتدفق سيل من المهاجرين الذين استولوا على الأرض القابلة للزراعة . وكانت فرنسا تسعى على امتداد ازمن الذى فرضت مشيئتها فيه على الجزائر الى فرنستها ، وتحويلها الى جزء من الأرض الفرنسية بطريقة أو بأخرى . واقتران الاستيطان بمحاولات أخرى استهدفت استغلال الأرض فى الزراعة ، وتربية الحيوان استغلالاً اقتصادياً متطوراً . كما اتجهوا الى استثمار أموالهم فى الثروة المعدنية .

وأغرى هذا النجاح فى ممارسة تجارب أخرى ، أرست قواعد وأسس الاستعمار الاستيطانى ، وأدت الى توسيع قاعدة هذا النمط فى مساحات اخرى . وكان انتخابها يخضع لاختيار المساحات فى المواقع التى تهئ للأوروبيين فرصة الحياة ، وتحقيق نمط الحياة الأفضل من وجهة النظر الاقتصادية .

ولقد شمل ذلك الاختيار مساحات جيدة فى قلب كينيا المرتفع ، وفى روديسيا على سطح الهضبة المرتفعة ، فى مناطق غنية بخام النحاس . كما شمل مساحات فى أقصى الشمال فى اقليم برقة من ليبيا .

وما من شك فى أن استقرار واستيطان العناصر الأوروبية من الانجليز والايطاليين وغيرهم قد أتاح للحكم الاستعمارى قسطاً من المساندة ، مثلما أتاح الفرصة لاستغلال الموارد المتاحة ، ولتحقيق الأرباح التى تثبت جذور الوجود الاستيطانى ، و كانت تؤمن رفاهيته.

ونستطيع ان نتبين أن كل تجمع واستيطان أوروبى ، كان سبباً فى تحويل مساحة الأرض التى عاشوا فيها ، الى قطاعات أوروبية فى الشكل والمظهر والنمط الحضارى المسيطر على حركة الحياة . بل لقد تبدو هذه المساحات المستوطنة فى بعض الأحيان غريبة حضارياً واجتماعيًا واقتصادياً ، عما تحيط بها من أرض تتضمن الجماعات والقبائل الأفريقية الزنجية والمتزنجة .

الدول الأوروبية ومستعمراتها الأفريقيا :

هكذا تعرضت كل أو معظم الأرض الأفريقية فى قطاعها الشمالى ، الذى يتضمن الجماعات والشعوب القوقازية ، كما تعرضت كل أو معظم الأرض الأفريقية فى قطاعها ، الذى يتضمن الجماعات الزنجية والمتزنجة للاستعمار فى كل صوره وأنماطه . وشهدت هذه المساحات كل شكل من أشكاله وأنماطه بصرف النظر عن أوضاعها الحضارية والسياسية ، أو الدينية ، أو الاقتصادية . بل وتعرضت لتغول وجشع نهم ، سلب واستنزاف الموارد البشرية والموارد الطبيعية فيها على السواء .

وكانت فرنسا صاحبة الحظ الأكبر ، من حيث مساحة الأرض التى تستعمرها ، وتفرض عليها شكلاً من أشكال تسلطها . وقد بلغت مساحة الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية فى افريقيا ٤,١٢٧,١٥٠ ميلاً (١٠,٥٥٧,٧٠٤ كيلومتراً) . وكانت تتضمن حوالى ٤٥ مليوناً من البشر.

هذا وكانت مساحات كبيرة من المستعمرات الفرنسية ، ضمن الصحراء الأفريقية الكبرى . ومع ذلك فإنها كانت تعطى الفرصة للترابط بين معظم المستعمرات ومناطق النفوذ الفرنسى التى تضمنتها فى الغالب المساحات فى أفريقيا الصغري وأفريقية السفلى .

وحرصت فرنسا دائماً على تطبيق سياسة الفرنسة ، التى حاولت بها تحويل طبقة من الأفريقيين المتعلمين والمثقفين ، مع مرور الزمن الى فرنسيين . ومن ثم كانت تضمن إذا ما تولت مقاليد السلطة وفتحت ابواب الثقافة المدنية الفرنسية أمام الأفريقيين ، أن تربى وتحتضن هذا الفريق .

وكان حرص فرنسا على تمدين مستعمراتها ، هدفاً تسعى به الى خلق قاعة عريضة من أفراد وجماعا ت ، تستهلك منتجات فرنسا المصنوعة . ذلك أنها لم تكن تملك مثلما ملكت بريطانيا ، فرصًا لتسويق فائض انتاجها الصناعى فى آسيا . وقد منح الأفريقى حق

المواطن الفرنسي . ولم تكن ثمة حواجز جنسية أو اصرار على تفرقة عنصرية . ومع ذلك لم يستطع رأس المال افرنسي التوسع فى أنشاء المشروعات ، والمضى السريع فى استمرار واستغلال الموارد الطبيعية .

وكانت الجزائر وحدها مركز الاستعمار الاستيطانى الفرنسي ، مثلما تضمنت أخطر المواقع وأهمها ، من حيث الوفاء بأهداف الاستعمار الاستراتيجى الفرنسي . وهذا ولم تكن الضوابط المناخية فى سائر المستعمرات التى تضمنتها أفريقيا السفلى أو الصومال الفرنسي، تتيح فرصة الاستيطان أو استقرار العناصر الفرنسية .

وربما كان ذلك الحرمان ، مدعاة لأن نجد بعض الفرنسيين ضمن تجمعات الاستيطان فى مستعمرات أفريقيا العليا ، حيث يقبلون العيش ضمن وتحت سيطرة النفوذ البريطانى . وهذا وكانت لمدغشقر والصومال الفرنسى أهمية خاصة من حيث القيمة الفعلية للقواعد الاستراتيجية الفرنسية فيها ، ومن حيث دعم ومساندة النفوذ الفرنسى البحرى ، والتجارى فيما وراء البحار .

وكان حرص فرنسا على مستعمراتها مشوب بقدر كبير من الاعتزاز بكبرياء ، نابع من طموحها السياسى والعسكرى . وربما اذكت روح المنافسة بينهما وبين بريطانيا قسطًا كبيراً من الاهتمام ، والاصرار على المضى بطموحها الاستعمارى الى آخر مدى . وربما كان غريباً أن يكون هذا التناقض ، بين اتفاق يجمع ويؤلف بين السياسة البريطانية فى أوروبا فى جانب ، وتعارض ومنافسات لا تنتهى بين سياسة كل منهما فى أنحاء المستعمرات فى جانب آخر .

وتتضمن صفحات التاريخ تسجيلاً مستمراً لذلك التعاوض ، بين التيار الاستعمارى الفرنسى ، والتيار الاستعمارى البريطانى ، منذ أن كان التسابق على احتلال الأرض ، وفرض التسلط الاستعمارى فى الأرض الأفريقية . ونضرب لذلك مثلا بمدى التعارض بين المشروع الفرنسى لاحتلال الأرض على امتداد محور عام يعبر القارة من الغرب الى الشرق من داكار الى جيبوتى من ناحية ، المشروع البريطانى

لاحتلال الأرض ، على محور عام من الجنوب الى الشمال ، من ناحية أخرى ، ومحاولة تنفيذ مشروع سيسل رودس من الكاب الى القاهرة .

كما نتبين نتيجة المنافسة فى التمزق الشديد ، الذى انتهى اليه الوضع بالنسبة للأرض فى ظهير ساحل غرب افريقيا . وقد حرصت كل من فرنسا وانجلترا على فرض المشيئة ، والتسلط على أشرطة منها، تمتد على محاور عامة من الجنوب الى الشمال. ولم يصب التمزق الأرض وحدها ، بقدر ما أصاب الناس ، ومزق القبائل وبدد شمل التجمعات القبلية ، وأفقدها تجانسها لدى تجمعها واشتراكها ، فى تكوين البناء البشرى ، فى كل دولة من الدول المستقلة حديثاً بعد سنة ١٩٦٠.

وكانت بريطانيا تفرض سلطانها على مساحات تبلغ حوالى ٥,٢ مليونًا من الكيلومترات المربعة . وكانت تضم اكثر من ٧٠ مليوناً من البشر . ومع ذلك فإن دورها كان يختلف تمامًا عن دور فرنسا ، من حيث طبيعة الاستعمار ، وأسلوب السياسة التى اتبعت فى كل مستعمرة من المستعمرات .

ونشير الى أن التنوع الشديد والتباين الفعلى من مستعمرة الى أخرى ، يصور درجة من درجات الاستجابة لعوامل بشرية كثيرة . وما من شك فى أنها اتبعت أسلوباً فى بعض المستعمرات ، التى مارست فيها الاستعمار الاستغلالى يختلف بالكلية ، عن أسلوب أخر اتبع فى المستعمرات التى عرفت أو مارست فيها الاستعمار الاستيطانى .

وكانت هذه المرونة مدعاة لتأكيد التفوق البريطانى ، فى صياغة الخط السياسى ، الذى تفرض من خلاله سيطرتها وتؤكد سلطانها ... وفى الوقت الذى أباحت فيه استيطان العناصر البيضاء ، ومارست أسلوب الاستعمار الاستيطانى فى كينيا وروديسيا ، حرمت على البيض الاستيطان فى نيجيريا وأوغندة . كما نتبين أسلوباً تمارس فيه الحكم المباشر فى بعض المستعمرات ، مثلما نتبين الاتجاه الى الحكم غير المباشر ، والاستعانة بالقيادات المحلية فى بعض المستعمرات الأخرى.

هذا وتقع مستعمراتها المتعددة ضمن أفريقيا السفلى على امتداد ساحل غرب أفريقيا الذى شاركتها فيه فرنسا ، كما تنتشر على صعيد افريقيا العليا بشكل يلفت النظر .

هذا ويبدو أنها لم تكن حريصة على تمدين مستعمراتها ، أو على اصطناع تغيير حقيقى فى المستويات الحضارية . ولعلها لم تكن تجد ما يحفزها الى ذلك ، وهى تمتلك حق تسويق فائض انتاجها الصناعى فى الهند المكتظة بالسكان . ومن ثم كان هدفها يتجه بكل الاهتمام على محور الاستغلال لموراد الثروة ، بقصد الحصول على الموارد الخام اكثر من أى شئ أخر .

هذا وكانت حصتها من المستعمرات على سطح أفريقيا العليا والجبهة الأفريقية على المحيط الهندى أكبر من اى حصة للدول الاستعمارية الأخرى .

وما من شك فى أن سيطرتها من خلال الحكم الثنائى فى السودان، ومن خلال وجودها فى مصر ، كان دعاة لأن نتبين مدى امتداد أو رسوخ نفوذها الاستعمارى وسيطرتها ، حيث كانت تنتشر على محور عام من جنوب القارة الى شمالها ، وبشكل اقترب من أحلام سيسل رودس الى حد كبير .

ولقد تحمل الأفراد الرواد فى دنيا الاجتهاد الاستعمارى ، والجمعيات قسطاً من المسئولية فى تنشيط التوسع الاستعمارى ، وفى تأكيد سيطرته وتسلطه . ونشير فى هذا المجال الى جهد المغامرين من مجموعة الرحالة ، الذين حددوا الطرق التى سارت عليها الشركات التجارة الاحتكارية ، مثلما سارت عليها الارساليات الدينية التبشيرية . ومن بعدهم كانت بريطانيا تجد الطريق مفتوحاً ، لكى تسيطر وتفرض وجودها الاستعمارى .

ومن ثم حق القول بأن السلطة البريطانية الاستعمارية ، كانت تقتفى اثر هؤلاء جميعًا ، لتساندهم وتؤكد الوجود الاستعمارى ، فى شتى صوره وبشتى أساليبه . وقد استطاعت من خلال انتصارها فى

الحرب العالمية الأولى ، على إبعاد ألمانيا من دنيا الاستعمار ، وأن تقذف بها خارج حلبة المنافسات الاستعمارية على الأرض الأفريقية ، وأن تحل محلها وتوسع من سيطرتها وتسلطها . كما ساندت تجمعات من العناصر غير الأفريقية ، منهم البيض ومنهم الآسيويين ، الذين احتلوا مواقع محددة استوطنوا فيها ، واشتركوا بقسط كبير من نشاطهم فى استغلال الموارد المتاحة .

وحظيت المساحات التى أدخلت فى حوزة الاستعمار البريطانى ، بخدمات للنقل . وربما كانت هذه الخدمات أفضل تكاملاً وأكثر وفاء وقدرة على الأداء فى خدمة الاستغلال الاقتصادى ، أو فى خدمة المساحات والمواقع التى تركزت فيها العناصر البيضاء .

وكانت محاولات بريطانيا لصنع التقدم ، لا تتنزه عن كل معنى من معانى الاستنزاف وفرض قيود الجنس والعنصرية ، ولا تنطلق من اطار السعى المتواصل لتطوير الحكم فى المستعمرات ، بشكل يحتفظ بها فى التجمع الكبير للكومنولث البريطانى .

وربما لجأت من خلال المتناقضات البشرية والحضارية ، الى طمس معالم الأفريقية الخالصة ، لكى تنفث كل أثر خبيث ، وكل تأثير يشد الناس ، الى التراث الانجليزى والحضارة والتفكير الانجليزى .

وتأتى بلجيكا فى المرتبة الثالثة من حيث مساحة الأرض الأفريقية التى فرضت عليها استعمارها . وقد بلغت هذه المساحة حوالى ٢,٤ مليون كيلومتر مربع . وكانت تضم حوالى ١٣ مليوناً من الأفريقيين . وكانت تتضمن قطاعاً هائلاً من حوض الكونغو .

والواقع أن دور بلجيكا فى الاستعمار الاستغلالى ، كان لا يرقى الى ما وصلت اليه السياسة الاستعمارية الفرنسية أو البريطانية . وربما كان من أهم ما يميز السياسة البلجيكية ، هو رعاية مصالح الافريقيين واتاحة كل فرصة يتحقق بها الكسب والمعاملة الحسنة ، ومراعاة بعض الجوانب الانسانية . وقد حرصت الحكومة البلجيكية على وضع

التنظيم الذى يكفل الرقابة المحكمة على أسلوب الحكم ، وكل التصرفات التى تمس مصالح الناس فى المستعمرة .

ولم يكن ذلك الاهتمام الذى اقترن بخدمات اجتماعية رائعة ، لم يحصل عليها الأفريقيون فى المستعمرات الفرنسية أو الانجليزية ، والذى حال دون أى احتمال من الاحتمالات التفرقة العنصرية وروح الاستعلاء ، يعنى أكثر من أن النظام الاستعمارى البلجيكى ، قد حرص على اتباع سياسة التمكين ، لكل ما من شأنه أن يشيع الرفاهية .

ومع ذلك فإن سياسة الرفاهية ، لم تفقد الحكم البلجيكى الاستعمارى شكله ومعناه ، وحرصه على فرض مشيئة غير مشيئة الأفريقيين على الأرض والناس معاً .

كما لم يفقد الحكم الاستعمارى البلجيكى الحرص على استغلال الموارد الطبيعية ، لصالح رؤوس الأموال الأوروبية والبلجيكية ، وتحقيق الأرباح ، وتصديرها من أجل مزيد من الرفاهية والغنى والثراء لبلجيكا . وقد عملت بلجيكا كغيرها من الدول الاستعمارية على بناء وتشغيل خدمات النقل ، التى تلبى الحاجة للشركات ورؤوس الأموال العاملة ، فى حقول الاستغلال للموارد الخام المعدنية .

ونود أن نشير الى أن وصول أو تحول الاستعمار البلجيكى الى هذا المستوى الأخلاقى ، انما جاء بعد متاعب كثيرة فى أواخر القرن التاسع عشر وفجر القرن العشرين . وربما كانت السياسة البلجيكية الى سنة ١٩٠٨ مشوبة بكل معنى من معانى السلب والتصرفات اللاخلاقية ، واللجوء الى السخرة فى تشغيل الناس وقهر مشيئتهم . ثم كانت الرغبة فى الاصلاح والتخفيف من حدة التسلط والسخرة ، مدعاة للتغيرات والخروج عن الأساليب العتيقة فيما بين سنة ١٩٠٨ ، ١٩٢٠ . ثم توالت السياسة الاصلاحية والأخلاقية معاً منذ سنة ١٩٣٠، والتى حققت أسلوب الرفاهية لكل الناس ، وخففت من وطأة الضغط الاستعمارى وعدوانيته .

وتمثل البرتغال والدولة الاستعمارية الرابعة التى شاركت بحصة من التغول والتسلط . وكانت تفرض سلطانها على حوالى ٢ مليون ، من الكيلومترات المربعة .

وما من شك فى أن دور البرتغال قد بدأ فى وقت مبكر على الأرض الأفريقية . ويرجع الى انزلاقهم فى الاستعمار المبكر ، فى الوقت الذى اقترن بنشاطهم وحصتهم فى حركة الكشوف الجغرافية الكبرى . وقد ننظر اليهم من خلال زياراتهم واقامتهم المراكز ، التى ارتكزوا اليها وخلقوا العلاقات بينهم وبين بعض الأفريقيين فى الظهير المباشر ، حتى أصبحوا رواداً .

وقد اشترك البرتغال بقسط كبير فى تجارة الرقيق ، على اعتبار انها مجزية . وكان ذلك مدعاة لتأكيد نشاطهم المبكر التخريبى ، ضد الناس الآمنين فى أنحاء من أفريقية ، والذى تسلل من خلاله الاستعمار البرتغالى ومباشرة التسلط والسيطرة .

هذا وتتمثل حصة البرتغال الاستعمارية ، فى أنجولا ، وفى أفريقيا الشرقية البرتغالية ، وهما اللتان تعطيان أسوأ الصور التى تكشف عن شكل الاستعمار البرتغالى البشع .

وقد اقترن التسلط البرتغالى بالسخرة وباستنزاف موارد الثروة . ولم تكن ثمة محاولة للعناية بمصالح الأفريقين ، أو بتحسين الأحوال المعيشية ، التى يعيشون فيها تحت كل أسلوب من أساليب القهر وفرض المشيئة . وجدير بالذكر أن البرتغال قد أصرت على استمرار وجودها فى الأرض الأفريقية لأطول وقت . وكانت البرتغال تقف بشدة فى مواجهة حركات وطنية تستهدف التحرير والتخلص من الاستعمار.

ولقد استندت البرتغال فى دعواها الاستعمارية الاستغلالية الاقتصادية، الى أنجولا وأفريقية الشرقية البرتغالية جزء لا يتجزأ من الوطن البرتغالى الواسع فيما وراء البحار ، والمتمم للبرتغال فى أوروبا. وأنه ليس ثمة تفرقة عنصرية تمييز بين البرتغاليين و الأفريقيين ، الذين اعتنقوا المسيحية الكاثوليكية فى تلك المستعمرات . هذا من شأنه

أن دعا الى اختلاط وتزاوج بين البرتغاليين والأفريقيين أو القطاع الذى تنصر منهم . ويمثل الجيل أو الأجيال التى بنيت على ذلك الاختلاط ، دعامة يرتكز اليها الوجود البرتغالى . ولعلهم يدافعون عنه ضد أولئك الذين لم يتنصروا ويصرون على التحرر. ومن ثم تأخر حصول أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق) على الاستقلال بشكل يلفت النظر .

وتمثل اسبانيا اضعف الشركاء فى استعمار المساحات من الأرض الأفريقية . ذلك انها تفرض سلطانها الاستعمارى على مساحات محددة لا تتجاوز فى جملتها حوالى ٣٥٠ الف كيلومتر مربع . وما من شك أن حصة أسبانيا من الأرض الأمريكية ، فى أمريكا اللاتينية ، قد أبعدت فهمها عن أفريقيا وقتاً طويلاً ... ولم يكن ثمة أثر لها على الصعيد الأفريقى باستثناء الهجرة الى جزر كاناريا ، وتحويلها الى وطن اسبانى خالص .

ولم تتاح الفرصة لأسبانيا على الأرض الأفريقية ذاتها ، إلا فى أثناء القرن التاسع عشر . ولعلها كانت نتيجة غير مباشرة لتدهور أصاب دورها الاستعمارى فى أمريكا اللاتينية من ناحية ، ولانسياقها وراء أطماع تولدت بعد نجاح فرنسا فى فرض سلطانها على الجزائر من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أنها اقتفت أثر فرنسا ، فإنها لم تجد الفرصة إلا من خلال المنافسة والتنافس معها مباشرة على أرض مراكش . وكان نصيبها الهزيل فى ظهير الساحل وعلى امتداد أرض الصحراء فيما يعرف باسم ريو دورو . كما يدخل فى نصيبها أيضاً قطاع صغير من الأرض يرجع احتلالها الى ١٧٨٨ . وقد استخدمته فى جمع الرقيق والمشاركة فى تجارته . ومازالت تحتفظ به مع جزيرة فرناندوبو .

وكانت أسبانيا تشترك مع البرتغال فى الاصرار على الاحتفاظ بمستعمراتها ، وترفض الانصياع لروح العصر ، مثلما فعلت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا . ولقد تسبب أسلوب خروجها من الصحراء التى

تمثل امتداداً لأرض المغرب ، فى صراع مرير على حق السيادة على تلك الأرض بين المملكة المغربية ، وجبهة البوليزاريو .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن نهاية الحرب العالمية الثانية كانت نقطة البداية لانحسار المد الاستعمارى . ولقد تراجع الاستعمار عن كثير مما فرض من التسلط على أرض وسكان المستعمرات . وكان التراجع تحت الحاح وضغط روح التحرر الوطنى أحياناً كثيرة .

وكما ابعدت نتائج الحرب العالمية الأولى المانيا من أفريقيا ، وقذفت بها خارج الميدان بصفة عامة ، فقد أدت نتيجة الحرب العالمية الثانية بإيطاليا الى نفس المصير ، والمعروف أنها قد تراجعت وتخلت عن مستعمراتها الأفريقيا ، تحت ضغط القوة المسلحة والانسحاب والهزيمة العكسرية على أرض هذه المستعمرات . وكان الانسحاب والتراجع عن الحبشة وعن ارتريا والقرن الأفريقى ، مثلما كان الانسحاب من ليبيا .

وربما أتيحت لبريطانيا فرصة وجودها ، على معظم هذه المساحات الى حين ، ولكن ما لبثت بريطانيا أن تراجعت عما فعلت ، عندما هبت على القارة ريح عاتية نابعة من روح وارادة التحرر الوطنى . ولقد أنقسمت الدول الاستعمارية فى مواجهة الظروف الجديدة وبعد ١٩٥٠ الى فريقين :

١ – فريق توقع التغيير واحتمالاته ، وأعد العدة للقبول به .

٢ – وفريق أغمض عينيه وانساق فى تيار الغطرسة والاصرار على التسلط .

ولجأ الفريق الذى تقبل احتمالات التغيير الى الاعتراف بالواقع ، والمواجهة بالأساليب الايجابية ، التى تكشف عن رغبة ملحة مستترة تستهدف عدم التخلى عن الهدف الأصيل ، وهو الاحتكار الاقتصادى . وسلكت بريطانيا وفرنسا بالذات لتحقيق ذلك الهدف ، وسائل جديدة تعبر عن معنى من معانى المرونة فى مواجهة الروح الوطنية العارمة.

ولقد عملت كل منهما وقبل أن تسمح للمستعمرات بالاستقلال ، على خلق الروابط التى تصنع الضمان لمصالحها ، وتؤكد دور كل منهما الاحتكارى الى حد ما . وابتدعت بريطانيا نظام الكومنولث ، كما ابتدعت فرنسا نظام الاتحاد الفرنسى . وكان ذلك مدعاة لاستمرار التغلغل الاقتصادى ، وخلق نوع من أنواع الحصار الذى يصعب على المستعمرات ، التى حصلت على استقلالها الخروج منه أو التحرر من قيوده .

أما الفريق الأخر الذى يتألف من أسبانيا والبرتغال فلم يتقبل احتمالات التغيير ، ولم يستطع مسايرة روح العصر . ومن ثم الاصرار على البقاء فى المستعمرات ، وكانت المواجهة الساخنة بينهما وبين ، حركات التحرر الوطنى أحياناً . وصحيح أن أسبانيا والبرتغال انسحبتا فى نهاية المطاف . ولكن المؤكد أنهما خرجا خروجًا فاشلاً لأنهما لم يفلحا فى الابقاء على رأس جسر ، أو علاقة طيبة مع الدول التى حصلت على استقلالها.

وهكذا شهدت أفريقيا على امتداد الفترة من سنة ١٩٥٥ الى الوقت الحاضر مولد الدول الأفريقية ، التى تحررت وحصلت على استقلالها مثلما شهدت الصراع بين قوى التحرر الوطنى والبرتغال بالذات ، التى تصر فى صفاقة منقطعة النظير على توقيف ارادة التغيير واحتمالاته . ومن ثم كان التغيير الكبير فى الأوضاع وفى تفاصيل الخريطة السياسية للقارة الافريقيا . وصحيح أن التغيير أسفر عن استقلال سياسى ، ومولد حوالى ٥٠ دولة مستقلة ، ولكن المؤكد أن الاستعمار قد خلف من ورائه رصيداً هائلاً من المشكلات السياسية .

الاستعمار والمشكلات السياسية :

والآن وبعد أن أحطنا علما من خلال العرض الموجز للاستعمار ، واشكاله وتغوله بمدى الانتشار والتأثير الذى تعرضت له الشعوب والأمم والجماعات ، من تسلط وسيطرة واحتكار استنزف قواها ، يسوجب الأمر قياس النتائج التى تؤكد على دور الاستعمار فى صنع أو

تفجير المشكلات السياسية على الصعيد الأفريقى . وقد يصور ذلك نموذجاً لما خلفه الاستعمار على كل صعيد .

والواقع أن انحسار المد الاستعمارى وظهور الدول المستقلة ، لم كن معناه تصفية آثار الاستعمار . وهذه الآثار الباقيات هى التى تمثل البعد المؤثر تأثيراً مباشراً أوغير مباشر فى بعض المشكلات التى تعانى منها بعض الدول المستقلة حديثاً بصفة خاصة ، وتعرض السلام فيما بينها، بل والسلام العالمى للخطر الشديد بصفة عامة .

وقد نتبين بعض هذه الآثار والمخلفات ، تابعة من تأصل روح التغول الاستعمارية ، ومن اصرار على السلوك الامبريالى البغيض . كما نتبين بعضها الآخر منحدراً من صميم النشاط الاستعمارى ، والمنافسات بين الدول الاستعمارى ، وكل المخلفات التى هى من قبيل الغرس السئ . وقد استطاع كل أثر من هذه الآثار صياغة ومظاهرة المشكلات وصنعها . بل قد يحدث هذا الإنجاز السئ أحياناً ، الطوفان الذى يغرق بعض الدول المستقلة حديثاً ، فى كل نمط من انماط المتاعب السياسية والاقتصادية .

وتتمثل هذه الآثار وتلك المخلفات ، التى تركها الاستعمار من ورائه فيما يلى:

أولاً - الخلل فى بنية ووجود الدول :

والتناقض بين الواقع البشرى فى جانب ، والواقع المادى فى جانب آخر ، لقيام بعض أو معظم الدول المستقلة حديثًا ، هو الذى أسفر عن هذه المحصلة الغريبة . ويتحمل الاستعمار مثلما تتحمل المنافسات بين الدول الاستعمارية – من غير شك – ، هذا التناقض الذى يتجلى فى أكثر من صورة ، أو شكل على كل أرض شهدت الاستعمار ، وعاشت فى حوزته وتحملت تسلطه فترة من الزمن . ويكون مؤداه ذلك التمزق ، الذى نشهده فى أفريقيا ، حيث أعلن مولد مجموعة هائلة من الدول .

ويكفى أن نشير فى هذا المجال الى دوره فى خلق اكثر من ١٣ دولة قارية ، تعانى من مواقع جغرافية حبيسة داخلية ، يحرمها المرور الحر

الى المسطح المائى . ونذكر من هذه الدول مالى والنيجر وتشاد وافريقيا الوسطى التى تخلصت من قبضة الاستعمار الفرنسى . كما نذكر اوغندة وزامبيا ومالاوى وزيمبابوى وبتسوانا التى تخلصت من قبضة الاستعمار البريطانى . وفى حالة كل دولة من هذه الدول متاعب ، لا يتسبب فيها سوى استشعار متاعب الموقع الداخلى المنغلق ، وهى حبيسة .

ويكون مؤداه أيضاً أن تكون الحدود ، أو أن يأتى التحديد بالشكل الذى يتعارض مع طموح الناس ، أو مع مصالحهم ، أو بالشكل الذى يمزق شملهم ، ويواجهه بنمط من التحدى لبعض أو كل أسباب الربط التى تشدهم . ونستطيع أن نلتقط نماذج كثيرة تعبر عن هذا التناقض ، فى كل موقع أو مساحة تعرضت لنمط من أنماط الاستعمار الأوروبى الغربى بصفة عامة .

وتصور الحدود السياسية التى تصنع الاطار لكل دولة من الدول العربية الأفريقية ، وفى جنوب غربى آسيا نموذجاً موروثاً عن الاستعمار والمنافسات الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا . هى - من غير شك - تحمل كل معنى من معانى التناقض مع الواقع البشرى ، الذى يستند الى مقومات تلملم شمل الأمة العربية ، وتصنع بل وتؤكد الترابط بينها من وجهات النظر الاقتصادية والحضارية والقومية .

وكأنها بذلك كانت بكل الخبث والإصرار على تمزيق الكيان البشرى ، واستنزاف القدرات من خلال التمزق . وقد يستوجب الأمراشارة الى أن ثمة احتمالات لأن يرفض الناس هذه الحدود . وقد يتجاهلون وجودها ، وتتحرك جموعهم بما تقتضية مصالحهم ، ومن غير احساس بمعنى الحد السياسى ومن غير تقدير لحق السيادة . ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى بين مصر والسودان ، الذى لا يقيم البجاه لوجوده وزناً كبيراً . ولا يكاد ينشأ اعتراف من جانبهم بوجوده، وأدائه مهمة الفصل بين سيادة مصر ، وسيادة السودان على الأرض المنتشرة فيما ورائه شمالاً وجنوباً .

وثمة مثل آخر للحدود التى فرضت التناقض وأدت الى الانسلاخ

وانعزال « وريتانيا بعيداً عن الوطن الأصل الذى تنتمى اليه . وقد نجد النماذج الكثيرة الأخرى فى أفريقيا ، التى تصور هذا التناقض بين الواقع البشرى الذى يفرض نفسه فى جانب ، وما انتهى اليه الاستعمار من حيث رسم الحدود وتجميع شمل المساحات التى تألفت منها المستعمرات السابقة لكل دولة من الدول الاستعمارية فى جانب آخر.

ويبنى هذا الواقع البشرى الذى أصطنعه الوجود الاستعمارى وحشده فى كل الدول المستقلة حديثاً جنوب الصحراء ثلاثة ركائز هى:

١ – حياة الناس فى شكل من أشكال التجمعات القبلية .

٢ – افتقاره الى أى عامل من عوامل الترابط بين هذه التجمعات .

٣ – التخلف الحضارى بصفة عامة .

ومن ثم هو يفتقد التلاحم ، ولا يمتلك الأسباب التى تشد كل أوصال البناء البشرى فى الدولة التى تحتويه . كما قد يفتقد الناس الفكرة ، التى تستقطب الولاء للدولة ، وتدعم وجودها وجوداً سوياً .

والمفهوم أن الدول الاستعمارية التى أستباحت لنفسها حق السيطرة والتسلط ، توغلت وفرضت وجودها فى اطار من المنافسات الاستعمارية ، ومن غير أن تفطن الى هذا الواقع البشرى ، أو من غير أن تضع فى تقديرها الحاجة لأن يكون التناسق بين هذا الوجود من ناحية ، ومصالح القبائل والتجمعات القبلية من ناحية أخرى .

وتكفى النظرة التى نطل بها على أشكال ومساحات الدول ساحل غرب أفريقيا ، لكى تدرك نتيجة المنافسة بين فرنسا وبريطانيا . كما تظهر الدراسة أن وضع الحدود السياسية التى فرضت ، وأدت الى عدد هائل من الدول لم تضع فى اعتبارها توزيع القبائل والتجمعات القبلية. بل قد يمر الحد السياسى ، لكى يمزق القبيلة ، ويضع كل قطاع منها فى دولة من تلك الدول .

كما أدت المنافسة الى خلق عدد من الدول القارية التى باتت بمعزل عن الاتصال المباشر بالمسطح المائى ، وحركة التجارة الدولية . وكان ذلك كله مدعاة لمشكلات ومتاعب تتردى فيها تلك الدول . وقد توقع

فيما بينهم أو قد تؤدى بالعلاقات الطيبة ، وتستنزف بالصراع القدرة منها على التعايش السلمى ، وحفظ السلام بينها وبين جميع الدول .

وربما استطاعت الدول الاستعمارية أن تمزق من خلال هذه المتاعب مصالح الدول ، لكى تعمق الهوات السحيقة التى تنشأ بين دولة ودولة أخرى ، وتكسب من ورائها نتائج يشتد بها ساعد الدول الاستعمارية دون غيرها . ولا مفر من أن نعترف بالحقيقة التى تتجرعها الدول المستقلة حديثاً ، فى كل شكل من أشكال المشكلات المتنوعة .

ومن ثم نرى الأوضاع التى ورثت بها المستعمرات الأرض والحدود، وهى غير قادرة على أن تصنع الاستقرار ، أو تظاهر الأمن والطمأنينة لتلك الدول . وهذا معناه أن ثمة ضرورة تحتم البحث الموضوعى ، الذى يواجه ذلك التناقض ويفسره لكى يحبطه ، أو لكى يبطل مفعوله السيئ ، وخطره على مسيرة الاستقلال .

ومثلما صنع الاستعمار فى أفريقيا ، نراه يصنع نفس النتائج فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية . وتكشف النظرة الى خريطة السياسية فى جنوب شرق آسيا ، عن بعض نماذج من تلك المتناقضات . ذلك أن الاستعمار عندما انحسر وتخلى عن نشاطه المباشر ، ترك بصمات شريرة تستهدف تمزيق الأرض والناس معاً .

ونضرب لذلك مثلاً بما يحدث فى الصين الهندية ، التى تراجعت عنها فرنسا ، بعد أن فرضت التقسيم عليها لكى تتضمن لاوس وكمبوديا وفيتنام الديمقراطية وفيتنام الجنوبية . ومامن شك فى أن هذا الاتجاه تعبير حى عن تحرك فى اتجاه مضاد ، ومتناقض ، مع الواقع البشرى ، ومع كل سبب من الأسباب التى تجمع وتلم شمل الكيان البشرى ، الذى تمزق فى تلك الأرض على الصعيد الآسيوى .

وتتكرر النتائج والآثار من أخرى فى أمريكا اللاتينية، حيث سيطر الاستعمار الأسبانى ردحاً من الزمان . وقد ظاهرت العوامل الطبيعية قسطاً من هذا التمزق . وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية من بعده

لكى تعمق التناقض . وتغذى منطق التعارض . بل تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض الأحيان مسئولة التفتت الذى نتبينه فى انتشار العدد الكبير من الدول الصغيرة ، فى عنق اليابس الضيق فى الولايت المتحدة المكسيكية وكولومبيا . وكان ذلك - من غير شك - مدعاة لامكانية نشأة المشكلات فيما بين هذه الدويلات من ناحية ، مثلماكان مدعاة لاستكانة كل دولة منها للتغول الأمريكى وقبولها لنهمه الاستغلالى وشراهته من ناحية أخرى .

ومهما يكن من أمر ، هذا التناقض الذى تخلف عن الاستعمار فى شتى أشكاله وأنماطه ، فإنه قدغرس بذور المشكلات السياسية ، وتسبب فى خلل حقيقى فى بناء الدول المستقلة حديثاً . وسواء تفجرت تلك المشكلات ، أو لم تنفجر بعد ، فإنها تفرض الشبح المخيف الذى تتلظى به الدول الحديثة الاستقلال ، أو الذى يكبح جماح الانطلاق السليم ، الذى يدعم وجودها سياسياً واقتصادياً وحضارياً . وقد تلجأ الرأسمالية العالمية فى الوقت المناسب الى تحريك أو تفجير تلك المشكلات ، أو تحريك الشبح المخيف فى اتجاهات تهز الاستقرار فيها ، لكى تتصيد النتائج وتفرض التأثير المباشر أو غير المباشر على مسيرتها ، على خطوط حركة السياسة فيها .

ثانيًا - التفرقة العنصرية :

قد تكون للتفرقة العنصرية جذور ، ترجع الى الزمن السحيق الذى كان فيه ثمة استعلاء تمارسه جماعة على جماعة أو جماعات أخرى . وربما كانت مسألة التفوق ، هى التى تبث ، ثم تثبت روح الاستعلاء وتصنعها ، وتتسبب فى نشأة أو فى وضع الحواجز والقيود التى تظاهر على أى معنى من معانى التمييز والتفرقة .

ولعل من الطبيعى أن يؤدى التفوق الحضارى ، أو السياسى ، أو الاقتصادى ، الى قدر من الاستعلاء ، ومع ذلك فإن مظاهرة الاستعلاء للتمييز والتفرقة العنصرية مسألة غير مقبولة . ولعلها من المظاهر التى تبلغ حد الانجازات والمخلفات غير الأخلاقية ، فى كنف التفوق

الاستعمار الأوروبى فى بعض المستعمرات على الأقل . وليس غريبًا -على كل حال- أن يؤدى التفوق الأوروبى الذى أتاح التسلط والسيطرة ، الى تأكيد روح الاستعلاء فى كل أرض استباح لنفسه حق مباشرة الوجود فيها . ومع ذلك فيجب أن نتوقع درجات متباينة ، من حيث جملة النتائج والمخلفات العنصرية التى أدت اليها روح الاستعلاء .

ويبنى ذلك التنوع على اختلافات جذرية ، فى نمط الاستعمار وأساليبه المتبعة ، أو على اختلافات فى نوعية وأخلاقيات المستعمرين أنفسهم . وقد لجأ الاستعمار الى وسائل شتى من بينها فرض القيود وسن القوانين ، التى تؤكد التمييز وتفرض التفرقة . وترتب هذه القوانين للأوروبيين حقوقاً وامتيازات ، لا يتمتع بها السكان الوطنيين، وتكسبهم القدرة على مواجهة الكثرة العددية لهم .

وقد نتبين التفرقة العنصرية فى أوضح صورها ، فى مناطق الاستعمار الاستيطانى . ومع ذلك فإنه قد صاحبت التسلط الأوروبى فى معظم المستعمرات ، صوراً أخرى من التفرقة العنصرية . وتتخذ هذه التفرقة فى صورها المختلفة من اللون والجنس اساساً ومرتكزاً للتمييز ، أو الاضطهاد أو سلب الحقوق الشرعية . ويتجلى أثرها فى واضحاً كل مجال ، لكى يتراوح بين اختلاف فى الأجور بين الأوروبيين والأفريقيين مرة ، وقيام مجتمعين منفصلين تماماً فى الدولة المستقلة حديثة مرة أخرى .

بل قد يصل الأمر فى بعض الأحيان ، أو فى بعض حالات ، الى حد تتسلط فيه الأقلية الأوروبية على الأغلبية الأفريقية ، سياسيًا واقتصادياً واجتماعياً . ومن ثم تحصل الأقلية الأورروبية على حقوق الأسياد ، وتسلب الأفريقيين قسطاً كبيراً من حرياتهم وحقوقهم الشرعية . وهكذا كانت الأرض الأفريقية حقل التجارب الواسع لكل تجربة لا أخلاقية من التجارب ، التى انتهت الى صورة بشعة ، من صور التفرقة العنصرية فى القرن العشرين .

ولجأت بلجيكا من خلال القانون ، الى فرض التفرقة التى صنعت

حاجزاً يفصل بين الافريقيين والبلجيكيين . ومن ثم كانت السخرة اهم واخطر ما ترتب على هذه التفرقة . وقد استباحوا لأنفسهم كأسياد تشغيل العمال ، والزامهم بالعمل فى خدمة الشركات الاحتكارية بطريقة اجبارية ، أقرب ما تكون للتجنيد ، الذى يغطى أو يخفى بعض ملاح السخرة .

هذا وفى الوقت الذى كان أجر العامل أقل من الحد الأدنى ، لتكاليف حياة الفرد فى اليوم الواحد ، وكانت ظروف العمل سيئة للغاية . وكانت الأرباح التى تتحقق من تشغيلهم تكفل الرفاهية ، وتصنع الرخاء والمتعة للبلجيكيين والأجانب ، من غير الأفريقيين فى المستعمرة ، وتشيع الرفاهية والعز فى بلجيكا ذاتها .

واقترنت التفرقة العنصرية فى المستعمرات الايطالية ، بالحكم الفاشى المتغطرس . واستهدفت الغطرسة ليس الاستعلاء فحسب ، بل عملت على تأكيد سيادة الايطاليين واستعلائهم استعلاء ، يفرق بين الايطالى وغير الايطالى . ولقد بلغت سياسة ايطاليا الاستعمارية قمة التعصب فى سنة ١٩٣٧ ، حينما وضع القانون الذى أعطى التفرقة العنصرية دعماً ورسوخاً موضع التنفيذ .

وقد ميز بين الايطاليين والأوروبيين الذى عرفهم باسم الآريين ، والأفريقيين الذى عرفهم باسم غير الأوروبيين . ومنح الآريين كل شئ واستباح لهم كل حق يؤكد التفوق والتسلط ، وحرم الأفريقين من مجرد الاختلاط أو التداخل أو استخدام الخدمات المخصصة لهم .

وربما لم يكن الايطالى المتدين فى بعض الأحيان حرصًا على ممارسة التفرقة أو التصرف بمقتضاها ، ولكن القانون ضيق الخناق وألزمه بها شكلاً وموضوعًا . وقد يقبل الايطالى على الزواج من افريقية ، فإن فعل واجهته السطة الاستعمارية بعدم الاعتراف بالزيجة ، وتكون عقوبته الحبس خمس سنوات وحرمانه من عطاء اسمه للولد ومن رعايته وتعليمه .

وكانت فرنسا التى تضمن دستورها نصاً يكفل المساواة بين كل

الناس فى فرنسا ومستعمراتها ، وتتباهى بمن يمثل الأفريقيين فى برلمانها تتصرف أيضاً ، بما يؤدى الى نمط أو صورة من صور التفرقة العنصرية . ونشأ ذلك التصرف من خلال تقسيم الناس فى المستعمرات ، الى ثلاث فئات ، وهى فئة المواطنين ، وفئة الوطنيين المواطنين ، وفئة الوطنيين .

وكانت الفئة الأولى تشمل الفرنسيين ، ومن يقبل من الوطنيين التعامل بقانون الاحوال الشخصية الفرنسى ، ويقبل على تعليم الفرنسية . وكانت الفئة الثانية وتشمل الوطنيين الذين يتعلمون الفرنسية ، ويرفضون التعامل بقانون الاحوال الشخصية الفرنسى . وتضمنت الفئة الثالثة كل اولئك الذين لم يتعلموا الفرنسية ، وتشبثوا بقانون الاحوال الشخصية الذى يحفظ لهم تقاليد وتراث معتقداتهم .

وقد حرمت الفئة الأخيرة من كل حق سياسى وأجتماعى واقتصادى ، يضعهم على قدم المساواة مع الفئتيين الثانية او الأولى . ولجأت فرنسا أيضاً من خلال القانون ، الى منح الناس فى المستعمرات حق التملك بشرط وجود المستند الثابت المشروع . وكان هذا الشرط فى ذاته السبيل لأن يسلب هذا الحق ، لإستحالة وجود هذا المستند. ومن ثم استولوا على الأرض ، واستطاع الفرنسى أن يفرض مشيئته ، وأن يكون ما أظهرته فرنسا غير ما نتهى اليه الأمر بالفعل ، من حيث تأكيد كل ما من شأنه ان يساند نمطاً من انماط التفرقة العنصرية .

ومهم يكن من أمر ، فإن هذه الصورة التى تشكلت وتباينت فيه اساليب التسلط المرتكز على التفرقة العنصرية ، فى المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والايطالية ، لم تكن لها القدرة على أن تعيش فيما بعد استقلالها . وهذا معناه أنها كانت صورة مرهونة ومرتبطة بالتسلط الاستعمارى ، وأنها تزول بزواله . وربما بنى ذلك على اساس انه لم تكن ثمة فرصة ، لأن يساند القانون الرجل الأبيض الذى تستبقيه مصالحه الشخصية ، لكى يعايش الافارقة فى الوضع الجديد ، بل انه لم تكن ثمة فرصة لأن يوجد الرجل الأبيض ، الذى يصر على

حقوق وامتيازات طالما استباح بها فى الماضى لنفسه أساليب التفرقة والتمييز العنصرى .

ومع ذلك فقد يتيح التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى الدولة المستقلة حديثاً ، والتى فرض عليها الاطار ، الذى يلم شمل الناس فيها دون ارادتهم صورة جديدة من صور الاستعلاء والتفرقة ، التى تمارسه جماعة تحس بالتفوق تجاه جماعات أو جماعة أخرى . وهذا فى حد ذاته انحدار بشع لمفهوم غير أخلاقى ، يصنع المتاعب ، ويظاهر سببًا من أسباب التمزق التى تعانى منها تلك الدولة.

وقد يعمل مثل ذلك الأسلوب ، من أساليب التفرقة ، التى تؤكد استعلاء قطاع من الكيان البشرى فى الدولة على قطاع آخر ، من خلال التناقض والتعارض الذى يوقعها فى متاعب تنشأ من صميم داخلها غير المنسجم ، وتركيبها البشرى غير المتجانس . وربما يكون عدم التجانس وعدم الانسجام وليد الاختلاف فى الجنس والسلالة ، أو فى الدين ، أو فى المستوى الحضارى .

ونستطيع أن نلتقط النموذج من أثيوبيا التى تمارس فيها التفرقة العنصرية بين أغلبية من المسيحيين وأقلية من المسلمين . كما نلتقط نموذجًا آخر من نيجيريا ، والذى أدى بها الانغماس فى حرب أهلية مريرة . وهناك نماذج كثيرة أخرى يكمن فى ظهيرها استعلاء وتفرقة، تمزق الكيانات البشرية فى معظم الدول المستقلة حديثاً ، وتوقعها فى مشكلات . وقد يستغل الحقد الاستعمارى ذلك كله ، ويعقد المشكلات ويثير القلاقل التى تستنزف قوى الدول المستقلة حديثاً ، وتعرضها للأخطار .

أما صور التفرقة العنصرية التى عايشت الاستعمار البريطانى فى مستعمراته ، التى انتشرت واحتلت معظم مساحات أفريقيا العليا ، فقد كان لها شأن آخر . والمفهوم أن الضوابط الطبيعية فيها قد ظاهرت استيطان البريطانيين ، وغيرهم من الأوروبيين واستيطان الهنود وغيرهم من الآسيويين . وفرض ذلك الاستيطان تداخل هؤلاء جميعاً

فى التركيب الهيكلى للبناء البشرى . وكان ذلك مدعاة لأن يستمر التسلط الأوروبى ، وما اقترن به من أنماط للتفرقة العنصرية فى مناطق الاستيطان والاستقرار ، التى مازالت تحتفظ بالأقليات البيضاء المتغطرسة .

ونستطيع أن نجد فى هذه المساحات التى تتناثر فيما بين كينيا وجنوب أفريقيا النماذج التى تتعاظم فيها أسباب التفرقة ، وتتفاقم فيها المشكلة العنصرية الى حد بعيد . وقد بدأت التفرقة العنصرية فى كينيا منذ أول يوم لسيطرة الاستعمار البريطانى عليها . وأتاحت الأرض المرتفعة فيما حول نيروبى ، فرصة مثلى لاستقرار البيض ، وانتزاع الأرض والتسلط عليها . وكان الاستقرار أو الاستيطان يجد فى القانون ، سنداً يفرض مشيئته ويمكنه من الأرض .

ومن ثم كانت هذه التفرقة العنصرية الغربية ، التى ميزت بين مجتمع أوروبى متغطرس ، يتسلط تأكيداً لتفوقه ، ومجتمع أفريقى متخلف آخر مطلوب منه أن يستكين . وهى العنصرية التى منحت الأوروبيين الأرض واحتكار انتاج محاصيل معينة ، ومنحتهم الأجور التى قيل أنها تناسب الحاجة لمستوى المعيشة التى طالما عاشها البيض . ثم هى بذاتها – التفرقة – التى حرمت الأفريقيين من أفضل أنواع الأرض ، وحرمت عليهم انتاج محاصيل معينة ، وأعطتهم الأجور الضئيلة فى مقابل العمل الذى يشابه العمل الذى يعمل فيه البيض .

ولم يمارس البيض التفرقة العنصرية ، فى مواجهة الأفريقيين وحدهم ، بل وجهوا قسطاً منها فى مواجهة الآسيويين ، على اعتبار أنهم منافسين لهم ومصدر خطر على وجودهم وتسلطهم . وقد حرم الهنود يومًا ، من حق شراء الأرض فى الأجزاء المرتفعة ، ومن ثم تحملوا مشقة الكراهية من البريطانيين ، كما تحملوا منافسة الأفريقيين المتعلمين والمتنورين وكراهيتهم مرة أخرى .

ويتمثل فى جنوب أفريقيا نمط آخر من أنماط التفرقة العنصرية المتطرفة ، التى ارتبطت بها على اعتبار أن الاستيطان الأوروبى جمع

فيها أعداداً كبيرة من البيض . وأرتكزت هذه التفرقة على رغبة ملحة وطلب صريح استهدف به البيض ، حق التسلط والسيادة سياسيًا واجتماعيا واقتصاديا . وتوالت القيود التى تساند سيادة البيض من الأوروبيين ، وتكسبها الصبغة الدستورية .

ومن ثم زادت الفجوة التى تفصل بين حقوق البيض وأجور العمال منهم وحقوق الأفريقيين وأجورهم . وكان اصرار الحكومة على سياسة التفرقة مدعاة الى استمرار فى اصدار اللوائح والقوانين ، التى مست كل جانب من جوانب الحياة ، وبحيث تكفل السيادة للبيض ، وتحرم الأفريقيين من كثير من الحقوق المدنية . ونذكر منها قانون الأجور ، وقانون منع الزواج المختلط ، وقانون عمال البناء .

هذا وكان قانون المناطق المحجوزة قمة التشريع العنصرى الذى استهدف تأكيد التفرقة ، لأنه ميز بين ثلاث فئات هم البيض الأوروبيين والملونين والأفريقيين . وقد حدد القانون مناطق محددة لسكني كل فئة من هذه الفئات .

كما فرض الحظر على تحركات غير البيض وأخضعها لنظام التصاريح . وتحمل الأفريقيين كما تحمل الأسيويون ومعظمهم هنود ، مشقة كبيرة ، من جراء تطبيق سياسة التفرقة العنصرية واصرار الحكومة عليها .

وما من شك فى أن البيض كانوا يجدون فى تلك السياسة حماية لمصالحهم ، ولسيطرتهم وتأكيداً لتفوقهم فى كل مجال ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية . ويجنح فريق منهم الى اقصى تطرف يصر على وقف تدفق الهجرة وقبول المهاجرين من الأوروبيين الجدد ، خشية مشاركتهم فى الربح بما يؤثر على حجم ونوعية الرفاهية والرخاء ، الذى تحقق ويتحقق لهم فى وطنهم جنوب افريقيا .

وهذا معناه ا التفرقة كانت لا تنبع من مجرد الاستعلاء ، ولا تستند الى الفروقات الاجتماعية والحضارية فحسب ، بل انها كانت ومازالت تنطق من ايمان راسخ بأنها وسيلة يدافع بها البيض عن

مصالحهم ، ويعتمدون عليها فى المحافظة على مكاسب اقتصادية هائلة. وكأنها بذلك وجه من أوجه التغول الاستعمارى الأوروبى ، ووسائله البغيضة للتسلط . ولئن كانت الأمم المتحدة قد أصدرت أكثر من قرار يستنكر التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ويشجب الأساليب التى تنتقص حقوق الانسان غير الأوروبى ، فإن حكومة جنوب أفريقيا وسكانها البيض كانت تتجاهل ذلك كله . وهى إذ تمضى وتتمسك بتطبيق بشع للتفرقة العنصرية ، إنما هى فى نظرها سياسة مشروعة ، كانت من قبيل ممارسة حق السيادة فى أراضيها ، وأنه ليس من حق الأمم المتحدة ، أن تتدخل فى شئونها الداخلية هذا ، وقد واصل الأفارقة النضال . وواصل العالم الضغط على الأقلية البيضاء . وانتهى الأمر الى استسلامهم ، وتولى الأفارقة الحكم والاندماج فى المجتمع .

ومثلما تأصلت التفرقة العنصرية ، وأصبحت سياسة للدولة تنتهجها من غير تحفظ فى جنوب افريقيا ، تأصلت أيضاً فى زيمبابوى (روديسيا الجنوبية) . وكانت كل دولة منهما منذ مراحل الاستعمار فى أواخر القرن التاسع عشر مستقراً للمهاجرين البيض ، الذين تحمسوا للاستيطان فيها . وما من شك أن عوامل كثيرة من بينها وفرة الخامات المعدنية ، قد أتاحت لهم أمل الارتباط بالأرض والتمسك بها .

ولقد بدأت التفرقة والاستعلاء من وقت مبكر ، فكانت الحواجز التى فصلت بين أقلية بيضاء تتسلط ، واغلبية أفريقيا سوداء ، ترفض وتقاوم التسلط . واستندت الأقلية البيضاء الى التشريع والقانون فى تأكيد السيادة والتسلط ، وفرض التفرقة بأساليب بغيضة . واستطاعت من بعد أن تحقق الثراء ، وأن تحيا حياة الرفاهية والغنى . ومن ثم ازداد حرصها وتمسكها بالتسلط والسيطرة وأساليب التفرقة العنصرية .

ثم كان ضرورياً وطبيعياً أن ترفض كل وضع تفتقد فيه التسلط ، أو يزحزحها عن مكاسبها الهائلة . وقد رفضت روديسيا الجنوبية اشتراك الأفريقيين فى الحكم ، وشقت عصا الطاعة على حكومة بريطانيا . ولم تستجب على أى مستوى من المستويات للروح الوطنية، وتيارها الجارف فى المستعمرات ، التى استقلت فى افريقيا .

ولقد فرضت الأقلية البيضاء حكمها وتسلطها دون مراعاة لحقوق الأغلبية الأفريقيا ، أو دون لآستماع لاستنكار الرأى العام العالمى للتفرقة العنصرية . ووجدت هذه الأقلية العنصرية العون من جنوب أفريقيا ، مثلما ساندتها السياسة الاستعمارية البرتغالية . ومن ثم أمعنت فى التحدى للرأى العام العالمى ، وأعلنت النظام الجمهورى فيها، لكى تفرض الأقلية البيضاء مشيئتها وسلطانها على شعب روديسيا من الأفريقيين .

هذا ولقد تفجرت المشكلة ، وأتخذت شكل الحرب التى حمل فيها الأفريقيون على البيض . وكانت الدول الأفريقية من حولها التى عرفت باسم دول الموجهة تشد أزر المحاربين ، من أجل سيادة الرجل الأفريقى على أرضه . وبعد سنوات ثابت الأقلية البيضاء الى رشدها ، وسلمت بحق الرجل الأفريقى ، وقبلت بأن تعيش من غير أن تحكم أو أن تتحكم فى زيمبابوى .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الصور المتنوعة للتفرقة العنصرية على مساحات من الأرض الأفريقية وعلى غيرها من مساحات كثيرة ، تمثل – فى حد ذاتها – قواعد تنطلق منها المشكلات ، التى تضررت بها الدول المستقلة حديثاً . وقد تتسبب من ناحية أخرى فى متاعب كثيرة ، ترتبط باختلاف وجهات النظر بين الدول ، فيما يتعلق بمواجهة أساليبها والنتائج النفسية والمادية ، التى تئن منها بعض الشعوب .

كما قد تصنع التفرقة العنصرية وأساليب الاستعلاء ، التى لا تتناسب مع وضع الكيانات البشرية ، التى يتألف منها البناء البشرى المركب فى دولة من الدول ، كل أسباب التمزق التى تضعف من مقومات وجود الدولة . وتؤثر على حجم ولاء للناس فيها ، لهذا الوجود وتغرقها فى المشكلات . هذا ومازالت التفرقة العنصرية مصدر خطر على بقية الدول ، وعلى أوضاعها وحركة الحياة الآمنة فيها .

ثالثا - الاستعمار الحديث :

أشرنا من قبل الى أن الاستعمار الأوروبى بكل سيطرته

وغطرسته ، وبكل أنماطه المتعددة ، دخل فى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات . وكان منطقياً أن تكون المواجهة صعبة ومضنية فى النصف الأول من القرن العشرين ، الذى بلغ الاستعمار فيه أوج شراسته وضراوته ، وحرصه على فرض وجوده . ومع ذلك فإن هذا التمهيد كان مفيداً وضرورياً ، لكى يستمر ويتزايد الاصرار من جانب حركات التحرر الوطنى ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية على مواجهة الاستعمار ، والدول الاستعمارية ومنازلة تغولها البشع .

وما من شك فى أن مشقة الحرب وويلاتها قد حولت معظم الدول الاستعمارية عن اصرارها على كبت التحرر الوطنى فى المستعمرات . وكان عليها أن تستجيب ، وأن تتراجع ، وأن تتخلى عن قسط كبير من تسلطها وغطرستها . وذلك الكفاح الوطنى فى المستعمرات الذى تراوح بين قتال مسلح ، وعصيان مدنى ، وغير ذلك من أساليب المواجهة الايجابية والسلبية ، كان كفيلاً بأن تحصل به معظم المستعمرات على حقها فى الاستقلال .

وكان من الممكن أن يكون ذلك الكفاح ، طريقاً الى كثير مما يكسب الدعم لقوى السلام والخير لكل البشر . وكان من الممكن أيضاً أن يكون حصول المستعمرات على استقلالها السياسى خاتمة مقبولة لمرحلة طويلة من المراحل ، التى شهدت التسلط الجشع ، وهو يسلب قطاعات كبيرة من البشر حقوقها المشروعة وحرياتها الاساسية . وكان من الممكن أيضاً أن يكون استقلال المستعمرات نقطة الانطلاق فى عالم جديد ، تسيطر عليه الرغبة الحقيقية فى احترام حقوق الشعوب ، وفى السلام وتأكيد الحرية لكل البشر ، والاحترام المتبادل بين الدول والأمم والشعوب . ومع ذلك فإن الرأسمالية العالمية لم تتقبل كل النتائج التى يتحتم ارتباطها بالاستقلال السياسى ، لتلك الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً . وقد لجأت الى السبل التى تجعل من الاستقلال السياسى واجهة ظاهرية ، وستاراً يخفى من ورائه الجشع والتغول، سعياً وراء ما يشبع جشعه ونهمه واستغلاله الجائر .

ولقد أتاحت كل العوامل التى وضعت الولايات المتحدة الأمريكية فى قمة التكتل الرأسمالى الفرصة لها ، لكى تلعب الدور القذر الذى يمثل النمط الحديث للاستعمار . وهو استعمار متخفى من وراء ستار الواجهة التى تكسب الاستغلال السياسى شكله . ثم هو استعمار يتسلل لكى يلعب دوره ، سواء كان الهدف الاستغلال الاقتصادى الجائر، أو لوى ذراع الخط السياسى فى الدول المستقلة حديثاً وتطويعه لحسابها .

ولعل من المفيد أن نشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من خلال سياستها فى أثناء القرن التاسع عشر ، قد أفادت كثيراً من ابعاد النفوذ الأوروبى ، ورأس المال الأوروبى من أمريكا اللاتينية . ذلك أنها تمكنت من أن تفرض رأسمالها على أمريكا اللاتينية ، واستطاعت أن تستوعب أرباحًا هائلة ، وأن تكتسب خبرة واسعة فى أساليب التغول والاستنزاف ، من خلال توظيف رؤوس الأموال واستغلال الموارد المتاحة فيها .

وربما كانت هذه الخبرة ، هى التى اعطت الاساس أو المنطلق لهذا النمط الجديد من أنماط الاستعمار . وهذا معناه أن تراث الولايات المتحدة الأمريكية فى ميدان النشاط الاقتصادى ، لم يحقق لها الرخاء وتراكم الأموال وشموخ البنيان الاقتصادى فحسب ، بل أعطاها قدرة فى مجال التسلط والسيطرة على اقتصاديات الدول والشعوب الأخرى.

هذا وكأن نشاط رأس المال الأمريكى فى أثناء القرن التاسع عشر ، الذى التزمت فيه بالعزلة ، وتجنبت الانزلاق فى مشكلات السياسية العالمية وفقًا لمبدأ منرو ، ونشاطه من بعد ذلك فى آسيا فى النصف الأول من القرن العشرين ، كان يؤهلها للوضع الجديد ، وللموقف البغيض فى كل موقع . ومنذ أن تلمست سبباً لكى تتخذ منه ذريعه للاشتراك فى صف الحلفاء ضد دول المحور (ألمانيا – ايطاليا – اليابان)، كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على أن ترث التركة الاستعمارية ، التى تتخلى عنها بريطانيا وفرنسا ، بهذا الأسلوب الاستعمارى الجديد.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل رأسمالها فى كل أرض تخلى الاستعمار عنها ، وأن تتغول من غير أن يمس هذا الوضع الواجهة المزهوة لشكل الدولة المستقلة . واستطاعت رؤوس الأموال الأمريكية التى اقحمت نفسها من أن تشترك بأنصبة متفاوتة ، من دولة الى دولة أخرى فى استثمارات متنوعة . وكان مرور الوقت يمكنها من أن تمارس زيادة حصتها بطريقة أو بأخرى ، وتأكيد تسلطها وسيطرتها على الموارد المتاحة فى بعض تلك الدول .

والغريب أن بعض الدول الرأسمالية الاستعمارية من غرب أوروبا ، لم تكن فى وضع اقتصادى يسمح لها بمواجهة التغول البغيض لرأس المال الأمريكى . بل لقد بدأ رأس المال الأوروبى فى بعض الدول الحديثة الاستقلال ، وهو يتراجع ويتخلى عن استثماراته فى مواجهة الضغط الأمريكى ، وتصاعد التسلط الأمريكى البشع .

وهكذا لبست الولايات المتحدة ثوب الاستعمار الحديث ، وسعت به فى كل اتجاه ، لكى تتحقق لرأس المال الأمريكى فرصة رحبة واسعة ، للاستثمار وجنى الثمار الطيبة . وما من شك فى أنها لجأت الى كل حيلة ، لتأكيد سعيها وفرض وجودها من خلال رأس المال التى تقتحمه فى ميادين الاستثمارات المتخلفة . بل لقد سعت بالمعونات الاقتصادية الى زيادة قدرة الشعوب فى تلك الدول ، على استيعاب واستهلاك السلع والمنتجات الأمريكية ودعم الوجود الرأسمالى لها .

هذا ، ولأن الدول التى باشرت الاستعمار ، كانت قد اثارت شهوة الاستهلاك من ناحية ، وتجنبت تأهيل اهل المستعمرات لتنشيط الانتاج من ناحية أخرى ، فقد وقعت الدول المستقلة حديثًا فى متاعب عدم التوازن بين تعاظم معدلات الاستهلاك ، وتواضع معدلات الانتاج . ومن ثم كانت فجوة تتسع من وقت لآخر بين الانتاج والاستهلاك ولا تغطيها إلا الديون . وكانت هذه المديونية مجال اباح للدائن ، لوى ذراع المدين والتأثير على قراره السياسى والاقتصادى .

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من غير أن تلمس الكبرياء السياسى لبعض هذه الدول ، أن توسع قاعدة استغلالها ، وأن تقبض على زمام البنيان الاقتصادى فيها . ولذلك لم يكن غريبًا أن وصف الاستعمار الحديث ، بأنه تسلط فى صورة جديدة تقوض الاستقلال الاقتصادى للدول ، وتفرض مشيئة رأس المال الأمريكى المستغل عليه . وسرعان ما انكشف الغطاء وتبينت الشعوب فى تلك الدول الحديثة الاستقلال ، وهذا الوجه البغيض والنهم والتغول البشع لهذا التسلل الأمريكى .

وجاء ذلك كله من خلال المعايشة والممارسة ، مثلما جاء من خلال الظروف التى أحاطت بالولايات المتحدة الامريكية ودورها السياسى فى العالم . والمفهوم أن مسألة توازن القوى ، ومسألة الأمن الأوروبى، ومسألة الصراع المذهبى بين الراسمالية والشيوعية العالمية قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتى ، قد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة الأحلاف العسكرية ، والى سياسة رجل البوليس الذى يستبيح لنفسه فرض السلام الذى يريده .

هذا ، ومن ثنايا تلك السياسات ، كانت التصرفات التى كشفت عن الوجه القبيح . وبلغ الأثر الحد الذى لم تتقبل الولايات المتحدة الأمريكية فيه رفض بعض الدول الدخول فى الاحلاف العسكرية . كما لم تتقبل انتهاج بعض الدول السياسية المستقلة الخالصة ، التى تكفل عدم الانحياز . وكان ذلك مدعاة لأن يصل تصنيفها للدول ، على اعتبار أن من ليس معها منقاداً ومستكيناً لسياستها ، فهو عدو لها يستحق العقاب .

هذا ، وقد تدعو الحاجة الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض الحالات من أجل التسلط والسيطرة ، الى تدبير المؤامرات للاطاحة بنظم الحكم فى تلك الدول . وتوليه من ينصاع لمطالبها ويستجيب لتغولها ونهمها . وتستبيح لنفسها إذا ما جاء الرفض وعدم الاذعان من الشعب حق تأديبه ، أو غزو أرضه والبطش به وكبح جماحه . وقد توحى

لدولة من أتباعها والمخلصين لسياستها ، بأن تعب الدور القذر الذى يفرض التسلط الأمريكى ، أو بأن تكون اليد التى تبطش بها .

ونستطيع أن نلتقط المثل مرة من كثير من الدول المستقلة حديثاً التى دبرت ضد الحكومات فيها المؤمرات لكى يحدث التغيير . وقد شهدت جمهورية السودان يوماً ذلك التغيير ، الذى أتاح لبعض قادة الجيش فرصة تولى الحكم ، الذى أفسح للولايات المتحدة الأمريكية كل مجال لتوجيه سياسة السودان (١). وكذلك فعلت بنظام حكم دكتور كوامى نكروما فى غانا ، وحكم أحمد سوكارنو فى أندونسيا .

كما نلتقط المثل مرة ثانية من فيتنام التى ما برحت تسعى لفرض الاستكانة على الشعب ، حتى إذا ما تأكدت الرفض وعدم الاذعان القت بكل وزنها فى معركة مريرة قاسية ضد هذا الشعب . ولا تبالى العقلية الأمريكية التى تتصرف بوحى من روح الاستعمار الحديث ، باستنكار الرأى العام العالمى ، وظلت تنطلق من منطق القوة التى تبطش فى فيتنام ، حتى عرفت طعم الهزيمة .

ونتبين المثل مرة ثالثة فى الوطن العربى حيث لجأت بعد أن أعجزتها الحيلة فى تقويض نظم الحكم التقدمية الى الحاح على الفتك بها . وما من شك فى أنها أوعزت لاسرائيل ، ورسمت لها الخطة التى تلعب بها الدور القذر . وقد يكون الاصرار على دعم العدوان الاسرائيلى، هو من نفس المنطق الذى يكون من قبيل الاصرار على فرض الاستسلام عل الأمة العربية ، وتيسير السبل على طريق السيطرة الأمريكية .

وإذا كانت المؤامرة أو كان العدوان المباشر وغير المباشر مطيه الاستعمار الحديث ، فإنه يستهدف فى النهاية الأخذ بزمام الاستغلال

---

(١) حدث ذلك فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حيث سلمت الحكومة الوطنية مقاليد السلطة لقادة الجيش ، دون أن يكون هناك الهدف الصادق للتغيير نابعًا من منطق الثورة الحقيقية .

الاقتصادى ، والسيطرة على موارد الانتاج لصالح رأس المال الأمريكى . بل لقد اتخذت من هذا الاستعمار الحديث سبيلاً لتعديل أوضاعها أو الانتصار لاستراتيجية المنافسة مع الاتحاد السوفيتى ، على كل صعيد اقليمى ، وعلى الصعيد العالمى .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فإن تلك النهاية التى أنهت المد الاستعمارى الأوروبى ، لم تصنع النهاية الحقيقية للاستعمار والتغول الأمبريالى ، وقد نفضل تصوير الأمر فى الشكل الذى يعبر عن انتهاء مرحلة من مراحله ، لكى تبدأ مرحلة استعمارية أخرى من نوع جديد .

ولقد تلقفت الولايات المتحدة الأمريكية زمام الأمر فى هذه المرحلة، لكى تفرض تغولها وتسلطها من خلال السيطرة الاقتصادية . وأتاح ذلك الاصرار الأمريكى فرص الاستمرار للاستعمار الاستراتيجى ، الذى مازال يقبض على المواقع الهامة والحيوية ، التى تكفل له التحركات المرنة المطمئنة على المسطحات المائية .

كما يتيح من ناحية أخرى للاستعمار الاستيطانى أن يمارس بطشه وتسلطه وسيطرته والاستعلاء من غير حياء ، أو تخوف على بعض المساحات التى كان قد تمكن من أن يقيم فيها صرحاً لوجوده وتزكره . أما المستعمرات التى حصلت على استقلالها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى أن من حقها ممارسة السيادة ، إلا فى حدود ما يقره التغول الراسمالى الأمريكى . وكم من الأمثلة التى تصور الدول حديثة الاستقلال التى رفضت التغول الأمريكى ، فكان نصيبها الويل والثبور وعظائم الامور .

هذا ، ولأن الاستعمار الحديث قد أفسح المجال لدعم مكانة الولايات المتحدة فى ميزان القوة على مستوى العالم ، فإن الاتحاد السوفيتى قد خاض بدوره التجربة ذاتها . وصحيح أن اعتمد على أساليب جديدة من خلال العملاء أو الغزو المباشر ، لكى يكون له حصة فى ميدان الاستعمار الحديث . ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأساليب قد لوثته والهبت الصراع فى العالم ، بشأن ميزان القوة مع الولايات المتحدة .

والتسلل السوفيتي من خلال العملاء ، أو الغزو المباشر كما تأتى في افغانستان لحساب دعم مكانة العملاء ، لا يمس بدوره واجهة الدول المستقلة حديثًا . بل قد يلجأ الى تبنى قضايا شعوب هذه الدول ودعمها، ولكن الى الحد الذى ينصر ارادة الاتحاد السوفيتي ، ويكسب مكانته الاستراتيجية فى المنافسة بينه وبين الولايات المتحدة دعمًا وقدرة .

ومن خلال المعونات الاقتصادية أو غير الاقتصادية ، تكون الممارسة التى تجسد جشع الاستعمار السوفيتى الحديث . كما يكون الوضع الذى يكسب الاتحاد السوفيتي قدرة ، على لوى ذراع السياسة فى الدول المستقلة حديثاً ، التى تسلل اليها بشكل أو بآخر.

وبكل أسلوب من أساليب البطش والبلطجة السياسية ، ولوى الذراع فى السر والعلن ، حاول الاتحاد السوفيتى السابق ، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية كل فيما يخصه أن تفرض مشيئتها ، وأن تكبح جماح كل قوة ذاتية تواجه تغولها وجشعها المتزايد . وهذا معناه أن الاستعمار مازال يعيش فى أساليب وصور جديدة . وهو – من غير شك – فى هذا الشكل الحديث ، يصنع بعداً من الأبعاد ، التى يجب أن توضع فى اعتبار الباحث الجغرافى ، عندما يعالج مشكلة من المشكلات السياسية .

الفصل الخامس

دراسات تطبيقية فى الجغرافية السياسية

- دراسة فى مقومات الدولة السودانية .
- الوطن العربى والخليقة الجغرافية لأهم مشكلاته .
  - دراسة فى المشكلة الكردية .
  - دراسة فى مشكلة فلسطين .
  - دراسة فى مشكلة كشمير .

الفصل الخامس
دراسات تطبيقية فى الجغرافية السياسية

تمهيد :

إذا كنا قد عالجنا فى الفصول السابقة القواعد والأصول التى تمثل أهم ما يتصل بمجالات الدراسة فى الجغرافية السياسية ، وأهم المتغيرات التى تلعب دوراً فى بنية الدولة ووجودها ومسيرتها وعلاقتها ومكانتها فى مجتمع الدول ، والتقطنا النماذج المعبرة عن ذلك كله ، فإن ذلك لا يكفى ولا يشبع من حيث التطبيق . ويستوجب الأمر مزيداً فى التوغل فى عرض النماذج المتكاملة ، التى تصور كل ما يتصل بالقواعد والأصول ، وكل ما يمتثل وينصاع للمتغيرات . كما يستوجب الأمر أيضًا التقاط بعض المشكلات التى نوردها مورد البحث والدراسة ، ونضعها موضع التفسير والتحليل ، والقاء الاضواء على جوانبها وجذورها العميقة .

وقد نتلمس التطبيق فى اطار ما نعيش فيه من واقع ، يتصل بالكيان الصغير الذى يتمثل على سبيل المثال فى الدولة السودانية أو بالكيان الكبير الذى يتمثل فى الوطن العربى كله . كما نتلمس التطبيق فى اطار العالم من خلال الايمان المطلق بوحدة الناس . وفى كل حالة من هذه الحالات ، يكون الهدف أن نتلمس من خلال رؤية جغرافية، وضوحاً وتعبيراً عن الأبعاد الموضوعية فى اطار بحث جغرافى سياسى.

ومهما يكن من أمر ، تضيق الدائرة التى نلتقط منها المثل ، أو النموذج أو توسيعها ، فإن الهدف النهائى يتركز فى تصوير دقيق لكل الجوانب ، بقدر ما يتركز فى تقييم وتفسير ، يبنى على وضع كل الأبعاد والمتغيرات ، التى تشترك فى صنع المشكلة ، أو فى تعقيدها، موضع التقدير . وهذا معناه أن نتابع الدراسة بالأسلوب التحليلى ، الذى يجسم الواقع ويظهر أبعاده ، بقدر ما يكشف النقاب عن أبعاده

ويفسره.

ومن المفيد حقًا أن نتجه أولاً الى دراسة موضوعية للدولة السودانية ، بما يعبر عن كل المقومات الطبيعية البشرية لوجودها . ثم نتجه بعد ذلك الى معالجة الخلفية الجغرافية ، لأهم المشكلات التى تعيشها الأمة العربية فى وطنها الكبير ، وندرس نماذج من مشكلات متنوعة منها مشكلة فلسطين ، ومنها مشكلة الأكراد ، فى اطار وطننا الكبير . كما نعالج كشمير كمنط مما خلفه الاستعمار على الصعيد الهندى.

* * *

١ - دراسة فى مقومات الدولة السودانية :

يلتئم صرح كل دولة نشأت بطريقة موضوعية حول فكرة تكون بمثابة النواة . وما من شك فى أنها هى التى تستقطب الكيان البشرى ، وتشد كل ولاءه وتحظى بكل اهتمامه . وهذا فى حد ذاته المنبع الأصيل للتدفق الفياض من الولاء ، الذى يكسبها الحياة والوجود ، فى اطار مجتمع الدول . بل قل ويكفل لها المنعة والعزة بين الأقوام والأمم .

ومن ثم يكون السعى نحو أصل وماهية هذه الفكرة والتعبير عن كنهها ، أو جوهر النواة التى لمت الشمل ، وأعطت الدولة السودانية امكانية النشأة والوجود الحى ، ضمن المجتمع الدولى الكبير مفيداً وضرورياً . ويستوجب الأمر توسعًا على امتداد الزمان ، لكى نلتمس فى وجود الدول التى شهدتها الأرض السودانية على أمل مرتقب يرسل الضوء فيبرز أبعاد هذه الفكرة ، ويصور النواة أو النبتة التى نمت نمواً طبيعياً ، لتخرج الكيان المادى والبشرى للدولة السودانية المعاصرة.

ونشير بادئ ذى بدء الى دولة عتيقة سجلها التاريخ على ضفاف النيل النوبى ، يلتئم شملها من حول ناباتا حيناً ، ثم من حول مروى القديمة حينًا آخراً . ونستطيع أن نتلمس فى هذا المجال أثر النيل العظيم كعامل فرض المشيئة ، واستقطب النشاط البشرى ونمو

الحضارة ، التى كانت تمثل امتداداً للوجه الآخر للصورة المشرقة على ضفاف النيل الأعظم فى مصر . وهذا معناه أننا نكاد نتبين الفكرة ، وقد انبثقت على ما بنى عليه نبض الحياة على ضفاف النهر ، ووجدت فى أرضه وسهوله الفيضية الطيبة التربة الملائمة لأن تنمو وتبرز . بل وأتاحت المناخ الصالح لتجميع الناس ، ولم شمل وجودهم الحى المتفاعل مع البيئة ، والمنسجم مع خصائصها الأصلية .

وما من شك فى أن قيام الدويلات المسيحية الثلاث ، وهى دولة النوبة السفلى ، ودولة مقرة ، ودولة علوة ، قد جاء تعبيراً عن نفس هذا الواقع الطبيعى ، الذى يستمد أصوله من فكرة فجرها الماضى لحساب الناس وتجمعهم والتئام شملهم ، النيل العظيم . وكيف لا يفجر النيل هذه الفكرة وهو وريد الحياة وشريانها فى قلب الصحراء ؟

بل قد نجد فى تعددها التعبير الأروع ، والذى يكشف عن درجة عالية من درجات الاستجابة لخصائص النيل النوبى ، الذى يتضمن الجنادل . وتجئ السهول الفيضية على جانبية متباعدة متفرقة ، وكأنها الجيوب غير المترابطة . ومن ثم كان الوجود الحى لكل دولة ، وثيق الصلة بجيب من تلك الجيوب ، وبحيث بات لها ولوجودها سنداً وظهيراً .

وإذا كانت النوبة السفلى ، قد تجمع شملها من حول الجيب السهلى فيما بين الشلال الأول والثانى ، والذى يعرف الآن بحوض بيرة ، فإن دولة مقرة قد تجمع كيانها وقامت فى اطار الجيب السهلى ، فيما بين الشلال الثالث والرابع والمعروف بحوض دنقلة . ثم كانت سوبا تتجمع من حول الجيب السهلى الواسع الطويل فيما بين الشلال الخامس والسادس ، والمعروف حالياً بأسم حوض شندى .

وهكذا كان النيل النوبى ، وكانت صفاته الطبيعية مدعاة لهذا التعدد فى وجود دويلات ، على مدى فترة ليست بالقصيرة . ولم يكن من الممكن أن يحدث التغيير إلا إذا تحررت الفكرة ذاتها ، والتى استقطبت ولاء الناس ، وشدت أزر المصلحة المشتركة لهم من كل قيد

يفرضه النهر . وهذا معناه أن النيل النوبى كان يفرض قيداً على الفكرة ، وكان التحرر من القيد ، لكى تتخذ الفكرة سبيلاً يلم الشمل ، ويغير من واقع التشتت ، مرهوناً بتحولات محددة ومتغيرات معينة اتصلت بالناس ، وتجمعاتهم ، أكثر من أى شئ آخر .

ويمكن القول أن وصول وتدافع الجماعات العربية الى مساحات الأرض السودانية ، هو الذى أعطى نقطة الانطلاق فى تلك التحولات وصياغة أهم المتغيرات المعنية . وجدير بالذكر أنها عندما تدافعت عن طريق الشمال عبر العطمور ، أو عن طريق الشرق عبر البحر الأحمر ، لم تستهدف فى بداية الأمر الاستقرار على ضفاف النيل النوبى . هذا معناه أنها كانت بعيدة عن أن تدخل فى اطار التأثير الذى فرضه النهر العظيم عليها ، أو ما يفرضه النيل النوبى على الجيوب السهلية الفيضية ، وجموع الناس ، التى عاشت فيها وتتضمنهم . ومن ثم كان ذلك التدفق لسيل من البشر مدعاة لجملة من النتائج ، التى لعبت دوراً هائلاً ، فيما يتعلق بالفكرة التى تدعو الى لم شمل الناس ، ونشأة دولة تحتويهم .

وكانت النتيجة الأولى مثمرة فى نشر الدين الاسلامى ، على أوسع مدى ، وبشكل أوجد الاطار العام الذى يصنع نمطاً من أنماط الانسجام والتناسق بين كيانات بشرية ، لم تكن تتجمع أو تنسجم من قبل . ولا يستطيع أحد أن ينكر دور الاسلام فى لم شمل أو ترابط طوعى لحساب مصالح جمعت وألفت بين ، الكيان النوبى ، والكيان البجاوى ، والكيان العربى على صعيد الأرض فى السودان الشمالى .

كما نستطيع أن نسجل نتيجة أخرى بنيت على تأكيد الترابط ، بما يتناسق مع نشأة ونمو المصالح الاقتصادية ، التى استهدفت تجميع التجارة وتوجيهها من مراكز محددة فى اطار النطاق السودانى من الأرض ذات المطر الصيفى ، الى كل الأرض التى تستقبل المطر فى الشتاء من ناحية ، والى المشاركة فى حركة التجارة الدولية ، التى تمر عن طريق البحر الأحمر من ناحية أخرى .

وجدير بالذكر أن أرض النطاق السوداني بمعناه الجغرافي ، قد شهدت هذه المرحلة ، التى نشأت فيها الدول وتبلورت كياناتها فيما حول مراكز تجارية لمعت وازدهرت وحققت الثراء كله . منها دولة الفنج أو السلطنة الزرقاء . وكان منها أيضًا دولة الفور . وقد التئم وجود الأولى من حول بلدة سنار . والتئم وجود الثانية من حول بلدة الفاشر.

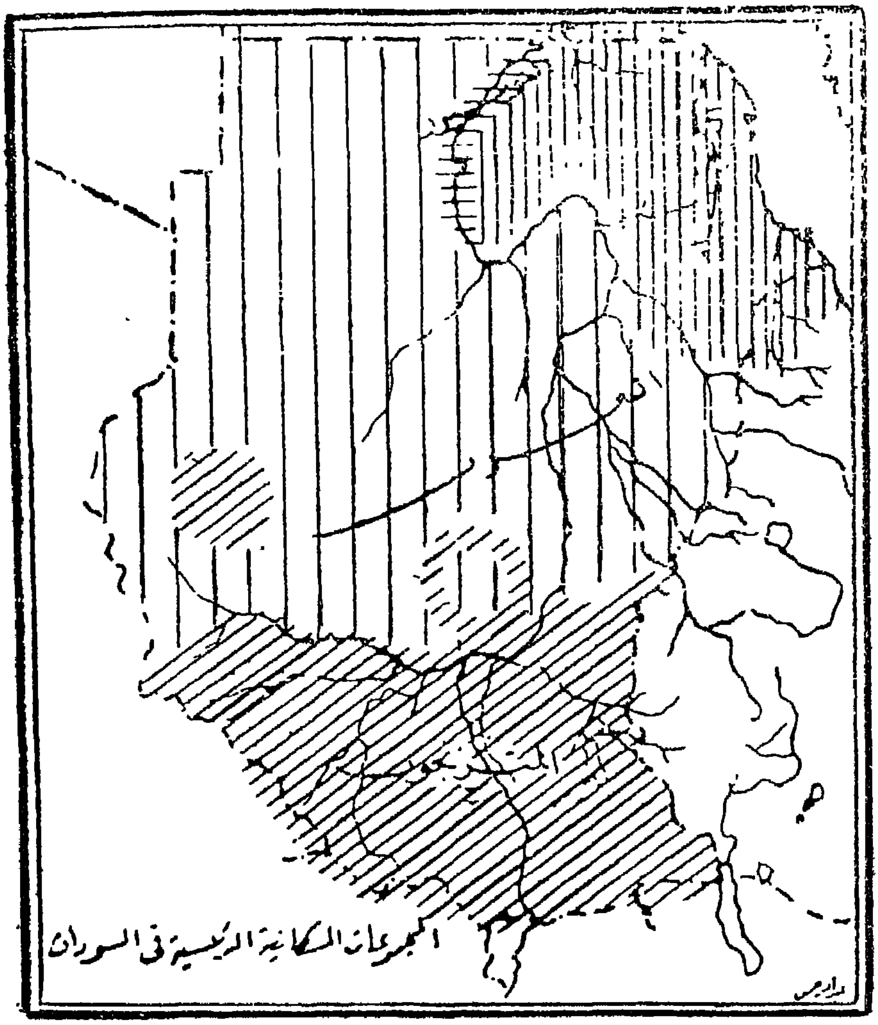
ولن نجد مبرراً للخوض فى ذكر هذه الدول ، التى بادت أو فى التمادى فى تفاصيل كثيرة حول كل منهما ، ولكن الذى يهمنا فقط أن قيام كل دولة منهما كان فيه التعبير الكافى عن تغيرات فعلية فى طبيعة الفكرة ، وقدرتها على استقطاب الولاء ، وجمع شمل الناس من حول مصالح مشتركة وما أحاط بها ، بعد أن تخلصت من أثر ضابط وقيد عتيق ، فرضه النيل النوبى عليها من قبل.

ومع ذلك فإن دولة الفنج التى قامت فيما حول بلدة سنار ، لم تكن قادرة على أن تتحلل تمامًا من أثر النيل كله . بل كانت تجنح الفكرة فيها لقدر من التأثير الواقع عيها من هذا العامل الطبيعى . وربما عبر ذلك عن نتيجة تمثلت فى التقاء بين حضارة مادية راسخة من حول النيل النوبى ، وبين حضارة روحية اسلامية متطلعة من حول النيل الأزرق . وترتب عليها تعاظم الروابط وزيادة الأثر الفعلى للتجمع البشرى . كما ترتب عليها أيضا ازدهار فى موقع الالتقاء عند حلفاية الملوك ، حيث كانت البؤرة التى تجمعت من حولها كل الجهود الحريصة ، على أسباب الترابط والتماسك والدعم للفكرة الجديدة ، أو المتطورة التى وسعت من رقعة الدولة واستقطبت الكيان البشرى المتكامل من العرب والنوبيين والبجاة .

وهذا معناه ، أن النيل استطاع أن يقحم أثراً من تأثيره اقحامًا مباشراً أو جزئيًا، أو أن يحتفظ به كعامل من العوامل التى تصنع

---

(١) راجع للمؤلف كتاب «الموانى السودانية دراسة فى الجغرافية التاريخية» ، القاهرة ١٩٦١ .



المجموعات السكانية الرئيسية في السودان

المساندة للفكرة التى استقطبت الولاء وتكسبها القدرة على الوجود المستمر . وقد نشير في هذا المجال الى أن دولة الفور التى افتقدت هذا الأثر ، فاتها حظ كبير . فلم تكن حقًا نواة تشد الولاء وتقوى التلاحم بين أوصال البناء البشرى ، مثلما كانت تفعل ، دولة الفنج .

وهكذا كان عامل النيل وقوة فعله بمثابة السدى ، وكانت المصالح الاقتصادية بمثابة اللحمة ، في نسيج الفكرة التى تصنع الخلفية أو الوراء العريض لتلك الدولة القديمة . ثم كان النيل وتأثيره هو الذى ظاهر وساند توسيع رقعة الأرض ، التى احتوت الوجود الحى فى الدولة عاشت ردحًا من الزمن ، تملأ الحيز ، وتشترك فى سجل التاريخ بصفحات كثيرة .

وانطلاقًا من كل تلك الظروف ، التى أحاطت بالفكرة التى عاشت بها دولة احتلت قطاعاً من الأرض السودانية ، فى فترة تمتد من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ؛ نشير الى أن التوسع المصرى فى بداية القرن التاسع عشر ، لم يكن بمنجاة من أن يتأثر بها ، وهو يجمع أوصال السودان وأن يؤثر فيها ، وهى (مصر) تلم شمل البناء البشرى فيه حول النيل العظيم .

وهذا معناه أن النظام الجديد ، الذى ترتب على التوسع المصرى ، كانت فيه درجة من درجات الاستجابة للفكرة ، التى طالما لمت شمل الكيانات البشرية ، وألفت منهم كياناً مركبًا ، فى حيز من الأرض السودانية . كما أن روح مصر والفكرة التى تكمن فى الخلفية أو الوراء العريض والعتيق لوجودها كدولة ، قد أثرت بشكل عبر عنه توسيع الرقعة ، لكى تلتئم كل المساحات ، وتكون مشدودة من حول النيل العظيم .

ولم يكن ذلك إلا تطبيقًا لما أحاط بالفكرة التى نمت من حولها الدولة المصرية من تعلق شديد بالواقع الطبيعى ، الذى يمثل النيل فيه حجر الزاوية . وربما كانت مصر وهى تخرج السودان الى حيز الوجود ، وتحقق من جانبها أيضا ما يتجاوب مع الحرص الشديد على إبعاد كل تيار استعمارى أوروبى دخيل على الأرض ، التى تدخل فى

الاطار العام لحوض النيل العظيم .

وكان ذلك مدعاة لكل توسيع أفقى اصطنعته مصر ، حتى امتد برقعة الكيان المادى للدولة الى الهضبة الاستوائية ، ودون مراعاة لمسألة التناسق البشرى بين ، الكيانات البشرية التى تجمعت من قبل ، والكيان البشرى الذى يتألف من مجموعة القبائل المتزنجة على الصعيد السودانى النيلى . وهذا الأمر له معناه من حيث مبلغ الاستجابة ، التى تقبل بها هذا التطوير والتوسيع ، وأثره على الفكرة الأصلية التى يلتئم من حولها الكيان المادى والكيان البشرى للدولة .

وقد شهد القرن التاسع عشر كل محاولة لتحقيق هذا التناسق ، وتأكيد الاستجابة والتجانس بين الاقوام ، التى عاشت فى شكل كيان بشرى مركب فى السودان . ومع ذلك فإن الثورة المهدية كشفت عن حقيقة هامة ، وهى أن الكيانات البشرية الثلاث ، التى تجمعت منذ وقت طويل بموجب السلام ، لم تقتنع بالفكرة الجديدة ، وما اتصل بها من حيث توسيع مساحة الدولة ، ومن حيث ضم الكيان البشرى الجديد من الجماعات المتزنجة .

ذلك أن الدولة التى أقامتها المهدية ، وجاوبت ارادة الثورة ، قد تقلصت وتخلت من مساحات كبيرة ، كانت قد توسعت فيها الأقاليم السودانية من قبل . وكان ذلك – من غير شك – ردة أومن قبيل العودة الى التركيز على الفكرة القديمة ، والتى رسخت جذورها قبل التوسع المصرى فى بداية القرن التاسع عشر .

ومهما يكن من أمر ، فإن عودة النظام وفرض الحكم الثنائى كان حريصاً على دعم الفكرة ، كما حققها التوسع المصرى من قبل . وكان ذلك مدعاة لتوسيع الرقعة ، بشكل أدخل الجماعات المتزنجة ، ضمن الكيان البشرى المركب مرة أخرى ، وأوقف التغول الاستعمارى الذى تجمع من حول مساحات كبيرة من جنوب السودان . وكان ذلك أيضاً مصحوباً بأول استخدام لكلمة السودان علماً على وجود الدولة .

وهذا معناه تحويل كامل لكلمة السودان التى عاشت دائمًا وهى

تعبرعن **مدلول جغرافى** ، تعرف به مساحات كبيرة ، تمتد جنوب الصحراء الكبرى ، وتنتشر فيما بين الساحل على المحيط الاطلنطى والساحل على البحر الاحمر ، الى **مدلول جغرافى** ، بحت لاصق بالمساحات التى تجمع شملها من حول الفكرة الموسعة .

وقد عرفت الدولة من قبل فى أثناء القرن التاسع عشر ، باسم الاقاليم السودانية . ولم تعرف باسم السودان إلا فى فجر القرن العشرين . واستطاعت أن تتمسك بهذا الاسم ، وأن تحتفظ به بعد الانتقال ، من مرحلة شهدت حكمًا استعماريًا طارئًا ، الى مرحلة حصلت فيها الدولة السودانية على استقلالها السياسى منذ سنة ١٩٥٦ (١).

هذا ولقد احتل السودان مكانه ، فى الخريطة السياسية للقارة الأفريقية ، على مساحة كبيرة تبلغ مليون ميل مربع . وتنتشر هذه المساحة على محور عام فيما بين خطىْ العرض ٤ °، ٢٢° شمالاً . وكانت فى موضع مناسب ، لكى تبدو فى شكل منتظم له شئ مناسب من المنعة الاستراتيجية الى حد كبير ، ومتناسق مع كل الأشكال التى تتضمن مساحات الدولة المجاورة له .

ويحدد هذا الشكل حد سياسى تتفاوت قيمته الفعلية فى تأكيد الفصل بين السودان وبين جيرانه . وقد نتبينه حينًا يمثل نموذجاً من نماذج الحدود الهندسية ، التى تمر على شكل الخط المستقيم ومتمشياً من خط من خطوط العرض ، أو خط من خطوط الطول . وقد نتبينه فى أجزاء أخرى متمشياً مع ظاهرة تضاريسية ، تضع الفصل وتؤكد مبلغ التباين بين أرض تشملها سيادة الدولة السودانية ، وأرض تشملها سيادة دولة أخرى كأثيوبيا .

ويبدو الحد السياسى السودانى فى بعض الأجزاء ، مجرداً من أى مساندة تصنعها ظاهرة طبيعية ، أو ظاهرة بشرية معينة . وكأن هذا التحديد كان منبثقًا من تحدى مجرد من أى سند يظاهره ، أو يكسبه

---

(١) اضطرت المستعمرة الفرنسية التى عرفت باسم السودان الفرنسى ، الى التخلى عن لفظ السودان بعد اعلان استقلالها ، وتسمت باسم دولة مالى .

منعة وتأكيداً للفصل بين أرض وأرض ، وبين ناس وناس . وهذا فى حد ذاته مدعاة لأن نحس بأن الحد السياسى الذى يصنع الاطار الجامع للكيان المادى للدولة السودانية ، غير متناسق مع الواقع البشرى بصفة عامة .

وكم من موقع نتبين فيه مرور الحد السياسى فى الاتجاهات التى تمزق الكيان البشرى ، وتبعد بعضاً من قبيلة أو جماعة وراء الحد السياسى . ومن ثم يعيش هذا البعض ، وقلبه معلق وأحاسيسه نحو السودان والكيان البشرى بعضه أو كله . ونضرب لذلك مثلاً بالحد السياسى ، بين السودان وأرتريا وما أدى اليه من فصل واستبعاد قطاع من قبيلة البنى عامر حيث تعيش فى أرتريا ، وهى متبورة عن كيانها الكبير فى السودان (البجاة) ومتعلقة بأمل العودة والالتئام به فى يوم من الأيام.

كما يعبر الحد السياسى بين مصر والسودان عن نموذج أخر من نماذج عدم التناسق ، بين الدور الذى يطلب من الحد القيام به وحقائق الواقع البشرى الذى يصنع التجانس والترابط ، بين البجاة فى شمال شرق السودان ، والبجاة فى جنوب شرق مصر . وهذا معناه أن هذا الحد أعجز من أن ينهض بوظيفته ، لأنه يتعارض مع مصالح الناس وأسباب ترابطهم على النيل كنوبيين ، وبين النيل والبحر الأحمر كبجاة .

بل قد تتسبب الحدود التى تفصل بين السودان فى جانب ، والدولة الأفريقية المجاورة له فى جانب أخر فى نشأة المشكلات . وتنشأ هذه المشكلات من خلال عدم التناسق بين التحديد والفصل الذى يؤدى اليه الحد السياسى ، وحقائق الواقع البشرى ومصالح القبائل والجماعات التى يعيش بعضها فى السودان ، وبعضها الآخر فى الدول الأفريقية المجاورة .

ويزداد هذا التعقيد ، وتتعاظم احتمالات الخطر ، من مثل تلك المشكلات المتوقعة ، إذا ماعرفنا أن السودان تنتشر مساحته الكبيرة

على مدى هائل بحيث يشترك بحدوده مع ثمان دول ، هى اثيوبيا وكينيا وأوغندة والكنغو الديموقراطية وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا ومصر . بمعنى أن الحدود السياسية التى لا تمثل الاطار المنيع ، تفتقد المنعة ، وتتعارض مع مصالح الناس التى احتوتهم الدولة السودانية . ولا غرابة فى أن يكون للسودان مطالب فى الأرض والناس ، التى تضمهم دولة مجاورة ، أو أن يكون للدول المجاورة مطالب فى الأرض والناس ، الذى يضمهم السودان .

وتتضمن هذه المساحة الكبيرة امكانيات هائلة وجملة من المصادر الطبيعية المتباينة التى تكفل احتمالات الغنى والثراء . وإذا كان من الضرورى استبعاد حوال ٢٣٠ ألفا من الأميال المربعة من المساحة الكلية على اعتبار أنها تتضمن الصحراء ، فإن البقية التى تتمثل فى حوالى ٧٧٠ ألفا من الأميال المربعة لها امكانيات ضخمة ، من حيث المصادر الكامنة والموارد المستخدمة .

ونستطيع أن نتبين هذه الامكانيات ممثلة فى صور نباتية متنوعة من حيث درجة الثراء والغنى ، أو فى صور من تربات متباينة من حيث التركيب الكيماوى والميكانيكى ، ومن حيث قابليتها للانتاج الزراعى . ومن ثم تتاح الفرص الرائعة لأن تتجمع جملة من المصادر والموارد الطبيعية المتباينة .

ونشير الى أن من بين هذه المصادر والموارد ، مساحات هائلة تقدر بحوالى ١١٨ مليون فدان من الأرض القابلة للزراعة . وهذه المساحات منها ما يمكن الوفاء بحاجاته من مياه الرى من النيل وروافده ، ومنها ما يمكن الوفاء بحاجاته من مياه الرى المطر الفصلى المتزايد ، على المحور العام من الشمال الى الجنوب .

هذا وتكفل الصورة النباتية الغنية بالأعشاب والحشائش الظروف الطبيعية لثروة حيوانية هائلة ، تتألف من ملايين الابقار والاغنام والماعز والأبل . وتقدر مساحة المراعى التى يمكن أن تلعب دوراً هائلاً فى حساب الاقتصاد السودانى ، بحوالى ٧٥ مليوناً من الأفدنة ، يقع

معظمها غرب النيل . هذا بالأضافة الى ما يتوفر فى الصور النباتية من أمكانية استغلال بعض الأعشاب والحشائش ذات القيمة الاقتصادية ، أو بعض الأشجار والغابات التى تتضمنها مساحات كبيرة جنوب خط العرض ١٤° شمالاً .

هذا وتشير الأدلة الأولية فى بعض الأحيان والدراسات الجيولوجية المتخصصة فى بعض الأحيان الأخرى ، الى أن بعض التراكيب الجيولوجية تضم ثروة معدنية متنوعة ، تتألف من عدد كبير من الخامات المعدنية المتباينة (١). هذا بالاضافة الى رصيد من طبقات حاملة للبترول على صعيد الأرض غرب النيل الأبيض ، وعلى صعيد حوض الغزال.

وهذا معناه – على كل حال – أن الدولة السودانية تملك رصيداً مادياً هائلاً ومتنوعًا . وهذا فى حد ذاته دعم للوجود المادى للدولة ، وخاصة إذا ما أتيحت الفرص لاستغلال اقتصادى متوازن ، لتلك الموارد المتعددة . والسؤال الذى يفرض نفسه ، هو هل يتحقق هذا الدعم ؟ أو هل تتاح الفرص لذلك الاستغلال الاقتصادى المتوازن ؟

هذا ، والواقع أن هناك عوامل كثيرة ومؤثرات متعددة ومتداخلة ومتغيرات سياسية متنوعة ، كلها تكشف الغطاء عن اجابة بالنفى الى حين على أقل تقدير . ويمكن القول أن تفسير ذلك كله ، لا يكاد يتأتى إلا من واقع الاحاطة بكثير من العوامل البشرية ، التى تتعلق بنوعية الانسان ومستواه الحضارى من ناحية ، أو بكمه وسوء توزيعه الجغرافى على الأرض السودانية من ناحية أخرى . وفى انتظار المتغير الأعظم الذى يحبط ذلك التحدى البشرى أو يطوعه ، لا نتوقع غير الاستخدام الجائر ، أو الاستخدام التقليدى فى اقتصاد مهزوز وغير متوازن .

---

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب المؤلف «السودان – دراسة جغرافية» الاسكندرية ١٩٧٢ .

والكيان البشرى فى الدولة السودانية – كما قلنا – كيان مركب يتألف من أربعة مجموعات على أقل تقدير . وهذه المجموعات الأربعة هى المجموعة النوبية ، والمجموعة البجاوية ، والمجموعة العربية ، والمجموعة المتزنجة . ولعل أهم ما يلفت النظر فى شأن التركيب الهيكلى للكيان البشرى ، وهو التباين وعدم التجانس ، ليس من وجهة النظر السلالية واللغوية فحسب، بل ومن وجهة النظر الحضارية أيضاً.

وهذا مدعاة لأن ندرك تفاوتاً كبيراً فى القيمة الفعلية للجهد البشرى ، الذى يبذل فى مجالات استغلال الموارد المتاحة . وقد نتبين الانخفاض الكبير فى المستوى الحضارى ، مسئولاً عن قدر كبير من الاستغلال غير الاقتصادى ، بل ومسئولاً عن التخلف الشديد ، فى أساليب الاستغلال ذاتها . كما هو مسئول فى بعض الأحيان عن اهمال كامل لقطاعات من الموارد المتاحة برمتها.

هذا بالاضافة الى أن كم السكان ، وسوء توزيع الكثافات السكانية، قد تفصح عن تخلخل شديد ، الأمر الذى يجعل السودان ضمن الدول التى تعانى من الفقر فى السكان . بل أن معدلات النمو السكانى ، تخطو خطوات متأنية ودون أن تتعجل ، لكى تنتشل السودان من سوأت هذا التخلخل . ومن ثم يكون ذلك مدعاة لنقص فى حجم القوى العاملة ، التى تتطلبها جملة الموارد المتنوعة والمصادر البكر.

وربما كان التخطيط الذى وضع بعض برامج الانماء مورد من تلك الموارد المتنوعة مسئولاً عن مزيد من سوء التوزيع . بل لعله تسبب فى تناقض شديد ، بين نمو حظيت به بعض المساحات التى أخضعت لحظة التنمية الزراعية وبرامجها الطموحة ، وتخلف وتدهور شديد تعرضت له مساحات كثيرة أخرى ، وموارد متنوعة متاحة فيها أغفلتها هذه البرامج .

ودولة هذا شأنها ، تعانى من تلك المتناقضات التى توقعها فى مشكلات ذاتية تنبع من صميم تركيبها الهيكلى ، وما ينطوى عليه من أسباب عدم التجانس . ونشير فى هذا المجال الى مدى ما يمكن أن يترتب على التفاوت بين النمو والتقدم ، والتخلف والجمود ، من

نتائج ينعكس أثرها فى درجة الولاء لوجود الدولة ذاتها . كما نشير الى أن النمو غير المتوازى لقطاعات الانتاج ، يكون أيضًا مدعاة لتعميق الهوة وتأكيد الانفصال الحضارى ، بين المجموعات التى يتألف منها الكيان البشرى .

وقد نتجه الى تحديد أدق لتصوير أخطر تلك المشكلات ، والتى تتمثل فى عدم الانسجام والتناسق ، وافتقاد الروابط بين الكيان الذى يضم القبائل والجماعات المتزنجة فى جانب ، والكيانات الثلاثة الأخرى فى جانب أخر . ويمكن القول أن جوهر المشكلة ، يكمن فى عمق التناقض وعدم الانسجام الفعلى ، بين ولاء تلك القبائل نحو كيانها الذاتى ، والذى يتعاظم من خلال النعرات القبلية المتخلفة من ناحية ، وحجم الولاء المطلق للوجود ضمن الكيان البشرى . المركب ، فى الدولة السودانية من ناحية أخرى .

وليس ثمة ما يدعو الى ايضاح الأسباب والدوافع ، التى يمكن أن تفسر ذلك التفسخ . ولكن الذى لا شك فيه أنها فى حد ذاتها تصور مشكلة خطيرة ، تعلن عن تصدع فى البناء البشرى ، وتكلف الجهد لترميم هذا الصدع ، وتعطل المسيرة المنتظمة فى الدولة للنمو الاقتصادى بصفة خاصة . ونحن وإن كنا لا نملك الحق فى البحث عن الحل الأمثل (١) ، ولكن الذى يجب أن نتصدى له هو أن المعالجة يجب أن تغوص الى تلك الجذور ، وأن توجد الحافز الذى يتعاظم به الولاء الفعلى ، بين هذا التجمع المتزنج نحو الدولة ، على الولاء الضيق نحو الكيان القبلى الصغير المحدود ، الذى تعيش فيه .

هذا ، ويعيش السودان التجربة الصعبة ، وهو يعانى من حرب أهلية . كما يعانى من نظام حكيم غشيم ، يضيف بسلوكه من يوم الى يوم أخر ، المعاناه ، والتى تعمق الفجوة بين عناصر البناء البشرى المركب، وتشيع الجفوة بين الكيانات الأربعة ، التى يتألف منها هذا الكيان البشرى المركب .

---

(١) كانت اتفاقية مارس ١٩٧٢ التى منحت الجنوب حكماً ذاتية وهدأت من روع الجماعات المتزنجة وسيلة لوضع حد لمشكلة تفرض الصدع علــى البنــاء البشــرى. =

الوطن العربى

الخلفية الجغرافية لمشكلاته

ليس أهم ونحن بصدد دراسة بعض النماذج لمشكلات سياسية ، من أن تتخذ سبيلنا لبحث عميق وكاشف للمشكلات ، التى يئن منها وطننا العربى . وصحيح أن مثل هذه الدراسة تعبر عن الوفاء للأرض والأمة العربية . ولكن الصحيح أيضًا أن مسيرة أمتنا العربية ، وهى تتناقض بين دعوة إلى القومية والانتماء القومى ولم الشمل من جانب ، والاستغراق فى الوطنية والانتماء الوطنى من جانب آخر ، تتردى فى مشكلات متنوعة . ومن شأن هذه المشكلات أن تمثل حقل تجارب مفيد ، لطالب الخبرة فى حقل الدراسة الجغرافية السياسية .

وما من شك فى أن الدراسة وفقًا للمنهج التحليلى ، تدعونا إلى الاحاطة بخلفية جغرافية ، نوغل فيها عمقاً بقصد التعرف على بعض المقومات الجغرافية ، بين الدعوة إلى القومية والانتماء للقوم ، والدعوة إلى الوطنية والانتماء للوطن أو الأرض . وذلك من شأنه أن يحدد ، وأن يوضح ، كيف كانت المشكلات ، وكيف فرضت الدول الاستعمارية والامبريالية العالمية وجودها ، ودعت إلى تصاعدها وتفاقمها فى بعض الأحيان .

وليس غريبًا أن تصنع الامبرالية العالمية المرتكز الأساسى لكل المشكلات ، التى تعانى منها الأمة العربية فى وطنها الكبير ، مثلما تعانى منها فى أوطانها الأصغر .

وليس غريبًا أيضًا أن تحسن استخدام التناقض ، بين الدعوة القومية والدعوة القطرية الوطنية ، لكى تغرق الأمة العربية فى حضيض المشكلات .

-والأمل معقود على أن تستطيع هذه الاتفاقية اقامة الجسور التى تتخطى الفجوة فيما بين الكيان البشرى فى السودان الشمالى والكيان البشرى فى السودان الجنوبى ، وعلى أن تهيئ لدرجة من درجات التجانس على مستوى الدولة.

ونشير فى البداية إلى ما يفرض علينا من تعبيرات غير مقبولة تنطوى على معنى الحظر الذى تنزلق إليه الأمة العربية . وهذا التعبير يمثل بدعوة تفصح عن سوء القصد . ونذكر فى هذا المجال أن كتاب الغرب هم أصحاب هذه البدعة ، أو الابتكار النابع من رغبة ملحة فى فرض الفرقة والتمزيق ، على الأمة العربية فى وطنها الكبير . وهم فى كل حالة من الحالات التى يعبرون فيها عن بعض المساحات ، وأرض يحددون امتدادها ويصنعون لها الحدود على النحو الذى يحقق أهدافهم .

ويعنى ذلك أنهم فى كل محاولة من هذه المحاولات ، يبتكرون أو يختلقون التعبير للمساحة المقصودة المعينة . ومن ثم يتلمسون أسباب الترابط فيما بين أجزائها . ويعنى ذلك أيضًا الاختلاف والتضارب والتداخل فى استخدام هذه التعبيرات ومدلولاتها الأصلية . ونراهم على سبيل المثال ، يختلقون فيما بينهم وهم يستخدمون تعبير الشرق الأدنى Near East تارة ، وتعبير الشرق الأوسط Middle East تارة أخرى .

هذا وليس ثمة شك فى أن هذين التعبيرين ، يتداخلان تداخلاً حتمياً ، ومع ذلك فإن استخدام تعبير أى منهما ، لكى يحتوى قطاعاً من الأرض العربية يبدو غريباً ومخلاً ، ولا يفى بالتعريف ، أو لا يكاد يتفق والحقيقة الجغرافية الخالصة ، والأصول المكانية الحقيقية للوجود العربى ، وحيازة الأرض والسيادة عليها فى وطنه الكبير .

ولعل من الغريب حقًا - بعد ذلك - أن تدخل كل مساحات هذا الوطن العربى الكبير ، أو بعض هذه المساحات فى نطاق هذا الخليط من التعبيرات المخلة . والأغرب من هذا أنهم يدخلون معها مساحات كبيرة أخرى ، دون أن يكون فى اعتبارهم حقيقة معينة من الحقائق الأصلية ، إلا أنها تمثل المساحات والأرض ، التى تقع إلى الشرق من الأوطان الأوربية ، وتكاد تتوسط الأرض ، بالنسبة لكل من كتلة آسيا وكتلة أفريقيا ، فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى .

ونحن على ضوء ذلك التداخل المخل ، وبناء على الاحساس بعدم جدية أو جدوى هذه التعبيرات المبتكرة والمستوردة من الغرب وكتاب

الغرب ، والمنبعثة من الزاوية الضيقة التى ينظرون منها إلى منطقتنا ، نرى أنه من الأفضل التخلى عن استخدام هذه التعبيرات . والأولى أن تستخدم التعبير الأصدق شكلاً وموضوعاً .

ويمكن القول أن التخلى عن استخدام هذه التعبيرات ، لن يوقعنا فى ورطة أو يؤدى بنا إلى الاضطراب فى مجال الدراسة . ذلك أنه فى حقيقة الأمر سوف يمكننا من متابعة استخدام تعبير آخر ، يتفق والحقائق الجغرافية والبشرية فى التعبير عن كل الأرض ، التى تعيش فيها أمة العرب . والتعبير السليم الذى نقصده ونفضل استخدامه وتداوله هو الوطن العربى .

ولا يمكن أن يكون ذلك التعبير السليم ، فى نظر باحث من الباحثين مخلاً أو مضللاً . بل هو فى واقع الأمر أكثر وضوحاً وأصدق تعبيراً ، من وجهة النظر الموضوعية ، لأنه يعنى شيئاً معيناً ، كما يستند إلى حقيقة بشرية أصيلة وهدف جغرافى واقعى سليم . وهو أفضل من تعبير العالم العربى لأن الوطن يكاد يحصر ويحدد الكيان المادى لوجود قومى متميز ، على حين أن العالم يتسع لجملة أوطان أو أكثر من وطن لأكثر من قوم (١) .

ولعلنا نشعر بمزيد من الثقة والجدية والاطمئنان ، ونحن نستخدم ذلك التعبير ، لأنه يكون أكثر انسجامًا وتناسقًا مع الواقع الجغرافى من ناحية ، ولأنه ينبثق من الفهم السليم القائم على كل الخصائص والمقومات البشرية للمنطقة من ناحية أخرى . ويعنى ذلك أنه تعبير لا يحمل أى معنى من معانى الشك ، كما أنه لا يدع أى مجال للنقاش أو الجدل أو الاختلاف .

ولعل من المعلوم أن الوطن العربى الكبير فى امتداده وانتشار مساحاته ، يشمل كتلة كبيرة من اليابس عظيمة المساحة ، تمتد فى كل من الأرض الأفريقية والأرض الأسيوية ، وتحتل المركز القلب بالنسبة

---

(١) الوطن وعاء الأمة يجمع شملها أما العالم فيكون وعاء متسعًا يضم الأمم والشعوب . وتلك لا تتجمع إلا من خلال وحدة الناس جميعاً فى الاطار الموسع للبشرية .

لنصف الكرة اليابس ، أو ما نسميه فى الجغرافية السياسية اصطلاحاً بجزيرة العالم . وتتميز هذه الكتلة الكبيرة من اليابس - الوطن العربى الكبير - بعدد من الخصائص والمميزات ، التى تضفى عليها أهمية واعتباراً من وجهات النظر المتباينة .

« الميزة الأولى » وتفهم على أساس من علمنا بالامتداد العظيم فى المساحة الكبيرة ، وما يترتب على ذلك من تنوع فى البيئات وصفاتها ومقوماتها . ويعبر عن هذا التنوع عما يضمه الوطن العربى من وحدات جغرافية وأقاليم متباينة ، من حيث الملامح العامة للمناخ وصفة عناصره ، ومن حيث الصفات والمقومات الطبيعية الأخرى . ومع ذلك فإن هذا التنوع لا ينفى الوحدة ، التى ترتكز على دعامات قوية من وجهة النظر الثقافية من ناحية ، ومن مظهر الوحدة فى التاريخ والتراث المشترك خلال آلاف السنين من ناحية أخرى .

ولعل من الطبيعى أن نثق فى قيمة التنوع فى البيئات والتباين فى الملامح والمقومات الجغرافية ، داخل الوحدة الكبرى . على اعتبار أن التنوع والتباين يؤدى دون شك ، إلى مزيد من دواعى ومقومات الترابط والتجمع والتماسك ، من أجل احتمالات التكامل الاقتصادى فى أوسع وأعمق معانيه .

« الميزة الثانية » وتوضح صفة الترابط والتماسك بين أجزاء الوطن العربى الكبير ، من حيث الامتداد العظيم ، ومن حيث الاستمرار فى الانتشار من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، دون أن يعترض هذا الامتداد عوائق أو فواصل ، تفصل فصلاً تاماً بين بعض هذه المساحات . وإذا كانت اسرائيل قد دقت كراس حربة فى جسم هذه الكتلة المترابطة الكبيرة ، حتى تكاد تقسمها وتفصل بين الوطن العربى فى الأرض الأسيوية ، والوطن العربى فى الأرض الأفريقية ، وتحرمها من الاتصال الأرضى المباشر ، فإن مصيرها إلى الزوال والانهيار التام من الداخل تحت الحاح وضغط التصميم العربى المؤكد والمستمر ، ورفض الجسم الغريب فى بنيته وأحضانه .

وهذا على كل حال مثل حى رائع ، يستشف منه الباحث درسًا هامًا ، وهو رغبة الاستعماريين وأعوانهم من الصهاينة ، فى استمرار حرمان الوطن العربى من ميزة خطيرة من مزاياه ، وهى التى تكفل له قيمة استراتيجية كبيرة فى الموقع الجغرافى الحاكم .

« **الميزة الثالثة** » وتتمثل فى متابعة التعرف على قيمة الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ومركزه الممتاز . ذلك أنه – كما قلنا – يكاد يتوسط كتل اليابس فى نصف الكرة اليابس ، أو جزيرة العالم ، ويشرف اشرافًا حقيقيًا على طريق هام رئيسى من طرق الملاحة الدولية، وهو طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس فيما بينهما. ويدرك رجال التجارة والاقتصاد ، كما يدرك رجال الحرب هذه الحقيقة ، وما يضيفه هذا الموقع الجغرافى الحاكم (Commanding) من أهمية ، على القيمة الاستراتيجية لأرضنا العربية.

ولعل أهم ما يفسر هذا الادراك ويجسد معناه ، ويكشف عن مغزاه هو رغبة الاستعماريين الملحة فى الماضى القريب فى المحافظة ، أو الابقاء على بعض من نفوذهم الغابر لضمان استغلال هذه الميزة لمصلحتهم الخاصة ، أو لمجرد حرمان العرب فى وطنهم من استغلالها ضد مصالحهم ، وكبح جماحهم كقوة لها وزنها عندما تقع الواقعة. وما الصراع الآن فى اطار توازن القوى بين القوتين الأعظم فيما قبل تفكك الاتحاد السوفيتى علامة على منافسة حامية ، تصور تطلع كل قوة منهما على حيازة هذه الميزة للموقع الحاكم لحسابه الخاص . وما من شك فى أن اضافة هذه الميزة لحساب قوة معينة ، معناه انتصار وتفوق هذه القوة فى بداية رحلتها ، نحو الهيمنة على العالم كله .

***

ومهما يكن من أمر، فإن الوطن العربى الكبير الذى يضم جملة الدول والدويلات العربية ، لم يكن على هذه الصورة التى نشهدها فى الوقت الحاضر . ويعنى ذلك أن جهداً موصولاً قد تأتى على مدى آلاف السنين ، لكى يزداد اتساعًا وامتداداً ، وحتى أصبح من أكبر الأوطان

بالنسبة لما يحس به سكانه من وحدة قومية ، على درب المصير المشترك ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وتبدو جملة الحقائق التى تفصح عن مراحل توسيع رقعة الأرض العربية واشاعة العروبة فيها ، جذرية فى جوهرها الأصيل ، وفى كل مقوماتها . وتستند هذه الحقائق – دون شك – إلى الادراك السليم والفهم المتكامل ، لكل المقومات التاريخية والجغرافية للعرب ، ووطنهم الأصلى فى جزيرة العرب من ناحية ، ولنشاطهم وحيوتهم وايجابيتهم فى مجال الانتشار ، واشاعة العروبة فى الوطن الكبير من ناحية أخرى .

ويتطلب البحث فى هذا الموضوع عمقًا على مدى الزمان ، وتوسيعًا على امتداد المكان . والمفهوم أن يوغل هذا التوسع الزمانى بالحقائق إلى قرون طويلة خلت ، حيث انبثقت الجذور ، وكانت الأصول التى شكلت القاعدة العريضة ، كما يكون التوسع المكانى ، كفيلاً بالقاء الضوء على مدى انتشار العرب ، وزحف وتدافع القبائل العربية وما طرأ من ذبذبات على المساحات والامتدادات .

والحقائق التى نود أن نوردها أو نعرضها من أجل القاء الضوء واستخلاص النتائج المتعلقة بامتداد رقعة الوطن العربى واتساعها ، على الصعيد الأفريقى الأسيوى ، هى :

(أ) أصل العرب ووطنهم :

يتطلب الحديث عن هذه الحقيقة الاشارة إلى أن العرب ينتمون من وجهة النظر الجنسية إلى السلالة السامية ، التى ترتبط من حيث الأصل بسلالة البحر المتوسط . ويذهب بعض الكتاب الذين درسوا السلالات السامية والحامية ، إلى اعتبار العرب شعباً من بين الشعبين الباقيين الممثلين تمثيلاً صادقاً للسلالة السامية .

وهذا الظن مرجعه فى تفكيرهم إلى حالة من حالات العزلة الجغرافية ، التى عاش فيها العرب الأوائل فى وطنهم الأول فى شبه جزيرة العرب . والمفهوم دائمًا أن البيئة بكل مقوماتها وملامحها

الأساسية فى شبه جزيرة العرب ، كانت تدعو إلى هذه العزلة . فهى من حيث الموقع الجغرافى يحيط بها المسطح المائى للبحر ممثلاً فى البحر العربى من ناحية الجنوب ، والبحر الأحمر من ناحية الغرب ، والخليج العربى من ناحية الشرق . كل هذا بالاضافة إلى بحر الرمال الكبير من ناحية الشمال ، والذى تتمثل فيه كل صفات الصحراء وقسوتها وفقرها الشديد فى مظاهر الحياة النباتية وموارد الماء . ومهما يكن من امر ، فإن ذلك الموقع واحاطة البحار به ، يعنى فى نظر كثير من الباحثين أن الجزيرة العربية كانت اصلح من غيرها ، لأن تكون الوطن الأصلى للشعوب السامية كلها ، ومن بينهم العرب .

وجدير بنا عند هذا الحد ، أن نتعرض لذكر بعض النظريات الكثيرة والآراء المختلفة التى حاول اصحابها الربط بين الساميين -ومنهم العرب- وبين أوطان أصلية أخرى . ويرجع أهم ما قيل من نظريات وآراء فى مجال الحديث ، أو البحث عن الوطن الأصلى للساميين إلى أربعة آراء متباينة (١) .

١- ويذهب الرأى الأول الذى نادى به جويدى ، إلى أن الوطن الأصلى للأمم والشعوب السامية ، يتمثل فى جنوب العراق . وقد يتفق ذلك القول مع ما ذهبت إليه التوراة من أن أقدم ناحية عمرها أولاد نوح هى أرض بابل . ولكن جويدى يدلل على صحة رأيه بدليل آخر ، يتلخص فى دراسة أصول تلك الكلمات المشتركة فى جميع اللغات السامية ، والتى تتعلق بالعمران والنبات والحيوان . وقد أظهرت له الدراسة العميقة ، أن أصول هذه الكلمات وجذورها ومدلولاتها قد نشأت أول ما نشأت فى جنوب أرض العراق .

---

(١) هناك رأيان ضعيفان فى هذا الصدد ، ويشير الأول منهما إلى افريقية على اعتبار أن الوطن الأصلى للساميين . وأن الموجات السامية قد نزحت إلى آسيا عن طريق برزخ السويس . اما الرأى الثانى فيشير إلى هضبة ارمينية على اعتبار انها الوطن الأصلى للساميين والآراميين معاً ، وانهما تفرقا منها إلى الأوطان الحالية .

٢- ويرجح الرأى الثانى أن تكون بلاد كنعان ، هى الوطن الأصلى للساميين . وقد يستند أصحاب هذا الرأى الثانى ، إلى حقيقة هامة ، وهى أن مدنية السامين فى هذه البلاد قديمة ، ولا تعرف قبلها مدنية أخرى سابقة . وهم من أجل ذلك يهاجمون أصحاب الرأى الأول ، على أساس أن العراق فى نظرهم على الأقل كانت موطن السومريين ، وأن السومريين كانت لهم مدنية مزدهرة ، وأنهم نزحوا إليه فى عصر كانت سورية القديمة فيه ، أهلة بأمم وجماعات سامية ، ذات مدنية عريقة وأصيلة .

٣- أما الرأى الثالث الذى يميل إلى الأخذ به معظم الباحثين وعلى رأسهم بروكلمان ورينان ، فهو الذى يقرر أن الوطن الأصلى للساميين ، يتمثل فى شبه الجزيرة العربية ، وفى القطاع الجنوبى منها ، بالذات . ويرون فيها أرضاً مناسبة لأن تكون الموطن الأصلى . بل ويرون أن الساميين قد انتشروا من هذا الوطن ، فى موجات غزت جنوب العراق وأرض سورية . ومن ثم ورث العرب هذه الأرض موطناً أصلياً لهم .

٤- وهناك فريق رابع يرى رأياً آخراً ، يعتمد على شدة أو قوة العلاقات الأنتولوجية بين الساميين والحاميين . ويقرر هذا الرأى أن أفريقيا الشرقية ، هى أصلح المساحات ، لأن تكون الوطن الأصلى للساميين . ولعل من الجائز أن تكون شرق افريقيا بما فى ذلك الأرض الحبشية الوطن الأصلى لسلالة بيضاء تفرعت منها السلالتان السامية والحامية ، والتى لا يميز بينهما إلا بعض الفروقات الثقافية واللغوية البحتة . ومع ذلك فإن أولئك الذين عبروا باب المندب ، إلى شبه الجزيرة العربية ، وتجمعوا فى الجنوب الغربى منها ، باتوا يمثلون السامين الأوائل . ويعنى ذلك أن أصحاب هذا الرأى الأخير يتجهون رغمًا عنهم فى النهاية ، إلى اعتبار جنوب غربى شبه جزيرة العرب ، مهد الشعوب السامية بصفة عامة ، والعرب بصفة خاصة .

ونحن نشعر على كل حال أن كل فريق من هذه الفرق ، لم يضع

فى اعتباره ، وهو يحدد الوطن الأصلى للساميين كل الدوافع والعوامل المتكاملة بشأن البحث عن هذا الوطن . ويعنى ذلك أننا إذا ما تابعنا البحث على ضوء هذه الدوافع ، فإننا نفضل فى وضوح واصرار اعتبار شبه الجزيرة العربية موطناً أصلياً للسلالات السامية ، وان هذه الأرض دون غيرها قد شهدت نشأة الساميين الأوائل ، وبالتالى العرب كشعب من الشعوب السامية الأصلية .

وليس ثمة شك فى أنهم قد مارسوا فى هذا الوطن الأول الحياة ، وعاشوا فى ظروفه القاسية ، قبلما تنتشر الموجات وتخرج الهجرات ، التى انطلقت من عقالها ، تعمر وتعرب معظم المساحات التى نزلوا منها ، والتى أضيفت فيما بعد وبالتدريج إلى أرض الوطن العربى الكبير .

والظاهر أن شبه جزيرة العرب قد شاهدت العناصر والشعوب السامية الأولى منذ أواخر العصر المطير ، الذى كان معاصراً لآخر فترة من فترات انتشار الجليد فى القارة الأوروبية . وليس ثمة شك فى أن سيادة الظروف المتعلقة بالوفرة النسبية فى سقوط المطر ، وانتظام هذا السقوط ، كانت تمكنهم من الحياة بطريقة مناسبة مطمئنة فى شبه جزيرة العرب .

ولكن يبدو أنه عندما بدأ الجفاف ، مع تقهقر الجليد عن أوروبا ، برزت صفات الصحراء القاسية ، وسيطر الفقر على معظم شبه الجزيرة العربية . ولعلنا ندرك على ضوء ذلك الفهم سبباً قوياً ودافعاً معقولاً ، اضطر سكان شبه الجزيرة العربية بموجبه إلى ممارسة الهجرة والمهاجرة، فى موجات طلباً للاستيطان فى الأرض الأفضل . وكانت هذه الموجات تتدافع إلى بعض مواطن الغنى والوفرة فى المساحات والأرض المجاورة ، أو المحيطة طلباً لحياة أفضل وموارد أوفر .

ويدفعنا الحديث عند هذا الحد ، وبطريقة تلقائية ، إلى التعرض لصفات ذلك الوطن العربى المصدرى ، والتعرف على ملامحه الرئيسية من وجهة النظر الجغرافية . ويكون ذلك من أجل التعرف على صفة كل

المناطق والمساحات ، التى تبلورت فيها تلك الجماعات السامية من ناحية ، كما هو أيضًا من أجل التعرف على كل أو بعض الدوافع الأساسية ، التى أدت إلى خروج الهجرات واستمرار تدفق الموجات ، واندفاعها من شبه الجزيرة العربية إلى الأرض والمناطق المجاورة من ناحية أخرى .

وتمثل شبه جزيرة العرب التى تعتبر من بين أكبر شباه الجزر فى العالم ، وتقع فى جنوب غربى آسيا ، كتلة قديمة قوامها الصخور البلورية النارية والمتحولة ، وتنتمى للكتلة العربية النوبية من وجهة النظر الجيولوجية . وهذه الكتلة بذاتها تمثل اللسان من قارة جندوانالاند التى تعرضت للتصدع والانكسار ، حتى ظهر وتكون الأخدود الأفريقى العظيم – يحتل البحر الأحمر شطراً منه – وفصل فصلاً ظاهرياً بين الكتلة العربية والنوبية . ويعنى ذلك أن شبه جزيرة العرب والصحراء العربية على وجه الخصوص ، تمتد وكأنها جزء من الصحراء الأفريقية الكبرى ، وامتداد طبيعى لها من وجهات النظر الجيولوجية ، والطبوغرافية ، والمناخية ، والحيوية .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يعنى من ناحية أخرى أن شبه الجزيرة العربية ، كانت كالصحراء الأفريقية الكبرى ، فى كل تفاصيل ملامحها الرئيسية فى أثناء العصر المطير ، وأنها كانت تستقبل المطر الذى يعول حياة نباتية مزدهرة غنية موفورة الثمرات . ويبدو أن تلك الصفة الهامة كان لها صداها ومغزاها فى شأن تجميع السكان . الذين نعتبرهم نواة للشعوب السامية التى انحدر منها العرب .

ويكاد يتفق ذلك من ناحية أخرى ، مع تفكير بعض الكتاب الذين أشاروا إلى أن العناصر السامية لم تظهر مطلقاً فى الأرض والمساحات التى تقع فيما وراء شبه الجزيرة العربية ، إلا فى أثناء الألف الخامسة قبل الميلاد . ولعل المفهوم أن ذلك التاريخ – ٥٠٠٠ ق.م – إنما يمثل بحق النهاية المتأخرة لكل التغيرات التى طرأت على كمية المطر ، وسقوط المطر فى ذيل العصر المطير . ولعله أيضًا فى نظر معظم

الكتاب ، التاريخ الذى يسجل البداية الحقيقية لعصر الجفاف ، وما ترتب عليه من سيادة صفة الصحراء فى معظم المساحة الكبيرة ، التى تشغلها شبه الجزيرة العربية ، والصحراء الأفريقية الكبرى .

ويعنى ذلك من ناحية أخرى ، أن الشعوب السامية ومن بينها العرب ، قد عاشت فى حدود شبه جزيرة العرب فترة من الزمن ، وأنهم لم يمارسوا الخروج منها ، والهجرة والتدافع إلى الأرض المجاورة ، إلا بعدما انقضى عصر المطر ومؤخرته تماماً وساد الجفاف ، وتمثلت صفة الصحراء فى الوطن الأصلى ، وتعرضت الموارد الاقتصادية فيه للخطر والتناقص المستمر . ومن ثم كانت التغير المناخى ، عن أهم عوامل الضغط التى حملت العرب مشقة الهجرة ، والاستيطان فى أرض جديدة أفضل .

ويمكن القول على ضوء ذلك كله ، أن شبه جزيرة العرب بعد أن تناقص المطر الخطير عليها ، وسيادة صفة الجفاف فيها ، باتت فى صورتها الحالية تسيطر على معظم أنحائها صفة الصحراء الفقيرة والجفاف ، حتى لا يكاد يسقط عليها سوى بعض ملليمترات قليلة من المطر ، وتتعرض لنسب عالية من احتمالات الذبذبة بالزيادة أو بالنقصان . هذا باستثناء الأطراف الجنوبية القصوى فى كل من أرض اليمن وعمان ، اللتان تستقبلان بعض المطر فى فصل قصير ، من فصول السنة ، مع احتمالات مماثلة فى الذبذبة زيادة ونقصاناً .

وليس ثمة شك فى أن ذلك الفقر الملحوظ فى مصادر الماء ، قد جعل الجزء الأكبر من شبه جزيرة العرب من المناطق التى تلفظ السكان ، وتدفع الموجهات والهجرات البشرية ، تحت ضغط الحاجة الاقتصادية الملحة ، إلى معظم المساحات والمواقع القريبة المحيطة بها من ناحية الشمال . كما أدت صفات هذه المساحة الصحراوية من ناحية أخرى . إلى لجوء بعض سكان الأطراف الجنوبية ذات المطر الصيفى ، فى شبه الجزيرة العربية إلى مصارعة البيئة ، والتفاعل مع مقوماتها تفاعلاً ايجابيًا ، حتى خلقوا حضارة ومدنية عريقة وأصيلة . ودفعت

تلك الظروف بعضهم أيضًا إلى ركوب البحر ومصارعته ، فى اصرار وإلى تطوير الملاحة البحرية ، والاشتغال بالوساطة التجارية والاتصال بمساحات وأراضى فى كل من شرق أفريقيا ، والقرن الأفريقى والساحل الحبشى السودانى والهند وما وراءها شرقاً .

ويعنى ذلك فى ايجاز شديد ووضوح كامل أن شبه جزيرة العرب كانت بمثابة البوتقة التى انصهرت فيها السلالة السامية ، والتى انحدرت منها ونشأ عنها العرب . كما يعنى أنها كانت الأقليم المصدرى ، الذى خرجت منه أو تدفقت وتدافعت منه معظم الموجات ، التى عمرت ، ثم بالتالى عربت المساحات التى تعرف الآن باسم الوطن العربى الكبير . ذلك أنها كجماعات حملت معها ملامح الثقافة العربية ، وطعمت بها الحضارات والثقافات فى مساحات الأرض الجديدة الأخرى، التى لم يصل فيها التأثير إلى حد التعريب الكامل لبعض الوقت . وربما ترتب على الانتشار والخروج ، الذى جاء مع المد الاسلامى ، بلغ التعريب مداه وحده الأقصى .

(ب) انتشار العرب فى مساحات الوطن العربى :

الحديث عن هذه الحقيقة حديث مفيد ، لأنه يلقى الأضواء بوضوح على انتشار وخروج الموجات من هذا الاقليم المصدرى – شبه جزيرة العرب – وعلى التدفق والانتقال والتدافع ، ثم الاستقرار فى مساحات جديدة . وهو حديث مهم أيضًا لما ترتب على ذلك كله من تعريب الأرض ، التى باتت تشكل وطننا العربى الكبير .

وخروج الهجرات وتسرب العرب فى أفواج وموجات ، من شبه جزيرة العرب منطقى ، بقدر ما هو معقول ، لأن سوء الأحوال الاقتصادية وضيق الموارد المترتب على حلول الجفاف ، وعجزها عن تلبية احتياجاتهم مرة ، أو لأن مجرد الزيادة الطبيعية للسكان ، والضغط المتزايد على الموارد مرة أخرى ، أحدهما أو كلاهما ، يؤدى دون شك إلى أن تضيق شبه الجزيرة العربية بأهلها وسكانها ، فيتجهون إلى الهجرة والتدفق فى موجات إلى أوطان أفضل .

ويعتقد بعض الكتاب أن زيادة النسبة المئوية لاحتمالات الذبذبة فى كمية المطر السنوى ، والانخفاظ المستمر فى كمية المطر ، وقلته عن المعدل ، أو انحباسه فى أعوام متعاقبة ، يؤدى بالضرورة إلى التدهور فى المرعى وموارد الماء ، بشكل يهدد حياة السكان . وعندئذ يمكن القول أن خروج السكان وموجاتهم التى تلفظها الصحراء العربية ، كان سيلاً لا ينقطع فى أثناء القرون المتعاقبة ، لأن ذلك يمثل الوسيلة المثلى لتخفيف الضغط على الموارد فى شبه الجزيرة ، وللحصول على حياة أفضل فى المساحات المجاورة والغنية نسبياً . وقد يكون الضعف الذى تتميز به القوة المسيطرة على مساحة من هذه المساحات المجاورة ، من الأمور المشجعة على حدوث تلك الهجرات ، واستمرارها من غير أن تواجه مقاومة ، أو أن يتصدى لها أحد .

ومهما يكن من أمر ، فإن العامل الاقتصادى المترتب على أسباب وعوامل مناخية بحتة يمثل الدافع الأساسى لتدافع الهجرات واستقرارها ، بدليل أن معظم هذه الهجرات ، كانت تتكون من عائلات كاملة بجميع أفرادها . وكانت تصطحب معها كل ما تملك من حيوان ومتاع . ولو كان المقصود هو مجرد الاغارة والاستيلاء على موارد الثروة ونهبها ، لما كان هناك ما يدعو إلى هجرة القبائل برجالها ونسائها وأطفالها وشيوخها . ويعنى ذلك أنهم كانوا يتدافعون من أوطانهم الفقيرة فى شبه جزيرة العرب ، من أجل الاستقرار فى الأوطان الجديدة ، حيث تطيب لهم الحياة ، وتلبى مواردها الغنية احتياجاتهم الأساسية . وقل أن هذه الجموع المهاجرة ، كانت تتسلل ولا تباشر الغزو . بل قل أنها كانت تطلب وهى تتسلل وتطلب التعايش السلمى من أجل تأمين العيش .

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية والمناخية قد ألقت الضوء على تدفق الهجرات وخروج الموجات البشرية من شبه الجزيرة العربية ، فإنها قد تفسر لنا من ناحية أخرى اتجاه سكان الهوامش الجنوبية نحو البحر وممارسة الوساطة التجارية . وجدير بالذكر أنهم سلكوا ذلك السبيل

منذ وقت طويل ، وأنهم شاركوا غيرهم من العناصر المتحضرة فى تجارة البحر الأحمر والبحار الجنوبية ، وفى الاشتغال بالوساطة التجارية ، بين بلادهم التى كانت تعتبر جزءاً من بلاد بنت فى جانب، وموطن الحضارات القديمة فى جانب آخر .

ويبدو أنهم احتكروا من ناحية أخرى الملاحة والاشتغال بالوساطة التجارية ، فى الأطراف الشمالية من المحيط الهندى ، فى الجزء الذى بات معروفًا باسم البحر العربى . والظاهر أن غيرهم من المشتغلين بركوب البحر والملاحة البحرية لم يتمكن من المخاطرة بركوبه ، أو بمحاولة الوصول إليه وعن طريقه ، إلى الهند والأقطار الآسيوية الأخرى ، للحصول على السلع والمنتجات .

ونذكر على سبيل المثال أن اليونانيين وهم الذين اتجهوا اتجاهاً مباشراً وكليًا إلى البحر الأحمر ، وأقاموا لأنفسهم مراكز تجارية ، ونقطاً للتجمع على بعض شرومه وأخلجانه على جانبيه الأفريقى والآسيوى ، لم يخرجوا رغم ذلك النشاط الواسع بأى حال من الأحوال، عن حيز هذه الذراع المائية .

وتشير أهم المراجع إلى أنهم كوسطاء وتجار ، كانوا مقتنعين بذلك الدور وتلك الوظيفة ، فى حدود البحر الأحمر ، لأنهم افتقدوا الخبرة والجسارة فيما ورائه (١) . وأنهم كانوا يحصلون من العرب العاملين فى خدمة الملاحة والوساطة التجارية فى البحر العربى ، على كل احتياجاتهم من السلع والمنتجات الآسيوية .

وتؤكد المراجع أيضًا ، أن العرب من سكان شبه الجزيرة العربية فى الأطراف والهوامش الجنوبية ، كانوا يكتسبون من نشاطهم المستمر فى ممارسة التجارة والوساطة ، خبرة فى أساليب الملاحة وتسخير

---

(١) أشاع الملاحون العرب أساطير كثيرة ، بثت الرعب والفزع فى قلوب الملاحين غير العرب . وربما كان المقصود تخويفهم ، لكى يحجموا عن اقتحام المحيط الهندى ، ومنافسة الملاحين العرب .

الرياح كقوة دافعة لها . وكثيراً ما كان عرب جنوب شبه جزيرة العرب ، ايجابيين فى نشاطهم ، فيتخذون لأنفسهم نقطًا ومراكز فى مناطق محمية وشروم طبيعية أو شبه طبيعية على ساحل شرق افريقية ، ويقيمون فيها وعندها مراكز تجميع التجارة ، ولكى تلجأ إليها السفن . وكانت كل نقطة من هذه النقط ، التى اقاموها على السواحل التى اتصلوا بها بمثابة مواقع الارتكاز ، التى يرتكزون إليها ويعتمدون عليها فى الاتصال المباشر أو غير المباشر بالظهير ، سكانه وموارده وتجارته.

هكذا كان النشاط الايجابى للعرب ، سكان شبه جزيرة العرب يتم فى صورتين مختلفتين تمام الاختلاف . وتتمثل الصورة الأولى فى تدفق وتدافع الموجات والهجرات ، وخروج البطون القبائل وطلبات للاستيطان وحيازة الأرض والوطن الجديد وبحثاً عن مورد أو موارد أكثر غنى واكثر وفرة فى هذه الأرض . أما الصورة الثانية فكانت تتمثل فى ممارسة ركوب البحر (١) ، فى مرحلة تفرد فيها العرب وحدهم فى الاشتغال بالوساطة التجارية والتبادل التجارى ، مع بعض الأقطار الآسيوية والأفريقية .

ومع ذلك فإن هذا النشاط فى هاتين الصورتين المختلفتين تماماً ، كان يعنى التأثير المباشر ، وربما غير المباشر ، فى الأقطار والمساحات والأرض التى نزحوا إليها أو اتصلوا بها . ويظهر ذلك التأثير على مستويات مختلفة فى مجالات اشاعة الثقافة ، ونشر اللغة وتسرب الدم وصياغة التراث المشترك . وكم من حضارات عتيقة كانت النبتة الأولى لها من خلق ، أو على الأقل من غرس النشاط العربى ، والاحتكاك الحضارى الذى تم بين العناصر العربية النشيطة ، وبين بعض البلدان

---

(١) كان خروج العرب على المحاور البحرية يعنى تحمل الرجال وحدهم مسئولية الاتصال بمساحات الأرض فى أفريقية وجنوب آسيا . وربما لم تمكنهم ظروفهم من أن يشيعوا العروبة ، لأنهم لم يأخذوا بأسباب الاستقرار . كما أن تزاوجهم من الوطنيين فى تلك المساحات ترك الصغار فى رعاية الأمهات ينهلون من معين غير عربى .
راجع كتاب « الموانى السودانية دراسة فى الجغرافية التاريخية » للمؤلف .

الأفريقية والآسيوية . وأضـرب لذلك مثلاً بما كان من أمـر الاتصال بين عرب جنوب شـبه جزيرة الـعرب فى جانب ، وسكان المناطق الـنيلية فى شمـال الهضـبة الحبـشيـة فى جانب آخـر ، حيث قامت حـضارة أكسوم Axum ، وازدهـرت على أسـس وقواعد من حضـارة سبأ .

هذا ، وإن لم يكن هذا النشـاط العـربى قـد أدى إلى نتائج ايجابيـة ، فى تعريب كثيـر من المساحات التى اتصلـوا بها أو نزحـوا إليهـا ، فهو قد رسـم على الأقل الطريـق إليهـا ، وفـتح المجـال ووضـع لبنات الأسـاس فى قاعدة التعـريب . بل لعله مهد تمهيداً واقعياً للتعـريب ، الذى حدث بعدما ظهـر الاسـلام ، وتدافـع المزيد من العـرب والمـوجـات العـربيـة ، نحـو الأوطـان الجديدة ، فى الأرض المجـاورة فى كـل مـن أسيا وافريقيـة .

ويجـمـل بنا فى هذا الموضع أن نـشيـر إلى تـوالى واسـتـمـرار تلك الموجات البـشرية ، التى كانت تخـرج من شبه جـزيرة العـرب على المدى الطويل . وقد تصـور البعض شبه الجـزيرة العربية ، وهى بمثابة المخزن الهـائل الكـبيـر ، الذى يتـدفق مـنه فـيض البـشـر ، إلـى كل الأقـاليم والمساحـات المجاورة ذات المطر الشتـوى . بل ويعتقـد أن هـذا التسلل قل الاسـلام ، والتـدافع بعدالاسـلام إلى هـذه الأرض ، كـان السـبيل الأمـثل لحيازة الوطن الأفضـل .

ويرى الأسـتـاذ فـيليب حـتى ، أن تدفق هـذه الموجـات وتدافعـها كـان يتم عن طريـق واحـد ، هـو طريق السـاحل الغـربـى فى اتجـاه الشـمـال . ويعتـقد فيليب حتى ، أن احـاطة البـحر أو السـطح المائى يشبـه الجـزيرة ، هـو الذى رسـم ذلك الـطريق وحـدد مـعـالمه ، على الاتجـاه الشـمـالى إلى أرض الشـام ، وعلى الاتجاه الشـمـالـى الشرقى إلى أرض العـراق ، وعلى الاتجـاه الشـمـالـى الغـربى إلى أرض مـصـر ، عـن طريـق شـبـه جـزيرة سيناء .

وهناك سـجل حافل لهـذا التدفق يشـير إلى الهـجرات ، التى حـدثت فى حوالى ٣٥٠٠ ق. م إلى أرض مـصـر ، والأخرى التى تدفقت إلى أرض السـومريين . وقـد تواليت وزادت الموجـات ، منذ منتـصف الألف الثالثة قـبل الميـلاد . وظلت مع زيـادة ضـغـوط الجـفـاف والـشح فى الأرزاق ،

تتوالى فى كل القرون السابقة لظهور المسيحية .

ويؤكد فيليب حتى مرة أخرى أهمية هذه الموجات . ويشير إلى أن العرب على الرغم من بداوتهم الأصلية ، كانوا يستقرون فى الأوطان الجديدة التى ينزحون إليها . وكانوا يختلطون بسكانها . بل أنهم فيما يبدو قد تفاعلوا ايجابيًا فى هذه الأوطان الجديدة ، وشاركوا مشاركة فعالة فى ارساء ، وبناء قواعد الحضارات القديمة ، التى نمت وازدهرت فى تلك المساحات . فهم – على سبيل المثال لا الحصر – يختلطون بالسومريين فى أرض العراق . وكانت نتيجة الاختلاط ان ظهر البابليون ، أصحاب الحضارة العريقة فى فجر التاريخ .

وهكذا اجتذبت أقطار الشام وديارهم قبائل مختلفة ، وموجات كبرى ، يرجع أقدمها إلى أكثر من خمسين قرن مضت ، وتكونت من سلالاتهم ومن اختلاطهم ، الكنعانيون فى حوالى القرن السادس والثلاثين قبل الميلاد ، ومن بعدهم الفينيقيون والعموريين والآراميون . وتوالى وصول الموجات قبل الميلاد ببضعة قرون ، ومنهم اللحيانيين ، والنبطيين ، والتدمريين ، وغيرهم ممن جاء ذكرهم فى النقوش والمدونات القديمة . وظلت الهجرة قائمة حيث هاجر إليها قبل ظهور الاسلام مباشرة قبائل عربية وبطون ، من قضاعة وبلى وكلاب وتغلب وبكر وغسان ، وغيرهم ممن ورد ذكرهم فى المدونات العربية ، وبقيت انسالهم إلى ما بعد الاسلام .

وكان لمصر من ناحية أخرى ، نصيب من تلك الموجات ، التى نزحت وتدفقت وتدافعت فى شبه انتظام . وكانت هذه الموجات تمر بطريق سيناء ، حتى تهبط أرض مصر فى دلتا النيل ، ومن ثم تختلط بسكانها . ونذكر بهذه المناسبة أن بعض الباحثين ، يصر على أن الأصل الجذرى ، للغة المصرية القديمة واللغة العربية واحد . بل لقد وضع واحد من المؤرخين قاموساً ، اثبت فيه اشتراك أكثر من عشرة الاف كلمة بين هاتين اللغتين .

ويذكر عزت دروزة ، فى معرض حديثه عن هذا الموضوع ، أن

اتجاه التسجيل التاريخى لمصر نحو تعداد الأسر ، لا يمكن أن يكون دليلاً على أن نصيب مصر من الموجات المتدفقة من شبه الجزيرة العربية ، كان ضئيلاً أو محدداً . بل أن القرون السابقة للفتح الاسلامى العربى مباشرة تسجل لنا بما لا يدع مجالاً للشك ، هجرات من قبائل وبطون عربية ، نزحت إلى أرض مصر من شمال الحجاز .

والظاهر أيضًا أن الانتشار العربى ، وخروج الموجات وتدفق الهجرات من شبه الجزيرة العربية ، كان يتجه من ناحية أخرى إلى البحر الأحمر والبحر العربى بالذات . وقد ذكرنا أنهم مارسوا الوساطة التجارية ، وعبروا المسطحات المائية للاتصال المباشر بالساحل الأفريقى الذى يشرف عليهما . وكات اتصالهم ايجابيًا . وكانت حياتهم تتمثل فيما يشبه حياة الجاليات التى تتجمع وتستقر فى الموانى ، لكى تمارس النشاط التجارى ، ولكى تتصل بالظهير فى كل من الأقاليم السودانية والحبشية ، وغيرها على الجانب الأفريقى .

ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك يعنى صراحة أنهم اتصلوا ونزحوا إلى مساحات وأقاليم متفرقة ، من الأقاليم النيلية منذ وقت بعيد قبل الاسلام . ومع ذلك فإننا نتصور أيضاً ، أولئك الذين هاجروا واستقروا فى ظهير خط الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فى كل من الحبشة والسودان . وكانت أعدادهم محدودة نسبيًا . والظاهر أنهم كانوا يذوبون ذوبانًا سريعًا فى الوطن أو الأرض الجديدة . ولكنهم مع ذلك خدموا التجارة والنشاط التجارى ، كما أسهموا فى تطوير الحضارة . وليس غريباً – بطبيعة الحال – أن تنتقل هذه العناصر العربية المغامرة النشيطة ، إلى الجانب الأفريقى فى حدود حوض النيل ، كما انتقلت واستقرت بطريقة مماثلة إلى شرق أفريقيا وبعض أجزاء من جنوب شرقى آسيا الموسمية .

ونحن على كل حال عندما نهتم بذلك الموضوع ، ونعرضه عرضاً سريعاً موجزاً ، إنما نود أن نتعرف من خلال ذلك العرض على المدى والعمق ، والطرق التى كان عليها انتشار العرب من ناحية ، وعلى أثر

الانتشار والمهاجرة فى ممارسة التعريب من ناحية أخرى . ويبدو أن المدى كان كبيراً وشمل مساحات واسعة كبيرة . وكان الاتصال بها والنزول إليها من أجل الاستقرار وممارسة الحياة الرتيبة ، أو من أجل التجارة والحصول على السلع وممارسة الوساطة التجارية .

ونذكر من أجل التمييز بين هذين النوعين ، أن بلاد الشام وأرض العراق ومصر كانت بالضرورة من بين المساحات والأقطار التى استقبلت العناصر العربية المهاجرة النازحة ، حيث استقرت وذابت وانصهرت فى الوطن الجديد . أما البلاد والمساحات التى استقبلت العرب كوسطاء للتجارة ، أو كعاملين فى خدمة الملاحة والتجارة الدوليتين ، فنذكر منها الساحل الأفريقى على البحر الأحمر ، والقرن الأفريقى ، وساحل زنجبار وساحل الهند وما وراء الهند شرقاً .

أما الحديث عن الشق الثانى من المسألة والمتعلق بالعمق والآثار التى ترتبت على ذلك النشاط ، وخاصة فى مجال التعريب فهو حديث صعب وشامل . ونحن على كل حال نعتقد أن هؤلاء النازحين فى صورة مهاجرين مستقرين ، أو فى صورة تجار ووسطاء فى خدمة التجارة ، كان لهم تأثير مباشر أو غير مباشر فى هذه الأراضى من وجهة النظر الثقافية . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون ذلك دليلاً على أنهم هم الذين عربوا المناطق ، التى هاجروا إليها واستقروا وذابوا فيها . ويعنى ذلك بمعنى أوضح أن التعريب قد جاء بالفعل فى مرحلة تالية ، كنتيجة للظروف المناسبة التى مهد لها ، ذلك الانتشار العربى المستمر فى ظل المد الاسلامى النشيط .

(جـ) التعريب فى الوطن العربى :

عندما نعالج الحقيقة بتعريب الوطن العربى ، واعطائه المسحة العربية ، التى يتميز بها فى الوقت الحاضر ، يكون المقصود التعرف على كل العوامل والظروف التى ادت إلى خلق الترابط ، بين أجزاء هذا الوطن ، بل لعلنا نصل أيضاً إلى حد التعرف على أهم المقومات ، التى تستند إليها القومية العربية .

ونذكر بهذه المناسبة أن التعريب فى نظرنا ، يعنى تسرب الدم العربى وقيام رابطة الدم ، كما يعنى نشر اللغة ومقومات الثقافة والتراث المشترك ، وما يترتب على ذلك كله من تعاطف ، بين سكان هذا الوطن ، والاحساس بالروابط القوية المتينة ، التى تشدهم شداً إلى الكيان القومى المتكامل المتماسك . كما يعنى التعريب أيضًا اشاعة أكبر قدر من التجانس ، بين أولئك الذين يتداخلون وهم يذوبون أو ينصهرون ، فى التركيب الهيكلى للبناء البشرى المتجانس للأمة العربية .

ونحن على كل حال فى حاجة ملحة لأن نتعرف على الطريقة أو الطرق التى أدت إلى التعريب ، والصور التى انتهى إليها هذا الدور . بل ينبغى أن نستشعر الحاجة أيضًا ، لأن نتعرف على الدرجات التى أسبغت على المساحات المختلفة ، صفاتها العربية الأصيلة ، ومقومات صفاتها القومية . ومن ثم نجيب على تساؤل يبحث عن حقيقة وجود أمة عربية متجانسة .

والواقع أن تعريب المساحات والمناطق التى يشتمل عليها الوطن العربى فى الوقت الحاضر ، قد جاء نتيجة مباشرة وحتمية لاستمرار تدفق القبائل العربية ، ولاستمرار اختلاطها وذوبانها من ناحية ، وللمساندة التى توفرت لتلك البطون والقبائل بعدما قامت الدولة العربية الاسلامية من ناحية أخرى .

والمفهوم أو ولاة من العرب على عهد الاسلام ، كانوا يشجعون القبائل العربية على النزوح والمهاجرة من مضاربهم فى شبه جزيرة العرب ، والنزول والاستقرار فى المساحات والأمصار التى تولوا فيها مقاليد الحكم . والظاهر أنهم كانوا يجدون فى استقرار القبائل العربية وذوبانهم فى الوطن الجديد ، ما يدعو إلى الاطمئنان على نظام الحكم والنفوذ العربى الاسلامى وتأمينه .

ونحن على كل حال لا نود أن ندخل فى صميم التفصيلات الدقيقة فى شأن الحديث ، عن حركة القبائل العربية ، أو تتبع كل الموجات

والهجرات ، حتى لا نضطر إلى التشعب أو التعمق ، بدرجة قد تخرج بنا عن صلب الموضوع وسياقه المتناسق . ومع ذلك فالواضح أن هناك أكثر من وجه للمسألة ، وأن كل وجه من الوجوه جدير بالمناقشة والدراسة والبحث ، من أجل التعرف على الجوانب الهامة .

ذلك أننا على سبيل المثال فى حاجة ملحة لأن نميز تمييزاً واضحاً بين صفة وطبيعة ونتائج الانتشار العربى الذى تم فى ظل وحماية ورعاية وربما توجيه الدول العربية الاسلامية الكبرى ، فى عهد الخلفاء الراشدين وبنى أمية وبنى العباس فى جانب ، والانتشار العربى الحر غير المقيد ، والذى تم فى أقطار ومساحات لم تكن قد أدخلت فى نطاق السيطرة الاسلامية العربية فى جانب آخر . كما قد نستشعر الحاجة إلى التمييز من انتشار استهدف الاستيطان فى الأرض ، وانتشار آخر استهدف جنى ثمرات التجارة والوساطة التجارية ، بين بعض أقطار الأرض .

ونذكر فى مجال الحديث عن ذلك الموضوع أن انتشار العرب والقبائل العربية فى كل المساحات والأقطار ، التى أدخلت فى نفوذ الدولة العربية الاسلامية الكبرى ، كان نتيجة مباشرة للفتح . وقد أشرنا من قبل إلى أن من أهم ما ترتب على الفتح العربى ، هو تشجيع القبائل والبطون العربية على المهاجرة والاستقرار فى الأوطان والأقاليم المفتوحة .

ويرى البعض أن طبيعة تكوين قوات وجيوش الغزو ، التى مارست هذا الفتح ، وخروج الغزاة وفى أعقابهم النساء ، فيها ما يعنى أو ما يعبر عن معنى من معانى الرغبة فى النزوح والاستقرار والاستيطان . وهكذا كانت السياسة التى رسمت وأدت إلى تدفق القبائل العربية ، إلى الأقاليم والأمصار المفتوحة سبباً فى دعم نظام الحكم العربى الاسلامى .

وليس ثمة شك فى أن صفة دعوة الاسلام وملامحه العامة ، وما يتميز به من سماحة ، كانت مدعاة لأن يختلط العرب بالسكان فى هذه

الأقطار ، فيذوبون فيهم ذوباناً . ويترتب على ذلك الانصهار ، تسرب الدم العربى وأسس الثقافة العربية ، ومقومات التراث المشترك . ومع ذلك فإن هناك من يؤكد أن تسرب الدم العربى ، ليس طارئاً بعد ظهور الاسلام . بل لعله كان يتم وباستمرار قبل الاسلام .

ونحن لا نعارض ذلك الاستمرار قبل الاسلام وبعده ، بل نحس به . أما الذى نود أن نضيفه إلى ذلك ، هو أن الانتشار العربى بعد ظهور الاسلام ، قد أدى إلى نتائج ايجابية فى مجال الثقافة واللغة بالذات ونشرهما . وهذا القول معقول من وجهة النظر الموضوعية ، وخاصة بالنسبة للأقطار والأمصار التى كانت تستقبل العرب النازحين ، لأنهم كما قلنا قد ذابوا فى الوطن الجديد والحياة الجديدة .

ومع ذلك فقد نتساءل عن حرفية تلك السياسة ، التى شجعت القبائل العربية على الاستيطان والذوبان فى الأقاليم والأمصار . فهل كانت هناك سياسة عربية اسلامية مرسومة ؟ وهل كانت هناك خطط مقررة بشأن تنظيمها أو بشأن الاسكان ؟ والاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ليست من الأمور السهلة ، وقد لا نصل فيها إلى قرار شامل أو واضح . ولكن الذى لا شك فيه هو أن بعض الولاة على الأقل ، قد حاول وضع الخطط بشأن تلك السياسة . وكثيراً ما حدث أن اضطرهم التخطيط ، إلى فرض القيود على تحركات الهجرات العربية ، والتى تكفل لهم الاطمئنان على تحول القبائل والبطون العربية الوافدة من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار ، والذوبان فى الوطن الجديد بما يناسب صفة الحياة فى كل اقليم ، أو فى كل مصر من الأمصار .

وهذا الاتجاه فى حد ذاته ، تعبير عن محاولة للتنظيم والتنسيق ، بقدر ما هو تعبير عن الرغبة فى وضع العرب والقبائل العربية الوافدة ، فى صورة مماثلة للصورة أو الصور ، التى يمارس بها سكان كل اقليم من الأقاليم حياتهم . وتشير بعض المراجع ، إلى أن ذلك كان فى بعض الأحيان مدعاة لتمرد بعض البطون العربية ، ونفورها ورفضها الخضوع والتحول إلى الاستقرار ، والذوبان فى الوطن الجديد .

وفى دراسة حركات القبائل العربية وانتشارهم واستقرارهم فى

مصر مثل طريف ، حيث رفضت بعض القبائل العربية الانصياع للنظام ، الذى وضعه الحكم طلبًا للاستقرار . ومن ثم واصلت بعض البطون والقبائل الحركة والهجرة فى اتجاه الأقاليم السودانية ، لكى تتحرر من تلك القيود ، التى فرضت من أجل الاستقرار والذوبان .

ومع ذلك فإن هناك من الأمثلة أيضاً ، ما يوحى بأن هذه السياسة لم تكن عامة ، أو شاملة فى كل المساحات والأقاليم والأمصار المفتوحة . ونذكر فى هذا المجال مثلاً من بلاد المغرب ، والتى لم يتم تعريبها تعريباً كاملاً ، ولم تذب القبائل العربية فيها ذوباناً كفيلاً ، بطمس ملامح كل ما هو ليس عربى . بل قل ظلت وطناً لأقلية كبيرة ، احتفظت بملامح ثقافتها الحامية ولغتها الخاصة البربرية .

ويمكن القول أن ذلك مرجعه بالضرورة ، إلى عدم وجود سياسة جدية مرسومة ، من أجل اذابة العناصر العربية الوافدة اذابة ، تكفل التعريب ، وخلق المجتمع العربى الجديد . كما أن مرجعه إلى وجود بعض المساحات ذات الصفات التضاريسية الوعرة الخشنة ، والتى مكنت الأقليات ذات الثقافة البربرية الحامية من الاحتماء بها ، واللجوء إليها والمحافظة على لغتها الحامية، وعلى جانب من كيانها وتراثها المتميز .

وهكذا يمكن القول أن التعريب كان مجالاً للنشاط شبه الحر ، بالنسبة للأقاليم والمساحات ، التى انطوت ضمن الدولة العربية الاسلامية ، وأن سياسة الدولة لم تكن تضع فى اعتبارها خطة معينة لتنظيم الموجات العربية ، أو لنشر اللغة العربية ومقومات الثقافة ، وتسرب الدم وخلق التراث المشترك . ونعنى بالنشاط شبه الحر وبعدم وجود خطة مرسومة من جانب الدولة ، ترك المسألة لنشاط القبائل وللظروف المحيطة بها ، وقدرتها على أن تختلط بالسكان وعلى أن تتسرب إليهم وبينهم ، حتى تصبغهم بالصبغة أو المسحة العربية ويصير تعريبهم (١) .

---

(١) عرض الفتح العربى الاسلامى ، على الناس فى الأمصار التى شهدت الفتح الاسلام واللغة العربية . وتركت لهم حق الاختيار . ومن ثم هناك من قبل=

هذا ومن أجل ذلك نرى أن هناك مساحات وأقاليم قد أدخلت فى نطاق الدولة العربية الاسلامية ، بل ولعبت دوراً خطيراً فى حياتها السياسية ، ومع ذلك فلم يحدث أن تسربت إليها أى صفة من الصفات ، التى تدعو إلى التعريب ، بل ولم تصبغ نهائيًا بالصبغة العربية . ونضرب لذلك مثلاً بفارس موطن الفرس ، والتى ظلت فى نطاق نفوذ وتحت حكم الدولة العربية الاسلامية الكبرى فترة طويلة ، ثم انسلخت عنها دون أن تفقد مقومات وملامح قوميتها .

وقد يتصور البعض أن حضارة ومدنية الفرس العريقة ، كانت سببًا فى حماية القومية الفارسية ، وفى فشل العرب فى تعريبها . ولكن هذا التصور ليس صحيحًا إلى حد ما ، لأن العرب نزحوا واستقروا فى مساحات ربما كانت أكثر أصالة ، فى مجالات الحضارة والمدنية كمصر . ومع ذلك فإنهم نجحوا نجاحاً منقطع النظير فى تأكيد وجه مصر العربى الخالص ، والذى يتمثل فى كل مظهر من مظاهر وتقاليد سكانها ولغتها وثقافتهم تمثيلاً صادقًا . وربما كان من الأصوب البحث عن تعليل آخر ، يفسر هذه الظاهرة ويوضحها (١) .

أما فيما يتعلق بانتشار ونزوح القبائل العربية وبطونها إلى

= الاسلام ورفض اللغة ، وهناك من قبل اللغة ورفض الاسلام ، وهناك من قبل الاسلام وقبل اللغة فى وقت واحد .

(١) نذكر فى مجال تفسير تلك الظاهرة أثر العمل التضاريسى فى احتماء الفرس ومقومات الثقافة الفارسية بالمناطق الوعرة ، بحيث لم تكن الفرصة كاملة لأن تدخل الثقافة العربية فى صراع متكافئ مع الثقافة الفارسية . ويبدو أن صفة التضاريس والاحتماء بها قد مكن نواة القومية والثقافة الفارسية من أن تكمن وتختبئ حتى تحين الفرصة المناسبة ، لكى تنبعث من جديد فى حدود الوطن الفارسى وتوقع بالعروبة فيها وتستأصل جذورها الثقافية .
أضف إلى ذلك أن مصر فى ذلك الوقت كانت تمر بظروف خاصة تتمثل فى استخدام اللغة القبطية كلغة للشعب . ولكنها مع ذلك فإنها لم تكن لغة الثقافة ، بل كانت اللغة اليونانية هى التى تحتل هذه المكانة . وربما عبر ذلك عن ضعف أدى إلى سيطرة اللغة العربية ، لأنها صارعت اللغة القبطية التى لا ترتكز إلى تراث أدبى .

المساحات والأقاليم ، التى لم تخضع لنفوذ أو لسيطرة وحكم الدولة العربية الاسلامية فى فجر الاسلام وصدره ، فنذكر أنه يتميز بعدد من المميزات الأساسية . وربما كان من الممكن أن يكون فى هذه المميزات فى الوقت نفسه ، ما يوحى بصفة ذلك الانتشار وملامحه ودوافعه . وهذه المميزات نلخصها على النحو التالى :

(أ) أن هذا النشاط كان يمثل النشاط العربى الحر غير المقيد ، وأنه لم يكن يخضع لأى من نوع من التنظيم ، أو التمهيد والترتيب . ويعنى ذلك أنه مجهود شخصى بحت ، مارسته بعض البطون العربية بوحى من ارادتها ، ورغبتها فى البحث عن مساحات وأوطان جديدة ، تطيب فيها الحياة المناسبة ، وتتوافر لهم فيها الحرية وفرص الاستيطان .

(ب) أن هذا النشاط كان يتم تحت ضغط والحاح دوافع اقتصادية بحتة ، تدفعهم إلى الهجرة دفعاً . وربما اعتبرناه استمراراً للنشاط ، الذى كان يحدث وتمارسه البطون والقبائل العربية قبل الاسلام . ونحن على كل حال ندرك طبيعة ضغط والحاح الدوافع الاقتصادية ، على أساس من علمنا بصفة شبه جزيرة العرب ، وصفة المناخ بها من ناحية وصفة العرب وطبيعة حياتهم كبدو رحل يطلبون الماء والمرعى ، ويسعون إليه سعياً من ناحية أخرى .

(جـ) إن هذا النشاط يبين أثره وتظهر نتائجه فى وضوح تام ، فى المساحات الأفريقية ذات المطر الصيفى ، وفى الهامش الانتقالى الشمالى منها إلى الصحراء الأفريقية الكبرى ، فى الأرض التى عرفها العرب – باسم السودان . والواقع أن نشاط الدولة العربية الاسلامية الكبرى ، كان قد توقف من الناحية الرسمية عند حافة الصحراء . والظاهر أنه لم تكن ثمة خطة رسمية مرسومة ، بشأن استمرار التوسع جنوباً إلى الأرض ، التى أطلق عليها العرب اسم السودان بمعناه الجغرافى ، والممتد فى نطاق عريض يمتد من الساحل الأفريقى على المحيط الأطلنطى ، إلى الساحل المشرف على البحر الأحمر .

وعلى الرغم من الوضوح فى الصفات التى وصفنا بها النشاط

الحر ، غير المقيد للقبائل والبطون العربية فيما وراء الحدود للدولة العربية الاسلامية الكبرى ، فإن ثمة تفصيلات كثيرة جديرة بأن توضع فى الاعتبار ، لأنها تلقى الضوء على قيمة التسرب العربى السلمى وأثره ، فى التعريب من ناحية ، ولأنها توضح أثر هذا النشاط فى توسع رقعة الأرض ، التى يحتلها الوطن العربى الكبير ، وفى نشر الثقافة العربية الاسلامية من ناحية أخرى .

هذا ، ويتلخص الذى حدث فى هذا الشأن ، أن كان التسرب العربى مستمراً ، ولكنه كان تسللاً سلميًا فى أغلب الأحيان ، وأنه جاء من نواحى متعددة ومتباينة . ويمكن القول أن هذه الموجات من القبائل والبطون العربية ، كانت تتسرب إلى أرض السودان عبر الصحراء ، وعن طريق دروبها المتعددة ، من كل من مصر وبلاد المغرب العربى ، كما كانت تتسرب من ناحية البحر الأحمر . ويعنى ذلك أنها كانت تمر فى طريقها من شبه الجزيرة العربية على امتداد طريقين ، والطريق الأول هو بطريق شبه جزيرة سيناء ، ثم تستقر إلى حين فى مصر . ثم تتجه جنوباً مباشرة إلى أرض السودان ذات المطر الصيفى ، أو تتجه غرباً إلى بلاد المغرب ، ومنها تسلك دروب الصحراء إلى الجنوب حيث السودان . ولعل ذلك الطريق كان طبيعيًا ، وكانت تسلكه معظم الموجات التى لا يطيب لها العيش فى أرض الدولة العربية الاسلامية ولا تحتمل القيود المفروضة على استقرارها .

أما الطريق الثانى فهو طريق مباشر حيث تعبر القبائل البحر الأحمر ، وتهبط إلى النقط والمراكز التى قامت عندها موانى عربية كباضع وسواكن . وكأنها كانت بمثابة رأس الجسر ، الذى اسهم فى انتقال الموجات العربية والتسرب ، فى لين وبطريقة سليمة بحتة .

ونحن على كل حال لا نجد مجالاً للبحث فى شأن قيمة كل من هذين الطريقين ، الذى حملا معًا عبء التسرب العربى إلى أرض السودان . ولكن الذى لا شك فيه أنهما قد أسهما معًا ، فى تسرب القبائل العربية ، ونزولها فى أوطانها الجديدة جنوب الصحراء الأفريقية

الكبرى . وكان من شأن هذا التسرب أن تأتى الاختلاط مع حيازة الأرض ، وشاعت العروبة مع انتشار الاسلام .

ويكاد يجمع كل الباحثين على أن وصول موجات القبائل العربية ، كان مستمراً ، وأنها كانت تتدافع فى انتظام رتيب . ومع ذلك فإنها كانت تتزايد مع مرور الوقت ، وخاصة عندما تولى الحكم فى الأقطار والأمصار العربية ولاة من غير العرب . والظاهر أن بعض القبائل العربية ، التى لم تكن قد ذابت أو استقرت بعد ، لم تجد الأمن والطمأنينة أو الدافع لأن تستقر فى مصر ، أو فى المغرب ، وفضلت التدافع إلى أرض السودان بعيداً عن كل نفوذ مباشر ، أو غير مباشر للحكومة العربية الاسلامية وقيودها المفروضة .

ويذكرون أيضًا انه كلما تقدم الوقت ، وزاد النشاط فى تدفق الموجات العربية زادت المعرفة بأرض السودان ، وما تتميز به من غنى فى كم المطر المتاح خلال فصل الصيف ووفرة فى النمو العشبى . وكان ذلك فى حد ذاته مدعاة لتدافع وتدفق المزيد من البطون والقبائل العربية ، سعياً وراء الموارد الغنية والعشب الوفير .

ويربط البعض أيضاً بين ما اشتهرت به بعض المساحات بالذهب ، وتدفق بعض العرب سعيًا وراء هذا المعدن النفيس . ولقد تبع ذلك التدفق والانتشار الباحث عن فرصة الحياة الأفضل ، والتعرف على ملاءمة الأرض الجديدة لهم ولقطعانهم ، فاستقروا بها واتخذوا منها وطناً جديداً .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك كله ، ما كان من أمر اختلاط وتزاوج بين العرب والسكان فى أرض السودان ، والذين كانوا يمارسون ويتبعون التقاليد الحامية . وقد أدت هذه التقاليد وخاصة فيما يتعلق بنظام الأرث وتطبيق النظام الأموى ، إلى وصول جيل عربى إلى الزعامة عندما يرث العربى خاله . وليس ثمة شك فى أن وصول هذا الجيل إلى الزعامة ، قد مهد لمزيد من الاطمئنان للوصول العربى الباحث عن فرص الاستيطان ، وبالتالى إلى مزيد من تدفق القبائل العربية إلى الوطن الجديد .

وهكذا تدفق العرب وانتشروا فى مساحات كبيرة . وسمحت لهم ظروف الدين السمح بالتسرب السلمى ، واشاعة الاسلام ونشر الدم العربى ، وتعريب مساحات كبيرة للغاية ، فيما وراء حدود الدولة الاسلامية الكبرى . ولم تسلم من التعريب إلا بعض الأقليات ، التى اعتصمت بمناطق العزلة ، وحافظت على بعض من مقومات ثقافتها ونقاوتها . ومع ذلك فإنها لم تسلم - فى الغالب - من تسرب بعض الدم ، ومن اعتناق الدين الاسلامى ، ومن الاشتراك - مع مرور الوقت - فى التراث المشترك ، الذى يزيد من الروابط ، ويعتبر من أهم المقومات الأساسية فى قيام وتغلغل روح القومية العربية .

***

هكذا كانت مساحة الوطن العربى الكبير ، وكان امتداده الواسع العظيم محصلة لاجتهاد عربى على المدى الطويل . ولقد أفلح هذا الاجتهاد فى اضافة مساحات كبيرة ، على الصعيدين الأفريقى والآسيوى . وبعض هذه المساحات كانت فى حوزة الدولة العربية الاسلامية ، وكان بعضها الآخر فى حوزة قبائل عربية واستيطان عربى ولم تخضع لحكم الدولة الاسلامية .

ويمكن القول أن أقصى امتداد لكتلة الوطن العربى الكبير من الشرق إلى الغرب ، من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى ، يبلغ حوالى ٦٠٠٠ كيلو متر . كما يبلغ أقصى امتداد واستمرار من الجنوب إلى الشمال من حدود السودان الجنوبية مع أوغندا إلى ساحل جمهورية مصر العربية على البحر المتوسط حوالى ٤٠٠٠ كيلو متر . ويشمل هذا الامتداد مساحة كبيرة تبلغ أكثر من ١٣ مليون كيلو متر مربع ، منها ٣,١٣٩,٣٤٠ كيلو متر مربعاً فى جنوب غربى آسيا و٩,٧٤٩,٥٥٢ كيلو متراً مربعاً فى النصف الشمالى من أفريقيا .

ويعنى ذلك الامتداد العام للأرض العربية أن ما يعادل ٢٧٪ من مساحة الوطن العربى الكبير يقع فى الأرض الآسيوية ، على حين أن الجزء الباقى وهو ما يعادل ٧٥٪ من المساحة يقع فى القارة الأفريقية .

وهذا معناه أن وطن أمة آسيوية افريقية فى وقت واحد .

ولعل من الواضح لدى متابعة الوضع السياسى سيطرة ظاهرة التشرذم والتفتيت ، على جسم هذا الوطن الكبير ، حيث يبدو ممزقاً ، وتتعدد فيه الأقطار والدول والدويلات . ومع ذلك فهو من حيث السكان يؤلف كتلة بشرية كبيرة ، يجمع فيما بينها اللغة ، والتاريخ ، والتراث المشترك . كما أنها من حيث المساحة تؤلف كتلة كبيرة تفوق فى جملتها مساحة الولايات المتحدة الأمريكية . كما أنها أكبر أيضًا من مساحة القارة الأوروبية ، بما فى ذلك القطاع الأوروبى من الاتحاد السوفييتى السابق .

ويهمنا أن نذكر أن مساحة الوطن العربى الكبير ، مازالت أقل ما ينبغى أن تكون عليه بالفعل . وهذا معناه أن لعبة السياسة التى أفسحت للتدخل الخارجى ، أن يفرض مشيئته بشكل مباشر حيناً ، وبشكل غير مباشر حيناً آخر ، قد سلبت بعض المساحات ، واقتطعتها من الأرض العربية لحساب دول مجاورة . وليس فى الأمر أكثر من مجاملة أحياناً لحساب دولة ما على حساب العرب ، أو أكثر من عدوان متعمد على مصالح عربية ، واغراقها فى مشكلات أحياناً أخرى .

ويطلب أصحاب السيطرة ، أو أصحاب المصلحة فى لعبة السياسة فى نهاية الأمر ، من هذه المشكلات أن تحرم الأمة العربية فى وطنها الكبير ، من قوة ذاتية تمسك بزمام مكانتها ، وما يمكن أن تصل إليه لو تفرغت وأحسنت استخدام وضعها فى الموقع الجغرافى الحاكم ، لحركة التجارة والعلاقات ، بين الدول على مستوى جزيرة العالم . ومن المفيد على كل حال أن نستشعر العلاقة بين سلب مساحات من الوطن العربى ، وتمزيق اوصاله ونجاح السيطرة أو من أصحاب المصلحة ، من الخارج النجاح المنقطع النظير ، فى احباط قوة الأمة العربية الذاتية ، وإبطال مفعول مكانتها فى مكانها الجغرافى الحاكم .

الموقع الجغرافى :

والآن بعدما ألقينا كل الأضواء على هذه الحقائق ، التى تفسر

امتداد الوطن العربى واتساع رقعته ، يمكن للباحث أن ينتقل انتقالاً مطمئناً إلى الحديث عن الموقع الجغرافى ، لذلك الوطن الكبير ، من أجل تقدير أهميته وتجسيم قيمته وتقييم مكانته . ومن شأن هذه الدراسة أن تكشف أهداف لعبة السياسة . وكيف أفلحت فى تكبيل ارادة الأمة العربية ، وكيف حرمتها من مكانتها الحقيقية ، وهى تحجمها فى الموقع الجغرافى الحاكم .

ويتطلب البحث فى هذا المجال الاعتماد على النظرة الدقيقة الفاحصة للخريطة ، التى من شأنها أن تبرز الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، وأن تبين العلاقات المكانية بينه وبين كتلة العالم القديم – جزيرة العالم – والذى يعتبر قطعة منها . والمفهوم أن هذا الوطن الكبير العظيم المساحة والامتداد ، يحتل مساحة تمتد من جنوب غربى أسيا إلى شمال افريقيا ، وبحيث تشرف وتسيطر على القلب ومصر فى قلب هذا القلب من جزيرة العالم ، وتحتل المركز المتوسط بين كل من أسيا وأفريقية وأوروبا .

ولعل من الواضح أنه إذا كان ثمة ما يضفى على هذا الوطن أهمية فهو مرتبط بالموقع الجغرافى الحاكم فى قلب جزيرة العالم . بل لعل أهمية الموقع الجغرافى وحساسيته ، هى التى تعود فتضفى على خصائصه ومميزاته كل مظاهر الأهمية والاعتبار . ويمكن للباحث أن يصور هذه الأهمية المتبادلة على ضوء الفهم المتكامل للموضوع من وجهات النظر المتباينة .

ويقع الوطن العربى كما هو معلوم فى رقعة الأرض ، التى تجعله يشرف بالفعل ، على أخطر ثلاث أذرع مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدوليتين . وهذه الأذرع المائية ، هى البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى ، والتى يرتبط بكل ذراع منها مسطح مائى وخطير ، من حيث حركة الملاحة ومرور السفن ، ومن حيث حجم التجارة العالمية .

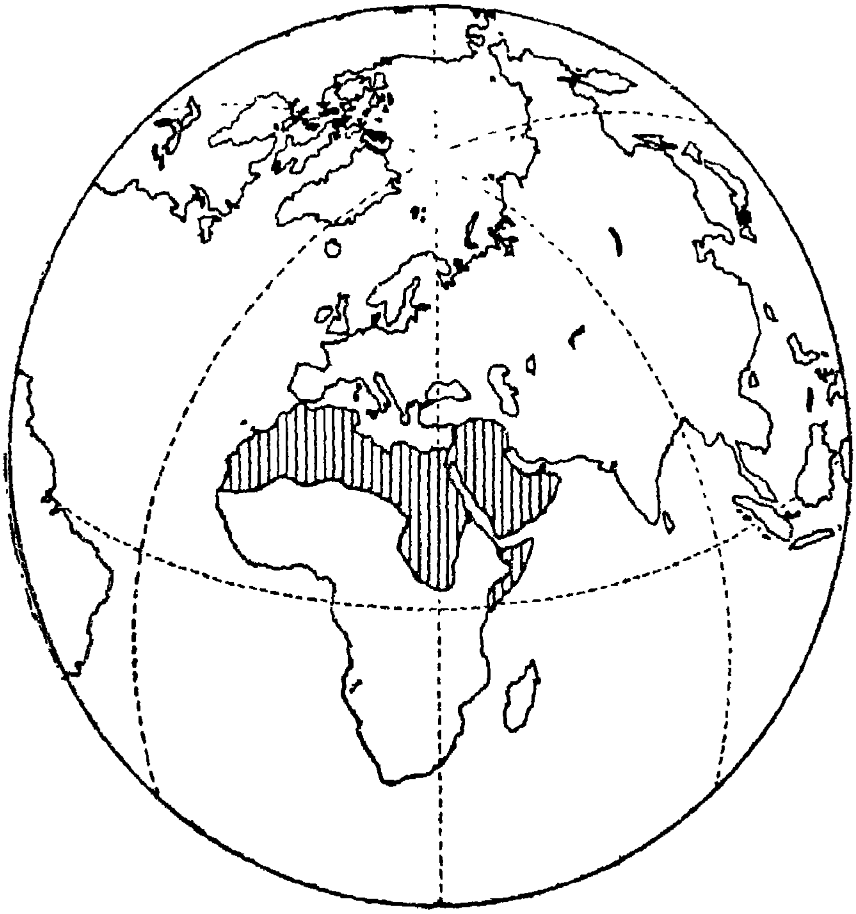
ونحن نكتفى فى هذا المجال بالاشارة إلى قيمة ذراع البحر الأحمر التى تتصل بالمحيط الهندى ، الذى تمر به وتتجمع فيه تجارة معظم

العالم الآسيوى وشرق أفريقيا وأستراليا ، وإلى قيمة ذراع البحر المتوسط ، التى تتصل بالمحيط الأطلنطى ، الذى تتجمع فيه وتمر به كل تجارة العالم الأوروبى والأمريكى . وليس ثمة شك فى أن تلك الاشارة والفهم المستقر لها ، يضع أيدينا على أهمية الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، والذى يجعله فى مركز يسمح له بالاشراف والسيطرة، أو التحكم فى ذلك الطريق الحيوى الهام .

وإذا نحن نظرنا إلى الوضع الجغرافى للوطن العربى بالنسبة لكل قارة من قارات العالم ، على خريطة رسمت على أى مسقط من المساقط المتعارف عليها ، فإن ذلك يعاوننا كثيراً فى مجال التعرف ، على ما يضيفه امتداد كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى من أهمية ، على الموقع الجغرافى الحاكم الذى يتميز به هذا الوطن . وهل يتصارع نفوذ الدول الكبرى على أكثر من قيمة هذا الموقع الجغرافى ؟ وهل كانت القوتان الأمريكية والسوفيتية تتنافس فى المنطقة العربية ، على أهم من قيمة هذا الموقع الجغرافى الحاكم ؟

والمفهوم أن البحر المتوسط الذى يمتد فى اتجاه غربى – شرقى بين خطى حوالى ٥° غرباً و٣٥° شرقاً، وخطى عرض ٣١° ، ٤٢° شمالاً، ويمثل ذراعًا للمحيط الأطلنطى ، يشرف وطن العرب عليه بساحل طويل للغاية يمتد فيما بين طنجة وغزة . أما البحر الأحمر الذى يمتد فيما بين خطى عرض ١٠° ، ٣٠° شمالاً ، بحيث يمثل ذراعاً للمحيط الهندى ، ويرتبط به ارتباطاً وثيقًا عن طريق باب المندب ، والذى يتجه بحيث يشطره شطرين ، ويفصل بين شبه الجزيرة العربية والوطن العربى الآسيوى ، والوطن العربى الأفريقى ، فإن معظم سواحله تكاد تدخل فى صميم سيطرة واشراف الوطن العربى . ويكاد يشبه الخليج العربى البحر الأحمر فى بعض صفاته من حيث الامتداد ، ويكاد يناظره فى التوغل إلى حوالى خط عرض ٣٠° شمالاً . وتنبثق اهمية هذه الأذرع المائية الثلاثة من صفتين أساسيتين هما :

أ- أنها بامتدادها تقترب وتتجمع رؤوسها فى حدود قلب الوطن العربى الكبير ، بحيث لا يكاد يتجاوز الفاصل الأرضى بينها ، أو بين نهاياتها عن ١٦٠ كيلومتراً .



الموقع الجغرافى للوطن العربى

لاحظ امتداد الأرض العربية فى الموقع القلب الحاكم للتحركات على كل المحاور بين مساحات الأرض من حوله ومساحات المحيط وتحركات التجارة الدولية

ب- أنها تتصل اتصالاً مباشراً وسهلاً بالمسطحات المائية الكبيرة ، وهى المحيط الأطلنطى ، والمحيط الهندى .

وإذا علمنا أن صفة هذه الأذرع المائية الثلاثة ، وأعماقها تناسب الملاحة تماماً ، وأنها تشق قلب اليابس فى العالم القديم ، فى الموضع الذى يكاد يفصل فصلاً بين المنطقة المعتدلة الدفيئة والصحراوية الحارة ، فإن ذلك يعنى قيمة عظمى فى مجال الحركة ومرور التجارة الدولية . وليس ثمة شك فى أنها كذلك بصرف النظر عن النشاط المرجانى ، الذى يسيطر بوضوح على جانبي البحر الأحمر ، ويجعل الملاحة فيه خطرة للغاية .

ومهما يكن من أمر ، فإن امتداد هذه الأذرع المائية هام وحيوى ، وأنه يضفى على موقع الوطن العربى بالغ الأهمية ، حتى لو لم يكن الانسان قد شق أضخم قناة صناعية ، لخلق الوسيلة المباشرة للربط ، بين البحر الأحمر والمحيط الهندى فى ظهيره من ناحية ، والبحر المتوسط والمحيط الأطلنطى فى ظهير من الناحية الأخرى . ولعلنا ندرك ذلك على ضوء العلم بأن المسافات الأرضية ، التى تفصل بين رؤوس تلك البحار ليست كبيرة ، وأنها كانت فى متناول وسائل النقل المختلفة دائماً من ناحية ، وأنها تقع فى قلب وعلى هامش المنطقة الانتقالية من الصحراء القاحلة الفقيرة ، إلى مناطق المطر الشتوى من ناحية أخرى .

وفى الجغرافية التاريخية للتجارة الدولية والملاحة البحرية ، فصل طويل ممتع يصور قيمة تلك الصفات البحرية ، وهو يعبر عن أهمية ذلك الموقع الجغرافى الحاكم . وقد أسهم هذا الموقع دون شك ، فى دعم التطور الحضارى المبكر ، الذى انبثق فيما حول تلك المنطقة التى يشغلها الوطن العربى الكبير .

والمفهوم أن فجر الحضارة قد طلع مبكراً ، فى ومن حول هذه المنطقة وتلك المساحات . فى كل من مصر ووادى النيل الأدنى وسهول الرافدين والهوامش الساحلية ، على كل من البحر المتوسط الشرقى ،

والخليج العربى ، والبحر الأحمر . ولقد اقبل سكان تلك المساحات فى مواطن تلك الحضارات على الاشتغال بالتجارة والوساطة التجارية . وكان لكل ذراع من تلك الأذرع المائية الثلاث ، نصيب كبير أسهم به فى قيامهم بذلك الدور ، وفى انتعاش حركة التجارة الدولية والتبادل التجارى . بل ربما أسهم هذا الاجتهاد فى ارساء قواعد وأصول التجارة الدولية ، منذ وقت بعيد .

وكما تضفى هذه الأذرع المائية على أرض الوطن العربى الأهمية البالغة من حيث قيمة الموقع الجغرافى من وجهة النظر الاستراتيجية . ومن وجهة نظر النقل والمواصلات ، فإن تجمع الطرق البرية من قلب ووسط آسيا ، ومرورها بسهول الرافدين وأرض الشام إلى ساحل البحر المتوسط فى جانب ، ومن قلب أفريقيا فيما وراء الصحراء ومرورها فى اتجاه الشمال ، إلى ساحل البحر المتوسط أيضاً فى جانب آخر، كان يضفى على الموقع الجغرافى لهذا الوطن ، مزيداً من الأهمية والحساسية .

والمفهوم أن معظم الطرق البرية ، التى تخترق كتلة اليابس الآسيوى من الشرق إلى الغرب ، كانت تفضل دائمًا أن تتخلى من الاتجاه المباشر عبر السهول ، التى تمتد شمال المرتفعات والسلاسل الجبلية الوسطى ، وأن تتجه عبر الجبال والهضاب إلى ساحل البحر المتوسط . ولعلها تعبر بذلك عن أهمية ذلك الاتجاه ، وقيمة البحر المتوسط كطريق رئيسى للملاحة الدولية ، والتجارة بين الشرق والغرب . وتنعكس صفة ذلك أيضًا فى مجال البحث ، حيث نلاحظ أن معظم المراكز العمرانية فى أرض الشام ، التى تقع فى ظهير ساحل البحر المتوسط الشرقى ، قد قامت على أساس الأداء الوظيفى فى شكل مدن ، تولى سكانها خدمة التجارة العابرة ، وتأمين المرور على الطرق والتقائها .

أما الجبهة البحرية الأخرى التى تشرف على البحر المتوسط ، وتمتد فيما بين طنجة وغزة ، فلا تقتصر أهميتها على مجرد الاشراف والسيطرة على حركة الملاحة فى البحر المتوسط ، بل الواقع انها تقوم

على خدمة ظهير عميق للغاية ، يشمل كل الأرض التى تمتد فيما وراء الصحراء الأفريقية ، الكبرى ، إلى ثنية النيجر وتشاد وأعالى النيل .

وتكفى النظرة العاجلة على الخريطة الجغرافية التى تبين النصف الشمالى من القارة الأفريقية ، وتظهر فيها مجموعة الطرق والدروب الصحراوية التى تتجه فى اتجاه شمال - جنوبى ، لكى ندرك أن هذه الجبهة كانت ولازالت فى خدمة مرور التجارة والنقل ، من وإلى كل المساحات التى تمتد فى شكل نطاق عريض ، إلى الجنوب من الصحراء الأفريقية الكبرى وتستقبل المطر فى شهور الصيف .

وتكاد تلتزم كل الطرق والدروب والمسالك ، التى تمر فى الاتجاه الشمالى - الجنوبى ، من وإلى الجبهة العربية على البحر المتوسط بالانتظام من ناحية ، وبالمرور فى مجالات معينة مرسومة ، لكى تمر بموارد الماء التى يتعذر الحصول عليها فى قلب الصحراء بعيداً عن الواحات ، التى تشغل بطون الأودية أو المنخفضات والأحواض المغلقة من ناحية أخرى .

ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور الذى أسهم به الجمل ، الذى دخل إلى رقعة الوطن العربى الأفريقى من آسيا ، عن طريق شبه جزيرة سيناء ، فى حوالى العصر اليونانى والقرون السابقة لظهور المسيحية مباشرة ، فى خدمة ذلك التوجيه العام للتجارة والمواصلات . وليس ثمة شك فى أن معرفة وخبرة العرب بالصحراء ، ونشاطهم المستمر فى مجال التجارة ومرور القوافل عبر الصحراء ، قد أسهمت فى أداء ذلك الدور الخطير ، الذى جعل من الجبهة العربية على البحر المتوسط نافذة أساسية ، تطل بها وعن طريقها افريقيا فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى على العالم المتمدين ، وشريان التجارة الرئيسى لحساب مجتمع الدول فى كل وقت من الأوقات .

وليس ثمة شك أيضًا فى أن الاحساس بقيمة الجبهة العربية البحرية على البحر المتوسط ، وبقيمة العمل فى حقل التجارة والمرور على دروب الصحراء ، واستخدام الجمل فى هذا المجال مسئول إلى حد

ما عن انتشار العرب فى مساحات كبيرة جنوب الصحراء مباشرة وتعريبها ، أو وصول الحد الجنوبى لانتشار اللغة العربية إلى الخط المفترض امتداده من مصب نهر السنغال غرباً ، إلى ثنية نهر النيجر وتشاد شرقاً .

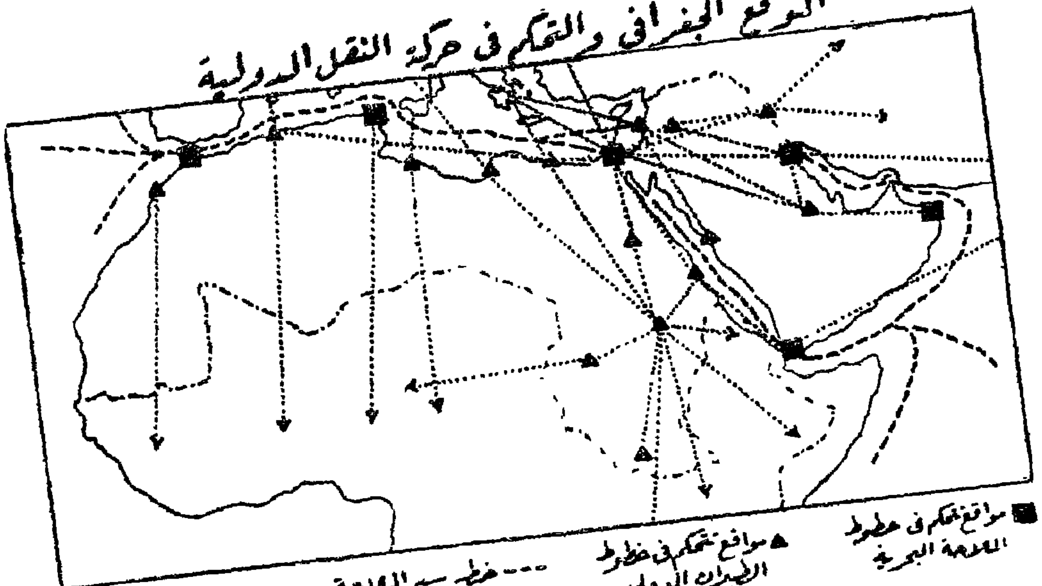
وهكذا يمكن القول أن موقع الوطن العربى ، واحتلاله رقعة الأرض بالنسبة لهذه البحار ، كان مسئولاً عن خطورة المركز الممتاز الذى يشغله . وليس ثمة شك فى أن الرقعة من الأرض ، التى يشغلها تضعه فى كل وقت من الأوقات فى قلب العالم الحساس ، وفى مركز الثقل من وجهات النظر العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية .

وإذا كانت رقعة الوطن العربى الكبير قد امتدت بحيث تشرف وتحكم السيطرة على كل الطرق ، التى تسلكها المواصلات البحرية والبرية فيما بين أوروبا والعالم العربى فى جانب ، وآسيا وأفريقيا فى جانب آخر ، فإنها تشرف بحكم موقعها على سبل النقل الجوى ، وكل المجالات الجوية فى خدمة الطيران المدنى ، للربط والاتصال بين كل من أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، واستراليا ، وأمريكا الجنوبية .

والمفهوم أن التقسيم المعمول به فى مجال تقسيم العالم إلى مناطق عظمى للطيران يراعى بالنسبة لأوروبا اخراج أرض الاتحاد السوفيتى الأوروبية من ناحية ، وضم كل المساحات التى تقع فى حدود حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى . ومعظم هذه الأرض التى تدخل ضمن المنطقة المعروفة باسم أوروبا العظمى Great Europe من أرض الوطن العربى التى تمتد على طول امتداد ساحل البحر المتوسط من طنجة إلى الاسكندرية ، وبعمق يصل إلى حد الانتقال بين مناطق المطر الشتوى ومناطق الصحراء .

وليس ثمة شك فى أنهم عندما عملوا بذلك التقسيم ، كانوا قد وضعوا فى اعتبارهم موقع الأرض العربية وامتدادها . وهى تحتل من ناحية جبهة أرضية كبيرة تمثل الصدر فى أرض القارة الأفريقية . كما تحتل من ناحية أخرى جبهة ارضية مماثلة فى صدر آسيا من ناحية الغرب .

الموقع الجغرافي والتحكم في حركة النقل الدولية



ولعل من الضروري أن تستند كل الخطوط الجوية المدنية ، التي تبدأ رحلاتها المنتظمة من أوروبا إلى أفريقيا والأرض الأفريقية فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى والوطن العربي ، إلى واحد من المطارات الكثيرة في الأرض العربية ، على امتداد الجبهة الطويلة الممتدة من المغرب إلى مصر . ويعتبر الهبوط في مطار من المطارات العربية ، نهاية لمرحلة تعبر خلالها الطائرة العاملة البحر المتوسط ، وبداية لمرحلة جديدة أخرى ، إلى أي جزء من أجزاء الأرض الأفريقية في الوسط ، أو في الشرق ، أو في الجنوب ، أو إلى القارات الجنوبية الأخرى .

ويعني ذلك أن المجالات الجوية التي تمر بها خطوط الطيران المختلفة ، لا يمكن أن تتخلى عن المرور في الأجواء العربية ، أو الهبوط في مطار من المطارات العربية . ويمكن القول على ضوء ذلك الفهم أن المطارات في المدن العربية الدار البيضاء والجزائر ووهران وتونس وطرابلس وبني غازي والقاهرة مهمة وحيوية ، بالنسبة لكل خطوط الطيران المنتظمة أو غير المنتظمة ، إلى كتلة الأرض الأفريقية فيما وراء الصحراء الأفريقية الكبرى .

ويضفي موقع الأرض العربية في السودان ، والتي توغل أكثر من ١٥ درجة عرضية فيما وراء الصحراء المزيد من الأهمية والحساسية بالنسبة لقيمة الوطن العربي بالنسبة للطيران وخطوط الطيران إلى أفريقيا . ويفهم ذلك على ضوء العلم ، بأن مطار الخرطوم واحد من أهم المطارات ، التي تقع في طريق معظم خطوط الخدمة الجوية المنتظمة التي تمر في اتجاه الجنوب إلى قلب ، أو شرق ، أو جنوب أفريقيا ، أو في اتجاه الجنوب الشرقي إلى جنوب غرب وجنوب آسيا . وليس غريباً إذا ما قررنا في حزم أن ما من خط للطيران والخدمة الجوية ، يمكنه أن يتحاشى المرور والطيران في الأجواء العربية ، أو الهبوط في مطار من المطارات العربية ، لانهاء مرحلة من مراحل الطيران ، طلبًا للتزود بالوقود والتقاط الأنفاس .

وإذا كان مرور كل خطوط الطيران بالأرض العربية الأفريقية ،

ضرورياً وملزماً بالنسبة للخدمات الجوية ، إلى كل من أفريقيا وامريكا اللاتينية ، فإنه يكاد يكون كذلك بالنسبة لمعظم خطوط الطيران ، التى تمر إلى كل من آسيا - جنوب آسيا والشرق الأقصى - واستراليا .

وما من شك فى أن أقصى ما يصل إليه مدى الطيران من أوروبا ، أو إليها ، قد حتم ذلك . وتلتزم هذه الخطوط بالمرور على الأرض العربية الآسيوية ، التى تمثل جبهة كبيرة عميقة على ساحل المتوسط الشرقى . وهذه الجبهة العربية فى بلاد الشام وظهيرها العميق إلى العراق والجزيرة العربية ، فى موقع مناسب تماماً ، لأن تنتهى عندها مرحلة طويلة من مراحل الطيران ، التى تبدأ من مطارات جنوب أو وسط أو غرب أوروبا . وليس ثمة شك فى أن مطارات بيروت واللد ودمشق والقدس وعمان وبغداد والظهران ، مهمة وخطيرة فى شأن انتظام الرحلة الجوية التى تتجه إلى كل من آسيا واستراليا .

وربما كان هناك وجه شبه بالنسبة لكل من الدور الذى تقوم به كل من الظهران فى الجزيرة العربية ، والخرطوم فى السودان . فالظهران بموقعها فيما وراء الصحراء الغربية تقع على طريق ، كل أو معظم خطوط الطيران ، التى تمر بالأرض العربية إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى ، ويكون شأنها فى ذلك شأن الخرطوم تماماً على الطريق إلى أفريقيا جنوب الصحراء .

ولعل من الضرورى أن نذكر أن الالتزام بالمرور فى الأجواء العربية الآسيوية لا يبرره الموقع الجغرافى فحسب . بل قد تبرره عوامل أخرى توضع فى الاعتبار عند اختيار المجالات الجوية . والمفاضلة بين المجال الجوى عبر الوطن العربى ، والمجال الجوى عبر الوطن التركى . ونذكر فى مجال تفسير هذه المفاضلة أنها تستند إلى تصور ما يعنيه الضابط التضاريسى وكيف أن صفة السهل التى تكاد تسيطر على معظم الوطن العربى الآسيوى ، تجعل الطيران والمرور الجوى فى الأجواء العربية أكثر اطمئناناً وأمناً .

ومهما يكن من أمر ، فإن الموقع الجغرافى للوطن العربى يبدو مهمًا وخطيراً بالنسبة للنقل الجوى ، ومرور الطرق الجوية فى الاتجاه الغربى – الشرقى أو فى الاتجاه الشمالى – الجنوبى ، وإذا ما أضيفت هذه الحقيقة إلى علمنا بأهمية موقع الوطن العربى من حيث التحكم والسيطرة على كل المسالك التى تمر بها وسائل المواصلات البرية والبحرية ، فإن ذلك يعنى أن هذا الموقع جوهرى وممتاز لأنه حاكم . ولعل ذلك الدور الحاكم كان من الدواعى التى تدعونا إلى اعتبار الوطن العربى ، وكأنه قارة فى مركز متوسط تحتل من حيث المساحة والامتداد قلب الأرض بالنسبة لكتل اليابس فى العالم القديم على الأقل. وتفرض أرض هذا الوطن اشرافها وسيطرتها على كل حركة التجارة والمواصلات الدولية . ويبدو أنه لا مفر فى كل الحالات التى تمر بها التجارة الدولية ، وعلى أى وسيلة من وسائل النقل من أن تخضع للاشراف العربى فى موقعه الجغرافى الحاكم .

وجدير بالذكر أن هذا الموقع الحاكم فى ملتقى القارات ، وعند مفترق الطرق ، كان مسئولاً عن ازدهار كل الحضارات والمدنيات القديمة المبكرة الأولى ، والتى وجدت المجال المناسب فى كل أرض الهلال الخصيب ، وأرض وادى النيل الأدنى ، وأرض جنوب غرب الجزيرة العربية . ونحن لا نعنى بذلك القول تحميل الموقع الجغرافى للوطن العربى ومساحاته التى شهدت نور الحياة والمدنية المبكرة ، مسئولية انبثاق الحضارة وظهورها ونموها . ولكن الذى نعنيه ونود أن نوضحه هو أن الموقع الجغرافى مسئول عن خلق الظروف المناسبة ، وكل الاحتمالات الملائمة التى دعت وتدعو إلى تطور الحضارات ، ونموها نمواً افقياً ونمواً راسياً .

والنمو الأفقى للحضارة مهم ، لأنه يعنى الانتشار فى المناطق والمساحات الجديدة ، انتشاراً يكفل تحقيق الاحتكاك الحضارى ، وما يترتب عليه من تطور ونمو وازدهار . وإذا كنا من المؤمنين بالنشأة الأصلية الوحيدة للحضارة وانتشارها من الموقع الذى تنشأ فيه ، وتفشيها فى الأنحاء المتفرقة ، أو كنا من المؤمنين بنشأتها فى صور

ومناطق متفرقة متباعدة ونموها رأسياً متوازياً ، فإننا فى كل حالة من هاتين الحالتين ، نجد أن مساحات الوطن العربى كانت من تلك المواطن ، التى يظهر أو يظن أنها الموطن ، أو من بين المواطن الأولى الأصلية والأصلية للحضارة البشرية .

ويحكى التاريخ لنا قصة تلك الحضارات الأولى ، فى مواقعها المتفرقة فى أنحاء الوطن العربى ، فى مصر ، وفى العراق ، وفى اليمن ، وفى الشام . ويصور بالنسبة لكل موقع من هذه المواقع قيمته ودوره فى تطوير الحضارة . كما يصور الجهد البشرى الذى بذل فى مجال خلقها ، ونموها نمواً رأسياً ونمواً أفقياً .

ويحرص التاريخ على أن يعبر عن قيمة انبثاق تلك الحضارة ، أو الحضارات فى الأرض التى تحتل موقعًا وسطاً بالنسبة لكل من آسيا وأوروبا وأفريقيا . ويعنى ذلك بوضوح أن الموقع الجغرافى لهذا الوطن ، قد أسهم مرة أخرى فى خلق الظروف المناسبة التى ساعدت على انتشار الحضارات ، فى كل المساحات المحيطة به . وكانت الحضارات فى الواقع ، تجد مجالاً لأن تنتشر ، فى الاتجاه الشرقى إلى الأرض الآسيوية ، وفى الاتجاه الغربى وعن طريق البحر المتوسط إلى الأرض الأوروبية ، ولأن تصعد جنوباً مع وادى النيل لكى توغل فى اليابس الأفريقى .

***

وبعد تلك صفة الموقع الجغرافى للوطن العربى الكبير ، فى ملتقى القارات وعند مفرق الطرق ، وحيث لعب – ومازال – دوراً هامًا فى مجالات خطيرة من وجهة النظر الاقتصادية والحضارية . وليس ثمة شك فى أن هذه القيمة الحقيقية للموقع الجغرافى مازالت خطيرة ، لأنها تضع القوة أو القوى السياسية فيه فى الموضع الاستراتيجى الحاكم .

والمفهوم أن العسكريين ورجال الحرب ينظرون نظرة خاصة لهذا الموقع الجغرافى الحاكم Commanding . ويعتقدون أن هذا الموقع يؤكد

قيمة الوطن العربى ، من وجهة النظر الاستراتيجية . ويرى العسكريون أن امتداد مساحة هذا الوطن الكبير تجعل منه وحدة استراتيجية ذات خطر عظيم فى أى حرب عالمية ، وعلى أى مستوى من مستويات الأسلحة المستخدمة في ميدان القتال .

ويبدو أن اتساع رقعة الأرض العربية ، وموقعها الجغرافى المشرف على البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، والخليج العربى ، والمحيط الهندى ، يكفل العمق الاستراتيجى المناسب للقوة الحاضرة فى هذا المكان . ومن شأن هذا العمق أن يخدمها سواء بالنسبة للتخطيط الانتاجى ، وتوزيع مناطق الانتاج ضماناً لتأمينها ، أو بالنسبة لتوزيع القواعد العسكرية البحرية والبرية والجوية ، وتشغيلها واشتراكها فى المعارك .

ونحن ندرك على كل حال ، أن كل مظاهر الأهمية التى تستند إلى الموقع الجغرافى الحاكم (١) ، كانت مسئولة فى كل وقت من الأوقات عن كل المحاولات ، التى بذلت وتبذل من جانب القوى الكبيرة فى العالم لفرض نوع من السيطرة ، أو النفوذ ، أو الاحتلال ، للاستفادة من هذا الموقع ، أو لمجرد التصدى لأى محاولة خلاقة تكفل قيام قوة ذاتية كبيرة فى حدود هذا الوطن . وهم فرادى ومجتمعون يخشون قيام هذه القوة الذاتية ، لأن ظهورها يؤثر كبيراً على ميزان القوى . ويضع معظم التجارة الدولية فى ظل سيطرة واشراف ، تلك القوة فى الموقع الجغرافى الحاكم (٢) .

---

(١) يبنى هذا المنطق على ركائز أساسية نذكر منها :
١- رفض قيام قوة ذاتية فى الوطن العربى وفرض الضعف عليه من خلال التمزق وتأكيد الفرقة بين مجموعة الدول والأقطار التى يحتويها .
٢- رفض سيطرة قوة كبرى عليه خشية انفرادها بمزايا استراتيجية تدعو إلى خلل فى توازن القوى .

(٢) تلعب الولايات المتحدة دوراً غير معلن ، تحاول بموجبه تحجيم مصر بصفة خاصة ، والوطن العربى بصفة عامة . ويحمل التهجم على الاسلام ، سعياً للتحكم فى العالم الاسلامى كله ، لكى يتيسر لها الهيمنة .

حدود الوطن العربي ومشكلاتها :

وجدير بنا عند هذا الحد الذى تعرفنا فيه على صفة الامتداد الهائل للوطن ، التى تحدد له كيانه وتصور مكانته فى موقعه الحاكم ، أن نتعرف على الحدود التى تجسد من حوله اطاراً . والمفهوم أن من أهم خصائص الوطن – أى وطن – أن تكون له الحدود الواضحة ، حتى يكون ذلك مدعاة للمنعة والطمأنينة من ناحية ، ولقلة المشاكل السياسية مع الدول المجاورة من ناحية أخرى .

وإن هناك من يعتقد أو يرى أن وضوح الحدود السياسية ، واستنادها إلى المعالم الجغرافية الطبيعية أو البشرية الأصلية ، يدعو إلى توافر أو تكامل كل الفرص المناسبة ، من أجل بناء الشخصية القومية فى الوطن العربى ، ووضوح معالمها ونموها نمواً مضطرداً . وما من شك فى أن الحدود السياسية ، التى تكفل العلاقات العربية مع الدول المجاورة ، تؤمن حركة الحياة ، وتؤكد التفرغ لانجاز كل ما من شأنه ، أن يحقق السلام والسلامة .

وحدود الوطن العربى – على كل حال – قوية منيعة استراتيجياً ، وواضحة المعالم فى بعض الأحيان ، وبالنسبة لبعض الأجزاء والمساحات ، لأنها تستند إلى معالم جغرافية طبيعية أو بشرية بالغة الأهمية ، فى ابراز صفة الحد السياسى . كما تبدو على النقيض من ذلك بالنسبة لبعض المساحات الأخرى ، فتكون غير متناسقة أو متفقة، مع الحدود الجغرافية الطبيعية أو البشرية .

وتمتد حدود الوطن العربى – مثلاً – مع خط ساحل البحر المتوسط الذى يمتد فيما بين غزة وطنجة ، والامتداد المستمر لخط الساحل المشرف على المحيط الأطلنطى من ناحية ، كما تتمشى حدوده أيضًا مع خطى ساحل البحر الأحمر وخط ساحل خليج عدن والبحر العربى والخليج العربى من ناحية أخرى . وليس أفضل من خطوط السواحل المشرفة ، على المسطحات المائية الواسعة العميقة ، فى رسم الحدود والفصل بين وطن ووطن آخر . ذلك أنها تمثل بحق فواصل

طبيعية جغرافية حادة ، ولأنها تضع للوطن حداً واضحاً تؤمنه حقوق السيادة فى المياه الاقليمية تأميناً لا جدال فيه ، ولأن من وراء هذه الحقوق الشرعية البحر العميق المياه الدولية .

أما الحدود البرية التى تفصل بين الأرض العربية فى جانب ، والأرض غير العربية فى الأوطان المجاورة فى جانب آخر ، فهى طويلة للغاية وجديرة بالدراسة . وليس ثمة شك فى أن قيمة هذه الحدود تتفاوت من حيث أهميتها ، ووظيفتها فى خلق الفاصل الحاد بين الوطن العربى ، وأوطان القوميات أو الشعوب الأخرى فى الدول المجاورة .

ولعل من الأفضل أن نتعرف على هذه الحدود البرية ، وأن نتلمس صفاتها الأساسية بالنسبة لكل مساحة من مساحات ، وامتدادات الوطن العربى فى الأرض الأفريقية ، وفى الأرض الآسيوية على انفراد . ذلك أن الباحث يلمح اختلافات جوهرية فيما بين الحدود السياسية للوطن العربى الآسيوى ، والوطن العربى الأفريقى ، فيما يتعلق بامتداداتها واستنادها إلى المقومات والمعالم الجغرافية من ناحية ، وما تؤدى إليه أو ما يترتب عليها من مشكلات على الحدود من ناحية أخرى .

ويكاد يتلمس الباحث من مجرد النظرة الخاطفة على الخريطة السياسية الجغرافية ، صفات الحدود الأرضية للوطن العربى فى الأرض الأفريقية . وهى دون شك حدود طويلة للغاية ، لأنها تخترق القارة الأفريقية فى أقصى اتساع لها من الغرب إلى الشرق . وتمتد من خط الساحل الأفريقى العربى على المحيط الأطلنطى ، إلى خط الساحل الأفريقى العربى على البحر الأحمر . ومع ذلك فإن هذه الحدود لا تمتد مستقيمة أو بانتظام مع هذا الاتجاه الفلكى ، بل نراها متعرجة تتثنى ، بحيث تجاوز الصحراء جنوباً إلى مساحات ومناطق فسيحة من أقاليم المطر الصيفى ، وتكاد توغل لكى تصل إلى قلب القارة الأفريقية الاستوائى . وقد تمر الحدود تارة أخرى فى قلب الصحراء الأفريقية الكبرى الحارة ، وتبعد عندئذ كثيراً عن الحد الطبيعى لامتداد أرض

الصحراء وهامشها الانتقالي الجنوبي ، وخط التقائها من نطاق الأعشاب المدارية الحارة في نطاق المطر الصيفي .

ونحن على كل حال في مجال الحديث والتعرف على هذه الحدود الطويلة الممتدة ، من نقطة التقاء أرض موريتانيا مع أرض السنغال على الساحل العربي المغربي ، إلى رأس قصار على الساحل العربي السوداني ، والتي تستغرق بضعة آلاف من الكيلو مترات ، لنا بعض الملاحظات الهامة ، التي تلقي الضوء على كثير من صفاتها ومقوماتها ، وما قد يرتبط بها ويترتب عليها من مشاكل حدودية معينة .

وتتلخص هذه الملاحظات في عدد من النقاط الهامة ، التي نشير إليها على النحو التالي :

(أ) المفهوم أن الحدود الجنوبية للوطن العربي الأفريقي في الجزء الذي يشغله كل من المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا تمر في قلب الصحراء الأفريقية الكبرى ، بشكل شبه منتظم . وقد تستند هذه الحدود إلى بعض المعالم التضاريسية الواضحة في قلب الصحراء ، كمرتفعات أحجار وهضبة أو كتلة تبستي .

وعلى الرغم من أهمية العامل التضاريسي في دعم الحد الطبيعي السياسي الفاصل ، بين الدول والأوطان وإضفاء المنعة عليه ، فإن امتداد هذه الحدود على هذا النحو ، لا يعني شيئًا معينًا بالنسبة للوطن العربي . ذلك أنها لا تكاد تتفق في الجملة مع امتداد الحد الجنوبي الطبيعي لامتداد النشاط ، أو الانتشار العربي الذي حمل معه اللغة العربية ومقومات الثقافة من ناحية ، وجانب من التراث المشترك من ناحية أخرى .

والمفهوم أن ذلك الحد الطبيعي لانتشار الأثر العربي والثقافات العربية ، يمتد بصفة عامة من فم نهر السنغال إلى ثنية النيجر إلى حوض تشاد . ويعني ذلك أنه على الرغم من أن الحد السياسي الحالي للوطن العربي ، وفي المساحات المشار إليها يمر في الصحراء . وهي فاصل طبيعي ، إلا أنها تحرم الوطن العربي ، من مساحات كبيرة

الأقليات في الوطن العربي



تزيد عن ١,٥ مليون كيلومتر مربع ، تضم سكاناً وجموعاً بشرية لها بعض ملامح العروبة ومقوماتها . وتعيش هذه الجموع فى شمال تشاد ، وشمال النيجر ، وشمال مالى .

وليس ثمة شك فى أن هذه المساحات السليبة ، قد افقدت سكان الوطن العربى فى المغرب الكبير ، حق الاستمرار فى الاشراف على كل الطرق والدروب التى تعبر الصحراء الأفريقية الكبرى ، فى اتجاه الجنوب ، إلى مراكز التجارة الرئيسية على هوامش وأطراف المساحات والأقاليم ، التى تستقبل المطر فى فصل الصيف . هذا بالاضافة إلى تضييق الخناق على عروبة هذه المساحات ، واضعاف مقومات التعريب فيها ، وعزل الأقليات العربية عن الأمة الأم .

والواقع أن الاستعمار الفرنسى والاستعمار الأسبانى ، هما اللذان يتحملان معًا المسئولية فى ضياع معظم النتائج الايجابية ، التى أسهم فى خلقها وتحقيقها سكان المغرب العربى خلال قرون طويلة ، ومنذ أن نهضوا بخدمة التوجيه التجارى الطبيعى عبر الصحراء ، وعملوا بالوساطة التجارية فيما بين مناطق الانتاج المتباينة على جانبى الصحراء . بمعنى أن عملية رسم الحدود قد أقدم عليها الاستعمار ، من غير أن يكترث بمسألة التكامل البشرى للأمة العربية .

ويعنى ذلك على كل حال ، أن هذا القسم من الحدود ، يحرم الوطن العربى وسكانه من فرص نشاط هائل ، كانت له نتائج ايجابية من وجهتى النظر التجارية والحضارية ، كما يحرمه من مساحات مفروض فيها ، أن تتمم الوطن العربى وامتداده . ولكنها تكسبه فى الوقت نفسه منعه وتحصيناً وحماية شبه تامة من ناحية الجنوب ، لأن الصحراء الأفريقية الكبرى بصفاتها ومقوماتها ، تمثل فى حد ذاتها عقبة طبيعية وحداً طبيعيًا من طراز ممتاز ، وقلما تنشأ المشاكل على جانبى الحدود السياسية التى تمر فى قلبها .

(ب) أما القسم الآخر من حدود الوطن العربى الافريقى ، فتمثلها حدود السودان التى تجاوز انتشار العرب والنشاط العربى والثقافة

العربية فيه حد الصحراء الافريقية الكبرى الجنوبية . ذلك أن القبائل العربية قد أوغلت منذ وقت طويل فى مناطق المطر الصيفى بشكل ملحوظ ، حتى أطلت على حوض الغزال .

وليس ثمة شك فى أن جريان النيل وروافده قد سهل انتشار العرب ، ومتابعة الانتقال عبر الصحراء إلى مساحات الأعشاب الحارة ، حيث المطر الصيفى . أضف إلى ذلك أثر الجهد والاجتهاد المصرى فى تأييد انتشار النفوذ والسيطرة العربية فى حوض النيل ، حتى وصلت الحدود إلى مواقعها الحالية ، التى تصل عند مقدمات هضبة البحيرات الاستوائية .

والواقع أن أهم ما يميز امتداد هذه الحدود ، هو التوغل نحو الجنوب ، حتى تكاد تتبع خط تقسيم المياه ، بين بعض الروافد النيلية فى حوض بحر الغزال من ناحية ، الروافد النهرية فى حوض تشاد والأوبنجي من ناحية أخرى . وتظل للحدود هذه الصفة ، فتكسب المنعة من الواقع التضاريسى ، حتى تتجه من الغرب إلى الشرق ، وبحيث تفصل بصورة عامة بين السهل السودانى ، وهضبة البحريات . وتعود الحدود مرة أخرى للاتجاه العام نحو الشمال بحيث تتبع إلى حد ما الحد الحد التضاريسى الفاصل ، بين الأرض المرتفعة الحبشية والأرض السهلية العربية السودانية . ولا تكاد تمر هذه الحدود بالأرض الخشنة المضرسة الوعرة ، إلا فى الأطراف الشمالية ، حتى تتجه نحو الشمال الشرقى والشرق ، وتعبر المرتفعات لكى تفصل بين ارتريا وشرق السودان ، فى منطقة تلال البحر الأحمر .

وتتعمق الحدود على هذه الصورة فى قلب القارة الافريقية إلى حوالى خط العرض ٤° شمالاً ، وبحيث تبدو الأرض العربية فى هذه الحالة على شكل جسر ضخم ، يوغل فى جسم القارة الافريقية . ولعل من الضرورى أن نشير بهذه المناسبة إلى أن هذا الامتداد والتعمق، قد أدخل مساحات كبيرة تقع إلى الجنوب من الحد الجنوبى ، لانتشار

القبائل العربية ، التى هاجرت واستقرت فى السودان فى نطاق الوطن العربى .

ويعنى ذلك أن مساحة كبيرة ، قوامها حوض بحر الجبل وحوض بحر الغزال ، هى التى تضم أقلية كبيرة من الشعوب والقبائل غير العربية ، والتى تنتمى للعناصر والسلالات المتزنجة ، قد أصبحت نتيجة لامتداد هذه الحدود ملتصقة بجسم الوطن العربى الكبير ، بل أن شئت قل انها باتت تدخل فى حساب التحديد الواقعى ، أو الموضوعى لهذا الوطن .

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذا التوغل والتقدم بحدود الوطن العربى الكبير فى هذا الاتجاه الجنوبى ، على نحو يشبه رأس الرمح الكبير فى قلب القارة الأفريقية ، قد جاء نتيجة للجهود العربية المستمرة ، التى بذلها الاجتهاد المصرى بصدق فى القرن التاسع عشر لتوسيع رقعة الأرض العربية ، وصياغة التكوين المركب المتكامل للسودان . ولعلها قد أفلحت فى خلق الوحدة الاقليمية للأرض العربية والمتزنجة ، وحرمت كل التيارات الاستعمارية الأوروبية الدخيلة ، من السيطرة وبسط النفوذ على الأقاليم النيلية ، فى الوقت الذى تكالبت فيه كل الدول الاستعمارية على السيطرة ، وبسط النفوذ فى أنحاد كثيرة من القارة الافريقية ، على هوامش حوض النيل .

ويبدو أن ذلك التوسع والانتشار العربى المصرى فى ذلك الاتجاه ، كان منطقيًا ومجدياً ، لأن بريطانيا فى أوج عظمتها وقوتها عندما فرضت سلطانها على كل من مصر والسودان ، لم تفلح فى فصل هذا القسم الذى يضم الأقلية المتزنجة من جسم الوطن العربى .

ومهما يكن من أمر ، فالواضح أن هذه الحدود لا تكاد تتفق مع الواقع الأثنولوجى . ولكنها رغم ذلك لا تكاد تثير مشكلة حادة فى جنوب السودان إلى الآن. ولا نتصور أن يكون التعارض بين الحد السياسى والواقع الأثنولوجى سبباً فى خلق مشكلة فى المستقبل ، إلا

إذ أفلحت العناصر الاستعمارية الدخيلة فى استغلال الفروقات الأثنولوجية فى خلق المشاكل وتجسيمها .

ونود أن نشير أيضًا إلى أن حدود الوطن العربى فى السودان ، ليست حادة فى الفصل ، بين الوطن العربى والأوطان المجاورة . وقد تسهم البداوة فى تأكيد ذلك ، وخاصة عندما تفصل الحدود بين أرض وأرض ، تمتلكها القبيلة الواحدة . ويحدث ذلك بالنسبة للقبائل فى غرب السودان ، أو قبيلة بنى عامر التى يعيش بعضها فى الوطن العربى ، وبعضها الآخر فى الوطن الأريترى .

(جـ) وهناك حدود أخرى تستحق الاهتمام ، بعد أو أضيفت إلى الوطن العربى الكبير على الصعيد الأفريقى دولتين ، هما الصومال وچيبوتى . ومن غير أن نناقش مسألة العروبة فى هاتين الدولتين ، ينبغى أن نثق فى أن استشعار الناس بالانتماء ، ومرجعه إلى دماء عربية تسرب إليهم على المدى الطويل . وصحيح أن هذا التسلل بنسب كبيرة ، لم يحرص على اشاعة العروبة وانتشار اللغة العربية . ولكن المؤكد أن الدماء العربية تكفل وتؤمن هذا الانتماء ، إلى الأمة العربية والوطن الذى يحتوى هذه الأمة .

– والحد السياسى بين جيبوتى وأثيوبيا يكتسب المنعة من الواقع التضاريسى . بمعنى أنه حد يؤدى دوره الوظيفى أداء مناسبًا ، لأن الواقع التضاريسى قد أعطى السهل للوجود العربى فى جيبوتى ، وأعطى المرتفعات للوجود الحبشى . وصحيح أن الوجود الحبشى يتضرر من ذلك الوضع ، لأنه يستشعر الحرمان من حق المرور المباشر إلى البحر ، ولكن الصحيح أيضاً أن الاستعمار الفرنسى الذى سيطر لبعض الوقت فى جيبوتى ، قد كبح جماح الخطر الحبشى ، الذى ربما استنفره التضرر من الحضور العربى .

– وكبح الجماح الخطر الحبشى ، لا يعنى انهاء هذا الموضع بالشكل الذى يؤمن جيبوتى تأميناً دائماً ، وبشكل حاسم . بل ينبغى أن نفطن إلى أن الخطر كامن ، وخاصة إذا ما علمنا وحسبنا حساب

مكان ومكانة جيبوتي في موقعها الحاكم لحركة الملاحة وانتظامها ، لحساب مجتمع الدول في مضيق باب المندب . وتفجر مثل هذا الخطر الكامن ، يمكن أن يجعل الحد السياسى المنيع من وجهة النظر التضاريسية هشاً إلى حد كبير .

– وهذا مثل مناسب وهو يصور الحد السياسى ، الذى اكتسب منعة من الظاهرة التضاريسية الجبلية الوعرة مرة ، ومن التباين بين البناء البشرى في كل من الحبشة وجيبوتي مرة أخرى ، وقد انطوى على جذور مشكلة ، يمكن أن تظل كامنة لبعض الوقت ، ويمكن أن تتفجر وتعصف بالسلام في المنطقة . بمعنى أن التناقض بين مصلحة الوجود الحبشى ، ومصلحة الوجود العربى ، في جيبوتي هو المسئول عن هذا الوضع الغريب . وبمعنى أن هذا التناقض يمكن أن يتحول إلى خطر ، يدهم المنعة الشرعية والمنعة الاستراتيجية التى يتصف بها الحد السياسى .

– والحد السياسى بين الصومال وأثيوبيا له شأن آخر ، حيث فرضه الاستعمال الايطالى ، الذى تسلط لبعض الوقت في كل من هذين القطرين . ومن الجائز أن اتخذت ايطاليا من الصحراء دعامة ، ارتكز عليها وضع الحد السياسى بينهما ، ولكن المؤكد أن امتداد الحد السياسى على هذا النحو ، قد سجل عدواناً على البناء البشرى الصومالى . وقد اقتطع بعض هذا البناء والحقه بالبناء البشرى المركب في الحبشة .

– وما من شك أن القطاع البشرى الذى اضافه الحد السياسى إلى اثيوبيا ، يمثل اقلية في اطار التركيب الهيكلى للبناء البشرى المركب في اثيوبيا . بل قل ربما يستشعر هذا القطاع القهر ، ويتضرر من أوضاع لا يرضاها لذاته . ومن ثم يتجه بكل الولاء إلى حيث يحس بالانتماء ، ويضمر الرفض للدور الوظيفى للحد السياسى ، الذى يمثل عدواناً على أواصر هذا الانتماء . ولقد تفجر هذا الرفض ، يوم أن وصل الأمر في الخلاف على هذا الحد السياسى بين الصومال وأثيوبيا، إلى حد الحرب المعلنة.

– وهكذا ينبغى أن ندرك كيف وضعت هذه الحدود السياسية ، على غير ارادة الدول التى تحتويها ، وتفصل فيما بينها . بل ينبغى أن تدرك كيف تنطوى على مشكلات كامنة ، ولكنها قابلة للتفجر فى اطار بعض المتغيرات الاقليمية والدولية . وقد يتصاعد الخطر الكامن عند هذه الحدود السياسية ، التى لا ترعى أبعاد الواقع البشرى ومصالحه ، عندما يتكامل النضج القومى للأمة العربية . ويتأتى البحث عن كل ما من شأنه أن يكفل الوطن ، الذى يجاوب ارادة الوحدة القومية لهذه الأمة، ويشد أزرها ويدعم مكانتها فى موقعها الجغرافى الحاكم .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن الحد السياسى للوطن العربى فى الأرض الآسيوية نواجه نفس الوضع ، الذى تبين لنا على الصعيد الأفريقى . ولعل أهم ما نود أن نشير إليه ، هو البحث فى أمر هذه الحدود السياسية ودرجة استجابتها فى الفصل الحاد ، الذى يحول دون التناطح أو التضارب فى المصالح بين وطن يحتوى القومية العربية من ناحية ، ووطن أخر يحتوى كل من القومية الايرانية والقومية التركية من ناحية أخرى .

والمفهوم أن الحد الشرقى للوطن العربى ، والممتد من رأس الخليج العربى فى اتجاه عام إلى الشمال ، يفصل بين موطن القومية العربية على صعيد أرض العراق ، وموطن القومية الايرانية فى هضبة ايران . كما تفصل الحدود الشمالية المتجهة من ساحل البحر المتوسط فى اتجاه عام نحو الشرق ، بين موطن القومية العربية فى الأرض السورية والعراقية ، وموطن القومية التركية فى شبه جزيرة أسيا الصغرى .

والحد السياسى القائم بين أرض العرب فى العراق ، والأرض الايرانية ، حد يكاد يتمشى مع الاتجاه العام للفاصل التضاريسى الضخم الحاد ، الذى يتمثل فى سلاسل الالتوائية الشاهقة المعروفة باسم جبال زاجروس ، والتى تلقى بمنحدراتها الغربية فى انتظام ووضوح ، نحو سهول الرافدين دجلة والفرات . ولا يعنى ذلك مطلقاً أن هذا الحد السياسى ، قد تحدد على النحو الذى تبينه الخرائط الجغرافية الطبيعية حداً طبيعياً تضاريسيًا ، يستمد قيمته من قوة فعل الفاصل

الطبيعى الحاد بين السهل والجبل . ذلك أنه وعلى طول امتداده من الجنوب إلى الشمال ، لا يتابع الفاصل التضاريسى تماماً ، بل نراه يبتعد عن الأرض الجبلية حيناً ، ويمر بها ويخترقها بشكل ملحوظ حيناً آخر .

وهو على سبيل المثال ، وإلى الجنوب من خط عرض مدينة الحلة ، يبتعد عن المرتفعات والفاصل التضاريسى تماماً ، بحيث يتخلى عن مساحات من الأرض السهلية الفسيحة ، فى امتداد عام واستمرار من سهول العمارة والبصرة لايران . ويعنى ذلك أن الحد السياسى هنا ، يعطى ايران الفرصة لأن تمد نفوذها إلى الأرض السهلية فى الأجزاء الدنيا ، التى تنتشر بها المستنقعات ، كما يمنحها الفرصة للوصول المباشر إلى شط العرب ذاته .

أما شمال خط عرض مدينة الحلة ، وعند خط عرض مدينة بعقوبة ، فإن الحد السياسى للأرض العربية يتجه اتجاهاً عاماً ، بحيث يوغل فى الأرض الوعرة الجبلية المضرسة ، وبحيث يضم إلى أرض العراق والوطن العربى مساحات كبيرة من سلسلة جبال زاجروس الالتوائية الشاهقة ومنحدراتها الغربية ، فى كل من السليمانية والموصل وكركوك .

ويعنى ذلك من وجهة النظر الجغرافية السياسية ، احتمالات لخلق المشاكل على الحدود السياسية الشرقية للوطن العربى ، مع سكان الأرض المجاورة فى الهضبة الايرانية . وقد تتمثل المشكلة فعلاً على امتداد الحد السياسى جنوب خط عرض مدينة الحلة ، حيث الأرض سهلية والفاصل غير طبيعى ، واحتمالات الاحتكاك والمصادمات قائمة بين الجانبين . وقوام المشكلة هنا مرتبط بانتشار السيطرة الايرانية على الأرض السهلية ، فى ظهير المجرى الملاحى النهرى العام ، المعروف باسم شط العرب . ذلك أن السيطرة الايرانية تؤدى إلى ازعاج واحتكاك ، ناشئ من مباشرة العرب لحقهم الطبيعى فى الاشراف على

الملاحة ، في شط العرب والتحكم فيها . ومن شأن هذا الوضع أن يستنفر السيطرة الايرانية ، عندما نستشعر الحرمان من حق الملاحة والانتفاع بها في شط العرب (١) .

أما انماط المشكلات المتوقعة بالنسبة للحد السياسي شمال خط عرض بعقوبة ، فهي متعلقة بالأقليات والروح القومية ، التي تستمسك بها وتصارع من اجل المحافظة عليها . والمفهوم أن الحد السياسي الذي يمر في الأرض الوعرة المضرسة ، ويضم مساحات من الأرض الخشنة المضرسة للوطن العربي ، يدخل أقلية كردية كبيرة ضمن الوطن العربي .

ولعل من الطبيعي ، أن تتفاقم مشكلة الأقلية الكردية ، عند هذا الحد السياسي من حين إلى حن ، لأن الحدود السياسية المرسومة في هذا الجزء ، حرمت الأكراد من التجمع ، وحق المحافظة على الذات . وهم يمارسون الحياة بين مقيم في أرض القومية التركية ، ومقيم في أرض القومية الايرانية ، ومقيم في ارض القومية العربية . وقد لا تعني هذه الحدود شيئًا بالنسبة للأكراد ، لأنهم يتصلون ويترابطون فيما بينهم . ومع ذلك فهم يحسون دائماً بأن قوميتهم مهضومة الحق ، وأن أرضهم ممزقة ، وليس لهم فيها حقّ السيادة الكاملة .

وقد تتضخم المشكلة في بعض الأحيان ، حيث يستخدم الأتراك والايرانيون الأكراد ، كمسخلب قط في المصارعة مع القومية العربية. وكان المثل قائماً في العراق منذ وقت قليل ، بعد قيام الحكم الوطني العربي الأصيل . وكم كانت هذه المشكلةُ الكردية ، سببًا في توتر اعصاب السياسة العراقية العربية ، كلما زاد الضغط الكردي من أجل مطالب اقليمية معينة . ثم هي في ظل الأوضاع والمتغيرات السائدة في ايران ، تتفجر وتطالب بحقوق لها في اطار البناء البشري المركب .

وكما لا تستقيم الحدود السياسة الشرقية للوطن العربي ، في

---

(١) نشهد الآن ومنذ عام ١٩٨٠ كيف تفجرت المشكلة حتى وصل الأمر إلى حد القتال بين ايران والعراق . ولا تمثل المعركة صراعاً وطنياً يخص العراق ، بل هو صراع قومي ، في حقيقته غير معلن بين العرب والفرس .

الفصل الحاد بين أرض هذا الوطن العربي ووطن القومية الايرانية ، فإنها لا تكاد تستقيم أيضاً في الاتجاه الشرقي الغربي ، لدى الفصل الحاد بين الأرض العربية السورية ، والأرض التركية . بمعنى أنها لا تمثل الحدود السياسية المنيعة ، ولا تكسب رضا القوميتين ، الذى تفصل بينهما فى أوطانهما القومية .

وتكفي النظرة السريعة للخريطة التضاريسية للأرض ، فيما حول هذا الحد السياسي الشمالى الفاصل ، بين سورية وتركية ، لكى يلمح الباحث فاصلاً تضاريسيًا من الدرجة الأولى ، فى مجال الفصل بين أرض وأرض ، أو بين وطن ووطن أخر . ويتمثل هذا الفاصل التضاريسي في سلسلة جبال طوروس الالتوائية ، والحافة الجنوبية العالية لهضبة كردستان . ومع ذلك فالواضح تمامًا أن هذا الفاصل التضاريسي الوعر الحاد ، لم يدخل فى الاعتبار اطلاقًا عندما وضع التخطيط العام لترسيم الحد السياسي الفاصل ، بين تركيا وسوريا .

ويبدو الحد كذلك غير حاسم فى أكثر من موقع ، وبالنسبة لأكثر من مساحة كبيرة . وفى الجزء الشرقى مثلاً ، يرى الباحث الحد السياسى ، وهو موسوم فى اتجاهات يترتب عليها التوغل فى الأرض المرتفعة الجبلية الوعرة الخشنة ، وبحيث يدخل مساحات كبيرة ضمن الوطن العربى ، وهى تضم أقليات تركية وكردية . ويلاحظ الباحث أيضاً أنه يمر بعد ذلك بحذاء خطه سكة حديد حلب – الموصل ، وبحيث يحرم الوطن العربى من كل المساحات فى الأرض المنتشرة ، فيما بين نصيبين وخليج الاسكندرونة .

والمفهوم أن مسئولية التخطيط غير السليم لها الحد السياسى ، تقع على عاتق الظروف المتعلقة بالسيطرة العثمانية ، إلى قيام الحرب العالمية الأولى . كما تقع على عاتق النفوذ الاستعمارى ، الذى تلقف السيطرة على هذه المساحات من الوطن العربى ، ولم يعبأ التسلط الاستعمارى أنذاك باتباع القواعد السليمة الأصيلة ، فى تخطيط الحدود بين كل من تركيا من جانب ، وسورية والعراق من جانب أخر .

ومهما يمكن من أمر ، فإن امتداد هذه الحد السياسى للوطن العربى ، ينطوى على مشكلة حقيقة قائمة وكامنة بصفة مستمرة ، لأنه يحرم العرب من أرض عربية ، ومن حق الاشراف على الخط الحديدى ، الذى يعتبر حيوياً بالنسبة لكل من اقليم حلب وأرض الجزيرة . ويعنى ذلك. أيضاً مشكلة كبيرة فى ميزان الاستراتيجية ، ترتبت على سلب الوطن العربى لواء الاسكندرونة ، وظهيرها المباشر . وليس ثمة شك أن سلب الاسكندرونة وشريط الأرض القائم إلى الجنوب ، وعلى طول امتداد الحافة الجنوبية لسلاسل جبال طوروس ، يعنى انكماشاً ملموساً فى المجال الحيوى لمدينة حلب ، وتهديداً لمركزها كمدينة تجارية . بل قد يعرضها ذلك لخطر دائم ، من جانب التهديد التركى .

* * *

صفوة القول أن الحدود السياسية البرية ، التى تحدد امتداد الوطن العربى فى شطريه الأفريقى والآسيوى ، ليست حدوداً سياسية مثالية من وجهة النظر الجغرافية الطبيعية والبشرية . بل هى – فيما يبدو – حدود سياسية ، تنطوى فى أكثر من موضع على ما يمكن أو يكون نواة لمشكلة ، يمكن أن تثار وتتأجج ، وخاصة بالنسبة للأقليات ، التى تدخلها فى صميم الوطن العربى رأو التى تخرجها منه .

ومع ذلك فإن اثارة هذه المشكلات غير محتمل الوقوع ، اللهم إلا إذا أذكت نارها قوى الشر ، من الاستعماريين وغلاة الصهيونيين ، وبقصد خلق أنماط من القلق ، تعوق نمو ونضج فكرة القومية العربية، وانتشائها البناء لحساب الأمة العربية ، فى طريقها السليم . أما لو سارت الأمور على النحو المعقول ، فإن معظم الأقليات التى تدخلها الحدود السياسة ضمن أرض الوطن العربى ، تعيش فى اطمئنان تام ، لأنها ترتبط بأكثر من سبب بهذا الوطن . بل كثيراً ما أدى مرور الوقت، وأدت الحياة المطمئنة إلى تعريب هذه الجماعات ، وتسرب جانب من الدم العربى إليها ، أو إلى اشتراكها فى كثير من عناصر التراث

المشترك ، الذى يشد سكان الوطن العربى إلى التمسك بالقومية العربية الصاعدة . وليس ثمة شك فى أن سماحة الاسلام ، وانتشاره الواسع فى أنحاء الوطن العربى الكبير ، دعت وتدعو إلى خلق كثير من مجالات واحتمالات الترابط بين أبنائه ، من العرب وغير العرب .

ويعد تلك حدود الامتداد العظيم للأرض ، أو الوطن العربى الكبير، الذى يمارس العرب فيه الحياة . وأهم ما يقال فى شأن هذا الوطن ، أنه يحتل أخطر موقع جغرافى حاكم للعلاقات ، بين الدول ومجتمعها العالمى الكبير ، وهى فى مركز القلب بالنسبة للعالم القديم الذى يضم قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا .

وهنا يجب أن نشير إلى أن حياة هذه الأمة فى وطنها ، تتعرض لمتاعب فرضها الاستعمار ، واصطنعتها القوى الكبرى يوم أن فرضت التمزق ، ويوم أن تصدت للقومية العربية وأفكارها ، التى استهدفت لم الشمل الأمة العربية وتجميع أوصالها ، مثلما تتعرض لمتاعب ومشكلات ، يفرضها الواقع الطبيعى على الواقع البشرى .

ويمكن القول أن هذه المتاعب ، التى يفرضها الواقع الطبيعى للأرض العربية على الأمة ، ترتكز فى جملتها إلى مسألة سوء التوزيع ، الذى نتبينه بالنسبة للسكان والكثافات السكانية ، فى أنحاء الوطن العربى الكبير . وهذا أمر خطير آخر ، ينقل الحديث إلى معالجة الوضع بالنسبة للبنيان البشرى بصفة عامة .

والمفهوم أن الواقع الطبيعى يدعو بالضرورة ، إلى قدر من سوء التوزيع واختلاف فى الكثافات . ومع ذلك فإن الظروف السياسية فى الوطن العربى ، كانت مدعاة لأن تؤكد معنى سوء التوزيع ، إلى حد نتبين فيه درجات عظمى فى الاختلاف والتناقض ، بين مساحات تعانى من النمو المتصاعد إلى حد الانفجار السكانى ، ومساحات تعانى من التخلخل السكانى .

وهذا التناقض الشديد فى حد ذاته ، كان مدعاة لأن يفرض أول بعد من الأبعاد التى يرتكز إليها التخلف الاقتصادى بصفة خاصة . ذلك أن

الاكتظاظ يعنى الضغط على الموارد ، ويعنى التدهور المحتمل فى مستوى المعيشة ، وتأكيد الفقر وما يكاد يشبه الاستنزاف . كما أن التخلخل يعنى من ناحية أخرى ، العجز عن الانتفاع بالموارد المتاحة ، والتخلى عنها وتأكيد مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادى والفقر .

هذا وقد أدت مسألة التمزق ، الذى فرضته الدول الاستعمارية قدراً من التعميق ، لنتائج سوء التوزيع فى الكثافات السكانية . ذلك أن الحدود السياسية ، بين تلك الدول والاستمرار فى تأكيدها ، كان يحول دون التحركات السكانية ، وترك الأمر على سجيته ، بحيث لا تتاح الفرصة لقوى العمل أن تتحرك من مناطق ومساحات تئن من الزيادة ، إلى مناطق ومساحات تشكو من النقصان والتخلخل . بل أن الأمر قد بلغ حده الأقصى ، عندما تبدو محاور السياسات الاقتصادية للدول العربية على اتجاهات متباعدة ومتناقضة مرة ، وعندما نفتقد وسائل المواصلات والمرونة ، التى يمكن أن تكفل الحركة والترابط بين أجزاء الوطن العربى الكبير مرة أخرى .

ويحق للباحث من بعد ذلك كله ، أن يستشعر نتائج جوهرية بنيت على هذا الواقع ، الذى تعيشه الأمة فى الأرض العربية . وتتمثل هذه النتائج فيما يلى :

أولاً : كان الموقع الحاكم وخطره المتزايد من وجهة النظر الاستراتيجية العالمية ، مدعاة لأن يفرض الضغط على الأمة العربية فرضاً . ويتمثل ذلك فى اتفاق القوى العظمى فى العالم على تقويض ، أو اجهاض أى قوة ذاتية على هذه الأرض ، واحباط اجتهادها السياسى البناء ، لدعم فكرة القومية العربية ، وصولاً إلى مرحلة النضج والتشبث بوحدة الأمة العربية .

ومن ثم كانت الخطط الامبريالية التى دعت لتمزيق الوطن الكبير إلى أوطان صغرى ، فى شكل دول ودويلات . كما كانت التحركات الظاهرة والخفية التى تحارب الدعوة إلى الوحدة والتجمع ، ومواجهة كل جهد يلم الشمل ويجمع الأوصال . ونذكر فى هذا المجال ما كان من

رفض القوتين ممثلة فى روسيا السوفيتية ، وفى الولايات المتحدة لقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، وسعيهم المتوازن والمتوازى لتقويضها ، والاجهاز على فكرة الوحدة وانتزاعها من جذورها . كما نذكر مدى الحرص على اغراق الدول العربية فى خضم المتناقضات ، بما يكفل التمزق والفرقة ويقلل من احتمالات الوحدة أو الترابط .

ومسئولية الامبريالية فى تمزيق الوطن العربى مسئولية لا سبيل لانكارها ، أو اخفاء حقيقتها البغيضة . ونضرب لذلك مثلاً بما كان من تمزيق مارسته فرنسا يوماً عندما أكدت الفرقة ، بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى . كما نتمثله مرة أخرى فيما تأتى من تمزيق بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما اتفقت فرنسا وبريطانيا على اقتسام وتقسيم الشام ، لكى تكون لبنان وسوريا ، وتكون فلسطين وشرق الأردن .

ثانياً : كان الموقع الجغرافى الحاكم وخطره المتزايد من وجهة النظر الاستراتيجية ، مدعاة لأن تكتوى الأمة العربية بنيران صراع لا يهدأ ، بشأن توازن القوى . ذلك أنه بمثل ما كانت هذه القوى العظمى متفقة على فرض الضعف من الداخل على الأمة العربية ، فإنها لم تكن تسمح لقوة من القوى الخارجية أن تسيطر أو أن تتسلط منفردة ، خشية الانتفاع بالميزة العظمى لموقع هذا الوطن الحاكم فى اطار استراتيجيتها فى الحرب أو السلام . ومن ثم يكون الخلل فى توازن القوى على الصعيد العالمى .

وهكذا نرى الحرص مرة ، على أن تتشارك الدول الاستعمارية فرنسا وبريطانيا وايطاليا فى احتلال واستعمار مساحات الأرض العربية . ويكون التمزق سبباً للضعف ، مثلما تكون المشاركة سبباً فى التشتت ، وفرض درجة من درجات التوازن بين هذه القوى . ثم يتجلى الأمر فى وضع جديد وصورة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما أصبح السلام العالمى ثمرة التوازن بين القوتين الأعظم فى العالم .

وما من شك فى أن روسيا وأمريكا تحرصان على التوازن فلا تتغول واحدة بأكثر مما تتغول الأخرى . ومن ثم يكون الوضع

الحساس بالنسبة لميزان القوى ، وتكون المشكلات التى تكاد تغرق الدول العربية فى خضم من المتاعب . وقد ذكرنا من قبل فى موضع سابق كيف دعا ذلك إلى تعقيد فى الأزمة ، التى كانت من بعد سنة ١٩٦٧ .

وتأتى من بعد هذه الخلفية الجغرافية فرصة موسعة ، لأن تكون الدراسة بعض أنواع المشكلات التى يعيش فيها الوطن العربى ، وتتردى فيه أمة العرب . ومع ذلك فيجب علينا أن نكتفى بالنماذج والأمثلة فقط .

دراسة فى المشكلة الكردية :

تصور هذه الدراسة نموذجًا من نماذج التطبيق على الأقلية القومية ، وما يمكن أن تؤدى إليه من مشكلات تعانى منها الدولة ، مثلما تعانى منها الأقلية القومية ذاتها . ولا غرابة فى أن يتشبث الأكراد بذاتهم القومية ، فى نفس الوقت الذى تحمل العراق لواء الدعوة ، لبعث واحياء فكرة القومية العربية ، وجمع أوصال الأمة العربية .

ونحن ندرس هذه المشكلة على اعتبار ، أن الأكراد يمثلون أهم وأخطر أقلية قومية فى الوطن العربى الكبير . والمفهوم أنهم يعيشون فى أوطانهم الوعرة المضرسة مبعثرين ومتناثرين ، فيما بين أرض تدخل ضمن الوطن العربى ، فى العراق وسوريا . وأرض تدخل ضمن الوطن التركى ، والوطن الايرانى . هذا بالاضافة إلى وجود بضعة عشرات الآلاف منهم فى جمهوريتى أرمنية وأذربيجان .

وما من شك فى أن الحد السياسى الذى يفصل بين هذه الأوطان ويمزقها ، لم يضع فى تقديره أمر تمزيق وطن الأكراد ، وما يمكن أن يبنى عليه من نتائج تتجلى فى تمسك الأكراد بقوميتهم ، ورفضهم الانصهار أو الاندماج فى أى كيان بشرى آخر .

ومن المفيد حقًا أن نضع فى تقديرنا قبل الحديث عن جوهر المشكلة ، وكيف تمثل نموذجًا ممتازًا من نماذج الأقليات القومية فى

عالم اليوم ، بعض الأمور الهامة . وربما أتاحت هذه الأمور وضوحاً فى رؤية أبعاد المشكلة ، وكيفية التوصل إلى جذورها الحقيقية .

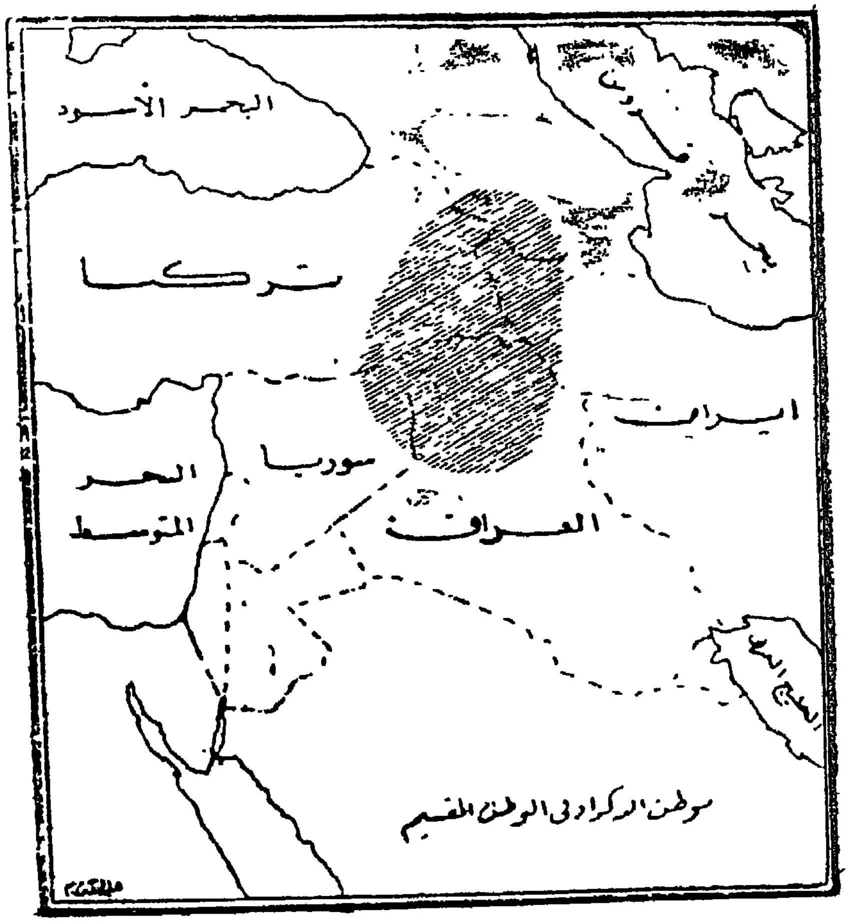
وتتمثل هذه الأمر فيما يلى :

أولاً : يعيش الأكراد فى وطن وعر مضرس ، يقال أنهم احتلوه منذ وقت بعيد ، يرجع إلى حوالى سنة ٢٤٠٠ قبل الميلاد . ومن ثم عرف هذا الوطن باسم كردستان . ويبدو أنه كان يشدهم بقوة فلم يتركوه ، أو لم يتخلوا عنه ، على الرغم من أنه كان مجالاً لمرور أهم مجموعة من الطرق البرية ، التى تمر على محور عام ، من وسط آسيا وشرقها الأقصى ، إلى كل من آسيا الصغرى وساحل الشام .

ويمكن القول أنهم قد استفادوا من ذلك الموقع حضارياً ، مثلما استفادوا منه اقتصادياً . بل لقد تمكن الأكراد على مدى زمن طويل من السيطرة ، والتسلط على حركة المرور ، وتحركات قوافل التجارة . ومن ثم لعبوا دوراً هائلاً فى اطار وجودهم القومى ، ضمن الدولة الاسلامية الكبرى . وما زال الأكراد وبعد أن تمزق وطنهم ، يجترون تراثهم الهائل العريق . بل وهم يتحسرون على الضياع ، الذى انتهى إليه أمرهم فى الوقت الحاضر ، ومنذ القرن السادس عشر الميلادى . ومن غير تفريط فى مقومات ذاتهم القومية ، يتصاعد الافراط فى التشبث بهذه الذات ، وصولاً إلى حد الدفاع عنها بقوة السلاح .

ثانياً : ينتمى وطن الأكراد فى جملته إلى مناخ البحر المتوسط . ومع ذلك فإن الطبيعة الجبلية ، تتسبب فى تباين كم المطر فى هذا الوطن ، من موقع إلى آخر . وكان ذلك مدعاة لفروقات كبيرة فى الكمية السنوية للأمطار ، وفى القيمة الفعلية لها . ومن ثم اتجهوا إلى الرعى أكثر من أى حرفة أخرى ، واقتنوا القطعان من الماعز والأغنام .

وتدعو حرفة الرعى عادة إلى بداوة ، وحركة مرنة ، وهجرات فصلية شبه منتظمة سعياً وراء المرعى ومورد الماء . ويمكن أن نسجل شكل هذه البداوة وأهدافها من خلال نوعين من الهجرة الفصلية هما ، الهجرة الرأسية والهجرة الأفقية . وصحيح أن مسألة الهجرة تعنى الحركة ، ولكنها فى اطار الوطن العزيز عليهم .


البحر الأسود
تركيا
ايران
سوريا
البحر
المتوسط
العراق
موطن الاكراد في الوطن المقسم

اما الهجرة الرأسية ، فهى التى تصعد بهم مع قطعانهم إلى الجبال والهضاب والأجزاء المرتفعة ، فى فصلى الربيع والصيف . ثم تهبط بهم هذه الهجرة فى الشتاء ، إلى السفوح والسهول وبطون الأودية ، وهذه الهجرة قد تخلق النزاع بين القبائل الكردية ، على حق الرعى ومورد الماء ، وتتسبب فى المتاعب .

ولكن الهجرة الأفقية ، تكون فى الغالب اكثر خطراً ، لأنها تمثل التحركات التى لا تتقيد فيها القبائل بحد السياسى ، بين دولة ودولة اخرى . ذلك أنهم إذ يتنقلون فيما بين ايران والعراق ، أو فيما بين العراق وتركيا وسوريا ، ويتسببون فى مشاكل تتفاقم على الحدود . وقد تخلق التوتر بين تلك الدول والقوميات .

وهكذا كانت البداوة التى عاشها الأكراد دائمًا مصدر اقلاق ، لأنه ليس سهلاً فرض الرقابة على التحركات ، والانتقال مع القطعان من أرض إلى أرض . كما لا يكون سهلاً الزام البدو الرحل بقانون ، يحد من حرياتهم وتحركاتهم وحقوقهم المشروعة فى أنحاء المرعى .

ثالثاً : يتميز الأكراد سلالياً عن سائر الجماعات والأمم التى تحيط بهم ، أو التى أدخلت أجزاء من أرضهم ضمن الكيان المادى للدول التى تحتويها . وهذا معناه أنهم يختلفون سلاليًا عن العرب فى العراق وسوريا ، ويختلفون سلالياً عن الايرانيين والأتراك .

وهناك اعتقاد أنهم من طلائع النورديين ، ولكن معظم صور الأكراد تصور انتمائهم إلى السلالة الأرمينية المختلطة ، ببعض دماء من سلالة البحر المتوسط . ثم هم يتكلمون لغتهم الكردية ، التى تنتمى إلى مجموعة اللغات الهندية الأوروبية .

وهكذا يتضح أنه على الرغم من كونهم مسلمين ، فى جملتهم باستثناء اليزيديون الوثنيون ، إلا انهم يحسون بكل أحاسيس الانفصال وعدم الانسجام والتجانس ، عن سائر الشعوب والأمم المحيطة بهم . وهم من بعد ذلك كله ، يعيشون فى اطار النظام القبلى ،

الذى يتميز بقسط هائل ، من حيث سيطرة وتسلط شيخ القبيلة على أفرادها .

والمفهوم أن يتقبلون هذا التسلط ، بل ويرضخون له على اعتبار انه من الأشياء المسلم بها ، حتى ولو كان ضد المصلحة العامة والخاصة معًا . وربما كانت سيطرة الروح القبلية ، وتسلطها مدعاة للتنافر الحقيقى والتناقض ، بين الولاء نحو الدولة ، والولاء نحو القبيلة . وهذا معناه أن الأكراد حيثما كانوا فى دولة من الدول ، التى يعيشون فيها لا يحسون بالانسجام والتناسق مع الكيان البشرى فيها . ولا يستطيعون فى الغالب التحلل من اطار محدد يصنع الفاصل أو الفجوة، بينهم وبين الناس فى الكيان الكبير . وقد يستثنى من ذلك انسجامهم إلى حد كبير مع الكيان البشرى العربى فى سوريا ، والذى ترتب على زيادة فى احتمالات الاختلاط بالأنساب والمصالح مع العرب (١) .

ويصنع الأكراد من خلال انتشار الواسع فى وطنهم الممزق ، مشكلة فى اطار واسع وعريض ، تحس به وتهتم له كل دولة من مجموعة الدول ، التى تتضمن قطاعًا منهم . ومن المفيد حقًا أن نتحسس وضع الأكراد ومشكلتهم فيها ، قبل أن نهتم بالقطاع الأهم ، الذى تعانى منه الدولة العربية فى العراق .

ونشير أولاً إلى أن وجود بضعة عشرات آلاف منهم فى أرمينية وأذربيجان ، يصنع علاقة بينهم وبين الاتحاد السوفيتى السابق . وكان السوفييت ينظرون لهم نظرة خاصة، يوم أن كان الأكراد وسيلة وأداة فى يد الاستعمار البريطانى ، الذى وظفها لتأديب تمرد الأقوام ، الذين عايشهم الأكراد . وربما ارتبط ذلك بقسط من كراهية الأرمن لهم ، والاتجاه إلى عزلهم على اعتبار عدم الانسجام مع روح وأسلوب الاشتراكية السوفييتية .

(١) لم يحدث ذلك التجانس والانسجام إلا عندما هبط الأكراد فى سوريا من معاقلهم الجبلية ، وتداخلت مصالحهم مع مصالح العرب تدخلاً كبيراً .

ومع ذلك فإن فترة الحرب العالمية الثانية ، قد أتاحت للسوفييت قسطاً من التغيير فى قطاع الأكراد ، الذى يعيش فى ايران . وتأتى ذلك التغيير من خلال ظروف محددة ، تمخضت عنها دولة كردية عاشت تسعة شهور فقط . وتتركز القيمة الفعلية فى هذا التغيير المؤقت ، فى تذوق الأكراد معنى الاستقلال ، والعزة التى ترتبط به ، وفى صنع النموذج الذى انتقل بهم من خيالات الأمل فى التشبث بالذات ، إلى منطق الواقع المستقل بهذه الذات . كما أمكنهم أن ينفثوا من مذهبهم تأثيراً اقتنع به ، واعتنقه بعض الأكراد .

وأخذت العلاقة بين الأكراد الذين يزيد عددهم عن ٢ مليون نسمة،وبين الأتراك طريقاً أخرى . ذلك أن وجودهم فى الأرض الوعرة ، أتاح لهم التمسك بالبداوة والتنصل من الخضوع ، لنظام الدولة العصرية . ومع ذلك فإن الاسلام الأصيل شد ولاء الأكراد نحو الدولة ، على اعتبار أنه من قبيل الاذعان لولى الأمر والخلافة فى اسطنبول .

وكان التدخل الأوروبى واجهازه على الخلافة العثمانية ، وهيمنتها الدينية ، مدعاة لاثارة الأكراد واظهار المشكلة الكردية فى تركيا ، بعد الحرب العالمية الأولى . وقد فرض على تركيا من خلال معاهدة سيفر ، القبول بحق تقرير المصير للأكراد . بل لقد منح الأكراد الحق فى أن يتقدموا بطلب لعصبة الأمم للتوصية باستقلالهم . ولم يتغير الوضع إلا من خلال الثورة فى تركيا ذاتها ، حيث رفضت معاهدة سيفر وأغفلت معاهدة لوزان مسألة الأكراد تماماً .

وتفجرت أنذاك فى وطن الأكراد ثورة عارمة ، تستنكر أساليب الدولة العصرية التى نظروا إليها ، على اعتبار أنها من قبيل الانحراف عن الاسلام ، الأصيل . واستهدفت هذه الثورة سنة ١٩٢٥ ، العودة بالاسلام إلى وضعه ، وحصولهم على حق الاستقلال المحلى فى اطار الدولة التركية . وتكررت الثورات سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، الأمر الذى دعا إلى عنف فى المواجهة ، وإلى تشديد قبضة الحكومة على الولايات الكردية ، فى جنوب شرق تركيا .

وتأزمت العلاقات بين الأكراد وايران فى سنة ١٩٤٥ ، من خلال النتائج التى اشترك فى صنعها السوفييت . وهذا معناه أن انشاء جمهورية تتضمن الأكراد ، قد عبر عن رفض الأقلية الكردية الاذعان لحكم ايران ، والبقاء فى اطار التركيب الهيكلى لبنائها البشرى . ثم هو تعبير أيضاً عن رغبة الأكراد فى انتماء إلى دولة خاصة ، تحتويهم وتلم شملهم ، وتمثل الاستجابة لاحساسى يسيطر عليهم بشأن رفض الواقع ، الذى فرض عليهم ومزقهم ومزق وطنهم الأصيل .

وكانوا يتحينون كل فرصة مواتية للثورة ، وعدم الانصياع للحكم الايرانى . وتضرب لذلك مثلاً بثورة سبتمبر ١٩٥٠ التى كانت فى أعقاب ظروف مناخية غير مواتية ، أدت إلى عجز فى الانتاج وتسلط المجاعة على مصير حياتهم . وقد كان للشيوعية دورها الايجابى غير المعلن فى تفجير هذه الثورة ، التى أنهكت الحكومة فى ايران إلى حد كبير .

ويمكن القول - على كل حال - أن المشكلة الكردية ، كانت تطل برأسها فى كل أرض يعيش فيها الأكراد . وربما كانت تنطلق بكل العصيان من مواقع الاحساس الخالص بالتناقض الشديد ، بين الاحساس والتمسك بالانتماء للخصوصية القومية الكردية في جانب ، والانتماء المفروض عليهم بموجب وضعهم مع العرب أو مع الأتراك أو مع الايرانيين فى جانب آخر .

وهناك ثمة أيدى قذرة من الخارج ، كانت تحرض الأكراد وتصنع أسباب الاثارة ، وتستغل الفرص من خلال التناقض بين الأكراد وشركائهم فى الوطن والأرض . ويفضح هذه الأيدى القذرة ، القول بأن الأكراد يمكن أن يكونوا بمثابة الأسمنت ، الذى يربط بين الدول التى تضمهم ، إذا ما كانت ثمة محالفة عسكرية تفرض التماسك فيما بينها وتوجه خطها ومسيرتها السياسية . ويرى من أطلق هذا القول الذى يقول « أن تقويض هذا التحالف، أو التنكر له يحول الأكراد إلى ديناميت، مدمر يتفجر فيعصف بالسلام، والاطمئنان فى تلك الدول» .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذى يهمنا هو أن المشكلة الكردية تمس صميم التركيب الهيكلى للكيان البشرى فى العراق . وهم يعيشون فى شمال وشمال شرق العراق فى أربعة ألوية ، هى الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية . ويقدر عددهم بحوالى ٣٥٪ من سكان لواء الموصل ، وبحوالى ٥٢٪ من سكان لواء كركوك ، و٩١٪ من سكان لواء أربيل ، و ١٠٠٪ من سكان السليمانية .

وهذا معناه أنهم يتزايدون كلما أوغلنا فى المناطق الوعرة ، التى تمثل جزءاً كبيراً من أرض كردستان . ثم هى تمس العراق ومصالحه العظمى فى صميم تركيب بنيانه الاقتصادى والموارد المستخدمة فيه . وما من شك فى أنهم يقيمون فى أكثر مناطق العراق غنى . بل قد نتبين هذا الغنى فى الانتاج الزراعى ، والانتاج الحيوانى ، مثلما يتمثل فى الغنى بأهم وأعظم حقول البترول العراقية . وما من شك أيضاً فى أن تفجر المشكلة ، يمكن أن يحد أو أن يقلل من حجم الاستثمارات ومن حجم الانتاج بصفة عامة .

ومن هنا كانت للمشكلة الكردية فى العراق أوزان وأبعاد ، لا تكاد تتصل بوضع معين يشكو منه الأكراد بالذات . بل ربما كانت ثمة تعقيدات كثيرة نابعة من ادراكنا لتلك الأبعاد ، ومن تدخل القوى المعادية والتيارات الأجنبية التى تجد فى اثارة الأكراد ، قوة للضغط على الحكومة العراقية . وقد نتبين المشكلة الكردية فى العراق معرضة لأن تتأجج ، وأن تثير المتاعب فى أى وقت ، ومع ذلك فإن الأكراد فى العراق ربما كانوا أحسن حالاً منهم فى ايران وفى تركيا . وكم من ثورة عارمة قام بها الأكراد ضد الدولة فى العراق ، وكم من أسلوب قد اتبع لمهادنتهم ومقاومة النشاط التخريبى ، ومع ذلك فإن المسألة لا يجب أن تعالج على اعتبار أنها تمثل موقفاً ، من قبيل العصيان المسلح أو التمرد .

والمفهوم أن أرض الأكراد قد ألحقت بالعراق بقرار من عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٥ . وكانت بريطانيا التى حظيت بحق الانتداب على العراق ، وراء هذا القرار . وقد أقرت تركيا ذلك الضم فى عام ١٩٢٦ .

وقد تأفف الأكراد من الوضع الجديد . وتوالت الثورات التي تعبر عن عدم تقبل الوضع ، مثلما تعبر عن عدم الخضوع . وتحملت الحكومة العراقية مشقة فى قمع هذه الثورات التى توالت فيما بين سنة ١٩٢٥ – ١٩٣٠ .

واتخذ البريطانيون من المسألة الكردية ، وسيلة للضغط على حكومة العراق وفرض المشيئة . وقد احتضنوا فى وقت من الأوقات فكرة اقامة دولة لهم ، لكى يرتكز إليها وجودهم السياسى والعسكرى، فى الموضع الحساس القريب من الاتحاد السوفييتى السابق . ثم عدلوا عن فكرة خلق الدولة الكردية تحت ضغط تركيا من ناحية ، والخوف من أن تنحاز هذه الدولة برمتها إلى جانب الاتحاد السوفيتى السابق ، الذى طالما لوح لهم بالوجود فى اطار قومى خاص ضمن الكيان الكبير ، لاتحاد جمهورياتهم من ناحية أخرى . واستطاعت بريطانيا رغم اشتراكها مع العراق فى قمع ثورة سنة ١٩٣٢ ، أن تكسب ود الأكراد بعد ذلك ، وأن تمنيهم بالأمل المرتقب .

هذا ، ولم تنطفئ أبداً جذوة الاصرار الكردى فى مجال المحافظة على أمانيهم فى الكيان القومى المستقل . وما من شك فى أن كل تشجيع أو تحريض على قيام وانشاء الدولة الكردية فى ايران ، ابان الحرب العالمية الثانية كان من وراء الدوافع التى اندلعت بثورة ١٩٤٣ البرزانية . وقد استغرق قمعها جهداً ومشقة ومالاً كثيراً ، لأنها استمرت إلى سنة ١٩٤٥ ، حيث هرب قادة الثورة إلى الدولة الكردية الوليدة فى ايران ، والتى لم يطل عمرها عن تسعة شهور فقط .

وكان انضمام العراق لحلف بغداد مدعاة لتوقيف ضغط للتيارات الاستعمارية ، وما تصنعه من أجل الاثارة ، ولتجميد مشكلة الأكراد فترة من الوقت . وتجددت من بعد ذلك وبعد خروج العراق من حلف بغداد ، ثورة الأكراد فى سنة ١٩٦٣ . وكانت تستنزف الجهد العراقى ، وتعطل مسيرة التحرر الوطنى . ويبدو أن أيدى قذرة كانت تلعب من الخارج ، لكى تعمق هوة الخلاف فيزداد لهيبها المتفجر ضراوة .

وكانت المصالحة الأخيرة التى تمت من بعد اتفاق سنة ١٩٧٥ ، بين ايران والعراق ، التى أعطت الأكراد حقوقًا كثيرة ، نهاية لفترة طويلة من القلق والمتاعب التى شقيت بها العراق . ولا يجب أن ننظر إلى المصالحة على اعتبار أنها وضعت الحل الأمثل للمشكلة . ولكن الواقع أنها فرضت المسكن ، الذى هدأت به الأحوال ، وأوقفت التفجر والمواجهات الساخنة ، بين الأغلبية العربية والأقلية الكردية .

هذا وبعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقى ، وفرض العقوبات على العراق ، كان من وراء وضع وطن الأكراد على أنه منطقة من مناطق الحظر . وقد تفجرت مشكلة الأكراد مع الأتراك لكى تنتكس المشكلة الكردية مرة أخرى .

هذا والمعتقد أن جوهر المشكلة يكمن فى :

١- المعاناة من واقع التمزق والتشتت والاحساس بالضياع فى وطن تفرق شمله بين أربعة دول ، هى تركيا وسوريا والعراق وايران .

٢- طبيعة وطنهم الوعن المضرس وما يتميز به من غنى وتنوع فى الموارد المتاحة ، واحساسهم بأحقيتهم فى هذا الوطن وفى ثرواته الطبيعية . وليس غريباً أن ينشأ هذا الاحساس ، وخاصة إذا كان مقترناً بقدر كبير من التطلع إلى الرفاهية والغنى والزيادة .

٣- طبيعة النظام القبلى للأكراد ، وتفشى معنى البداوة وعدم الاستقرار ، والذى يساند التحدى السافر لنظام الدولة ، وأسلوب حكمها العصرى . وربما كان هذا التحدى من خلال الاحساس ، بأن الحكم العصرى يتعارض مع الاسلام وقيمه الروحية الراسخة ، فى كيانهم الأصيل .

٤- التيارات السياسية الخارجية المعادية ، أو الكارهة أو المتصارعة فى لعبة توازن القوى ، وما يتاح لها من فرص لاستغلال المسألة الكردية والنظام القبلى ، لتفجير المشكلة وتعقيدها من أجل استنزاف جهد وموارد العراق .

والذى يجب أن نشير إليه أخيراً ، أنه قد لا يكون سهلاً من وجهة النظر الموضوعية خلق الدولة ، التى تلم أرض الوطن الكردى ، وتجمع شتات الأكراد جميعاً . حتى لو افترضنا جدلاً امكانية وجودها ، فإنها تصبح وليداً تحدق به المتاعب . ذلك أنها تكون بالقطع لو تصورنا قيامها افتراضًا دولة قارية مغلقة ، وليس سهلاً عليها أن تحقق من خلال الموقع الحبيس الحركة المرنة ، وصولاً إلى الجبهة البحرية التى تشترك بها فى التجارة الدولية . ومن ثم تكون المشكلات التى يثيرها الأكراد والوجود الكردى الحبيس من شكل جديد .

وهذا مدعاة من ناحية أخرى ، إلى الايمان بأن المشكلة الكردية لا يمكن أن تتناول ، إلا من خلال وضع الأكراد ووجودهم ضمن كل الدول، التى تشتت فيها شملهم ، وضعاً يحقق أكبر قدر من التجانس بينهم وبين شركاء المصلحة والمصير . ويكون ذلك مدعاة لتعقيد شديد ، لأن أى حل يحقق هذا التجانس يجب أن يكون متناسقًا ومقبولاً ، من جانب ثلاث قوميات يتعايش معها الأكراد ، هى القومية العربية والقومية التركية والقومية الايرانية . وما من شك فى أنه ليس سهلاً الوصول إلى ذلك التناسق ، أو فرضه بطريقة من الطرق ، على غير ارادة الأطراف المعنية .

* * *

المشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط :

وهذه مشكلة تعبر عن نموذج فريد من حيث الأسباب ، ومن حيث النتائج معًا . وما من شك فى أنها تمثل نتيجة طبيعية للاستعمار ، الذى تسلط على الأرض العربية ، وتحالفه البغيض مع الصهيونية العالمية . وفى الوقت الذى سعت فيه الصهيونية لأن يكون لها وطن فى فلسطين ، تسعى الرأسمالية لتوظيف الصهيونية فى المنطقة توظيفاً يخدم مصالحها ، حتى تجمد أو تحجم قيمة الموقع الجغرافى الحاكم خصماً من الحساب الاستراتيجى العربى ، ولكى تبدأ بها ومنها رحلة الهيمنة على العالم .

ويستحسن قبل أن نوغل فى كنة المشكلة وجوهرها الأصيل ، أن نحيط علماً ببعض الأمور التى تعاوننا فى الكشف عن بعض الحقائق ، التى تبصر البحث الموضوعى عن المشكلة الفلسطينية ، وفى التعرف على الجذور العميقة لها . وتتلخص هذه الأمور فيما يلى :

أولاً : نشير إلى أن فلسطين جزء من الأرض العربية فى جنوب غربى آسيا . وقد أتاحت الحرب العالمية الأولى لبريطانيا وفرنسا معاً فرصة تقسيم الشام فيما بينهما . ومن ثم تمثلت فلسطين فى مساحة لا تزيد عن ٢٦ الف كيلو متر مربع ، تقع غرب نهر الأردن والبحر الميت . وتشرف على البحر المتوسط بجهة عريضة ، تبلغ حوالى ثلاثة أضعاف الأرض الفلسطينية .

وتتكون – فى جملتها – من أرض هضبية ، يتراوح متوسط ارتفاعها بين ٣٠٠ ، ٧٠٠ متر فوق سطح البحر . ونذكر من تلك الهضيبات أرض السامرة التى يفصل بينها وبين الجبال الشمالية سهول مرج بن عامر الخصيب ، وهضبة الخليل أو اليهودية ، التى تقع فيها القدس . وتنتهى هذه الهضيبات شرقًا بالحافة الانكسارية التى تشرف على غور الأردن والبحر الميت . وتنتهى غرباً إلى السهل الساحلى ، الذى يبلغ اتساعه حوالى ٧ كيلو مترات فى ظهير ساحل عكا ، وحوالى ٣٠ كيلو متراً فى ظهير ساحل غزة .

وقد ترتب على ذلك الموقع والامتداد ، سيادة مناخ البحر المتوسط فى قطاع كبير منها ، وحيث يكون الانتقال جنوبياً إلى مناخ شبه الصحراء والصحراء . ومن ثم تتحمل فلسطين مشقة احتمالات التغير فى كم المطر السنوى بالزيادة أو بالنقص ، مثلما تتحمل مشقة الجفاف فى قطاع الصحراء وشبه الصحراء . وهذا معناه أنه إذا كان الموقع الجغرافى قد أشرك أرض فلسطين فى جنى ثمار الموقع الجغرافى الحاكم فى قلب الأرض ، التى يلتقى عندها ويتقارب فيها ذراع البحر الأحمر وذراع البحر المتوسط ، فإن الخصائص الأخرى التى تؤكد الفقر

والشح والتقتير ، قد حرمتها من فرصة تركز قوة سياسية أو نشأة قوة حضارية كبيرة فيها .

ومن ثم باتت فلسطين على امتداد الزمن ، ثغرة ضعف بين تركز القوة السياسية والحضارية فى كل من وادى النيل فى مصر ، وأرض النهرين في العراق . ومع ذلك فإن أرض فلسطين كانت من ناحية أخرى ، مجالاً للاحتكاك السلبى والايجابى بين الحضارات ، الأمر الذى أعطى الفرص لأن تكون فلسطين الشعب أو الناس ، فى ركب كل من أسهموا فى صنعها ، والارتقاء بها منذ وقت بعيد .

كما شهدت فلسطين وصول الهجرات من الجماعات والقبائل العربية ، التى قدمت من الجزيرة العربية . وقد استقرت بها وأشركتها فى تراث حضارى عريق ، نما فيها وفى الأرض التى من حولها . كما كانت الهجرات المبكرة التى كونت الدولة اليهودية الموحدة ، فى عهد داود وسليمان . وقد انقسمت هذه الدولة إلى دولتين فى عام ٩٣٠ ق.م باسم مملكة اسرائيل فى الشمال ، ومملكة يهوذا فى الجنوب . ثم تبدد شمل اليهود وتفرقت بهم السبل . ولم يتأكد تسلطهم على الأرض اكثر من فترة ، لا تزيد عن قرن واحد من الزمان .

ثم كانت أرض فلسطين من بعد الحضور اليهودى ، لبعض الوقت الموقع الذى أشرق فيه نور المسيحية ، وما لبث أن شاع وانتشر . ثم كان انتشار العرب على المدى الطويل قاعدة أصيلة للتعريب . ومن بعد ذلك دخل إليها الاسلام ، لكى تصبح قطاعًا أصيلاً وغالياً من الأمة العربية المسلمة ، على امتداد الأرض فى الوطن العربى الكبير .

هذا وقد تحظى فلسطين العربية الاسلامية باهتمام أخر ، يكون نابعًا من دورها الذى تشرف بتجمع الديانات السماوية الثلاث ، والروابط الروحية بينها ، على أرض الشام فى العصور الوسطى ، حيث شهدت التغول الأوروبى تحت شعار الصليب مرة . كما شهدت تغول الغزو المغولى البربرى الوافد فى موجة عارمة ، من قلب أسيا مرة أخرى . وكم كانت قاسية مراحل الصراع المسلح ، الذى دافع به

المسلمون والعرب عن الأرض ، صيانة للتراب والمقدسات الدينية ، المسيحية والاسلامية .

ويمكن القول أن الدافع الديني وحده ، لم يكن هو الذى يحرك أوروبا الصليبية ، ويحفزها للسيطرة على أرض الشام وفلسطين . ولكنها الأطماع والطموح والرغبة فى التوسع والسيطرة على أخطر موقع جغرافى فى المنطقة الحاكمة ، لتحركات التجارة بين الشرق والغرب ، هى التى كانت تحركهم وتفرض اصرارهم على السيطرة عليها ، واستثمار القيمة الاستراتيجية لحسابهم .

هذا وإن كان التوفيق قد حالف أصحاب الوطن فى الدفاع عنه ، واستخلاص الحق المؤكد ، فإن الأطماع كانت ومازالت كامنة ، أو قابعة فى صميم الوجدان الأوروبى . وكم يفصح عن ذلك ابتهاج القائد البريطانى الذى أتاحت له الحرب العالمية الأولى ، دخول بيت المقدس . وكأنه يتصور ذلك الغزو ، وتلك النتيجة – أنذاك – خاتمة المطاف ، ألتى حققت وأطماع الصليبية العدوانية الحاقدة .

ولئن كانت الأطماع الصليبية الأوروبية تتحين الفرص لالتهام الأرض ، فإن ثمة أطماع يهودية قد نمت منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد اليهودى هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية . واتجهت الأنظار صوب فلسطين ، بقصد تجسيد حلم صهيونى عريض ، يستهدف تأسيس وطن قومى فيها لليهود .

ولن نجد حاجة ملحة لكى نتابع مراحل انطلاق الطموح اليهودى الصهيونى ، ولكن نشير فقط إلى أن تسلط بريطانيا على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، قد أباح الاستيطان لليهود مثلما أتاح للأحلام أن تتأكد . وربما تبين لنا كيف كان التحاف بين ، الاستعمار الذى أراد أن يتخذ من الصهيونية مطية لأهدافه ، والصهيونية التى أرادت أن تبتز وجوده وسيطرته وتسلطه على أرض فلسطين .

وكان وعد بلفور فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، نقطة بداية فى

سياسة التهويد ، التى سارت عليها حكومة الانتداب البريطانى فى أرض فلسطين . وإذا كان من لا يملك الأرض ، قد أعطى الوعد وأتاح الفرصة لمن لا يستحق ، فإن ذلك مدعاة لأن ندرك أبعاد المؤامرة ، التى اشتركت فيها بريطانيا كدولة كبرى ، ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية التى ورثت التركة الاستعمارية .

ولا يمكن قبول الزعم بالحقوق التاريخية لليهود والصهيونية ، فى أرض الميعاد ، لأن فلسطين قد تحولت إلى العروبة ، بعد خروج اليهود منها ، وانتشارهم المتشتت فى أنحاء الأرض . وكانت فلسطين يومئذ قطاعًا من الوطن العربى ، منذ وقت بعيد يزيد عن أكثر من ٣٠٠٠ سنة ، بل ولقد انقطعت صلة اليهود الاستيطانية بأرض فلسطين منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة .

والغريب حقاً أن اليهود الذين يتخذون من أطماع الصهيونية مطية ليسوا من سلالة واحدة ، كما أنهم ليسوا من وحدة قومية متماسكة . ذلك أنهم عندما تبدد شملهم ، وتشتتوا فى الأرض كلها فقدوا امكانية الترابط بروابط سلالية ، مثلما فقدوا أخص خصائص الوحدة القومية . ولعل بعضهم قد ذاب وانصهر فى الكيانات الشرية ، التى عاشوا ضمنها أو احتوتهم على امتداد أكثر من ٢٠٠٠ سنة .

هذا ولم يكن بفلسطين من اليهود ، إلى نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر من ٨٪ من مجموع سكانها الكلى . ومع ذلك فإن بريطانيا العظمى كانت – فيما يبدو – تتحمل مسئولية التجهيز والاعداد من أجل تمكين الصهيونية ، من أن تفرض نفسها على الأرض العربية فى فلسطين . ومن ثم حرصت فى مؤتمر سان ريمو ، على أن تتولى حكمها بأسلوب مبتكر ، هو الذى عرف باسم الانتداب . وهذا معناه أن تنتدب من قبل عصبة الأمم لحكم فلسطين ، بعد أن أسقط عنها الحكم العثمانى ، بعد هزيمة الخلافة العثمانية فى تركيا .

هذا ويقال أن موقف بريطانيا الشاذ ، كان من قبيل رد الفعل للتأييد الذى قدمته الصهيونية العالمية لها فى أثناء الحرب العالمية

الأولى . وما من شك فى أن الصهيونية كانت قد قدمت الرجال والمال والخبرات العلمية ، مثلما قدمت الرشوة لكى تحصل على وعد بلفور ، وعلى تخطيط متكامل يمكن اسرائيل من حيازة أرض فلسطين والتسلط عليها واقامة الدولة اليهودية . ولكن قد لا نكتفى بقبول تلك التفسيرات غير المقنعة . ومن ثم كان علينا أن نتصور بريطانيا ، وهى تستهدف نتائج أخرى خطيرة فى المدى القصير والمدى الطويل معاً .

ولعلها استهدفت استخدام آمال الصهيونية وسيلة فعالة فى تمزيق الأرض العربية ، وتأكيد الفاصل الأرضى بين ، المشرق العربى والأرض العربية فى جنوب غربى آسيا ، والمغرب العربى والأرض العربية فى أفريقية . وهذا بدوره كان مدعاة لتحقيق أغراض خبيثة ، تتمثل فى تمزق الكيان البشرى للأمة العربية ، واضعاف امكانية الترابط أو التماسك فيما بينها . وهذا فى حد ذاته سبيل لأن تتمكن بريطانيا من أن تشبع نهمها من الموارد المتاح لها استنزافها ، مثلما تشبع نهمها من حيث فرض المشيئة والتسلط على الشعوب العربية ، وهى فى تركيب هيكلى ممزق ومتهالك . ومعروف أن تمزيق واضعاف الأمة العربية مطلب استراتيجى متفق عليه بين القوى الكبرى ، لأنه يضعف قبضة هذه الأمة ، على مكانة وقيمة الموقع الجغرافى الحاكم . ويحرمها فرص توظيفه لحساب مكانتها السياسية فى مجتمع الدول .

وربما استهدفت على المدى الطويل ، أن تكون الصهيونية فى أرض فلسطين قوة يستفاد منها فى تبديد واستنزاف أو اجهاض أى محاولة لقيام قوة عربية ذاتية ، تفرض نفسها فى اطار الوطن المتكامل الغنى ، والذى يقع فى منطقة حاكمة مؤثرة على تحركات التجارة الدولية ، واستراتيجيات النهم الرأسمالى .

وهكذا قامت بريطانيا بتنفيذ خطوات متعددة على طريق النكبة ، بعد أن اصدرت وعد بلفور ، وبعد أن مكنت لنفسها من التسلط بالانتداب على أرض فلسطين . وكانت من تلك الخطوات الأخذ بسياسة تمزيق أرض الشام بينها وبين فرنسا ، وعزل فلسطين وادخالها ضمن

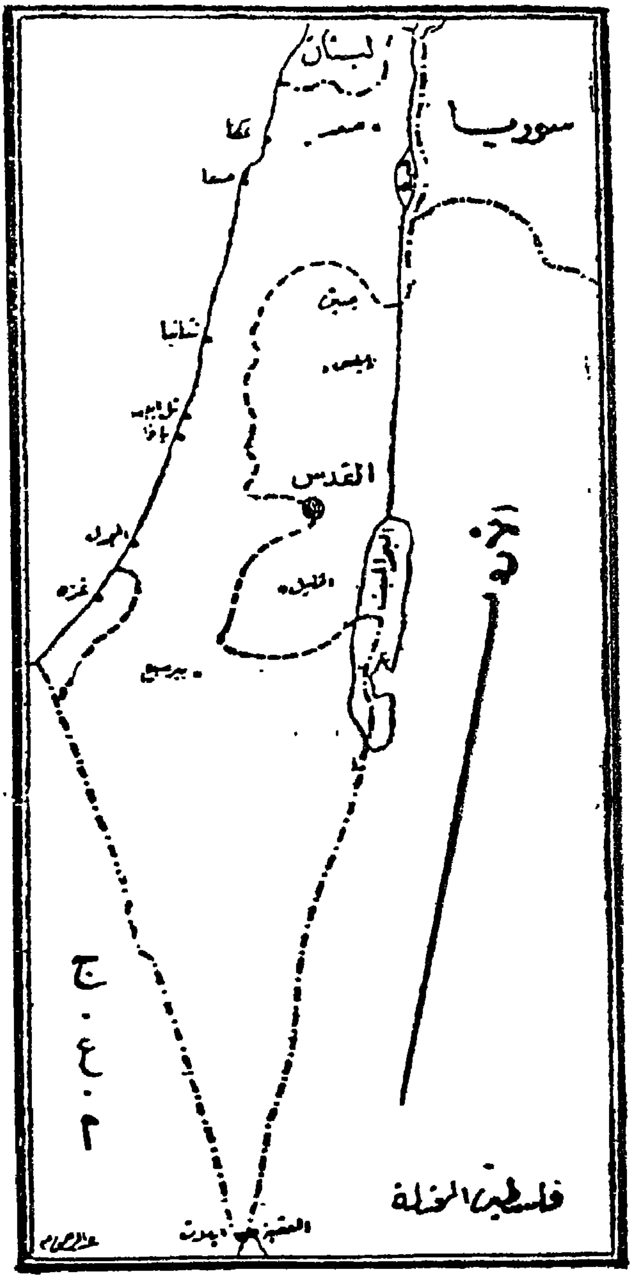
حصتها ، لكى تكون المسرح المجهز للمرحلة التالية ، التى قدمت بها بريطانيا وهى تتسلط وتقدم ، الأرض العربية فى فلسطين ، فريسة سهلة لربيبتها الصهيونية العالمية .

وقد نشير إلى أن العرب عارضوا الكثير ، مما كان بشأن سياسة بريطانيا فى فلسطين . وشهدت الأرض العربية ثورات مسلحة قام بها الفلسطينيون ، ولكن بريطانيا كانت من ناحية قادرة على تمييع الموقف ، كما كانت من ناحية أخرى ماضية فى تنفيذ المخطط ، أو الدور القذر ، الذى يمكن الصهيونية من الأرض على الصعيد الفلسطينى .

أما التمييع فكان السبيل إليه اجتماعات ومؤتمرات ، وتوصيات تتضمنها كتب بيضاء . ولم يكن من شأن ذلك كله ، إلا استنزاف الجهود وتسكين الموقف الملتهب بالغضب ، وتغطية الدور القذر الذى ظلت تلعبه لبعض الوقت . وكان الدور القذر متصلاً ، حيث أباحت الهجرة لليهود سراً وعلانية ، وسمحت باقامة الوكالة اليهودية وشراء الأرض وتمكينهم منها .

ومن ثم أنجزت بريطانيا المهمة التى وظفت فيها لحساب الصهيونية . ولقد زاد عدد اليهود من ٤٨ ألفاً سنة ١٩٢٢ إلى ٣٦٥ ألفاً فى سنة ١٩٣٦ . ثم زاد العدد مرة أخرى فى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من ٦٥٠ ألفاً فى سنة ١٩٤٨ . وكانت الزيادة العددية مصحوبة باستقرار ، وتمكين اليهود من شراء وحيازة مساحات من الأرض وبناء المستعمرات المسلحة . وكأنها بذلك كانت مطية لتهويد فلسطين ، والاعداد لبعث وقيام دولة اسرائيل .

ولم يفطن العرب تماماً إلى الأمر كلة إلا فى حوالى سنة ١٩٣٦ ، حيث عم الاحساس بأن الهجرة اليهودية المشروعة وغير المشروعة ، تستهدف دعم الوجود الصهيونى فى الأرض العربية الفلسطينية . وكانت ثورة مسلحة عارمة وعصيان مدنى ، فلجأت بريطانيا إلى تأليف لجنة لكى تدرس المسألة كلها . وانتهى رأى اللجنة إلى تمزيق الأرض إلى ثلاثة أقسام . يشمل قسم منها كياناً لدولة عربية ، وقسم أخر يضم كياناً لدولة صهيونية ، ويظل قسم ثالث تحت الانتداب .


لبنان
سوريا
القدس
فلسطين المحتلة

ورفض العرب فكرة التقسيم ، ولكن شبح الحرب العالمية الثانية تطلب تجميد الموقف واسترضاء العرب لبعض الوقت . وكان استرضاء العرب المؤقت مدعاة لسخط الصهيونية على بريطانيا . ومن ثم اتجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية . كما اتجهوا إلى تجهيز صفوفهم عسكرياً ، دفاعاً عن وجودهم فى الوقت المناسب .

ولقد حظيت الصهيونية بعطف وتأييد الولايات المتحدة فعلاً ، وأعلنوا صراحة فى مؤتمر بلتيمور سنة ١٩٤٢ ، عن ضرورة اقامة الدولة اليهودية فى أرض فلسطين . وقد لا نجد ضرورة لمزيد من التفاصيل بشأن الدعم ، الذى حصلت عليه الصهيونية ، ونكتفى بالاشارة إلى ظهور مسألة تقسيم فلسطين مرة أخرى ، حيث تجلت الفكرة هذه المرة فى دولة فيدرالية ، تجمع بين العرب واليهود .

وتجلت فكرة التقسيم مرة ثالثة ، عندما وضعت المشكلة أمام الأمم المتحدة فى ابريل ١٩٤٧ . وقد أصدرت قراراً بالتقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وتضمن القرار انشاء دولة لليهود ، وانشاء دولة للعرب ، والابقاء على منطقة القدس تحت نظام دولى . وكان هذا الاتجاه مدعاة للتمزق وزيادة حجم المتاعب والعداء ، بين العرب واليهود .

وهكذا وبعد أن رفض العرب مسألة التقسيم ، وانبرى الفلسطينيون لتجسيد هذا الرفض بكل القوة ، لعبت السياسة البريطانية دورها الخبيث لحساب الصهيونية . وبطريقة مفاجئة أنهت بريطانيا الفصل الأول من هذا الدور القذر ، على طريق النكبة ، التى اشتركت فى صنعها . ذلك أنها أنهت انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، بعد أن ضمنت اليهود كل أسباب السيطرة والتفوق وسلمت للعصابات الصهيونية المواقع الحيوية التى تمكنها من الأرض ، ومن فرض وجودها فى الموقع الاستراتيجى الممتاز ، الذى ينصر اليهود فى أى مواجهة مع الفلسطينيين .

ويبدأ الفصل الثانى من المأساة بضياع القطاع الأغنى والأهم من فلسطين واعلان دولة للصهيونية بها ، فى نفس اليوم الذى انتهى فيه

الانتداب البريطانى . ومن ثم كان اعتراف بعض الدول الكبرى بها . وكانت المساندة الخارجية الظاهرة حيناً ، وغير المكشوفة أحياناً أخرى، تعمل لحساب اسرائيل ، وتشد ازرها فى الحرب ، وفى ميدان السياسة . ولم تستطع الجيوش العربية – أنذاك – أن تحدث تغيراً فى الموقف الصعب . وقد يقال أنها كانت ناقصة التسليح ، وقد يقال أنها كانت تفتقر إلى الخبرة . ولكن ذلك كله يهون فى مواجهة التأثير الذى ترتب على نتائج السياسة ، التى كانت ترسم فى خارج الأرض العربية . وهى التى كانت تسعى إلى دعم الوجود الاسرائيلى ، بقدر ما كانت تصنع أسباب الشقاق والفرقة ، بين صفوف الدول العربية .

ومن خلال الفرقة والتمزق والخلافات ، كانت الهزيمة المرة التى بلغت حد النكبة . وفى الوقت الذى قدر للعرب فيه أن يتجرعوا الهزيمة ، وأن يتحمل الفلسطينيون مرارتها . كانت الصهيونية تفرض سيطرتها على مساحات ، لم تكن ضمن ما كان قد تضمنه مشروع التقسيم ، الذى اقترحته الأمم المتحدة . واقترن ذلك كله بتشرد أكثر من مليون من عرب فلسطين ، سارت بهم الأمور إلى الضياع وفقدان الموطن والوطن .

وهكذا تمكن الاسرائيليون من تأكيد وجودهم على الأرض الفلسطينية . وبنى ذلك التأكيد على أساس فتح الباب لسيل هائل من المهاجرين ، وتمكينهم من الأرض ، ومن التنمية الاقتصادية ، والحشد العسكرى ، لمواجهة احتمالات كل نتائج العداوة بينهم وبين الدول العربية .

ويمكن القول أنهم فى دولتهم اليهودية ، قد عاشوا فى احساس دائم بالخطر ، الذى يحيط بهم من كل جانب . وما من شك فى أنه أكسبهم منطق الحذر وكشف عن روح العدوانية فيهم . وتتجلى هذه الروح العدوانية مرة فى عام ١٩٥٦ ، وقتما كانت الخطة التى تضافرت على تنفيذها مع كل من بريطانيا وفرنسا ، بعد تأميم مصر قناة السويس . وتتجلى مرة أخرى فى يونيو ١٩٦٧ ، حيث اجتاحت هذه

المرة أرض الدول التى تحيط بها . وكان احتلالها مساحات جديدة تتضمن البقية الباقية من أرض فلسطين ، (قطاع غزة والضفة الغربية) مضافاً إليها مرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية ، يمثل قمة للعدوانية الشرسة .

ويجب أن ننظر إلى الغزو على اعتبار أنه ليس من قبيل التوسع او تأكيد الوجود فحسب ، بل يجب أن نستوعب من خلاله نتيجة أخرى . وهى أن بعض الدول الكبرى من أصحاب المصالح المتعددة فى الوطن العربى ، تتخذ من عدوانية اسرائيل وسيلة لكبح جماح التقدم ، ومواجهة التحرر الذى يستهدف المصلحة الذاتية للعرب ، ولم الشمل فى اطار يؤكد القوة الذاتية الصاعدة فى الوطن العربى الكبير .

وما من شك فى أن هذا الدرس ، هو وحده الذى ينمى الاحساس فى الوطن العربى – على مستوى الأمة بصفة عامة – بأن الوجود الاسرائيلى يمثل كياناً غريبًا وسرطانياً ، فى جسم الأمة العربية ، والكيان المادى العربى . وهذا فى تقديرنا السبب الذى يدعم الاصرار ، ويؤكد التصميم ويحفزنا لأن نخلق من الضعف وأسبابه قوة تواجه البطش وتمحقه . وإذا ما أدركنا أنها كدولة تعيش على الهبات والمعونات ، من معظم الدول الرأسمالية ، كان علينا أيضًا أن ندرك أن هذه المعونات والهبات ، تمثل ثمناً لدور قذر ، تتحمل فيه مسئولية فرض الهزيمة والضعف والاستكانة على الأمة العربية . وكما قلنا من قبل تجلت المصلحة المشتركة ، بين صهيونية تمتطى الدعم الرأسمالى لحيازة الأرض فى جانب ، ورأسمالية توظف اسرائيل الصهيونية لابطال مفعول القوة العربية الذاتية ، فى موقعها الجغرافى الحاكم فى جانب آخر .

ويجب أن نضع فى الاعتبار – على كل حال – أنه ليس ثمة مبرر اقتصادى ، لبقاء اسرائيل لأن خصائص فلسطين وامكانياتها لا تكاد تسمح بتحقيق الاستقلال الاقتصادى المتزايد ، أو المتكامل الذى تصبو إليه الصهيونية العالمية . وتكشف الدراسة الموضوعية أن البنيان

الاقتصادى لدولة اسرائيل يعتمد فى أصوله ، وفى استمراره ، على الدعم الوارد إليها من الخارج .

وتظهر تجارة اسرائيل الخارجية عجزاً مستمراً ومتزايداً فى الميزان التجارى . وهو دائماً فى غير صالحها ، ويحقق عجزاً يبلغ فى المتوسط أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه سنويًا . وتكون معظم تجارة اسرائيل - أكثر من ٧٠٪ من الواردات ، وأكثر من ٦٥٪ من الصادرات - مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية ، وهى الدول الضالعة فى مد يد العون لها ، والمستفيدة من عدوانيتها ضد الأمة العربية . هذا ولا تكاد تتجاوز تجارتها مع الدول الأفريقية أكثر من ٣,٥٪ من تجارتها الخارجية ، رغم ما تبذله من جهد فى توثيق علاقاتها ببعض تلك الدول (١) .

وإذا كان سيل الهجرة المتدفق يكسب اسرائيل دعمًا وقدرة من وجهة النظر البشرية ، فإنه من ناحية أخرى يغرقها فى مشاكل كثيرة . ذلك أن من بين المهاجرين من تنقصه الخبرة الفنية فى بعض مجالات العمل ، الذى يستوجبه الاستغلال الاقتصادى للأرض القابلة للزراعة . ومن ثم كانت الاقامة والعمل فى معسكرات العمل الزراعى - النحال - اجبارية للشباب ، من المهاجرين الجدد . ذلك أنها ترى فيها الطريقة المثلى ، لا لتشغيل الشباب وخدمة الانتاج الزراعى فحسب . بل أنها تتخذ منها أسلوباً لزرعهم وتدريبهم وربطهم بالأرض .

هذا ولم تحدث اسرائيل تغيراً كبيراً فى حجم أو نوعية الانتاج الزراعى ، رغم احتلالها أهم المساحات القابلة للزراعة . ذلك أنها تتبع الأسلوب القديم الذى كان متبعاً من قبل ، ولا تكاد تعطى انتاجاً أكبر أو أفضل مما كان يتحقق من قبل . والشئ الغريب أن اسرائيل أقامت أكثر من ٤٥٠ مستعمرة جديدة أنفق على انشائها نفقات كبيرة ، رغم أن

---

(١) ترفض كل الدول الأفريقية منطق العدوان الاسرائيلى ولا تجد مبرراً له . وقد قطعت بعض هذه الدول علاقتها باسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، تعبيراً عن ذلك وبعد أن تأكد لها دورها البشع النابع من أهداف الامبريالية العالمية .

أهميتها الزراعية قليلة ولا تكاد تغطى النفقات . ويتركز الكثير من هذه المستعمرات فى مناطق صحراوية أو شبه صحراوية ، الأمر الذى يدعو إلى زيادة تكاليف رى الأرض ، ويؤدى إلى زيادة باهظة فى تكلفة انتاجها الزراعى .

ومن الغريب أن هناك مساحات أكثر صلاحية ، من وجهة النظر الطبيعية ، لم يوجه إليها الاهتمام ، ولم تنشأ فيها مستعمرات بمثل ما تزخر به النقب ، أو هضبة الخليل ، أو الأرض من حول قطاع غزة أو فى الجليل الأعلى قرب الحدود ومع سوريا ولبنان . وهذا مدعاة لأن ندرك أن هذا الاهتمام ليس وليد صدفة ، ولكنه من قبيل التحصين والاستجابة لروح العدوان ، فى تركيبها السياسى والاقتصادى والبشرى بصفة عامة . والمفهوم أن هذه المستعمرات عسكرية فى المقام الأول ، وهى معدة أو مجهزة بكل ما يكفل حماية الحدود ، ويناسب الروح العدوانية فى اسرائيل .

وتحاول اسرائيل – على كل حال – المضى فى سياسة تجهيز المستعمرات لاستقبال الفيض المتزايد من المهاجرين وتوطينهم . وقد دبرت اسرائيل أمر سلب مياه نهر الأردن لتحويله إلى الأرض المحتلة ، وتجهيزها للاستيطان المستمر والمرتقب . وكان الأمر موضع دراسة وبحث دولى ، قدم مشروعاً لتقسيم المياه بين العرب واسرائيل فى سنة ١٩٥٣ . ويقضى مشروع جونستون حصول الأردن على ٧٧٤ مليوناً من الأمتار المكعبة ، وحصول سوريا على ٤٥ مليوناً من الأمتار المكعبة وحصول اسرائيل على ٣٩٤ مليوناً . ولكن العرب رفضوا الاقتراح ، ووضع مشروع عربى خالص يحفظ الحق العربى . ومن ثم بدأ كل جانب فى تنفيذ الخطة التى يستفيد بها من مياه نهر الأردن . وقد أوقفت حرب يونيو المشروع العربى تماماً . وكان هذا التوقف ضمن حساب الخسائر العربية ، من خلال محصلة الهزيمة البشعة فى سنة ١٩٦٧ .

ويعد أى مشكلة تلك التى يفقد فيها صاحب الأرض أرضه وسط

مؤامرة رهيبة ، وتحت سمع وبصر الأمم المتحدة . وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، بل أننا نجد التغول والنهم الاسرائيلى مستمراً ، على أمل توسيع رقعة الأرض وتحقيق الحلم بدولة من النيل إلى الفرات . والأغرب من ذلك كله ، أن نجد الدول العربية لا تكاد تجمع كلمتها على تقدير أو تقييم حقيقى للخطر . بل أن من بينها من لا يتمكن من استيعاب الموقف الصعب ، وتقدير المخطط الذى يقصد به اضعاف واستنزاف الكيان العربى ، وفرض الاستكانة عليه .

والمشكلة فى تقديرى تكمن فى رغبة ملحة تستهدف مصر بالدرجة الأولى ، حتى لا تمضى فى دورها الذى أوشك أن يثمر تقدماً ، وأن يصنع قواعد القوة الذاتية المتصاعدة ، التى تلم الشمل وتؤكد الوجود العربى فى الموقع الجغرافى الحاكم الممتاز . وتوجه كل أصابع الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها لجأت إلى اسرائيل ، واتخذت منها اليد التى تبطش فى الشرق الأوسط . وتكشف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحركات لوضع حل للمشكلة عن دورها القذر ، الذى تمول فيه المعركة بالمال والسلاح ، مثلما تمولها بالرجال والخبرات الفنية .

وهذا معناه أن المشكلة باتت موسعة ، ولم تعد تقتصر على أرض فلسطين . ويمكن القول أن هذا التوسيع كان من قبل الانتقال بالمسألة من مرحلة نهايتها فى يونيو ١٩٦٧ إلى مرحلة جديدة . وتستهدف هذه المرحلة بالذات نتائج خطيرة ، تمس تفريغ الطموح السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، للوطن العربى الكبير والأمة العربية من مضمونه .

ويكفى أن نشير إلى مشكلة فلسطين فى الوضع الجديد ومشكلة اللاجئين من أبنائها . باتت فى محتوى أكبر يضم مشكلة الشرق الأوسط . وهذا فى حد ذاته مدعاة للتعقيد ، كما كان مدعاة لأن يكون توازن القوى فى الماضى بين القوتين الكبيرتين ، ومن ورائه توازن القوى بين العرب واسرائيل سبباً فى تعقيدات أخرى كثيرة .

ويكون مفيداً أن ندرك هذه التعقيدات من خلال حرص الولايات المتحدة على الوجود الاسرائيلي ، في الوضع الذي يكفل له التفوق . وهذا ، في حد ذاته هدف أصيل على اعتبار أنها اليد التي تبطش بها في المنطقة . وتلجأ إليها الولايات المتحدة في كبح جماح التقدم والتحرر في كل صوره .

ومع بداية مسيرة السلام ، واتخاذ الخطوات بداية باتفاق أوسلو ، وتنفيذ مرحلة أولى ، ترتد اسرائيل وكأنها تتخوف السلام على وجودها ، ولا تتخوف العنف الذي قد يتأتى نتيجة لضياع فرص السلام .

***

نماذج من المشكلات العالمية :

ويتحتم علينا أن ننتقل من بعد ذلك إلى دراسة نماذج أخرى لمشكلات سياسية ، تعاني منها بعض الدول على امتداد العالم ، وفي اطار المجتمع الدولي كله . ومن المفيد أن نلتقط النموذج من أسيا وعلى مستوى الدول النامية المستقلة حديثاً .

ويعطي هذا النموذج فرصة مثلى لنمط من المشكلات التي خلفها الاستعمار . وسواء كانت المشكلة صراعًا على حيازة الأرض ، وعدم القبول بالحد السياسي بين دولتين أو صراعًا دينيًا متنكراً ، يخفي ملامحه ، فإن الاستعمار البريطاني قد عمق بها التمزق الذي صنعه في شبه القارة الهندية .

مشكلة كشمير :

وتعبر هذه المشكلة عن نموذج أخر من نماذج المشكلات المتنوعة التي تهبط بمستوى العلاقات بين الدول ، إلى درجات خطيرة تنذر بالخطر وصراع الحرب إذا ما تفجرت . وهي – من غير شك – تستنزف الجهد والمال وتعطل المسيرة المطمئنة ، وتظاهر التخلف في شبه القارة الهندية أن هي بقيت مستحكمة من غير حل أمثل .

ويمكن القول أنها تعبر عن نتيجة من ضمن نتائج سيئة كثيرة ، تمخض عنها الاستعمار البريطانى البغيض . ذلك أنه لم يكتف بفرض مشيئته واستنزاف ثروات المستعمرات ، إنما خلف من ورائه متاعب جسيمة متنوعة تعانى منها الدول بعد أن تحصل على استقلالها . ويمكن أن نتصور مشكلة كشمير ، فى اطار كبير يضم نتائج سيئة كثيرة اشترك فى صنعها الاستعمار البريطانى فى أثناء تسلطه على الهند .

هذا ويستوجب الأمر – على كل حال – تفهم المشكلة والتعرف على أبعادها ، وعلى المتغيرات التى تفجرها من حين إلى حين آخر فى ضوء الأمور الآتية :

أولاً : نشير إلى أن الهند وحدة جغرافية هائلة المساحة فى جنوب آسيا . وقد نتبين سلاسل الجبال الشامخة وقد أحاطت بها تماماً لكى تصنع الاطار الذى يحدد امتداد الهند من وجهة النظر الجغرافية . وما من شك فى أن الموقع الجغرافى الذى تشرف به على المحيط الهندى وامتداد الحائط الجبلى الشاهق كلاهما قد أثر على التوجيه الجغرافى للهند ، حتى يصدق عليها القول بأنها تكاد تستدبر اليابس وتستقبل المسطح المائى .

ويظهر على امتداد تاريخها السياسى والاقتصادى والحضارى الطويل معنى ونتائج هذا التوجيه الجغرافى نحو البحر ، والانفتاح على العالم الخارجى . وكم عاشت شبه القارة الهندية وهى لا تكترث بعلاقات مع آسيا ، فى الوقت الذى اهتمت بالعلاقات مع العالم الذى أطل عليها من خلال البحر .

ولقد كان تفاعل الهند الحقيقى فى مجتمع الدول ، وكانت صلاتها مع العالم الخارجى عن طريق المسطح المائى . ولم يكن سهلاً أو متاحاً لها أن تتصل بالعالم الآسيوى عن طريق اليابس عبر الممرات والثغرات فى السلاسل الجبلية . وكان ذلك مدعاة لتأكيد وحدتها الجغرافية الكبرى ، فى المساحة الهائلة التى تبلغ حوالى ٣,٨ مليون كيلو متر

مربع . كما كان مدعاة لأن تشترك اشتراكاً عظيماً بحصة فى صنع التراث الحضارى للانسان واشاعته عن طريق صلاتها من خلال البحر بمساحات كثيرة من العالم فى جنوب شرقى آسيا ، وفى أفريقيا ، وفى مناطق الحضارة المبكرة فيما حول حوض البحر المتوسط .

ثانياً : أتاحت المساحة الهائلة لهذه الوحدة الجغرافية فرص التنوع العظيم فى الظروف الطبيعية والبشرية على حد سواء . وكان ذلك مدعاة لأن نتبين فيها مجموعة هائلة من البيئات المتنوعة من وجهة النظر الطبيعية . ومن ثم كانت هذه الصفة من أهم ما أهلها لأن تكتظ بالسكان ، وأن تكون واحدة من أهم مناطق الثقل السكانى فى العالم . وليس ثمة شك فى أنها تحظى بموارد طبيعية هائلة ، تتمثل فى ما لا يقل عن ٢٦٠ مليون فدان من الأرض القابلة للزراعة ، وفى ثروة حيوانية ضخمة ، وثروة معدنية متنوعة .

وهكذا كانت مقومات الغنى متوفرة لها من وجهتى النظر الطبيعية والبشرية معاً . هذا بالاضافة إلى أن تنوع الخصائص البيئية وتنوع الموارد الطبيعية قد تسبب فى تباين وربما فى تناقض فى توزيع السكان وفى الكثافات السكانية . ولكن ذلك أمر يجب أن يكون متوقعاً فى وحدة جغرافية عظيمة المساحة ، ولا يمكن أن يكون مدعاة لخلل فى البنيان الاقتصادى . ذلك أن الأمر يمكن أن يعالج على أساس أن تتم البيئات والأقاليم بعضها البعض الآخر .

ثالثاً : إذا كان الاكتظاظ بالسكان صفة من صفات شبه الجزيرة الهندية ، فإنه من ناحية أخرى يكون مصحوباً بدرجة كبيرة من درجات الاختلاط والتنوع . ذلك أنهم وإن كانوا ينتمون فى الغالب لمجموعة السلالات القوقازية إلا أن ثمة اختلاط بينهم وبين سلالات غير قوقازية. وقد نتبين الهند وكأنها متحف للبشر يصل فيه التباين إلى درجة عالية من درجات التنوع السلالى والأثنوغرافى . وهذا معناه أننا فى مواجهة كيان بشرى هائل ، ولكنه غير منسجم أو غير متناسق أو غير متجانس . ويؤكد ذلك التنوع اللغوى الذى نتبينه ، فلا تكاد تكون فى

الهند لغة واحدة تستطيع أن تفرض نفسها . وهناك أكثر من ٢٢٥ لغة منها ما يرجع إلى أصول هندية أوروبية ، ومنها ما يرجع إلى أصول قديمة محلية ، ومنها ما يرجع إلى أصول تتقابل مع أصول اللغات فى التبت وبورما .

ومن ثم تفتقد الهند والكيان البشرى بها وحدة الفكر وتنغمس فى متاعب عدم التجانس ، التى تمثل مواقع ضعف فى تلاحم البناء البشرى . وليس أدل على ذلك من أنهم يتخذون من اللغة الانجليزية وسيلة للتفاهم ، عندما يتعذر عليهم استخدام لغة من اللغات الأساسية . ويدعم ذلك التنوع تبايناً في المستويات الحضارية وفى الديانات الكثيرة . والمفهوم أن الهند تضم أنماطاً من حضارات تهبط بأصحابها إلى أدنى درجات التخلف والبدائية ، وجماعات تعلو شامخة بتقدمها الحضارى ، ودورها المرموق فى صنع الحضارة وما لها من تراث حضارى عظيم .

ويتراوح التنوع فى الديانات والمعتقدات الدينية بين ديانات سماوية ، أهمها الإسلام ، وبين ديانات ومعتقدات وثيقة الصلة بفلسفة وحكمة نمت على الأرض الهندية خاصة والآسيوية عامة . وتؤكد الفروقات الدينية درجة من درجات التمزق وعدم التناسق أو الانسجام بين التجمعات التى يتألف منها الكيان البشرى فى الهند . ويزداد هذا التمزق رسوخًا مع سيادة نظام بغيض يصنف الناس إلى طبقات ويصنع الفواصل الأفقية بين كل طبقة وأخرى . وهذا – من غير شك – مدعاة لعدم الترابط مثلما هو سبب أصيل فى نشأة وتأصيل ضرب من ضروب الحقد الاجتماعى .

وخلوصاً من ذلك كله نتبين الهند وهى تعانى الضعف والتمزق . وليس أدل على ذلك التمزق من أن تتضمن الهند امارات متعددة (حوالى ٥٨٠ امارة) لكل واحدة منها كيانها الاقتصادى الخاص . وما من شك فى أن ذلك قد أتاح للاستعمار أن يلعب دوراً خطيراً أشاع مزيداً من الضعف والتمزق ، مثلما أبقى على الفقر والتخلف الاقتصادى إلى حد كبير .

ويمكن القول أن بريطانيا التى اعتبرت الهند درة فريدة فى التاج البريطانى ، كانت من وراء كل سبب من أسباب التمزق وتعميق الهوة التى تفصل بين التجمعات التى يتألف منها الكيان البشرى فى شبه القارة الهندية . ويمكن القول أنها هى التى طعنت البناء البشرى فى موضع ضعفه الذى بنى على عدم التجانس ، وهى التى أذكت روح الحماس لأن تنقسم الهند بين غير المسلمين والمسلمين . وعلى الرغم من أن التقسيم يتعارض مع الواقع الطبيعى ، فإنه كان من وجهة نظر بريطانيا الخبيثة ، يتناسق ويستجيب للواقع البشرى .

وهذا الاعتقاد ليس مقبولاً من وجهة النظر الموضوعية لأن التقسيم لم يقضى بالكلية على عدم التجانس الذى يشكو من البناء البشرى الهندى ، كما لم يضع حداً للمشكلات . بل وربما كان مدعاة لتوالد وتراكم مجموعة هائلة من المشكلات التى غرقت فيها الهند ، مثلما غرقت فيها باكستان (١) .

وما من شك أن مشكلة كشمير واحدة من أخطر تلك المشكلات ، والتى مازالت ومنذ التقسيم فى سنة ١٩٤٧ تفتقد الحل الأمثل . بل لعلها تضع العلاقات الهندية الباكستانية فى وضع متردى وصل بها إلى حد العداء . وتتسبب من ناحية أخرى فى استنزاف حجم كبير من طاقة كل دولة منهما ، فى التجهيز للحرب أو للدفاع عن مصالحها .

ويستحسن قبل أن نتابع المراحل التى مرت بها المشكلة حول كشمير وكيف وصل الأمر بشأنها إلى عقدة مستعصية أن نلم بجملة حقائق عن هذه الولاية التى تتمسك بها الهند ، مثلما تتمسك بها باكستان .

ونشير إلى أنها تقع فى مساحة هائلة فى أقصى شمال الهند فى

---

(١) أشرنا فى موضع سابق للتحولات التى شهدتها باكستان وعرضت وجودها للتمزق ، ودعت إلى انفصال باكستان الشرقية وإعلان استقلالها تحت اسم بنجلاديش .

قطاع مضرس وعر يعلو سطح المرتفعات والأرض الصاعدة إلى عقدة بامير وسلاسل جبالا همالايا . وهذا معناه أنها تقع فى الموقع الجغرافى الحساس الحاكم ، من حيث ما تتضمنه من ممرات تعبر المرتفعات الشاهقة ، وتصل بين أرض الهند وبين أرض التبت وأسيا الوسطى والغربية من وراء الجبال شمالاً . ثم هى من بعد ذلك تضم الأحباس العليا لكل رافد من الروافد ، التى تجمع الايراد الطبيعى لكى تصنع الجريان الرتيب فى نهر السند ، الذى يكفل الحياة فى دولة باكستان .

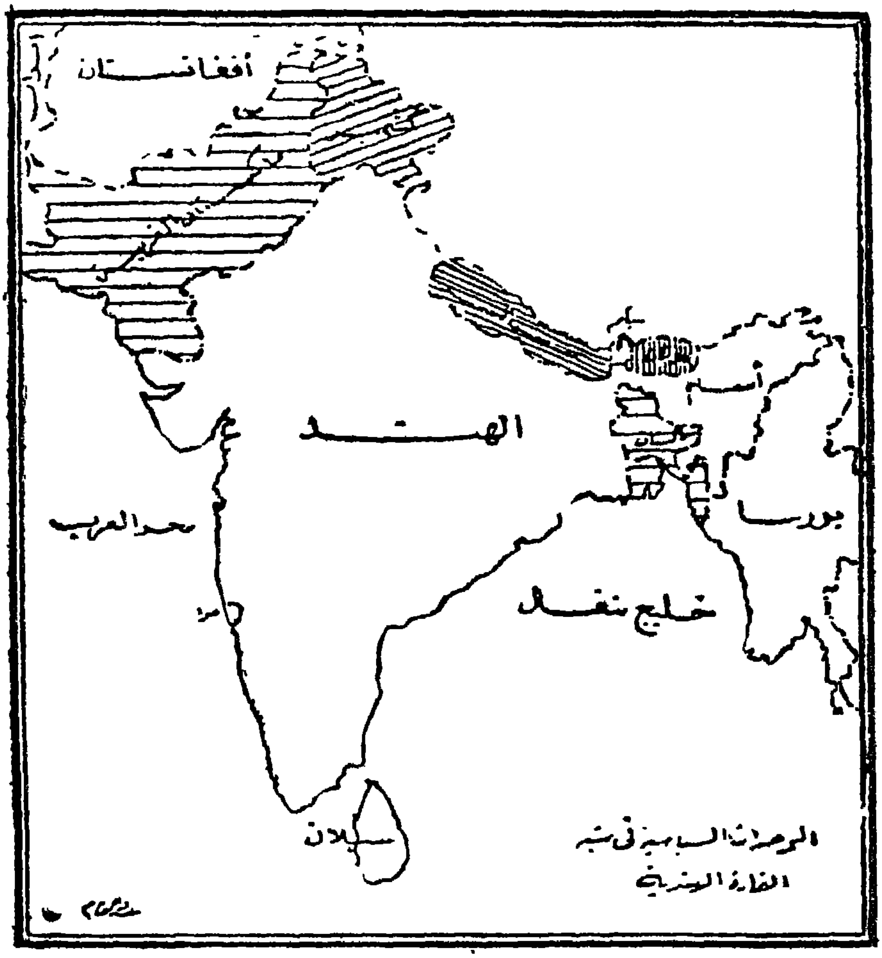
وهكذا تنظر الهند إلى كشمير باهتمام وتعقد عليها أهمية كبرى من وجهة النظر الاستراتيجية ، مثلما تنظر باكستان إليها باهتمام وتعقد عليها أهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية . وتعتقد باكستان أن من أهم مقومات التقدم الاقتصادى هو السيادة على كشمير ، واستغلال مساقط الماء فى الروافد النهرية لاستنباط الطاقة . هذا بالاضافة إلى أن زيادة عدد المسلمين فى ولاية كشمير زيادة ملحوظة إلى حد يشعر باكستان بنوع من التعاطف مع الكيان البشرى فيها .

هذا ويمكن القول أن مشكلة كشمير ترجع إلى سببين أصليين هما :

١- سيطرة الأمراء على أهم وأخطر المساحات من الأرض الهندية واطلاق أيديهم فى مسألة الاختيار لدى التقسيم .

٢- الأخذ بسياسة التقسيم وتمزيق الأرض بين الهند وباكستان من غير الاتفاق على ضوابط حاكمة ، لكى تحسم الأمر دون مضرة أى من الطرفين .

والمفهوم أن الاتفاق على التقسيم قد أباح للأمراء فى ولاياتهم حق الانضمام إلى دولة من الدولتين ، أو الاحتفاظ بكيانها مستقلاً . وقد انضمت معظم الولايات إلى الهند باستثناء امارة حيدر آباد وامارة



تسجل سنة ١٩٧٢ زيادة التمزق في شبه القارة الهندية حيث اضيفت دولة بنجلاديش الى قائمة او مجموعة الدول المستقله فيها

كشمير . وكان من الممكن أن تتخذ المشكلة شكلاً يختلف عن شكلها المعروف لو احتفظت الهند بهذا الحق المطلق للامارتين .

ولكن الذى حدث بالفعل هو أن اجتاحت الهند امارة حيدر أباد فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وفرضت عليها أن تنضم عنوة إلى كيانها السياسى . ومن ثم تعقدت الأمور وربما خشى المهراجا حاكم ولاية كشمير ، أن يتعرض من جانب باكستان لما تعرضت له حيدر أباد من جانب الهند . وعندئذ أعلن عن رغبته فى أن ينضم بولايته للهند ، وأن ترتبط أرضها بالكيان المادى للهند ، وأن يرتبط الناس فيها بالكيان البشرى فى الهند .

وكان ذلك أول نذير بالمشكلة التى استحكمت بين الهند وباكستان. وكادت تنفجر المعركة بين الدولتين بعد أن غزت الهند ولاية كشمير لولا تدخل الأمم المتحدة . ويمكن القول أن الأمم المتحدة لم تصل إلى حل منصف أو مقبول ، وماتزال المشكلة معلقة . وهذا معناه أن احتمال الخطر مازال مستحكماً . وكادت المشكلة أن تنفجر مرة أخرى يوم أن اتخذت الجمعية التأسيسية فيها قراراً بالانضمام إلى الهند .

وهكذا لم يصنع التقسيم الأمن ولم يكفل السلام ، بل هو تقسيم جائر كما قلت ، لأنه تسبب فى مشكلات كثيرة تستنزف موارد الهند وموارد باكستان . وتتيح هذه المشكلة الفرص للتيارات الأجنبية من أن تلعب دوراً خطيراً وتقف بكل منهما دائماً على طرفى نقيض . والتحفز أو الاستنفار يكاد يفقدهما الكثير ويشد الأعصاب شداً يصل إلى حد تدمير العلاقات السلمية فيما بينهما أحياناً كثيرة .

* * *

وثمة مسألة يجب أن تضاف بعد التغيرات التى حدثت فى آخر عام ١٩٧٢ وأدت إلى تمزق دولة الباكستان الاسلامية . ذلك أن تدهور العلاقات بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية ، وتصاعد مشكلة اللاجئين من الأخيرة وقت نزوحهم إلى الهند ، أعطى للهند فرصة لأن تلقى بوزنها إلى جانب باكستان الشرقية . وربما هناك أكثر من سبب

استنفر فى البنغاليين التقسيم والانفصال عن باكستان . ولكن الهند هى التى حبذت وشد أزر العصيان والتمرد لكى تجنى ثمرة الانفصال ضعفاً يؤمن أوضاعها على حساب كل من باكستان وبنجلاديش .

وكان ذلك مدعاة لحرب وانفصال حقيقى واعلان بقيام دولة جديدة تحت اسم بنجلاديش . وهذا معناه مزيد من التمزق فى اطار شبه القارة الهندية ، التى باتت تتضمن ثلاث دول هى الهند وباكستان وبنجلاديش . ويمكن القول أن هذا التمزق يضيف فى حد ذاته بعداً جديداً ومهمًا فى تعقيد المشكلات السياسية التى عاشتها وعانت منها الهند وباكستان منذ التقسيم سنة ١٩٤٧ ومن بينها مشكلة كشمير .

* * *

وتبقى مشكلة كشمير من غير حل . وتدعو أحيانًا إلى التراشق بالمدفعية . وقل أنها كانت من وراء المضى على درب البحث عن السلاح النووى . وقد وصلت الهند ووصلت باكستان فعلاً إلى حيازة هذا السلاح . ويبقى الموقف الخطر فى ظل التوازن النووى المرعب .

المصادر والمراجع

أولاً – المراجع العربية :

١- **ابراهيم أحمد رزقانة** : بعض مشكلات الجغرافية السياسية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٢- **جمال حمدان** : دراسات فى العالم العربى – القاهرة ١٩٥٨.

٣- **سليمان حزين** : صفات من تاريخ الاستعمار (مختارات الاذاعة)

٤- **صلاح الدين الشامى وفؤاد محمد الصقار** : جغرافية الوطن العربى الكبير – الاسكندرية ١٩٦٩ .

٥- **صلاح الدين الشامى** : النقل فى أفريقية أثر الاستعمار فى تخطيطه وتشغيله – القاهرة ١٩٦١ .

٦- **صلاح الدين الشامى** : أمريكا اللاتينية – علاقة النقل بالتعمير والاستغلال الاقتصادى – القاهرة ١٩٦٣ .

٧- **صلاح الدين الشامى** : أستراليا – علاقة النقل بالتعمير والاستغلال الاقتصادى – القاهرة ١٩٦٤ .

٨- **عبد العزيز طريح شرف** : الأسس والمشكلات فى الجغرافية السياسية – الاسكندرية ١٩٦٣ .

٩- **فؤاد محمد الصقار** : التفرقة العنصرية فى أفريقية – القاهرة ١٩٦٢ .

١٠- **محمد السيد غلاب وآخرون** : الجغرافية السياسية – القاهرة ١٩٦١ .

١١- **محمد صفى الدين أبو العز** : أفريقية بين الدول الأوروبية – القاهرة ١٩٥٩ .

١٢- **محمد عوض محمد** : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية – القاهرة ١٩٥٣ .

١٣- **محمد فاتح عقيل** : الاتحاد السوفيتي وأثره في السياسات العالمية - الاسكندرية ١٩٥٨ .

١٤- **محمد فاتح عقيل** : مشكلات الحدود السياسية - الاسكندرية ١٩٦٦ .

١٥- **محمد متولي موسى** : الجغرافية السياسية - القاهرة ١٩٦٨ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

16- **Alexander :** World Political Patterns , London, 1957.

17- **Bowman, I :** The New World ... London, 1928 .

18- **Carlson, L .:** Geography and World Politics... London , 19558.

19- **Church, R.J.H :** Modern Colonization ... London , 1915.

20- **East, W.G. & Moodie A.E. :** The Changing World ... London, 1956.

21- **Fairgrieve, J. :** Geography and World Power... London 1938.

22- **Fawcett, C.B.:** Frontiers, A Study in Political Geography ... London, 1921 .

23- **Friedmann, W. :** World Politics ... London, 1960.

24- **Goblet, Y.M.:** Political Geography and the World Map... London, 1955.

25- **Holdich, T.H:** Political Frontiers and Boundary Making ... London , 1916.

26- **Moodie, A.E.:** Geography behind Politics London 1947.

27- **Peamy, D. and Fifield, M.R.:** Political Geography.. . New York , 1951.

28- **Schwarberger :** Power Politics ...London, 1951 .

29- **Van Valkenburg S.:** Elements of Political Geography... London, 1954.

30- **Whittesleg, D :** The Earth and the State , A Study of Political Geography ... London , 1941.

الفهرس

الموضـوع	رقم الصفحة
* توازن القوى وصيغة جديدة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد .	٢٦٢
* الدراسة الجغرافية التحليلية للظاهرة السياسية .	٢٦٦
* مثل من مصر ومشكلة فى المنطقة .	٢٧٠
الفصل الرابع	
الاستعمار	
شكله وأنماطه ودوره فى صنع المشكلات السياسية	
* الاستعمار وصنع المشكلات .	٢٨١
* الانتشار وتعمير واستعمار المساحة .	٢٨٣
* الكشوف الجغرافية والتوسعات الاستعمارية .	٢٨٩
– قصة الاستعمار فى أمريكا اللاتينية –	٢٩١
فى أمريكا الأنجلوسكسونية .	٢٩٣
– قصة الاستعمار فى أستراليا .	٢٩٦
– قصة الاستعمار الأوروبى ومراحله فى أفريقيا .	٣٠٠
* أشكال وأنماط الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا .	٣١٤
– الاستعمار الاستراتيجى – الاستعمار الاستغلالى – الاستعمار الاستيطانى .	٣١٧
* الاستعمار والمشكلات السياسية .	٣٣٣
– التناقض بين الواقع البشرى والمادى لقيام بعض الدول الحديثة الاستقلال .	٣٣٤
– التفرقة العنصرية .	٣٣٨
– الاستعمار الحديث .	٣٤٦

الموضوع	رقم الصفحة